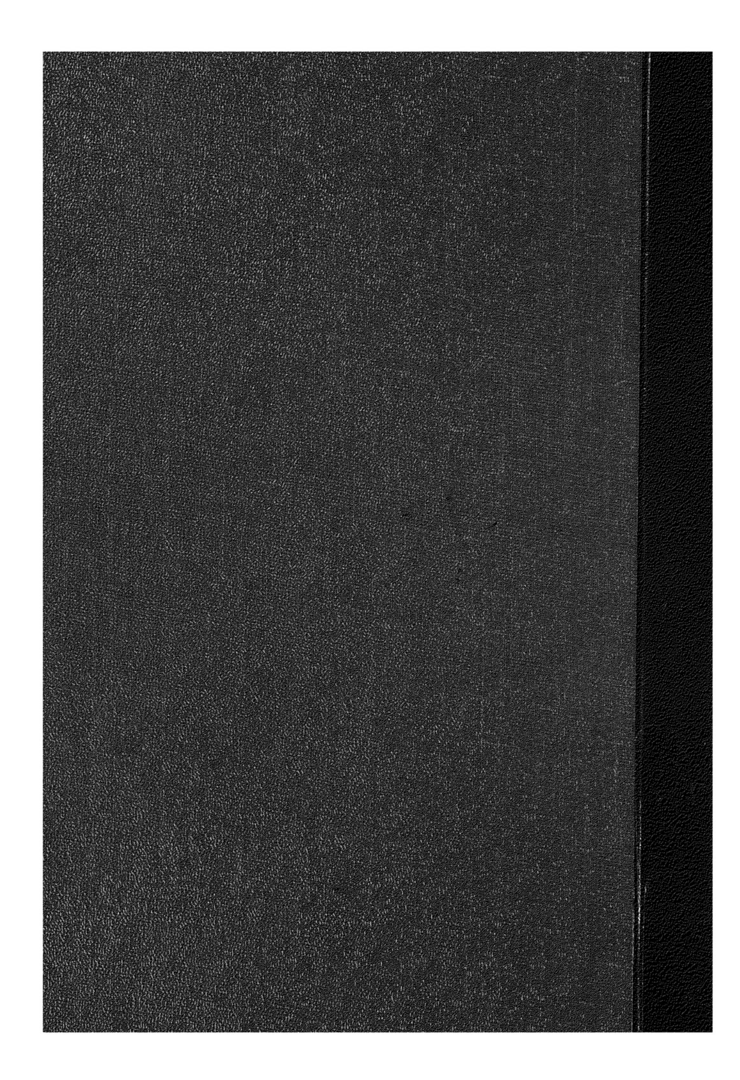


النَّحوُ الوافي

مَعَ رَبْطِهِ بالأساليبِ الرفيعة والحياةِ اللّغويّةِ المتجدّدة

الجُزْءُ الثاني

القسم الموجز لطلبة الجامعات . والمفصّل للأساتذة والمتخصّصين

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة
ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

الطبعة الثانية



دار المعارف

١٩٦٣

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. ع. م.

المسألة ٦٠ :

ظَنّ وأخواتها (١)

الكلامُ عُنوانٌ على صاحبه — علمت الكلامَ عنوانًا على صاحبه

المجاملةُ حارسةٌ للصداقة — ظننت المجاملةَ حارسةً للصداقة

الوفاءُ دليلٌ على النُّبل — اعتقدت الوفاءَ دليلا على النبل

. . . .

الماءُ الجامد ثلجٌ — صيَّر البرْدُ الماءَ ثلجًا

الجلدُ أسْوَدُ — ردَّت (٢) الشمسُ الجلدَ أسودَ

الخشبُ مشتعلٌ — تركَت (٢) النارُ الخشبَ رَماداً

من النواسخ ما يدخل على المبتدأ والخبر (٣) فينصبهما معًا ، ويُغَيِّر اسمهما ؛ إذ يَصِيرُ اسم كل منهما : « مفعولا به » للناسخ . (مثل : عَلِم ، ظَنّ — اعتقد — صيَّر . . .) وغيرها من الكلمات التى تحتها خطّ فى الأمثلة المعروضة ، وهذا هو : « القسم الثالث » من النواسخ ، ويشتهر باسم : « ظَنّ وأخواتها » وليس فيه حروف ؛ فكله أفعال ، أو أسماء تعمل عملها . وتنحصر هذه الأسماء فى مصادر تلك الأفعال ، وفى بعض المشتقات العاملة . فالفعل الماضى المتصرف (٤)

---

(١) هما من النواسخ . ويلاحظ ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق بيانه وبيان معنى الناسخ ، وعمله ، وأقسامه ، وما يتصل بهذا . وتأتى له إشارة فى ص ١٧ .
— فى ح ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ — باب : كان وأخواتها .

(٢) صيرت .

(٣) غالباً . فيكون الثانى فى المعنى هو الأول ، ولو تأويلا ، والأول هو الثانى أيضاً ؛ كالشأن فى المبتدأ والخبر دائماً . وقد يدخل على غيرهما ، — كما سنعرف فى « ا » من ص ١٠ — والمفعول الثانى هنا هو الذى تتحقق به الفائدة الأساسية ؛ لأنه الخبر فى الأصل ، فهو أهم . وإنما كان دخول هذا النوع من النواسخ على المبتدأ والخبر أمرا غالبيا ، لأن منه ما قد يدخل عليهما ، وعلى غيرهما ، كالفعل : « حسِب » ومنه ما لا يدخل إلا على غيرهما ؛ كأفعال التحويل الآتية . وللنحاة تعليل فى الدخول على غيرهما سيجىء فى ص ١٠ .

(٤) الفعل الماضى المتصرف إما أن يكون تصرفه كاملا ؛ فيكون له المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل . . . . وبقية المشتقات المعروفة ؛ كالفعل : « سمع » — وإما أن يكون تصرفه ناقصاً ؛ فيكون له بعض تلك الأشياء فقط ؛ كالفعل : « كاد » ، من أفعال المقاربة . وكالفعل : « يدع » . أما غير المتصرف مطلقاً فهو الجامد الذى يلازم صيغة واحدة لا يفارقها ؛ كالفعل : « تعلَّمْ » بمعنى : « اعلمْ » ، والفعل : « هبْ » ، بمعنى : ظُنّ . وهما من أفعال هذا الباب ، وكالفعل « عسى » و « ليس » وهما من أخوات « كان » .

هنا ، لا ينفرد وحده بالعمل السالف ؛ وإنما يشابهه فيه ما قد يكون له من مضارع ، وأمر ، ومصدر ، واسم فاعل ، واسم مفعول ، دون بقية المشتقات[1] الأخرى . أما غير المتصرّف فعمله مقصور على صيغته الخاصة ؛ إذ ليس لها فروع ، ولا صِيَغٌ أخرى تتصل بها .

وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين ؛ أفعال قلوب[2] ، وأفعال تحويل[3] . ولا بد لكل فعل فى القسمين من فاعل[4] ؛ ولا يغنى عنه وجود المفعولين أو أحدهما :

(ا) فأما أفعال القلوب[5] فمنها ما قد يكون معناه العِلْم . (أى :

---

(١) ردّدنا فى مناسبات مختلفة ، أسماء المشتقات الاصطلاحية ؛ وهى : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعل التفضيل ، المصدر الميمى ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآلة . ويدخل فى عداد المشتقات الأفعال بأنواعها الثلاثة. وهذه المشتقات قسمان : قسم يعمل عمل فعله بشروط ؛ فيرفع الفاعل مثله ، أو نائب الفاعل ، وقد ينصب المفعول به ، كفعله أحياناً ، وهو : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعل التفضيل ، المصدر الميمى . ويدخل فى هذا القسم : المصدر الأصلى أيضاً (بالرغم من جموده ، فى الرأى الشائع) ... وقسم لا يعمل شيئاً من عمل الفعل ؛ ويسمى : المهمل . وهو : اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة . ولا دخل لهذا القسم المهمل بأحكام هذا الباب . بل إن بعض المشتقات العاملة لا دخل لها به ؛ فالصفة المشبهة الأصيلة خارجة من أحكامه ؛ لأنها تجىء من الفعل اللازم وحده ؛ فلا تنصب مفعولا به . أما غير الأصيلة فقد تنصب بالشروط والطريقة المذكورة فى بابها (حـ ٣ ص ٢١١ م ١٠٤) وأفعل التفضيل خارج ؛ لأنه لا ينصب مفعولا به . والفعل الماضى الذى للتعجب خارج ؛ لأنه ينصب مفعولا واحداً . فالثلاثة لا تصلح لأحكام هذا الباب ، كما سيجىء فى ص ٢١ م ٦١ .

(٢) سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به ، وهى المعانى النفسية التى تعرف اليوم : بالأمور النفسية ؛ ويسميها القدماء : الأمور القلبية ؛ لاعتقادهم أن مركزها القلب . ومنها : الفرح — الحزن ، الفهم — الذكاء — اليقين — الإنكار . . .

(٣) تدل على انتقال الشىء من حالة إلى حالة أخرى تخالفها . وتُسمَّى أيضاً : « أفعال التَّصْيِير » ؛ لأن كل فعل منها بمعنى : « صيره » ، أى : حوّل الشىء من حالته القائمة إلى أخرى تغايرها .

(٤) بخلاف « كان » وأخواتها من الأفعال الناسخة ؛ فإنها لا ترفع الفاعل — كما سبق — وهذا أحد وجوه الاختلاف بين النوعين .

(٥) أفعال القلوب ثلاثة أنواع ؛ نوع لازم (لا ينصب المفعول به) مثل : فكر — تفكر — حَزِنَ — جَبُنَ . . . . ونوع ينصب مفعولا به واحداً ؛ مثل : خاف — أحَبَّ — كره . . . . ونوع ينصب مفعولين ؛ كأفعال هذا الباب المذكورة هنا ، بشرط أن تؤدى معنى مُعَيَّناً ؛ كما سنعرف .

الدلالة على اليقين[١] والقطع) ، ومنها ما قد يكون معناه الرُّجحان[٢] . ويشتهر من الأولى ستة[٣] :

(١) عَلِمَ[٤]. مثل : علمت البرَّ سبيلَ المحبة ، وعلمت المحبةَ سبيلَ القوة .

(٢) رأى[٤]. « : رأيت الأملَ داعىَ العملِ ، ورأيت اليأسَ رائدَ الإخفاقِ .

(٣) وجَد « : وَجدتُ ضِعافَ الأمَمِ نهْبًا لأقويائها ، ووجَدت العلمَ أعظمَ أسبابِ القوة .

(٤) درَى « : دَرَيْتَ المجدَ قريبًا من الدائب فى طلبه ، ودرَيت لذةَ إدراكه ماحيةً تعبَ السعى إليه .

(٥) ألْفَى[٥]. « : ألفَيتُ الشدائدَ صاقلةً للنفوس ، وألفيتُ احتمالَها سهلاً على كبار العزائم .

---

(١) هو : الاعتقاد الجازم الذى لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم . وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحاً فى الواقع أو غير صحيح .

(٢) الشك : ما ينشأ فى النفس من تعارض دليلين فى أمر واحد ؛ بحيث تتساوى قوتهما فى التعارض والاستدلال ؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر . أما الرجحان أو الظن ، فهو ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين فى أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين . فالأمر الراجح محتمل الشك واليقين ؛ ولكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك . وفى هذه الحالة يسمى المرجوح : « وهماً » .

(٣) قد يستعمل كل منها فى معان أخرى غير اليقين ؛ فينصب مفعولا واحداً ، أو لاينصب . وسنعرض لبعض هذا فى ص ١١ .

(٤) سيجىء فى الباب التالى : « أعلم وأرى» حكم الفعلين : « عَلمَ » « ورأى» إذا سبقتهما همزة النقل ؛ (أى : همزة التعدية) . ومما يتصل بمعنى الفعل « رأى» وباستعماله وروده فى الأساليب العالية بمعنى : أخْبِرنى ؛ نحو : أرأيتك هذا الكتاب . هل عرفت قيمته ؟ . . . وقد أوضحنا هذا الأسلوب بتفصيل واف يشمل معناه، وصياغته، وطريقة استعماله . . . (فى باب الضمير ص ١٦٤ ، م ١٩ من الجزء الأول) . وستجىء له تتمة هامة فى ص ١٣ .

(٥) لا يستعمل هذا الفعل هنا إلا مزيداً بالهمزة .

(٦) تَعَلَّمْ[١]، بمعنى : « اعْلَمْ » مثل : تَعلَّمْ وطنَك شركةً بين أبنائه، وتعلَّمْ نجاحَ الشركة رَهْنًا بالإخلاص والعمل .

ويشتهر من الثانية ثمانية[٢] :

(١) ظنَّ . مثل : ظَنَّ الطيارُ النهرَ قناةً، وظنَّ البيوتَ الكبيرةَ أكواخًا .

(٢) خَالَ[٣]. « : خالَ المسافرُ الطيارةَ أنفعَ له، وهو يَخالُ الركوبَ فيها متعةً .

(٣) حَسِبَ . « : أحْسَبُ السهرَ الطويلَ إرهاقًا، وأحْسَبُ الإرهاقَ سبيلَ المرض .

(٤) زَعَمَ[٤]. « : زعمْتُ الملاينةَ مرغوبةً فى مواطنَ، وزعمْتُ التشددَ مرغوبًا فى أخرى .

---

(١) الفعل : « تعلمْ » بمعنى : « اعلمْ »، فعل أمر جامد – عند فريق من النحاة – لا يجيء من صيغته الأصلية غير الأمر مع كثرة دخوله على مصدر مؤول، أداته : « أنَّ » المشددة أو المخففة الناصبة للمضارع ؛ نحو : تعلم أن وطنك شركة . . وتعلم أن تنجح الشركة بالإخلاص (كما فى « ب » هامش ص ١٠) . ومتصرف عند فريق آخر يجرى عليه أحكام الفعل المتصرف . وقد شاع الرأى الأول فيحسن اتباعه ؛ توحيداً للتفاهم (وسيجيء إيضاح لمعناه فى رقم ٢ من هامش ص ١٥) .

(٢) وقد يستعمل كل منها فى معان أخرى ؛ فينصب مفعولا واحداً، أو لا ينصبه كما سيجيء قريباً . (فى ١١ ص و ١٥)

(٣) ومضارعها للمتكلم : إخال – بكسر الهمزة غالباً، وهذا مخالف للقياس – فإن كان الفعل : « خال » بمعنى : تكبر، أو ظَلَعَ التى بمعنى : عرَج . . . فهو لازم .

(٤) كثر الكلام فى معنى : « زعم » . وصفوة ما يقال : أنها قد تكون بمعنى اليقين أحياناً عند المخاطب ؛ كقول أبى طالب يخاطب الرسول عليه السلام :

ودعوتَنى وزعمتَ أنك ناصحٌ ولقد صدَقتَ، وكنتَ ثَمَّ أمينا

وقد تكون بمعنى الاعتقاد من غير دليل ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا . . . » إلخ . وقد تدل على الرجحان، وقد تستعمل للدلالة على الشك وهو الغالب فى استعمالها، وقد تستعمل فى القول الكاذب ؛ فإذا قلت : « زعم فلان كذا »، فكأنك قلت : كذب، وردد كلاماً غير صحيح . والقرينة هى التى تحدد المعنى المناسب للمقام من بين المعانى السالفة .

وزعم – كغيرها من الأفعال القلبية الناصبة للمفعولين – قد تنصب المفعولين مباشرة، وقد تدخل على « أنْ » مع الفعل وفاعله، أو « أنّ » مع معموليها ؛ فيكون المصدر المؤول فى الحالتين ساداً مسد المفعولين . =

(٥) عَدَّ . مثل : عددت الصديقَ أخًا . وقول الشاعر :

فلا تَعْدُدِ المولَى[١] شريكَكَ فى الغنى ولكنما المولَى شريكُكَ فى العُدْمِ[٢]

(٦) حَجَا . مثل : حَجَا السائحُ المئذنةَ برْجَ مراقبة . وقول الشاعر :

قد كنت أحْجُو أبا عمْرٍو أخًا ثقةً حتى ألَمَّتْ بنا يومًا مُلِمّاتُ

(٧) جعَل . مثل : جعل الصياد السمكةَ الكبيرةَ حوتًا . وقوله تعالى فى المشركين : « وجَعَلُوا الملائكةَ الذين همْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إناثًا » ...

(٨) هَبْ « : هب مالَك سلاحًا فى يدك ؛ فلا تعتمد عليه وحده .

وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان — جامد ، ملازم صيغة الأمر[٣] .

* * *

(ب) وأما أفعال التحويل (أو : التَّصيير) فأشهرها سبعة ، ولا تدخل على مصدر مؤول[٤] :

(١) صيَّر ؛ مثل : صيَّر[٥] الصائغُ الذهبَ سبيكةً ، وصيّر السبيكةَ سِوَاراً .

= ومغنياً عنهما ، وهذا هو الأغلب فى « زعم » — كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ١٠ — وإليه تميل أكثر الأساليب الأدبية ؛ كقوله تعالى :

« زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا .... » . وقول الشاعر :

وقد زعمتْ أنى تغيرتُ بعدها ومن ذا الذى — ياعَزّ — لا يتغير

(١) الناصر ، أو الصديق . (٢) الفقر الشديد .

(٣) فعل أمر ، بمعنى : «ظُنّ» وهو بهذا المعنى فعل جامد لا يكون منه غير الأمر، ودخوله على « أنّ » مع معموليها جائز ؛ نحو : هَبْ أن الآمال محققة . فالمصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل نصب سدّ مسدّ المفعولين . وهذا استعمال نادر فى الأساليب الرفيعة ، بالرغم من إجازته (انظر الخضرى والتصريح . ثم رقم ٢ من هامش ص ١٠ الآتية) . (٤) انظر « ب » من ص ١٠ .

(٥) « صيّر » ، و « أصار » ، فعلان ، أصلهما قبل التعدية بالتضعيف والهمزة : « صار » الذى هو من أخوات « كان » ، نحو : صار الخشب باباً . وبعد تعديتهما ابتعدا عن عمل « كان » ، وانتقلا منه إلى نصب المفعولين ؛ نحو : صيّر الجوهرىُّ الدرَّ فصوصاً ، وأصار الفصوصَ عقداً . أما « صيّر » بمعنى : « نقل » فينصب مفعولا واحداً ، نحو : صيرت السائح إلى دار الآثار ، أى : نقلته .

(٢) جَعَل ؛ مثل : جعل الغازلُ القطنَ خيوطًا ، وجعل الحائكُ الخيوطَ نسيجًا .

(٣) اتَّخَذَ ؛ « : اتخذ المهندسون الحديدَ والخشبَ باخرةً ، واتخذ المسافرون الباخرةَ فُنْدُقًا .

(٤) تَخِذَ ؛ « : تَخِذَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً ، وتخذت الماءَ بخارًا .

(٥) تَرَكَ ؛ « : ترك الموجُ الصخورَ حَصًى ، وتركت الشمس الحصَى رمالا .

(٦) رَدَّ ؛ « : ردّ الأمل الوجوهَ الشاحبةَ مُشْرِقةً ، ورد النفوسَ اليائسة مستبشرةً .

(٧) وَهَبَ ؛ « : وهبت الآلات الحديثة السنابلَ حَبًّا ، ووهبت الحَبَّ دقيقًا ، ووهبت الدقيقَ عجينًا[1] .

وفيما يلى بيان موجز للأفعال السابقة[2] ، وأنواعها المختلفة :

---

(١) وَهَبَ ، بمعنى : « صير » — فعل ماض جامد ، ولا يستعمل فى معنى التحويل إلا بصيغة الماضى . ومنه قولهم : « وهبنى الله فداء الحق » ، أى : صيرنى .

(٢) إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار قائلا :

انْصِبْ بِفِعْلِ القلْبِ جُزْأَىِ ابتِدا ... أَعْنِى : رأَى — خَالَ — عَلِمْتُ — وَجَدَا

ظَنَّ — حَسِبْتُ — وزَعَمْتُ — مَع عَدْ ... حجَا — دَرَى — وجَعَل ؛ اللَّذْ كاعْتَقَدْ

وهَبْ — تَعَلَّمْ — والَّتِى كَصَيَّرَا ... أَيْضًا — بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وخَبَرا

أى : انصب بفعل القلب جملة ذات ابتداء . وسرد فى الأبيات كثيراً من أفعال القلوب التى شرحناها ؛ منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان . وقبل سردها صرح بكلمة : « أعنى » ليدل على أن المقصود أفعال معينة ، دون غيرها ؛ فليس كل فعل قلبى ينصب مفعولين — كما أوضحنا فى رقم ٥ من هامش ص ٤ — وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأى ابتداء (وهما المبتدأ والخبر) كما أشار إلى أن « جعل » إذا كان من أفعال القلوب ، أى : بمعنى الفعل : « اعتقد » — فإنه ينصب مفعولين مثله . وهو يختلف فى المعنى والعمل

ظن وأخواتها

— ١ — أفعال قلبية		— ب — أفعال تحويل
أفعال يقين ، وأشهرها ستة :	أفعال رجحان ، وأشهرها ثمانية :	أشهرها سبعة :
(١) علِمَ	(١) ظنّ	(١) صيّر
(٢) رأى	(٢) خال	(٢) جعَل
(٣) وجَد	(٣) حسِبَ	(٣) اتخذَ
(٤) درَى	(٤) زعم	(٤) تَخِذَ
(٥) ألفَى	(٥) عَدّ	(٥) تركَ
(٦) تعلَّمْ ، بمعنى : اعلمْ	(٦) حَجَا	(٦) ردّ
	(٧) جعل	(٧) وَهَبَ
	(٨) هبْ	

عن : «جعل» الذى سبق الكلام عليه فى باب : «أفعال المقاربة والشروع» من الجزء الأول ، كما يختلف فى معناه عن «جعل» الذى هو من أفعال الرجحان ، والذى من أفعال التحويل والتصيير ؛ كما عرفنا فى الشرح .

هذا ، والفعل : «اعتقد» معدود من أفعال كثيرة قد تنصب مفعولين ولم تذكر فى هذا الباب ، منها تيقّن — تمنى — توهّم — تبين — شعر — أصاب . . . .

أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك ، واكتفى بأن يشير إليها بقوله :

. . . . والَّتِى كَصَيَّرا أَيضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وخَبَرَا

أى : انصب — أيضاً — مبتدأ وخبرا بالنواسخ التى مثل « صير » فى إفادة التحويل

وقضت ضرورة الشعر على الناظم بزيادة الألف فى آخر الفعلين : « وجد » ، « صير » ، وبتخفيف الدال فى الفعل : عدّ . أما كلمة : « اللذ » فى أبياته فهى لغة صحيحة فى « الذى » .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) ليس من اللازم – كما أشرنا فى هامش ص٣ – أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة ، بل يكفى أن يكون أصلهما كذلك ولو بشىء من التأويل المقبول – كالشأن فى أفعال التحويل ، وكالشأن فى : « حسب » ؛ مثل : صيرتُ الفضة خاتمًا ؛ إذ لا يصح المعنى بقولنا : الفضةُ خاتمٌ ؛ لأن الخبر هنا ليس المبتدأ فى المعنى ؛ فليست الفضة هى الخاتم ، وليس الخاتم هو الفضة ؛ إلا على تقدير أن هذه الفضة ستئُول[1] إلى خاتم . ومثل : حسبت المرِّيخَ الزُّهَرَةَ ؛ إذ لا يقال : المرِّيخُ الزُّهَرَة ؛ لفساد المعنى كذلك ؛ فليس أحدهما هو الآخر ، إلا على ضرب من التشبيه ، أو نحوه من التأويل السائغ ، المناسب للتعبير . فالأول (أى : التشبيه) قد جعل المفعول الثانى بمنزلة ما أصله الخبر وإن لم يكن خبراً حقيقيًّا فى أصله .

هذا كلامهم . والواقع أنه لا داعى لهذا التمحل ، والتماس التأويل ؛ إذ يكفى أن يكون فصحاء العرب قد أدخلوا النواسخ على ما أصله المبتدأ والخبر حقيقة ، وعلى ما ليس أصله المبتدأ والخبر ، مما يستقيم معه المعنى .

(ب) ليس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القلبية على المبتدأ والخبر مباشرة ؛ فقد تدخل على « أنّ » مع معموليها ، أو : على « أنْ » مع الفعل وفاعله ؛ فيكون المصدر المؤول سادًّا مسد المفعولين[2] ، مغنيا عنهما . مثل : علمت أن السباحة أسْلمُ من الملاكمة ، وأظن أن العاقل يختار الأسلم . ومثل : درَيتُ أن الكِبْرَ بغيض إلى النفوس الكبيرة ، ووجدت أن صغائر الأمور محببة إلى النفوس الصغيرة . ومثل : من زعم أن يَخْدعَ الناسَ فهو المخدوع ، ومن حسب أن يدرك غايته بالتمنى فهو مخبول .

---

[1] (١) أى : ستتحول وينتهى أمرها فى المستقبل إليه .

[2] (٢) وسنعود للكلام على هذا المصدر عند بحث الحكم الثالث من الأحكام التى تختص بها الأفعال القلبية فى ص٣٦ . والأغلب فى « زعم » وفى « تعلمْ » بمعنى : « اعلمْ » دخولهما على « أنّ » مع معموليها ، أو « أنْ » . والفعل مع فاعله (كما فى هامش ص٦) . والأغلب فى « هب » بمعنى « ظن » عدم دخوله عليهما ، برغم صحته كما سبق (فى هامش ص ٧) . والأحسن الأخذ بالرأى السهل القائل : إن المصدر المؤول فى هذا الباب يسد مسد المفعولين ، دون الرأى القائل : إنه يسد مسد المفعول الأول ، وأن المفعول الثانى محذوف ؛ تقديره : ثابتاً ، أو ما يشبهه ؛ ففى نحو : وجدت أن الصبر أنفع فى الشدائد – يقدرون : وجدت نفع الصبر فى الشدائد ثابتاً . . . وهذا نوع من التضييق والإطالة لا داعى له .

... ...

أما أفعال التحويل فلا تدخل على «أنّ» ومعموليها ، ولا على «أنْ» والفعل والفاعل .

(ج) جرى بعض النحاة على تقسيم الأفعال القلبية السابقة أربعة أقسام بدلاً من اثنين :

فلليقين وحده أربعة : وجد — تَعلمْ ، بمعنى : اعلمْ — دَرَى — أَلْفَى .
وللرجحان وحده خمسة : جعل — حجا — عدّ — زعم — هبْ ، بمعنى : ظُنّ
وللأمرين والغالب اليقين ، اثنان : رأى — علِم .
وللأمرين والغالب الرجحان ، ثلاثة : ظنّ — خال — حَسِب .

لكن التقسيم الثنائى أنسب ؛ لأنه أدمج القسم الثالث فى الأول ، والرابع فى الثانى ؛ نظراً للغالب عليهما ، وتقليلا للأقسام[1] ، واكتفاء بالإشارة إلى أن كل فعل قد يستعمل فى معنًى آخر غير ما ذكر له ، مع ضرب أمثلة لذلك . فمن أفعال اليقين وألفاظه ما قد يستعمل فى الرجحان ؛ فينصب مفعولين أيضًا ، وقد يستعمل فى بعض المعانى الأخرى ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أو لا ينصب ؛ فيكون لازمًا . كل ذلك على حسب معناه اللغوى الذى تدل عليه المراجع اللغويّة الخاصة ، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعانى ؛ وإنما نسوق بعضها :

فمن الأمثلة الفعل : «علِمَ» ؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى : اعتقَد وتيقّن كما سبق ؛ مثل : علمت الكواكبَ متحركةً . وقد يكتفى بمفعول واحد فى هذه الحالة ؛ بأن نأتى بمصدر المفعول الثانى ، وننصبه مفعولاً ، ونكتفى به ، بعد أن نضيفه إلى المفعول الأول ؛ فنقول : علمت تَحَرّكَ الكواكب ، فيستغنى عن المفعول الثانى وعن تقديره . ومن النحاة من لا يقصر هذا الحكم على «علِمَ» ؛ بل يجعله عامًّا فى جميع أفعال هذا الباب ؛ فيجيز إضافة مصدر المفعول الثانى إلى المفعول الأول ، والاكتفاء بهذا المصدر مفعولاً واحداً[2] .

وقد يكون بمعنى : «ظن» فينصب مفعولين أيضًا ؛ مثل : أعْلَمُ الجوَّ بارداً فى الغد . فإن كان بمعنى : «عرَف» نصب مفعولاً واحداً ؛

---

(١) راجع الخضرى أول هذا الباب .

(٢) وهذا رأى فيه اختصار محمود ، ولا ضرر فى الأخذ به أحياناً . وتفضيل أحدهما متروك للمتكلم ؛ ليختار منهما ما يناسب كلامه على حسب الدواعى البلاغية . ومن تلك الدواعى أن الإبانة قد تقتضينا — أحياناً — أن نصرح بالمفعولين منصوبين . . . . فإن لم يكن فى التصريح بهما زيادة إيضاح ، أو إزالة لبس عند السامع ، أو إتمام فائدة — فالاختصار أحسن .

... ...

مثل : علمت الخبر ؛ أى : عرفته[١] . وإن كان بمعنى : « انشقّ » لم ينصب مفعولاً به ؛ مثل : عَلِم[٢] البعيرُ ، أى : انشقت شفتُه العليا ...

والفعل : « رأى » ينصب المفعولين إذا كان بمعنى : اعتقَد وتيقَّن ، أو : بمعنى : « ظَنّ » . وقد اجتمع المعنيان فى قوله تعالى عن منكرِى البعث ويوم القيامة : « إنهم يرَوْنه بعيداً ، ونراهُ قريباً »[٣] . فالفعل الأول بمعنى : « الظن » ، والثانى بمعنى : اليقين . وكلاهما نصب مفعولين . وكذلك إن كان مأخوذاً من : « الحُلُم » (أى : دالا على الرؤيا المنامية) نحو : كنت نائمًا ؛ فرأيت صديقًا مسرعًا إلى القطار[٤] .

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأى فى أمر عقلىّ فقد ينصب مفعولاً واحداً ، أو مفعولين ، على حسب مقتضيات المعنى ؛ مثل : يختلف الأطباء فى

---

(١) وإلى هذا يشير ابن مالك فى بيت متأخر ، نصه :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

(« لعلم عرفان » ؛ أى العلم المنسوب للعرفان ، ولمعنى العرفان . و « ظن تهمه » ؛ أى : الظن المنسوب معناه للتهمة . .) يريد : أن « عَلِم » بمعنى عرف — والمصدر : العلْم ؛ بمعنى : العرفان — يتعدى لمفعول واحد . ومثله : الفعل : « ظن » بمعنى : اتهم — والمصدر : الظن ؛ بمعنى : الاتهام — ومثال الأول : اقترب الشبح فعلمت صاحبه ؛ أى : عرفته . ومثال الثانى : اختفى القلم ، فظننت اللص ؛ أى : اتهمته .

(٢) فهو أعْلَم . والناقة عَلْماء . (الفعل من بابى : فرح وضرب) .

(٣) المراد بالبعد هنا : عدم حصول الشىء ، ونفى وقوعه . وبالقرب : حصوله ووقوعه . وعلى هذا جرت ألسنة العرب وأساليبهم الفصيحة .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

ولِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

(انم : انسب . انتمى : انتسب . والتقدير : انم للفعل : « رأى » الذى مصدره « الرؤيا » ما انتمى من قبل للفعل : « علم » طالب المفعولين لينصبهما . و « الرؤيا » هى المصدر الغالب لرأى الحلمية) أى : انسب للفعل : « رأى » الذى مصدره : « الرؤيا » المنامية — ما انتسب وثبت من قبل للفعل : « علم » الذى يطلب مفعولين ، ويتعدى إليهما بنفسه (لكن سنعرف فى ص ٣٥ أن « رأى » الحلمية لا يدخلها تعليق ولا إلغاء ، بخلاف : « علم ») .

... ...

أمر القهوة ؛ فواحد يراها ضارّةً ، وآخر يراها مفيدةً إذا خلت من الإفراط . أو : واحد يرى ضررها ، وآخرُ يرى إفادتها .

وكذلك ينصب مفعولا واحداً إن كان معناه : أبصر بعينه ؛ مثل : رأيت النجم وهو يتلألأ . أو : كان معناه أصاب : الرئة ؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزالَ ؛ أى : أصاب رئتهُ .

وقد أشرنا قريباً[1] إلى أن الأساليب العالية يتردد فيها الفعل الماضى : « رأى » — دون المضارع ، والأمر ، والمشتقات الأخرى — مسبوقًا بأداة استفهام . ومعناه : « أخبِرنى » ؛ نحو : أرأيتَكَ هذا القمر ، أمسكون هو ؟ وينصب مفعولا أو مفعولين على حسب المراد . وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق[2] .

كذلك يتردد فى تلك الأساليب وقوع المضارع : «أُرَى» مبنيًّا للمجهول — غالبًا — على حسب السماع ، وناصبًا للمفعولين[3] ؛ لأن معناه : « أظنُّ » الدال على الرجحان ؛ نحو : كنت أُرَى الرحلةَ متْعبةً ، فإذا هى سارّة » .

---

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ٥ .

(٢) هذا الأسلوب يتطلب بياناً شافياً ، جلياً ، يتعرض لنواحيه المختلفة ، كصياغته ، وتركيبه ، وإعرابه ، ومعناه . . . وقد وفيناه حقه فى موضعه من الجزء الأول ، ص ١٦٤ م ١٩ عند الكلام على الضمير وأنواعه . . .

(٣) إذا كان المضارع « أُرَى» بمعنى : «أظن» ، ويعمل عمله — فكيف ينصب مفعولين مع رفعه نائب فاعل ؛ هو فى الأصل مفعول أيضاً ؟ أليس معنى هذا أنه ينصب من المفاعيل ثلاثة ، مع أن الفعل : « أظن » ينصب اثنين فقط ؟

يجيب النحاة بإجابتين ؛ كل واحدة منهما وافية فى تقديرهم . وفى الأولى من التعارض والتكلف ما سنعرفه .

الأولى : أن هذا المضارع : «أُرَى» المبنى للمجهول — غالباً ، طبقاً للسماع — قد يكون ماضيه هو « أَرَى» مفتوح الهمزة ، الناصب لثلاثة من المفاعيل ، والذى معناه : «أَعْلَمَ» الدال على اليقين — وسيجىء الكلام عليه فى الباب التالى ص ٤٨ م ٦٤ — ؛ مثل : أرى العالمُ الناسَ السفرَ الكواكب سهلا ؛ أى : أعلمهم السفر سهلا . . . ومقتضى هذا أن يكون مضارعه ناصباً ثلاثة أيضاً ، وليس ناصباً اثنين فقط . لكن السبب فى نصبه اثنين أنه ترك معنى ماضيه ، وانتقل إلى معنى آخر جديد ؛ إذ صار بمعنى : الفعل المضارع : «أظُنُّ» لا بمعنى الفعل المضارع : «أُعْلَمُ ويُعْلَمُ» وغيرهما مما فعله الماضى : «أَعْلَمَ» الدال على اليقين . فلما ترك معناه الأصلى إلى معنى فعل آخر ، كان من الضرورى أن يترك عمله الأصلى ليعمل العمل المناسب للمعنى الجديد ؛ فينصب مفعولين لا ثلاثة . وعلى هذا يتعين أن يكون ضمير المتكلم فى المضارع المبنى للمجهول فاعلا . ، ولا يصح أن يكون نائب فاعل ؛ لأن اعتباره نائب فاعل يؤدى إلى اعتباره مفعولا فى الأصل قبل أن ينوب

... ...

ولا يكون معناه في الفصيح الوارد : « أَعْلَمُ » ، الدالّ على اليقين ، بالرغم من أنّ الماضي : « أُرِيتُ » المبنى للمجهول والمسند للضمير : « التاء » — لا يستعمل فى الأكثر إلا بمعنى : « أُعْلِمْتُ » المفيد لليقين ؛ مثل : أُرِيتُ الخيرَ فى مقاومة الباطل.

عن الفاعل ؛ فينتهى الأمر إلى أن ذلك المضارع قد نصب من المفاعيل ثلاثة . وهذا مرفوض عندهم حتماً . فالسبب فى تعدية المضارع المبنى للمجهول — سماعاً — إلى مفعولين مع أن ماضيه : « أَرَى » الدال على العلم واليقين ، ينصب ثلاثة — هو استعماله بمعنى الفعل : « أظن » المتعدى لاثنين . من باب الاستعمال فى اللازم ؛ لأن معنى : « أَرَى العالمُ الناسَ السفرَ سهلا » هو : « جعل العالم الناس ظانين السفر سهلا » وصحة هذا المعنى تستلزم صحة قولنا : ظن الناس السفر للكواكب سهلا .

أما إن كان الفعل « أَرَى » مفتوح الهمزة (أى : غير مبنى للمجهول ، وهذا جائز) ومعناه : « أظن » فينصب مفعولين بغير حاجة لتأويل .

الثانية : أن الفعل : « أُرَى » المضارع المبنى للمجهول سماعاً ، ينصب ثلاثة من المفاعيل برغم أنه بمعنى : الظن ، وأن ماضيه بمعنى : « أُظْنِنْتُ » وأول المفاعيل الثلاثة هو الذى صار نائب فاعل ، ويليه المفعولان المنصوبان . ويقولون : إن الفعل : « أُرَى » المبنى للمجهول هو المضارع للفعل الماضى : « أُرِيت » المبنى للمجهول أيضاً ، بمعنى : « أُظْنِنْتُ » كما سبق ، وإن العرب لم تنطق بالماضى « أُرِيت » إلا مبنياً للمجهول ، ولم يعرف عنهم بناؤه للفاعل . كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا : أُظْنِنْتُ بناء الماضى « أظننت » للمجهول مع أنه بمعنى الماضى « أُرِيت » . وفى هذه الإجابة بعض اليسر ومسايرة القواعد العامة ، وإن كانت — كالأولى — لا تخلو من تكلف ، والتواء . وخير منهما أن نقول : (إذا كان المضارع « أُرَى » المبنى للمجهول بمعنى : « أَظُن » فإنه يرفع نائب فاعل ، وينصب مفعولين فقط) . وبهذا نستريح من الإطالة والإعنات والتأويل ، ولن يترتب على هذا الرأى ضرر لفظى أو معنوى .

وقد اتفق النحاة على أن نائب فاعله لا بد أن يكون ضميراً للمتكلم الواحد أو الأكثر ؛ نحو : شاع الحديث عن الحياة فى الكواكب ، وأرى المرِّيخَ مأهولا . أو نُرَى المريخ مأهولا . وقد يكون للمخاطب ؛ كقراءة من قرأ الآية الكريمة : (وتُرَى الناس سكارى) بنصب كلمة : « الناس » .

مما تقدم نعلم أنه لا بد للمضارع : « أُرَى » الذى سبق الكلام عليه — من نائب فاعل يكون ضميراً للمتكلم — فى الأغلب — ومن مفعولين منصوبين . أما الفعل : « أُرِيتُ » الذى يتردد فى الأساليب الصحيحة أيضاً بصيغة الماضى المبنى للمجهول — فقد يكون بمعنى : « أُظْنِنْتُ » ، لكن الغالب فى استعماله أن يكون بمعنى : « أُعْلِمْتُ » أى : من مادة « العلم » لا من مادة الظن .

(راجع فى كل ما سبق : حاشية الخضرى ، والصبان ، والتصريح ، فى باب « إن وأخواتها » عند الكلام على المواضع التى يجوز فيها فتح همزة « أن » وكسرها ، ومنها : « إذا الفجائية » . وبيت الشاعر : وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً . . . . إلخ ، ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفة فى باب « ظن » عند الكلام على « رأى » وأنواعها .

... ...

والفعل : « وجَد » قد يكون بمعنى : « لقِيَ ، وصادف » ؛ فينصب مفعولا واحداً ؛ نحو : وجدت القلم . وقد يكون بمعنى « استغنَى » ، فلا يحتاج لمفعول ؛ نحو : وَجَدَ الأبيُّ بعمله .

والفعل : « دَرَى » قد ينصب المفعولين كما سبق ، والأكثر استعماله لازماً مع تعديته إلى مفعوله بحرف الجر : « الباء » ؛ نحو : دَرَيتُ بالخبر السارّ . فإن سبقته همزة التعدية نصب بنفسه مفعولاً آخر مع المجرور ؛ نحو : قد أدريتك بالخبر السارّ[1] . وكذا إن كان بمعنى : « ختلَ » (أى : خدَع) نحو : دَرَيت الصيد ؛ بمعنى : ختلتهُ وخدعتهُ .

والفعل : « تعلَّمْ » ينصب المفعولين حين يكون جامداً بمعنى : « اعْلَمْ » . فإن كان مشتقاً بمعنى : « تَعَلَّمْ » نصب مفعولا واحداً ؛ مثل : تَعَلَّمْ فنون الآداب[2]

والفعل : « ألفَى » قد يكون بمعنى : « وَجَدَ » و « لَقِيَ » فينصب مفعولا واحداً ؛ نحو : غاب عصفورى ، ثم ألفيتهُ .

ومن أفعال الرجحان ما قد يستعمل فى اليقين ؛ فينصب المفعولين أيضًا .

---

(١) فإن وقعت همزة التعدية بعد أداة استفهام ؛ كما فى قوله تعالى : (القارعة ، ما القارعة ؟ وما أدراكما القارعة ؟) فقيل إن الفعل فى الآية نصب ثلاثة مفاعيل ؛ أولها : الضمير « الكاف » ، وثانيها وثالثها معا الجملة الاسمية التى بعد الضمير ؛ فقد سدت مسد المفعولين الأخيرين . وقيل إن الفعل نصب بنفسه مفعولا واحداً هو الضمير ، وإن الجملة سدت مسد المفعول الآخر الذى يتعدى إليه الفعل « أدرى » بحرف الجر : « الباء » فالجملة فى محل نصب بإسقاط حرف الجر ؛ كما فى قولنا : « فكرت ، أهذا صحيح أم لا ؟ » وأصله : فكرت ، فى هذا ؛ أصحيح أم لا . . . (راجع الخضرى فى هذا الموضع .) وراجع أيضاً ص ٢٩ ، « حـ » .

(٢) بين الفعلين فرق فى اللفظ والمعنى والاستعمال ؛ فالفعل الأول : تعلم : بمعنى : « اعْلَمْ » فعل أمر جامد ؛ لا ماضى له ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا شىء من المشتقات فى الرأى الأقوى (كما أسلفنا فى أول هامش ص ٦) . والغالب فى استعماله دخوله على « أنّ » مع معموليها ، أو « أنْ » ، والفعل مع فاعله ؛ نحو : تعلمْ أن احتمال الأذى فى سبيل الله لذة . . . فالمصدر المؤول من « أنّ » مع معموليها سد مسد المفعولين . ومعناه مطلوب تحقيقه سريعاً ، وتحصيل المراد منه فى المستقبل القريب الذى يشبه الحال ؛ وذلك بالإصغاء للمتكلم ، واستيعاب مايريده فوراً ، وتنفيذ ما يجىء بعد فعل الأمر بغير تمهل.

أما الفعل الثانى فلفظه أمر أيضاً ، ولكنه غير جامد ؛ فله ماض هو : « تعلَّمَ » وله مضارع هو : « يتعلَّمُ » وله مصدر . . . وباقى المشتقات . . . . والغالب فى استعماله دخوله مباشرة على مفعوله الصريح . ويجوز دخوله على « أنّ » مع معموليها ، أو : « أنْ » مع الفعل وفاعله ؛ فيكون المصدر المؤول مفعوله . ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله فى المستقبل ، ولكن مع تمهل وامتداد ، واتخاذ الوسائل المختلفة الكفيلة بالوصول .

... ...

وقد يستعمل فى بعض المعانى اللغوية الأخرى ؛ فينصب بنفسه مفعولاً واحداً ، أو لا ينصبه ؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغة . ومن أمثلة ذلك الفعل : « خال » فمعناه اليقين فى نحو : إخالُ الظلمَ بغيضًا إلى النفوس الكريمة . وكذلك الفعل « ظن » فى نحو : أظنّ اللهَ منتقمًا من الجبارين . والفعل : « حَسِب » فى نحو : حَسِبت المالَ وقايةً من ذل السؤال . فإن كان « حَسَب »[1] بمعنى : « عَدّ » نصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : حسَبت النقود التى معى . أى : عددتها . وإن كان معناه صار ذا بياض ، وحمرة ، وشقرة — كان لازمًا ؛ نحو : حَسِب الغلام . . و . .

والفعل : « جعل » إن كان بمعنى : « أوْجَد » أو بمعنى : « فَرَض وأوجب » — نصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : جعل الله الشمس ، والقمر ، والنجوم ، وسائر المخلوقات ؛ أى : أوجدها وخلقها ، ونحو : جعلت للحارس أجراً[2] ، بمعنى فرضت له ، وأوجبت علىّ ...

والفعل : « هبْ » ينصب مفعولا واحداً إن كان أمراً من الهبة ؛ نحو : هبْ بعض المال لأعمال البرّ[3] . أو أمراً من الهيبة ؛ نحو : هبْ ربّك فى كل ما تقدم عليه من عمل .... وهكذا[4] .

---

(١) الغالب فى الفعل : « حَسَب » بمعنى : « عَدّ » ، فتح « السين » فى الماضى ، وضمها فى مضارعه.

(٢) قد يكون الفعل : « جعل » بمعنى : شرع . وقد سبق الكلام عليه مع أفعال الشروع فى باب أفعال المقاربة حـ ١ ص٤٦٤ م ٥٠ — وقد يكون بمعنى : اعتقد ، أو ظن ، أو « صيّر » — كما عرفنا .

(٣) وردت أمثلة صحيحة نصب فيها مفعولين بنفسه ؛ منها : انطلق معى ؛ أهبْك نبلا . (المخصص حـ ١٢ ص٢٢٧) . ولا مانع من محاكاتها وإن كانت قليلة ؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه مفعولا واحداً ، ويتعدى للآخر بحرف الجر . وقد صرح المغنى بأن هذا الفعل نصب المفعول الثانى بعد إسقاط حرف الجر : « اللام » .

(٤) إن كان الفعل : « زعم » بمعنى : « كفل » ، أو : رأس (أى : شرُف وساد) تعدى لواحد بنفسه ، أو بحرف الجر ، والمصدر : « الزعامة » . وإن كان بمعنى : سمن أو هُزِل (أى : أصابه الهزال) لم ينصب بنفسه مفعولا .

وإن كان الفعل « حَجَا » بمعنى : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو : حفظ ، أو : كتم ، أو : غلب فى المحاجة (وهى إقامة الحجة ، وإظهار البراعة وحدة الذكاء فى تقديمها) نصب مفعولا واحداً . . . .

شروط إعمالها :

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيها القلْبيّ والتحويليّ، أن يكون المبتدأ الذى تدخل عليه صالحًا للنسخ على الوجه الذى سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ[١]. وملخصه: أن النواسخ بأنواعها المختلفة لا تدخل على شىء مما يأتى :

(ا) المبتدأ الذى له الصدارة الدائمة فى جملته ؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شىء . ومن أمثلته : أسماء الشرط — أسماء الاستفهام — كَمْ الخبرية — المبتدأ المقرون بلام الابتداء ... نحو : من يكثُرْ مزحُه تَضعْ هيبته . من ذا الذي ما ساء قط ؟ كَمْ من فئة قليلة غلبتْ فئةً كثيرةً بإذن الله . لكلمةُ حقٍّ فى وجه حاكم ظالم أفضلُ عند الله من اعتكاف صاحبها فى المسجد.

ويستثنى من هذا النوع الذى له الصدارة فى جملته — ضمير الشأن[٢] فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة ؛ نحو حسبته « الحقُّ واضح » .

لكن تختص النواسخ فى هذا الباب — دون غيرها من النواسخ — بجواز دخولها على المبتدأ الذى هو اسم استفهام ، أو المضاف إلى اسم استفهام . وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها ؛ نحو : أيًّا ظننتَ أحسنَ ؟ وغلامَ أىٍّ حسبتَ أنشطَ ؟

ولا تدخل على أحدهما « كان » ولا « إن » ولا أخواتهما ؛ منعًا للتعارض ؛ إذ الاسم فى بابى « كان » و « إن » وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ . فلو وقع الاسم أداة استفهام لامتنع تقديمه على الناسخ ؛ تطبيقًا لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم[٣] .

---

(١) راجع جـ ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ من هذا الكتاب ؛ حيث التفصيل والبيان .

(٢) سبق شرحه فى جـ ١ ص ١٧٧ باب الضمير وأنواعه .

(٣) أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام فى البابين ، ولا يجوز أن يكون جملة إنشائية ؛ ويجوز تقديمه فى بابى « ظن » و « كان » بشرط ألا يوجد مانع يمنع من تقديمه ، كوجود « ما » النافية قبل الناسخ ، أو غيرها من الموانع التى ذكرناها فى أحوال خبر « كان » (جـ ١ ص ٤٢٠ م ٤٣) ، مثل : أين كنت ؟ وأين ظننت الكتاب ؟ أما خبر « إن » وأخواتها فلا يتقدم عليها — كما سبق فى بابها . وقد قلنا إن الخبر لا يكون جملة إنشائية برغم ورود صور منها مسموعة ، نقل النحاة واحدة منها ثقيلة فى نطقها ، ولا أدرى لماذا تخيروها دون غيرها مع ما فيها من ثقل وإن كانت صادقة المعنى ؟ هى قولهم : « رأيت الناس ، اخبُرْ تَقْلُهُ » . أى : اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه ؛ لما تكشفه من عيوبه . فهذا — وأمثاله — على إضمار قول مقدر ؛ أى : رأيت الناس مقولا فيهم : اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه . ويرى كثير من النحاة عدم القياس على هذا . والحق أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينة كاشفة تمنع الغموض، وتهدى للمقصود ؛ لأن هذا هو الموافق للأصول اللغوية العامة . وفيه تيسير وتوسيع فى ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر ، كما يتبين هذا من الباب الخاص بأحكام الحكاية .

(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره ؛ كالاسم الواقع بعد «لولا» الامتناعية ، أو بعد «إذا» الفجائية ؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ ؛ إذ لا يصح — في الرأي الأشهر — دخول أحدهما على غير المبتدأ ؛ نحو : لولا العقوبةُ لزادت الجرائم . ونحو : فتحت الكتابَ ؛ فإذا الصّوَرُ فاتنة .

(حـ) المبتدأ الذي يجب حذفه بشرط أن يكون خبره نعتًا مقطوعًا[١] ؛ نحو : شكراً للمتعلمِ النافعُ العزيزُ (أي : هو النافعُ العزيزُ) .

(د) كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ . ومنها : «ما» التعجبية ، وكلمة : «طُوبَى» ؛ (بمعنى : الجنة) وكلمة : دَرّ[٢] ، وكلمة : أقلّ ... وذلك في نحو : ما أجملَ الهواء سَحَرًا ! ! ، وما أطيب الرياضة عصراً ! ! طوبى للشهداء ، ولله دَرُّهم ! ! وأقَلُّ[٣] رجل يُنْكِر فضلهم .

ومثل بعض ألفاظ الدعاء ؛ ومنها[٤] : سلامٌ — ويلٌ ؛ في نحو : سلام على الأحرار ، وويل للجبناء .

* *

حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير :

لا ترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليه ؛ فيجوز — لغرض بلاغي — أن يتقدم عليهما معًا ، أو يتأخر عنهما ، أو يتوسط بينهما . لكن يترتب على كل حالة أحكام سيجيء تفصيلها قريبًا[٥] . فمثال تقدم الناسخ عليهما : يظنّ الجاهلُ السرابَ ماء . ومثال تأخره عنهما : السرابَ ماءً يظن الجاهلُ . ومثال توسطه بينهما : السرابَ يظن الجاهلُ ماءً ، أو : ماءً يظن الجاهلُ السرابَ

أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب

---

(١) سبق تفصيل الكلام على النعت المقطوع في الجزء الأول ص ٣٧٥ م ٣٩ . وله تفصيل أشمل في باب النعت حـ ٣ ص ٣٥٠ م ١١٥ .

(٢) الدر : اللبن . «ولله در البطل» ... أسلوب يقصد به المدح والتعجب من بطولته ، معاً ... والسبب : هو ما يدعيه القائل من أن اللبن الذي ارتضعه البطل في صغره ، ونشأ عليه ، وترعرع — لم يكن لبناً عادياً كالمألوف لنا ، وإنما هو لبن خاص أعده الله لهذا البطل في طفولته ؛ لينشأ نشأة ممتازة ، ويشب عظيماً . فنسب اللبن لله — ادعاء — ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح في صفات تفوق صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ؛ فهو أسمى وأرقى ؛ للعناية الإلهية التي خصته برعايتها . (راجع ص ٣١٥ ، ٣١٧ من هذا الجزء ، و ص ٣٧١ حـ ١ م ٣٨) .

(٣) أي : قل رجل يقول ذلك ، بمعنى : صغر وحقر . (راجع جـ ١ ص ٣٢٨ م ٣٣) .

(٤) الكثير في اللفظين الآتيين الرفع على الابتداء ، ولا مانع من النصب على اعتبار آخر ؛ كما سيجيء البيان في ص ١٨٨ م ٧٦ .

(٥) في ص ٣١ .

بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما ؛ فما ثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار لوجود الناسخ . ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثانى فى كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر ، وأن يكون المفعول الثانى واجب التقديم على المفعول الأول فى كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزاً فى كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح . فلا بد من مراعاة الأصل[1] فى ناحية التقديم والتأخير ، وتطبيقه على الفرع تطبيقاً مماثلا . ففى مثل : حسبت أخى شريكى ، يجب الترتيب ؛ بتقديم المفعول الأول وتأخير الثانى ؛ منعاً لوقوع لَبْس لا يمكن معه تمييز الأول من الثانى ؛ فيلتبس المعنى تبعاً لذلك . وفى مثل : علمت الكلب حارساً أميناً ، يجب تقديم المفعول الثانى عند إرادة الحصر فى الأول ؛ فنقول : ما علمت حارساً أميناً إلا الكلب . أى : أنه لا حارس أميناً سواه . وفى مثل : ظننت القطَّ البَرِّىَّ[2] ثعلبا ، يجوز تقديم المفعول الثانى ؛ فتقول : ظننت ثعلباً القطَّ البَرِّىَّ ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر .. وهكذا تجب مراعاة الأحكام الخاصة بالترتيب بين المبتدأ والخبر ، وتطبيقها هنا ، عند النظر فى الترتيب بين المفعولين[3] .

* * *

ما تنفرد به الأفعال القلبية ، هى وما يعمل عملها :

تنفرد النواسخ القلبية بخمسة أحكام ، منها حكم واحد مشترك بينها جميعاً ، سواء أكانت متصرفة أم جامدة ، وهذا الحكم هو : تَنَوّع مفعولها الثانى . أما الأحكام الأربعة الأخرى فمقصورة على القلبية المتصرفة ، دون الجامدة[4] ، وسيجىء لها بحث مستقل .

ا — فأما تنوع المفعول الثانى الذى أشرنا إليه فلأنه خبر فى الأصل ؛ فهو ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر ؛ من مفرد[5] ، وجملة ، وشبه جملة ؛ فليس من اللازم أن يكون مفرداً ، وإنما اللازم أن يكون الفعل الناسخ قلبياً متصرفاً أو غير متصرف[6] ؛ كما فى الأمثلة الآتية ، ومن المهم التنبه لإعراب كل قسم ، ولا سيما الجملة وشبهها :

---

(١) سبق إيضاحه فى الجزء الأول ص ٣٦١ م ٣٧ عند الكلام على مواضع تأخير الخبر .

(٢) الصحراوى غير الأليف . (٣) سيجىء إشارة موجزة لهذا الترتيب فى ص ١٤٣ م ٧٢

(٤) فى ص ٢١ المسألة : ٦١ . (٥) المراد به هنا وفى الخبر : ما ليس جملة ولا شبهها .

(٦) طبقا لما جاء فى بعض المراجع الوثيقة . وتؤيده النصوص الفصيحة التى تكفى لإباحة القياس عليه .

الجملة مشتملة على الفعل القلبى ومفعوليه	المفعول الثانى	نوعـــه	إعرابـــه
علمت الرياءَ داءً وبيلا .	داءً	مفرد	مفعول ثان منصوب
أحسَب النفاقَ مزرياً بصاحبه .	مُزرياً	مفرد	» » »
زعمت الكذبَ سوءَ أدب	سوء	مفرد	» » »
أرى الفضلَ يعرفه أهله .	يعرف ×	جملة فعلية	فعل مضارع . فاعله ضمير مستتر تقديره : هو الجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى.
تعلمْ (اعلم) الفرصةَ تضيع بالتوانى	تضيع ×	جملة فعلية	فعل مضارع ،فاعله ضمير مستتر تقديره : هو: الجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .
وجدت التوفيقَ حالفَ أهل الإجادة	حالفَ ×	جملة فعلية	فعل ماض،فاعله ضمير مستتر تقديره: هو . الجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .
ألفيت الإذاعةَ هى المنبرُ العام .	هى المنبر	جملة اسمية	هى : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع . المنبر : خبره الجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .
إخال سُلطانَ الضمير هو السلطانَ الأكبر	هو السلطان	جملة اسمية	هو : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع . السلطان خبره الجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .
أظن المجدَ هو هدفُ العظيم .	هو هدف	جملة اسمية	هو : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع . هدف : خبره الجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .
دريت الصديقَ عند الشدة .	عند	ظرف منصوب	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثانى[1] .
جعلت الكتاب معك .	مع	ظرف منصوب	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثانى .
أعلمُ قوةَ الحق فوقَ طغيان الباطل .	فوق	ظرف منصوب	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الظرف نفسه سدّ مسد المفعول الثانى .
أحسب الخيرَ فى مجانبة أهل السوء .	فى مجانبة..	جار مع مجروره	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى . أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثانى[1] .
أرى السعادةَ فى عمل الخير .	فى عمل	جار مع مجروره	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثانى .
علمت العفوَ من دواعى التآلف .	من دواعى...×	جار مع مجروره	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثانى .

(١) راجع ص ٣٢٧ م ٨٩ ، وهى تلخيص لما سبق فى ج ١ ص ٢٧١ و ٣٤٦ م ٢٧ و م ٣٥ حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه ، من ناحية وقوعه هو أو متعلقة خبراً ، وصفة . . و . . و . .

المسألة ٦١ :

ب ـ الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة[1]

عرفنا أن الأفعال القلبية متصرفة إلا فعلين؛ هما: «تعلَّمْ»[2] بمعنى «اعلَمْ»، و«هَبْ» بمعنى: «ظُنَّ»؛ نحو: تعلمْ داءَ الصمت خيراً من داء الكلام. وهبْ كلامَك محموداً؛ فتخير له أنسب الأوقات.

والفعل القلبيُّ المتَصرف قد يكون له الماضى، والمضارع، والأمر، والمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول وبقية المشتقات المعروفة. لكن الناسخ الذى يعمل فى هذا الباب هو الماضى وما جاء بعده مما صرَّحْنا باسمه، دون بقية المشتقات المعروفة[3] التى اكتفينا بالإشارة الموجزة إليها، ولم نصرح بأسمائها. وبديهىٌّ أن النواسخ المتصرفة التى سردنا أسماءها ـ متساوية فى العمل؛ لا فرق بين ماض وغيره، ولا بين فعل واسم مما سردناه[4]. أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته القائمة، لا يفارقها، ولا يَدْخُل عليها تغيير.

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة ـ هى وما تتصرف له مما ذكرناه ـ بأحكام

---

(١) هذا البحث هو الذى سبقت الإشارة إليه فى ص ١٩ عند بيان ما تنفرد به الأفعال القلبية ...

(٢) على الرأى القائل بأنه جامد. وهو الرأى الشائع الذى يحسن الاقتصار عليه كما سبق فى هامش ص ٦ و ١٥. أما على الرأى القائل بأنه متصرف فيجرى عليه ما يجرى على الأفعال القلبية المتصرفة.

(٣) أوضحْنا فى هامش ص ٣، ٤ معنى المتصرف وقسميه، وبيان المشتقات المختلفة، والعامل منها وغير العامل، وما يعمل فى غير هذا الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا، وأسباب ذلك . . .

(٤) ومن الأمثلة، الفعل: «عَلم»، وما يتصرف له؛ نحو: علم العاقل الحياة جهاداً ـ يعلم العاقل الحياةَ جهادا ـ اعلَمِ الحياة جهادا فارسْه ـ علْمُ العاقل الحياةَ جهادا دافع له إلى الصبر والدأب ـ العاقل عالم الحياة جهادا ـ أمعلوم الحياةُ جهادا. (الحياة: هى المفعول الأول؛ لكنه صار نائب فاعل لاسم المفعول؛ إذ لا بد لاسم المفعول من نائب فاعل حتما. لا فاعل.)

وتسوقنا المناسبة إلى أن اسم الفاعل لا بد له من فاعل ـ لا نائب فاعل ـ وقد يكون فاعله اسما ظاهرا، أو ضميرا. غير أن الضمير لا يصح أن يكون إلا للغائب. ولهذا قالوا فى مثل: أنا صائم ـ أنا مخلص... إن فاعله ضمير مستتر تقديره: هو. على تأويل: أنا رجل صائم ... أنا رجل مخلص ... فالضمير عائد على المحذوف؛ ليكون عائدا على الغائب؛ إذ لا يصح أن يعود إلا عليه. فن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب (راجع الخضرى ج ١ «باب ظن» عند الكلام على بيت ابن مالك: «وخص بالتعليق والإلغاء . . .»). وستجىء الإشارة لهذا فى باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٩١ م ١٠٢

تنفرد بها ؛ فلا يدخل حكم منها على المشتقات القلبية التى لا تعمل هنا[1]، ولا على الأفعال القلبية الجامدة . ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها . وأشهر تلك الأحكام أربعة[2] :

الحكم الأول — التعليق :

ومعناه : « منع الناسخ من العمل الظاهر فى لفظ المفعولين معًا ، أو لفظ أحدهما ، دون منعه من العمل فى المحلّ » . فهو فى الظاهر ليس عاملاً النصب ، ولكنه فى التقدير عامل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه :

« إبطال العمل لفظًا ، لا محلاً » . سواء أكان أثر الإبطال واقعًا على المفعولين معًا ، أم على أحدهما .

أما سبب المنع والإبطال فأمر واحد ؛ هو : وجود لفظ له الصدارة يقع بعد الناسخ ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معًا ، أو أحدهما ، ويَحُول بينه وبين العمل الظاهر . ويسمى هذا اللفظ الفاصل : « بالمانع » ويقع بعده جملة[3]. — فى الغالب — ؛ ففى مثل : علمت البلاغةَ إيجازاً ، ورأيت الإطالةَ عجزاً — نجد الفعل : « علمَ » قد نصب مفعولين مباشرة . وكذلك الفعل : « رأى » . فإذا قلنا : علمت لَلبلاغةُ إيجازٌ ، ورأيت لَلإطالةُ عجزٌ — لم ينصب كل من الفعلين شيئًا فى الظاهر ، بسبب وجود « لام الابتداء » التى فصلت بين كل فعل ومفعوليه — وهى من ألفاظ التعليق ، أى : من الموانع — ، ولكن الفعل ينصب المحلّ ؛ فنقول عند الإعراب : « البلاغة » : مبتدأ — « إيجازٌ » : خبره . والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعولى « علم » (وهى الجملة التى تقع — فى الغالب — بعد اللفظ المانع من العمل) .

وكذلك نقول : « الإطالةُ » : مبتدأ — « عجزٌ » : خبره . والجملة من

---

[1] إلا التعليق بالهمزة ، فإنه عام شامل ، وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦ أما البيان المفصل فى ص ٢٩ .

[2] وهى غير الحكم المشترك : « ا » الذى يدخل النواسخ القلبية المتصرفة والجامدة . وقد سبق بيانه فى ص ١٩ .

[3] إلا إن كان المانع أحد المفعولين بحسب أصله : نحو ؛ علمت من أنت ، أو وقع المصدر المؤول سادًّا مسد المفعولين ، أو ثانيهما وحده . ؛ كما يجىء فى ص ٢٣ ، ورقم ٣ من هامش ص ٢٦ و ص ٣٦ . (ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٤)

المبتدأ والخبر فى محل نصب ؛ سدّت مسد مفعولَىْ : « رأى » . فقد وقع التعليق بسبب وجود المانع من العمل ، ووقع بعد المانع جملة محلها النصب ؛ لتسدّ مسد المفعولين .

أما فى مثل : علمت البلاغةَ لَهِيَ الإيجازُ ، ورأيت الإطالةَ لَهِيَ العجزُ — فاللفظ المانع من العمل — وهو لام الابتداء — قد وقع فى المثالين بعد المفعول الأول ، ووقع بعد المانع جملة سدت مسد المفعول الثانى الذى لا يظهر فى الكلام ، وحلّت محله وحده . فعند الإعراب يَحْتَفِظ المفعول الأول باسمه وبإعرابه ؛ (مفعولا أول ، منصوبًا .) وتعربُ الجملة التى بعد المانع إعرابها التفصيلى ، ويزاد عليه : « أنها فى محل نصب ؛ سدّت مسد المفعول الثانى الذى وقع عليه التعليق » .

نعلم مما تقدم أن أثر التعليق لفظىّ ظاهرىّ فقط ؛ لا حقيقى ومحلىّ ، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظى له الصدارة يسمى : « المانع » ؛ يفصل بين الناسخ ومفعوليه معًا ، أو أحدهما[1] ، وبعد « المانع » جملة[2] تسدّ مسدّ المفعولين او أحدهما على حسب التركيب . . .

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معًا أو أحدهما ، إنما هو اختفاء شكلىّ محض ؛ لا حقيقى محلىّ ، ولهذا يصح فى التوابع (كالعطف) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة ، أو مراعاة الناحية المحلية ؛ فنقول : علمتُ لَلبلاغةُ إيجازٌ والفصاحةُ اختصارٌ — ورأيت لَلإطالةُ عجزٌ والحشوُ عيبٌ ؛ برفع المعطوف ؛ تبعًا للفظ المعطوف عليه ، وحركته الظاهرة . أو نقول : علمت للبَلاغةُ إيجازٌ ، والفصاحةَ اختصاراً — ورأيت لَلإطالةُ عجزٌ والحشوَ عيبًا ؛ بنصب المعطوف ؛ تبعًا للحكم المحلىّ فى المعطوف عليه . فمراعاة إحدى الناحيتين جائزة[3] .

---

(١) فلابد من تقدم الناسخ على « المانع » ، ولا بد من تقدم « المانع» على المفعولين معاً ، أو على الثانى فقط ؛ إذ ليس من اللازم — كما عرفنا — أن يقع أثر التعليق . على المفعولين معا ؛ فقد يقع على الثانى وحده ، ويبقى الأول منصوبا كما كان قبل التعليق . أما وقوعه على الأول دون الثانى فغير ممكن ؛ لأن أداة التعليق التى تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصلة كذلك بين الناسخ ومفعوله الثانى فى الوقت نفسه .

(٢) إلا فى الحالة التى سبق استثناؤها فى رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٣) يجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التى عُلّق عنها الناسخ — أن يكون المعطوف إما جملة اسمية فى الأصل ؛ كالأمثلة السابقة فيعطف ؛ كل جزء من جزأيها على ما يقابله ، وإما مفرداً فيه =

أما سبب التعليق فى هذه الأمثلة وأشباهها، فيتركز فى الأمر الواحد الذى ذكرناه؛ وهو : وجود فاصل لفظىّ بعد الناسخ ؛ يفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما ، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظى من الألفاظ التى لها الصدارة[1] فى جملتها ؛ كلام الابتداء ، وأدوات الاستفهام[2] وغيرها من كل ما له الصدارة فى جملته .

وإليك مثالا آخر للمانع الذى يفصل بين الناسخ ومفعوليه معًا ، أو يفصل بين الناسخ ومفعوله الثانى فقط : أعلَمُ ، أمحمودٌ حاضرٌ أم غائبٌ ؟ أعلَمُ محموداً ، أحاضر هو أم غائب ؟ فمتى وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين منَع العمل الظاهر حتماً ، دون العمل التقديرىّ (المحلىّ) كما رأينا ، وأوجبَ التعليق[3] .

وأشهر الموانع ما يأتى من الألفاظ التى لها الصدارة ، وكل واحد منها يوجب[3] التعليق :

(ا) لام الابتداء ؛ كالأمثلة السالفة .

معنى الجملة ؛ نحو : علمتُ لمحمود « أديبٌ » و« غيرَ » ذلك من أموره . فلا يصح : علمت لمحمودٌ « أديبٌ » وحامدا ، ولا : علمتُ لمحمودُ « أديبٌ » وشاعرا — إلا على تأول وتقدير لمحذوف فى كل صورة ، أما كلمة « غير » فى المثال السالف فإنها منصوبة جوازا ؛ لأنها بمنزلة الجملة كما قلنا . فهى معطوفة بالنصب ؛ على محل الجملة الاسمية التى هى المعطوف عليها ؛ فلفظ « غير » — وهو مفرد — قد ساغ عطفه على محلّ الجملة ؛ لأنه بمعناها ؛ إذ معناه : علمت لمحمودٌ « أديبٌ » ومحمودا غيرَ ذلك ، أى : متصفا بغير ذلك . (أى : علمت محمودا متصفا بغير ذلك) . — راجع حـ ٣ ص ٤٧٨ م ١٢١ باب العطف . وعطف المفرد على الجملة ، والعكس — .

(١) تقدم الناسخ على « المانع » واجب . وهو مع تقدمه لا يعمل النصب فى « المانع » ، ولا فيما بعده ، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصب لفقد المانع صدارته فى جملته ، وصار حشوا لا يصلح سببا للتعليق ، ووقوعه حشوا مع بقاء أثره غير جائز .

(٢) انظر ما يختص بالاستفهام فى ص ٢٩ .

(٣) إلا فى حالة يكون فيها جائزا وستجىء هنا . وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : «محمود حاضر » ، مبتدأ وخبر . وجملتهما فى محل نصب سدت مسد مفعولَى : « أعلمُ » . وفى المثال الثانى نقول : « محمودا » ، مفعول أول . « حاضر » : خبر مقدم ، « هو » : مبتدأ مؤخر ، والجملة منهما فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى وحده . ومن المثالين يتضح أن الجملة الواقعة بعد « المانع » وجوبا قد تسد مسد المفعولين معا أو مسد الثانى عند وجود الأول منصوبا لفظه .

أما الحالة التى يكون فيها التعليق جائزا — لا واجبا — فحين تكون أداة التعليق مسلطة على الثانى وحده (كأن يكون المفعول الثانى قد صدر بكلمة استفهام ، أو مضافا إليها وقد سبقها المفعول الأول ، فى الصورتين؛ نحو : علمت الأديبَ من هو؟ وظننت الشاعر أخو من هو ؟) فى هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمة السابقة ؛ لأن الناسخ سلّط عليها من غير مانع ، ويجوز رفعها ؛ لأنها هى وما بعد الاستفهام شىء واحد فى المعنى ؛ فكأنها واقعة بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ . فالتعليق جائز هنا .

(ب) لام القسم : نحو : علمت لَيُحَاسَبَنَّ[1] المرء على عمله .

(ج) حرف من حروف النفى الثلاثة[2] : ما — إنْ — لا . دون غيرها من أدوات النفى الأخرى .

فمثال « ما » النافية : علمت ما التهوّرُ شجاعةٌ . ومثال « إنْ » النافية : زعمت إنْ الصفحُ الجميلُ ضارٌّ (أى : ما الصفح الجميل ضارّ .) ومثال

---

(١) يقولون فى مثل هذا : إن اللام داخلة على جواب القسم المقدر . وأصل الجملة : « علمت — أقسم والله — ليحاسبن المرء على عمله » . فجواب القسم وهو جملة : « يحاسبن المرء » مع جملة القسم المقدرة وهى : (أقسم ×) فى محل نصب سدا معاً مسد المفعولين ، أى : أن مجموع الجملتين هو الذى سد مسد المفعولين ، وأنه فى محل نصب . وما يترتب على هذا الإعراب من عدم وقوع أداة التعليق فى صدر جملتها يدفعونه بأن وقوعها فى الصدارة ليس واجباً مطرداً ؛ وإنما هو الغالب . وبفرض أنه واجب حتما فالمقصود بالقسم وجملته هو تأكيد جملة جوابه ؛ فهما معاً كالشىء الواحد ؛ فإذا تقدمت أداة التعليق على جواب القسم وحده فكأنها فى الوقت نفسه قد تقدمت على جملة القسم ، واحتلت مكان الصدارة اللازم لها ؛ فلا تعتبر متخلية عنه . فوجودها فى صدر الثانية يعد بمنزلة التصدر فى الأولى .

لكن سيترتب على هذا محظور آخر ؛ هو : وقوع جملة جواب القسم فى محل نصب ، والشائع أنها لا محل لها من الإعراب . وقد أجابوا : بأنها لا محل لها باعتبارها : « جواب قسم » — ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر هو : « التعليق » ومعنى هذا أن جملة القسَم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها ؛ فإن وجد عامل يحتاج إليها كانت معمولة له . وقيل إن : « العلْم » فى المثال السالف منصب على مضمون جملة الجواب فقط ، بدون نظر إلى أنها جواب قسم فجملة الجَواب وحدها على هذا الاعتبار فى محل نصب سدت مسد المفعولين . (راجع الصبان ح ٢ عند الكلام على أدوات التعليق) .

وفى هذا الرأى راحة وتيسير ؛ لأنه واقعى ؛ لا يلتفت إلى الجملة القسمية المستترة ، ولا يتناسى أن جواب القسم ليس مجلوباً للقسم : وإنما الغرض الأساسى الأول هو إيفاء الناسخ ما يريده ، ولا ضرر فى أن يستفيد القسم منه بعد ذلك ، وسيجىء الكلام على جملة القسم وجوابه فى باب حروف الجر . (ص ٣٦٣ و ٣٦٧) .

(٢) سواء أكان كل واحد منها ناسخا أم مهملا ، فالأولان قد يعملان عمل « ليس » ، والأخير قد يعمل عمل « إنّ » أو : « ليس » فالثلاثة مع الإعمال أو الإهمال صالحة لأن تكون أداة تعليق ولا داعى لاشتراط بعضهم القسَم قبل كل أداة من الثلاثة ؛ لأن هذا الاشتراط — فوق ما فيه من تضييق — لا سند له من النصوص الفصيحة الكثيرة التى تدعو إلى إغفاله . ويزيد التمسك بإغفاله قوة ما يقوله أصحابه من أن القسم قبل هذه الأدوات الثلاثة يجب تقديره إن لم يكن ظاهراً فى الجملة ؛ مثل : « علمت ما محمد جبان» إذ يقدرونه : علمت والله ما محمد جبان . فما الحاجة إلى التقدير والتأويل بغير داع ؟ ولاسيما التأويل المذكور فإنه يدفعنا إلى الدخول فى الجدل المرهق الذى مر فى المسألة السابقة — فى رقم ١ — الخاصة بجواب القسم ومحله من الإعراب ، كما سيفتح علينا أبواباً أخرى للاعتراض والجدل ؛ نحن فى غنى عنها ، ولا حاجة البيان اللغوى الناصع بها .

« لا » النافية : ألفيتُ لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريط [1] .

(د) الاستفهام [2] ؛ وله صور ثلاث : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ؛ نحو : علمت أيُّهم بطلٌ ؟ أو يكون مضافًا إلى اسم استفهام ؛ نحو : علمت صاحبُ أيِّهم البطلُ ؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ؛ نحو : علمت أعليٌّ مسافرٌ أم مقيمٌ ؟ وأعلمُ هل الشتاءُ أنسبُ للعمل من الصيف [3] ؟

(هـ) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها ؛ مثل « كم » [4] الخبرية ؛ في نحو : دَرَيْتُ كم كتابٍ اشتريته . ومثل : « إنّ » وأخواتها ، ما عدا « أنّ » مفتوحة الهمزة ؛ فليس لها الصدارة ؛ نحو : علمت إنك لمُنصف [5] ، ونحو : لا أدرى لعل الله يريد بكم خيراً . والأغلب الفصيح في : « لعل »

---

(١) التفريط : المبالغة في الشيء حتى يتجاوز حدوده المحمودة . والتفريط : الإهمال فيه . فهما نقيضان .

(٢) لأن الاستفهام له الصدارة ؛ فلا يعمل ما قبله فيما بعده — كما سبق — إلا إن كان ما قبله حرفا ، نحو : ممن علمت الأمر ؟ وعمن تظن الخبر ؟ وجدير بالتنويه أن التعليق بالاستفهام ليس مقصورا على أفعال هذا الباب القلبية كما أشرنا في رقم : ١ من هامش ص ٢٢ ؛ وسيجيء البيان في ص ٢٩ .

(٣) عرض بعض النحاة لهذه الصور الثلاث بشيء من التفصيل فقال : إن الاستفهام قد يكون بالحرف نحو قوله تعالى : « وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون » . أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشرة ، نحو : ستعلم أيُّ الرأيين أفضلُ ؟ أو يكون المبتدأ مضافا إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت أبو مَنْ صالحٌ . أو يكون اسم الاستفهام خبرا ؛ نحو علمت متى السفر ، أو يكون الخبر مضافا إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت صباحُ أيِّ يوم قدومُك . أو يكون اسم الاستفهام فضلة ؛ نحو : علمت أيَّ كتاب تقرأ .

(٤) « كم » ، نوعان ، « استفهامية » ؛ وهي : اسم يسأل به عن عدد شيء . وتحتاج لتمييز منصوب في الغالب ؛ نحو : كم درهما تبرعت به ؟ وتدخل في أدوات التعليق الاستفهامية . « وخبرية » ؛ وهي : اسم يدل على كثرة الشيء ووفرته . ولها تمييز مجرور في الغالب ؛ نحو : كم ظالم أهلكه الله بظلمه . و « كم » بنوعيها لها باب خاص في الجزء الرابع يضم أحكامها المختلفة (ص ٤٢٥ م ١٦٨) .

(٥) في هذا المثال يصح أن تكون أداة التعليق هي : « إن » ، أو « لام الابتداء » ؛ فكلاهما له الصدارة ؛ فيصلح للتعليق . ولا يقال : « لام الابتداء فيه ليس بعدها جملة » . ففي هذا القول إغفال لما قرروه من أن موضعها الأصيل هو أول الجملة . فلما شغلته « إن » — ولها الصدارة أيضاً — تخلت عنه اللام ، وتأخرت إلى الخبر ؛ منعا للتعارض . على أن هذا من التعليلات المصنوعة التي لا خير في ترديدها . وحسبنا أن نهتدى إلى ما في الكلام من تعليق ، سببه « إن » أو : « لام الابتداء » ، أو : هما معاً ؛ فكل هذا صحيح ومريح .

وما يقال في لام الابتداء الداخلة على خبر « إن » يقال في لام الابتداء الداخلة على اسم =

هذه أن تكون أداة تعليق للفعل : « أدْرِى » المبدوء بالهمزة ، أو بحرف آخر من حروف المضارعة (نَدْرِى – تَدْرِى – يدرِى ...) .
ومثل : أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة فى نحو : لا أعلم إن كان الغد ملائمًا للسفر أو غير ملائم . ونحو أحْسَب لو ائتلف العامل وصاحب العمل لَسَعِدَا .

* * *

فيما يلى أمثلة تزيد التعليق وضوحًا[1] وتبيِّن موضع « المانع » وأن موضعه بعد الناسخ حتمًا ويليه المفعولان ، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين :

=« إن » ، المتأخر ، أو على معمول خبرها ؛ نحو : حسبت إن فى الصحراء لمناجمَ ، وعلمت إن «المناجمَ لكنوزا ممتلئةٌ . ويجب كسر همزة « إن » فى الأمثلة السابقة وأشباهها من كل جملة تجمع بين « إن » و « لام الابتداء » . كما سبق فى مواضع كسرها . وسبب ذلك فى رأيهم : أن «لام الابتداء» تصيب الفعل القلبى بالتعليق ، وهذا التعليق يقتضى أن تقع بعده جملة – كما سبق فى ص ٢٢ – . فلما وقعت «إنّ» فى صدر هذه الجملة كسرت وجوبا . فلام الابتداء كانت السبب فى التعليق ، وفى كسر همزة «إن» . فإذا لم توجد «لام الابتداء فلن يكون هناك داع للتعليق ، ولا لكسر همزة « إن » ، فتفتح . لكن أيتفق هذا مع إدخالهم « إن » فى عداد الأدوات التى لها الصدارة ، وتحدث التعليق ؟ لا . ومن أجله قال بعض النحاة بحق : يجوز كسر همزة « إن » وفتحها فى المثال السابق عند خلوه من لام الابتداء . فمن اختار الكسر لسبب عنده فله اختياره . ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلبى ؛ لما سبق تقريره من اعتبار « إن » مكسورة الهمزة فى عداد أدوات التعليق . ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره ، ولا يصح تعليق الفعل القلبى فى هذه الحالة ؛ لعدم وجود أداة للتعليق . وليست « أن » مفتوحة الهمزة من أدواته . (راجع حـ ١ ص ٤٨٨ م ٥١) .

وراجع الصبان جـ ٢ باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق .

(١) من الممكن البدء بهذه الأمثلة ، وتفهمها قبل الدخول فى تعريف التعليق وما يتصل به .

الجملة وفيها الناسخ بغير تعليق	الجملة بعد تعليق الناسخ	السبب
علمت التواضعَ غيرَ الضّعةِ	علمتُ لَلتواضعُ غيرُ الضعةِ	الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً .
ألفيتُ العظمةَ غيرَ التعاظمِ	ألفيتُ لَهِيَ العظمةُ غيرُ التعاظم	الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً .
عددْتُ التجاربَ خيرَ معلّم	عددت واللهِ التجاربُ خيرُ معلم	الفصل بالقسم بين الناسخ ومعموليه معاً .
جعلت اتباعَ الهوى شرَّ البلايا	جعلت ما اتباعُ الهوى إلا شرُّ البلايا	الفصل بأداة النفى « ما » بين الناسخ ومعموليه معاً .
وجدت الشرقَ مستردًّا مجدَه .	وجدت الشرقَ لهو مستردٌّ مجدَه .	وقوع لام الابتداء قبل المفعول الثانى وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه .
أرى التقصيرَ فى العمل إساءةً للوطن .	أرى التقصيرَ فى العمل والله هو إساءةٌ للوطن .	وقوع القسم قبل المفعول الثانى وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه
أحسب خُلْفَ الوعدِ إهانةً لصاحبه .	أحسب خلفَ الوعد ليهين صاحبه .	كذلك لام القسم .
درَيْت إكرامَ الجار مؤدياً لطيب الإقامة .	دريت إكرامَ الجار لا يؤدى إلا لطيب الإقامة .	وكذلك حرف النفى : « لا »

فى الأمثلة الأربعة الأولى وقع المانع (الفاصل) قبل المفعولين مباشرة ؛ فلا نقول فى إعرابهما إنهما مفعولان ؛ وإنما نقول هما — فى الأمثلة المعروضة[١] — مبتدأ وخبر ، والجملة فى محل نصب سدّت مسدّ المفعولين .

وفى الأمثلة الأربعة الأخيرة وقع الناسخ فى صدر جملته ، ثم وليَه المفعول الأول . أما المفعول الثانى فغير ظاهر فى الكلام بعد أن حلت محله جملة جديدة . وفى مثل هذه الحالة يبقى المفعول الأول محتفظاً باسمه وبحركته ؛ فيعرب مفعولا أول ، وتعرب الجملة التى بعده إعراب الجملة المستقلة ، ويزاد على إعرابها : أنها فى محل نصب، تسدّ مسدّ المفعول الثانى .

---

(١) قد تكون الجملة فعلية فى غير الأربعة الأولى المعروضة . فالحكم عليها بأنها جملة اسمية من مركبة مبتدأ وخبر ، أو جملة فعلية مكونة من فعل ومرفوعه . . . . موقوف على نوعها المعروض .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) عرفنا أن الفعل القلبي الناصب لمفعولين يصيبه التعليق إذا وجدت إحدى أدوات التعليق ، ومنها الاستفهام . والتعليق بالاستفهام ليس مقصوراً على الأفعال القلبية المتصرفة الخاصة بهذا الباب — كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٢ ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٦ — ، وإنما يصيبها ويصيب غيرها ؛ طبقًا للبيان الآتى :

١ — الفعل القلبي الناصب لمفعول واحد ؛ مثل : نسى — عرف ... ومنه قول الشاعر :

ومن أنتمو ؟ إنا نسينا من انتمـــو ... وريحكمو !! من أى ريح الأعاصر ؟

٢ — الفعل القلبي اللازم ، مثل : تفكرّ ؛ كقوله تعالى : (أو لم يتفكروا ؟ ما بصاحبهم من جنة ؟) ؛ فالتعليق هنا عن الجار المجرور [1] .

٣ — ما ليس قَلبيًّا ، وينطبق على أفعال كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر ؛ مثل : سأل — استنبأ — نظر — أبصر . . و . . ومن الأمثلة قوله تعالى : (فَلْينظُرْ أيُّها أزكىَ طعاما) وقوله تعالى : (فستُبصِر ويُبصرون ؛ بأيِّكم المفتون ؟) وقوله تعالى : (يسألون : أيّانَ يومُ الدين ؟) وقوله تعالى : (ويستنبئونكَ : أحَقٌّ هُو ؟ . .) فهذه الأفعال ونَظائرها قد يصيبها التعليق بأداة الاستفهام ، ولهذا يوقف فى الآية الأولى على قوله : (يتفكروا) والكلام بعدها مستأنف ، وهو : (ما بصاحبكم من جنة ؟) وما استفهامية بمعنى النفى ، إذ المراد : أى شىء بصاحبكم من الجنون ؟ ليس به شىء منه .

(ب) عرفنا [2] أن التعليق لا يكون فى الأفعال القلبية الجامدة ، ولا فى بعض النواسخ الأخرى ؛ كأفعال التحويل . . و . . . . فما المراد من هذا ؟ أيراد أن ألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال والنواسخ ؛ فلا يحدث التعليق ؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لا تقوى على منعها من العمل الظاهرى ، فكأنها غير موجودة ؟ يرتضى النحاة الرأى الأول . والاقتصار عليه حسن .

(حـ) سبق أن الجملة بعد أداة التعليق تسدّ مسدّ المفعولين إن كان الناسخ يتعدى إليهما ، ولم ينصب المفعول الأول مباشرة ، فإن نصبه سدت مسدّ الثانى

---

(١) انظر « حـ » الآتية ورقم ١ من ص ٥١   (٢) فى ص ٢٢ .

... ...

فقط . . . فإن كان الفعل ليس ناسخًا ولا يتعدى لمفعولين ، ووقعت بعده جملة مسبوقة بأداة التعليق — فإن كان يتعدى بحرف جر فالجملة فى محل نصب بإسقاط الجار ؛ نحو : فكرت أصحيح هذا أم غير صحيح ؟ أى : فكرت فى ذلك[1].
وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدت مسدّه : نحو ؛ عرفت من البارع ؟ فإن كان مذكوراً فى الكلام ؛ نحو : عرفت البارع أبو مَنْ هو ؟ فقيل الجملة بدل كل من كل ، على تقدير مضاف ؛ أى : عرفت شأن البارع ، وقيل بدل اشتمال من غير حاجة إلى تقدير ، أو هى مفعول ثان لعرفت بعد تضمينه معنى : « علمت » . والرأيان الأخيران أوضح ، وأيسر استعمالاً . ولكل منهما مزية قد يتطلبها المقام ، ويقتضيها المعنى .

(د) إذا كانت « رأى » حُلُمِيّة لم يدخل عليها التعليق .

---

(١) سبقت إشارة لهذا ولإعراب آخر فى رقم ١ من هامش ص ١٥ .

الحكم الثانى — الإلغاء :

وهو : منع الناسخ من نصب المفعولين معًا ؛ لفظًا ومحلاً ، منعًا جائزاً ، لا واجبًا . أو هو : إبطال عمله فى المفعولين لفظًا ومحلاً ، على سبيل الجواز لا الواجب .

وسببه : إمّا توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل آخر بعده يوجب التعليق[1] ، وإما تأخره عنهما . فإذا تحقق السبب جاز[2] الإعمال أو الإهمال . وإن لم يتحقق وجب الإعمال . فللناسخ ثلاث حالات من ناحية موقعه فى الجملة :

الأولى : أن يتقدم على المفعولين . وفى هذه الحالة يجب إعماله ؛ فينصبهما مفعولين به ؛ نحو : رأيت النزاهةَ وسيلةً لتكريم صاحبها .

الثانية : أن يتوسط بين مفعوليه مباشرة. وفى هذه الحالة يجوز إعماله؛ فينصبهما مفعولين[3] به ؛ نحو : النزاهةَ — رأيت — وسيلةً لتكريم صاحبها . ويجوز إهماله[4] ؛ فلا يعمل النصْبَ فيهما ولا فى أحدهما ؛ وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية ؛ (مبتدأ وخبراً) نحو : النزاهةُ — رأيت وسيلةٌ — لتكريم صاحبها .

الثالثة : أن يتأخر عن مفعوليه ؛ والحكم هنا كالحكم فى الحالة السابقة ؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين ؛ نحو : النزاهةَ وسيلةً لتكريم صاحبها — رأيت . ويجوز إهماله فلا يعمل النصب[5] ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة

---

(١) إذ يجب التعليق لوجود سببه — انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٢ —

(٢) إلا فى مسائل ستذكر فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

(٣) فى حالة توسط العامل بين مفعوليه يجوز أن يكون المفعول الثانى هو المتقدم عليه ، ويجوز فى حالة — تقدم هذا المفعول الثانى أن يكون جملة ، أو شبه جملة ، أو مفردا ، وهى الأنواع الثلاثة التى ينقسم إليها كما سبق — فى ص ١٩ — ومن الأمثلة لتقدمه وهو جملة ما نقلوه من نحو : شَجَاكَ — أظن — رَبْعُ الظاعنين . . . فكلمه « ربع » يجوز ضبطها بالنصب مفعولا أول للفعل : « أظن » . والجملة الفعلية « شجاك » (أى : أحزَنك) فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى . فيكون أصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك . فتقدمت الجملة الفعلية السادة مسد المفعول الثانى . ويصح فى كلمة : « ربع » الرفع على أنها فاعل للفعل : « شجا » ويكون الفعل « أظن » مهملا . ويجوز أيضاً رفع كلمة : « ربع » على أنها خبر للكلمة : « شجا » المبتدأ ومعناها : « حُزْن » ؛ ولا تكون فى هذه الصورة فعلا ، ويكون الفعل : « أظن » متوسطا بينهما مهملا . . .

(٤) وفى هذه الصورة تكون جملة : « رأيت » ، معترضة لا محل لها من الإعراب .

(٥) وجملته استئنافية .

اسمية مركبة من مبتدأ وخبره ؛ نحو : النزاهةُ وسيلةٌ لتكريم صاحبها — رأيت .

مما تقدم ندرك أوجه الفرق بين التعليق والإلغاء ؛ وأهمها :

(ا) أن التعليق واجب[1] عند وجود سببه . أما الإلغاء فجائز[2] عند وجود سببه .

(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معًا أو أحدهما . أما أثر الإلغاء فيصيبهما معًا .

(حـ) أن أثر التعليق لفظيّ ظاهرى ؛ لا يمتد إلى الحقيقة والمحلّ ، وأثر الإلغاء لفظيّ ومحليّ معًا .

(د) أن التعليق يجوز فى توابعه مراعاة ناحيته اللفظية الظاهرية ، أو مراعاة ناحيته المحلية . والإلغاء لا يجوز فى توابعه إلا مراعاة الناحية الواحدة التى هو عليها ؛ وهى الناحية الظاهرة المحضة .

---

(١) إلا فى الحالة التى يكون فيها جائزا وقد سبق بيانها فى رقم ٣ من هامش ص ٢٤ .

(٢) الإلغاء جائز فى أغلب الأحوال . لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط ، أو الإهمال فقط . فيجب الإعمال إذا كان الناسخ منفيا ؛ سواء أكان متأخراً عن المفعولين أم متوسطا بينهما ؛ نحو : « مطراً نازلا لم أظن » . أو : « مطرا لم أظن نازلا » . ؛ لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم نأتى بالظن المنفى ؛ إذا إلغاء الفعل المنفى — فى الصورتين — قد يوهم أن ما قبل الفعل مثبت . مع أن نفى الفعل يعم الجملة كلها ، ويتجه فى المعنى إلى المفعولين المنصوبين عند تقدمهما ، أو تأخر أحدهما . فلمنع هذا الاحتمال والوهم يجب الإعمال ؛ مبالغة فى الاحتراس ؛ كما يقولون . وهذا الدليل لا ترتاح له النفس إلا أن أيدته النصوص الفصيحة التى لم يعرضوها .

ويجب الإهمال إذا كان العامل مصدرا ؛ نحو : المطر قليل — ظنى غالب ؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل — غالبا — فى شىء متقدم عليه ؛ فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليه (عند كثير من النحاة ويخالفهم آخرون كما سيجىء فى بابه) . . .

وكذلك يجب الإهمال إذا كان فى المفعول المتقدم لام ابتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق ؛ نحو : لخالد مكافح ظننت ؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع العامل من العمل فيما بعدها — غالباً — وقد يعتبر هذا تعليقا فى رأى بعض النحاة الذين لايشترطون فى التعليق تقدم الناسخ . ولا قيمة لهذا الخلاف فى التسمية ؛ لأن الأثر واحد — إلا فى التوابع كما سيجىء فى « د » — لا يتغير باختلاف الرأيين ؛ فكلاهما يوجب الإهمال . وهذا حسبنا .

وكذلك يجب الإهمال إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها ؛ مثل : إن التردد — حسبت — مضيعة . أو بين سوف وما دخلت عليه ؛ نحو : سوف — إخال — أكافح الشر . أو بين معطوف ومعطوف عليه ؛ نحو : دعاك الخير — أحسب — والبر .

(هـ) أن التعليق لا بد فيه من تقدم الناسخ على معموليه ؛ ومن وجود فاصل بعده ، له الصدارة . أما الإلغاء فلا بد فيه من توسط الناسخ بينهما أو تأخره[1] ،

---

(١) يذكر النحاة بعض أمثلة يستدلون بها على أن الإلغاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على مفعوليه ، وليس متوسطا ولا متأخرا . ثم يؤولون تلك الأمثلة تأويلا يخرجها من حكم الإلغاء ، ويدخلها فى أحكام أخرى مطّردة تنطبق عليها بعد ذلك التأويل . وهذا تكلف مردود، وتصنع يجب البعد عنه ؛ منعا للفوضى فى التعبير ، والخلط فى الأصول العامة . فن تلك الأمثلة قول الشاعر :

أَرجو وآملُ أَن تدْنُو مودتُها ... وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

فالفعل : « إخال » قد ألغى ؛ فلم ينصب المفعولين : « لدى » و« تنويل » مع أنه متقدم عليهما ، ومع تقدمه فكلمة « لدى» ظرف ، خبر متقدم ، وكلمة : «تنويل» مبتدأ مؤخر . أى : أنه لم ينصبهما ؛ بدليل رفع الثانية . فما السبب فى الإلغاء ؟ لا سبب. لهذا ينتحلون ما يجعل الأسلوب صحيحا . فيتخيلون وجود «ضمير شأن» مستتر بعد الفعل : «إخال» ؛ فالتقدير : « إخاله » . فيكون ضمير الشأن المستتر هو المفعول الأول ، وتكون الجملة الاسمية بعده (لدينا تنويل) فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى إذ يصح فى الأفعال القلبية — كما سبق فى ص ١٩ — أن يكون مفعولها الثانى جملة أو غيرها . وبهذا التأويل الخيالى لا يوجد فى الكلام ناسخ متقدم لم يعمل . أى: لا يوجد فى الكلام إلغاء ، ولا مخالفة لوجوب عمل الناسخ المتقدم . . . فلم هذا ؟ ما فائدته ؟ إن واقع الأمر صريح فى مخالفة التعبير للقاعدة . والسبب هو الضرورة الشعرية ، أو المسايرة للغة ضعيفة ، أوما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة فى البيان الرفيع الذى يدعونا لهجر تلك التأويلات، والفرار منها ؛ حرصا على سلامة اللغة ، وإيثارا للراحة من غير ضرر ، والاقتصار فى القياس على ما لا ضعف فيه ، ولا شذوذ ، ولا تأول . . .

ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقى ... أَنى وجدتُ مِلاكُ الشيمة الأَدبُ

فى البيت فعل قلبى (هو : وجد) لم ينصب ، مع أنه متقدم . فلماذا أصابه الإلغاء مع تقدمه ؟ يجيبون بمثل الإجابة السابقة ؛ فيتأولون ، ويتخيلون وجود «ضمير شأن» مستتر بعد ذلك الفعل، ويعربون هذا الضمير مفعوله الأول ، والجملة الاسمية : « ملاك الشيمة الأدب » فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى . أو : يقولون : إن الفعل أصابه « التعليق » بسبب وقوع لام ابتداء مقدرة بعده ، وأصل الكلام كما يتخيلون : « أنى وجدت لملاك الشيمة الأدب » . . . وفى هذا ما فى سابقه مما يوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخيل ، والتأول ، واتقاء ضرره بالاقتصار على ما لا حاجة فيه إلى تصيد وتحايل .

وليس فى حاجة بعد هذا إلى فاصل ، أو غيره(١) .

---

(١) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف :

وخُصَّ بالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغاءِ ما　　مِنْ قَبْلِ : «هَبْ» والأَمْرُ : «هَبْ» قَدْ أُلْزِمَا.
كَذَا : «تَعَلَّمْ» . ولِغَيْرِ الماضِ مِنْ　　سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ .

(«خص» : فعل أمر . ويصح أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمجهول . «الأمر» : مبتدأ مرفوع . «هب» : مبتدأ ثان . «ألزم» فعل ماض للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على «هب» والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول الذى هو : «الأمر» . والرابط محذوف ، والتقدير أُلزِمَه ، أى ألزم صورة الأمر ، وصيغته . والألف التى فى آخر «ألزما» زائدة لأجل الشعر وتسمى : «ألف الإطلاق» . أى : الألف الناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة ، ومده بها حتى ينشأ من المد : «ألف» . «زكن» : علم) .

ومعنى البيتين : التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التى سبقت أول الباب دون بعض . ولم يبين الأفعال المقصودة،مكتفيا بأن قال : إنها الأفعال التى ورد ذكرها قبل : «هب» و «تعلم» فى الأبيات الثلاثة الأولى من الباب : وبالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال القلبية المتصرفة ، دون فعلين منها أخرجهما صراحة ؛ هما : «هب» بمعنى : «ظُنّ» و «تعلم» بمعنى : «علم» ، ويزاد عليهما أفعال التحويل أيضاً - . ثم قال :

إن الناسخ هنا إذا كان غير ماض فإنه يعمل عمل الماضى ، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل على الماضى . ولم يذكر تفصيل شىء من هذا المجمل . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام التعليق والإلغاء ؛ فقال :

وجَوِّزِ الْإِلْغَـاءَ لَا فِى الِابْتِـدَا　　وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدا :
فِى مُوهِمٍ إلْغَـاءَ مَـا تَقَدَّمَـا　　والْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ : نَفْىِ «مَا»
و«إنْ» ،و«لَا» «لَامُ ابتِدَاءٍ» ،أَوْ قَسَمْ　　كَذَا ،و«الِاسْتِفْهَامُ» ذَا لَهُ انْحَتَمْ

يريد : أن الإلغاء أمر جائز ؛ لا واجب ، وأنه لا يقع حين يكون الناسخ فى ابتداء جملته ، أى : متقدما على مفعوليه فإذا كان فى ابتدائها لم يصح إلغاء عمله . أما إذا لم يكن فى ابتدائها–بأن وقع بين المفعولين أو بعدهما فإن الإلغاء والإعمال جائزان. ثم أشار بتقدير «ضمير الشان» ، أو تقدير «لام ابتداء» إذا وردت أمثلة قديمة توهم أن الناسخ المتقدم قد أُلغِىَ عمله . وقد شرحنا هذا وأبدينا الرأى فيه . ثم سرد بعض الموانع التى تكون سببا فى التعليق ؛فعرض منها ثلاثة أدوات للنفى (ما – إن – لا) وعرض ثلاثة تغايرها ؛ هى : لام الابتداء – القسم – الاستفهام . وقال فى الاستفهام : «انحتم له ذا» . أى : وجب لأجله وقوع التعليق بسببه . ثم قال بعد ذلك :

«لِعِلْمِ» عِرْفَانٍ ، وَ«ظَنٍّ» تُهَمَهْ　　تَعْدِيَةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْـتَزَمَهْ
وَلِرَأَى الرُّؤْيَا ، أنْمِ مَا لِعَلِمَا　　طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبلُ انْتَمَى

وقد سبق شرح هذين البيتين فى مناسبة قريبة – ص ١٢ – بما ملخصه: أن «علم» إذا كان=

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا تقدم الناسخ على مفعوليه فلن يخرجه من حكم هذا التقدم — فى الرأى الأصح — أن يسبقه معمول آخر له ، أو لأحدهما ؛ نحو : متى علمت الضيفَ قادماً ؟ باعتبار : « متى » ظرفاً للناسخ ، أو لمفعوله الثانى : وكذلك لن يخرجه من حكم التقدم أن يسبقه شىء آخر ليس معمولاً له ، ولا لأحدهما مثل : إنى علمت الحذرَ واقياً الضرر .

(ب) يختلف النحاة فى بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره . ولهم فى هذا جدل طويل لا يعنينا منه إلا أن الأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل . أما عند تأخره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى ، لشيوعه فى الأساليب البليغة المأثورة .

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكداً بمصدر فإن الإلغاء يَقْبُح ؛ نحو : الكتابَ — زعمت زعماً — خيرَ صديق ؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل ، والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به ؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتنافى . فإن أكّد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم فى الكلام بقرينة ، أو باسم إشارة يعود على ذلك المصدر — كان الإلغاء ضعيفاً أيضاً ؛ نحو : السفينةَ — ظننته — قصراً . أى : ظننتَ الظن — أو : السفينةَ ظننت — ذاك — قصراً . أى : ذاك الظن ...

(ج) رأى الحُلُمية لا يصيبها الإلغاء ، وقد سبق أنها لا يصيبها تعليق .

* * *

=منسوباً للعرفان (بأن كان معناه : « عرف » الذى مصدره : « العرفان ») .وأيضاً : ظن إذا كان مصدره الظن المنسوب للتهمة (بأن يكون الفعل : « ظن» بمعنى : « اتّهم » . ومصدره : «الظن » بمعنى الاتهام ؛ ومنه التهمة) — فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد لزوما ؛ أى : حتما . ما دام معناه ما سبق . ثم قال : إن الفعل «رأى» المنسوب للرؤيا (بأن كان مصدره «الرؤيا» المنامية) ينصب مفعولين

الحكم الثالث : الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول .

يجوز أن يسد المصدر المؤول من « أنّ[١] » وما دخلت عليه ، أو : « أنْ » المصدرية وما دخلت عليه من جملة فعلية — مسدّ المفعولين ، ويغنى عنهما[٢] ، ومن أمثلته ما جاء فى خطبة لقائد مشهور : (علِمْنا من التاريخ أن السيفَ ينفع حيث لا ينفع الكلام ، ورأينا أنّ كلمةَ القوىّ مسموعة . فمن زعم أنْ يفوز وهو ضعيف فقد أخطأ ، ومن ظن أن يَسْلمَ بالاستسلام فقد قضى على نفسه . . .) .

وتقدير المصادر المؤولة[٣] : علمنا من التاريخ نفعَ السيف . . . — رأينا سماعَ كلمة القوىّ — من زعم فوْزه . . . — من ظنّ ساد . . . فكل مصدر من المصادر التى نشأت من التأويل سدّ مسدّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبىّ الذى قبله . فالمصدر : « نَفْع » ، أغنى عن مفعولى الفعل « علِمَ » . والمصدر : « سماع » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « رأى » . والمصدر : « فوز » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « زعَم » ، والمصدر : « سلامة » أغنى عن مفعولى الفعل « ظن » . ويقاس على هذا أشباهه[٤] .

الحكم الرابع[٥] : جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين . . .

وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين ، متحدين فى المعنى[٦] ، نحو :

---

(١) سواء أكانت مشددة النون أم مخففة .

(٢) سبق فى هامش ص ٦ و ٧ و ١٥ . . . أن هذا كثير فى الفعلين «زعم» ، و « تعلمْ» بمعنى ؛ « اعلم » . قليل فى : « هَبْ» بمعنى : ظُن . وأن المصدر المؤول سد مسد المفعولين طبقاً للرأى المختار هناك ، وفى هامش ص ١٠ .

(٣) سبق (فى ﺟ ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب الموصول) إيضاح شامل لطريقة صوغ المصدر المؤول بصوره المختلفة ، وبيان الدافع لاستعمال الحرف المصدرى ، وصلته ، دون الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء .

(٤) يكون الفعل القلبى فى الأمثلة السابقة وأشباهها عاملا فى لفظ المصدر المتصيَّد (أى ؛ المستخرج) من «أنّ» و «أنْ» وصلتهما وليس عاملا فى الجملة التى دخلت عليها «أنّ» أو « أنْ » إذ لو كان عاملا فى الجملة نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل طبقاً لما عرفناه فى «التعليق» ، ولوجب أيضاً كسر همزة « إن » ؛ لوقوعها فى صدر جملة جديدة . فالذى حل محل المفعولين هو المصدر المؤول وهو مفرد . وكل هذا بشرط خلو خبر « إن » من لام الابتداء ؛ لأن وجودها يوجب كسر همزة « إن » ويوجب التعليق (راجع رقم ٥ من هامش ص ٢٦ وكذلك ﺟ ١ ص ٤٨٩ م ٥١) .

(٥) انظر الزيادة والتفصيل .

(٦) بأن يكون مدلولهما واحداً (أى : أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر ؛ فكلاهما يدل على ما يدل عليه الثانى) .

عَلِمتُنى راغباً فى مودة الأصدقاء ، ورَأيتُنى حريصًا عليها . فالتاء والياء فى المثالَين ضميران ، متصلان ، ومدلولهما شيء واحد ؛ فهما للمتكلم ، مع اختلاف نوعهما ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والياء ضمير نصب ، مفعول به . ونحـــو : علِمتَكَ زاهداً فى الشهرة الزائفة ، وحسِبْتَكَ نافراً من أسبابها . فالتاء والكاف فى المثالين ضميران، متصلان،ومعناهما واحد؛ لأن مدلولهما هو المخاطب ، مع اختلاف نوعهما كذلك ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والكاف ضمير نصب ، مفعول به [1].

---

(١) ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : (إنَّ الإنْسَانَ لَيَطغَى ؛ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى)

فالفعل : « رأى» فاعله ضمير مستتر ، تقديره : « هو » — والضمير المستتر نوع من المتصل — ومفعوله الأول : « الهاء » — فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين ، متصلين ، متحدين فى المعنى ؛ لأن مدلولهما واحد ؛ هو : الغائب ، مع اختلاف نوعهما ؛ فالضمير المستتر : « هو » ضمير رفع ، فاعل ، والضمير « الهاء » ضمير نصب ، مفعول به .

... ...

زيادة وتفصيل :

الحكم الرابع غير خاص بالأفعال القلبية وحدها ؛ فهناك بعض أفعال أخرى تشاركها فيه ؛ مثل : « رأى » البصرية والحلمية ، وهو كثير فيهما ، ومثل : « وجَد » (بمعنى : لَقِيَ) ، وفَقَد ، وعَدِم . وهو قليل فى هذه الثلاثة ، ولكنه قياسى فى الخمسة ، وفى غيرها مما نصت عليه المراجع ؛ وليس عامًّا فى الأفعال ؛ نحو : استيقظتُ فرأيتُنى منفرداً . — أخذنى النوم فرأيتُنى جالسًا فى حفل أدبىّ . — ساءلت نفسى فى غمرة الحوادث : أين أنا ؟ ثم وجَدْتُنى . (أى : لقيتُ نفسى ، وعرفتُ مكانها) — فقدتُنى إن جنحت إلى خيانة . ولا يجوز هذا فى غير ما سبق إلا ما له سند لغوى يؤيده . فلا يصح : كرمتُنى ، ولا سمعتُنى ، ولاقرأتُنى ، وأشباهها مما لم يرد فى المراجع . إلا إن كان أحد الضميرين منفصلاً ، فيجوز فى جميع الأفعال ، نحو : ما لمستُ إلا إياى — ما راقبتُ إلا إياى .

ويمتنع فى باب : « ظن وأخواتها » وفى جميع الأفعال الأخرى — اتحاد الفاعل والمفعول اتحاداً معنويًّا إن كان الفاعل ضميراً ، متصلاً ، مستتراً ، مفسَّراً بالمفعول به ، فلا يصح محمداً ظَنّ قائمًا — ولا عليًّا نَظَر ؛ بمعنى : محمداً ظنّ نفسه . . . وعليًّا نظر نفسه . . . لأن مفسر الضمير هنا : (أى : مرجعه) هو المفعول به . فإن كان الضمير الفاعل منفصلاً بارزاً صَحّ ؛ فيقال : ما ظن محمداً قائمًا إلا هو ، وما نظر عليًّا إلا هو . . .

المسألة ٦٢ :

القَوْل

معناه ، متى ينصب مفعولا واحداً ؟ ومتى ينصب مفعولين ؟

يعرض النحاة فى هذا الباب للقول ومشتقاته ؛ لتشابه بينه وبين « الظن » فى بعض المعانى والأحكام . وصفوة كلامهم : أن « القوْل » متعدد المعانى ، وأنّ الذى يتصل منها بموضوعنا مَعْنيان ؛ أحدهما : « التلفظ المحض ، ومجرد النطق » والآخر : « الظنّ » .

(ا) فإن كان معناه : « التلفظ المحض ، ومجرد النطق » فإنه ينصب مفعولا به واحداً ؛ سواء أكان الذى جرى به التلفظ والنطق ، ووقع عليه القول — كلمة مفردة[1] ، أم جملة . فمثال المفردة ما جاء على لسان حكيم : (تسألنى عن العظَمة الحقة ؛ فأقول : « الكرامةَ » ، وعن رأس الرذائل ؛ فأقول : « الكذبَ ») فمعنى « أقول » هنا : « أنطقُ ، وأتَلفظُ » . والكلمة التى وقع عليها القول (أى : التى قيلت) ، هى : « الكرامة » — « الكذب » . وكلتاهما مفعول به منصوب مباشرة .

ومن الأمثلة للكلمة المفردة أيضًا : سألت والدى عن مكان نقضى فيه يوم الجمعة ، فقال : « الريفَ » . وعن شىء نعمله هناك ، فقال : « التنقلَ » ، فمعنى قال : « تلفظَ ونطق » ، والكلمة التى وقع عليها القول هى : « الريفَ » — « التنقلَ » وتعرب كل واحدة منهما مفعولا به منصوبًا مباشرة .

ومثال الجملة بنوعيها : (قلتُ : الشعرُ غذاءُ العاطفة) — (أقول : تصفو النفسُ بسماع الغناء الرفيع) — (قال شوقى : آيةُ هذا الزمانِ الصحفُ) — ويقول : (تسيرُ مَسيرَ الضحا فى البلاد . . .)

فمعنى «القول» هنا كسابقة . وبعده جملة اسمية ، أو فعلية ، يزاد على إعرابها : أنها فى محل نصب سدّت مسدّ المفعول به للقول ، وليست مفعولاً به مباشرة ؛ بخلاف الكلمة المفردة ، فإنها هى المفعول به مباشرة كما سبق ؛ سواء أكان الناطق

---

[1] (١) أى : ليست جملة ولا شبه جملة .

بالكلمة قد نطقها ابتداء ؛ دون أن يسمعها من غيره فيرددها بعده ؛ كالتى فى المثال الأول — أم كان نطقه بها تالياً لنطق آخر ، وترديداً لما سمعه ؛ كالتى فى المثال الثانى . وهى فى الحالتين لا تسمى كلمة « محكية بالقول » فى اصطلاح كثرة النحاة ، ولو كان النطق بها ترديداً ومحاكاة لنطق سابق ؛ لأن الحكاية فى هذا الباب لا تكون عندهم للكلمة المفردة [١] . أما الجملة التى تسد مسدّ مفعول « القول» والتى محلها النصب فيسمونها : « مَحْكيّة بالقول » إن كانت قد ذكرت من قبل على لسانٍ ، ثم أعادها متكلم ، وردّد ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره . فلا بد فى الجملة التى تسمى : « مَحْكيّة » .. أن تكون قد ذُكِرَتْ مرة سابقة قبل حكايتها بالقول . وإلا فلا يصح تسميتها : مَحْكية ، على الصحيح . وهى فى الحالتين فى محل نصب ، سادة مسدّ المفعول به . وتشتهر بين المعْربين بأنها : « مقُول القول » ؛ أى : الجملة التى جرى بها القول ، وهى المرادة منه[٢] .

(ب) وإن كان معنى « القول » — ومشتقاته « الظنّ » (أى : الرجحان)

---

(١) إلا إذا كانت الكلمة المفردة لا تدل على جملة ، ولا تعبر عنها ، ولا عن مفرد ؛ وإنما يراد نَصّ لفظها المنطوق من قبل ؛ فيجب حكايته ورعاية إعرابه بضبطه المنطوق السابق ، نحو : قال على باب ، إذا تكلم بكلمة : « باب » مرفوعة مثلا .

هذا ، ولا يخرج الكلمة عن وصفها بالإفراد أن تكون فى معنى الجملة ، أو الجمل ؛ أى : أن تكون فى ظاهرها لفظة مفردة فى مضمون جملة أو جُمل . مثل : (سمعت المؤذن يصيح : « الله أكبر » ؛ لقد قال : كلمةً رائعة) . فالكلمة هنا مفردة فى معنى الجملة ؛ لأنها تقوم مقامها فى المضمون . ومثل كنت فى ندوة أدبية ؛ فسمعت من يقول حديثا ، وأصغيت لشاعر يقول قصيدةً ، ولخطيب يقول خطبة . فكل كلمة من الكلمات الثلاث : (حديثا — قصيدة — خطبة) مفردة فى ظاهرها ، ولكنها فى مقام جمل كثيرة ؛ لأن الحديث لا يكون إلا جملا متعددة ، وكذلك القصيدة ، والخطبة ؛ فالكلمة هنا مفردة ، ولكنها فى معنى الجملة ، كما يقول النحاة .

وقد يراد بالكلمة المفردة؛ لا نصها ؛ وإنما الرمز والكناية إلى لفظة أخرى ؛ مثل: قلت كلمة . أريد : لفظة معينة نطقت بها قبل نطقى الآن ؛ مثل لفظة : عصفور ، أو بلبل ، أو خديجة ، أو كتاب ، أو غير ذلك مما أشير إليه ، ولا أريد إعادة النطق به ؛ لداعٍ يمنعنى . فالكلمة المفردة التى لا تحكى ، ثلاثة أنواع هنا : كلمة مفردة لايراد نصها الحرفىّ بضبطه الأول المنطوق ، وكلمة مفردة فى لفظها ولكنها فى معنى الجملة ، وكلمة هى رمز لأخرى مفردة . والثلاثة مفعول به مباشرة للقول

(٢) وهذا التعبير أحسن ؛ إذ يصدق على ما سبق النطق به وما لم يسبق ، فهو تعبير عام يشمل الحالتين . أما التعبير هنا بكلمة : « المحكية » فيؤدى إلى أن يشمل ما سبق النطق به ، وما لم يسبق؛ مع أن الشائع قصر « الحكاية » على الذى يعاد ، إلا عند إرادة المجاز .

فإنه ينصب مفعولين مثله ، ويجرى عليه ما يجرى على « الظن »[١] (بمعنى الرجحان) من التعليق ، والإلغاء ، وسائر الأحكام السابقة الخاصة بالأفعال القلبية ؛ فهو والظن سواء . إلا فى اختلاف الحروف الهجائية . ومن الأمثلة : أتقول السماءَ صحْوًا[٢] فى الغد — ؟ أتقولان الكتابَ نفيسًا إنْ تَمّ إعداده ؟ — أتقولون السفرَ المنتَظر مفيداً ؟ . . .

فلا بد من مفعولين منصوبين بعده[٣] — إلا عند التعليق أو الإلغاء[٤] — فإن لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه « الظن » وإنما يكون معناه : « التلفظ المحض ومجرد النطق » وفى هذه الصورة يكون من النوع الأول « ١ » الذى ينصب مفعولاً به واحداً ولا ينصب مفعولين ؛ فمداوله إن كان كلمة مفردة وقع عليها القول فهى مفعوله المنصوب مباشرة ؛ مثل: أتقول : الجَوَّ ؟ ؛ أى : أتنطق بكلمة : « الجَوّ » وإن كان جملة اسمية أو فعلية فهى فى محل نصب تسد مسد ذلك المفعول ؛ مثل : أتقول : الحروبُ خادمةٌ للعلم — ؟ أتقول : السِّلْمُ الطويلة داءٌ — ؟ . ومثل : أتقول : قد يجمع الله الشتيتين بعد اليأس من التلاقى ؟ — أتقول : لا يضيع العُرف[٥] بين الله والناس ؟ فمعنى : « أتقول » فى كل ما تقدم « أتنطق » والجملة بعدها فى الأمثلة المذكورة : « مَقُولُ القول » ولا تُسمى محكية بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المرة .

ومما تقدم يتضح أن القول إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى : « الظن » حتما ، وتجرى عليه أحكام « الظن » ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها على الأرجح ، وإذا وقع له كلمة واحدة (هى التى قيلت) كان معناه « مجرد النطق » ، ونصبها مفعولاً به واحداً ، ولا تسمى هذه الكلمة محكية ، مع أنها هى مفعوله المباشر . وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه مجرد النطق

---

(١) ولهذا تفتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » الذى معناه « الظن » ؛ لأن القول بهذا المعنى ينصب مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معموليها سادا مسد المفعولين . (كما سبق فى جـ ١ فى موضع الكسر ص ٤٨٨ م ٥١ ، ولما تقدم هنا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٦) .

(٢) لا غيم ولا مطر فيها .

(٣) ويجوز أن يحل محل المفعول الثانى جملة أو شبه جملة ، (كما أسلفنا فى أحكام الأفعال القلبية — ص ١٩ — ومنها : القول بمعنى الظن) . وتكون فى محل نصب .

(٤) أو : عند قيام قرينة تدل على حذفهما أو حذف أحدهما كما سيجىء فى ص ٤٦ — .

(٥) المعروف والخير .

أيضًا ، ولكنه ينصب مفعولا به واحداً نصباً غير مباشر ؛ لأن الجملة التى بعده تكون فى محل نصب؛فتسد مسدّ المفعول به ؛ وتسمى : «مقول القول» دائمًا ، ولا تسمى محكية بالقول ، إلا إذا سبق النطق بها .

فالقول بمعنى « الظن » لا حكاية معه — كما عرفنا — إذا وقع له مفعولاه المنصوبان . فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين فإن معناه وعمله يتغيران تبعًا لذلك ؛ إذ يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد ؛ فتكون الجملة الجديدة اسمية فى محل نصب تسد مسد مفعوله .

شروط القول بمعنى الظن :

يشترط النحاة ما يأتى لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملاً ، طبقًا لما استنبطوه من أفصح اللغات العربية ، وأكثرها شيوعًا :

(١) أن يكون فعلاً مضارعًا . (٢) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة[١]

(٣) وأن يكون مسبوقًا باستفهام[٢] .

(٤) وألا يَفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل .

ويجوز الفصل بالظرف، أو بالجار[٣]مع مجروره ، أو بمعمول آخر للفعل ، أو بمعمول معموله[٤] . وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل ، ورأيه قوى ، والأخذ به أيسر .

(٥) ألا يتعدى بلام الجر ؛ وإلا وجب الرفع على الحكاية[٥] ، نحو : أتقول للوالد فضلُك مشكورٌ ؟

فمثال المستوفى للشروط الخمسة : أتقول المنافقَ أخطرَ من العدو ؟ . أتقول الاستحمامَ ضارًّا بعد الأكل مباشرة ؟

ومثال الفصل بالظرف : أتقول — فوق السحاب — الطائرَ مرتفعًا .

---

(١) المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . . .

(٢) سواء أكانت أداة الاستفهام اسما أم حرفا ، وسواء أكان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته.

(٣) بشرط ألا يكون الجار هو اللام المعدّية للمضارع ، كما سيأتى فى : ٥ .

(٤) لا مانع من الفصل بأكثر من واحد مما ذكر .

(٥) ويكون القول بمعنى النطق ، والجملة بعده فى محل نصب سادة مسد مفعوله .

وبالجار مع مجروره : أتقول — فى أعماق البحر — الغواصةَ مقيمةً . وبمعمول الفعل مباشرة : أتقول — واثقًا — الكيمياءَ دعامةَ الصناعةِ . وبمعمول معموله : أتقول — للأمن — العدلَ ناشراً .

فإذا اختل شرط من الشروط السابقة لم يكن « القول » بمعنى : « الظن » فلا ينصب مفعولين مثله ، ولا يخضع للأحكام الأخرى التى يخضع لها « الظن » . وإنما يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » ؛ فينصب مفعولا واحداً لا محالة .

أما إذا استوفى شروطه مجتمعة فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملا ، على التفصيل الذى شرحناه . ويجوز — مع استيفائه تلك الشروط كاملة — أن يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » فينصب مفعولا واحداً فقط ، وعندئذ يتعين أن يكون الاسمان بعده مرفوعين حتما ، ويتعين إعرابهما مبتدأ وخبراً فى محل نصب ، لتسد جملتهما مسد المفعول به . فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط . ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر . والمتكلم يختار منهما ما يناسب المراد . فيصح : أتقول : الطائرَ مرتفعًا ؟ كما يصح : أتقول : الطائرُ مرتفعٌ ، بنصب الاسمين معًا ، أو برفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين[1] ؛ طبقاً للمعنى المقصود .

وهناك رأى آخر مستمَدٌ من لغة قبيلة عربية اسمها : سُلَيْمٌ ، وملخصه :

أن القول — ومشتقاته — إذا كان معناه : « الظن » فإنه ينصب مفعولين مثله ، وتجرى عليه بقية أحكام « الظن » بغير اشتراط شىء من تلك الشروط الخمسة أو غيرها ، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه : « الظن[2] » فإن لم يتحقق هذا الشرط يكن معناه — فى الغالب — « النطق المجرد والتلفظ » ، وينصب مفعولا واحداً ، ولهذا يجب رفع الاسمين بعده ، واعتبار جملتهما الاسمية فى محل نصب تسدّ مسدّ مفعوله .

---

(١) فليس استيفاؤه الشروط موجبا تنزيله منزلة الظن . وإنما يجيز ذلك فقط . أما اعتباره جارياً مجرى الظن فيوجب أولا تحقق الشروط كلها . .

(٢) ويروى بعض النحاة : أن « سليما » لا يشترطون أن يكون معناه « الظن » فعندهم القول قد ينصب مفعولين دائما . وفى هذا الرأى ضعف . وقد أشرنا فى هامش ص ٤١ إلى وجوب فتح همزة «أن» الواقعة بعد « القول » إذا كان معناه الظن ، لأنه يحتاج إلى مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معموليها فى محل نصب سادا مسد المفعولين . ونشير هنا إلى أن الرأى السالف يساير لغة سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن ؛ لحاجته إلى ما بعده ، فتفقد « إن» الصدارة فى جملتها ؛ فتفتح همزتها وجوبا .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) تضطرب أقوال النحاة فى اللفظ المحكى بالقول ؛ أيكون مفرداً وجملة ، أم يقتصر على الجملة فقط ؟ أيكون ترديداً ومحاكاة لنطق سابق به ، أم يكون ابتداء كما يكون محاكاة ؟ أيكون حكاية للقول بمعنى النطق والتلفظ فقط ، أم يكون حكاية له بهذا المعنى ، وبمعنى الظن أيضاً . . . ؟ إلى غير ذلك من صنوف التفريع ؛ والخلف ، والاضطراب الذى يخفى الحقيقة ، ويُغَشّى على وضوحها ، ويكدّ الذهن فى استخلاصها . وقد تخيرنا أصفى الآراء فيها ، وقدمناه فيما سبق . وللحكاية تفصيلات وأحكام أخرى فى بابها الخاص .

(ب) الأصل فى الجملة المحكية بالقول أن يذكر لفظها نصًّا كما سُمِع ، وكما جرى على لسان الناطق بها أول مرة . لكن يجوز أن تحكَى بمعناها ، لا بألفاظها[1] ؛ فإذا نطق الناطق الأول ، وقال حكمةً ؛ هى : « الأممُ الأخلاقُ » جاز لمن يحكيها بعده أن يرددها بنصها الحرفى ، وبضبطها وترتيبها ، فيرددها بالعبارة التالية : قال الحكيم : « الأممُ الأخلاقُ » . وجاز أن يرددها بمعناها مع مراعاة الدقة فى المعنى ؛ كما يأتى : قال الحكيم : « الأمم ليست شيئاً إلا الأخلاق » . أو : « الأمم بأخلاقها » . أو : « ما الأمم إلا أخلاقها » . . . وعلى هذا لو سمعنا شخصاً يقول : « البرد قارس » ، لجاز فى الحكاية أن نذكر النصّ بحروفه وضبطه وترتيبه : قال فلان : « البرد قارس » ، أو بمعناه : قال فلان : « البرد شديد » . . . وإذا قالت فاطمة : « أنا كاتبة » — مثلا — وقلتَ : لزينب «أنت شاعرة» ؛ فلك فى الحكاية أن تذكر النصّ : (قالت فاطمة « أنا كاتبة » ، وقلت لزينب « أنت شاعرة ») ، مراعاة لنصّ اللفظ المحكى فيهما ، ولك أن تذكر المعنى : (قالت فاطمة « هى كاتبة » ، وقلت لزينب « هى شاعرة ») أو : "إنها شاعرة" ، مراعاة لذلك المعنى ، فى حالة الحكاية ؛ حيث تكون فيها فاطمة وزينب غائبتين وقت الكلام[2] . فالحكاية بالمعنى لا تقتضى المحافظة على اسمية الجملة ، أو فعليتها ، أو نصّ

---

(١) إن لم يكن هناك ما يقتضى التمسك بالنص الحرفى لداع دينى ، أو علمى ، أو قضائى ، أو نحو ذلك . . .

(٢) لأن ذكر اسميهما دليل — فى الغالب — على غيابهما وقت حكاية الكلام . ولولا غيابهما لاتجه إليهما الخطاب (قلت لك : . . . بدلا من قلت لفاطمة . . وقلت لزينب . .) . راجع حاشية الصبان ج ٢ آخر باب « ظن » وكذلك الخضرى — وغيره — فى هذا الموضع .

... ...

كلماتها ، أو إعراب بعض كلماتها إعراباً معيناً ؛ وإنما تقتضى المحافظة على سلامة المعنى ، ودقته ، وصحة الألفاظ ، وصياغة التركيب ، فيكفى فى الجملة المحكية أن تكون صحيحة فى مطابقة المعنى الأصلى ، وسليمة من الخطأ اللفظى .

فإن كانت الجملة المحكية مشتملة فى أصلها على خطأ لغوىّ أو نحوى وجب حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ . إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ ، وإبرازه لسبب مقصود ؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه .

(ح) هل يلحق « بالقول » الذى معناه النطق والتلفظ — ما يؤدى معناه من كلمات أخرى ؛ مثل ناديت ، دعوت ، أوحيت ، قرأت — أوصيت — نصحت . . . وغيرها من كل ما يراد به : « النطق المجرد » فتنصب مفعولا أو مفعولين [1] على التفصيل الذى سبق ؟

الأنسب الأخذ بالرأى القائل : إنها تُلحق به فى نصب المفعول والمفعولين ، ما دامت واضحة الدلالة على معناه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (ونادَوْا يا مالكُ : لِيَقْضِ علينا ربُّك) وقوله تعالى : (فَدَعا رَبَّهُ : إنى مَغْلُوبٌ فانْتَصِرْ) بكسر الهمزة فى قراءة الكسر . وقوله تعالى : (فأوْحَى إليهم ربهم : لَنُهْلِكَنَّ الظالمين) . . . . ولا داعى للتأويل فى هذه الآيات وغيرها بتقدير قولٍ . . . إذا لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة ؛ وعدم فساد المعنى أو التركيب . . . أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوى . من ذلك قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجُوهُهم ... أكفرتُمْ بَعْدَ إيمَانِكُمْ . .) أى فيقال لهم : أكفرتم ؟ فهنا القول محذوف [2] ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب .

---

(١) وهو الذى يفيد أن سُليما — كما نقل بعض النحاة تنصب بالقول مفعولين مطلقا ، (أى : ولو لم يكن بمعنى : الظن . ولا ينسب هذا لغير سليم فى بعض الآراء — كما سبق فى هامش ص ٤٣ .

(٢) هذا موضع من مواضع حذفه جوازا ؛ لوجود كلام قبله يدل عليه وعلى مكانه ، وهو قوله تعالى : يوم تبيض وجوه . . . إلخ) .

المسألة ٦٣ :

حذف المفعولين ، أو أحدهما ، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغيّ عام ؛ لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسألة ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه . وهو جائز بشرطين :

(ا) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، ومكانه[١] .

(ب) وألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى ، أو إفسادٌ فى الصياغة اللفظية[٢] .

واستنادًا إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معًا أو أحدهما . فمثال حذفهما : هل علمتَ الطيارةَ سابحةً فى ماء الأنهار ؟ فتجيب : نعم ، علمتُ . . . هل حسبت الإنسان واصلا بنفسه إلى الكواكب ؟ . نعم ، حسبت . . . أى : علمت الطيارةَ سابحةً . . . وحسبتُ الإنسانَ واصلا . .

ومثال حذف الثانى (وهو كثير) : أىّ الكلامين أشدُّ تأثيراً فى الجماهير ؛ آلشعرُ أمُ الخَطابة ؟ فتقول : أظن الخطابة . . . أى : أظن الخطابةَ أشدَّ . . .

ومثال حذف الأول : (وحذفه أقل من الثانى) ما مبلغ علمك بخالدِ بنِ الوليد ؟ فتقول : أعلم . . . بطلا صحابيًّا من أبطال التاريخ . أى : أعلم خالداً بطلا . . .

فقد صَحّ الحذف فى الأمثلة السابقة ؛ لتحقق الشرطين معًا . فإن لم يتحقق الشرطان معاً لم يجز الحذف[٣] ؛ فلا يصح فى تلك الأمثلة وأشباهها : علمت فقط ، ولا حسبت فقط ، بحذف المفعولين فيهما . ولا يصح علمت الطيارة . . . ولا

---

(١) لأن عدم معرفة المحذوف يفسد المعنى فساداً كاملا ، وعدم معرفة مكانه يؤثر فى المعنى قليلا أو كثيراً ؛ فلوضع الكلمة فى الجملة أثر فى المعنى . ولا فرق فى الدليل (القرينة) بين أن يكون مقاليا ؛ (أى : قولا يدل على المحذوف) وأن يكون حاليا : (أى : أمراً آخر مفهوما من الحال والمقام (راجع هامش ص ١٧٨ م ٧٦) وراجع جـ ١ ص ٣٦٢ م ٣٧) .

(٢) يرى بعض النحاة الاقتصار على هذا الشرط ؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول ، ولكننا ذكرناهما معا مبالغة فى الإيضاح والإبانة .

(٣) ولا التفات لمن أباح : « الاقتصار » ؛ وهو الحذف بغير دليل .

حسبت الإنسان . . . بحذف المفعول الثانى فقط . ولا علمت سابحة . . . ولا حسبت واصلا ؛ بحذف الأول . وهكذا ...

واعتماداً على الأصل البلاغىّ السابق أيضًا يصح حذف الناسخ مع مرفوعه ؛ نحو : ماذا تزعم ؟ فتجيب : ... الأخَ منتظراً فى الحقل . أى : أزعمُ . . .(١)

---

(١) فى المسألتين الأخيرتين ؛ (مسألة : « القول » ومسألة : « الحذف ») يقول ابن مالك فى الحذف :

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيـــلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفعُولِ

يريد : ليس من الجائز فى هذا الباب سقوط مفعول (أى : حذفه) أو مفعولين ، إلا بوجود دليل يدل على المحذوف . وكلامه مختصر ، وقد وفيناه . وفى القول :

و« كَتَظُنُّ » اجْعَلْ : « تقُولُ » إنْ وَلِى مُسْتَفْهَماً بِهِ . وَلَمْ يَنْفَصِل

بغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلْ وإنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

المعنى : اجعل « تقول » — وهى مضارع للمخاطب — مثل « تظن » فى المعنى والعمل إن وليت : « تقول » مستفهما به ، أى إن جاءت : « تقول » بعد أداة يستفهم بها . (فوقوع الفعل « تقول » بعد الاستفهام شرط) .

وشرط آخر ؛ هو : ألا ينفصل الفعل المضارع : « تقول » عن أداة الاستفهام بفاصل غير الظرف . أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلا بينهما ، وكذا ما يشبه الظرف ؛ وهو الجار مع مجروره . — وقد يطلق « الظرف » على شبه الجملة بنوعيه — وكذا كل شىء آخر وقع عليه عمل الفعل : « ظن » أو عمل معمول الفعل ؛ كالأمثلة التى سبقت فى الشرح . ثم بين الرأى الآخر فى : « القول » بالبيت التالى :

وأُجْرِىَ « القَوْلُ » ، « كَظَنٍّ » مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيمٍ ؛ نَحْو ؛ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

أى : قبيلة سليم تجرى القول مجرى الظن فى المعنى ، والعمل والأحكام المختلفة ، من غير اشتراط شىء مطلقا . إلا اشتراط أن يكون « القول » بمعنى « الظن » . . . مثل : قل هذا مشفقاً . وقد سبق فى هامش ص ٤٣ رأى آخر لهم .

المسألة ٦٤ :

أعْلَمَ ... أرى ..

ا	فَرِحَ الحزينُ .	أفرحتُ الحزينَ .
	زَهَقَ الباطلُ .	أزهق الحقُّ الباطلَ .
	لانَ المتشدّدُ .	ألانت الحوادثُ المتشدّدَ .
ب	سمع الصديقُ الخبرَ السارَّ .	أسمعتُ الصديقَ الخبرَ السارَّ .
	وردَ الغائبُ أهلَه .	أوردت الغائبَ أهلَه .
	قرأ الأديبُ القصيدةَ .	أقرأْت الأديبَ القصيدةَ
ح	علمتُ الحرفةَ وسيلةَ الرزقِ .	أعلمت الغلامَ الحرفةَ وسيلةَ الرزقِ .
	علم الشبابُ الاستقامةَ طريقَ السلامة .	أعلمت الشبابَ الاستقامةَ طريقَ السلامة .
	رأيت الفهمَ رائدَ النبوغِ .	أرَيْتُ المتعلمَ الفهمَ رائدَ النبوغِ .
	رأى الخبراءُ الآثارَ كنوزاً .	أريْتُ الخبراءَ الآثارَ كنوزاً .

الفعل نوعان : لازم ؛ (أى : قاصر ، لا ينصب بنفسه المفعول به ،) ومتعد ينصب بنفسه مفعولا به ، أو مفعولين ، أو ثلاثة . ولا يزيد عليها .

ولتَعدية الفعل اللازم وسائل معروفة فى بابه[1] . منها وقوعه بعد همزة النقل . (أى : التعْدية) فإذا دخلت همزة النقل على الفعل الثلاثى اللازم ، أو الثلاثى المُتعَدى لواحد أولاثنين غيّرت حاله ، وجعلت الثلاثىَّ اللازم متعديًا —كأمثلة : «ا» — وصيّرتْ الثلاثىَّ المتعدىَ لواحد متعديًا لاثنين—كأمثلة : «ب»—

(١) هو باب تعدّى الفعل ولزومه ، وسيأتى فى ص ١٢٥ م ٧٠ .

وصيّرت الثلاثى المتعدى لاثنين متعدياً لثلاثة — كأمثلة: « ح » — فشأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثى مفعولا به[١] ؛ فتنقله من حالة إلى أخرى تخالفها فكتسب الجملة مفعولا جديداً لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل على الفعل. أما غير الثلاثى فلا تدخل عليه هذه الهمزة .

ولا يكاد يوجد خلاف فى أن التعدية بهمزة النقل على الوجه السالف قياسية الثلاثى اللازم ، وفى الثلاثى المتعدى بأصله لواحد . إنما الخلاف فى الثلاثى المتعدى بأصله لاثنين ؛ أتكون التعدية فيه مقصورة على فعلين من الأفعال القلبية ؛ هما : « عَلِمَ — ورأى[٢] » — دون غيرهما من باقى الأفعال القلبية التى تنصب مفعولين ، والتى سبق الكلام عليها[٣] — أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين فتشملهما ، وتشمل أخواتهما القلبية التى مرّت فى الباب السالف ؟ رأيان . وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة ؛ فتَقْتَصِرُ التعدية على الفعلين المعينين (« عَلِمَ » و« رأى ») ولا تبيح قياس شىء من أفعال اليقين والرجحان عليهما ، فلا يصح عندها أن تقول: أظْنَنْتُ الرجلَ السيارةَ قادمةً ، وأحسبته السفرَ فيها مريحًا . فى حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين ، ولا يرى وجهاً للتفرقة بينهما وبين نظائرهما من أفعال اليقين والرجحان التى تنصب مفعولين بحسب أصلها[٤] .

سواء أخذنا برأى الجمهرة أم بالرأى الآخر ، فالفعل القلبىّ الناصب للمفعولين بحسب أصله سينصب ثلاثة بعد دخول همزة التعدية عليه . ومفعوله الثانى والثالث أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجرى عليهما فى حالتهما الجديدة ما كان يجرى عليهما قبل مجىء همزة التعدية ؛ فتطبق عليهما وعلى أفعالهما — وباقى المشتقات — الأحكام

---

(١) كما سيجىء فى ص ١٣٢ م ٧١ .

(٢) سواء أكانت علمية كالأمثلة المذكورة ، أم حلمية ؛ وهى التى مصدرها « الرؤيا » المنامية . كقوله تعالى :

« إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلاً ، وَلَوْ أَرَاكَهُم كَثِيرًا لَفَشِلْتُم ... »

(٣) فى ص ٤ .

(٤) وهذا رأى حسن ؛ فإنه مع خلوه من التشدد والتضييق ، يساير الأصول اللغوية العامة ، يلائم التعبير الموجز المطلوب فى بعض الأحيان ؛ فتقول أظننت الرجل السيارة قادمة ؛ بدلا من جعلت وجل يظن السيارة قادمة ، إذ من الدواعى البلاغية ، والاستعمالات اللازمة فى العلوم الحديثة ما قد يجعل الرله التفضيل . فمن الخير إباحة الرأيين ، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملابسات .

والآثار الخاصة بالأفعال القلبية التي سبق شرحها ، ومنها التعليق ، والإلغاء ، والحذف اختصاراً لدليل . . .

فمن أمثلة التعليق : أَعْلَمْتُ الشاهدَ لأداءُ الشهادة واجبٌ ، وأرَيْته إنّ كتمانها لإثمٌ كبيرٌ . ومن أمثلة الإلغاء أوعدمه : النخيلَ ، أعلمتُ البدويَّ أنسبُ للصحراء — أو : أنسبُ للصحراء أعلمتَ البدويَّ النخيلُ — أو : النخيلُ أنسبُ للصحراء أعلمتُ البدويَّ . وأصل الجملة : أعلمت البدويَّ النخيلَ أنسبَ للصحراء . أما المفعول الأول من الثلاثة فقد كان فى أصله فاعلا كما عرفنا ، فلا علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة .

ومن أمثلة حذف المفعول الثانى لدليل أن يقال : هل عرفت حالة المزرعة ؟ فتجيب : أعلمنى الخبيرُ . . . جيدةً ، أى : أعلمنى الخبير المزرعةَ جيدةً . ومثال حذف الثالث لدليل ؛ أن يقال : هل عرف الوالد أحداً قادماً لزيارتك ؟ فتجيب : أعلمته زميلا ، أى : زميلا قادماً[1] لزيارتى . ومثال حذف الثانى والثالث معاً أن تقول : أعلمته . . .

فإن كان الفعل : « عَلِمَ » بمعنى : « عَرَفَ » أو كان الفعل : « رأى » بمعنى : « أبصر » — لم ينصب كلاهما فى أصله إلا مفعولا واحداً كما سبق . نحو : علمْت الطريقَ إلى النهر — رأيت الشهب المتساقطة . فإذا دخلت على أحدهما همزة التعدية صيرته ينصب مفعولين ، نحو : أعلمتُ الرجلَ الطريقَ إلى النهر ، وأرَيْتُ[2] الغلامَ الشهبَ المتساقطةَ . وهذان المفعولان ليسا فى الأصل مبتدأ وخبراً ؛ إذ لا يصح : الرجلُ الطريقُ — الغلامُ الشهبُ . ولهذا لا يصح تطبيق الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية عليهما . إلا التعليق فجائز ؛ ومنه قوله تعالى : (رَبِّ أَرِنِي[3] كَيْفَ تُحْيِي المَوْتَى) .

---

(١) المعنى الأساسى لايتم إلا بهذه الكلمة ، فلا تعرب حالا .

(٢) سبقت أحكام خاصة ببعض حالات هذا الفعل عند بنائه للمجهول ، وطريقة إعرابه — فى هامش ص ١٣ م ٦٠ .

(٣) فالآية تشتمل على فعل الأمر « أرِ » وهو من « أرَى » البصرية التى تنصب مفعولين بشرط وجود همزة التعدية قبلها . و « ياء المتكلم » هى مفعوله الأول . وجملة « كيف تحيى الموتى » فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى . فى الرأى الراجح . باعتبار « كيف » استفهامية معمولة للفعل : « تحيى » (وقد سبق الكلام على إعراب « كيف » فى ج ١ ص ٣٧٥ م ٣٩) .

وقد نصت كتب اللغة على أفعال أخرى – قلبية وغير قلبية – قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل، دون وجود همزة التعدية قبله . وأشهر تلك الأفعال خمسة : نبَّأ – أنبأ – حدَّث – أخبر – خبَّر . . . مثل : نبَّأتُ الطيارَ الجوَّ مناسبًا للطيران – أنبأتُ البحَّارَ الميناءَ مستعدًّا – حدَّثت الصديق الرحلةَ طيبةً – أخبرت المريضَ الراحةَ لازمةً – خبَّرْت البائع الأمامةَ أنفعَ له . والكثير فى الأساليب المأثورة أن تكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنية للمجهول ، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثة نائب فاعل مرفوعًا ، ويبقى الثانى والثالث مفعولين صريحين . وقد جاء فى القرآن « نبَّأ » ناصبا مفعولا واحداً صريحًا ، وسدَّ مسدَّ المفعولين الآخرين جملة « إن » مع معموليها ، بعد أن علَّقت الفعل عنها باللام فى قوله تعلى : (وقالَ الذينَ كفروا هلْ ندلكُم على رجُل يُنَبِّئكم – إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمزَّق – إنكُمْ لَفِى خلْق جديد)[١] .

---

(١) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : « أعلم وأرى» .

إلَى ثَلاَثَةٍ «رَأَى» وَ «عَلِمَا» عَدَّوْا ، إذا صَارَا ؛ أَرَى وأَعْلَمَا
ومالِمفْعُولَىْ : «عَلِمْتُ» مُطْلَقَا للثَّانِ والثَالِثِ : أَيْضاً حُقِّقَا

التقدير وهو الشرح أيضاً : النحاة عدوا الفعل : « رأى» والفعل : « علم » إلى ثلاثة من المفاعيل إذا صار كل من الفعلين فى صيغة جديدة ؛ هى : « أرى ، وأعلم » ؛ حيث سبقتهما همزة التعدية . ثم بين أن ما ثبت لمفعولى « علم » من الأحكام المختلفة باعتبارهما فى الأصل مبتدأ وخبراً – يثبت للثانى والثالث هنا ، فليس الثانى والثالث مع وجود همزة التعدية إلا الأول والثانى قبل دخولها على فعلهما . (والألف فى « علما » – وأعلما – وحققا – ألف الإطلاق الزائدة لوزن الشعر .) ثم قال :

و إنْ تَعَدَّيَا لواحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ ، فَلاِثْنَيْنِ بِه تَوَصَّلاَ
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِى اثنَىْ كَسَا فهْوَ به فى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائتِسَا

يريد : إذا تعدى كل من « علم » و« رأى » إلى مفعول واحد قبل مجىء حرف التعدية وهو : الهمزة ، فإن الفعل يتوصل بحرف الهمزة إلى مفعولين يتعدى لهما ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر . فالثانى منها كالثانى للفعل : « كسا » فى مثل : كسوت المحتاج ثوباً ؛ حيث لا يصلح الثانى فى هذا المثال وأشباهه أن يقع خبرا للأول : إذ لا يصح : المحتاج ثوب . . .

ولما كان المفعول الثانى للفعل : « كسا » ليس خبرا فى الأصل – كان هو وفعله غير قابلين

... ...

زيادة وتفصيل :

من الأساليب الفصيحة : أحبُّ العلومَ ، ولا تَرَ ما العلومَ الكونية . أو : أحب العلوم ، ولو تَرَ ما العلومَ الكونية . . . بمعنى : ولا سيما العلوم الكونية .

فأما الكلام على : « لا سيما » فقد سبق مفصلا فى الجزء الأول آخر باب الموصول م ٢٨ . وأما الكلام على هذه الأساليب فيجىء هنا فى ص ٢٦٥ م ٨٣ .

للأحكام الخاصة بالأفعال القلبية وآثارها ، ومنها : أن يكون جملة ، وشبه جملة ، والإلغاء . . و . . إلا التعليق ؛ فيجوز على الوجه الذى سبق فى هامش ص ٥٠ ومثله المفعول الثانى للفعل : « علم » بمعنى « عرف » ، والفعل : «رأى» بمعنى : « أبصر » كلاهما يشبهه فى هذا الحكم ، فالمفعول الثانى للفعل « علم » و « رأى» بالمعنيين المذكورين « ذو ائتسا » بالمفعول الثانى للفعل : « كسا » أى : ذو محاكاة ومتابعة واقتداء به فيما سبق . ثم قال ابن مالك :

وكَأَرَى السَّابقِ : نَبَّا ، أَخْبَرَا   حَدَّث ، أَنْبَأَ ، كذاكَ خَبَّرَا.

أى : مثل الفعل : « أرى» السابق أول الباب ، فى نصب ثلاثة من المفاعيل بضعة أفعال أخرى ، سرد منها فى البيت خمسة . وإنما قال « أرى» السابق ليبتعد عن « أرى» التى بعدها ، وهى التى تنصب همزة مفعولين بعد دخول التعدية . وماضيها هو : رأى ، بمعنى : نظر .

المسألة ٦٥ :

الفاعل[١]

تعريفه :

اسم ، مرفوع ، قبله فعل تامّ ، أو ما يشبهه[٢] ، وهذا الاسم هو الذى فعل[٣] الفعل ، أو قام به[٤] .

فمثال الاسم ، صريحًا ، أو مؤولا : (ولقد نَصَرَكم اللهُ فى مواطنَ كثيرة)

---

(١) للنحاة فيه تعريفات كثيرة، راعوا فى أكثرها جانب الدقة اللفظية المنطقية . ولا بأس بهذا ؛ لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف ، أو اختصار معيب ؛ يحوى الغموض والإبهام . وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين ، ومال إلى الوضوح ، واليسر ، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المناطقة من أحكام الفاعل ، لا من تعريفه ؛ مثل : الرفع . ولكن هذا لا أهمية له قديما وحديثا .

(٢) من كل ما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وباقى المشتقات العاملة التى سبق الكلام عليها (فى الباب الأول ص ٤ ، وغيره) . وكاسم الفعل أيضاً . فالمصدر نحو : عجبت من إتلاف المال محمدٌ ، واسم الفاعل ؛ مثل : أصانعٌ الثوبَ فتاةٌ ؟ والصفة المشبهة مثل : سحرنا الخطيب بكلام جميلٍ أساليبُه ، قويٍّ براهينُه . وأفعل التفضيل ؛ نحو : هذا الأكملُ خلقُه . . . وهكذا . أما اسم المفعول فحكمه حكم الفعل المبنى للمجهول ؛ كلاهما يرفع نائب فاعل ، كما سيجىء . ومثل المشتق المؤول بالمشتق ؛ نحو : العدو نمر ، أى : هو ؛ لأنه بمعنى : غادر ؛ فهو جامد مؤول بالمشتق ، وفاعله ضمير مستتر فيه . وقد يكون ظاهراً نحو : القائد أسد هجماتُه ، أى : القائد جريئة هجماته (وقد سبق بيان الجامد المؤول بالمشتق فى جـ ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ باب المبتدأ) .

(٣) أو يفعله الآن ، أو فى المستقبل ؛ ليشمل المضارع الذى يقع مدلوله الآن أو فى المستقبل ؛ ويشمل الأمر الذى يقع مدلوله فى المستقبل ؛ كما يشمل الفعل الذى قبله أداة تعليق ؛ مثل : إن يحضر الغائب نستقبله . والفعل الذى فى جملة إنشائية ؛ مثل : أيغيب إبراهيم ؟ ؛ لأن الفعل فى التعريفات العلمية لا يدل على زمان — كما فى هامش جـ ١ ص ٣١ م ٤ — ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجبا أو منفيا ؛ نحو : لم ينتصر الجبان .

(٤) يرد على البال السؤال عن الفرق المعنوى بين الفاعل الذى قام به الفعل ، والمفعول الذى وقع عليه الفعل ؛ لأن المعنى اللغوى للعبارتين واحد ، بحيث لو وضعت إحداهما مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوى . .

إن الفرق اللفظى بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاة ؛ فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، وهذا الفرق اللفظى يستتبع عندهم فرقا اصطلاحيا فى معنى كل جملة ، يوضحه ما يأتى :

« تحرك الشجر » . كلمة : « الشجر » تعرب فاعلا نحويا . لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوى الواقعى . وهو : « من أوجد الفعل حقيقة ، وباشر بنفسه إبرازه فى الوجود » ؛ لأن الشجر لم

(واعبدُوا اللهَ — ولا تُشْرِكُوا به شيئًا[1] — (شاع أن البغى وخيمٌ العاقبة) — (ثبت أن تنتقل العدوى من المريض للسليم) .

ومثال ما يشبه الفعل : أواقفٌ على الشجرة عصفورةٌ — ما فرِحٌ أعْداؤُنا بوَحدتنا وقوتنا . فكلمة : «عصفورة» فاعل للوصف ؛ (وهو : واقف ، اسم الفاعل) وكلمة : « أعداؤنا » فاعل للوصف : (فَرِحٌ — الصفة المشبهة) .

ومن أمثلة الفاعل الذى قام به الفعل أيضًا : اتسعت ميادينُ العمل فى بلادنا ، وتنوعتْ أسبابُه ؛ فلن يضيق الرزقُ بطالبيه ما داموا جادِّين .

يفعل شيئاً ؛ إذ لا دخل له فى إيجاد هذا التحرك ، ولا فى خلقه ، وجعله حقيقة واقعة بعد أن لم تكن . فليس للشجر عمل إيجابى — مطلقا — فى إحداث التحرك . وكل علاقته به أنه استجاب له : وتفاعل معه ؛ فقامت الحركة به ، وخالطته ، ولابسته ، من غير أن يكون له اختيار أو دخل فى إيجادها كما سبق . فأين الفاعل الحقيقى الذى أوجد التحرك من العدم ، وكان السبب الحقيقى فى إبرازه للوجود ؟ ليس فى الجملة ما يدل عليه ، أو على شىء ينوب عنه . فإذا قلنا : حرك الهواءُ الشجر — تغير الأمر ؛ فظهر الفاعل الحقيقى المنشىء للتحرك ، وبان الموجد له ، الذى أوقع أثره على المفعول .

مثال آخر : تمزقت الورقةُ . تعرب كلمة : « الورقةُ » فاعلا نحويا . وهذا الإعراب لا يوافق ولا يساير المعنى اللغوى لكلمة : « فاعل » ، ولا يوافق الأمر الواقع ؛ لأن الورقة فى الحقيقة لم تفعل شيئاً ؛ فلم تمزق نفسها ، ولا دخل لها فى تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابى يحدثه ؛ ولكنها تأثرت به حين أصابها . فأين الفاعل الحقيقى — لا النحوى — الذى أوجد التمزق ، وجعله حقيقة قائمة بالورقة ؟ لاوجود له فى الجملة ، ولا دليل فيها يدل عليه أو على شىء ينوب عنه . لكن إذا قلنا : مزق الطفل الورقة — ظهر الفاعل الحقيقى ، واتضح مَنْ أوجد الفعل بمعناه اللغوى الدقيق .

ومما سبق يتبين الفرق المعنوى بينهما ، وأنه ينحصر فى :

ا — أن الفاعل النحوى — على الوجه السالف — ليس هو الفاعل الحقيقى ، وإنما هو المتأثر بالفعل ، وليس فى الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقى ، أو على شىء ينوب عنه .

ب — وأن المفعول به ليس فاعلا نحوياً ولا حقيقياً . وإنما هو المتأثر بالفعل ، أيضاً ، ولكن مع اشتمال جملته على الفاعل الحقيقى ، أو ما ينوب عنه .

(١) المراد بالاسم الصريح هنا : ما يشمل الضمير ؛ كما فى المثال .

... ...

زيادة وتفصيل :

يكون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدراً منْسبكًا من حرف مصدرى وصلته . وحروف المصادر خمسة[١] ، لكن الذى يصلح منها للسبك فى باب الفاعل ثلاثة[٢] ؛ هى : « أنْ » — « أنّ » — « ما » ، المصدرية بنوعيها . مثل يسعدك أن تعملَ الخير ، ويسعدنى أنك حريص عليه . أى : يسعدك عملُ الخير ويُسْعدُنى حرصُك عليه . ومثل : ينفعك ما أخلصت فى عملك — يسرنى ما طالت ساعات الصفو . أى : ينفعك إخلاصُك فى عملك — يسرنى مدةُ[٣] إطالة ساعات الصفو . فلا يوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرين مذكورين فى الكلام ؛ هما : حرف سابك وصلته . ولا يجوز حذف أحدهما إلا «أنْ» الناصبة للمضارع ؛ فإنها قد تحذف وحدها وجوبًا أو جوازاً فى مواضع معينة ، وتبْقَى صلتها — كما سيجىء فى النواصب — ومع حذفها فى تلك المواضع فإنها تسبك مع صلتها الباقية مصدراً يعرب على حسب حالة الجملة . وقد حذفت سماعًا فى غير تلك

---

(١) حروف المصادر وتسمى : « حروف السبك » ، خمسة : (أنْ الناصبة للمضارع — أن مشددة ومخففة — ما — كى — لو) وقد سبق الكلام على معناها ، وصلتها ، وكل ما يتعلق بها فى ج ١ ص ٢٩٤ م ٢٩ من هذا الكتاب . وزاد عليها بعضهم همزة التسوية ؛ فإنها من أدوات السبك عندهم . وهى التى تقع بعد كلمة : « سواء » ، ويليها صلتها مشتملة على لفظة « أم » الخاصة بهما . كقوله تعالى : (إنَّ الذين كفروا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذرتَهمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) فالهمزة تُسبك مع الجملة بعدها بمصدر يعرب هنا فاعلا . والتقدير : إن الذين كفروا سواء — بمعنى : متساوٍ — إنذارك وعدمه عليهم . فهم يعربون كلمة : « سواء » خبر « إن » والمصدر المؤول فاعل لكلمة : « سواء » التى هى بمعنى اسم الفاعل . وتفصيل الكلام على هذا فى مكانه الخاص من باب العطف عند بيان أحوال « أم » .

(٢) أما : « كى » المصدرية فلا تصلح للسبك فى باب الفاعل ؛ لأنها — فى الغالب — تكون مسبوقة بلام الجر لفظاً ، أو تقديرا . فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام ؛ فلا يكون فاعلا : وكذلك : « لو » المصدرية ؛ لأنها — فى الغالب مسبوقة بجملة فعلية ، فعلُها « ودّ » أو « يودّ » — أو ما فى معناهما ، فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يعرب مفعولا للفعل الذى قبلها . . .

(٣) بشرط أن يكون المراد : أن مدة الإطالة هى التى تسر ، وليست الإطالة نفسها ؛ وإلا كانت « ما » مصدرية فقط .

... ...

المواضع ، وبقيت صلتها أيضًا . وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه . ومنه قولهم: وما راعنى إلا يسيرَ الركبُ . أى : إلا أنْ يسيرَ . . . والتقدير ماراعنى إلا سيرُه ؛ فالمصدر المؤول فاعل . ومثله : يُفرحنى يبرأَ المريض ؛ أى : أن يبرأَ والتقدير : يسرنى بُرْؤه ؛ فالمصدر المنسبك فاعل . وهو نظير المسموع ، وكلاهما لا يجوز القياس عليه ، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد فى الكلام العربى القديم دون محاكاته .

وقد دعاهم إلى تقدير « أنْ » حاجة الفعل الذى قبلها إلى فاعل ليكون المصدر المنسبك منها ومن صلتها فى محل رفع فاعلا . ولولا هذا لكان الفاعل محذوفًا أو جملة : (يسير — يبرأ المريض) وكلاهما لا يرضى عنه النحاة ؛ لمخالفته الأعم الأغلب .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الراجح الذى يلزمنا اتباعه اليوم يَرْفُضُ أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً . وأما قوله تعالى فى قصة يوسف : (ثم بدا لهمْ من بعْد ما رأَوُا الآياتِ ليسجُنُنَّه . . . (فالفاعل ضمير مستتر تقديره : « هو » عائد على المصدر المفهوم من الفعل . أى : بدا لهم بَدَاء ، أى : ظهورُ رأى . وهذا أحد المواضع التى يستتر فيها الضمير كما سبق[1] .

وهناك رأى يجيز وقوعها فاعلا مطلقًا . ورأى ثالث يجيز وقوعها فاعلا بشرط أن تكون فعلية معلَّقة[2] بفعلى قلبىّ ، وأداة التعليق الاستفهام ؛ كقوله تعالى : (وتبيَّن لكم كيْفَ فَعَلْنا بهم . والرأى الأول أكثر مسايرة للأصول اللغوية ، وأبعد من التشتيت والتفريق ، وآثارهما السيئة فى الإبانة والتعبير ، فالاقتصار عليه أوْلى . نعم إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً ؛ كأن تسمع صوتًا يقول : « رأيت البشيرَ » . فتقول : « سرنى رأيتُ البشيرَ » . فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ، فاعلا ، مرفوعًا بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (كما سيجىء فى بابها) .

---

(١) جـ ١ ص ١٨١ م ٢٠ عند الكلام على مرجع الضمير .

(٢) شرحنا فى الباب الأول : (ظن وأخواتها) التعليق وأدواته . وفى جـ ١ ص ٣٧٥ م ٣٩ إيضاح حسن لإعراب كلمة : « كيف » كما أشرنا هنا فى هامش ص ٥٠ .

المسألة ٦٦ :

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام تسعة ؛ لا بد أن تتحقق فيه مجتمعة :

أولها : أن يكون مرفوعًا ؛ كالأمثلة المتقدمة . ويجوز أن يكون الفاعل مجروراً فى لفظه ، ولكنه فى محل رفع . ومن أمثلته إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فى نحو : يسرنى إخراجُ الغنىِّ الزكاةَ . فكلمة « الغنىّ » مضاف إليه مجرور . وهى فاعل المصدر ؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله : « أخْرَجَ » فيرفع مثله فاعلا ، وينصب مفعولاً . وأصل الكلام : يعجبنى إخراجٌ الغنىُّ الزكاةَ ؛ ثم صار المصدر مضافًا ، وصار فاعله مضافًا إليه مجروراً فى اللفظ ، ولكنه فى المحل مرفوع بحسب أصله[1] ، كما قلنا ؛ فيجوز فى تابعه (كالنعت) أن يكون مجروراً ؛ مراعاة للَفظِه ، ومرفوعًا مراعاة للمحل ، تقول : يعجبنى إخراجُ الغنى المقتدرُ الزكاةَ ؛ برفع كلمة : « المقتدرِ » أو جرها .

ومن أمثلة ذلك أيضًا الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد . ويغلب أن يكون حرف الجر الزائد هو : « مِنْ » ، أو : « الباء » ، أو : « اللام » . نحو : ما بَقِىَ من أنصار للظالمين — كَفَى[2] بالحق ناصراً ومعينًا — هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق . فكلمة : « أنصار » مجرورة فى اللفظ بحرف الجر الزائد : « مِن » ولكنها فى محل رفع فاعل . وكلمة : « الحق » ، مجرورة بحرف الجر الزائد : « الباء » فى محل رفع ؛ لأنها فاعل . وكذلك : كلمة : « تحقيق » مجرورة باللام الزائدة فى محل رفع ؛ لأنها فاعل لاسم الفعل : « هيهات » .

---

(١) ومثل المصدر المضاف لفاعله اسم المصدر فى نحو : يسرنى عطاءُ الغنىِّ الفقيرَ . فكلمة : « عطاء » اسم مصدر للفعل : « أعطى » الذى مصدره : إعطاء . وقد أضيف اسم المصدر لفاعله ، ونصب مفعوله . ففاعله مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .

(٢) فعل ماض ، معناه : يكفى . . .

فالفاعل فى الأمثلة الثلاثة وأشباهها مجرور اللفظ مرفوع المحل ؛ بحيث لو جاء بعده تابع (كالعطف) لجاز فى تابعه الرفع والجر ؛ — كما أسلفنا — ففى المثال الأول نقول : ما بقى من أنصار وأعوانٌ[1] للظالمين ؛ بالجر والرفع فى كلمة : « أعوانٌ » المعطوفة . وفى المثال الثانى نقول : كفى بالحق والأخلاقُ . . . بجر كلمة : « الأخلاقِ » ورفعها . وفى الثالث هيهات لتحقيق الأمل والفوزِ . . . بجر كلمة : «الفوزُ »ورفعها[2] .

ثانيها : أن يكون موجوداً — ظاهراً ، أو مستتراً — لأنه جزء أساسى[3] فى جملته ؛ لا بدّ منه ، ولا تستغنى الجملة عنه لتكملة معناها الأصيل مع عامله ، ولهذا لا يصح حذفه .

---

(١) إذا كان المعطوف معرفة والمعطوف عليه مجروراً بمن° الزائدة ؛ مثل ما بقى من أنصار والجنود — وجب فى المعطوف الرفع فقط — كما يقول النحاة — لأن « مِن° » الزائدة لا تكون جارة زائدة إلا بشرطين ؛ أن تكون مسبوقة بنفى أو شبهه ، وأن يكون المجرور بها نكرة . ولما كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، ويعد معمولا مثله لحرف الجر الزائد : « من° » — وجب عندهم أن يكون نكرة كالمعطوف عليه . فإن لم يكن نكرة مثله لم يصلح أن يكون معمولا للحرف « مِن° » فلا يصح فيه الجر ، ويجب فيه الاقتصار على الرفع . وكذا إن كان المعطوف عليه نكرة وأداة العطف : « لكن » أو : « بل » ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفى والنهى يكون مثبتاً ؛ فلا يصح جره ؛ لأنه بمنزلة المجرور بالحرف « من » والمجرور به لابد أن يكون نكرة منفية (راجع إيضاح الكلام على : « بل » و « لكن » فى ج ١ ص ٤٤٣ م ٤٣) .

هذا تلخيص كلامهم . وهو مناقض لما يقولونه فى مواضع مختلفة ؛ من أنه يغتفر فى الثوانى (أى فى التوابع — وأشباهها) — ما لا يغتفر فى الأوائل — راجع ص ٢٤٧ م ٨١ — . وبنوا على هذا أحكاما كثيرة ؛ فلا داعى هنا لخروجهم على ما قرروه ، وتشددهم وتضييقهم . والرأى تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور ؛ فيجوز فى توابعه الجر ؛ مراعاة للفظ الفاعل المجرور ، والرفع مراعاة لمحله . وليس فى هذا ضرر لفظى أو معنوى ، بل فيه تيسير ، وتخفيف ، وتقليل التفريع .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

الفاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ : أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ : نِعْمَ الفَتَى

وقد اكتفى فى تعريف الفاعل بذكر أمثلة مستوفية للشروط هى : أتى زيد . . . فكلمة « زيد » فاعل للفعل المتصرف : « أتى » وكلمة : « وجه » فاعل للوصف المشبه للفعل ؛ وهو : « منير » اسم فاعل . و « الفتى » فاعل للفعل الجامد : « نعم » فقد كرر الفاعل تبعا لأنواع العامل .

(٣) الجزء الأساسى فى الجملة ، أو الأصيل ، هو : الذى لا يمكن الاستغناء عنه فى أداء معناها . ويسميه النحاة : عمدة . ومنه : المبتدأ — الخبر — الفاعل — كثير من أنواع الفعل . . .

ويستثنى من هذه القاعدة أربعة أشياء[1] كل منها يحتاج للفاعل ، ولكنه قد يحذف لداع يقتضى الحذف ؛ وهى :

(ا) أن يكون عامله مبنيًّا للمجهول ؛ نحو : (يأيها الذين آمَنوا كُتِب عليكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قبلكم . . .) ومثل : إنّ القوىّ يُخاف بأسُه . وأصل الكلام : كَتَبَ اللهُ عليكم الصيامَ — إن القوىّ يَخاف الناسُ بأسَه . ثم بنى الفعل للمجهول ، فحذف الفاعل وجوبًا ، وحلّ مكانه نائب له ...

(ب) أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وفعله مؤكد بنون التوكيد ؛ كالذى فى خطبة أحد القُوّاد . .

« أيها الأبطال لتَهْزِمُنّ أعداءَكم ، ولترفَعُنّ رايةَ بلادكم خفاقة بين رايات الأمم الحرة العظيمة . . . فأبشرى يا بلادى ؛ فوالله لتسمَعِنّ أخبارَ النصر المؤزَّر ، ولتَفْرَحِنّ بما كتب الله لك من عز وقوة وارتقاء » . (وأصل الكلام : تهزموننّ — ترفعوننّ — تسمعيننّ — تفرحيننّ — حذفتْ نون الرفع لتوالى الأمثال . ثم حذفت وجوبًا واو الجماعة وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين)[2] .

(ح) أن يكون عامله مصدراً ؛ مثل : إكرامٌ الوالدَ[3] . مطلوب والحزف هنا جائز . . .

(د) أن يحذف جوازاً مع عامله لداع بلاغى بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ مثل : من قابلتَ ؟ فتقول : صديقًا . أى : قابلت صديقًا .

وفى بعض الأساليب القديمة التى نحاكيها اليوم ما قد يوهم أن الفاعل محذوف فى غير المواضع السالفة ، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف .

---

(١) زاد عليها بعض النحاة . ولكن الزيادة لم تثبت على التمحيص ولم يرض عنها المحققون (راجع الخضرى ج ١ ، والصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذفه) بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعة ، وقالوا هناك : إن الحذف فيها ظاهرى فقط ، وليس بحقيقى . ولهم أدلتهم المقبولة القوية وإن كنا قد وقفنا وسطاً .

(٢) الكلام على هذا الحذف من نواحيه المختلفة مدون بالجزء الأول ص ٦٢ المسألة السادسة . أما التفصيل الأكمل ففى ج ٤ ص ١٢٩ م ١٤٣

(٣) يرى بعض النحاة : أن المصدر جامد ، فلا يتحمل ضميرا مستترا فاعلا ، إن حذف فاعله الظاهر إلا إن كان نائبا عن عامله المحذوف فيتحمل ضميره — راجع ص ١٧٨ م ٧٦ — ويرى بعض آخر أنه جامد مؤول بمشتق ؛ فهو محتمل للضمير ؛ ففاعله مستتر فيه (راجع : « ب » ص ٩٢ وهامش ص ١٨٧) .

منها : أن يتكلم اثنان فى مسألة ، يختلفان فى تقديرها ، والحكم عليها ، ثم ينتهى بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه : إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء . ففاعل الفعل المضارع : « يناسب » ليس محذوفاً ، ولكنه ضمير مستتر يعود إلى شيء مفهوم من المقام . أى: إن كان لا يناسبك رأيى ، أو نصحى ، أو الحال الذى أنت فيه[1] . . .

ومنها : أن يعلن أحدهما رأيه بقوة وتشدد ؛ فيقول أحد السامعين . . . : « الحقُّ » أى : ظهر الحق .

وقُصارى القول : لا بد — فى أكثر الحالات — من وجود الفاعل اسماً ظاهراً ، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً . وقد يحذف أحياناً ؛ كما فى تلك المسائل الأربعة . وحذفه فى المسألتين الأوليين واجب ، أما فى الأخيرتين فجائز .

(١) سبق الكلام على هذا الموضع عند الكلام على مرجع الضمير جـ ١ ص ١٨٢ .

... ...

زيادة وتفصيل :

هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف؛ منها : «كان»[١] الزائدة؛ مثل : المالُ — كان — عمادُ المشروعات العمرانية . ومنها الفعل التالى لفعل آخر؛ ليؤكده توكيداً لفظيًّا؛ مثل اقترب — اقترب — القطارُ؛ فتهيأ — تهيأ — له . فالفعل الثانى منهما مؤكد للأول توكيداً لفظيًّا؛ فلا يحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق .

ومنها أفعال اتصلت : بآخرها «ما»؛ الكافة . (أى : التى تكف غيرها عن العمل، وتمنع ما اتصلت به أن يؤثر فى معمول) مثل : طالما — كَثُرَ ما — قلَّما[٢]، نحو : طالما وفيتَ بوعدك، وكثر ما حمدتُ لك الوفاء؛ وقلما يُخلف النبيل وعده . ويُعرب كل واحد فعلاً ماضياً مكفوفاً عن العمل (أى : ممنوعاً) بسبب وجود «ما» التى كفَّته . وقد يقال فى الإعراب : طالما — أو : كثرما — أو : قلما — «كافة ومكفوفة» بمعنى : أن كل كلمة من الاثنتين كفت الأخرى، ومنعتها من العمل؛ فهى كافة لغيرها، ومكفوفة بغيرها .

وهناك رأى أفضل؛ يعرب الفعل ماضياً، ويعرب «ما» مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فى محل رفع فاعل الفعل الماضى؛ فالتقدير : طال إيفاؤك الوعدَ — وطال حمدى لك الوفاء — وقلّ إخلافُ النبيل وعده . وإنما كان هذا الرأى أفضل لأنه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل أصلىّ فاعل؛ فلا داعى لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل[٣] .

هذا ويقول اللغويون إن تلك الأفعال — فى الرأى الأحسن الجدير بالاتباع — لا يليها إلا جملة فعلية كالأمثلة السابقة .

---

(١) تفصيل الكلام على زيادتها وفائدتها، وإعرابها . . . فى جـ ١ ص ٤٢٨ المسألة : ٤٤ .

(٢) تستعمل : «قلما» فى بعض الأساليب للنفى المحض؛ فتكون حرفاً نافيا — لا فعلا — مثل : «ما» النافية، و «لا» النافية؛ نحو : قلما يسلم السفيه من المكاره . أى : ما يسلم . . . ولا بد فى استعمالها حرف نفى من وجود قرينة تدل على هذا .

(٣) ولأن العلة التى يذكرونها لكف الفعل، وعدم احتياجه للفاعل — وهى كما جاء فى المغنى — شبهه فى معناه للحرف : «رُبَّ» علة واهية . وعلى اعتبار «ما» كافة، يجب وصلها بالفعل الذى قبلها فى الكتابة؛ فتشبك بآخره . أما على اعتبارها مصدرية فيجب فصلها فى الكتابة .

ثالثها : وجوب تأخيره عن عامله ، كالأمثلة السالفة . وقد يوجد فى بعض الأساليب الفصحى ما يُوهِم أن الفاعل متقدم . والواقع أنه ليس بفاعل فى الرأى الأرجح ؛ فنى مثل : « الخيرُ زادَ » ، لا تُعرب كلمة : « الخير » فاعلاً مقدماً ، وإنما هى مبتدأ . وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الخير ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ . وفى مثل : إنْ ملهوفٌ استعان بك فعاونْه ، تعرب كلمة : « ملهوف » فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ؛ والتقدير : إن استعان بك ملهوفٌ — استعان بك — فعاونْه . ومثله : إن أحد استغاث بك فأغثْه . . . وقوله تعالى : (وإنْ أحَدٌ من المشركين استجَارَكَ فأجِرْه) فالفاعل لا يكون متقدماً . أما الاسم المرفوع المتقدم على الفعل فى تلك الأمثلة وأشباهها فقد يعرب حيناً ، مبتدأ ، وفاعل الفعل الذى بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم ، وقد يعرب فى حالات أخرى فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده[1] .

رابعها : أن يتجرد عامله (فعلاً كان أو شبه فعل) من علامة فى آخره تدل على التثنية أو على الجمع حين يكون الفاعل اسمًا ظاهراً مثنى أو جمعاً ، نحو : طلع النّيران — أقبل المهنئون — برعت الفتيات فى الحِرَف المنزلية . فلا يصح فى الأمثلة السابقة وأشباهها أن يتصل بآخر الفعل — ألف تثنية ، ولا واو جماعة ، ولا نون نسوة ؛ فلا يقال : طلعا النيران — أقبلوا المهنئون — برعْنَ

---

(١) هذا رأى فريق كبير من النحاة ، وخاصة البصريين . ويرى غيرهم — وخاصة الكوفيين — جواز تقدم الفاعل على عامله . وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع فى الأمثلة المذكورة فاعلا .

وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام فرأى البصرة أقرب مسايرة للأصول اللغوية ؛ ذلك أن مهمة « المبتدأ » البلاغية تختلف عن مهمة « الفاعل » ؛ فلا معنى للخلط بينهما ، وإزالة الفوارق التى لها آثارها فى المعنى — كما سيجىء إيضاحه مفصلا فى مكانه المناسب من باب الاشتغال ص ١٢٢ — .

وفى الحكم الثانى والثالث يقول ابن مالك :

وبعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فإنْ ظَهَرْ فَهْوَ ، وَإلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

أى : أن الفعل لابد له من فاعل بعده ، فإن ظهر فهو المطلوب ، ولا استتار ولا حذف . وإلا فهو ضمير مستتر . . . أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه .

الفتيات[١] . . . إلا على لغة تزيد هذه الحروف مع وجود الفاعل الظاهر بعدها . وهي لغة فصيحة ولكنها لم تبلغ من الشيوع والجرى على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التي يحسن الاكتفاء بها ، والاقتصار عليها ؛ إيثاراً للأشهر ، وتوحيداً للبيان .

ومثل الفعل في الحكم السابق ما يشبهه في العمل ، فلا يقال في اللغة الشائعة : هل المتكلمان غريبان ؟ هل المتكلمون غريبون ، بإعراب كلمتي : « غريبان » و « غريبون » فاعلا للوصف ، ويجوز على اللغة الأخرى[٢] .

خامسها : أن عامله قد يكون مضمراً جوازاً أو وجوباً :

(ا) فيضمر جوازاً حين يكون واقعاً في جواب استفهام ظاهر الأداة ، تشتمل جملته على نظير العامل المحذوف . نحو : من انتصر ؟ فتجيب : الشجاعُ . أي : انتصر الشجاعُ . . . ونحو : أحَضَرَ اليوم أحد ؟ فتجيب : الضَيْفُ ، أي: حضر الضيفُ . . .

أو واقعاً في جواب استفهام ضمني يفهم من السياق من غير تصريح بأداته ودلالته ؛ نحو : ظهرَ المصلح فاشتد الفرح به ، العلماءُ ؛ القادةُ — الجنودُ — أي : فرح العلماءُ — فرح القادةُ — فرح الجنودُ — . . . فكأن سائلا

---

(١) لا يقال هذا ولو كانت التثنية والجمع من طريق التفريق والعطف بالواو ؛ مثل : طلعا الشمس والقمر . . . — حضروا محمود ، وصالح ، وحامد . . — تعلمن فاطمة ، ومية ، وبثينة . . .

(٢) لعل الأخذ باللغة الأخرى التي تزيد هذه الحروف أحسن في حالة الوصف ؛ لأنه أيسر وأوضح كما سبق أن قلنا في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف — حـ ١ ص ٣٣٠ م ٣٤ — .
وفي الحكم الرابع يقول ابن مالك :

وجَرِّدِ الفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا ... لاِثْنَيْنِ ،أَوْ جَمْعٍ ؛كَفَازَ الشُّهَدَا
وقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا ... والفِعْلُ للظَّـاهِرِ بعدُ مُسْنَدُ

يقول : لا تلحق بآخر الفعل الذي فاعله مثنى أو جمعا — علامة تثنية أو جمع . وساق مثلا لذلك : « فاز الشهداء » فالفاعل جمع تكسير للرجال ، وفعله مجرد من علامة جمع الرجال ؛ فلم يقل : فازوا الشهداء . ثم عاد فقال : إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية والجمع على أنها مجرد علامة ، وليست ضميرا فاعلا ؛ لأن الفاعل مذكور بعدها ، والفعل مسند له .

سأل : مَنْ فرِح به ؟ فكان الجواب : العلماء . . . فالاستفهام غير صريح ، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام . ومثل : ازدحم الطريق ؛ الأولادُ ، السياراتُ ، الدراجاتُ . أى : زَحَمه الأولادُ ، زحمته السياراتُ . . . فليس فى الكلام استفهام صريح ، وإنما فيه استفهام ضمنىّ ، أو مقدر يفهم من السياق ؛ فكأن أصل الكلام: من زَحَمَه ؟ فأجيب : الأولاد ، أى : زحمَه الأولاد . ومثل العيد بهجةٌ مأمولة ، وفرحة مشتركة ، الكبارُ ، الأطفالُ ، الرجالُ ، النساءُ ... فى الكلام سؤال ضمنى أو مقدر ؛ هو : من يشترك فيها ؟ فأجيب : الكبارُ . . . أى : يشترك فيها الكبارُ . . . ومثل لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان . . . فتقول : بل أعظمُ الحزن . فكأن أصل الكلام: أهذا صحيح ؟ فأجبت : أعظمُ الحزن ، أى : بل دخله أعظمُ الحزن . . . وهكذا[١] .

(ب) ويُضَمر العامل وجوبًا حين يكون مُفسَّراً بما بعد فاعله من فعل آخر (أو ما يشبهه) يعمل مباشرة فى ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق ، أو : فى اسم مضاف إلى ضمير[٢] يعود على ذلك الفاعل ؛ نحو : إن ضعيفٌ استنصرك فانصُرهُ — إن صديقٌ حضر والده فأحسنِ استقباله . فالفعل: «استنصر» و «حضر» هو المفسِّر للفعل المحذوف . وأصل الكلام : إن استنصرك ضعيفٌ استنصرَك ، وفاعل الفعل المفسِّر ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على فاعل الفعل المحذوف . وكذلك فاعل الفعل : «حضر» فإنه مفسِّر لفعل محذوف ، والتقدير : إن لابسَ صديقٌ حضر والده فأحْسِن استقباله[٣] ؛ فالضمير فى كلمة : «والده» مضاف إليه ؛ والمضاف هو كلمة : «الوالد» المعمولة للفعل المفسر : «حضر» . وفى هذين المثالين وأشباههما لا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر ؛ لأن المفسِّر يدل على الأول ، ويغنى عنه ؛ فهو كالعوض ، ولا يجوز

---

(١) يجوز فى الأسماء التى أعربناها فاعلا لفعل محذوف إعرابات أخرى لغير ما نحن فيه .

(٢) هذا الاسم المضاف يسمى : «المُلابس» للفاعل ، أى : الذى يجمعه به صلة أى صلة ؛ كقرابة ، أو صداقة ، أو عمل ، أو تملك . . .

(٣) سيجىء فى باب الاشتغال تفصيل المسألة ، وتوضيحها ، وسبب اختيارهم هذا الإعراب — ص ١١٩ م ٦٩ — .

الجمع بين العوض والمعوض عنه[١] .

سادسها : أن يتصل بعامله علامة تأنيث تدل على تأنيثه (أى : تأنيث الفاعل حين يكون مؤنثًا هو ، أو نائبه ، أواسم الناسخ) . و زيادتها على الوجه الآتى :

(ا) إن كان العامل فعلا ماضيًا لحقت آخرَه تاءُ التأنيث الساكنة[٢] ، مثل قول شوقى فى سُكَيْنة بنت الحسين بن على :

كانت سُكَيْنةُ تملأ الـدُّ نيـا ، وتهزأُ بالرواةِ
رَوَتِ الحديث ، وفسرَتْ آىَ الكتاب البيناتِ

(ب) إن كان العامل مضارعًا فاعله المؤنث اسم ظاهر ، للمفردة ، أو لمثناها ، أو جمعها لحقت أوله تاء متحركة : مثل : تَتَعلم عائشة ، تتعلم العائشتان — تتعلم العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة أو لمثناها[٣] ؛ مثل : عائشة تتعلم[٤] — العائشتان تتعلمان . ومثل قولهم : عجبت للباغى كيف تهدأ نفسه ، وتنام عيناه ، وهو يعلم أن عين الله لا تنام ؟ .

فإن كان فاعله ضميراً متصلا لجمع الغائبات (أى : نون النسوة) فالأحسن تصديره بالياء — لا بالتاء — ، استغناء بنون النسوة فى آخره ؛ نحو : الوالدات يبذلن الطاقة فى حماية الأولاد ، ويسهرن الليالىَ فى رعايتهم .

(حـ) إن كان العامل وصفًا لحقت آخرَه تاءُ التأنيث المربوطة ؛ مثل : أساهرةٌ والدةُ الطفل ؟ . . .

---

(١) وفى الحكم الخامس يقول ابن مالك :

وَيَرْفَعُ الفاعِلَ فِعْـلٌ أُضْمِرَا كمثلِ : زَيْدٌ ، فى جَوابِ : مَن قَرَا ؟

يريد : أن الفاعل قد يكون مرفوعا بفعل مضمر ، أى غير مذكور مع فاعله . وضرب لهذا مثالا هو : أن يسأل سائل : من قرأ ؟ فيجاب : زيد . أى : قرأ زيد . واكتفى بهذا عن سرد التفاصيل الخاصة بهذا الحكم ، وقد ذكرناها .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وتاءُ تـأنيثٍ تَلِى المـاضِى إذا كَانَ لأُنْثَى ؛ كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى

(٣) بخلاف تاء المخاطبة المفردة ، ومثناها ، وجمعها ؛ فليست تاء تأنيث ؛ وإنما هى للدلالة على الخطاب لا على التأنيث ؛ نحو : أنت يا زميلتى لا تعرفين العبث — أنتما يا زميلتىّ لا تعرفان العبث — أنتن يا زميلاتى لا تعرِفْن العبث .

(٤) الضمير المستتر نوع من المتصل — كما سبق —

وحكم زيادة تاء التأنيث عام ينطبق على المواضع الثلاثة السالفة ؛ غير أن زيادتها قد تكون واجبة ، وقد تكون جائزة . فتجب فى حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الفاعل اسمًا ظاهراً ، حقيقىّ التأنيث ، متصلا بعامله مباشرة ، غير مراد منه الجنس ، وغير جمع (١) . كقولهم : سَعِدَت امرأةٌ عرفتْ ربها حق المعرفة ؛ فأطاعتْه ، وشقيت أخرى لم تراقبه فى السر والعلن . ويلاحَظ التفصيل الآتى :

١ — إن كان الفاعل اسمًا ظاهراً مؤنثًا حقيقيًّا ولكنه مفصول من عامله بفاصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه ؛ نحو : نسَّقَ الزهرَ مهندسةٌ بارعة .

---

(١) بأن يكون — مفردا ، أو مثنى ؛ لأن للجموع حكما سيجىء . والمؤنث الحقيقىّ ؛ هو الذى يلد ويتناسل . وقد يكون تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ كالطيور . وهناك « مؤنث مجازى» ، وهو : الذى لا يلد ولا يتناسل ، ولكنه يجرى فى أغلب استعمالاته اللفظية على حكم المؤنث الحقيقىّ ؛ فيؤنث له الفعل أحيانا ، وكذلك الصفة والخبر . . . ومن أمثلته : شمس ، أرض ، سماء . . . أما المؤنث اللفظى فهو الذى يشتمل لفظه على علامة تأنيث ؛ سواء أكان مؤنثا حقيقيا ، أم مجازيا ، أم دالا على مذكر ، فمن أمثلة المؤنث اللفظى والحقيقىّ معا : عائشة — فاطمة — مية — ليلى . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظى والمجازى معا : ورقة ، صحيفة ، سبورة ، صحراء . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظى ومعناه مذكر : طلحة ، معاوية . . . وهناك نوع من المؤنث يسمونه المؤنث المعنوى فقط وهو : ما كان دالا على مؤنث مطلقاً ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث . ونوع آخر يسمونه : « المؤنث تأويلا » ؛ كالكتاب ، مراداً به : الصحيفة ، وكالشباك ، مرادا به : النافذة . ونوع آخر ؛ يقال له : « المؤنث حكما » وهو المذكر المضاف لمؤنث ؛ نحو كلمة : « كل » فى قوله تعالى :

(وجاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعها سَائقٌ وشَهيدٌ) ونحو كلمة : « صدر » فى قول الشاعر :

«وتحطمتْ صدر القناة على العدا . » فكلمة : « كل» مذكرة ، وكذا كلمة : «صدر» . ولكنهما فى المثالين مؤنثتين ؛ فقد اكتسبتا التأنيث من المضاف إليه ؛ وأنث الفعل لتأنيثهما . وهذا النوع وكذا التأويل — مع جواز استعماله وصحة محاكاته — يقتضينا أن نقتصد فى استعماله ؛ منعا للشبهة اللغوية ، وحيرة السامع والقارىء . فإن خيف اللبس باستعماله وجب العدول عنه ، نزولا على الصالح اللغوى .

وليس من اللازم أن توجد علامة التأنيث اللفظى فى المؤنث الحقيقىّ ، أو المجازى ؛ فقد توجد كالأمثلة السابقة ، أولا توجد مثل : زينب ، سعاد ، مى . . . ومثل : عين ، أذن ، يد . . . وفى الجزء الرابع — ص ٤٣٧ م ١٦٩ — الباب الشامل الخاص بالتأنيث ، وأقسامه المتعددة ، وعلاماته ، وأحكامه المختلفة . وقد أشار ابن مالك إلى حالتى الوجوب بقوله :

وإنمـــا تَلزمُ فِعْلَ مضْمَرِ مُتَّصِلٍ . أَو مُفْهِم ذاتَ حِـــر

يريد : أن علامة التأنيث تكون لازمة فى الفعل الذى فاعله ضمير متصل يعود على مؤنث مطلقا . وكذلك فى الفعل الذى فاعله ظاهر متصل به مفهم ودال على مؤنثة حقيقة . . .

أو نسَّقتْ . . . ومثل : ما صاح إلا طفلةٌ صغيرة . وعدم التأنيث هو الأفصح حين يكون الفاصل كلمة . . « إلا »[١] والأفصح مع غيرها التأنيث[٢] .

٢ — وكذلك يصح الأمران إن كان الفاعل ظاهراً ، ومؤنثًا حقيقيًّا غير مفصول ، ولكن لا يراد به فرد معين ، وإنما يراد به الجنس كله ممثلا فى الفاعل ، فكأن الفاعل رمز لجنس معناه ، أو مرادٌ به ذلك الجنس كله . ومنه « الفاعل » الذى فعِله : « نعْم » أو « بئس » أو أخواتهما . فيجوز إثبات علامة التأنيث وحذفها . نحو : نعم الأمُّ ، ترعى أولادها ، وتشرف على شئون بيتها . . . فكلمة « الأم » هنا لا يراد بها واحدة معينة ، وإنما يُرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص . فيجوز أن يقال : نعم الأم ، ونعمت الأم[٣] .

٣ — وكذلك إنْ كان الفاعل ظاهراً ولكنه جمع تكسير للإناث أو الذكور فيصح تأنيث العامل ، وعدم تأنيثه ؛ نحو : عرفَت الفواطمُ طريقَ السداد ، واتبعت

---

(١) أو : غير ، أو سوى . . . مع ملاحظة أن كلمة : « غير » أو : « سوى» هى التى تعرب فاعلا ولكنها مضافة إلى المؤنث .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ ترْكَ التَّاءِ فِى ... نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِيَ بنْتُ الواقِفِ

يريد : أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقى الذى وصفناه — يبيح تجريد الفعل من علامة التأنيث ، وضرب لذلك مثلا هو : أتى — القاضى — بنت الواقف — ويصح أتت القاضى . . . ولولا الفصل لوجب تأنيث الفعل . ثم قال :

والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بإلَّا فُضِّلَا ... كَمَا زَكَا إلَّا فتاةُ ابنِ الْعَلَا

وفى رأى ابن مالك أن عدم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمة : « إلا » مثل : مازكا إلا فتاة ابن العلا ؛ أى ماصلحتْ إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا . ثم قال :

والحَذْفُ قَدْ يأْتِى بِلاَ فَصْلٍ ، ومَعْ ... ضَمِيرِ ذِى المجازِ فِى شِعْرٍ وَقَــعْ

أى : أن العامل الذى فاعله مؤنث ظاهر حقيقى قد يتجرد من علامة التأنيث مع عدم وجود فاصل؛ نحو : قال فتاة . كذلك قد تحذف علامة التأنيث من العامل الذى فاعله ضمير يعود متصل على مؤنث مجازى (ذى مجاز ، أى : صاحب مجاز) نحو : الأرض اهتز بالأمس اهتزازاً شديداً ، ثم انشق بعد ذلك... وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته ، ولا القياس عليه .

(٣) ليس من اللازم فى هذه الصورة أن يكون الفاعل ظاهراً ؛ فقد يكون ضميراً مفسَّراً بنكرة بعده ، نحو : نعم فتاةً عائشة ؟

الهنودُ سبل الرشاد . فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعة ، أو الفئة ، . . . وعدم التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق ؛ فكأنك فى الحالة الأولى تقول : عرفتْ جماعةُ الفواطم طريق السّداد ،واتبعتْ جماعة الهنود سبل الرشاد . وكأنك فى الحالة الثانية تقول : عرف جمعُ الفواطم . . . واتبع جمعُ الهنود . . . فالتأنيث ملاحظ فيه معنى : « الجماعة » والتذكير ملاحظ فيه معنى : الجمع . وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك ؛ ويجرى التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين .

ومثل قولهم : إذا دعا البدوى استجاب سكان الحى لدعوته ؛ فأسرع الرجال إليه ، وبادر الفتيان لنجدته . . . ويجوز : استجابت — أسرعت — بادرت ؛ فيجرى التأنيث أو التذكير هنا — كما فى سابقتها — على أحد الاعتبارين .

ويجرى على اسم الجمع واسم الجنس الجمعى المعرب ،[1] ما يجرى على جمع ؛ التكسير ؛ نحو : قالت طائفة لا تسالموا العدوّ . ونحو : شربت البقر . . . ويجوز : « قال ، وشربت » [2] .

٤ — وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث سالمًا — مستوفيًا للشروط[3] — فحكمه كحكم مفرده ؛ فيجب تأنيث عامله — فى الرأى الأقوى — كقولهم : بلغت

---

(١) بخلاف المبنى مثل : « الذين » فى رأى من يعدها اسم جنس جمعيا . (وانظر ص ٧١)

(٢) وفى جمع التكسير وفى فاعل « نعم » وأخواتها (وهى التى سبق الكلام عليها قبل جمع التكسير) يقول ابن مالك :

والتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كالتَّاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبِنْ

أى : تاء التأنيث التى تزاد فى العامل للدلالة على تأنيث الفاعل — حكمها من ناحية وجودها أو الاستغناء عنها كحكمها فى العامل الذى يكون فاعله هو كلمة : « اللبِن » بمعنى « الطوب » الذى لم يطبخ بالنار ، ولم يدخلها . حيث يقال : تكاثر اللَّبن . ، أوتكاثرت اللبِن ؛ بزيادة تاء التأنيث أو بحذفها . فكذلك الشأن فى كل جمع سوى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط وجمع المؤنث السالم المستوفى أيضاً . فلم يبق جمع سواهما إلا جمع التكسير ،فكأنه يريد أن يقول : إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز فى عامله التأنيث وعدم التأنيث ؛ نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال على نحو ما شرحناه . ثم قال :

والحَذْفُ فى «نِعْمَ الفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا ... لأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

(٣) سبقت شروطه فى ج ١ ص ١٠٠ المسألة ١٢ .

الأعرابيات فى قوة البيان وبلاغة القول مبلغ الرجال ، وكانت الشاعرات تجيد القريض كالشعراء ، وربما سبقت شاعرة كثيراً من الفحُول . . .

فإن لم يكن مستوفيًا للشروط جاز الأمران ؛ نحو : أعْلنت الطلّحات السفر ، أو أعلنَ . (جمع : طلحة ، اسم رجل) ؛ وكقول بعض المؤرخين : (لما تَمتْ « أذْرِعاتُ[1] » بناء وعمرانًا هيأ واليها طعامًا للفقراء ، ونظر فإذا جمع من النساء مقبل ؛ فقال : الحمد لله ؛ أقبل أولادَ الفضل ممن عملن بأنفسهن ، وساعَدْن بأولادهن ؛ ابتغاء مرضاة الله . . .) فيصح فى الفعلين : « تمّ » — « أقبلَ » زيادة تاء التأنيث فى آخرها ، أو عدم زيادتها .

وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالمًا مستوفيًا للشروط ، لا يجوز فى الرأى الأصح تأنيث عامله ؛ وإنما يحكم له بحكم مفرده ؛ كقولهم : « أسرع المحاربون إلى لقاء العدو ، فرحين ، ولم يتزحزح الواقفون فى الصفوف الأمامية ، ولم يتقهقر الواقفون فى الصفوف الخلفية ؛ حتى كتب الله لهم النصر ، وفاز المخلصون بما يبتغون » .

فإن كان غير مستوف للشروط جاز الأمران على الاعتبارين السالفين — (معنى الجمع أو : معنى الجماعة) نحو : أظهر أولو العلم فى السنوات الأخيرة عجائب ؛ لم يشهد الأرَضون مثلها منذ بدء الخليقة ، وشاهد العالَمون من آثار العبقرية ما جعلهم يرفعون العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات . فيصح فى الأفعال المذكورة عدم إلحاق علامة التأنيث بها كما هنا ، أو زيادتها فيقال : أظهرت — تشهد — شاهدت . . .

٥ — وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثًا غير حقيقىّ (وهو المجازىّ) صحّ تأنيث عامله وعدم تأنيثه ؛ نحو : امتلأت الحديقة بالأزهار — تمتلئ الحديقة بالأزهار . ويصح : امتلأ ، ويمتلئ .

٦ — هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقىّ لا يصح أن يؤنث فيها عامله ، منها: أن يكون الفاعل هو التاء التى للمفردة ؛ مثل : كتبتُ — أو لمثناها ؛ نحو كتبتما ،

---

(١) اسم بلد بالشام .

أو التى معها نون النسوة ؛ مثل كتبتُن . . أو يكون الفاعل هو : « نا » التى لجماعة المتكلمات ، نحو: كتبْنا . أو نون النسوة ؛ نحو كتَبْنَ . . .

ومنها : أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقى مجروراً فى اللفظ بالباء التى هى حرف جرّ زائد ، وفعله هو : كلمة : « كَفَى » مثل : « كفى بهندٍ شاعرةً»[1]

* * *

الحالة الثانية[2] : أن يكون الفاعل ضميراً متصلا عائداً على مؤنث مجازىّ ، أو حقيقى ؛ كقولهم : بلادُك أحسنتْ إليك طفلا ، وأفاءت الخير عليك يافعًا ؛ فمن حقها أن تستَرد جزاءها منك شابًّا وكهلا . وكقولهم: الأم المتعلمة تحسن رعاية أبنائها ؛ فترفعُ شأن بلادها . . . ففاعل الأفعال الأولى (وهى : أحسن — أفاء — تسترد . . .) ضمير مستتر تقديره : « هى » ، يعود على مؤنث مجازىّ . وأما فاعل الفعلين تُحْسن — ترفع . . . فضمير مستتر تقديره : « هى » يعود على مؤنث حقيقى . . .

فإن كان الفاعل ضميراً بارزاً منفصلاً كان الأفصح الشائع فى الأساليب العالية عدم تأنيث عامله ؛ نحو : ما فاز إلا أنتِ يا فتاة الحىّ — الفتاة ما فاز إلا هى — إنما فاز أنتِ — إنما فاز هى ، و . . . وأشباه هذه الصّور مما يقال عند إرادة الحصر . ومع أن التأنيث جائز فإن الفصحاء يفرون منه .

---

(١) نص النحاة على أن يكون الفعل هو : «كَفَى» الذى يكون فاعله مجرورا بحرف الباء الزائدة .

ويفهم من هذا أن غيره من الأفعال التى فاعلها مجرور بحرف جر زائد — قد يتصل به علامة تدل على تأنيث ذلك الفاعل . بل إنهم ذكروا أمثلة للتأنيث بمناسبة عارضة فى باب النائب عن الفاعل . ومن تلك الأمثلة قوله تعالى : (وما تسقط من ورقة . . .) وقوله : (وما تخرج من ثمرات من أكمامها . . .) وقوله : (وما تحمل من أنثى . . .) .

(٢) سبقت الأولى من حالتى وجوب التأنيث فى ص ٦٦ .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) اسم الجنس الجمعيّ الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة — إذا وقع مفرده هذا فاعلا وجب تأنيث عامله مطلقاً ؛ (أىْ: سواء أكان من الممكن تمييز مذكره من مؤنثه ، كبقرة وشاة ، أم لم يمكن ؛ كنملة ودودة ؛ فيقال : سارت البقرة — أكلتْ الشاة — دأبتْ النملة على العمل . ماتت الدودة . . . أما اسم الجنس المفرد الخالى من التاء فيجب تذكير عامله، ولو أريد به مؤنث ؛ مثل صَاح هدهد — غرد بلبل ، . . . إلا إن أمكن تمييز مذكره من مؤنثه ؛ فالمعول عليه فى تأنيث عامل اسم الجنس المفرد الخالى من التاء أو عدم تأنيثه — هو مراعاة اللفظ عند عدم التمييز .

(ب) إذا كان الفاعل جمعاً يجوز فى عامله التذكير والتأنيث (كجمع التكسير) فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضاً التذكير والتأنيث . نحو قامتْ الرجال كلُّهُم — أو : قام الرجال كلها ... والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل فى التذكير وعدمه ، نحو قامت الرجال كلها ، أو قام الرجال كلهم ، ونحو : حضرت الأبطال كلها ، أو : حضر الأبطال كلهم ، وذلك ليسير الكلام على نسق متماثل .

(حـ) كما تلحق تاء التأنيث الفعل فى المواضع السابقة تلحق أيضاً الوصف — كما سبق — إلا إذا كان الوصف مما لا تلحقه التاء —غالبا— ؛ مثل : « فَعُول »، بمعنى : « فاعل » ؛ كصَبور ، وجَحُود . . . ومثل : « فَعِيل » بمعنى : مفعول ؛ كطريح وطريد ، بمعنى : مطروح ، ومطرود . (كما سيجىء تفصيله فى —جـ ٤— باب التأنيث ،) ومثل : أفعل التفضيل فى بعض صوره . وكذلك لا تلحق آخر اسم الفعل ؛ كهيهات . ولا العامل إذا كان شبه جملة على الرأى الذى يجعل شبه الجملة رافعاً فاعلاً بشروط اشترطها . وهو رأى يحسن إغفاله .

(د) إذا قصد لفظ كلمة ما ؛ (اسماً كانت ، أو فعلا ، أو حرفاً) جاز اعتبارها مذكرة على نية : « لفظ » أو مؤنثة على نية : « كلمة » . وكذلك حروف الهجاء فى الرأى الأشهر ؛ تقول فى كلمة سمعتها مثل : « هواء » —

... ...

أعجبنى الهواء ، أو : أعجبتنى الهواء . فالأولى على إرادة : أعجبنى لفظ : « الهواء » والثانية على إرادة : أعجبتنى كلمة : « الهواء » . وتقول فى إعراب : « أعجب » إنه فعل ماض ، أو إنها فعل ماض ... وتقول « أل » هو حرف يفيد التعريف أحيانًا . أو : هى حرف تفيد التعريف أحيانًا . وهكذا . . . وتنظر للحرف الهجائى « الميم » مثلا فتقول : إنه جميل المنظر ، أو إنها جميلة المنظر . . . وعلى حسب التذكير أو التأنيث فى كل ما سبق ، يذكر أو يؤنث العامل والضمائر وغيرها .

(هـ) الأحكام الخاصة بالتذكير والتأنيث المترتبين على وقوع الفاعل مفرداً مؤنثًا ، تُطبَّق أيضًا حين وقوعه مثنى مؤنثًا ؛ فيجرى على عامل الفاعل المؤنث المثنى ، وعلى الضمائر العائدة عليه من التذكير والتأنيث ، ما يجرى عليهما مع الفاعل المفرد المؤنث كما أشرنا من قبل .

سابعها: أن يتقدم —أحيانًا— على المفعول به كالأمثلة السابقة، وكقول الشاعر:

وإذا أرادَ اللهُ أمرًا لم تَجِدْ لقضائه ردًّا ولا تحويلا

ولهذا التقدم أحوال ثلاث؛ فقد يكون واجبًا؛ وقد يكون ممنوعًا، وقد يكون جائزاً.

(ا) فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله فى مواضع أشهرها:

١ — خوف اللَّبس الذى لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول؛ كأنْ يكون كل منهما اسمًا مقصوراً؛ نحو: ساعدَ عيسى يحيى، أو مضافًا لياء المتكلم؛ نحو: كرّم صديقى أبى[1]. فلو تقدم المفعول على الفاعل لخفيت حقيقة كل منهما، وفسد المراد بسبب خفائها؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض[2] واللبس. فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب واجبًا. فمثال اللفظية: أكرمتْ يحيى سُعْدَى، فوجود تاء التأنيث فى الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث (سُعْدَى) ومثل: كلَّم فتاهُ يحيى؛ لأن عودة الضمير على «يحيى» دليل على أنه الفاعل، وأنه متقدم فى الرتبة، برغم تأخره فى اللفظ. ولم يكن مفعولا، لكيلا يعود الضمير على شىء متأخر فى اللفظ والرتبة؛ وهذا أمر لا يساير الأساليب الصحيحة التى تقضى بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم فى الرتبة، إلا فى بعض مواضع[3] معينة ليس منها هذا الموضع.

ومثال المعنوية: أتعبتْ نُعْمَى الحمَّى. فالمعنى يقتضى أن تكون «الحمَّى» هى الفاعل؛ لأنها هى التى تتعب «نُعمَى»، لا العكس.

٢ — أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً؛ نحو: أتقنتُ العمل، وأحكمتُ أمره. ولا مانع فى مثل هذه الصورة من تقدم المفعول على الفعل

---

(١) يقع اللبس فى صور كثيرة؛ فيشمل كل الأسماء التى يقدر على آخرها الإعراب، كالمقصور. وكالمضاف إلى ياء المتكلم، وكالأسماء التى تعرب إعرابا محليا ومنها المبنيات؛ كأسماء الإشارة وأسماء الموصول...

(٢) لا التفات لما يقال من أن مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس، فهذا كلام لا يساير الأصول اللغوية العامة، ولا يوافق القصد من التفاهم بالكلام.

(٣) سبقت فى باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠

والفاعل معًا ؛ لأن الممنوع أن يتقدم على الفاعل وحده فيتوسط بينه وبين الفعل .

٣ — أن يكون كل منهما ضميراً متصلاً ولا حصر[١] فى أحدهما ؛ نحو عاونتك كما عاونتنى .

٤ — أن يكون المفعول قد وقع عليه الحصر . (والغالب أن تكون أداة الحصر هى : « إنّما » أو « إلا » المسبوقة بالنفى ، نحو : إنما يفيد الدواءُ المريضَ ، أو : ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ .

وقد يجوز تقديم المفعول على فاعله إذا كان المفعول محصوراً بإلا المسبوقة بالنفى ، بشرط أن تتقدم معه « إلا » ؛ نحو : ما أفاد — إلا المريضَ — الدواءُ[٢] . ومع جواز هذا التقديم لا يميل أهل المقدرة البلاغية إلى اصطناعه ؛ لمخالفته الشائع بين كبار الأدباء .

(ب) ويجب إهمال الترتيب وتقديم المفعول على الفاعل فيما يأتى :

١ — أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول ؛ نحو : صان الثوبَ لابسُه — قرأ الكتابَ صاحبُه . ففى الفاعل (وهو : لابس — صاحب) ضمير يعود على المفعول السابق . فلو تأخر المفعول لعاد ذلك الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[٣] ؛ وهو مرفوض فى هذا الموضع . أما عوده على المتأخر لفظًا دون

---

(١) سبق فى الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧ الإشارة إلى معنى الحصر (القصر) والغرض منه . . .

(٢) لما كان المحصور بإلا هو الواقع بعدها كان تقدمه معها لا لبس فيه ؛ لأن وجودها قبله مباشرة يدل على المحصور بغير غموض . أما المحصور « بإنما » فإنه المتأخر الذى لا يليها مباشرة . فإذا تقدم ضاع — فى بعض الحالات — الغرض البلاغى من الحصر ، ولا قرينة فى الجملة تدل على التقديم ؛ فيقع اللبس الذى يفسد الغرض .

(٣) شرحنا فى باب الضمير ج ١ ص ١٨٢ معنى التقدم فى اللفظ مع التقدم فى الرتبة ، ومعنى التقدم فى اللفظ دون الرتبة . وملخصه : أن بناء الجملة العربية قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها ؛ فتتقدم واحدة على الأخرى وجوباً أو جوازا . فالأصل فى المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر ، والأصل فى الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله ، والأصل فى الفاعل أن يتقدم على المفعول . . . فإذا تحقق هذا الأصل ووضع كل لفظ فى مكانه وفى درجته قيل إنه متقدم فى اللفظ وفى الرتبة ؛ كالمبتدأ حين يتقدم على خبره ، وكالفاعل حين يتقدم على مفعوله . فإذا تأخر المبتدأ عن خبره ، أو الفاعل عن مفعوله ، لم يفقد درجته ، ولم تَنْزِل عنه رتبته ، برغم تأخره اللفظى ؛ فيقال عنه : إنه متأخر لفظا لا رتبة . . .

وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة شرحناها — كما قلنا — فى مكانها الأنسب لها ، وهو باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠ برغم أن بعض المطولات النحوية تذكرها فى آخر باب الفاعل لمناسبة طارئة .

رتبة — وهو المسمى بالمتقدم حُكمًا — فجائز . ومن أمثلته عود الضمير من مفعول متقدم على فاعله المتأخر ؛ نحو حملت ثمارَها الشجرةُ — فالضمير « ها » فى المفعول عائد على « الشجرة » التى هى الفاعل المتأخر فى اللفظ ، دون الرتبة ؛ لأن ترتيب الفاعل فى تكوين الجملة العربية قبل المفعول . ونحو : أفادت صاحبَها الرياضةُ — أروَى حقلَه الزارعُ . . . أما عودة الضمير على المتأخر لفظًا ورتبة فكما عرفنا — ممنوعة إلا فى بعض مواضع محددة . وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة فى غير تلك المواضع ؛ فحكم عليها بالشذوذ ، وبعدم صحة محاكاتها ، إلا فى الضرورة الشعرية ، بشرط وضوح المعنى ، وتمييز الفاعل من المفعول ؛ فمن الخطأ أن نقول : أطاع ولدُها الأمَّ — أرضى ابنُه أباه ...

٢ — أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر (بأداة يغلب أن تكون « إلا » المسبوقة بالنفى ، أو « إنما ») . نحو : لا ينفع المرءَ إلا العملُ الحميدُ — إنما ينفع المرءَ العملُ الحميدُ . وقد يجوز تقديم المحصور « بإلا » على فاعله إذا تقدمت معه وسبقته ؛ نحو : لا ينفع إلا العملُ الحميدُ المرءَ . . .

« ملاحظة » : ستأتى مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول على عامله ، فيكون متقدمًا على فاعله تبعاً لذلك .

(ح) فى غير ما سبق (فى : ا ، ب) يجوز الترتيب وعدمه . ومن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول جوازاً قول الشاعر :

وإذا أراد اللهُ نشرَ فضيلةٍ طويتْ أتاحَ لها لسانَ حسودِ

ومن أمثلة تقديم المفعول على فاعله وحده : الجهلُ لا يلدُ الضياءَ ظلامُهُ ..

ويفهم من الأقسام السالفة أن المواضع التى يتقدم فيها الفاعل وجوبًا — هى عينها المواضع التى يتأخر فيها المفعول وجوبًا ، فيمتنع تقديمه على فاعله . والعكس صحيح كذلك ؛ فالمواضع التى يتقدم فيها المفعول على فاعله وجوبًا هى عينها المواضع التى يتأخر فيها الفاعل وجوبًا ، ويمتنع تقديمه عليه . وحيث لا وجوب فى التقديم أو التأخير يجوز الأمران ، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك .

بقيت مسألة الترتيب بينهما وبين عاملهما . وملخص القول فيها أنّ الفاعل

لايجوز تقديمه على عامله كما سبق،وأن المفعول يجب تقديمه على عامله فى صور [١]، ويمتنع فى أخرى ؛ ويجوز فى غيرهما .

١ — فيجب تقديمه إن كان اسماً له الصدارة فى جملته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم شرط : نحو ؛ من قابلت ؟ — أىَّ نبيل تُكَرِّمْ أُكَرِّمْ ... وكذلك إن كان مضافاً لاسم له الصدارة ؛ نحو : صديقَ من قابلت ؟ — صاحبَ أىِّ نبيلٍ تُكَرِّمْ أُكرِّمْ ...

٢ — كذلك يجب تقديمه إن كان ضميراً منفصلا لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله[٢] به ؛ كقولهم : (أيها الأحرار : إياكم نخاطب ، وإياكم ترقب البلادُ ...) فلو تأخر المفعول : (إيا) لا تصل بالفعل، وصار الكلام : نخاطبكم... ترقبكم . . ؛ فيضيع الغرض البلاغى من التقديم (وهو : الحصر) .

٣ — وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقروناً بفاء الجزاء[٣] فى جواب « أمّا » الشرطية الظاهرة أو المقدرة، ولا اسم يفصل بينهما ، فيجب تقديم المفعول ليكون فاصلا، لأن الفعل — وخاصة المقرون بفاء الجزاء — لا يلى « أمّا » الشرطية . ومن الأمثلة قوله تعالى : « فأما اليتيمَ ، فلا تقهر ، وأما السائل فلا تَنْهرْ » وقوله : « وربَّكَ فكبِّرْ ، وثيابَكَ فَطَهِّرْ، والرُّجْزَ فاهْجُرْ . . [٤] » . بخلاف : أما اليومَ فساعدْ نفسك ، حيث لا يجب تقديم المفعول ، لوجود الفاصل ؛ وهو هنا : الظرف[٥] .

---

(١) وفى هذه الصور يكون متقدما على فاعله أيضاً — كما أشرنا — ؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على عامله دون أن يتقدم على فاعله .

(٢) وذلك فى غير باب : « سلنيه » و « خلتنيه » حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول عن معموله ؛ كما تقدم فى ج ١ ص ١٧٢ باب الضمير . م ٢٠ .

(٣) فى هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها .

(٤) هذا الموضع يعبر عنه بعض النحاة بأنه ما يكون العامل فيه جواباً للأداة « أما » الشرطية المقدرة ، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه فعل أمر مقروناً بالفاء ، والمفعول منصوباً بفعل الأمر . ولم يشترط وجود « أما » المقدرة . فعند الإعراب قد يلاحظ وجودها فتكون الفاء فى الأمثلة السابقة داخلة على جوابها ، أو لا يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائدة . والمفعول المتقدم معمولا لفعل الأمر المتأخر عنه . وهذا الإعراب أيسر وأوضح لخلوه من التقدير . (ثم انظر أول ص ١١٨) .

(٥) راجع ص ١١٨ .

ويمتنع تقديم المفعول على عامله فى الصور الآتية : (وقد سبقت الإشارة لبعضها) .

١ — جميع الصور التى يمتنع فيها تقدمه على فاعله وقد سبقت[1] ؛ (ومنها أن يكون تقدمه موقعًا فى لبس ؛ نحو : ساعدَ يحيى عيسى . فلو تقدم المفعول — من غير قرينة — لالتبس بالمبتدأ ، ومهمة المبتدأ المعنوية تخالف مهمة الفاعل . وكذلك بقية الصور الأخرى) ما عدا الثانية ؛ فيجوز فيها الأمران .

٢ — أن يكون مفعولا لفعل التعجب « أفْعَلَ » فى مثل : ما أعْجبَ قدرةَ الله التى خلقت هذا الكون .

٣ — أن يكون محصوراً بأداة حصر ؛ هى : « إلا » المسبوقة بالنفى ، أو « إنما » نحو : لا يقول الشريفُ إلا الصدقَ — إنما يقول الشريفُ الصدقَ .

٤ — أن يكون مصدراً مؤولا من « أنّ » المشددة أو المخففة مع معموليها ؛ نحو : عرف الناس أنّ الكواكبَ تفوق الحصرَ ، وأيقن العلماء أنْ بعضٌ منها قريب الشبه بالأرض . إلا إن كانت « أنّ » مع معموليها مسبوقة بأداة الشرط : « أمَّا » ؛ نحو : أمَّا أنك فاضلٌ فعرفت . لأن « أمَّا » لاتدخل إلا على الاسم .

٥ — أن يكون واقعًا فى صلة حرف مصدرى[2] ناصب (وهو : أنْ — كى) فى نحو : سرنى أن تَقْرِنَ القول الحسن بالعمل الأحسن ؛ لكى يرفع الناس قدرك . فإن كان واقعًا فى صلة حرف مصدرى غير ناصب جاز تقديمه على عامله ، لا على الحرف المصدرى ؛ نحو : أبتهجُ ما الكبيرَ احترمَ الصغيرُ . والأصل : أبتهجُ ما احترم الصغيرُ الكبيرَ .

٦ — أن يكون مفعولا لعامل مجزوم ؛ فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معًا ، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم ؛ تقول : وعداً لم أخْلف ، وإساءةً لم أفعلْ . ولا يصح : لم وعدا أخلف ، ولم إساءةً أفعل .

---

(١) فى ص ٧٣ .

(٢) بيان الحروف المصدرية ، وتفصيل الكلام على أحكامها مدون فى ج ١ ص ٢٩٤ المسألة : ٢٩ .

٧ – أن يكون مفعولا لفعل منصوب بالحرف : « لن » ، فلا يجوز أن يتقدم على عامله فقط ، وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى « لن » معًا ، نحو : ظلمًا لن أحاول ، وعدوانًا لن أبدأ[١] .

---

(١) وقد عرض ابن مالك عرضا سريعا موجزا لأحوال الترتيب السابقة ، واكتفى فيها بالإشارة المختصرة التى لا توفى الموضوع حقه من الإيضاح والتفصيل النافعين . قال :

وَالْأَصْلُ فِى الْفاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... والْأَصْلُ فِى المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِى المفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

يريد : أن الأصل فى تكوين الجملة العربية ، وترتيب كلماتها ، يقتضى اتصال الفاعل بعامله ، وانفصال المفعول عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلا بينهما ؛ إذ مرتبة الفاعل مقدمة على مرتبة المفعول . ومراعاة هذه المرتبة تجعل الفاعل هو الذى يلى العامل ، وتجعل المفعول مفصولا منه بالفاعل . ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحيانا ؛ فيتقدم المفعول على الفاعل ، ويفصله عن فعله وعامله . وانتقل بعد ذلك إلى حالتين من الحالات التى يجب فيها تأخير المفعول ؛ هما حالة خوف اللبس ، وحالة الفاعل الضمير الواجب اتصاله بعامله ، فقال فيهما :

وَأَخِّرِ المفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ ... أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

وأوضح بعد ذلك أن المحصور « بإلا » أو « إنما » يجب تأخيره ؛ فاعلا كان أو مفعولا ، وأنه يجوز تقديمه . ولم يذكر النوع الذى يصح تقديمه ، ولا شرطه ، مكتفيا بأن يقول إن التقديم قد يصح إذا ظهر المقصود ، ولم يخف المعنى ، أو يتأثر به . وفى هذا يقول :

وَمَا بِإلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ ... أَخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

وختم كلامه بأن بين أن عود الضمير من المفعول المتقدم على فاعله المتأخر شائع فى أفصح الأساليب ، لا عيب فيه ؛ لأنه عائد على متأخر فى اللفظ متقدم فى الرتبة . وهذا كثير سائغ كما قلنا : وساق مثالا لذلك ؛ هو : خاف ربَّه عمر . أما عود الضمير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأنه شاذ ، لا يصح القياس عليه ؛ ومثّل له بنحو : زانَ نَوْرُهُ الشجرَ . فيقول :

وَشَاعَ نحوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ » ... وشذَّ نحْوُ : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ »

وكلامه مجمل بل مبتور .

... ...

زيادة وتفصيل :

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول على عامله . منها : أن يكون مفعولا لفعل مؤكد بالنون . نحو : حاربَن هواك .

أو مفعولا لفعل مسبوق بلام الابتداء ؛ نحو : إنى لأنصر أهل الحق .

أو يكون عامله مسبوقًا بلام ابتداء ليس قبلها : « إنّ » نحو : لحابسٌ نفسَه على عمله . أفضلُ من معتكف فى معبد . أو يكون عامله مسبوقًا بلام القسم ؛ نحو : والله لفى غد أقضى حق الأهل .

أو بالحرف : « قد » نحو : قد يدرك المتأنى غايته ؛ أو : « سوف » ؛ نحو : سوف أعمل الخير جهدى .

أو باللفظ : « قلما » ؛ نحو : قلما أخرت زيارة واجبة .

أو : « ربما » نحو : ربما أهلكت البعوضة الفيلَ .

ثامنها : عدم تعدّده ؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد . أما مثل : تصافح عليّ وأمين ، ومثل : تسابقَ حليمٌ ، ومحمودٌ ، وسليمٌ ، و ... فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه . ولا يصح فى الاصطلاح النحويّ — إعراب ما بعده فاعلاً ، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره[١] .

تاسعها : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفًا مستوفيًا الشروط[٢] مثل : أمتقنٌ الصانعان ؟

---

(١) يقول النحاة : إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه فى المثالين السابقين وأشباههما هو الفاعل الذى أسند إليه الفعل ؛ فلا تعدد إلا فى أجزائه . لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب ؛ فجعل الإعراب فى أجزائه .

(٢) للوصف المستغنى بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها فى بابها المناسب لها (باب المبتدأ والخبر جـ ١ ص ٣٢٢ م ٣٣) .

... ...

زيادة وتفصيل :

مسألة أخيرة : عرض بعض[١] النحاة لما سمّاه : الاشتباه بين الفاعل والمفعول، وصعوبة التمييز بينهما فى بعض الأساليب . وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسماً ناقصاً (أى : محتاجاً لتكملة بعده تبين معناه ؛ كاسم الموصول ، و « ما » الموصوفة . . .) والآخر اسماً تامًّا ؛ أى : لا يحتاج للتكملة . وضرب لذلك مثلاً هو : أعجبَ الرجل ما كره الأخ . فما الفاعل فى الجملة السابقة ؟ أهو كلمة : « الرجل » ، أم كلمة : « ما » التى بعده ؟ وما المفعول فى الحالتين ؟ وقد وضع ضابطاً مستقلاً لإزالة الاشتباه ؛ ملخصه :

(ا) أن تفرض الاسم التام هو الفاعل ؛ فتضع مكانه ضميراً مرفوعاً للمتكلم ، وتفرض الاسم الناقص هو المفعول ، وتضع مكانه اسماً ظاهراً أىَّ اسْم ، بشرط أن يكون من جنسه[٢] ؛ (حيواناً مثله إن كان الاسم الناقص حيواناً ، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك) فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح ، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل ، وأن الناقص هو المفعول ، وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق . تقول فى المثال السالف : أعجبتُ الثوبَ . فالتاء ضمير للفاعل المتكلم ، جاءت بدلا من الاسم التام (الرجل) وكلمة : « الثوب » جاءت بدلاً من الاسم الناقص : « ما » وهى من جنسه ، باعتباره من جنس غير حيوانى وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم ؛ وهذا ينتهى إلى أن الضبط الذى كان قبله غير صحيح أيضاً . فإن كان المقصود من : « ما » ، إنساناً مثلاً ، فوضعنا مكانها فرداً من أفراد الإنسان فقلنا : أعجبت محمداً . . . — صحّ الفرض وصح الضبط الذى كان قبله .

(ب) تفرض الاسم التام : « الرجل » فى المثال السابق هو المفعول . « وما » هى الفاعل ؛ فتضع مكان المفعول ضميراً منصوباً للمتكلم ، وتضع مكان الناقص اسماً ظاهراً ، أىّ اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ؛ فإن استقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح ؛ تقول : أعجبنى الثوبُ ؛ إن كان المراد من « ما » شيئاً غير حيوانىٍّ ، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول .

---

(١) منهم الأشمونى فى آخر باب الفاعل .

(٢) عاقلا كان الجنس أم غير عاقل

... ...

(ﺣ) إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاعلاً أجريت التجربة على اعتباره مفعولا ، وكذلك العكس إلى أن يستقيم .

وكالمثال السالف : أمكن المسافرَ السفرُ[1] ، بنصب : المسافر ، كما يدل على هذا الضابط السالف ؛ لأنك تقول : أمكنني السفرُ ؛ بمعنى : مكّنني فاستطعته ، ولا تقول : أمكنتُ السفرَ . . .

والحق أن هذه المسألة التي عرض لها بعض النحاة لا تفهم بضابطهم[2] ، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغوية ، وقيام قرينة تدل على الفاعل والمفعول ، وتفرق بينهما . أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزيل شبهة ، ولا يكشفها ؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه (حيوانًا عاقلاً ، وغير عاقل — أو غير حيوان) فكيف نختار هذا البديل من جنس الأصيل إذا كنا لا نعرف حقيقة ذلك الأصيل وجنسه ؟ فمعرفة البديل متوقفة على معرفة الأصيل أولا . ونحن إذا اهتدينا إلى معرفة الأصيل لم نكن بعده فى حاجة إلى ذلك الضابط ، وما يتطلبه من فروض لا تجدى شيئًا ؛ ذلك أن الأصيل سيدُل بمعناه فى جملته على من فعل الفعل ، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعاً لذلك ، ويزول الاشتباه . وإذاً لا حاجة إلى الضابط ، ولا فائدة من استخدامه ؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقة الاسم الناقص ، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله . فكيف يمكن الاهتداء إلى اسم آخر من جنسه ما دام الاسم الناقص مجهول الجنس لنا ؟

فمن الخير إهمال تلك المسألة بضابطها ، وفروضه ، والرجوع فى فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعانى الصحيحة لمفرداتها اللغوية ، والاعتماد بعد ذلك على القرائن . هذا هو الطريق السديد ، وعليه المعول .

---

(١) الاسمان هنا تامان — وهى حالة قليلة بالنسبة للأولى .

(٢) عبارة الضابط كما وردت عنهم هى : « (أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبا ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه) » .

المسألة ٦٧ :

النائب عن الفاعل [١]

من الدواعي[٢] ما يقتضى حذف الفاعل دون فعله . ويترتب على حذفه أمران محتومان ؛ أحدهما : تغيير يطرأ على فعله ، والآخر : إقامة نائب عنه يحُل محله ، ويجرى عليه كثير من أحكامه التى أسلفناها — كأن يصير جزءاً أساسيًّا فى الجملة ؛ لا يمكن الاستغناء عنه ، ويرفع مثله ؛ وكتأخره عن عامله[٣] ، وتأنيث عامله له أحيانًا ، وتجرد العامل من علامة تثنية أو جمع . . ، وكعدم تعدده ، وكإغناء هذا النائب عن الخبر أحيانًا فى مثل : أمزروع الحقلان ؟ (فالحقلان : نائب فاعل للمبتدأ اسم المفعول ، واسم المفعول لا يرفع إلا نائب فاعل؛ كما عرفنا من قبل) إلى غير هذا من الأحكام الخاصة بالفاعل ، والتى قد تنتقل بعد حذفه إلى نائبه[٤] — . ولكل واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه .

---

(١) يسميه كثير من القدماء : المفعول الذى لم يسم فاعله . والأول أحسن ؛ لأنه أخصر ، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولا فى أصله ، وغير مفعول ؛ كالمصدر ، والظرف ؛ والجار مع مجروره ؛ كما سيجىء فى ص ٩٤ م ٦٨ هذا ، والذى يحتاج لنائب فاعل هو : الفعل المبنى للمجهول . وقد يسمى أيضاً : الفعل المبنى للمفعول ، والتسمية الأولى أحسن واسم المفعو ؛ فلا بد لكل منهما من نائب فاعل . ويزاد عليهما المصدر المؤول فى رأى سيجىء فى ص ٩٢ « ب » .

(٢) بعضها لفظى ؛ كالرغبة فى الاختصار فى مثل : لما فاز السباق كوفىء . أى : كافأت الحكومة السباق، مثلا . . . وكالمماثلة بين حركات الحروف الأخيرة فى السجع؛ نحو : من حسُن عملُه، عُرف فضلُه،فلو قيل : عرف الناس فضله ، لتغيرت حركة اللام الثانية ، ولم تكن مماثلة للأولى ، أو لضرورة الشعر . . .

وبعضها معنوى ؛ كالجهل به ، وكالخوف منه ، مثل : قتل فلان ، من غير ذكر اسم القاتل؛ خشية ضرره . أو الخوف عليه ، وكإبهامه، أو تعظيمه، بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له، أو تحقير بإهماله ، أو لعدم تعلق الغرض بذكره ، حين يكون الغرض المهم هو الفعل . أو لشيوعه ومعرفته فى مثل : جبلت النفوس على حب من أحسن إليها . . . أى : جبلها الله وخلقها . . .

(٣) يرى بعض النحاة أنه يجوز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة ؛ لأن علة منع التقديم — وهى خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية — غير موجودة هنا — (راجع الصبان ج ٣ باب أفعل التفضيل عند قول ابن مالك : « وما به إلى تعجب وصل . . . »

وهذا رأى حسن بشرط ألا يوقع فى لبس أو غموض .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ — كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ =

أ – إليك ما يتعلق بالأمر الأول :

١ – إن كان الفعل ماضياً ، صحيح العين[١] ، خالياً من التضعيف – وجب ضم أوله ، وكسر الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل . فالفعل فى مثل : فَتَحَ العملُ باب الرزق – أكرَمَ الناسُ الغريبَ ، يتغير بعد حذف الفاعل ؛ فيصير فى الجملة : فُتِحَ بابُ الرزق – أُكْرِم الغريبُ[٢]. . . (وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله ، وستجىء . .)

٢ – إن كان الفعل مضارعاً وجب ضم أوله أيضاً ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل ؛ فالمضارع فى مثل : يَرسُمُ المهندسُ البيتَ – يُحرِّكُ الهواءُ الغصنَ – يصير فى الجملة بعد حذف الفاعل : يُرْسَمُ البيتُ – يُحرَّكُ الغصْنُ[٣] وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدراً[٣] لعلة تمنع ظهوره ؛ مثل :

= وأصل الكلام : نال المستحق خير نائل ؛ أى : خير عطاء . فحذف الفاعل ، وتغير الفعل بعد حذفه تغييرا مقدراً سنعرفه . وناب عنه المفعول . وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولا كما قلنا . . .

(١) من الاصطلاحات اللغوية الشائعة : « فاء » الكلمة ، « عين » الكلمة ، « لام » الكلمة . يريدون بالفاء : الحرف الأول من الكلمة الثلاثية ، وبالعين : الحرف الثانى ، « أى : الأوسط » وباللام الحرف الثالث ؛ أى : الأخير . ويقولون عنها لذلك : إنها على وزن : « فعل » ؛ مثل : كتب – قعد – فتَح ... فكل واحدة على وزن « فعَل » .

(٢) أين الكسر فى نحو صيم الشهر – بيع التمر ؟ . أصلهما : صُوِم – بُيِع ، وخضوعا لأحكام الإعلال طرأ عليهما تغيير معروف بقلب الضمة كسرة ، فقلب الواو ياء ، وحذف الكسرة من ياء : « بيع » – وانظر رقم ٥ الآتى –

فالكسر مقدر كتقديره فى المضعف مثل: عُدّ ؛ فأصله عُدِد قبل الإدغام .

(٣) وفى الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

فأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ ، والمتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فى مُضِىٍّ ؛ كَوُصِلْ

واجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحـاً كَيَنْتَحِى ؛ المَقُولُ فِيهِ : يُنْتَحى

أى : أن أول الفعل المبنى للمجهول يُضَم فى الماضى والمضارع ، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر فى الماضى ؛ مثل ؛ وُصِل ؛ فأصله: وصَلَ ، ويصير مفتوحا فى المضارع ، مثل ينتحى ، فإن الحرف الذى قبل آخره يفتح عند البناء للمجهول ؛ فيصير : « يُنْتَحَى » . = (ينتحى الرجل إلى الشجرة : أى : يميل إليها ، ويتجه نحوها) . وقد قلنا : هناك بعض حالات يكسر فيها أول الماضى وستجىء . . . كالحالة الخامسة والسادسة ، والسابعة .

يُصَامُ . (أصله : يُصْوَمُ ، ثم صار « يُصَام » لسبب صرفى معروف) .

٣ — إن كان الماضى مبدوءاً بتاء تكثر زيادتها عادة — سواء أكانت للمطاوعة[١] أم لغيرها — (مثل : تَعلَّمَ ، تقدَّمَ — تناشدَ ، تجاهَلَ ...) وجب ضم الحرف الثانى مع الأول ؛ ففى مثل : تعلم الصبى حرفة — تفضَّلَ الصديقُ بالزيارة — ... يصير : تُعُلِّمتْ حرفةٌ — تُفُضِّل بالزيارة[٢] . . . وفى قولهم : تعلم البحار فن الملاحة ، وتعاون مع رفاقه فأمن الخطر . . . يصير الكلام بعد بناء

---

(١) حين نسمع شخصا يقول : علَّمتُ الغلامَ الزراعة ، يتردد على الذهن سؤال ؛ هو : هل استجاب الغلام للتعلم واستفاد ؟ ويظل السؤال قائماً حتى يجد جوابا . فإذا قال المتكلم : علمتُ الغلام الزراعة فتعلمَها — دل الفعل الثانى على أن الغلام تعلم ، واستفاد واستجاب للتعلم ، وحقق معناه ، وهذا هو ما يسمى : « المطاوعة » . وحين يقول شخص : كسَّرتُ الحديد ، فقد يرد على الذهن : كيف تستطيع تكسير الحديد ؟ هل استطعت تكسيره حقا ؟ فإذا قال المتكلم : كسَّرت الحديد فتكسر ، كان الفعل : « تكسر » هو الجواب عن المطلوب ، الماحى للشبهة السالفة ، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له ، وحقق معنى الفعل الأول . ولهذا يسمى الفعل الثانى : « مطاوعا » . ومثله : حطَّمتُ الصخر ... فتحطم ، بريت الخشب ... فانبرى ... فالمطاوعة فى فعل هى : قبول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل ذى علاج محسوس لفعل آخر يلاقيه اشتقاقا ، بحيث يحقق التأثر معنى ذلك الفعل .

والتعريف السابق للمطاوعة هو أوضح التعريفات وأشملها ، وهو الذى ارتضاه الخضرى فى باب : « تعدى الفعل ولزومه » . ونص على اشتراط العلاج الحسى ، وتلاقى الفعلين فى الاشتقاق ؛ فلا يقال : علمت الرجل المسألة فانعلمت ؛ لعدم المعالجة الحسية ، ولا يقال : ضربته فتألم ، لعدم التلاقى فى الاشتقاق .

وللمطاوعة صيغ قياسية تشتمل كل صيغة منها على بعض حروف خاصة ترمز للمطاوعة ، وتدل عليها ، منها التاء فى أول الماضى ، ويسمونها لذلك : تاء المطاوعة ؛ مثل : دربت الصانع ؛ فتدرب . هدمت الحائط ؛ فتهدم . فجَّرت الماء ؛ فتفجر . كسرْت الغصن فتكسر ... وقد عقد صاحب المخصص (ابن سيده) بحثا لطيفا فى الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حولها عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعة القياسية ، ومنها : أن كل ماض ذى أربعة أحرف على وزن : « فَعَّل » يكون له مطاوع على وزن « تفعَّل » وهذا جزء من قواعد عامة هناك تفيد أعظم الفائدة ، وتتسع لكثير مما نظنه محذورا . وفى الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة شىء قليل من تلك الأوزان ، مستخلص من المرجع السابق الأصيل .

(٢) يقول ابن مالك :

وَالثانىَ التَّالىَ « تا » الْمطَاوَعَهْ ... كالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَه

أى : اجعل الحرف الثانى مضموما كالأول ، إن كان الأول تاء المطاوعة ، إذ لا نزاع أى : لا خلاف — فى هذا .

الفعل للمجهول : تُعُلِّمَ(١) فنُّ الملاحة ، وتُعُوون مع الرفاق ؛ فأُمِنَ الخطرُ.

٤ — إن كان الماضى مبدوءاً بهمزة وصل فإن ثالثه يضم مع أوله ؛ فنى مثل : اعتمَد العاقلُ على كفاحه — انتصَر المكافحُ بعمله — يقال فى بنا الفعلين للمجهول : اُعتُمِد على الكفاح — اُنتُصِرَ بالعمل(٢) .

٥ — إن كان الماضى الثلاثى مُعلَّ العين(٣) ؛ واويًّا كان أ يائيًّا ، مثل :

(١) إذا كانت التاء التى فى أول الماضى لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذى يليها ؛ مثل : ترمس الزارع الحب ، أى : رمسه ، بمعنى : دفنه . وإنما كانت زيادة التاء غير معتادة فى هذه الكلمة — وأشباهها — لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالساكن (الراء) وهذا اختصاص همزة الوصل .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وثالثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلِى

أى : أن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول . ومثل له بالفعل « استُحلى » المبنى للمجهول . وأصله : « اسْتَحْلَى » مبدوءا بهمزة وصل . فلما بنى للمجهول ضم الحرف الأول والثالث منه .

هذا ، ويلاحظ أن كلمة : « ثالث » ... بالنصب تعرب مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل الآتى بعده ؛ وهو : « اجعل » المؤكد بالنون . مع أن الفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يعمل فيما قبله ، ولا أن يفسر عاملا محذوفا قبله . كذلك إعراب « كالأول » فإنه جار ومجرور متعلق بالفعل المتأخر عنه المؤكد بالنون وهو « اجعل » والفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يتعلق به شبه جملة قبله . لكن ابن مالك يقع فى هذه المخالفة كثيراً لضرورة النظم ، وقد سبق لها نظائر فى الجزء الأول . والمعربون يلتمسون تأويلات وتقديرات لتصحيح مخالفته . ولا داعى لشىء من هذا ، لما فيه من تكلف وتعسف . ويكفى التصريح بأن النظم قهره على ارتكاب المخالفة ؛ وهذا هو السبب الحق .

(٣) معل العين ؛ أى : وسطه حرف علة يخضع لأحكام الإعلال المعروفة فى بابه ، ومنها : قلب حرف العلة الواو أو الياء ألفا ؛ فى نحو : صام — هام . . . فأصلهما صَوَم — هَيَم . . . ومنها : نقل حركة حرف العلة الواقع عين الكلمة إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكورة فى بابه ؛ نحو : يقوم ، وأصله : يقْوُم . . . إلى غير ذلك من أحكام الإعلال التى تدخل على حرف العلة ؛ فتحدث به تغييرا .

فإن كان حرف العلة الواقع عين الفعل لا يخضع للأحكام السالفة فإنه لا يسمى : « معلا » ، وإنما يسمى : « معتلا » وجاز فى فائه من الحركات الثلاث ما يجوز فى فاء الفعل الصحيح ؛ مثل : عَوِر — هَيِف — اعتور . . . وغيرها من الأفعال المشابهة لها ؛ فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول — كما قلنا .

هذا ، والشائع بين النحاة أن حروف العلة الثلاث « و — ا — ى » إذا سكنت وكان قبلها حركة مجانسة لها سميت : حروف علة ، ومد ، ولين . فإن لم تجانسها الحركة التى قبلها سميت : حروف علة ولين . فإن تحركت فهى حروف علة فقط (راجع حاشية الخضرى (ج٢) أو باب الإعلال بالنقل .) ومن النحاة من يطلق اللين على حرف العلة المتحرك وهذا مخالف للشائع كما قال الخضرى فى المرجع السالف . وسيجىء التفصل الأوضح فى ج ٤ فى بابى الترخيم والإعلال والإبدال .

صام ، باع ، وبنى للمجهول — جاز فى فائه عند النطق أو الكتابة ، إما الكسر الخالص ؛ فينقلب حرف العلة ياء ؛ نحو : صِيمَ ، بِيع ، وإما الضم الخالص ، فينقلب حرف العلة واواً ، نحو : صُوم ، بوعَ ، وإما الإشمام[1] — وهذا لا يكون إلا فى النطق — والكسر أعلاها ، فالإشمام ، فالضم . وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع فى لبس ، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه ؛ فكثير من الماضى المعلّ الوسط قد يوقع فى اللبس إذا أسند لضمير تكلم ، أو خطاب ؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكر أم لغيره ، وكذلك إذا أسند لنون النسوة الدالة على الغائبات .فالفعل : « ساد » — وأشباهه — فى نحو : « ساد الرجل قومه بالفضل » إذا أسند لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول ، قلنا عند الضم : « سُدْتَ » . ولو بنينا الفعل للمجهول وقلنا : « سُدْتَ » أيضاً[2] ؛ لوقع اللبس حتماً بين هذه الصورة التى بنى فيها للمجهول ، والصورة السالفة التى لم يُبْنَ فيها للمجهول . وفراراً من اللبس الذى ليس معه قرينة تزيله ، يجب البعد عن ضم الحرف الأول[3] فى هذه الصورة المبنية للمجهول ، ولنا بعد ذلك استعمال

---

(١) الإشمام — عند النحاة — هو : النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالى السريع ، بغير مزج بينهما ؛ فينطق أولا بجزء قليل من الضمة ، يعقبه جزء كبير من الكسرة ؛ يجلب بعده ياء . فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما فى وقت واحد خلال النطق ؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع بالطريقة التى أسلفناها .

(٢) لإيضاح هذا المثال وأشباهه نقول فى : « ساد الرجل قومه بالفضل » إذا أسند الماضى المبنى للمعلوم إلى ضمير المخاطب مثلا ؛ صارت الجملة : سدْتَ قومك بالفضل ؛ بضم السين فإذا صارت الجملة : يا مهمل سادك النابغ . وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده للمخاطب أيضاً فإننا نحذف الفاعل « النابغ » ونقيم المفعول (وهو كاف الخطاب) مقامه . ولما كان الضمير الكاف لا يقع فى محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمعناه فى مكانه ؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون فى محل رفع نائب فاعل . لهذا يجىء بدله بضمير الخطاب التاء ؛ فنقول عند البناء للمجهول : يا مهمل سُدت ؛ أى : صرت مسُودا ، لا سيدا ؛ بمعنى أن غيرك صار سيدك فالصورة الشكلية للفعل واحدة عند الضم ، فى حالتى بنائه للمعلوم والمجهول ، وفيهما يقع اللبس . وللفرار منه منعوا فى المبنى للمجهول ضم أوله إن كانت عينه ألفا أصلها واو . . . إلا نحو : خاف .. كما سيجىء .

(٣) لا يجوز الضم فى الواوى إلا إذا كان ماضيه فعل (بكسر العين) ومضارعه على وزن : يفعل (بفتح العين) نحو : خاف — يخاف « وأصله : خوِف — يخوَف) . ذلك أن الفعل : « خاف » — وأشباهه — إذا أسند وهو مبنى للمعلوم لمخاطب — مثلا — يصير : خفت بكسر أوله ، وحذف وسطه طبقا لقواعد الإسناد . فلو بنى للمجهول وكسر أوله لأوقع فى لبس ؛ بسبب تشابه صورتى الفعل فى حالتى بنائه للمعلوم وللمجهول . وللفرار من هذا اللبس يجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام .

الكسر ، أو : الإشمام . ومثل : الفعل : « ساد » غيره من كل فعل ماض ثلاثى ، إمّا معلّ الوسط بألف أصلها واو ؛ (وليس من باب : « فَعِلَ يَفْعَلُ » ؛ كخاف يخاف) ، مثل : شاق ، يشوق — رام ، يروم ... وإما مُعَلّ الوسط بألف أصلها ياء أيضًا ؛ فليس اللبس مقصورًا على الماضى الثلاثى المعل الوسط بألف أصلها واو ، وليس من باب فَعِل يفعَل ، وإنما يمتد إلى الماضى الثلاثى المعل الوسط بألف أصلها ياء ؛ مثل الفعل : « زاد » فى نحو : قد زادك الصديق ودًّا ؛ فإنه إذا أسند لضمير المخاطب — مثلا — من غير بناء للمجهول يصير : قد زِدت الصديقَ ودًّا ، بكسر أول الماضى . وإذا أسند للمخاطب أيضًا مع البناء للمجهول فإنْ كسر أوله صار : زِدت ودًّا[1] كذلك ، فصورته فى الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى . وهذا هو اللبس الواجب توقيه . ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول ؛ فيجب العدول عنه إلى ضم أوله قولاً وكتابة ، أى : « زُدت » . أو إلى الإشمام (وهذا لا يكون إلا فى حالة النطق كما عرفنا) .

ومثل الفعل « زاد » كثير من الأفعال الماضية المعلة الوسط بالألف التى أصلها الياء ؛ ومنها : دان ، يدين ، قاس ، يقيس ، عاب ، يعيب — باع ، يبيع . . . فمن الواجب العدول عن ضم فاء الثلاثى المعلّ العين بالواو عند خوف اللبس إلا ما كان مثل : « خاف » ، والعدول عن كسر فاء الثلاثى المعل العين بالياء عند خوف اللبس أيضًا . وكذلك إن أوقع الإشمام فى لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسرة الصريحة الواضحة ، أو بالضمة الصريحة الواضحة .

ومن أجل اللبس والعمل على إجتنابه وضع النحاة القاعدة التالية :

(يجوز فى فاء الفعل الماضى ، الثلاثى ، المعل الوسط ، عند بنائه للمجهول —

---

(١) وذلك بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول (وهو : الكاف) مقامه ، ولما كانت الكاف — كما أوضحنا فى ٢ من هامش ص ٨٧ — من الضمائر التى لا تقع فى محل رفع أتينا مكانها بضمير المتكلم مثلها ، مع صلاحيته لأن يكون نائب فاعل فى محل رفع ، هو : تاء المخاطب . والمعنى المقصود فى المثال الثانى هو الدلالة على وقوع الزيادة على المخاطب . أما فى المثال الأول فهو الدلالة على وقوع الزيادة من المخاطب (الفاعل) . على الصديق (المفعول) . والفرق كبير بين الدلالتين مع اتفاق الصورة الشكلية للفعلين . ومن هنا يقع اللبس الذى يجب الفرار منه ؛ بتغيير الشكل فى المبنى للمجهول . . .

ثلاثة أشياء : الضم ، أو : الكسر ، أو : الإشمام ، بشرط أمن اللبس فى كل حالة . فإن أوقع الضم فى لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام ، وإن أوقع الكسر فى لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام ، وإن أوقع الإشمام فى لبس وجب العدول عنه إلى النطق بحركة صريحة واضحة ، هى : الضمة أو الكسرة ، بحيث يمتنع اللبس معها . ومع صحة الأمور الثلاثة ، الكسر أحسنها ، فالإشمام ، ثم الضم وهو أقلها استعمالا) كما سبق .

٦ — وإن كان الماضى الثلاثى المبنى للمجهول مضعفاً[1] ، مدغماً ، مثل الفعل : « عدّ » فى : « عدّ الصّيرفىّ المال » — جاز فى فائه الأوجه الثلاثة ؛ الضم الخالص ، وهو الأكثر هنا ، فالإشمام ، فالكسر الخالص ، تقول وتكتب : عرفت أن المال قد عُدّ ؛ بضم العين أو كسرها . كما يجوز الإشمام فى حركتها عند النطق . وإذا خيف اللبس فى وجه من الثلاثة وجب تركه إلى غيره ؛ كالفعل : « عدّ » — « ردّ » ، وأشباههما ، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول ؛ فيلتبس به الماضى المبنى للمجهول إذا كانت حركة فائه الضمة ؛ إذ يقال : عُدَّ المال ، رُدّ العدو . فلا تتضح حقيقة الفعل ؛ أهو فعل ماض مبنى للمجهول أم فعل أمر ؟ وفى مثل هذه الحالة يجب العدول عن الضم[2] إلى الكسر ، أو الإشمام ؛ لأنهما لا يدخلان أول فعل الأمر[3] .

---

(١) مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ نحو : عدّ — مدّ — شَقّ — صبّ ...

(٢) وإنما قرىء بالضم قوله تعالى : (ولو رُدوا لَعَادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ ..) لوجود قرينة تمنع اللبس هى : أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداة « لو » أو غيرها .

(٣) وفى الأوجه الثلاثة الجائزة فى الثلاثى معل العين ، وفى الثلاثى المضعف ، ومنع مايوقع منها فى لبس ، يقول ابن مالك :

واكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ « فَا » ثُلَاثِىٍّ أُعِلْ ... عَيْناً ، وَضَمٌّ جَا ، كبوعَ : فاحْتُمِلْ

أى : اكسر أو أشمم فاء الماضى الثلاثى المعل العين . وقد جاء فيه الضم عن العرب ؛ فيجوز القياس عليه ؛ واحتمل قبوله ؛ لمجيئه عنهم . (« فا » هى : مقصور : « فاء » الحرف . و « جا » ، هى : مقصور الفعل : « جاء » . وعند قراءة كلمة « أو » فى البيت تتحرك الواو بالفتحة التى انتقلت إليها من الهمزة التى بعدها . والأصل أو أشمم ؛ لأنه من الفعل : أشم الرباعى . وقد انتقلت حركة الهمزة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن الشعرى) . ثم يقول :

وإنْ بِشَكْلٍ خيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... ومَا لِباعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَب=

٧ — وتجوز الأوجه الثلاثة أيضًا فى الحرف الثالث الأصلىّ من الماضى المعَلّ العين ؛ إذا كان على وزن ؛ انفعل ، أو : افتعل ؛ مثل : (انقاد — انهال — انهار . . .) ومثل : (اختار — اجتاز — احتال ...) ويلاحظ هنا أن حركة الحرف الأول (وهو : همزة الوصل) ليست ثابتة ولا مقصورة على حركة معينة ، وإنما هى تابعة لحركة الحرف الثالث ، وأن ضمة الثالث ستؤدى إلى قلب الألف التى بعده واواً ، وأن كسرته ستؤدى إلى قلبها ياء ؛ فلا بد فى حركة الحرف الأول — وهو همزة الوصل — من أن تكون مناسبة لحركة الثالث فى الضم ، أو الكسر ، أو الإشمام ، كما سبق ؛ فيقال ويكتب فيهما : اُنقُود ، أو : اِنقِيد ، أو : ينطق بالإشمام فى حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا باقى الأفعال التى تشبه : « انقاد » .

كذلك يقال ويكتب : اُختُور ، أو : اِختِير ، أو : ينطق بالإشمام فى حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا يقال فى باقى الأفعال التى تشبه : « اختار » .

ويشبههما فى الحكم السابق : « انفعل » و « افتعل » إذا كانا صحيحين مضعفى اللام ؛ نحو : انصبّ — انسدّ — انجرّ — . . . ومثل : امتد — اشتد — ابتل . . . فإذا بنى فعل للمجهول من هذه الأفعال ونظائرها — جاز فى حرفه الثالث — عند أمن اللبس — الضم ، الخالص نطقاً وكتابة ، أو : الكسر الخالص كذلك ، أو الإشمام نطقًا ، وفى كل حالة من الثلاث يتحرك الحرف الأول ؛ — وهو همزة الوصل — ، بمثل حركة الحرف الثالث ، نحو : اُنصُبَّ — أو اِنصِب ... اُمتُدّ — اِمتِدّ[1] .

= يريد : إذا أدى وجه من الأوجه الثلاثة السالفة إلى اللبس الذى لا يمكن معه تمييز الفعل المبنى للمعلوم ، وإلى اختلاط المعانى — وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر ليس فيه لبس . ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل : « باع » — وغيره من الماضى الثلاثى المعل الوسط — عند البناء للمجهول ، قد يثبت لنحو : «حبّ» من كل فعل ماض ثلاثى مضاعف ، حيث يجوز فى فائه الأمور الثلاثة ، بشرط أمن اللبس ؛ فإن خيف اللبس فى أحدها وجب تركه .

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِي فى اخْتَارَ ، وانْقَادَ ، وشِبْهٍ يَنْجَلِي

وفى هذا البيت شىء من التعقيد بسبب التقديم والتأخير والحذف . والأصل الذى يريده : الذى يثبت لفاء : « باع » يثبت كذلك للحرف الذى تليه عين الفعل من نحو : « اختار » و « انقاد =

٨ — إن كان الفعل جامداً أو فعل أمر لم يصح بناؤه للمجهول مطلقاً . . .

٩ — و إن كان الفعل ناقصاً مثل : كان وكاد وأخواتهما ، فالصحيح أنه يبنى للمجهول ، وتجرى عليه أحكام المبنى للمجهول[1] بشرط الإفادة ، وعدم اللبس — إلا الناقص الجامد ؛ مثل : ليس ، وعسى ؛ لأن الجامد لا يبنى للمجهول كما سبق . . .

= أو شبه لهما ينجلى ، أى : يتضح . والمشابهة تكون فى الوزن والإعلال . وهناك ما يشبههما من جهة انطباق الحكم عليه ؛ كانفعل ، وافتعل ؛ الصحيحين مشددى اللام . . .

والمعنى : ما تقرر من الأوجه الثلاثة فى حركة الفاء من الفعل المعل العين . (مثل : باع : صام :) يتقرر مثله للحرف السابق لعين الفعل المعلة ، إذا كان الفعل على وزن : « افتعل » أو « انفعل » وأشباههما وما يلحق بهما . . .

(١) بالرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول فمن المستحسن عدم بنائها للمجهول ؛ مسايرة للأساليب العليا وأحكام البلاغة التى ترى فيها ثقلا فى النطق ، وقبحا فى الجرس . وسيأتى فى ص ١٠٤ « ب » كلام خاص بخبر « كان » وحدها يتصل بما نحن فيه .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) ورد عن العرب أفعال ماضية ملازمة للبناء للمجهول؛ سَماعًا عن أكثر قبائلهم . وهى الأفعال التى يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول فى الصورة اللفظية لا فى الحقيقة المعنوية ؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلا ؛ وليس نائب[1] فاعل . ومن أشهرها : هُزِل – زُكِمَ – دُهِش وشُدِه ، وهما بمعنى واحد ، ومنها : (شُغِف بكذا ، وأولِعَ به، وأُهتِر به ، واستُهتِرَ به، وأُغرِى به ، وأُغرِمَ به . . .) وكلها بمعنى واحد ؛ هو : التعلق القوى بالشىء . ومنها : أُهْرِع ، بمعنى : أسرَع ، ومنها : نُتِج ، ومنها : عُنِى بكذا ؛ أى : اهتم به .

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال ؟ أيجب بناؤه للمجهول مثلها ، أم يتوقف أمره على السماع الوارد من العرب فى كل فعل ؟ الصحيح أنه مقصور على السماع الوارد فى كل فعل . ومنه فى الشائع : يُهْرَع ، يُعْنَى ، يُولَع ، يُسْتَهْتَر

(ب) عرفنا[2] أن نائب الفاعل يكون مرفوعًا بأحد شيئين ؛ الفعل المبنى للمجهول ، واسم المفعول . فهل يرتفع بالمصدر المؤول من « أنْ » والفعل والفاعل ؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس . ومن أمثلتهم : عجبت من أكلٍ الطعامُ ؛ بتنوين المصدر « أكْل » ورفع كلمة : « الطعام » على اعتبارها نائب فاعلٍ له . والأصل عندهم : عجبت من أنْ آكلَ الطعامَ . فلما سبك المصدر المؤول صار متحملا الضمير[3] ، فحذف الضمير ، وقام المفعول مقامه ، وارتفع .

فإن أوقع فى لبس لم يصح ؛ نحو : عجبت من إهانةِ علىٍّ ، إذا كان على هو المهان ؛ فيتعين أن يكون المصدر مضافًا ، و « علَى » ، هو المضاف

---

(١) وهذا فى الرأى الشائع الذى ورد صريحا فى كثير من المراجع – كالخضرى ، فى مواضع متفرقة ، منها : باب إعمال المصدر ، عند الكلام على مصدر فعل اللازم . . . – إلا إن كان المبنى للمجهول لزوما غير رافع الاسم بعده ؛ نحو : سُقِط فى يد المتسرع ، بمعنى ندم ، فشبه الجملة نائب فاعل ؛ وليس بفاعل .

(٢) فى ص ٨٣ .

(٣) بناء على الرأى القائل بتحمله الضمير . (راجع [illegible] من ص ٥٩) .

... ...

إليه المجرور ، وهو فى محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع ؛ لوقوع اللبس بسببه .

وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصح أن يكون مجروراً باعتباره مضافاً إليه ، والمصدر هو المضاف ؛ فيكون مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛ كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعولية ، والفاعل محذوف من غير نيابة شىء عنه . أما على المنع فيتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية .

بالرغم من أن الأصح جوازه ، فالأنسب عدم الالتجاء إليه ؛ لما فيه من غموض وثقل ينافيان الأساليب الناصعة العالية وأسس البلاغة . وهذان أمران لهما اعتبارهما . ويزيدهما قوة ورجاحة خلو المراجع المتداولة من أمثلة مسموعة عن فصحاء العرب تؤيده .

(ح) فى الفعل الثلاثى المعل العين ، وفى غيره من الأفعال الماضية المبنية للمجهول — لغات أخرى ؛ أعرضنا عنها ؛ لأنها لهجات متعددة ، لقبائل متباينة لا نرى خيراً فى استعمالها اليوم ؛ حرصاً على الإبانة والتوحد قدر الاستطاعة ، ومنعاً للتشتت والتعدد فى أهم وسيلة للتفاهم والإيضاح ، وهى : اللغة .

المسألة ٦٨ :

ب ــ الأشياء التى تنوب عن الفاعل بعد حذفه

ننتقل إلى الأمر الثانى الذى يترتب على حذف الفاعل ؛ وهو : إقامة نائب عنه يحلّ محله ، ويخضع لكثير من أحكامه ، كما قلنا .

والذى يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء[١] ؛ المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره[٢] .

(١) فأما المفعول به فقد سبقت له أمثلة كثيرة . غير أن فعله قد يكون متعديًا لواحد ؛ كالأمثلة المشار إليها . وقد يكون متعديًا لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : «ظن» وأخواتها ــ وقد سبق بابها ــ فى مثل ؛ ظَنّ الغلامُ الندَى مطراً ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : « أعطى » وأخواتها ، ومنها : « كسا » ؛ فى مثل : أعطى الغنىُّ الفقيرَ مالا ، وكسا المحتاجَ ثوبًا[٣] وقد يكون متعديًا لثلاثة ؛ « كأعلم » و « أرى » ــ وغيرهما مما سبق فى بابهما ــ ؛ نحو : أعلم الطبيبُ المريضَ الدواءَ يسيراً .

فإن كان الفعل متعديًا لمفعول واحد مذكور فى الكلام أقيم هذا الواحد مقام الفاعل . . . وإن كان متعديًا لاثنين مذكورين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك . فأى المفعولين ينوب ؟ وإن كان متعديًا لثلاثة مذكورة فأيها ينوب كذلك[٤] ؟ .

---

(١) أما غير هذه الأربعة فسيجىء عنه كلام فى الزيادة والتفصيل ص ١٠٤ ــ أ ــ .

(٢) راجع ما قلناه أول الباب (فى رقم ٣ من هامش ص ٨٣) من أن بعض النحاة يجيز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة .

(٣) ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة اللغوية : الفقير مال ــ المحتاج ثوب ؛ لفساد المعنى الحقيقى على هذا .

(٤) الخلاف بين النحاة عنيف متشعب فيما يصلح للنيابة عند تعدد المفعول ، وتباين أوصافه ؛ أهو الأول وحده ، فلا يصح إنابة غيره أم الأول وغيره ؛ فيختار واحد بغير تعيين ؟ وهل الأول وغيره سواء عند الاختيار ، لا مزية لأحدهما على الآخر ؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثة ما لا يصلح للنيابة ؟ . . . و . . . و . . .

ولا نريد الإرهاق بسرد أوجه الخلاف ، وأسبابه ، وأدلته كما وردت فى المطولات ؛ فليس فى السرد ما يناسبنا اليوم . وحسبنا أن نستقصى الآراء ، ونستصفى خيرها لنقدمه هنا .

خير الآراء وأنسبها اختيار الأول للنيابة ؛ مهما كان نوع فعله إذا كان أظهرَ وأبين للقصد ، لكن لا مانع من تركه ، واختيار غيره . فيكون فى هذا اختيار لغير الأفضل . فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد، وإبراز الغرض من الجملة فنيابته مقدمة على نيابة الأول . ولا بد فى كل الحالات من أمْنِ اللَّبسِ ؛ وإلا وجب العدول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه . وفيما يلى أمثلة لأنواع الفعل المتعدى قبل بنائه للمجهول ، وبعد بنائه ، وما يُحدثُ اللبسَ وما لا يحدثه :

عرَفَ المسترشدُ الصوابَ — عُرِفَ الصوابُ .

ظَنَ الجاهلُ الخُفَّاشَ طائراً — ظُنَّ الخفاشُ طائراً — ظن طائرٌ الخفاشَ .

أعطى الوالدُ الطفلَ كتابًا — أُعطىَ الطفلُ كتابًا — أُعطىَ كتابٌ الطفلَ .

أعلمتُ التاجرَ الأمانةَ نافعةً — أُعْلِمَ التاجرُ الأمانةَ نافعةً — أُعْلِمَ الأمانةُ التاجرَ نافعةً — أُعْلِمَ نافعةٌ التاجرَ الأمانةَ .

ولا يصح إنابة غير الأول فى مثل : أعطيت محمداً فريقًا من الأعوان — منحتُ الشركةَ مهندسًا . لأن كلا من الأول والثانى يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً ؛ فلا يمكن التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما ليكون نائب فاعل ؛ لأن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل فى المعنى ؛ فيتضح أنه الآخذ ؛ وغيره المأخوذ . ومثل هذا يقال فى : ظننت الولدَ الوالدَ ، حيث يجب اختيار الأول للنيابة ؛ لأن كلا منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر . ولا يمنع هذا اللبس إلا اختيار الأول وذلك للسبب السالف ؛ ولا سيما أن الأول هنا أصله مبتدأ ، والمبتدأ متقدم بحسب أصل رتبته على الخبر . ومثل هذا يقال فى : أعلمَ السائق المهندسَ زميلا مهملا ، حيث يجب اختيار الأول لما سلف .

وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله كما كان مفعولا به[1] .

---

(١) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وبِاتِّفاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ : « كَسَا » فيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

فى بَابِ : «ظَنَّ» وَ «أَرَى» المنْعُ اشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعاً إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

يريد أن النحاة اتفقوا — بناء على ما استنبطوه من كلام العرب — على جواز إنابة المفعول الثانى=

ومما يجب التنبه له أن المفعول الثانى « لظن » وأخواتها قد يكون جملة — كما سبق فى بابها[١] — فإن كان جملة لم يصح اختياره نائباً للفاعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة[٢] فى الراجح . وينطبق هذا على غير « ظن » أيضاً ؛ فهو حكم عام فيها وفى غيرها . .

(٢) وأما المصدر — ومثله اسم المصدر — فيصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين ؛ أن يكون متصرفاً ومختصاً . والمراد بالتصرف أن يفارق النصب على المصدرية ، ويتنقل بين حركات الإعراب المختلفة ؛ فتارة يكون مرفوعاً ، وأخرى يكون منصوباً ، أو مجروراً ؛ على حسب حالة الجملة ؛ مثل : فَهْم ، جلوس ، تَعَلُّم ...؛ نحو : الفهمُ ضروريٌّ للمتعلم — إن الفهمَ ضروري... — اعتمدت على الفهم . . . و . . . . وكذا الباقى ونظائره مما لا يلازم النصب على المصدرية . لأن ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعاً مطلقاً ، نائب فاعل أو غيره .

فإن كان المصدر — أو اسمه — ملازماً النصب على المصدرية لم يكن متصرفاً ، ولم يصح اختياره للنيابة عن الفاعل ؛ مثل : « مَعاذ[٣] » ؛ فإنه مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً فى نحو : معاذَ الله أن يغدر الأمين . ومثل :

=الذى فعله : « كسا » وشبهه ، — وهو الفعل الذى ينصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر — إذا أمن الالتباس . أما إنابة الثانى مما فعله « ظن » أو « أرى» — وأخواتهما فقد بين أن المشهور المنع . وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثانى . ولم يتعرض للمفعول الثالث الذى فعله ينصب ثلاثة ، وقد ذكرنا أن حكمه كغيره .

(١) ص ١٩ .

(٢) (انظر ص ٦) إلا إذا حكيت هذه الجملة بالقول وقصد لفظها بحروفها وضبطها ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد ، بسبب قصد لفظها . مثل قوله تعالى : « وإذا قيل لهم : لاتفسدوا فى الأرض . . » فيجوز أن تكون : « لا تفسدوا » هى نائب الفاعل مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها ، منع من ظهورها الحكاية . . .

ومثل المحكية أيضاً المؤولة بالمفرد ؛ نحو : عُرف كيف جاء علىّ . أى : عرف كيفية مجىء على (راجع جـ ١ ص ٣٧٥) وهذا يشمل المفعول الثانى لظن وغيرها .

(٣) « معاذ » فى نحو : معاذ الله أن أنسى الفضل ، مصدر ميمى نائب عن اللفظ بفعله ، أى : يغنى عن التلفظ بفعله . والأصل أعوذ بالله معاذا . ثم حذف الفعل ، وقام المصدر نائبا عن لفظه ، وأضيف ؛ فصار : معاذ الله . ويعرب مفعولا مطلقاً . وستجىء إشارة له فى ص ١٩١ م ٧٦ .

« سبحانَ » [١] ؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوبًا ؛ فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعًا ، ولخرج عن النصب الواجب له ، وهو ضبط لا يصح مخالفته ، ولا الخروج عليه ؛ حرصًا على اللغة ، ومحافظة على طرائقها .

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم ، المقصور على الحدث المجرد ؛ ليكون فى الإسناد إليه فائدة . فالمعانى المبهمة المجردة مثل ؛ قراءة — أكل — سفر . . و . . . وأمثالها ؛ يدل كل منها على معناه الذى يفهم من لفظه نصًّا ، دون زيادة شىء عليه ؛ فكلمة : « قراءة » ليس فى معناها الحرفى ما يدل على أنها قراءة سهلة أو صعبة ، نافعة أو ضارة ، . . و « الأكل » ليس فى معناه الحرفى ما يدل على أنه لذيذ أو بغيض ، قليل أو كثير ، حارّ أو بارد . . . و « السفر » ليس فى معنى نصه الحرفى ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد ، سهل أو شاق ، مرغوب فيه أو مرغوب عنه . . . وهكذا يدل المصدر وحده — وكذا اسمه — على المعنى المجرد ؛ أى : على ما يسمونه : « الحَدَث فمثل هذا المصدر ، واسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديداً أكثر من معنى فعله ؛ فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله ؛ وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود من الإسناد ، ولا يوصف بأنه معنى جديد ؛ كما شرحنا من قبل فلا يصح أن يقال : عُلِمَ عِلْمٌ ، فُهِمَ فَهْمٌ . . . إذ لا بد من زيادة معنى جديد على معناه الأصلى ؛ ليكون صالحًا للنيابة ، وهذه الزيادة التى تأتيه من خارج لفظه هى التى تجعله مختصًّا .

وتحدُث بواحد أو أكثر من أمور متعددة ؛ منها : وصفه ؛ نحو : عُلِمَ عِلْمٌ نافعٌ — فُهِمَ فَهْمٌ عميق ، ومنها إضافته ؛ نحو : عُلِمَ علمُ المخترعين ، وفهم فَهْمُ العباقرة ومنها : دلالته على العدد ؛ نحو : قرئ عشرون مرة . . . وغير هذا من كل ما يزيل إبهام المصدر ، واسمه ، ويزيد معناهما ؛ فيبعدهما عن مجرد تأكيد معنى الفعل ، ويجعل الإسناد إليهما مفيداً فائدة جديدة مطلوبة .

---

(١) اسم مصدر معناه : التسبيح . وفعله : سبح . وستجىء إشارة له فى ص ١٩١ م ٧٦ .

ومما سبق نعلم المراد من قولهم المختصر : « إن المصدر يصلح للنيابة إذا كان مفيداً » ويكتفون بهذه الجملة ، لأن الإفادة لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما : التصرف والاختصاص .

(٣) وأما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضًا ، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين ؛ أن يكون متصرفًا كامل التصرف ، وأن يكون مختصًا . والمراد بالتصرف الكامل التنقلُ بين حالات الإعراب المختلفة ؛ من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ؛ على حسب حالة الجملة ، وعدم التزامه النصب على الظرفية وحدها دائمًا ، أو النصب على الظرفية مع الخروج عنها أحيانًا إلى شبه الظرفية ، وهو الجر بالحرف «مِنْ»[1] — في الغالب — ؛ لأن عدم تصرفه الكامل يمنع وقوعه مرفوعًا — نائب فاعل أو غيره — كما سبق . فمثال الظرف الكامل التصرف : يوم — زمان — قُدَّام — خَلْف ... تقول : اليومُ يومٌ طيبٌ — قضَيتُ يومًا طيبًا — تطلعت إلى يوم طيب ... وتقول : قُدَّامُك فسيحٌ — إن قُدَّامَك فسيحٌ — سأتجه إلى قُدامِك .

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقًا (وهو الذى يلازم النصب على الظرفية وحدها : قَطُّ[2] — عَوْضُ[3] — إذًا — سحَرَ ؛ (بشرط أن يراد به سحرُ يوم معين دون غيره ليكون ظرفًا ملازمًا للنصب) . فلا يصح أن يقع واحدٌ

---

(١) ينقسم الظرف — باعتبار التصرف وعدمه — إلى ثلاثة أقسام ، ظرف كامل التصرف ، وظرف ناقص التصرف ، — ويسمى أيضاً الشبيه بالمتصرف — وظرف غير متصرف مطلقا . وسيجىء تفصيل الكلام على الأقسام كلها فى باب الظرف ص ٢٠٦ م ٧٩ .

(٢) ستجىء له إشارة أخرى فى ص ٢٠٧ والأشهر فى ضبطه أن يكون بفتح القاف مع تشديد الطاء المضمومة ، وأن يفيد استغراق الزمن الماضى كله منفيا ؛ لأنه — فى الأشهر — لابد أن يسبقه النفى أو شبهه ؛ نحو : ما تأخرت قط . أى : ما تأخرت فيما انقضى من عمرى إلى الآن . وهو ظرف مبنى على الضم . (وفيه لغات أخرى أقل شيوعا) . و « قط » هذه غير التى فى مثل : تصدق بدرهمين أو ثلاثة فقط ؛ فإن هذه بمعنى : حسب ، والفاء زائدة لتزيين اللفظ . وتفصيل المسألة وإيضاحها فى جـ ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ عند بيت ابن مالك فى المعرف « بأل » : (أل حرف تعريف أو اللام فقط) .

(٣) هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل المنفى ؛ لأنه — فى الغالب يكون مسبوقا بالنفى . وحكمه عند عدم إضافته : البناء على الضم أو الفتح أو الكسر ، فإن أضيف كان معربا ؛ نحو : لن أنافق عوض . كما سيجىء فى ص ٢٠٧ .

من هذه الظروف — وأشباهها — نائب فاعل ؛ فلا يقال[١] : ما كتُبَ قَطُّ لن يُكتَبَ عوْضُ — ما يجاء إذا جاء الصديق ، مُدِح سحرُ . لا يقال ذلك لعدم تحقق الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولئلا يخرج الظرف عن النصب ، وهو الضبط الدائم الثابت له فى الكلام العربى الأصيل الذى لا تجوز مخالفة طريقته .

ومثال الظرف الشبيه بالمتصرف (أى : الظرف ناقص التصرف ، وهو الذى لا يترك النصْب على الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ وهو الجر بالحرف «من» — غالباً ؛ كما سبق —) : عندَ — ثَمَّ — معَ . . . وهذا النوع لا يصلح للنيابة عن الفاعل ؛ لأنه كسابقه — لا يفيد الفائدةَ المطلوبة من الإسناد ، ولأنه لا يصح إخراجه عن الضبط الذى استقر له وثبت فى الكلام العربى المأثور ؛ وهو النصب أو الجر بمِن ؛ فلا يقال قُرِئ عندَ ، ولا كُتِب ثَمَّ . ولا عُرِفَ معَ[٢] . . .

والمراد بالاختصاص هنا : أن يزاد على معنى الظرف معنى آخر يكتسبه من كلمة تتصل به اتصالا قويًّا ؛ ليزول الغموض الإبهام عن معناه . كأن يكون الظرف مضافًا ؛ نحو : أذّنَ وقتُ الصلاة — نُودِى ساعةُ البيع . . . أو يكون موصوفًا ؛ نحو : قُضِىَ شهرٌ جميلٌ فى المصايف — قُطع يومٌ كاملٌ فى السفر — أو التعريف[٣] ؛ نحو : اليوم جميل ، أو غير ذلك مما يزيد معنى الظرف ، ويخرج معناه من الإبهام والتجرد .

---

(١) لا يقال ذلك ؛ سواء اعتبرنا كلا منها نائب فاعل مرفوعا مباشرة ، أو اعتبرناه غير معرب ، أى : نائبا مبنيا فى محل رفع .

هذا وبعض النحاة يجيز فى مثل : جُلِس عندك — بإضافة الظرف إلى الضمير — أن يكون الظرف منصوبا على الظرفية مع كونه فى الوقت نفسه فى محل رفع بالنيابة عن الفاعل . ويجيز فى قوله تعالى : لقد تقطع بينكم ... وقوله : (ومنادون ذلك) أن يكون الظرف فى الآية الأولى منصوبا على الظرفية فى محل رفع فاعلا . وأن يكون فى الآية الثانية منصوبا على الظرفية فى محل رفع مبتدأ . لكن المشهور فى الآيتين ونظائرهما مما يضاف فيه الظرف إلى مبنى أن يبنى على الفتح جوازاً ؛ فيكتسب البناء من المضاف إليه . وفى هذه الحالة التى يبنى فيها على الفتح جوازا تكون فتحته فتحة بناء ، لا فتحة إعراب . فيكون مبنيا على الفتح فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . . .

(٢) راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع من باب نائب الفاعل .

(٣) ومنه التعريف بالعلمية ؛ مثل : رمضان ، للشهر المعروف . ومثل : «سحر» — فى رأى — إذا جعل علماً على سحر يوم معين عند القائلين بعلميته .

(٤) وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائداً — نحو : ما صُودِرَ من شيء — فلا خلاف فى أن النائب هو المجرور وحده ، وأنه مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً ، فيجوز فى التوابع مراعاة لفظه أو محله .

أمّا حرف الجر الأصلى مع مجروره فالصحيح أن الذى ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده[١] (برغم أن الشائع على الألسنة هو : الجار مع مجروره . ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً) [١] .

ويشترط لإنابتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيداً . وتتحقق الفائدة بأمرين ؛ أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً .

والمراد من التصرف فى حرف الجر ألا يلتزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها . . كأن يلتزم جر الأسماء الظاهرة فقط ؛ ومن أمثلته : مذْ — منذ — حتى . . . ، أو جرّ النكرات فقط ؛ ومن أمثلته : « رُبَّ » ، أو يلتزم جرّ نوع آخر معين من الأسماء ؛ كحروف القسم ؛ فإنها لا تجر إلا مُقْسَماً به ، وكحروف الجر التى للاستثناء (وهى : خلا — عدا — حاشا —) فإنها لا تجر

---

(١) فهو مجرور فى الظاهر ، ولكنه فى المعنى والتقدير مرفوع. ولا يصح مراعاة هذا المعنى والتقدير فى التوابع أو غيرها ؛ فهو أمر ملاحظ عقليا فقط ، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره . شأنه فى ذلك شأن المجرور بحرف جر أصلى بعد فعل لازم مبنى للمعلوم ؛ نحو : قعد الرجل فى البيت . فإن كلمة : « البيت » مجرورة فى اللفظ ؛ لكنها فى المعنى والتقدير منصوبة ؛ لأنها بمنزلة المفعول للفعل اللازم . ولا يصح مراعاة هذا النصب فى التوابع أو غيرها ؛ فنصبها ملاحظ فيها عقليا مقصور عليها . فالمجرور مع الفعل المبنى للمجهول مرفوع « محلا » ، ورفعه مقصور عليه . والمنصوب مع الفعل المبنى للمعلوم منصوب محلا ، ونصبه مقصور عليه ؛ فكلاهما يشبه الآخر فى حركة معنوية عقلية ، مقصورة عليه وحده ؛ لا يظهر لها أثر فى غيره . (انظر هامش ص ١٠٧ ثم رقم ٢ من هامش ١٢٦ لأهميته)

(٢) وفوق ذلك يريحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر وحده ، أو مجروره وحده . . .

إلا المستثنى به[1] ومثل : مذ ومنذ : فإنهما لا يجران إلا الأسماء الظاهرة الدالة على الزمان . . . فلا يصح وقوع شىء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل ؛ فلا يقال : صُنِعَ منذُ الصبح ، ولا زُرِع حتى الشاطئ ، ولا قوتل رَبَّ رجل عنيد . . و . .

والمراد بالاختصاص أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً فوق معناهما الخاص بهما . ويجيئهما المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما ، كالوصف ، أو المضاف إليه أو غيرهما مما يكسبهما معنى جد يداً ؛ فتحصل الفائدة المطلوبة من الإسناد ؛ فلا يصحّ : أُخِذَ من حقل — قُطِعَ فى طريق . . .

ومن أمثلة الجار والمجرور المستوفيين للشروط : أُخِذَ من حقل ناضج — قُطعَ فى طريق الماء .

مما سبق نعرف أن « الإفادة » هى الشرط الذى يجب تحققه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر ، أو ظرف ، أو جار مع مجروره ، وأن هذه الإفادة تنحصر فى التصرف والاختصاص معاً .

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء الأربعة التى يصلح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره فى الجملة — فإذا وجد أكثر من واحد لم يجز

---

(١) وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو : « التعليل » كالذى يفهم من « اللام » و « الباء » وقد يفهم من حرف الجر « من » أحيانا . والداعى لهذا الاشتراط عندهم أن حرف الجر حين يكون معناه التعليل يكون مجروره مبنيا على سؤال مقدر . أى : يكون بمنزلة جواب عن سؤال مقدر ؛ فكأن المجرور من جملة أخرى . ويمثلون له بأمثلة منها قول الشاعر :

يُغْضِى حياءً ، ويُغضَى من مهـــابته   فلا يُكلَّم إلا حين يَبْتَسِمُ

أى : يغضى هو ، أى : الطرف ؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف ؛ فيدل عليه . ولا يصح عندهم أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل ؛ لأن معنى حرف الجر هنا : التعليل ؛ فالمجرور مبنى على سؤال مقدر ، هو : لماذا يغضى ؟ فأجيب : من مهابته . فكأن الجواب من جملة أخرى فى رأيهم كما سبق .

أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط ؛ لأن نائب الفاعل – كالفاعل – لا يتعدد. لكن ما الأحق بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين أو أكثر ؟

يميل كثير من النحاة إلى الرأى القائل باختيار المفعول[١] دائماً، وفى كل الحالات؛ ليكون هو النائب، ويفضلونه على غيره. وهم – مع ذلك – يجيزون ترْك الأفضل؛ ففى مثل: أنشدَ الشاعرُ القصيدة إنشاداً بارعاً فى الحفْل أمامَ الحاضرين، يكون الأفضل عندهم – حين بناء الفعل للمجهول – اختيار المفعول نائباً؛ فيقال: أنشِدت القصيدةُ، إنشاداً بارعاً، فى الحفْل أمام الحاضرين. ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره، كما قالوا.

والحق أن الرأى السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية فى إيضاح الغرض، وإبراز المعنى المراد، من غير تقيد بأنه مفعول أو غير مفعول، أوّل أو غير أوّل، متقدم على البقية أو غير متقدم. فى مثل: « خطف اللصُّ الحقيبةَ من يد صاحبتها أمام الراكبين فى السيارة » – تكون نيابة الظرف « أمام » أوْلى من نيابة غيره؛ فيقال: خُطِف أمامُ الراكبين فى السيارة الحقيبةَ من يد صاحبتها؛ لأن أهم شيء فى الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين، وبحضورهم؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه، ولا يبالى بهم اللص...

وقد تكون الأهمية فى مثال آخر: للجار والمجرور؛ نحو: سُرِق فى ديوان الشرطة سلاحَ جنودِها... وهكذا[٢].

---

(١) ويبالغون، فيفضلونه ولوكان من نوع المفعول المنصوب على نزع الخافض. (وانظر « ﺟ » ص ١٠٤).

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك:

وَقابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اَوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَو حَرْفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَـرِى

يريد: أن اللفظ القابل للنيابة حرِ (أى: حقيق وجدير بها) إذا كان ذلك اللفظ ظرفا أو مصدرا؛ أو حرف جر. ولعل ابن مالك يريد أو: مجرور الحرف (فكلمة « قابل » مبتد خبره: « حر » وقد حذف التنوين ورجعت الياء عند الوقف فصارت « حرى » « من ظرف » جار ومجرور، حال من الضمير فى: « قابل »، أو صفة لقابل.) ثم قال بعد ذلك:

ولا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إنْ وُجِـدْ ... فى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بهِ. وقَدْ يَرِدْ=

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل ، وعدم وجود مفعول به فى الجملة ينوب عنه ، ووجود أنواع أخرى تصلح للنيابة ؛ فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهمية ودرجتها ؛ فما كان أكبر أهمية وأعظم تحقيقاً للمراد من الجملة ، فهو الأحق بالاختيار ، الأولى بالنيابة .

= يريد أنه لا يصح — فى الغالب — إنابة شىء مما ذكره فى البيت السابق مع وجود المفعول . ثم عاد فقرر أنه قد يرد فى الكلام الصحيح إنابة غير المفعول مع وجوده . ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من هذا الباب ص ٩٥ — ؛ وهما :

وباتِّفاقٍ قَد يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ «كَسَا» فِيمَا الْتِباسُهُ أُمِنْ

فى بَابِ «ظَنَّ» وَأَرَى ،المَنْعُ اشْتَهَرْ ... ولاَ أَرَى مَنعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَـرْ

ثم ختم الباب بالبيت التالى :

وَما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَـا ... بِالرَّافع ، النَّصْبُ لَهُ ، مُحَقَّقَا

يريد : أن النائب عن الفاعل سيصير مرفوعا : لتعلق معناه بالفعل الرافع له ، فلأن معناه علق برافعه (وثبت أنه رافعه) لابد أن يرتفع . وما سوى هذا النائب فالنصب له . أى : حكمه النصب . فإذا وجد فى الكلام مفعول أو أكثر ومعه شىء آخر يصلح للنيابة عن الفاعل — فالذى وقع عليه الاختيار للإنابة يرتفع ، وما عداه ينصب لفظا ، إلا المجرور فيبقى جره على حاله لفظاً وينصب محلا .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) لا يجوز إنابة الحال ، والمستثنى ، والمفعول معه ، والتمييز الملازم للنصب ، والمفعول لأجله ؛ فكل واحد من هذه الخمسة لا يصلح للإنابة ؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصة ، وتنقله إلى غيرها ، وقد تتغير حركته الملازمة له . لكن فريقاً من النحاة يرى – بحق – جواز نيابة التمييز المجرور بالحرف « منْ » ، وكذا نيابة المفعول لأجله المجرور . بشرط أن يحقق كل منهما الفائدة المطلوبة منه ، والغرض من وجوده ؛ نحو : يقام لإجلال العلماء النافعين ، ويفاض منْ سرور رؤيتهم ، ويسمى كل منهما : نائب فاعل ، ويزول عنه الاسم السابق . ورأى هذا الفريق حسن .

(ب) الصحيح أنه لا يجوز إنابة خبر « كان »[1] ولا سيما المفرد ؛ لعدم الإفادة ؛ فلا يصح : كِينَ قائم ، (على فرض استساغته) ؛ إذ معناه كما يقولون : حصل كون لقائم . ومن المعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم .

(ح) عرفنا أن جمهرة النحاة تختار المفعول به – دون غيره – لإقامته نائباً عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحة للنيابة . وقد شرحنا رأيهم ، وأوضحنا ما فيه ، ويترتب على الأخذ برأيهم ما يأتى :

إذا قلت : زِيدَ فى أجر الصانع عشرون – رفعت كلمة « عشرين » باعتبارها النائب عن الفاعل ، ولا يكون الفعل متحملاً ضميراً .

أما إذا قدّمت : « الصانع » فقلت : الصانعُ زِيد فى أجره عشرون – فيجوز أحد أمرين :

١ – رفع كلمة : « عشرين » على أنها نائب الفاعل ، والفعل معها خال من الضمير ، فلا يتصل بآخره علامة تثنية أو جمع . وفى هذه الصورة يجب بقاء الجار والمجرور ، واشتماله على ضمير مطابق للاسم السابق – المبتدأ – ويكون هو

---

(١) هذا الحكم خاص بخبر كان – دون أخواتها (انظر ص ٩١ الهامش رقم ٢) .

... ...

الرابط ، مثل الصانعان زِيد فى أجرهما عشرون — الصانعون زِيد فى أجرهم عشرون . . . . وهكذا .

٢ — النصب على أنها ليست نائب فاعل[١] ، وإنما النائب ضمير متصل بالفعل ، لأن الفعل فى هذه الصورة يتحمل الضمير مستتراً أو بارزاً ، يعود على المبتدأ ويطابقه ويكون الرابط . وفى هذه الحالة يمكن الاستغناء عن الجار ومجروره ، أو عدم الاستغناء مع بقاء الضمير الذى فى آخر المجرور ، ومطابقته أيضًا للمبتدأ : تقول الصانعان زيدا عشرين — أو : الصانعان زيدا فى أجرهما عشرين . الصانعون زيدوا عشرين — أو الصانعون زيدوا فى أجرهم عشرين . . . وهكذا . . .

---

(١) والأحسن فى هذه الصورة أن تعرب مفعولا مطلقا (أى : نائبة عن المصدر) .

المسألة ٦٩ :

اشتغال العامل عن المعمول

(١) فى مثل : « شاورت الخبيرَ » — يتعدى الفعل المتصرف : « شاورَ » بنفسه إلى مفعول واحد ؛ فينصبه ؛ ككلمة : « الخبير » هنا . ويجوز — لسبب بلاغيّ، أو غيره — أن يتقدم هذا المفعول الواحد على فعله[١]، ويحل فى مكانه بعد تقدمه أحد شيئين ؛ إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة ، ويستغنى به عن المفعول المتقدم ؛ فتقول : الخبيرُ شاورته (فالهاء ضمير حل محل المفعول به السابق ، واكتفى به الفعل) — وإما لفظ ظاهر آخر ، يعمل فيه الفعل المتصرف النصب أيضًا ؛ بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سببيًّا[٢] للمفعول المتقدم الذى استغنى عنه الفعل ، وأن يكون مشتملا على ضمير يعود على ذلك المفعول ؛ نحو : الخبيرَ شاورت زميله . فاللفظ الظاهر : « زميل » هو الذى حل محل المفعول به السابق ، وهو سببيّ له ومضاف ، والضمير فى آخره مضاف إليه ، عائد على المفعول به المتقدم .

والسببى فى هذا المثال مضاف ، لكنه فى مثال آخر قد يكون منعوتًا ، ونعته هو المشتمل على الضمير المطلوب ؛ نحو : التجارةَ عرفت رجلاً يتقنها ؛ (فجملة « يتقنها » نعت ، وفيها الضمير العائد) وقد يكون عطف بيان مشتملا على ذلك الضمير أيضًا ؛ نحو : الصديقَ أكرمت الوالد أباه ، وقد يكون عطف نسق بالواو — دون غيرها — مشتملاً على الضمير المذكور ، نحو : الزميلةَ أكرمت الوالد وأهلها . ولا يصلح من التوابع غير هذه الثلاثة .

---

(١) بشرط ألا يفصل بين الفعل ومفعوله المتقدم فاصل غير توابع الاسم المتقدم (من : النعت والتوكيد ، والعطف البيانى ، أو بالواو والبدل) وغير المضاف إليه ، وغير الظرف ، وغير الجار ومجروره . ويصح الفصل بالأمرين ؛ الظرف والجار ومجروره معاً . كما يجوز الفصل بما لا بد منه مما يقتضيه المقام ، وذكر الضمير ؛ نحو : العلمَ أكرمت راغباً فيه ، والمتقنَ أكرمت من يكرمه . فإن كان العامل وصفاً صالحا للعمل جاز الفصل — كما سيجىء فى ص ١٠٩ .

(٢) المراد بالسببى للاسم : كل شىء له صلة وعلاقة بذلك الاسم ، سواء أكانت صلة قرابة ، أم صداقة ، أم عمل ، أم غير هذا مما يكون فيه جمع وارتباط بين الاسمين بنوع من أنواع الجمع والارتباط .

ومن الممكن حذف ما حل محل المفعول السابق من ضميره العائد إليه مباشرة ، أو سببيه المشتمل على ضمير يعود عليه كذلك . ومتى وقع الحذف صار الاسم المتقدم مفعولا به للفعل المتأخر عنه كما كان . وتَفَرَّغَ هذا الفعل لنصبه .

وكالأمثلة السابقة نظائرها ؛ نحو : يصاحب العاقلُ الأخيارَ . . . أنْجِز الوعْدَ . . . وأشباههما ؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولابه واحداً ؛ يجوز أن يتقدم على عامله ، ويحل محله أحد الشيئين ؛ إما ضميره العائد عليه مباشرة ، والذى يعمل فيه الفعل الموجود النصب ، ويستغنى به عن المفعول السابق ؛ فنقول : الأخيارُ يصاحبهم العاقل — الوعدُ أنجزْه — وإما لفظ ظاهر سببى يشتمل على ضمير يعود على المفعول المتقدم ، ويشتغل الفعل الموجود بنصبه ، ويكتفى به عن ذلك المفعول ؛ فنقول : الأخيارُ يصاحب العاقل زملاءهم — الوعدُ أنْجِزْ صاحبَه . . . وهكذا ، من غير أن نتقيد فى السببى بأن يكون مضافًا ؛ فقد يكون مضافًا ، أو منعوتًا ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق بالواو ، مع اشتمال كل واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق ، كما عرفنا . ويصح — كما سبق — حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم ، كما يصح حذف السببىّ وما فيه من ضمير عائد عليه أيضًا ؛ فيصير الاسم المتقدم مفعولا للفعل المتأخر ، ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر ، أو إلى السببى .

(ب) وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعديًا بنفسه مباشرة إلى مفعوله الواحد ؛ وإنما يجوز أن يكون العامل قاصراً لا يتعدى إلى مفعوله إلا بمساعدة حرف جر ؛ نحو : فرحْت بالنصر ؛ فالفعل : « فرِح » لازم ، لم ينصب مفعوله (وهو : « النصر ») بنفسه مباشرة ؛ وإنما نصبه بمعونة حرف الجر : « الباء » . فكلمة « النصر » فى ظاهرها مجرورة بالباء ، ولكنها فى المعنى والحكم بمنزلة المفعول[1]

(١) ومع أنها بمنزلة المفعول معنى وحكماً لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ، كما لا يجوز — فى الرأى الأنسب — اعتبارها فى محل نصب . ولهذا لايصح فى توابعها إلا الجر فقط (راجع هامش ص ١٠٠ ثم رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ م ٧٠ لأهميته ، ثم ص ٣٢٣ م ٨٩) .

ويصح فى مثل هذه الكلمة المجرورة التى تعتبر بمنزلة المفعول فى المعنى والحكم ، أن تتقدم وحدها — دون حرف الجرّ — على فعلها ؛ بشرط أن يحل محلها أحد الشيئين ؛ إما الضمير الذى يعمل فيه الفعل معنى وحكماً ، والذى يعود على المفعول المعنوى السابق ؛ نحو : النصرَ فرحت به ، وإما لفظ آخر سببىّ ، يعمل فيه الفعل ، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول المعنوى الحكمىّ السابق ، نحو : النصرُ فرحت بأبطاله .

ومثل هذا يقال فى النظائر ؛ من نحو : ينتصر الحقُّ على الباطل — سرْ فى طريق الخير ، حيث يصح : الباطلُ ينتصر الحق عليه — الباطلُ ينتصر الحقُّ على أعوانه — طريقُ الخير سرْ فيه — طريقُ الخير سرْ فى جوانبه . . . وهكذا ، من غير اقتصار فى السببى على أن يكون مضافاً . ومن الممكن حذف الضمير أو السببى ، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم ؛ فيعمل فيه عامله الجر .

(ح) وليس من اللازم أيضاً أن يكون العامل فعلا ، فقد يكون[1] اسم فاعل ، أو : اسم مفعول ، فنحو : أنا مشاركٌ الأمين ، نقول فيه : الأمينُ أنا مشاركه — الأمينُ أنا مشاركٌ رفاقَه . ونحو : الحقُّ منصورٌ على الباطل ، نقول فيه : الباطلُ الحقُّ منصورٌ عليه — الباطلُ الحقُّ منصور على شياطينه .

---

(١) لا يكون العامل هنا إلا فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو صيغة مبالغة ، أو اسم مفعول . ولا يكون صفة مشبهة ، ولا تفضيلا ، ولا وصفا آخر ، لأن ما بعد هذه الثلاثة من معمولاتها لا يكون مفعولا به . ويشترط فى هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنعه من العمل فى المتقدم ؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمة « أل » ؛ وكذلك إذا كان مجردا منها ومعناه المضى المحض ، فإنه لا ينصب ، مفعولا به بعده ، فلا يصلح أن يوضح عاملا قبله ، أو يرشد إليه إن كان محذوفا . فلا اشتغال فى مثل: المخترع أنا المادحه ، ولا المخترع أنا مادحه أمس . ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول للماضى ، أو مقرونا بأل ، أو كان العامل اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه فهو لا يعمل فيما قبله ؛ والذى لا يتقدمه مفعوله لا يصلح أن يكون موضحا ولا دالا على عامل قبله محذوف ، ولهذا السبب نفسه لا يصح الاشتغال إذا كان العامل مصدراً ،... ، أو فعلا جامدا ، كفعل التعجب ، وعسى ، وليس ، وغيرها من كل ما ليس له مفعول به ، أو لا يصلح أن يتقدم عليه مفعوله . هذا إلى أن العامل فى الاشتغال لابد أن يكون مشتقا والمصدر وما بعده مما ذكرناه هنا — ليس مشتقا . نعم يجوز الاشتغال فى المصدر ، وفى اسم الفعل ، وفى ليس ، عند من يجيز تقديم معمول الأولين وخبر ليس ، نحو : محموداً لست مثله ، أى : باينت محموداً لست مثله ، وهو رأى مقبول وفيه توسعة .

فمتى تقدم المفعول على عامله وحل محله ما يشغل مكانه ، ويغنى العامل عنه ، فقد تحقق ما يسميه النحاة : « اشتغال العامل عن المعمول » ويقولون فى تعريف الاشتغال :

أن يتقدم اسم واحد ، ويتأخر عنه عامل يعمل فى ضميره مباشرة ، أو يعمل فى سببىّ للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود عليه ؛ بحيث لو خلا الكلام من الضمير المباشر للعامل، ومن السببىّ، وتفرغ العامل للمتقدم — لعمل فيه النصب لفظًا أو حكمًا كما كان قبل التقدم .

فلا بد فى الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة ؛ « مشغول » ، وهو : العامل ، ويسمى أيضًا : « المشتغِل » ، وله شروط عرفناها . « ومشغول به » : وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة ، كما ينطبق على اللفظ السببىّ الذى له ضمير يعود على ذلك المتقدم . و « مشغول عنه » وهو : الاسم المتقدم الذى كان فى الأصل مفعولا حقيقيًّا أو معنويًّا ، ثم تقدم على عامله ، وترك مكانه للضمير المباشر ، أو للسببىّ ؛ فانصرف عنه العامل ، واشتغل بما حل محله .

ولابد فى هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما[1] إذا كان

---

(١) كما فى هامش ص ١٠٦ وفى بيان « الاشتغال » وتوضيح أمره يقول ابن مالك :

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلْ — ١

فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا — ٢

(أى : إن شغل ضمير اسم سابق فعلا ، عن نصب الاسم السابق لفظا أو محلامثل : البيت قعدت فيه ـ فانصب الاسم السابق بفعل مضمر « غير ظاهر ، لأنه محذوف » حتما ؛ أى : إضمارا حتما ، لا مفر منه فى حالة النصب ؛ لأنه محذوف ، ويكون ذلك الفعل المحذوف موافقا للفعل الظاهر فى الجملة من ناحية اللفظ والمعنى ، أو المعنى فقط — كما أسلفنا) ذلك تقدير البيتين ومعناهما ؛ مع ما فيهما من التواء النظم ؛ بسبب التقديم والتأخير ، والحذف . يريد : حين يوجد اسم متقدم على فعله ، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه ، ويشغل فعله بدلا من نصب السابق لفظا أو محلا — فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه ، ولكن بفعل غير ظاهر حتما ؛ فلا يجوز إظهاره . ويكون هذا الفعل المحذوف موافقاً للفل المذكور (فكلمة حتما : صفة لمصدر محذوف ، أى : إضماراً حتما فتعرب ؛ مفعولامطلقاًو « بنصب » بمعنى عن : نصب).

ثم بين بعد أبيات : أن العامل قد يتعدى إلى مفعوله بمساعدة حرف جر ؛ فينصبه محلا ، أى حكما ، حين لايتعدى إليه مباشرة . وعندئذ يفصل حرف الجر بينهما . وقد يفصل بينهما المضاف حين

العامل فعلا[١] . أما إن كان وصفـًا فيجوز الفصل .

حكم الاسم السابق فى الاشتغال :

يجوز فى هذا الاسم السابق من ناحية إعرابه وضبط آخره ، أمران — بشرط ألاّ يوجد ما يحتّم أحدهما مما سنعرفه —

أولهما : إعرابه مبتدأ والجملة بعده خبره .

وثانيهما : إعرابه مفعولاً به لعامل محذوف وجوبـًا ، يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده فى الجملة ، فيكون العامل المحذوف وجوبـًا مشاركـًا للمذكور إما فى لفظه ومعناه معـًا ، وإما فى معناه ، فقط ؛ ولا يصح الجمع بين العاملين ما داما مشتركين[٢] ، إذ الموجود عوض عن المحذوف . فمثال الأول : الأمينَ شاركته ، فالتقدير : شاركتُ الأمينَ شاركته . ومثال الثانى : البيتَ قعدت فيه ، التقدير : لابست البيتَ ، قعدت فيه ، أو : لازمت البيت ، قعدت فيه . ومثل : الحديقةَ مررت بها ؛ أى : جاوزت الحديقة مررت بها . وهكذا نستأنس بالعامل

=يكون المضاف إليه هو الضمير العائد للاسم السابق . والحكم فى حالة فصل العامل المشغول كالحكم فى حالة وصله المباشر بالمعمول ؛ فيقول :

١٠ — وفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَـرٍّ   أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى

وصرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلا أو وصفا عاملا ؛ فالوصف العامل يساوى الفعل فيما تقدم ؛ بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم . : فيقول :

١١ — وسَوٍّ فِى ذا البابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ   بِالفِعْلِ إِنْ لَمْ يكُ مانعٌ حَصلْ

وقد شرحنا من قبل نوع الوصف الذى يصلح للعمل هنا ، والمانع الذى يعوقه عن العمل ، وسبب ذلك . ثم ختم الباب بالبيت التالى :

١٢ — وَعُلْقَــةٌ حَاصِلَةٌ بِتَـــابِعِ   كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ الوَاقِعِ

ومضمونه : أن السببى الخالى من الضمير إذا كان له تابع يشتمل على ضمير عائد على الاسم السابق فإن العلقة (أى : العلاقة) تحصل وتتم بين العامل والتابع كما تحصل وتتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشرة ، وهذا الاسم هو ضمير المتقدم ، أو سببيه المشتمل على ضميره . .

(١) يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق ، والمضاف إليه ، وشبه الجملة كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٠٦ .

(٢) فإن لم يكونا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكورا . ومعنى هذا جواز نصب الاسم السابق بفعل مخالف للمذكور ؛ فلا اشتغال معه ؛ كما سنوضحه فى الزيادة والتفصيل فى رقم ٢ من ص ١١٧ — .

الموجود فى الوصول إلى العامل المحذوف وجوبـًا من غير أن نتقيد بلفظ العامل الموجود أحيانـًا . أما معناه فنحن مقيدون به فى كل الحالات .

مع جواز الأمرين السالفين فالأول (وهو إعرابه مبتدأ) أحسن ؛ لأنه لايحتاج إلى تقدير عامل محذوف ، ولا إلى التفكير فى اختياره ، وفى موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنوية فقط ؛ فتحتاجُ — أحيانـًا — إلى كدّ الفكر [١] .

* * *

والنحاة يتخيرون هذا الموضع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها ، وينتهزون فرصة « الاشتغال » ليعرضوا أحكام تلك الأسماء ؛ سواء منها ما يدخل فى باب « الاشتغال » وتنطبق عليه أوصافه التى عرفناها ، وما لايدخل فيه ، ولا تنطبق عليه صفاته [٢] . وهم يقسمونها ثلاثة أقسام [٣] : ما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يجوز فيه الأمران .

---

(١) والبلاغيون يفرقون بين الأمرين ؛ إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية ، وعلى الآخر أن تكون فعلية ، وفرق بين المدلولين مع صحتهما ، لهذا يقولون : إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم . فإن لم يعرف غرضه فهما سيان .

(٢) كالحالة التى يجب فيها رفع الاسم السابق ؛ إذ لا ينطبق عليها فى الصحيح تعريف « الاشتغال » ومثلها حالات الرفع الأخرى التى يكون الرفع فيها جائزا ، فحالة الرفع بنوعيه لا ينطبق عليها — فى الصحيح — الاشتغال مادام الاسم مرفوعاً .

(٣) الواقع أنهم يقسمونها خمسة أقسام ، « قسم يجب فيه النصب : وقسم يجب فيه الرفع ، وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران على السواء » . وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده فى حالة واحدة ، ويوجب الرفع وحده فى حالة واحدة كذلك ، ويجيز الأمرين فى كل حالة من الأحوال الثلاثة الباقية . ولكن هذه الإجازة قد تكون مع الترجيح أحيانا ؛ كأن يكون النصب هو الأرجح ؛ فيكون الرفع هو الراجح ، أو العكس ؛ بأن يكون النصب هو الراجح ، والرفع هو الأرجح . واستعمال الراجح ليس معيباً ولاضعيفاً من الوجهة اللغوية. نعم هو — مع كثرته وقوته — لا يبلغ درجة الأرجح فيهما ، لكن كلاهما عربى فصيح ، وهذه الأرجحية مزية يسيرة ، خاضعة لأذواق البلغاء فى العصور اللغوية المختلفة ؛ متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان ؛ فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله فى عصر لغوى ؛ فيكون هو الأرجح ، وعندئذ ينزل الأرجح إلى درجة الراجح ، ثم يتبدل الحال مرة أخرى فى عصر لغوى جديد ، بل فى بيئة أخرى مع اتحاد العصر فيقع التغيير فى الدرجة كما وصفنا ؛ وهكذا دواليك . . . فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التى تتغير ، ولا تثبت كما قلنا — ولو كان منشؤه القلة المعيبة والضعف ، أو الحسن والقبح اللغويين — لوجب الاقتصار على القوى دون الضعيف ، وعلى الحسن دون القبيح . لهذا لا داعى لكثرة الأقسام ، والأحكام ، وتعدد الآراء فى كل حكم ، وما يتبعه=

(ا) فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأداة الشرط ، وأداة التحضيض[١] ، وأداة العَرْض [٢] ، وأداة الاستفهام [٢] إلا الهمزة [٣] ؛ نحو : (إنْ ضعيفًا تصادفْه[٤] فترفقْ به — حيثما أديبًا تجالسْه يؤنسْك) — (هلاّ حلْمًا تصْطنعه — ألا زيارةً واجبة تؤديها) — (متى عملاً تباشرُه ؟ أين الكتابَ وضعته ؟) فلا يجوز الرفع فى هذه الأمثلة ونظائرها على الابتداء. أما الرفع على أنه فاعل ، أو نائب فاعل أو اسم لكان المحذوفة — فجائز [٥] .

= من عناء لا طائل وراءه . على أنا سنشير إلى أقسامهم الخمسة ، ونصف منها بالقلة ما وصفوه ، علما بأن هذه القلة — كما سبق — ليست المعيبة فى الاستعمال ، ولا المانعة من القياس على نظائرها ؛ فإنما هى قلة عددية راجحة ، بالنسبة للكثرة العددية التى للأرجح . ولو كانت القلة معيبة هنا ما وصفوا الضبط الوارد بها بأنه « راجح » ، وأن غيره أرجح ؛ إذ المعيب الذى لا يصح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن ، وفوق هذا فالخلاف محتدم فى أمر هذين الوصفين وانطباقهما أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم .

(١) التحضيض هو : الحث وطلب الشىء بقوة وشدة تظهر فى نبرات الصوت وكلماته . والعرض : طلب الشىء برفق وملاينة تعرف من نبرات الصوت وكلماته أيضاً . وكثير من أدواتهما مشترك بينهما ؛ مثل : — هلا — ألاّ — ألاَ — لولا — لو ما . . . ولهذه الأدوات باب خاص يفصل أحكامها المختلفة التى منها اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرض .

(٢) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل وحده إذا وقع فعل بعدها فى جملتها ؛ كالمثالين المذكورين ؛ بخلافها فى نحو : متى العمل ؟ — أين الكتاب ؟ لخلو كل جملة من فعل بعد أداة الاستفهام. أى : أن وجود الفعل بعد أداة الاستفهام — غير الهمزة — ووقوعه متأخراً عنها فى جملتها — يجعل هذه الأداة مختصة بالدخول على الفعل .

(٣) وفى هذا الموضع الذى يجب فيه النصب يقول ابن مالك :

والنَّصبُ حتْمٌ إن تلا السّابقُ ما　　يَختَصُّ بِالفعلِ ؛ كإنْ ، وحيثُما — ٣

(تلا السابق : أى : وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل . . .)

(٤) المضارع هنا مرفوع ؛ لأنه ليس فعلا للشرط ؛ لأن فعل الشرط المجزوم هو الفعل المحذوف مع فاعله ، وموضعهما ؛ بعد أداة الشرط مباشرة . أما هذا الفعل الموجود فهو مع فاعله جملة تفسر الجملة الفعلية التى حذفت وبقى معمولها المنصوب ، والتى موضعها بعد أداة الشرط مباشرة . فالمفسِّر جملة وكذلك المفسَّر . ولا يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسر وحده ، بالرغم من أنه المرشد للفعل المحذوف ، والدال عليه . وسيجىء فى الزيادة والتفصيل ص ١١٩ ، بيان مناسب عن الفعل إذا كان هو المفسر وحده وأنه يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، باعتباره مرفوعا لفعله المحذوف ، وعن الجملة الفعلية إذا كانت بتمامها هى المفسرة ، وليس الفعل وحده .

(٥) سيجىء فى الزيادة والتفصيل (ص ١١٧ رقم ٣ وما بعدها) إيضاح واف عن النصب الواجب ، ومكانه ، وعن هذا الرفع وما يقال فيه ، وعرض للرأى السديد .

(ب) ويجب رفع الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ؛ فلا يجوز أن يقع بعدها فعل ؛ مثل : إذا الفجائية[١] ؛ نحو : خرجت فإذا الرفاقُ أشاهدهم ؛ فيجب رفع كلمة : « الرفاق » ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف ؛ لأن « إذا » الفجائية لا يقع بعدها الفعل مطلقاً لا ظاهراً ولا مقدراً .

ومثل « إذا » الفجائية أدوات أخرى ؛ منها : « لام » الابتداء فى نحو : إنى لَلْوالدُ أطيعه ؛ فلا يجوز نصب كلمة : « الوالد » على الاشتغال ، ولا اعتبارها مفعولا لفعل محذوف مع فاعله ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول .

ومنها : واو الحال الداخلة على الاسم الذى يليه المضارع المثبت ، فى مثل : أسرعُ والصارخُ أغيثه ؛ فلا يصح نصب« الصارخ » على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ، وتقديرهما : « أغيث » ، والجملة من الفعل المحذوف مع فاعله فى محل نصب على الحال . — لا يصح هذا ؛ لأن الجملة المضارعية التى مضارعها مثبت لا تقع حالا — على الأرجح — إذا كان الربط هو : « الواو » فقط ؛ كهذا المثال وأشباهه .

ومنها : « ليْت » المتصلة « بما » الزائدة فلا نصب على الاشتغال فى مثل : ليتما وفىٌّ أصادفه ؛ لأن « ما » الزائدة لا تُخْرِج «ليت » من اختصاصها بالأسماء؛ إذ يجوز إعمال « ليت » وإهمالها ؛ فالمنصوب بعدها اسم لها .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداة لها الصدارة فى جملتها ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وبعدها العامل ، كأداة الشرط ، والاستفهام[٢] ، وما النافية ، ولا النافية الواقعة فى جواب قسم[٣] ؛ فلا يصح نصب الاسم السابق فى نحو : الكتابُ إنْ استعرته فحافظْ عليه — المريضُ هل زرته ؟ — الحديقةُ

---

(١) سبق إيضاح لها فى ص ٤٨٢ ج ١ م ؟

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١١٢

(٣) وكأدوات التحضيض والعرض ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، « ما عدا أنّ » ، والموصول ، والموصوف ، وحروف الاستثناء . فكل هذا لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فلا يصلح دالا على المحذوف . فلا يصح النصب فى الأسماء التى فى أول الجمل التالية : التائه هلا أرشدته — الضالُّ ألا هديتَهُ — الخائف لأنا مؤمنه — الهرمُ كم مرةٍ زرته ! ! — الخير إنى أحببته — النزيه الذى أصطفيه — الغناءُ فن أهواه شاع — ما المال إلا ينفقه العاقل فى النافع . أما حرفا التنفيس فالشائع جواز النصب والرفع فى الاسم الذى يسبقهما ؛ نحو الرسالة سأكتبها — القصيدة سوف أحفظها .

ما أُتْلِفُ زروعها — والله الذنوبَ لا أرتكبها . . . ؛ لأن هذه الأدوات لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ أى : لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها ؛ وما كان كذلك لا يصلح أن يكون دالا على عامل محذوف يماثله ، ولا مرشداً إليه . ومثلها : أدوات الاستثناء ؛ فلا نصب فى نحو : ما السفر إلا يحبه الرحّالون[١] . . .

(حـ) ما يجوز فيه الأمران ، وهو ما عدا القسمين السالفين ؛ فيشمل ما يأتى :

١ — الاسم — المشتغَل عنه — الذى بعده فعل دال على طلب ؛ كالأمر[٢] ، والنهى ، والدعاء ؛ ونحو : الحيَوانَ ارحَمْهُ — الطيورَ لا تعذبْها — اللهم الشهيدُ ارحمه ، أو : الشهيدَ رحمَه الله . . .

وكذلك إن وقع الاسم السابقُ بعد أداة يغلب أن يليها فعل ، كهمزة الاستفهام ، نحو : أطائرةً ركبتها ؟ وكأدوات النفى الثلاثة ؛ ما — لا — إنْ ؛ نحو : ما السفهَ نطقته — لا الوعدَ أخلفته ، ولا الواجبَ أهملته — إنْ السوءَ فعلته . ومثل « حيث » المجردة من « ما » نحو : اجلس حيث الضيفَ أجلسته .

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمه جملة فعلية ، ولم يفصل فاصل بين الاسم والعاطف ؛ نحو : خرج زائر والقادمَ استقبلته ، فلو فصل بينهما فاصل[٣] كان الاسم « المشتغَل عنه » فى حكم الذى لم يسبقه شىء ؛

---

(١) وفى وجوب الرفع يقول ابن مالك :

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا — ٤

كَذَا إِذا الفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ ، وُجِدْ — ٥

ومعنى البيتين : إن تلا الاسم السابق ما يختص بالابتداء . . . أى : إن وقع الاسم السابق بعد لفظ مختص بالدخول على المبتدأ — فالتزم رفع ذلك الاسم السابق .

كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل المشتغل قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولا لعامل بعده . « الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد » = أى : تلا الفعل شيئاً ، لم يرد ما قبل ذلك الشىء معمولا لما وجد بعده . وفى هذا البيت شىء من التعقيد .

(٢) سواء أكان الأمر بصيغة فعل الأمر ؛ نحو : التردد اجتنبه ، أم بلام الأمر الداخلة على المضارع ؛ نحو : التردد لتَجْتَنِبهُ .

(٣) الفاصل المراد هنا — غالباً — هو : « أما » ؛ لأن ما بعدها مستأنف ومنقطع عما قبلها : فلا أثر للفصل بغيرها . (راجع ص ١١٨ . . .)

نحو : خرج زائر ، وأمَّا المقيم فأكرمته. فالأمثلة السابقة وأشباهها ، يجوز فيها الأمران . النصب والرفع . وجمهرة النحاة تدخلها فى النوع الذى يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح[١] عندهم . وحجتهم : أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده خبر ، ووقوع الطلبية خبراً قليل بالنسبة لغير الطلبية ، أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد همزة الاستفهام ، ووقوع المبتدأ بعدها قليل أيضًا ، لكثرة دخولها على الأفعال دون الأسماء . أو يجعل الجملة الاسمية بعده معطوفة على الجملة الفعلية قبله ؛ والعطف على جملتين مختلفتين فى الاسمية والفعلية قليل .

٢ — الاسم السابق (المشتغَل عنه) الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداة : «أما» وقبله جملة ذات وجهين[٢] ، مع اشتمال التى بعده على رابط يربطها بالمبتدأ

---

(١) وإلى الأمور التى مرت فى القسم الأول يشير ابن مالك ، ويبين أن المختار النصب فيقول :

واخْتِيرَ نَصبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ   وبعدَ ما إيلاؤه الفِعلَ غلَبْ — ٦

وبعْدَ عاطفٍ — بلاَ فَصْلٍ على   معمُولِ فِعلٍ مُستقِرٍ أَوَّلاَ .. — ٧

يريد : أن النصب والرفع جائزان فى أمور ، ولكن النصب هو المختار فيها ؛ وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب ، أو بعد شىء غلب إيلاؤه الفعل ، أى : غلب أن يليه ويقع بعده الفعل ؛ كهمزة الاستفهام ، وكذلك بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول لفعل مذكور أول جملته بغير فصل بين العاطف والمعطوف . وصياغة البيت الثانى عاجزة عن تأدية المراد منه ؛ إذ المراد أن الاسم المشتغل عنه يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقعاً — مباشرة — بعد عاطف يعطف جملته على الجملة الفعلية قبله والتى استقر مكان الفعل فى أولها ، سواء أكان فى الجملة الفعلية التى قبله معمول مرفوع ؛ مثل : غاب حارس وحارساً أحضرته (فكلمة « حارس » فاعل وهو معمول للفعل : غاب) أو معمول منصوب ، نحو : صافحت رجلا ، وجندياً كلمته . (فكلمة : « رجلا » مفعول ، وهو معمول للفعل : صافح) فنصب الاسم المشتغل عنه يقتضى أن يكون مفعولا لفعل محذوف يوضحه المذكور بعده . والجملة من الفعل المحذوف وفاعله معطوفة على الجملة التى قبلها ، فالعطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وليس عطف مفرد . فلا معنى لقول ابن مالك إن العطف على معمول فعل مستقر فى أول جملته التى قبل العاطف . ذلك أن المعمول فى الجملة السابقة ليس معطوفاً عليه كما أوضحنا . ولكن ضيق الوزن وضرورة الشعر أوقعاه فى التعبير القاصر . وقد تأوله النحاة بأن التقدير : وبعد عاطف — بلا فصل — على جملة معمول فعل مستقر أولا . . . . ومهما كان العذر فإن الخير فى اختيار الأسلوب الناصع الوافى الذى لا يحوى عيباً ، ولا يتطلب تأويلا أو تقديراً .

(٢) وهى الجملة الاسمية التى يكون المبتدأ فيها اسم خبره جملة فعلية ؛ مثل : الشجرة ظهر ثمرها — الفاكهة طاب طعمها . (ومنها الجملة التعجبية . ولكن التعجبية لا تصلح فى هذا الموضع) أو هى جملة اسمية صدرها مبتدأ ، وعجزها جملة فعلية كقولهم : النبيل زادته النعمة نبلا وشرفاً ، واللئيم زادته النعمة لؤماً وبطراً . — الحر ينتصر لكرامته ، والذليل يمتهنها .

السابق ؛ كالضمير العائد عليه ، أو الفاء المفيدة للربط به ؛ نحو : النهرُ فاض ماؤه صيفًا ، والحقولَ سقيناها من جداوله — العلم الحديث نجح فى غزو الكون السماوى ، فالعلومَ الرياضية ، استلهمها الغزاة قبل الشروع . فيصح رفع كلمتى : « الحقول — والعلوم » على اعتبار كل منهما مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية بعده . وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية التى قبلها . ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف ، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبله . وفى الحالتين تتفق الجملتان المعطوفتان فى ناحية الاسمية أو الفعلية ؛ فيجرى الكلام على نسق واحد ، ولهذا يتساوى[1] الأمران .

٣ — الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع فى غير ما سبق . نحو الرياحين زرعتها . والنحاة يجيزون الأمرين ويرجحون الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف[2] .

« ملاحظة » بانضمام هذه الأقسام الثلاثة إلى القسم الذى يجب فيه النصب فقط ، والقسم الذى يجب فيه الرفع فقط تنشأ الأقسام الخمسة التى عرضها النحاة فى هذا الباب ، وارتضوها وجعلوا لكل منها حكمًا . وقد أشرنا[3] إلى أنه يمكن إدماج بعضها فى بعض ، وجعلها ثلاثة ، اختصاراً وتيسيراً .

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإنْ تلاَ المعطوفُ فعلاً مُخْبَرا ... بهِ عنِ اسْمٍ فَاعطِفَنْ مُخَيَّرَا — ٨

يريد : إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل ، وهذا الفعل — مع فاعله — خبر عن مبتدأ قبلهما وقبل حرف العطف — فلك الخيار فى هذه الحالة أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله ، عطف جملة فعلية على الجملة الفعلية السابقة أيضاً ، وأن تعطف مابعد حرف العطف على ماقبله عطف جملة اسمية على نظيرتها الاسمية . وقد شرحنا توجيه كل حالة من هاتين الحالتين المتساويتين فى الصحة .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

والرفعُ فى غَيْرِ الَّذِى مرّ رجَح ... فَما أُبِيح افعلْ . ودعْ ما لَم يُبحْ — ٩

(٣) فى هامش ص ١١١ .

... ...

زيادة وتفصيل :

١ ــ زاد فريق من النحاة شروطًا أخرى للاشتغال رفضها سواه ؛ بحجة أنها لا تثبت على التمحيص .وهذا رأى سديد حملنا على إهمالها ؛ ادخاراً للجهد ، وإبعاداً لنوع من الجدل لا خير فيه للنحو .

٢ ــ أشرنا قريبًا[١] إلى صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولا لفعل محذوف ، يخالف الفعل المذكور بعده فى جملته ، ولا يكون له صلة بلفظه ولا بمعناه ؛ وذلك حين تقوم قرينة تدل على هذه المخالفة ؛ كأن يقال : ماذا اشتريت ؟ فتجيب : كتابًا أقرؤه . « فكتابًا » مفعول لفعل محذوف تقديره : اشتريت كتابًا أقرؤه ؛ فالفعل المحذوف مخالف للمذكور فى لفظه ومعناه ؛ فلا تكون المسألة من باب «الاشتغال» ، ولا يكون العامل الثانى صالحًا للعمل فى المفعول السابق ، ولا مفسرا لعامله المحذوف . وفى هذه الحالة التى يختلف فيها الفعلان : المحذوف والمذكور ، لا يكون الحذف واجبًا ، وإنما يكون جائزاً[٢] ؛ فيصح فى الفعل المحذوف أن يذكر . أما الحذف الواجب ففى : الاشتغال ؛ فلا يصح الجمع بينهما ؛ لأن الثانى بمنزلة العوض عن الأول ؛ ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه[٣] .

٣ ــ إنما يقع « الاشتغال » بمعناه العام الذى يشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط ، والتحضيض والاستفهام ، غير الهمزة ، كما سبق ــ فى الشعر ؛ فقط ؛ للضرورة . وأما فى النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل[٤] ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة أشياء ؛ يقع بعدها الاشتغال نثراً ونظمًا ، أولها : أدوات الشرط التى لا تجزم ؛ ومنها : إذا ــ ولو ــ مثل : (إذا السماء انشقت ...) إلخ ومثل : لو الحربُ امتنعت لطابت الحياة .

---

(١) فى رقم ٢ من هامش ص١١٠ . (٢) ما لم يوجد سبب آخر غير الاشتغال يوجبه .

(٣) لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا أسلم من قولهم : لا يصح الجمع بين التفسير والمفسَّر ، «أى : المفسِّر والمفسَّر) لأنه يصح أحياناً الجمع بين هذين كما فى التفسير بما بعد الحرف : « أىْ » وكالتفسير بعطف البيان ، وبواو العطف التى تفيد التفسير ... كما سيجىء فى ص١٢١ ــ ومن هنا كان التعبير بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه هو الأسلم والأدق .

(٤) يقول النحاة : إن وقوعه فى النثر مستقبح ولو وقع فيه لجاز مع القبح .

... ...

وثانيها : « إنْ » ، بشرط أن يكون الفعل فى التفسير ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو : إنْ علماً تعلمتَه فاعمل به ، أو ماضياً معنى[1] فقط ، نحو : إنْ علماً لم تتعلمه فاتتك فائدته .

وثالثها : « أمّا » ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها ؛ لأن الاسم يليها حتما[2] ، ولو كان الفعل مذكوراً بعده ، نحو قوله تعالى : (وأما ثمودُ فهديناهم) فقد قرىء « ثمودُ » بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على الاشتغال . وفى حالة النصب يجب تقدير العامل بعد الاسم المنصوب ، وبعد الفاء معاً ؛ لأن « أمّا » لا يليها إلا الاسم ، — كما أسلفنا هنا وفى ص ٧٦— ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد، والتقدير — كما يقولون — وأما ثمودَ فهديْناهم هديناهم . وللبحث تحقيق .

٤ — من الأصول النحوية أن المحذوف قد يحتاج — أحياناً — إلى شيء مذكور يفسره، ويدل عليه .وقد يكون التفسير واجباً، كما فى باب : الاشتغال . وفى هذا الباب إن كان المحذوف جملة فعلية فتفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة فى الكلام، مشاركة للمحذوفة فى لفظهاومعناها معاً ، أو فى المعنى فقط ؛ نحو : العظيمَ نافسته — المصنعَ وقفت فيه . التقدير نافست العظيم نافسته — لابست المصنع وقفت فيه . أو نحو ذلك مما يؤدى إلى الغرض فى الحدود المرسومة . ولا يصح هنا تفسير الجملة بغير جملة مثلها على الوجه السابق .

وإن كان المحذوف فعلاً فقط أو وصفاً عاملاً يشبهه، ويحل محله، جاز أن يفسر كل منهما بفعل ، أو بما يشبهه . تفسيراً لفظيا ومعنوياً معاً ، أو معنوياً فقط . والأفضل التماثل عند عدم المانع بأن يفسر الفعل نظيره الفعل ، ويفسر الوصف نظيره الوصف ؛ نحو : إنْ أحدٌ دعاك لخير فاستجبْ — ما الصلحَ أنت كارهه. التقدير : إن دعاك أحد ، دعاك لخير فاستجبْ — ما أنت كاره الصلحَ — أنت كارهه[3] .

---

(١) كالمضارع الداخلة عليه « لم » فإنها — فى الأغلب — تقلب زمنه للمضى .

(٢) وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداة الشرطية مختصة بالدخول على الأفعال دون الأسماء . وليست « أما » كذلك . لأنها لا تدخل إلا على الاسم — كما سبق فى ص ٧٧ — لهذا كان الاقتصار على الاسم السابق غير واجب بل يجوز فيه الأمران .

(٣) ويصح ما كاره الصلح أنت كارهه .

... ...

ويدور بين النحاة جدل طويل فى موضع الجملة المفسِّرة ؛ أيكون لها محل من الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأى القائل إنها تساير الجملة المحذوفة « المفسَّرة » وتماثلها فى محلها الإعرابى وعدمه ، كما تماثلها فى لفظها ومعناها على الوجه السالف . وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفة (المفسَّرة لا محل لها من الإعراب فالمفسِّرة كذلك لا محل لها من الإعراب ؛ نحو : البحرَ أحببته ، أى : أحببت البحر أحببته ؛ فالجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب ؛ لأن الأصلية المحذوفة كذلك . وإن كانت الجملة المحذوفة (المفسَّرة) لها محل من الإعراب فالتى تفسرها تسايرها وتماثلها فيه ؛ نحو قوله تعالى : (إنا كلَّ شيء خلقْناه بقَدَر) أى : إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر ؛ فالجملة المحذوفة (المفسَّرة فى محل رفع خبر « إنَّ » ؛ فالتى تفسرها كذلك فى محل رفع خبر . ونحو : العقلاءُ الواجبَ يؤدونه ؛ أى : العقلاءُ يؤدون الواجب يؤدونه ، فالجملة المحذوفة (المفسَّرة) فى محل رفع خبر المبتدأ ، والمفسِّرة فى محل رفع خبر المبتدأ كذلك . وفى نحو قوله تعالى : « وعدَ اللهُ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحات لهم مغفرةٌ » . . . تقع الجملة الاسمية (المفسِّرة) مفعولاً فى محل نصب ؛ لأن المحذوف المفسَّر مفعولٌ منصوب ؛ إذ التقدير : الجزاءَ ، أو الجنةَ وعدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، لهم مغفرة ؛ فجملة : لهم « مغفرة » هى المفسرة للمفعول المحذوف[1]

ولا تكون الجملة هى المفسرة فى باب الاشتغال إلا حين يكون الاسم السابق منصوباً كالأمثلة السالفة ؛ فإن كان مرفوعاً للمحذوف فالمحذوف هو فعله وحده[2] ويتعين أن يكون مفسِّرهُ هو الفعل المذكور وليس الجملة ، ولا بد — عند المحققين أن يكون هذا الفعل المذكور (المفسِّر) مسايراً للمحذوف (المفسَّر) فى حكمه وإعرابه اللفظى ، والتقديرى ، والمحلىّ . . . مثل إنْ العتابُ يكثُرْ يؤد إلى القطيعة ،

---

(١) ولا يصح أن تكون هى المفعول الثانى للفعل : « وعد » لأنه من باب « كسا » ، أى : من الأفعال التى لا يقع فيها المفعول الثانى جملة .

(٢) كما أشرنا فى رقم ٤ هامش ص ١١٢ . سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أم للمجهول تاماً أم ناقصاً مثل : كان . كل هذا على حسب السياق ، وعلى مقتضاه يعرب الاسم المرفوع فاعلا ، أو نائب فاعل ، أو اسماً لكان . . . . مثل : إن بردٌ اشتد فاحترس — إن عملٌ أتقنته فلازمه — المرء مجزى بعمله إن خيرٌ فخيرٌ . التقدير : (إن اشتد برد — اشتد — فاحترس) — (إن أتقن عمل — أتقنته — فلازمه) — (المرء مجزى بعمله إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير . . . .)

... ...

التقدير : إن يكثُرْ العتابُ — يكثرْ — يؤد إلى القطيعة . فالمفسِّر هو الفعل : « يكثرْ » الثانى ، وهو مضارع مجزوم كالأول المحذوف . ومثل : إذا العنايةُ تُلاحظُك عيونُها فلا تَخفْ شيئًا . التقدير : إذا تُلاحظُك العناية تُلاحظك عيونها فالمفسِّر فى المثال هو الفعل : « تلاحظُ » وحده ، وهو كالأول فى حكمه الإعرابى . ومثل :

فمن نحنُ نُؤْمِنه(٢) يَبِتْ وهْو آمنٌ ومن لا نُجِرْه يُمْسِ منا مُفَزَّعا

التقدير : فمن نُؤْمنه — نُؤْمنْه يبتْ وهو آمن . . . فالمفسِّر هو الفعل « نأمن » وحده ، وهو مجزوم كالفعل المفسَّر المحذوف . وكلمة : « نحن » فى البيت ضمير فاعل للفعل المحذوف . وقد برزَ هذا الضمير — بعد استتاره الواجب — بسبب حذف فعله وحده ؛ إذ لا يبقى الفاعل مستتراً بعد حذف عامله . فإذا رجع العامل وظهر ، عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان . فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب — فى الرأى الشائع — فاعلاً ؛ وإنما يعرب توكيداً لفظيًّا للضمير المستتر المماثل له . وينطبق هذا الكلام على البيت التالى وأشباهه :

فإن أنت لم ينفعْك علمك(٣) فانتسبْ لعلك تَهديك القرون الأوائل

التقدير : فإن لم تنتفعْ لم ينفعْك علمك . . . وأشباه هذا .

فالفعل « ينْفَع » هو وحده المفسِّر للفعل المحذوف ، وهو مُساير لذلك المحذوف فى الجزم والنفى معاً . والضمير البارز « أنت » فاعل الفعل المحذوف ، وكان مستتراً وجوبًا فيه ، فلما حذف الفعل برز فى الكلام فاعله المستتر ، ولما رجع الفعل إلى الظهور فى الجملة عاد فاعله الضمير إلى الاستتار كما كان أولاً . ومثله :

لا تجزعى إن منفسٌ أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

التقدير : لا تجزعى إن هلك منفس أهلكتُه . . . والمحذوف هنا مطاوع للمذكور ، فهو من مادته اللفظية ومن معناه ، وإن كانت المشاركة اللفظية ليست كاملة . وقول الآخر :

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى وإن هو لاقاها فغير بليغ .

---

(١) بمعنى : نُؤَمنه ، ونمنحه الأمان .

(٢) يريد : إن لم يكن لك علم بحوادث الموت المحيطة بك بحيث يعظك فارجع إلى أصولك الأوائل الذاهبين ، لعل لك عظة فى موتهم .

... ...

أما تفضيل الرأى القائل بمسايرة الجملة المفسرة للجملة المفسَّرة فى حكمها ، ومحلها الإعرابى فراجع إلى أمرين :

أولهما : أن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب — بالاتفاق — فى بعض مواضع ، كالجملة المفسرة لضمير الشان[1] فى نحو : (قل : هو اللهُ أحدٌ) فإن جملة « الله أحد » مبتدأ وخبر فى محل رفع ، لأنها خبر لضمير الشان : « هو » . وفى نحو : ظننته : « الصديقُ نافعٌ » ؛ الجملة الاسمية فى محل نصب ؛ لأنها المفعول الثانى لظنّ . . . وليس فى هذا خلاف .

وثانيهما[2] : أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تسايرها فى حركة إعرابها ؛ كالكلمات الواقعة بعد « أىْ » التى هى حرف تفسير فى مثل : هذا سِوَارٌ من عَسْجَد ، أى : ذهب . فأى : حرف تفسير يدل على أن ما بعده يفسر شيئًا قبله . وكلمة : « ذهَب » هى التفسير لكلمة : « عسجد » ويجب أن تضْبط مثلها فى حركات الإعراب . نعم إنهم يعربون كلمة « ذهب » وأمثالها مما يقع بعد « أىْ » التفسيرية بدلا أو عطف بيان ، لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثلة للمفسَّر فى حركة إعرابه ؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمنزلة متبوعه .

ومن الكلمات التى تفسر غيرها ويتحتم أن تسايره فى حركة إعرابه ما يقع بعد حرف العطف : « الواو » الذى يدل أحيانًا على أن ما بعده مفسر لما قبله ، كما فى مثل : الماء الصافى يشبه اللجَيْنَ والفضةَ . فالواو حرف عطف للتفسير ، لأن ما بعدها يفسر ما قبلها . وهو مساير له — وجوبا — فى حركات إعرابه ؛ إذ المعطوف كالمعطوف عليه فى كثير من أحكامه التى منها حركات الإعراب .

فالرأى القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسايرة لما تفسره يجعلها كنظائرها من الجمل التى لها محل من الإعراب ، وكغيرها من المفردات التى تؤدى مهمة التفسير . ولا معنى للتفرقة فى الحكم بين ألفاظ تؤدى مهمة واحدة ، إلا أن كان هناك سبب قوىّ ، ولم يتبين هنا السبب القوىّ ؛ بل الذى تبين أن الكلام المأثور الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأى الواضح الذى يمنع تَعدّد الأقسام والأحكام ، ويؤدى إلى التيسير بغير ضرر .

وقد أشرنا[3] إلى أن الجملة لاتكون مفسرة فى باب «الاشتغال» إلا حين يكون الاسم السابق منصوبًا . فإن كان مرفوعًا لعامله المحذوف فالمحذوف هو فعله وحده ،

---

(١) راجع ضمير الشأن جـ ١ ص ١٧٧ . م ؟ باب الضمير .

(٢) لهذا إشارة فى هامش ص ١١٧ .

(٣) فى رقم ٤ من هامش ص ١١٢ وفى ص ١١٩

... ...

ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط ، كما قلنا إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل وجب نصبه ، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ ، وإنما يجوز رفعه على أنه مرفوع فعل محذوف ؛ كقوله تعالى : « وإن أحد من المشْركين استجارك فأجِرْه » فكلمة : « أحد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك . . . إلى آخر ما أوضحنا . . .

والذى نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقهم هذا التقدير ، ويسخرون منه ، مطالبين بإعراب الاسمِ المرفوع إما مبتدأ مباشرة ، وإما فاعلا مقدمًا للفعل الذى بعده (أى : للمفسِّر) وبإهمال التعليل الذى يحول دون هذا الإعراب ، لأنه — كما يقولون — تعليل نظرى محض ، أساسه التخيل والتوهم ، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح . . .

ولا حاجة إلى عرض أدلة كل فريق ممن يبيح أو يمنع ؛ فقد فاضت بها المطولات والكتب التى تتصدّى لمثل هذا الخلاف ، وسرد تفاصيله وأدلته التى تضيق بها الصدور — أحياناً — حين تقوم على مجرد الجدل ، وتعتمد على التسابق فى إظهار البراعة الكلامية . ومنها كتاب الإنصاف فى أسباب الخلاف ، لابن الأنبارى . . .

والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف . ولكن الضعف فى حالة تقدير عامل محذوف ، أخفّ وأيسر . وفيما يلى البيان بإيجاز ، ولعل فيه — مع إيجازه — ما يرد بالأمر موْرده الحق ، ويضعه فى نصابه الصحيح :

(ا) فى مثل : إن عاقلٌ ينصَحْك ينفعْك ، لو أعربنا الاسم السابق: « عاقلٌ » مبتدأ لكانت الجملة الفعلية بعده (وهى : ينصحك) فى محل رفع خبره . ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط ، وهى تفيد — دائمًا — التعليق[1] قد دخلت على جملة اسمية ، مع أنّ الجملة الاسمية تفيد الثبوت ؛ وهو من أضداد التعليق . وهنا يقع التعارض الواسع بين مدلولى الأداة والمبتدأ مع خبره ؛ وهو تعارض واقعىّ لا خيالىّ ؛ إذ مردّه الاستقراء المنتزع من الأساليب العربية

---

(١) توقف حصول شىء ، أو عدم حصوله ، على أمر آخر ؛ فيكون الثانى مترتبا على الأول وجود أو عدما . فإن كانت أداة الشرط جازمة فالتعلق والتوقف لا يتحقق إلا فى المستقبل .

... ...

الصحيحة التى لا يسوغ مخالفتها ، وبخاصة فى النواحى المتعلقة بالمعنى ؛ وإلا اضطربت المعانى ، وتناقضت ، ولم تؤد اللغة مهمتها .

وشىء آخر يؤيد ما سلف ؛ هو أن بعض النصوص الفصيحة الواردة تدل على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع « ينصح » فى ذلك المثال وأشباهه . فإذا ورد مرفوعًا فأين فعل الشرط ؟ أيكون هو فعل الشرط مع رفعه ؛ فنتكلف أقبح التأول والتمحل فى أمر هذا الرفع ؟ أم نتركه على حاله مرفوعًا ، ونقدّر فعلاً آخر للشرط مجزومًا مباشرة ؟ الأمران معيبان . ولكن الثانى أقرب إلى القبول ؛ لأنه — بسبب جزمه المباشر الخالى من التأول — ينخرط فى عداد أفعال الشرط ؛ إذا الأصل فى أفعال الشرط أن تكون مجزومة . وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابى السابق (المبتدأ) . كما تحمل على رفضه أمور أخرى نحوية وبلاغية دقيقة لا نرى الإثقال بها . وفى مقدمتها الفصل بين أداة الشرط الجازمة وفعلها وهذا ممنوع ؛ لمخالفته المأثور الشائع .

(ب) واو أعربنا الاسم السابق وهو : «عاقل» وأشباهه ، فاعلا كما يرى فريق من الكوفيين لكان فى هذا أخذ برأى ضعيف أيضًا ، فوق مافيه من الفصل الممنوع ، ومن اختلاط الأمر فى كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل المتقدم كما فى المثال المعروض ونظائره — وما أكثرها — فيوجد من يعرب كلمة : « فاعل » مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبره ، ومن يعربها فاعلاً مقدمًا للفعل بعده وعلى الإعراب الأول تكون الجملة اسمية ، وقد سبق ما فيها من عيب . أما على الإعراب الثانى فالجملة فعلية ، ودلالتها مختلفة عن سابقتها ، فشتان بين مدلولى الجملتين فى لغتنا ، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر ، وعودتها ، ومطابقتها للفاعل المتقدم أو عدم مطابقتها ، واعتبارها حروفًا أو أسماء . . .

(ح) فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف ، واعتباره أفضلها ، وأن العيب فيه أخف وأيسر ، كما قلنا . ولن يترتب على هذا « التقدير » خلط بين المعانى والمدلولات اللغوية ، ولا تداخل بين القواعد النحوية . على أن « التقدير » باب واسع وأصيل فى لغتنا ، ولكنه محكم ، وسائغ ممن يحسن استخدامه — عند مسيس الحاجة الشديدة — على النمط الوارد الفصيح الذى يحتج به .

٤ — أجرى بعض النحاة الذين لا يقصرون الاشتغال على النصب — أحكامًا أربعة

... ...

على الاسم السابق إذا كان مرفوعاً وبعده فعل قد عمل الرفع فى ضميره أو فى ملابسه :

فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداة لا يليها فعل ؛ كإذا الفجائية ، وليتما (المختومة « بما » الزائدة) ؛ نحو : خرجت فإذا النسيمُ ينعش — ليتما الجو يعتدل ، وإما على الفاعلية بفعل محذوف فى غير تلك الحالة ؛ نحو : إنْ سيارةٌ أقبلت فاحترس منها .

ويكون الرفع راجحاً بالابتداء فى مثل : الزارع يكافح ؛ حيث لا يحتاج إلى تقدير شىء محذوف ، أما إعرابه فاعلاً أو مرفوعاً بالفعل فيتطلب تقدير ذلك الفعل ، والتقدير هنا ردىء ما دام الاسم غير واقع بعد أداة طلب . . .

وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف راجحاً على الرفع بالابتداء فى مثل : العاملةُ لِتجتْهد ؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليل بالنسبة لغير الطلبية .

وقد يستويان فى مثل : المطر نزل ، والزروع ارتوت منه . لأن الجملة الأولى ذات وجهين فإذا أعربت كلمة « الزروع » مبتدأ والجملة بعدها الخبر كانت هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية التى قبلها . وإذا أعربت كلمة : « الزروع » فاعلاً لفعل محذوف كانت هذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلها .

٥ — أبيات ابن مالك فى هذا الباب ليست مرتبة ترتيباً متماسكاً يساير المعانى ويؤالف بعضه بعضاً ، فقد يذكر بيتاً أو بيتين فى أول الباب يشرح بهما قاعدة معينة ، ثم يأتى ببيت أو أكثر ليشرح قاعدة ثانية ، فثالثة . . . ثم يذكر بيتاً آخر يتمم القاعدة الأولى ، فآخر يتمم الثالثة ، وهكذا تتفرق أجزاء القاعدة الواحدة فى بيتين أو أكثر ليس بينهما توال أو اتصال مباشر . فلم يكن بد من استيفاء كل قاعدة على حدة استيفاء كاملاً . ثم الإشارة فى الهامش إلى أبيات ابن مالك المتعلقة بتلك القاعدة ، وتدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعدة وتكاملها ، لا على حسب ورودها فى ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعدة مفككة ، متناثرة هنا وهناك ، متداخلة فى غيرها . على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن مالك رقماً خاصاً به يدل على ترتيبه الحقيقى بين أبيات هذا الباب كما وردت فى ألفيته .

٦ — أسلوب : « الاشتغال » دقيق ، يتطلب براعة فى تأليفه ، كى يسلم من الخطأ ، والالتواء ، والتفكك ؛ فحبذا الاقتصاد فى استعماله .

المسألة ٧٠ :

تعدية الفعل ولزومه

الفعل التام[١] ثلاثة أنواع ؛ نوع يسمى : « المتعدى »[٢] ؛ وهو الذى ينصب بنفسه مفعولاً به[٣] أو اثنين ، أو ثلاثة ؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر ، مثل : سَمِع — ظَنّ — أعْلَمَ ، فى نحو : لما سمعت الخبرَ ظننت الراوىَ مخطئاً ، لكن الصحف أعلمتنا الخبرَ صحيحاً .

ونوع يسمى « اللازم »[٤] أو : « القاصر » ، وهو الذى لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر ؛ وإنما ينصبه بمعونة حرف جر ، مثل : أسرف — انتهى — قعد — فى نحو : إذا أسرف الأحمق فى ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد فى بيته

---

(١) الفعل التام ، هو : ما يكتفى بمرفوعه فى تأدية المعنى الأساسى للجملة ؛ مثل : ساد — أضاء — تحرك — . . . وأشباهها ؛ حيث نقول : ساد الهدوء — أضاء النجم — تحرك الكوكب . أما الناقص فهو الذى لا يكتفى بمرفوعه فى ذلك ، وإنما يحتاج معه لمنصوب حتماً ؛ مثل : « كان وأخواتها » من الأفعال الناسخة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر — كما سبق فى ج ١ ص ٤٠٣ م ٤٢ . وهذه الأفعال الناقصة (الناسخة) لا توصف بأنها متعدية ولازمة ، وإنما هى قسم مستقل، ومثلها الأفعال المسموعة التى تصلح للأمرين ؛ فتستعمل فى المعنى الواحد لازمة ومتعدية، مثل : شكرت لله على ما أنعم، ونصحت للعاقل بشكره . أو : شكرت اللهَ على ما أنعم،ونصحت العاقل بشكره . فهذه الأفعال وأشباهها قسم قائم بذاته أيضاً ؛ وعلى هذا تكون أنواع الفعل — من ناحية التعدى واللزوم أو عدمهما — أربعة ، نوع متعد فقط ، ونوع لازم فقط ، ونوع صالح للأمرين ، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما . والثلاثة الأولى أقسام للتام وحده .

(٢) يسميه بعض القدماء « المجاوز » ، أو « الواقع » ؛ لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به فوقع مدلوله عليه .

(٣) المفعول به هو : ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً ؛ نحو : يطلب العاقل السعادة ، ولا ينسى السعى الحميد لها . والمفعول به لا ينصبه إلا الفعل المتعدى وفروعه ، أما بقية المفاعيل فينصبها الفعل المتعدى واللازم ، وكذا بقية المنصوبات . ويجوز الاقتصار على كلمة : « مفعول » وحدها ، دون تقييدها بالجار والمجرور بعدها ، لأن كلمة : « مفعول » إذا ذكرت مطلقة بغير قيد لا يراد منها إلا المفعول به .

(٤) وقد يسمى : « القاصر » أو غير المتعدى ، أو المتعدى بحرف الجر .

مَلُومًا محسوراً [١] . فكل كلمة من : مال ، فقر ، بيت . . . هى فى المعنى – لا فى الاصطلاح – مفعول به للفعل قبلها . ولكن الفعل لم يُوقعْ معناه وأثره عليها مباشرة، ، وإنما أوصله بمساعدة حرف جر ؛ فهى فى الظاهر مجرورة به ، وهى فى المعنى فى حكم المفعول به لذلك الفعل[٢] .

ونوع مسموع ، يستعمل متعديًا ولازمًا ؛ مثل : شكَرَ ، ونَصَح .

وقد أراد النحاة تيسير التمييز بين الفعل المتعدى بنفسه والفعل اللازم ، وسهولة تعيين كليهما ؛ فوضعوا لذلك ضابطين يصلح كل منهما لأداء هذه المهمة . أولهما : أن يتصل بالفعل ضمير ؛ كالهاء[٣] ، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر .

وطريقة ذلك : أن يوضع الفعل فى جملة تامة ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف . وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم . فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعد بنفسه ، وإلا فهو لازم . فإذا أردنا أن نتبين حقيقة الفعل : « أخذ » من ناحية التعدى واللزوم

---

(١) منقطعاً عن أسباب الخير ، ووسائل القوة .

(٢) وإذا كانت فى حكم المفعول به معنى فهل يجوز فى توابع هذا المفعول الحكمى (أى : المعنوى) النصب مراعاة له كما يجوز الجر مراعاة اللفظ ؟ تؤخذ الإجابة من شارح كتاب المفصل فى جـ ٧ ص ٦٥ ونصها : « لفظه مجرور وموضعه نصب ؛ لأنه مفعول ؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان ، الجروالنصب ؛ نحوقولك : مررت بزيد وعمرو– وعمرا ؛فالجر علىاللفظ ، والنصب على الموضع ؛ وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل ؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم ؛ فكأنه كالهمزة فى : أذهبته ، والتضعيف فى : فرّحته ، وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب ؛ فالجر على الاسم وحده ، والنصب على موضع الحرف والاسم معا .) والرأى صريح فى جواز الأمرين ، ولا شك أن ما يجرى فى العطف يجرى فى غيره من باقى التوابع . ثم عاد فردد هذا فى حـ ٨ ص ١٠ من غير أن يقتصر فى التوابع على العطف ؛ بل نص على الصفة أيضاً . ولا ريب أن باقى التوابع يجرى عليها ما يجرى على العطف والنعت .

ولعل الخير فى إهمال هذا الرأى ، والاقتصار على الرأى الآخر السديد الذى يوجب الجر وحده فى التوابع ، وترك النصب لما قد يكون مسموعاً من الكلام القديم دون محاكاته ؛ منعاً للخلط ، وحرصاً على الضبط فى أداء المعانى بدقة وأحكام . « راجع ما سبق فى ها ش ص ١٠٠ و : «ب» ص١٠٧ وما يتبعها فى رقم : ١ من هامش ص ١٠٨ م ٦٩ و ص ١٣٣ م ٧١ ثم ص ٣٢٤ م ٨٩ .

(٣) وتسمى : « هاء المفعول به » لأنها تعود عليه .

وضعنا قبله اسمًا غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعده ضميراً يعود على ذلك الاسم ؛ فنقول : الصحف أخذتها ، فنرى المعنى سليماً والتركيب صحيحًا ؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعد ؛ ينصب مفعوله بنفسه إلا إن كان المفعول نائب فاعل فيرفع[١] .
ومثل هذا يتبع فى الفعل « قعد » حيث نقول : الغرفة قعدتُها ؛ فندرك سريعًا فساد الأسلوب والمعنى . ولا سبب لهذا الفساد إلا تعدية الفعل : « قَعَد » تعدية مباشرة . لهذا نحكم بأنه لازم . ومثل الفعلين « أخذ » و « قعد » غيرهما من الأفعال ؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفة المتعدى واللازم باستخدام الضابط السالف .

وإنما اشترطوا فى الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدى واللازم على السواء ؛ فلا يصلح الضمير العائد على أحدهما أن يكون أداة للتمييز بينهما ، ولكشف المتعدى واللازم منهما ؛ ففى مثل: طلبت منك أن تمشى فى الصباح المبكر طويلاً ، ثم تستريح ساعة ، تذهب بعدها إلى مزاولة عملك . فماذا فعلت ؟ .

قد يكونُ الجواب : المشىَ مشيته ، والساعةَ استرحتها ، والذهابَ ذهبته ، والعملَ زاولته . ففى الإجابة ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف ، مع أن أفعالها لازمة ؛ كما فى الثلاثة الأولى ، وعاد بعضها على المصدر أيضًا مع أن الفعل : « زاول » متعد بنفسه .

ثانيهما : صياغة اسم مفعول تام[٢] من الفعل الذى يُراد معرفة تعديته أو لزومه ؛ فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعديًا بنفسه ، وإلا كان لازمًا . ففى مثل : فتح – أكل – أعلن . . . نقول : الباب مفتوح – الفاكهة مأكولة – الخبر مُعْلَن . . . فنرى اسم المفعول مستغنيًا عن الجار والمجرور فى أداء المراد منه ، بخلافه عند صياغته من مثل : قَعَد – يَئِس –

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

علامةُ الفِعلِ المُعدَّى أَنْ تصِلْ   « ها » غَيْرَ مصدَرٍ بهِ ؛ نحو : عَمِلْ
فانصِب بِهِ مفعُولَهُ ، إن لَم ينُبْ   عن فاعِلٍ ؛ نحوُ : تدبرتُ الكُتُبْ

أى : تأملتها .

(٢) لا يحتاج فى تأدية المعنى المراد منه إلى جار مع مجروره .

هتف . . . حيث نقول : الحجرة مقعود فيها — القضاء على أسباب الحرب ميئوس منه — العظيم مهتُوف باسمه . . . فاسم المفعول هنا لم يستغن فى أداء معناه عن الجار مع مجروره . . .

فالوسيلة إلى معرفة التعدية واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين ، أو كليهما معًا[1] ؛ كما يقول النحاة .

وبالرغم من هذه الوسيلة لجئوا إلى أخرى أدقّ منها وأصحّ ؛ فقد بذلوا الجهد — قدر استطاعتهم — فى استقصاء كلام العرب ، وحصر الأفعال اللازمة الواردة فيه ، وتقسيمها أقسامًا متعددة ، لكل قسم عنوان معيّن ينطبق على عدد كبير من الأفعال اللازمة الداخلة تَحتَه ؛ فيكتفى الراغب بمعرفة هذا العنوان ، وتطبيق معناه على الفعل الذى يريد الحكم عليه بالتعدية أو باللزوم ؛ فيصل — غالبًا — إلى ما يريد . فمنزلة هذا العنوان العام منزلة القاعدة التى تطبق على أفراد متعددة ؛ فتغنى عن المراجع اللغوية ، وتوصل إلى الغاية المرجوة بغير جهد مبذول ، ولا وقت ضائع . وقد نجحوا فى وضع هذه العناوين أو القواعد نجاحًا كبيراً يمكن الاعتماد عليه ، والاكتفاء به ، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف

(١) الحق أن تلك الوسيلة ليست ناجعة ، ولا سليمة ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللغة بمفرداتها ، وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب . وقد حوت النصوص والمراجع الوثيقة كثيراً من هذه المفردات والتراكيب ، وأبانت الكتب اللغوية — فى عناية تامة — ما تعدى من الأفعال وما لزم ، مع سرد معانيها ؛ نشهد هذا فى كتاب : المصباح المنير ، وفى القاموس المحيط ، وشرحه تاج العروس ، وفى لسان العرب ، وفى أساس البلاغة . . . وغيرها من المطولات اللغوية . أما الضابطان السالفان فلا يصلح أحدهما أو كلاهما للإبانة دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقة . وإلا فمن أين نعلم أن الفعل : (فتح — أكل — أعلن — . . .) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن الفعل : (قعد — يئس — هتف . . .) واسم مفعوله لا يستغنيان ؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب صحيح فى تركيبه بعد التعدية ، أو غير صحيح ؟ وأن مثل : «الحجرة قعدتها» — خطأ ؟ لا سبيل لذلك إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغوية الأمينة ، ولا دخل للذوق الشخصى فى الصحة أو الفساد ؛ لأنه غير مأمون . ومعنى ما تقدم أننا لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو بهما معاً دون تحكيم اللغة أولا ، والاعتماد على ما تشير به ، ولها وحدها القول الفصل . أما الضابطان أو أحدهما فيمكن من عرف أولا من اللغة تعدية هذا الفعل أو لزومه — أن يلجأ إليهما ؛ لمجرد الاستئناس ، لا لمعرفة أمر مجهول ، بل إنه لا يحتاج إلى مثل هذا الاستئناس ؛ لاستغنائه عنه بالمعرفة اللغوية .

بالشذوذ ، ونحوه . وأشهر تلك العناوين والقواعد الدالة — فى الغالب — على الأفعال اللازمة ما يأتى :

١ — الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ، وهى الأفعال الدالة على السجايا ، والأوصاف الفِطْرِية مثل : شَرُفَ فلان ، نَبُلَ — ظَرُفَ — قَصُرَ — طال — سَمِن — نحُفَ . . . والأغلب فى هذه الأفعال أن تكون على وزن : «فَعُلَ» — بفتح فضم — وهذه صيغة تكاد تقتصر على الفعل[1] اللازم .

ويتصل بهذا ما لا يدوم ولكن زمنه يطول ، أو يتكرر ؛ مثل : جَبُنَ — شَجُعَ — نَهِمَ[2] — جَشِعَ .

٢ — الأفعال الدالة على أمر عَرَضِىّ[3] طارئ ، يزول بزوال سببه المؤقت ؛ كالأفعال فى مثل : مرض المتعرض للعدوَى ، — احمر وجهه — ارتعشت يده ... وكالأفعال الدالة على فرح أو حزن ؛ مثل : فرح — هنِئ — سعِد — حزِن — جزع — فزع — رجِفَ . . . أو على نظافة ودنس ؛ مثل : نَظُفَ الثوب — طهُر — وضُؤَ — دنِس — وسِخَ — قذِرَ — نجِسَ . . .

٣ — الأفعال الدالة على لون ، أو حلية ، أو عيب ؛ مثل : حَمِر — احْمرّ — احْمارّ — سَوِد — اسودّ — ابيضّ . . . ومثل : دَعِجَ[4] ، كَحِلَ — عَوِرَ — عَمِىَ . . .

٤ — الأفعال التى على وزان « افعَلَلّ » نحو : اقْشَعَرَّ — ابْذَعَرّ[5] — ، اشمأزّ — وما ألحق بهذا الوزن من مثل : افْوَعَلّ (بسكون الفاء ، وفتح الواو والعين وتشديد اللام) نحو : اكوَهدّ[6] واكْوَألّ . . .

---

(١) ويقول صاحب المغنى (ح ٢ باب الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا) : إنه لم يرد منها متعديا سماعا إلااثنان ؛ هما : رحُب ، وطلُع — بفتح أولهما ، وضم ثانيهما — فى مثل : رحُبتكم الدارُ ، وطَلُع القمرُ اليمنَ . كما سيجىء فى ص ١٣٨ ، ١٤٩ .

(٢) نهِم الرجل : اشتدت رغبته فى الطعام وملازمته .

(٣) يراد بالعرضى هنا . المعنى الطارئ الذى ليس له طول ثبات ، ولا دوام ، وليس حركة جسم . أما الفعل الدال على الحركة فقد يكون لازما ؛ مثل : مشى ، وقد يكون متعديا مثل : مد .

(٤) دعِجت العين : اشتد سوادها وبياضها — أو : اتسعت مع شدة سواد المقلة .

(٥) ابذعر القطيع : تفرق هربا .

(٦) اكوهد الفرخ : ارتعش ؛ ليشعر أمه بجوعه . واكوألّ الرجل ، بمعنى : قَصُرَ .

٥ – الأفعال التى على وزن « افْعَنْلَلَ » ؛ من كل فعل فى وسطه نون بعدها حرفان أصليان ، نحو : احْرَنْجم[١] . وكالأفعال التى تضاهى « افعنلل » من كل فعل فى وسطه نون بعدها حرفان أحدهما زائد للإلحاق ، نحو : اقْعَنْسس[٢] ؛ فإن السين الثانية زائدة للإلحاق[٣] ؛ باحرنجم .

ويلحق بهما ما كان على وزان « افْعَنْلى» نحو اسْلَنْقَى[٤] واحْرَنْبى[٥] .

٦ – الأفعال التى على وزن « فَعِل » بكسر العين أو فتحها إذا كان الوصف منها على « فَعِيل » ؛ نحو: قوِى الرجل ، فهو قوِىّ ، وذَلّ[٦] الضعيف ، فهو ذليل .

٧ – الأفعال التى على وزن : انفعَل ؛ نحو : انبعث وانطلق ، والتى على وزن « أفْعَلَ »، ومعناها: صار صاحب شىء معين . مثل: أغَدّ البعير ؛ بمعنى : صار ذا غُدّة[٧] . . . أو التى على وزن : « استفعل» وتفيد الصيرورة[٨] أيضًا ؛ نحو : اسْتَنْوَق الجمل ، أى : صار كالناقة . استأسد القط ؛ أى : صار كالأسد فى صورته . . .

---

(١) احرنجم الرجل : أراد شيئاً ثم عدل عنه ، واحرنجمت الخيل أو الإبل . اجتمعت متزاحمة .

(٢) اقعنسس الجمل : أبى أن ينقاد ، أو : رجع إلى الخلف .

(٣) كانت العرب تزيد على الكلمة الشائعة حرفا ؛ لتجعلها مساوية فى عدد حروفها وفى وزنها لكلمة أخرى ، وتجرى مجراها فى التصغير ، والنسب ، والجمع ، وغيرها . والذى يدعوها لذلك دواع فى مقدمتها ضرورة الشعر ، والتمليح أو التهكم . . .

وليس من حق أحد – سوى العرب القدامى – أن يزيد للإلحاق؛ فتلك الزيادة مقصورة عليهم، وقد انتهى زمنها بانتهاء عصورهم التى حددت للاستشهاد بكلامهم، والتى حددها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بنهاية القرن الثانى الهجرى فى الحواضر ، ونهاية القرن الرابع الهجرى فى البوادى . (راجع ص ١٨ من كتاب رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية للمؤلف ، و ص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ، و ٢٩٤ ، ٣٠٣ من محاضر انعقاده الأول) . . .

(٤) اسلنقى المريض : نام على ظهره .

(٥) احرنبى الديك : نفش ريشه ؛ استعدادا للقتال .

(٦) من باب : يضرب .

(٧) يريدون بها : ورماً ناتئاً يظهر فى بعض أعضائه .

(٨) التحول والانتقال من حالة إلى حالة .

٨ — الأفعال الدالة على مطاوعة [١] فعل لفعل آخر متعد بنفسه لواحد مثل : « امتد » فى نحو : مددت الحديد الساخن فامتد ، ومثل : « تَوَفَّر » فى نحو : وَفَّرت المال فتوَفّر ، ومثل : انكسر فى نحو : كسرت الخشبة فانكسرت.

٩ — الأفعال الرباعية الأصل التى يزاد عليها حرف أو حرفان ؛ مثل : تدحرج ، واحرنجم (فإنها تدخل هنا) .

تلك هى أشهر أنواع الأفعال التى يغلب عليها اللزوم[٢].

---

(١) سبق شرح المطاوعة وإيضاحها بالأمثلة فى هامش ص ٨٥م ٦٧ من باب نائب الفاعل. وأشرنا هناك إلى أن صاحب كتاب المخصص (ابن سيده) عقد بحثاً وافيا للمطاوعة ضمنه كثيراً من شئونها فى الجزء ١٤ ص ١٧٥ . . .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ولازِمٌ غيرُ المعدَّى . وحُتِم لُزومُ أَفعالِ السَّجايا ؛ كَنَهِمْ

يريد : أن اللازم هو الذى ليس متعديا . وشرع يبين أنواع الأفعال اللازمة ، فقال : حتّم لزوم أفعال السجايا وعدم تعديتها ، أى : أن لزومها محتوم . وسرد أنواعا أخرى فى الأبيات التالية :

كَذَا : «افعَلَلَّ» والمُضَاهِى اقعَنْسسا وما اقتضَى نَظافةً أَو دَنَسَا

أَوْ عرَضاً ، أَو طاوَعَ المُعدَّى لِواحد ؛ كَمَدَّهُ فامتدَّا

أى : ما كان على وزان « افعلل » فهو لازم ، وكذا الفعل الذى على وزن يضاهى ويشابه فى أحكامه الفعل : « اقعنسس » فإنه يشابه الفعل « افعنلل » مثل : « احرنجم » كما أوضحنا فى الشرح وكذلك من اللازم أيضاً ما دل على نظافة ، أو دنس ، أو عرض ، أو مطاوعة لفعل متعد لواحد . . .

المسألة ٧١ :

طريقة تعدية للفعل اللازم الثلاثى

من الممكن جعل الفعل الثلاثى اللازم متعديًا إلى مفعول به واحد، أو فى حكم[١] المتعدى إليه ؛ وذلك بإحدى الوسائل القياسية المطردة[٢] .

وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هامّ ، هو أنّ هذه الوسائل كلها تتشابه فى أمر واحد ، يتركز فى صلاحية كل منها لتعدية الفعل اللازم[٣] . وتختلف بعد ذلك بينها اختلافًا واضحًا . وناحية الخلاف تتركز أيضًا فى أن كل وسيلة منها تؤدى مع التعدية معنى خاصًّا لا تكاد تؤديه وسيلة أخرى ؛ فواحدة تفيد — مثلاً — مع التعدية جعل الفاعل مفعولاً ؛ كهمزة النقل[٤] . ولهذا أثره فى تغيير المعنى الأول ، وواحدة تفيد التكرار والتمهل ؛ كالتضعيف ، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق ، وثالثة قد تفيد المشاركة ، ولم تكن موجودة ؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغة فَاعَل . . . وهكذا ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحدة ، وما تجلبه من المعنى مع التعدية . فإن كان أثر الوسائل من ناحية التعدية واحداً فإن أثرها مختلف من ناحية المعنى . لهذا لا تُختار وسيلة منها إلا على أساس أنها — مع تعديتها الفعل — تؤدى معنى جديدا يساير الجملة ، ويناسب الغرض . وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيلة دون أختها ؛ فالتى تصلح لمعنى لا تصلح لغيره فى الغالب . . . إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها فى تأدية معناه ، كحرف الجر فإنه يؤدى ما تؤديه همزة النقل أحياناً ؛ نحو : أذهبت العصفور ، وذهبت به . . .

وإليك الوسائل :

---

(١) الذى فى حكم المتعدى هو ما يبدو متعديا بحسب المظهر الشكلى اللفظى دون الواقع الحقيقى المعنوى ، ويتضح هذا جليا فى الوسيلتين الأخيرتين (٧ ، ٨) كما سيجىء عند الكلام عليهما . فى ص ١٣٨ ، ١٣٩

(٢) إلا الأخيرة ؛ وهى إسقاط حرف الجر — كما سيجىء فى هامش ص ١٣٤ و ١٣٩ .

(٣) وهى مستنبطة من الكلام العربى الأصيل ؛ لاستخدامها كسائر القواعد العامة المستنبطة منه . أما جعل المتعدى لازماً أو فى حكمه ، فيجىء الكلام عليه فى ص ١٤٨ .

(٤) إيضاحها فى ص ٤٨ ولها إشارة فى ص ١٣٧ .

١ – إدخال حرف الجر المناسب للمعنى ، على الاسم الذى يعتبر فى الحكم – كما شرحنا أول هذا الباب – مفعولاً به معنوياً للفعل اللازم ، ليكون حرف الجر مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوى ؛ فمثل : قعد – صاح – خرج – قصد . . . يقال فى تعديته بحرف الجر : قعد المريض على السرير – صاح الجندى بالبوق – خرجت من القرية وقصدت إلى الحاضرة . . . فكلمة : السرير – البوق – القرية – الحاضرة . . . هى من الناحية المعنوية فى حكم المفعول به ؛ لوقوع أثر الفعل عليها ، وإن كانت لا تسمى فى اصطلاح النحاة مفعولا حقيقياً[1] ، ولا يجوز – فى الرأى الأنْسَب – نصب شىء من توابعها ما دام حرف الجر مذكوراً قبلها فى الكلام – كما سبق وكما سيجىء[2] –

وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب ، حذف فيها حرف الجر ، ونُصِبَ مجروره بعد حذفه؛ مثل : تمرون الديارَ ، بدلاً من : تمرون بالديار ، ومثل : توجهت مكةَ ، وذهبت الشامَ ، بدلاً من : توجهت إلى مكة ، وذهبت إلى الشامِ . . . فهذه كلمات مَنْصوبة على نزع الخافض[3] – كما يقول النحويون – والنصب فيها سماعىّ ؛ مقصور على ما ورد منها منصوباً مع فعله الوارد نفسه ؛ فلا يجوز – فى الرأى الصائب – أن ينصِب فعل من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا الكلمة التى وردت معه مسموعة عن العرب ، كما لا يجوز فى كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل الذى وردت معه مسموعة . أى : أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض ، مقصورة على أفعالها الخاصة بها ، وأفعالها مقصورة عليها . ولولا هذا لكثُر الخلط ، وانتشر اللبس والإفساد ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها ؛ وهو : التبيين ؛ وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التى لا تداخل فيها ، ولا اختلاط .

---

(١) لأن المفعول الحقيقىّ عندهم ؛ هو الذى يقع عليه الأثر مباشرة بدون مساعدة . ولهذا يسمون التعدية بحرف «الجر» : «تعدية غير مباشرة» ؛ لأنها جاءت نتيجة معاونة قدمت للفعل اللازم ، ولم يستطع التعدية إلا بهذه المعاونة . (٢) راجع رقم ١ من هامش ص ١٠٠ ؛ ثم «ب» ص ١٠٧ م ٦٩ ثم ٢ من هامش ص ١٢٦ ، ثم ص ٣٤٠ م ٨٩ .

(٣) أى : عند نزعه من مكانه ، والمراد : عند حذفه . وفى هذه الحالة تسمى أفعالها : متعدية بنزع الخافض ، أما مع وجود حرف الجر فتسمى : متعدية بالحرف ؛ كما سبق .

وليس للتعدية بحرف الجر حرف معين ، وإنما يختار للفعل الحرف الذى يساير معناه ويناسبه ، فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، أو غيرها ؛ كالأمثلة السابقة .

وحرف الجر إذا كان وسيلة للتعدية ، (وهى التعدية غير المباشرة)، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجروراً ، إلا فى بضعة مواضع قياسية [1] .

---

(١) سيجىء كثير منها فى باب حروف الجر ص ٤٠٣ م ٩١ — وقد استفاض الخلاف والجدل فى جواز حذف الحروف الجارة حذفا قياسيا ، أو عدم جوازه ، وفى حكم المجرور بعد الحذف ؛ أيبقى مجرورا كما كان أم ينصب على نزع الخافض ؟ وعند نصبه أيجوز أن يكون مفعولا لعامله المذكور ، أم لا يجوز ؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجرورا بالحرف المحذوف ؟ أيكون فى محل جر أم فى محل نصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول للعامل الجديد ؟ . . و . . . و . . . بحوث جدلية وتفريعات متشعبة . . . وصفوة ما يقال إن حذف الجار على أربعة أنواع :

ا — نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى : « النصب على نزع الخافض » ؛ مثل : تمرون الديارَ — توجهت مكةَ — ذهبت الشامَ . . . وهذا نوع قليل جدا — فهو غير مطرد، وقد أوضحنا حكمه بأنه سماعى محض ؛ فلا يجوز فى الفعل الذى ورد معه أن ينصب غيره على نزع الخافض ، ولا يجوز فى الاسم المنصوب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه ؛ فلا يجوز : توجهت الحديقة ، ولاذهبت النهر، ولا أشباه هذا ؛ لأن تعدية هذين الفعلين لم تردعن العرب إلا فى : « مكة » و « الشام » على التوزيع السالف ، وكان ورودهما فيهما قليلا جدا لا يسمح بالقياس . ومثلهما : مُطِرنا السهلَ والجبلَ ، وضربت الخائنَ الظهرَ والبطن ، أى : فى السهل والجبل — وعلى الظهر والبطن. والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به ، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذا ، لأن نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشذوذ — قد يوحى — خطأ — أن الفعل قبلها متعد بنفسه ؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف ؛ فيقع فى الوهم إباحة تعديته مباشرة فى غيرها . . لكن إذا قلنا : « منصوبة على نزع الخافض » كان هذا إعلانا صريحا عن حرف جر محذوف ، نصب بعده المجرور ؛ فيكون النصب دليلا على ذلك المحذوف الذى لا يستقيم المعنى إلا بملء خلته ، وتقدير وجوده . ومن هذا النوع المنصوب سماعا ما نصب على نزع الخافض للضرورة .

ب — نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضاً ، ولكن على اعتباره مفعولا به مباشرة — للعامل الذى يطلبه ؛ كالحروف التى يكثر استخدامها فى تعدية بعض الأفعال ؛ فتجر الأسماء بعدها . وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال ؛ فتنتصب الأسماء بعد حذفها ؛ مثل الفعل : « دخل » ؛ فقد استعملته العرب كثيراً متعديا بالحرف : « فى » ؛ مثل : دخلت فى الدار . وكذلك استعملته بغير « فى » ونصبت ما بعده فقالت : دخلت الدار ، ولم تقتصر فى حالة وجوده أو حذفه على كلمة « الدار » ، بل أكثرت من غيرها ، مثل : المسجد — الغرفة — الخيمة — القصر — الكوخ — فكثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر ، ووقوع تلك الأسماء بعده منصوبة مع عدم وجود عامل آخر — كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان أن تلك الأسماء المنصوبة هى مفعولات للفعل الموجود ، وأن هذا الفعل نصبها مباشرة ؛ فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض ؛ لما فى هذا من العدول عن الإعراب الواضح ، المساير لظواهر الألفاظ

ويعنينا الآن من تلك المواضع ما يكون فيه المجرور مصدراً مؤولا من حرف مصدرى من الحروف الثلاثة مع صلته . (وهى : أنّ – أنْ المختصة بالفعل[١] – كىْ[٢]) مثل : سررت من أن الناشىء راغب فى العلم ، حريص على أن يزداد منه ؛ لكى

ومعانيها – إلى الإغراب ، والتعقيد من غير داع . ومعنى ما سبق أن الفعل : «دخل» يعد من الأفعال التى تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى ، فهو : مثل : شكر – نصح – حيث تقول فيهما : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للغافل بأن يشكره : أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت الغافلَ بأن يشكره .
وهذا النوع هو الذى وصفناه أول هذا الباب – عند تقسيم الفعل التام إلى متعد ولازم – بأنه قسم مستقل بنفسه يسمى : الفعل الذى يستعمل لازما ومتعديا . وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف .

جـ – نوع يحذف فيه الحرف قليلا مع بقاء مجروره على حاله من الجر ، كما كان قبل حذف الجار . وهذا النوع القليل مقصور على السماع لا محالة ؛ فلا يجوز التوسع فيه بجر كلمات غير الكلمات التى وردت عن العرب كقولهم : لاهِ ابنُ عمك . . . أى : لله ابن عمك . فقد حذفت اللام وبقى مجرورها ؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ؛ كأن يقال : المجدِ أنت – العملِ النافع أخوك . تريد : للمجد أنت – للعمل النافع أخوك ، فهذا – وأشباهه – مما لا يصح . ومن هذا المسموع القليل حذف الباء ، أو : على ، مع إبقاء مجرورها فى قول أعرابى سئل : كيف أصبحت ؟ فأجاب : خيرٍ والحمد لله . أى : بخير ، أو : على خير ؛ وحذف «إلى» فى قول الآخر :

إذا قيل أىُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أى : أشارت إلى كليب الأصابع مع الأكف . . . وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقى مجروره على حاله . وهذا النوع لا يطرد فيه الجر ، وإنما يقتصر على المسموع ؛ كما قلنا .

د – نوع يكثر فيه حذف الجار مع بقاء مجروره على حاله من الجر وهذا النوع قياسى يطرد فى جملة أشياء ؛ أشهرها : حرف الجر الذى مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته وهذه الحروف الثلاثة هى : أنّ – أنْ – كى ، وقد تكلمنا عليها هنا – أما بقية الأشياء ، ومناقشتها ، فموضوع الكلام عليها : آخر باب حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر وإبقاء عمله – ص ٤٠٣ م ٩١ – ، والكثير منها غير داخل فى موضوع التعدية بحرف الجر الذى نحن فيه .

ومما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ، ينصب الاسم بعده فى حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ، فالنصب فيها مقصور على السماع . والأخرى كثيرة مطردة ؛ فالنصب فيها قياسى . ويجر فى حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ؛ فالجر فيها سماعى ، والأخرى : كثيرة مطردة فالجر فيها قياسى . فالحالات الأربع ؛ منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان .

---

(١) إذا وقعت «أنْ وأنّ» بعد حرف الجر الباء فى صيغة : «أفعل» – بفتح فسكون ، فكسر – الخاصة بالتعجب جاز حذف الباء مع «أنْ» قياسا دون «أنّ» المشددة – بحجة ، أنّ السماع لم يرد بحذفها ؛ وهذه التفرقة بينهما فى مسألة واحدة غير مقبولة ؛ لأن حذفها قبلهما جائز فى كل المسائل الأخرى ، فلم تخرج هذه المسألة ؟ لكن إذا حذفت الباء فى التعجب بعد الصيغة السالفة أتلاحظ فى التقدير أم لا ؟ رأيان كما سيجىء فى باب التعجب – جـ ٣ – ص ٢٧٢ م ١٠٩ .

(٢) كى المصدرية لابد أن يسبقها – لفظا أو تقديرا – لام الجر التى تفيد التعليل .

يبنى مجده ، ويرفع شأن بلاده . فيصح حذف الجار قبل كل حرف من الثلاثة ؛ فتصير الجملة : سررت أن الناشئ . . . حريص أن يزداد . . . كى يبنى . . فالمصادر التى تؤول فى العبارات السالفة من الحرف المصدرى وصلته ، تكون مجرورة على التوالى بالحرف : « مِنْ » فالحرف : « على »، فالحرف : « اللام » ولا داعى لأن يكون المصدر المؤول فى محل نصب على نزع الخافض — كما يرى فريق — لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ بعد حذفه ، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود فهو محذوف بمنزلة المذكور . ولأن النصب على نزع الخافض خروج على الأصل السائد الغالب ؛ فلا نلجأ إليه مختارين .

وهذا الحذف القياسى لا يصح إلا عند أمن اللبس ، فإن خيف اللبس لا يصح ؛ ففى مثل : رغبت فى أن يفيض النهر — لا يصح حذف حرف الجرّ : « فى » فلا يقال : رغبت أن يفيض النهر ؛ إذ لا يتضح المراد بعد الحذف ؛ أهو : رغبت فى أن يفيض النهر ، أم رغبت عن أن يفيض ...، والمعنيان متعارضان متناقضان ؛ لعدم معرفة الحرف المحذوف المعيَّن ، وخلو الكلام من قرينة تزيل اللبس . ومثل هذا : انصرفت عن أن أقرأ المجلة ؛ فلا يجوز حذف الجار ؛ لأن حذفه يؤدى إلى أن تصير الجملة : انصرفت أن أقرأ المجلة ؛ فلا ندرى المقصود ؛ أهو : انصرفت إلى أن أقرأ ، أم انصرفت عن أن أقرأ . . . والمعنيان متناقضان ولا قرينة تزيل اللبس[1] . . .

---

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرا على بعض الحالات :

وعَدِّ لازماً بحَرْفِ جَرِّ ... وإنْ حُذِفْ فالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْلاً — وفى : «أنَّ» و«أنْ» يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

«عجبت أن يدوا» : أن يعطوا الدية ، وهى التعويض المالى الذى يدفعه من ارتكب نوعا معينا من الجرائم ؛ ليأخذه المظلوم الذى وقعت عليه الجريمة . . .

يقول : إن تعدية اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوى — كما شرحنا — وعند حذف حرف الجر ينصب الاسم المجرور بشرط أن يكون هذا النصب نقلا عن العرب ؛ أى : مسموعا فى كلمات واردة عنهم ؛ فليس النصب قياسا ولا مباحا فى غير المنقول عنهم . ثم بيّن أن حذف الجار قياسى مطرد قبل : « أنّ » و« أنْ » .

٢ – إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثى[١] (وهى همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويصير بها الفاعل مفعولاً. ولا تقتضى – فى الغالب – تكراراً، ولا تمهلا) نحو: خَفِىَ القمرُ – أخفى السحاب القمرَ.

٣ – تضعيف عين الفعل اللازم، بشرط ألا تكون همزة[٢]؛ ففى نحو: فرح المنتصر – نام الطفل، نقول – فرّحْتُ المنتصر – نوّمَت الأمُّ طفلها.

٤ – تحويل الثلاثى اللازم إلى صيغة: «فاعَل»، الدالة على المشاركة؛ نقول فى: جلس الكاتب، ثم مشى، وسار – جالست الكاتب، وماشيته، وسايرته.

٥ – تحويل الفعل الثلاثى اللازم إلى صيغة: «استفعَل» التى تدل على الطلب، أو على النسبة لشىء آخر. فمثال الأول: حضر – عان (بمعنى: عاوَنَ) تقول استحضرتُ الغائبَ – استعنت الله؛ أى: طلبت حضور الغائب، وعَوْن الله. ومثال الثانى: حَسُنَ – قَبُح... تقول: استحسنتُ الهجرة – استقبحت الظلم، أى: نسبت الهجرة للحُسن، ونسبت الظلم للقبح. وقد تؤدى صيغة: استفعل إلى التعدية لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعدياً لواحد؛ نحو: كتبت الرسالة – استكْتَبْتُ الأديبَ الرسالةَ.

٦ – تحويل الفعل الثلاثى إلى فَعَلَ (مفتوح العين) الذى مضارعه «يفعُل» بضمها، بقصد إفادة المغالبة[٣]؛ نحو: كَرَمْتُ الفارس أكرُمه؛ بمعنى: غلبته فى الكرم – شَرَفْتُ النبيل أشرُفُه؛ بمعنى: غلبته فى الشرف.

---

(١) والتعدية بهمزة النقل ليست مقصورة على الفعل الثلاثى اللازم، بل تدخل أيضاً على الثلاثى المتعدى للواحد، فتجعله متعديا لاثنين، وعلى المتعدى لاثنين؛ فتجعله متعديا لثلاثة – كالتفصيل الذى سبق فى ص ٤٨ م ٦٤

(٢) لأنه غير مسموع فيها. هذ، والتضعيف يقتضى – غالبا – التكرار والتمهل، بخلاف همزة النقل بشرط ألا توجد قرينة تعارض هذا كالتى فى قوله تعالى: (.... لولا نُزِّل عليه القرآن جملة واحدة...) فإن: «جملة واحدة» تعارض التكرار والتمهل فى الفعل: «نزّل».

(٣) تسابق اثنين أو أكثر – إلى أمر؛ وتزاحمهما عليه، رغبة فى انتصار كل فريق على الآخر، وغلبته فى ذلك الأمر. ولأهمية المغالبة سنعود للكلام عليها فى الزيادة والتفصيل، ص ١٤٠.

٧ — التضمين — (وهو أن يُؤَدِّىَ فعل — أو ما فى معناه — مؤدَّى فعل آخر أو ما فى معناه ؛ فيُعْطَى حكمه فى التعدية واللزوم .)[1] ومن أمثلته فى التعدية : لا تعزموا السفرَ ؛ فقد عُدِّىَ الفعل. « تعزم » إلى المفعول به مباشرة ؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر ؛ فيقال : أنت تعزم على السفر . وإنما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم : « تعزم » معنى الفعل المتعدى : تَنْوِى ، فنصب المفعول بنفسه مثله ؛ فمعنى : « لا تعزموا السفر » لا تنووا السفر . . . ومثل : رحُبَتْكم الدار — وهو مسموع — فإن الفعل : « رَحُبَ » لازم ؛ لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به ، ولكنه تضمن معنى : « وَسِعَ » فنصب المفعول به « الكاف » مثله ؛ إذ يقال وسِعَتكم الدار ؛ بمعنى : اتسعتْ لكم . ومثل : طَلُعَ القمرُ اليمنَ ، — وهو من الأمثلة المسموعة أيضًا — والفعل : « طَلُعَ » — بضم اللام[2] — لازم ، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضُمن معنى : « بَلَغَ » .

---

(١) عرفه كثير من النحاة بأنه : إشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه ؛ لتؤدى الكلمة معنى كلمتين . لكن التعريف الذى ذكرناه هو الذى ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى من بين تعريفات كثيرة ؛ كما ورد فى الجزء الأول من مجلته ص ١٨٠ وما حولها . وكما فى ص ٢٠٢ من محاضر جلساته فى دور الانعقاد الأول . وفى المرجعين السالفين بحوث لطيفة وافية فى أمر التضمين من نواحيه المختلفة . وقرار المجمع فى ص ١٨٠ المشار إليها صريح فى أن التضمين قياسى بشروط ثلاثة ؛ أولها : تحقق المناسبة بين الفعلين . ثانيها : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس . ثالثها : ملاءمة التضمين للذوق العربى . ويوصى المجمع بعدم الالتجاء إلى التضمين إلا لغرض بلاغى .

لكن أيكون التضمين فى الفعل وما شابهه — نوعا من المجاز ، أم من الحقيقة ، أم مركبا منهما ؟ وهل يختلف التضمين بمعناه السالف النحوى عن التضمين البيانى وهو الذى يقضى بتقدير حال محذوفة موضعها قبل الجار والمجرور ، مناسبة فى معناها لهما ، ويتعلق بها الجار والمجرور من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمة أخرى لتؤدى المعنيين كما يقول النحاة ؟ وهل يمكن وجود التضمين السماعى ؟ كل هذا وأكثر منه وأوفى وأوضح ، مدون فى المرجعين السالفين وقليل منه مدون فى حاشية الصبان قبيل آخر الباب. وقد سجلنا فى آخر هذا الجزء بحثاً نفيساً خاصاً به ؛ لايستغنى عنه المتخصصون . ثم أبدينا فيه رأينا بإيجاز .

(٢) كشأن جميع الأفعال التى على وزن : « فَعُل » — بفتح فضم — وقد نقلنا فى هامش ص ١٢٩ عن صاحب المغنى أنه لم يرد من هذه الصيغة متعديا إلا رحُب وطلُع — بضم ثانيهما — فيما يعرف ، وكما سيجىء أيضا فى رقم ١ من هامش ص ١٤٩ .

ومن أمثلة جعل المتعدى لازمًا: «سمع الله لمن حمده» فالفعل: «سمع» فى أصله متعد بنفسه، ولكنه هنا تضمن معنى: «استجاب» فتعدى مثله باللام، وهكذا... والصحيح أن التضمين قياسى، والأخذ بهذا الرأى يفيد اللغة تيسيراً واتساعاً[١]. ولما كان الفعل فى التضمين لا يتعدى إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر فقد وُصف بأنه فى حكم المتعدى، وليس بالمتعدى حقيقة؛ لأن المتعدى الحقيقى لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تجيئه فيها المعونة من غيره.

٨ — إسقاط حرف الجر توسعًا، ونصْب المجرور على نزع الخافض. وهذا مقصور على السماع[٢]؛ كقوله تعالى (أعَجِلتُم أمرَ ربكم) أى: عن أمره. وهذا — كسابقه[٣] — يكون فيه الفعل فى حكم المتعدى لا حقيقته؛ مراعاة لأنه العامل فى المجرور معنى، ولكنه لا دخل له فى نصبه.

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعديه الفعل اللازم، ومنها يتضح ما أشرنا إليه قبل سردها، وهو أن كل واحدة تؤدى مع تعدية الفعل اللازم معنى خاصًا لا تؤديه أختها — فى الغالب.

---

(١) ويمتاز التضمين من بقية وسائل التعدية بأنه قد ينقل الفعل اللازم طفرة إلى أكثر من مفعول واحد؛ ولذلك عدى: «آلَوْت» بمعنى: «قصَّرت» إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصرا، وذلك فى نحو قولهم: لا آلوك نصحا؛ لأنه تضمن معنى: «لا أمنعك» الذى ينصب مفعولين. وعدى: أخبر، وخبَّر، وحدَّث، ونبَّأ، إلى الثلاثة، بعد أن تضمنت معنى: «أعلم» وبعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر، نحو قوله تعالى: (أنبئهم بأسمائهم) — (فلما أنبأهم بأسمائهم) — (نبئونى بعلم).

(٢) سبقت الإشارة لهذه المسألة فى ج ١ ص ١٨ م ٧ ولا داعى للأخذ بالرأى القائل إنه قياسى إذا وجد حرف جر سابق نظير للحرف المحذوف ولو فصل بينهما فاصل؛ كبيت ابن مالك فى باب الإعراب ونصه:

فارفعْ بضمٍّ، وانْصِبَنْ فتْحًا، وجُرْ كسْرًا؛ كذِكْرُ اللهِ عبْدَه يَسُرْ

أى: انصب بفتح، وجر بكسر. لا داعى للأخذ بهذا الرأى منعا للخلط ودفعا للإلباس إذ قد يقع فى وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه.

(٣) كما سبقت لهما الإشارة فى رقم ١ من هامش ص١٣٢

... ...

زيادة وتفصيل :

سبق تعريف المغالبة[1] ، ووعدنا أن نتكلم عليها هنا ، ملخصين آراء الباحثين فيها :

جاء فى مقدمة القاموس — فى المقصد الأول الخاص ببيان الأمور التى اختص بها القاموس، عند تعليق المصحح على الأمر الخامس — مانصه عند الكلام على المبالغة :

« قوله : أو دالاً على المغالبة .. يقتضى أن باب المغالبة قياسى ؛ وليس كذلك ، كما يدل عليه عبارة الرضى ؛ حيث قال : واعلم أن باب المغالبة ليس قياسياً بحيث يجوز نقل كل لغة إلى هذا الباب . قال : س . وليس فى كل شىء يكون هذا ؛ ألا ترى أنك لا تقول نازعنى فنزَعته أنزُعه بضم العين (وهى الزاى) ؛ للاستغناء عنه بغلبْتُه . وكذا غيره . بل نقول هذا الباب مسموع كثير » .

وقال صاحب القاموس فى الجزء الرابع مادة : الخصومة : ما نصه :

(الخصومة : الجدل — خاصمه مخاصمة ، وخصومة ؛ فخصَمه يخصِمه : غلبه ، وهو شاذ ، لأن فاعلتُه ففَعلتُه يرَدّ « يفعل » منه (أى : المضارعَ منه) إلى ضم العين ؛ إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح ؛ كفاخره ففخَره يفخَره . وأما المعتل كوجدت وبعت فيُردّ إلى الكسر إلا ذوات الواو ؛ فإنها ترَدّ إلى الضم ؛ كراضيته فرضوتُه أرضوه — وخاوفنى فخُفْته أخُوفه . وليس فى كل شىء (يكون ذلك) لا يقال : نازعته أنزُعه ؛ لأنهم استغنوا عنه بغلبْته » .

وقال الجاربردى فى شرح الكافية (وننقل كلامه عن ص ٦٨ جـ ١ من المواهب الفتحية) :

« معنى المغالبة : ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب . أى : المقصود بيان الغلبة فى الفعل الذى جاء بعد المفاعلة ، على الآخر ، فإذا قلت : كارَمنى ، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم ، مثل ما كان منك إليه ؛ فإذا غلبته فى الكرم فإنك تبنيه على « فعَل » بفتح العين ؛ لكثرة معانيه . ثم خصوا من أبوابه

---

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٧ .

... ...

بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمومة ، وإن كان من غير هذا الباب ، نحو كارمنى فكرَمْته ، يكارمنى فأكرُمُه ، وضاربنى فضربَته ، يضاربنى فأضرُبه (بضم الراء فى المضارع) فهذا قد ضربته وضربك ، ولكنك قد غلبته فى الضرب . ويجوز ألا يكون قد ضربك ، وإنما ضربتما غير كما ؛ لتغلبه فى ذلك ، أو لتغلبك ، كذا البواقى .

«وإنما فعلوا ذلك لأن» «الفَعْل» بمعنى المغالبة قد جاء كثيراً من هذا الباب ؛ نحو الكَبْر ؛ وهو : الغلبة فى الكِبْر ، والكثْر ، وهو الغلبة فى الكثْرة ، والقَمْر ؛ وهو الغلبة فى القِمار ، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضًا إليه ، ليدل على المراد الموضوع . ثم استثنوا من هذه القاعدة معتل الفاء ؛ واويًّا كان نحو : وعد ، أو يائيًّا نحو يسر ؛ فإنه لا ينقل إلى « يفعُل » بضم العين ؛ لئلا يلزم خلاف لغتهم ؛ إذ لم يجئ مثال مضموم العين . فيقال : واعدنى فوعَدته أعده ، وياسرنى فيَسَرته ، ومعتل العين واللام اليائى فإنه لا ينقل إلى يفعُل بالضم بل ، يبقى على الكسر ؛ فيقال بايعنى فبعته أبيعه ، وراماني فرميته أرميه ؛ إذ لم يجئ أجوف ولا ناقص يأتى من : « يفعُل » بالضم ؛ لأنك لو ضممت عينه لانقلب حرف الياء واوا فيلتبس بذوات الواو » . ومثل هذا قاله الرضى وغيره من شراح الكافية . ا هـ

وجاء فى الهمع جـ ٢ ص ١٦٣ فى فعَل يفعُل : «لزموا الضم — على الصحيح — فى باب المغالبة ؛ نحو : ضاربنى فضربته أضْرُبُه — وكابرنى فكَبَرْته أكبُرُه ، وفاضلنى ففضلته أفضُله . وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق ؛ قياسًا ؛ نحو : فاهمنى ففهَمته أفهَمه ، وفاقهنى ففقَهته أفقَهه ، كما حكى الجوهرى : واضأنى فوضأته ، أوضَؤه قال وذلك بسبب الحرف الحلقى — وروى غيره : وشاعرته فشعرته ، أشعَره . وفاخرته ففخرته أفخَره . . . »

ورأى الكسائى — مع قلته — حسن ؛ لأن فيه تيسيراً باستعمال ضبطين فى بعض الصور والأساليب . والعجيب أن اللغتين شائعتان — حتى اليوم — فى كثير من نواحى الصعيد المصرى .

مما تقدم يعلم أنه كثير ، كما يعلم من قول شارح الكافية السابق — وهو : « أنك تبنيه على كذا — أن هذا من عملك ؛ فهو مقيس لك ؛ لكثرته . وهذا رأى ابن جنى أيضًا فى كتابه الخصائص جـ ١ عند الكلام على المغالبة .

... ...

على أن الذين يمنعونه فى فعُل إنما يمنعونه إذا سمع غيره فى هذا الفعل نفسه ، ويمثلون له بالفعل : « نازعته[١] » ؛ لأنهم استغنوا معه عن « يفعُل » (بالضم) بالمسموع الوارد بدلا منه فى الغلبة . وهذا يختلف عن موضوعنا ؛ لأنك ستقول فى النتيجة : غلبته فى النزاع ؛ وإذاً لا داعى هنا للمغالبة التى ستأتى فيها كلمة : « غلبته » فاستغنوا بكلمة : « غلبْت » الأصيلة ابتداء، لا بالواسطة المؤدية إليها .

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصًا وافيًا حكيمًا هو ما جاء فى الجزء الثانى من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ٢٢٦ ، ونصّه[٢] :

« ذهب بعض إلى أن المغالبة ليست قياسًا ؛ وإنما هى مسموعة كثيراً . وذهب بعض إلى أن استعمالها مطرد فى كل ثلاثى متصرف تام خال مما يلزم الكسر . وإنه يكفى أنه مسموع كثيرٌ لنقيس عليه ، كما قرر المجمع ، وكما قال ابن جنى » .

وهذا هو الحكم الموفق الذى يحسن الاقتصار عليه .

---

(١) سبق فى أول الموضوع .

(٢) بقلم شيخ الجامع الأزهر - الخضر حسين، وكان - رحمه الله - أحد أعضاء المجمع اللغوى الأجلاء .

المسألة ٧٢ :

تعدد المفعول به ، وما يَتْبَعُ هذا من ترتيب وحذف . .

عرفنا أن الفعل المتعدى قد يتعدى — مباشرة — إلى مفعول واحد ؛ نحو : عدْلُ الحاكم يكفُل السعادة للمحكومين ، أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : رأيت الظلمَ أقربَ طريق للخراب ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ نحو : منعت النفسَ التسرعَ فى الرأى . وقد ينصبُ ثلاثة ؛ نحو : أعلمنى العقلُ الاعتدالَ واقياً من البلاء . . . ولا يتعدى الفعل لأكثر من ثلاثة .

(ا) فإن كان الفعل متعدياً لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة هذا الأصل فى ترتيبهما ؛ فيتقدم المفعول الذى أصله المبتدأ على المفعول الذى أصله الخبر ؛ نحو حسبت الصبرَ أنفعَ فى الشدائد ، وجاز العكس أيضاً ؛ نحو: حسبت أنفعَ فى الشدائد الصبرَ ، لكن مراعاة الأصل أحسن .

وقد تجب مراعاة الأصل فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر كأن يؤدى عدم الترتيب إلى الوقُوع فى اللبس ؛ نحو : ظننت خالداً محموداً ؛ فلو تقدم الثانى لاختلط الأمر والتبس ؛ إذ لا يمكن التمييز بين المشبه والمشبه به ؛ لعدم وجود قرينة تساعد على هذا ؛ فيكون التقديم هو القرينة .

وقد تجب مخالفة الأصل ؛ فيتقدم المفعول الثانى فى المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ ؛ كأن يكون فى الأول ضمير يعود عليه ؛ نحو : ظننت فى البيت[1] صاحبه . فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة : حالة يجب فيها مراعاة الأصل بتقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر ، وحالة يجب فيها مخالفة هذا الأصل، وثالثة يجوز فيها الأمران . وقد تقدم هذا مفصلاً فى موضعه الأنسب من باب ظن وأخواتها[2] .

---

(١) سبق فى باب « ظن وأخواتها » أن المفعول الثانى للأفعال القلبية يجوز أن يكون جملة ، وأن يكون شبه جملة كالمثال المذكور هنا . وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول ؛ كى لايعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛ وهذا ممنوع إلا فى مواضع أخرى محدودة .

(٢) ص ١٨ م ٦٠ .

(ب) إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأحسن تقديم ما هو فاعل فى المعنى على غيره ؛ نحو : أعطيت الزائرَ وردةً من الحديقة . « فالزائر » هو الآخذ ، و « الوردة » هى المأخوذة ؛ فهو فى المعنى بمنزلة الفاعل ، وهى بمنزلة المفعول ، وإن كانت هذه التسمية المعنوية لا يلتفت إليها فى الإعراب . ويجوز مخالفة الأصل؛ فيقال : أعطيت وردةً من الحديقة الزائرَ . لكنّ الترتيب أحسن .

وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتماً وتأخير الثانى فى مواضع أشهرها ثلاثة:

١ ـ خوف اللبس ؛ نحو : أعطيت محموداً زميلاً فى السفر . فلا يجوز تقديم الثانى ؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ ، ولا قرينة تزيل هذا اللبس ، ولا وسيلة لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل فى المعنى على غيره ؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوىّ . وفى هذه الصورة يجوز تقديم المفعول الثانى على المفعول الأول وعلى الفعل معًا ؛ لعدم اللبس فى هذه الحالة ، نحو : زميلاً فى السفر أعطيت محموداً .

٢ ـ أن يكون الثانى واقعًا عليه الحصر[1] ؛ نحو : لا أكسو الأولاد إلا المناسبَ ، فلو تقدم الثانى لفسد الحصر ، ولزال الغرض منه . ولا مانع من تقديمه مع « إلا » ، على المفعول الأول ؛ إذ لا ضرر من هذا، نحو : لا أكسو إلا المناسبَ الأولادَ ؛ لأنّ المحصور فيه هو الواقع بعد « إلا » مباشرة .

٣ ـ أن يكون الأول ضميراً متصلاً والثانى اسمًا ظاهراً ؛ نحو : منحتك الودّ . (لكن لا مانع من تقديم المفعول الثانى على الأول والفعل معًا ، نحو : الوُدَّ منحتك) .

وتجب مخالفة الترتيب فى مسائل أشهرها ثلاثة أيضًا :

١ ـ أن يكون المفعول الأول (أى : الفاعل فى المعنى) محصوراً نحو : ما أعطيت المكافأةَ إلا المستحقَّ . ويجوز تقديمه مع « إلا » على المفعول الأول وحده ، دون عامله .

---

(١) تقدم فى جـ ١ ص ٣٦٤ م ٣٧ إيضاح للحصر (معناه وطريقته) .

٢ — أن يكون المفعول الأول — الذى هو فاعل معنوى — مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثانى ؛ نحو : أسكنت البيتَ صاحبَه . فإن كان الثانى هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران ؛ نحو : أسكنت محمداً بيته ، أو : أسكنتُ بيتَه محمدا .

٣ — أن يكون المفعول الثانى ضميراً متصلاً ، والأول (أى : الفاعل المعنوى) اسمًا ظاهراً ؛ نحو : القلمَ أعطيته كاتبًا . . .

فأحوال الترتيب فى هذا القسم ثلاث ؛ وجوب التزامه فى ثلاثة مواضع ، ووجوب مخالفته فى ثلاثة أخرى ، وجواز الأمرين فى غير المواضع السالفة[1] .

* * *

حذف المفعول به :

يؤدى المفعول به معنى ليس أساسيًّا[2] فى الجملة ؛ فيمكن أن تستغنى عنه من غير أن يفسد تركيبها ، أو يختل معناها الأساسىّ ،ولهذا يسمونه : « فضلة » وهى اسم يطلقه النحاة على كل لفظ يوصف بهذا الوصف) بخلاف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو نائبه . . . أو غيرهذا من كل جزء أصيل فى الجملة لا يمكن أن تتكون ولا أن يتم معناها الأساسىّ إلا به، مما يسميه النحاة:« عُمدة ».

---

(١) ترك بن مالك الكلام على أحوال القسم الأول : « ا » — واقتصر على أحوال هذا القسم : « ب » — فقال بإيجاز :

والأَصلُ سَبْقُ فاعل معنًى ؛ كَمَنْ ... مِنْ : «أَلبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ »
ويلزمُ الأَصْل لِمُوجِبٍ عَـرَى ... وتَرْكُ ذاكَ الأَصْلِ حتماً ، قد يُرَى

يريد : إذا تعدى الفعل لمفعولين ، أحدهما فاعل فى المعنى ، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول على غيره . وساق مثالا هو : « ألبسن من زاكم نسج اليمن » . فكلمة : « من » مفعول به ، وهى من ناحية المعنى — لا الاصطلاح النحوى — بمنزلة الفاعل ؛ لأن مدلولها هو : اللابس ، « ونسج اليمن » ، هو الملبوس . وفى هذه الحالة يراعى الأصل بتقديم المفعول الذى هو فاعل معنوى ، ويجوز عدم مراعاته ؛ فنقول : ألبسن نسج اليمن من زاركم . ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل قد تلزم بسبب موجب لمراعاتها قد عرا ، أى : حل ووجد . كما صرح بأن ترك مراعاة الأصل قد يرى حتما ، أى : قد يرى أمرا محتوما ، واجبا . (حتما : مفعول يرى) .

(٢) هذا فى غير مفعولى « ظن » وأخواتها ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر — غالبا — ، فهما عمدتان بحسب أصلهما ، وقد سبق فى باب « ظن » الكلام على حذفهما . ص ٤٦ م ٦٣ .

وبالرغم من أن المفعول به فضلة — فقد تشتد الحاجة إليه أحيانًا ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه فى بعض المواضع ، ولا يصح حذفه فيها كما سنرى . أما فى غيرها فيجوز حذفه — واحداً أو أكثر — لغرض لفظىّ ، أو معنوى .

فمن اللفظىّ : المحافظة على وزن الشعر ، كقول شوقى :

ما فى الحياة لأنْ تُعا تِب أو تحاسِبَ مُتَّسعْ

أى : تعاتب المخطىء أو تحاسبه . والمحافظة على تناسب الفواصل[1] ؛ نحو قوله تعالى مخاطبًا رسوله الكريم : (ما أنزلْنا عليك القرآن لتشقَى — إلا تذكِرةً لِمَنْ يَخْشَى) وقوله : (والضُّحا والليل إذا سَجَا [2] — ما ودّعك ربك وما قَلاَ) [3] فحذف مفعول الفعل : « يخشى » ولم يقل: « يخشاه » أو : يخشى الله — لكى تنتهى الجملة الثانية بكلمة مناسبة فى وزنها لكلمة : « تَشقَى » التى انتهت بها الجملة الأولى . ومثل هذا فى الفعل : « قَلاَ » الذى حذف مفعوله ؛ ليكون مناسبًا فى وزنه للفعل : « سجا » .

والرغبة فى الإيجاز ؛ نحو : دعوت البخيل للبذل ، فلم يقبل، ولن يقبل . أى : لم يقبل الدعوة ، أو البذل ، ولن يقبل الدعوة أو البذل . . .

ومن المعنوى : عدم تعلق الغرض به ،كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل : طالما أنفقتُ ، وساعدت ، وعاونت؛ أى : طالما أنفقت المال ، وساعدت فلانًا ، وعاونت فلانًا[4] . أو : الترفع عن النطق به ؛ لاستهجانه، أو : لاحتقار صاحبه، أو : نحو هذا من الدواعى البلاغية وغير البلاغية .

فإذا اشتدت حاجة المعنى إلى ذكر المفعول بحيث يختل أو يفسد بحذفه لم يجز الحذف ؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين ؛ مثل : ماذا أكلت ؟ فيجاب : أكلت فاكهةً . فلا يجوز حذف المفعول : « فاكهة » ؛ لأنها المقصودة من الإجابة .

---

(١) الكلمات التى فى نهاية الجمل المتصلة اتصالاً معنوياً . (٢) هدأ وسكن ، وخلا من الرياح والعواصف ، وأشباهها . (٣) كره .

(٤) وقد حذفت المفعولات لأن الغرض الهام من الجملة ليس فلانا وفلانا من الأشخاص المعينة ؛ إنما الغرض هو : البذل والإعطاء لهذا أو لذاك بغير تعيين . ومن هذا قوله تعالى : (فأما من أعطى واتقى . . . . .) أى : أعطى المال واتقى الله . . . وقوله : ولسوف يعطيك ربك فترضى؛ أى : يعطيك الخير ؛ فترضاه .

أو : يكون المفعول به محصوراً ؛ نحو : ما أكلت إلا الفاكهةَ .

أو : يكون مفعولاً مُتَعَجَباً منه بعد صيغة : « ما أفْعلَ » التعجبية ، نحو : ما أحسنَ الحريةَ .

أو : يكون عامله محذوفًا ؛ نحو قول القائل عند نزول المطر : خيراً لنا ، وشرًّا لعدونا ، أى يجلب خيرًا . . .

وليس هذا الحذف مقصوراً على مفعول الفعل المتعدى لواحد ؛ بل يشمله ويشمل المفعول الأول وحده ، أو الثانى وحده ، أو هما معًا للفعل الذى ينصب مفعولين ؛ مثل : « ظن » وأخواتها . وكذلك يشمل المفعول الثانى والثالث — دون الأول — للأفعال التى تنصب ثلاثة ؛ مثل : « أعلم وأرى » كما سبق الكلام على هذا وإيضاحه بالأمثلة[1] .

* * *

حذف عامل المفعول به :

وبمناسبة الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد[2] يعرض النحاة إلى حذف عامله جوازاً أو وجوبا .

فيجوزون حذفه إن كان معلومًا بقرينة تدل عليه ، مثل : ماذا حصدت ؟ فتقول : قمحًا ، أى : حصدت قمحًا . وماذا صنعت ؟ . . . خيراً ...

ويوجبون حذفه فى أبواب معينة ؛ منها : الاشتغال؛ وقد سبق[3] — ومنها

---

(١) فى ص ٤٦ ، ٥٠ .

(٢) وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف فقال :

وحذفَ فضلةٍ أَجزْ إن لم يَضِرْ كحذْفِ ما سيقَ جواباً أَو حُصِرْ

يقول : أجز حذف الفضلة (والمراد هنا : المفعول به) بشرط ألا يضر حذفها . وبين التى يضر حذفها بأنها ما سيقت جوابا ، أو وقعت محصورة على الوجه الذى شرحناه فيهما .

(هذا والفعل : « يضر» هو مضارع مجزوم ، ماضيه : « ضار » بمعنى : ضر ، تقول ضارنى البرد يضيرنى ، بمعنى : ضرنى ، يضرنى) .

(٣) فى ص ١٠٦

النداء[١] ، ومنها التحذير والإغراء[٢] . . . بالشروط المدونة فى باب[٣] كل . ومنها الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب ؛ نحو : أَحَشَفًا وسوءَ كِيلة[٤] ؟ وكذلك ما يشبه الأمثال ؛ كقوله تعالى : (انتهُوا ، خيراً لكم) أى : واعملوا خيراً لكم .

* * *

جَعْل الفعل الثلاثى المتعدى لازمًا ، أو فى حكم اللازم[٥] :

من الممكن جعل الثلاثى المتعدى لازمًا أو فى حكم اللازم بإحدى الوسائل الآتية[٦] :

١ — التضمين[٧] لمعنى فعل لازم ؛ نحو : قوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الذين يُخالفون عن أمره) ، فإن الفعل : « يحذر » متعد فى الأصل بنفسه ، تقول حذِرْت عواقبَ الغضب . ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع : « يخرج » صار متعديًا مثله بحرف الجر : « عن » . فالمراد : فليَحْذر الذين يخرجون عن

---

(١) فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوبا ، تقديره : أنادى ، أو أدعو ، وحرف النداء عوض عنه . (٢) يشترط فى حذف العامل فى التحذير أن يكون التحذير بكلمة : « إياك » ؛ نحو : إياك والكذب ، أو : مع العطف ؛ نحو : الكذب والنفاق ، أو مع التكرار ؛ نحو : النارَ النار . . . ويشترط فى الإغراء : العطف ؛ نحو : الكرامةَ والشهامةَ . أو التكرار ؛ نحو : الحياءَ الحياءَ . . . (٣) وفى حذف العامل الناصب للفضلة يقول ابن مالك :

ويُحذفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِما ... وقدْ يكونُ حذْفُهُ ملتَزَما

أى : يجوز حذف ناصب الفضلة (والمراد بها : المفعول به) إن كان الناصب معلوما بقرينة . وقد يكون الحذف أحيانا لازماً لابد منه .

(٤) هذا مثل قاله فى الأصل أعرابى لآخر يبيع التمر رديئاً ، ولا يوفى الكيل . وقد اشتهر حتى صار يقال لمن يسىء إلى غيره إساءتين فى وقت واحد . (الحشف : أردأ التمر) .

والمثل : كلام يشبه مضربه بمورده ؛ أى : يشبه ما يستعمل فيه بما وضع له فى الأصل . أما ما يشبه المثل ؛ أى : يجرى مجراه ، فكلام مستعمل فيما وضع له من الأصل ، واستعماله شائع ودورانه على الألسنة كثير .

(٥) يصير لازماً بأن ينسلخ عن التعدية ، ويتركها نهائيا ؛ بحسب الظاهر ، وبحسب الحقيقة الواقعة والمعنى ؛ كما فى الثانية والثالثة . ويصير فى حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر الشكلى اللفظى لازماً ؛ لابحسب المعنى والواقع الحقيقى ؛ كما فى الأولى ، والرابعة ، والخامسة ؛ لأن « المضمِّن » متعد باعتبار دلالته الأصلية على معنى الفعل المتعدى ، ولأن الضعيف عن العمل ، المحتاج إلى مساعدة حرف الجر ، متعد فى المعنى وفى أصله للمفعول ، وطالب له . وكذلك الفعل فى الضرورة . . . هكذا قالوا .

(٦) والثلاثة الأولى تجلب مع منع التعدية معنى جديداً ، على الوجه الذى سبق شرح نظيره فى طريقة تعدية الفعل اللازم ، ص ١٣٢ م ٧١ (٧) سبق الكلام على معناه ، والغرض منه ، وحكمه فى ص١٣٨ م ٧١ وقلنا : إن فى آخر هذا الجزء بحثاً نفيساً خاصاً به ، لايستغنى عنه المتخصصون ، ويليه رأينا فيه بإيجاز

أمره ، ومثله قوله تعالى : (ولا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) فالفعل : « تعدو » بمعنى : « تتجاوز » متعد بنفسه ؛ كما فى مثل : أنت لا تعدو الحق ؛ أى : لا تتجاوز الحق . ولكنه هنا متعد بحرف الجرّ : « عن » ؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر ، هو : « تنْصرف » الذى يتعدى بحرف الجر : « عن » .

ومثله قول القائل: « قد قتل الله زياداً عنى » فالفعل: « قتل » فى أصله متعد بنفسه مباشرة مستغْن بعد ذلك — غالبًا — عن التعدية بالحرف . ولكنه هنا تضمن معنى الفعل : « صرَفَ» المتعدى بنفسه، وبحرف الجر : « عن » معًا ؛فصار مثله متعديًا بنفسه، وبهذا الحرف . فالمراد : قد صرف الله بالقتل زياداً عنى ...

والتضمين من الوسائل التى تجعل المتعدى فى حكم اللازم ؛ ولا تجعله لازمًا حقيقيًا ؛ — لما بيناه . فى ص ١٣٩ —

٢ — تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة : « فَعُل » (بفتح أوله وضم عينه)[1] بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغة فى معنى الفعل والتعجب منه[2] ؛ نحو : نَظُر القِطّ ، وإما المدح أو الذم[3] ؛ نحو : سَبُق الفيلسوفُ وفهُم . وذلك فى مدحه بالسبق والفهم. ومنُع القادرُ وَحبُس؛ عند ذمه بمنع المعونة وحبسها .

٣ — مطاوعة[4] الفعل الثلاثى المتعدى لواحد — لفعل آخر لازم ، نحو : هدَمت الحائط المائل ؛ فانهدم ، ثم بنيته ؛ فانبنى .

---

(١) وإنما كان تحويل الفعل الثلاثى المتعدى ، إلى هذه الصيغة مؤدياً إلى لزومه لأنها صيغة لا تكاد تستعمل إلا لازمة ، إذ لم يرد منها فى المسموع متعدياً إلا فعلان — فيما يقال — هما : رحُب وطَلُع (بفتح أولهما وضم ثانيهما) على الوجه الذى سبق بيانه فى هامش ص ١٢٩ ، ١٣٨ .

(٢) بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب المدونة فى بابه الخاص — ج ٣ — ص ٩ ٢ وص ٢٩٣

(٣) يجوز تحويل الفعل الثلاثى إلى : « فَعُل» بضم العين ليكون للمدح أو الذم كنِعْمَ وبئس — على الوجه المشروح فى بابهما — ج — مع أوجه اختلاف بينهما ؛ أشهرها أمران فى معنى: «فَعُل» ؛ وهما: إشرابه التعجب مع عدم الاقتصار على المدح الخالص أو الذم ، وأنه للمدح الخاص أو الذم الخاص لا العام الشامل . وأمران فى فاعله الظاهر ؛ وهما : جواز خلوه من « أل » المباشرة وغير المباشرة ؛ نحو : (وحَسُن أولئك رفيقا) ، وجواز جره بالباء الزائدة ؛ نحو حُب بزيارة المخلص ، واثنان فى فاعله المضمر ؛ وهما : جواز عوده إلى ما قبله ، وجواز مطابقته له ، نحو : محمد شرف رجلا ؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على « محمد » المتقدم ، أو عائداً على : « رجلا » المتأخر . فإن عاد على المتقدم كان مطابقاً له فى الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير ، والتأنيث . وإن كان عائداً على المتأخر لزم الإفراد : تقول المحمدان شرفا رجلين ، المحمدون شرفوا رجالا . فاطمة شرفت امرأة ، وهكذا .

(٤) سبق شرح المطاوعة فى ص ٨٥ ، م ٧٦

٤ — ضعف الفعل الثلاثى عن العمل ؛ إما بسبب تأخيره عن معموله ؛ نحو قوله تعالى : (. . . إنْ كنتم للرُّؤيا تَعْبُرون) ، وقوله تعالى : (. . . الذين هُمْ لربهم يَرْهبُون) وإما بسبب أنه عامل ضعيف ؛ لأنه من المشتقات ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَّالٌ لما يُريدُ) وقوله : (مُصَدِّقًا لما بيْنَ يَدَيْه) والأصل : إن كنتم تَعْبُرون الرؤيا — الذين يرهبون ربهم — فعال ما يريد — مصدِّقًا ما بين يديه . ولام الجر التى بعده تسمى : « لام التقوية » ؛ لأنها تساعده على الوصول إلى مفعوله المعنوى الحالىّ الذى كان فى الأصل مفعوله الحقيقى .

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدى فى حكم اللازم، وليس لازمًا حقيقة[1] .

٥ — ضرورة الشعر ؛ كقول القائل :

تبَلَتْ فؤادَكِ[2] فى المنامِ خَرِيدةٌ[3] تَسْقِى الضجيعَ ببارِدٍ بَسَّامِ

فإن الفعل « تسقِى » ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثانى هنا : « بالباء » نزولا على حكم الضرورة الشعرية . وهذه الوسيلة أيضاً مما يجعل الفعل فى حكم اللازم ، وليس باللازم حقيقة ، لما أوضحناه من قبل .

---

(١) لأن العامل متعد فى المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة ؛ لكنه بحسب الشكل اللفظى الظاهر لازم ، فزيادة اللام للتقوية لا تنافى كون العامل لازماً بحسب المظهر

ونعود فنشير إلى ضعف كلام النحاة فى هذه الوسيلة الرابعة —كما سيجىء البيان عنها فى حروف الجر م ٩٠ ؛ إذ من المعروف أن الفعل المتعدى لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه — إلا فى بعض صور قليلة واجبة التقديم أو التأخير — وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التعدية إلى اللزوم إبعاداً حتمياً . وإذا كان بقاؤه متعدياً مع التقديم أمراً جائزاً فن أين يأتيه الضعف الذى يعالج بلام التقوية ؟ وما سبب هذا الضعف ؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولا منصوباً كما كان قبل مجيئها من غير أن يترتب على هذا فساد فى صياغة الأسلوب أو فى معناه فا الحاجة الحقيقية إليها ؟ وأين الضعف الذى تزيله ؟

كذلك المشتقات العاملة التى يصفونها بالضعف ، من أين يأتيها الضعف ؟ وما سببه وهى التى يجوز — أحياناً — أن تنصب مفعولها الخالى من لام التقوية مع تقدمه أو تأخره ، كما يجوز حذف لام التقوية إن وجدت فتنصبه مباشرة ، من غير أن يترتب على حذفها ضرر ؟ — وسيجىء الكلام عليها فى حرف الجر — كما قلنا — . والأولى بالنحاة أن يقولوا :

(ا) إذا تعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وتقدم هذا المفعول على فعله جوازاً ، فقد يبقى على حاله من النصب، وقد يجر باللام ؛ فالأمران صحيحان .

(ب) إذا كان المشتق ناصباً مفعولا واحداً جاز فى مفعوله النصب مباشرة أو جره باللام ، سواء أكان المفعول متقدماً أم متأخراً عن عامله .

(٢) أصابته بالمرض بسبب الحب . (٣) امرأة حسناء .

المسألة ٧٣ :

التنازع فى العمل[١]

(ا) فى مثل : وقَـف وتكلمَ الخطيبُ – نجد فعلين لا بد لكل منهما من فاعل ، وليس فى الكلام إلا اسم ظاهر واحد ، يصلح أن يكون فاعلاً لأحدهما، وهذا الاسم الظاهر هو : « الخطيب » . فأى الفعلين أحق بالفاعل ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين فاعل الفعل الثانى ؟

(ب) وفى مثل : سَمِعْتُ وأبْصَرْتُ القارئَ – نجد فعلين أيضًا ، يحتاج كل منهما إلى مفعول به منصوب . وليس فى الكلام ما يصلح أن يكون مفعولاً به إلا شيئًا واحداً ؛ هو : « القارئ » فأيهما أحق به؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثانى ؟

(حـ) وفى مثل : أنشدَ وسمعتُ الأديبَ ، نجد فعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلاً ، ويحتاج الآخر إلى منصوب ، يكون مفعولا به ؛ فَمطْلب كل منهما يخالف الآخر – على غير ما فى الحالتين السالفتين – وليس فى الكلام إلا لفظة : « الأديب » التى تصلح لأحدهما . فأىّ الفعلين أوْلى بها ؟ وما نصيب الآخر بعده ؟

(د) وفى مثل : أنست وسعدت بالزائر ، نجد كلا من الفعلين محتاجًا إلى الجار مع مجروره [٢] ؛ ليكمل المعنى ، فأى الفعلين أولى ؟ وما نصيب الآخر بعد ذلك ؟

من الأمثلة السالفة – وأشباهها – نعرف أن الأفعال[٣] قد تتعدد فى الأسلوب الواحد ، ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به ، ولكن لا يوجد فى الكلام إلا

---

(١) لنا فى هذا الباب وفى أحكامه رأى خاص سجلناه فى آخره ص ١٦٣ .

(٢) أوضحنا فى تعدى الفعل ولزومه ، وفى حروف الجر ، أن المجرور للتعدية فى هذا المثال وأشباهه يعد فى المعنى بمنزلة المفعول به ، فهو فى حكم المنصوب محلا ، برغم أنه مجرور لفظاً ، ولا يجوز فى الرأى الأحسن مراعاة المحل إذا جاء تابع بعده . وفى باب التنازع قد يتكلم النحاة أحيانا عن العامل الذى ينصب المفعول به لفظاً ، والذى ينصبه محلا . يريدون بالأول ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالثانى : ما يصل إليه بحرف الجر .

(٣) مثل الأفعال ما يشبهها مما يعمل عملها – كما سيجىء هنا –

بعض معمولات ظاهرة فى الكلام ، تكفى بعض الأفعال دون بعض، مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به؛ فتتزاحم تلك العوامل الكثيرة على المعمولات القليلة، وكأنها تتنازع ليظفر كل منها وحده بالمعمول ، ولهذا يسمى الأسلوب : « أسلوب التنازع »[١] . ويعرفه النحاة بأنه :

« ما يشتمل على فعلين — غالبا[٢] —، متصرفين، أو على اسمين يشبهانهما فى العمل، أو على فعل واسم يشبهه فى العمل ، وبعدهما معمول مطلوب[٣] لكل من الاثنين السابقين » .

والفعلان أو ما يشبههما يسميان : « عامِلِى التنازع » [٢] ، والمعمول يسمى : « المتنازَع فيه » .

فلا بد فى التنازع من أمرين ؛ أولهما : تقدم فعلين أو ما يشبههما فى العمل، وكلاهما يريد المعمول . ثانيهما : تأخير المعمول عنهما .

فمثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان : تصدّقَ وأخلصَ الصالح . ومثال تَقَدُّم العاملين وهما اسمان مُشتقّان يعملان عمل الفعل : المؤمن ناصرٌ ومساعدٌ الضعيفَ . ومثال المختلفين : دَرَاكِ وساعِد الملهوف ؛ بمعنى أدْرِكْ وساعِدْ . وهكذا الصور[٤] الأخرى التى تدخل فى التعريف .

على هذا لا يصح أن يكون من عوامل التنازع الحرف ، ولا العامل المتأخر فى مثل : أىَّ الرجال قابلتَ وصافحتَ ، ولا العامل المتوسط ؛ نحو : اشتريت الكتاب وقرأت . ولا العامل الجامد ؛ مثل : عسى ، وليس ، إلا فِعلَىِ التعجب ، فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملَين فى أسلوب التنازع ؛ نحو ما : أحسن وأنفعَ صفاءَ النفوس ، وأحْسِنْ وأنْفِعْ بِصفاء النفوس . .

---

(١) ويسميه بعض النحاة القدامى : الإعمال .

(٢) سنعرف أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زيادة المعمولات أو عدم زيادتها ، ويشترط — دائما — ألا تكفى العوامل .

(٣) من حيث المعنى والعمل معاً ، ولو كان عملهما مختلفاً . وسيجىء فى الزيادة والتفصيل ، نوع المعمول .

(٤) كأن يكون الفعلان معاً من نوع واحد (الماضى ، أو المضارع ، أو للأمر) وقد يكونان مختلفين فى بعض الصور ، وقد يكون أحد العاملين فعلا والآخر اسما يشبهه ، وقد يكون الفعل هو المتقدم أو الاسم الذى يشبهه . . .

... ...

زيادة وتفصيل

(١) ليس من اللازم — كما أشرنا — الاقتصار فى أسلوب « التنازع » على عاملَين متقَدمين ، ولا على معمول واحد ظاهر[1] بعدهما ؛ فقد يقتضى الأمر أن تكون العوامل ثلاثة[2] ، من غير أن يتعدد المعمول ؛ نحو : يجلس ويسمع ويكتب المتعلمُ . وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهرة ؛ نحو : تكتبون وتقرءون وتحفظون النصوص الأدبية كل شهر . فى صدر الكلام ثلاثة عوامل تتنازع العمل فى معمولين بعدها ؛ أى : المفعول به ، وهو : « النصوص »، وفى الظرف ؛ وهو : « كُلّ » ويشترط أن تقوم القرينة على أن الأسلوب أسلوب تنازع ؛ لتجرى عليه أحكام التنازع ، وأنه ليس من باب اللف والنشر مثل : غرَّد وزأر العصفور والأسد . . .

والكثير فى التنازع الاقتصار على عاملين ومعمول واحد . ولا يعرف فى الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل ،ولكن لا مانع من الزيادة عند وجود ما يقتضيها .

(ب) لا بد أن يكون بين العاملين — أو العوامل — نوع ارتباط ؛ كالعطف فى مثل : أعبدُ وأخافُ الله . أو أن يكون المتأخر جواباً معنوياً عن السابق ؛ نحو قوله تعالى : « يَسْتفتونَك ، قل اللهُ يُفتيكم فى الكَلاَلة »[3] . أى : يستفتونك فى الكلالة ، قل الله يفتيكم فى الكلالة . . . أو جواباً نحوياً ؛ كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب ؛ نحو : أنْشدْ ، أسمَعْ القصيدة . أو يكون المتأخر معمولا للسابق ؛ نحو قوله تعالى ؛ « وأنه كان يقول سَفيهُنا على الله شَطَطاً » ، أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم ؛ نحو : الحاكم مكافئٌ معاقبٌ المستحق ...

---

(١) لا فرق فى المعمول بين أن يكون اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بشرط أن يكون الضمير منفصلا مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو متصلا مجروراً ، نحو : على إنما قام وقعد هو ، وما زرت وصافحت إلا إياه . ووثقت وتقويت بك . كذلك لا فرق بين اختيار الأول وغيره للعمل ما لم يكن لأحدهما مرجح ؛ كوجود « بل » أو « لا » العاطفين . فيجب إعمال الأول فى مثل : أهنت لا أكرمت النمام . ويجب إعمال الثانى فى مثل : ضربت بل أكرمت الرجل . لأن « بل » ـ هنا ـ تجعل الحكم لما بعدها ، فما قبلها مسكوت عنه ، فلا يطلب المعمول . و « لا » تجعل الحكم لما قبلها مثبتاً . فما بعدها منفى لا يطلب المعمول .

(٢) ومنه قول القطامى :

صريعُ غَوَانٍ راقَهُنّ ورُقْنَهُ   لدنْ شَبَّ حتى شاب سودُ الذوائبِ

فقد تنازع العمل فى الظرف : « لدن » عوامل ثلاثة ؛ هى : صريع ، وراق ، وراق أيضاً — المسند إلى نون النسوة .

(٣) الكلالة : الميت الذى ليس له والد ولا ولد ، أو : الوارث الذى ليس بوالد ولا ولد للميت .

... ...

(ح) يقع التنازع فى أكثر المعمولات ؛ ومنها : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، وشبه الجملة ، دون الحال والتمييز على الأصح .

(د) ليس من التنازع التوكيد اللفظى؛ كالذى فى قولهم: «هيهات هيهات العقيقُ ومَنْ به ...» لأن شرط التنازع : أن يكون المعمول مطلوباً لكل العاملين من حيث المعنى . وأن يوجد الضمير — إذا كان مرفوعاً — فى العامل المهمَل، وهو غير موجود فى هذا التوكيد ، إذ الطالب للمعمول إنما هو كلمة : «هيهات» الأولى ؛ فهى وحدها المحتاجة للعقيق؛ لتكون فاعلها، والإسناد بينهما . أما كلمة : «هيهات» الثانية فلم تجىء للإسناد إلى العقيق؛ وهى خالية من الضمير المرفوع؛ وإنما جاءت لمجرد تأكيد الأولى وتقويتها ؛ فالأولى هى المحتاجة للفاعل، أما الثانية فلا تحتاج لفاعل؛ شأن نظائرها التى تجىء للتوكيد اللفظى . ومثل هذا : جاءك جاءك الراغبون فى معرفتك[1] .

---

(١) فريق من النحاة يدخل هذين المثالين وأشباههما فى باب التنازع ، ويجرى عليهما أحكامه ؛ بأن يكون العامل هو الأول ، وفى الثانى ضمير مستتر ، أو العكس مع مراعاة التفصيل الخاص بأحكام الضمير فى باب التنازع . وفى هذه الحالة لا يكون العامل الثانى من باب التوكيد اللفظى ؛ لأن العامل الثانى فى بابه زائد للتوكيد اللفظى ؛ فلا فاعل له — فى الرأى الشائع — فلا يتحمل ضميراً ، كما سيجىء فى باب التوكيد من الجزء الثالث .

والذين يقولون إن التوكيد اللفظى لا يصلح للتنازع يستدلون بأمثلة مسموعة منها قول الشاعر يخاطب نفسه :

فأَيْنَ إلَى أَيْنَ النَّجاةُ بِبَغْلَتِى؟ أَتاكَ أَتاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فلو كان فى الكلام تنازع لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، أو : أتوك أتاك اللاحقون ، تطبيقاً لأحكام التنازع .

والحق أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق ؛ لمجرد أنه منسوب لهذا أو لذاك . وإنما الذى يعول عليه عند علم الضمير البارز هو الأخذ بما يساير المعنى، ويحقق الغرض ؛ فيجب أن تكون المسألة من باب التوكيد وحده — ولا دخل للتنازع فيها — حين يقتضى المقام التوكيد بسبب شك يحيط بالعامل وحده ؛ كأن يجرى الحديث عن سقوط المطر عدة أيام متوالية ؛ فيقول أحد الحاضرين : لم يسقط المطر أمس . فيرد آخر : سقط سقط المطر أمس . فى هذه الصورة يدور الشك حول الفعل: «سقط» وحده دون فاعله إذ ليس هناك شك فى أن الذى سقط هو : المطر ، وليس حجرا ، ولا حديداً ، ولا خشبا .. و..

أما فى صورة أخرى يدور الشك فيها حول العامل ومعموله معاً فإن إزالة الشك عنهما تكون بتكرار الجملة كلها ، وتكرارها قد يدخلها فى باب التنازع ولا سيما مع وجود الضمير البارز .

مثال ذلك : أن يدور الحديث حول عدم حضور أحد من الغائبين بأن يقول قائل : لم يحضر أحد من الغائبين. فيرد آخر : حضر حضر أخى ، أو حضر حضرا المجاهدان ، أو حضرا حضر المجاهدان فالمقام هنا يقتضى أن تكون المسألة من باب التنازع .

الأحكام الخاصة بالتنازع [١] ؟

تتلخص هذه الأحكام فيما يأتى :

١ – لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول (أى : للمتنازَع فيه) ؛ فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح [٢] ؛ فيجوز اختيار الأول السابق وإهمال الأخير ، ويجوز العكس[٣] . وإذا كانت العوامل ثلاثة أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبة للأول والأخير . أما الثالث المتوسط بينهما فقد يساير الأول أو الأخير ؛ فالأمران متساويان بالنسبة لإعمال الثالث ، أو ما زاد عليه .

٢ – إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول ، وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضًا يغنيه عن المعمول ، وذلك بإلحاق ضمير به يطابق ذلك المعمول مطابقة تامة فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛ لأن المعمول ، (المتنازَع فيه) هو المرجع للضمير ، ولا بد من المطابقة بين الضمير ومرجعه فى الأشياء السالفة ، والأفضل وجود الضمير فى جميع

---

(١) سنذكر أشهر الآراء ، ثم نردفه – آخر الباب فى الزيادة والتفصيل – برأى خاص أنسب كما أشرنا . قد يكون فيه يسر ونفع خالصان من الشوائب .

(٢) إلا فى الحالتين المذكورتين فى رقم ١ من هامش ص ١٥٣ .

(٣) الكوفيون يعملون الأول لسبقه ، والبصريون يعملون الثانى لقربه ، وهذا خلاف يجب إهماله ، إذ لا قيمة له فى الترجيح ، وفى تفضيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت الإشارة إليه . ويقول ابن مالك فيه وفى الإشارة للتنازع ما نصه :

إنْ عَاملانِ اقتَضَيا فى اسمٍ عَمَلْ قَبلُ ، فللواحد منْهُما العَمَلْ

والثَّان أَولَى عنْدَ أَهْلِ البَصْرَه واخْتارَ عَكْساً غَيْرُهُم ذَا أَسْرَهْ

يقول : إن وجد عاملان يتطلبان عملا فى اسم ظاهر ، وكانا قبله ، فلواحد منهما العمل دون نظيره ، وهذا الواحد ليس معينا مقصورا على أحدهما ، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو ذاك ؛ ولا يصح أن يكون العمل لهما معا فى ذلك الاسم . وإعمال الثانى أولى عند البصريين ، لقربه . واختار غيرهم العكس ، أى : إعمال الأول ، لسبقه . ومعنى : « ذا أسرة » ، صاحب رابطة قوية ، يريد بها الرابطة العلمية ، وأصحاب هذا الرأى هم الكوفيون . (التقدير : اختار غيرهم العكس حالة كون غيرهم ذا أسرة) .

الحالات ؛ سواء أكان ضمير رفع ، أم نصب ، أم جرّ ؛ فمن إعمال الأول فى المعمول المرفوع مع إعمال المتأخر ، فى ضميره : المثال الوارد فى « ا » ، وهو[1] :
« وقف — وتكلم — الخطيبُ » ، فنقول : (وقف — وتكلما — الخطيبان) . (وقف — وتكلموا — الخطيبون) . (وقفتْ — وتكلمتْ — الخطيبة) . (وقفتْ — وتكلمتا — الخطيبتان) — (وقفت — وتكلمْن — الخطيبات) .

فكأن الأصل : (وقف الخطيب ، وتكلم) . (وقف الخطيبان وتكلما) . (وقف الخطيبون ، وتكلموا) . (وقفت الخطيبة ، وتكلمت) . (وقفت الخطيبتان ، وتكلمتا) ، (وقفتْ الخطيبات وتكلمن) . وهكذا .

والوسيلة المضبوطة لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو فى صدر الجملة ، ثم يليه مباشرة المعمول : « المتنازَع فيه » وقد تقدم من مكانه حتى صار بعده بغير فاصل بينهما ، ثم يليهما كل عامل مهمل ، وبعده الضمير المناسب لهذا التركيب القائم على التخيل ، كما فى الأمثلة السالفة ؛ وكما فى الآتية :

« أوقدَ واستدفأ الحارسُ » ؛ فكل من الفعلين : « أوقد » و « استدفأ » يحتاج إلى كلمة : « الحارس » لتكون فاعلاً له . فإذا أعملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب بآخره . ولكى يكون الضمير مناسباً صحيح الاستعمال نتخيل أن الاسم الظاهر « المتنازَع فيه » وهو كلمة : « الحارس » قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشرة (أى : بغير فاصل بينهما . وهذا يقتضى أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل . فكأن أصل الأسلوب : « أوقد الحارس واستدفأَ » . « فالحارس » هو الفاعل للفعل : « أوقَدَ » أما الفعل المهمل « استدفأ » فقد لحق بآخره ضمير مستتر ، مرفوع ، يعرب فاعلاً ، ويغنى عن الاسم الظاهر « المتنازَع فيه » . وهذا الضمير هنا مفرد مذكر ؛ ليطابق مرجعه « المتنازع فيه » . فلو كان المرجع مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً بنوعيهما ، لوجب أن يطابقه الضمير ، فنقول : (أوقدتْ — واستدفأتْ — الحارسة) . أوقد — واستدفأا — الحارسان) . (أوقدتْ واستدفأتا — الحارستان) . (أوقد— واستدفئُوا — الحارسون) . (أوقدتْ — واستدفأْنَ —

---

(١) ص ١٥١

الحارسات) .. و .. وهكذا . فكأن الأصل: (أوقدت الحارسة، واستدفأَت) . (أوقَد الحارسان، واستدفأا) . (أوقدت الحارستان، واستدفأتا) . (أوقد الحارسون، واستدفئوا) . (أوقدت الحارسات واستدفأْن . . .)

هذا حكم « التنازع » عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل ولا يتعدد المعمول المرفوع ؛ وهو هنا الفاعل الظاهر الذى يطلبه كل منها .

وما سبق يقال فى مثال : « ب » وهو : « سمعتُ وأبصرت القارئَ » عند إعمال الأول أيضًا ، حيث تعددت العوامل التى يحتاج كل منها إلى المفعول به ؛ وليس فى الكلام إلا مفعول به واحد فنقول : (سمعت — وأبصرته — القارئَ) .(سمعت — وأبصرتها — القارئة) . (سمعت — وأبصرتهما — القارئَيْن) . (سمعت — وأبصرتهما — القارئتين) . (سمعت — وأبصرتهم — القارئينَ) . (سمعت — وأبصرتهُن — القارئات) . فكأن أصل الكلام عند التخيل : (سمعت القارئَ وأبصرته) . (سمعت القارئة ، وأبصرتها) . (سمعت القارئَيْن ، وأبصرتهما) . (سمعت القارئتين ، وأبصرتهما) . (سمعت القارئِين ، وأبصرتهم) . (سمعت القارئات وأبصرتهن) .

وكذلك يقال فى : فى مثال « ج » وهو : « أنشد وسمعت الأديب » ، برغم اختلاف المطْلب بين العاملين ، فأحدهما يريد المعمول فاعلًا له ، والآخر يريده مفعولًا ؛ فنقول : عند إعمال الأول[1] : (أنشدَ — وسمعتُه — الأديبُ) . (أنشدَتْ — وسمعتُها — الأديبة) . (أنشد — وسمعتهما — الأديبان) . (أنشدت — وسمعتهما — الأديبتان) . (أنشد — وسمعتهم — الأديبون) . (أنشدتْ — وسمعتهن — الأديبات) . فكأن الأصل مع التخيل : (أنشد الأديبُ ، وسمعته) . (أنشدت الأديبةُ ، وسمعتها) . (أنشد الأديبان، وسمعتهما) . (أنشد الأديبون وسمعتهم) . (أنشدت الأديبات ، وسمعتهن . . .)

ومثل هذا يقال أيضًا فى مثال: « د » وهو: « أنست وسعدت بالزائر الأديب» حيث يحتاج كل من العاملين فى تكملة معناه إلى الجار مع مجروره ؛ نحو : (أنستُ — وسعدتُ — بالزائر الأديب ، به[2]) . (أنست — وسعدْت — بالزائرة الأديبة ، بها) . (أنست — وسعدْت — بالزائريْن الأديبين ،

---

(١) أما عند إعمال الثانى المحتاج للمفعول به فيجىء حكمه فى ص ١٠٩ .

(٢) يجيز فريق من النحاة تقديم هذا المعمول بعد عامله . وسيجىء فى الزيادة والتفصيل رأى مستقل .

بهما) . (أنست — وسعدتْ — بالزائرتين الأديبتيْن ، بهما) . (أنست — وسعدت — بالزائرينَ الأديبينَ ، بهم) ، (أنست — وسعدت — بالزائرات الأديبات ، بهن) . وكأن الأصل مع التخيل: (أنست بالزائر الأديب، وسعدت به) . (أنست بالزائرة الأديبة ، وسعدت بها) . (أنست بالزائرَين الأديبين ، وسعدت بهما) . (أنسْت بالزائرتين الأديبتين، وسعدت بهما . أنست بالزائرين الأديبين ، وسعدت بهم) ، (أنست بالزائرات الأديبات ، وسعدت بهن .) . و . .

وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتومين ؛ ألاَّ يعمل المتأخر فى ذلك المعمول ، وأن يعمل هذا المتأخر فى ضمير مطابق للمعمول فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وهناك حالة واحدة لا يصح فيها مجىء الضمير لتعويض الأخير المهمل ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ تلك الحالة تتحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجًا إلى مفعول به لا يصح حذفه ؛ لأنه عمدة فى الأصل ، ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ؛ مثل : أظن — ويظنانى أخًا — محموداً وعليًّا ، أخوين . فكلمة : « محموداً » هى المفعول الأول للفعل العامل : « أظن » ، وكلمة : « عليًّا » معطوفة عليها . و « أخوين » هى المفعول الثانى للفعل : « أظن » . وإلى هنا استوفى الفعل العامل : « أظن » مفعوليه . وبقى الفعل المتأخر المهمل : « يظنان » وهو محتاج لمفعولين كذلك . فأين هما ؟ أوأين ما يغنى عنهما ؟

إن « الياء » ضمير ، وهى مفعوله الأول . وبقى مفعوله الثانى ، فلو أتينا به ضميراً أيضًا ، فقلنا : أظن — ويظنانى إياه — محموداً وعليًّا أخوين ، أى : أظن محموداً وعليًّا أخوين ويظنانى إياه — لكان (أياه) مطابقًا فى الإفراد « للياء » التى هى المفعول الأول ؛ فتتحقق المطابقة بينهما ، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر ، كما هو الشأن فى مفعولى : « ظن وأخواتها » ولكنها لا تتحقق بين الضمير « إياه » وما يعود عليه ؛ وهو : « أخوين » ؛ إذ « إياه » ضمير للمفرد ، ومرجعه

---

(١) سيجىء لهذه الحالة نظير عند إعمال المتأخر وإهمال المتقدم فى ص ١٦٠ .

دال على اثنين ؛ فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه . وهذا غير جائز . ولو أتينا بالضمير الثانى مثنى فقلنا : أظن — ويظنانى إياهما — محموداً وعلياً ، أخوين — لتحققت المطابقة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما لاثنين ، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثانى والمفعول الأول ، مع أن الثانى أصله خبر عن الأول ولا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر ، كما أشرنا .

فلما كان الإضمار هنا يوقع فى الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذى يحقق الغرض ، ولا يوقع فى الخطأ ؛ فنقول : أظن — ويظنانى أخا — محموداً وعلياً ، أخوين . أى : أظن محموداً وعلياً أخوين ، ويظنانى أخا . ولا تكون المسألةُ من باب التنازع .

٣ — إذا أعملنا الأخير ، وأهملنا الأول ، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل ؛ فلا نلحق به ضمير المعمول (المتنازع فيه) ولا ما ينوب عن ذلك الضمير . إلا فى ثلاث حالات ، لا بد فى كل واحدة من الإتيان بضمير مطابق للمعمول ، ومتأخر عنه (وفى هذه الحالات يجوز عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ كما سبق فى بابى الضمير والفاعل[1] . . .)

الأولى : أن يكون المعمول المتأخر مرفوعاً ، كأن يكون فاعلاً مطلوباً لعاملين — أو أكثر — وكل عامل يريده لنفسه ؛ نحو : شرب وتمهل العاطش فإذا أعملنا الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول[2] ؛ فنقول : (شربتْ ، وتمهلتْ العاطشة) . (شربا ، وتمهلَ العاطشان) . (شربتا ، وتَمهلت العاطشتان) (شربوا وتمهلَ العاطشونَ) . (شربْن وتمهلتْ العاطشات) .

الثانية : أن يكون المعمول « المتنازع فيه » اسمًا منصوباً أصله عمدة ؛ كمفعولى « ظن » وأخواتها ؛ فأصلهما المبتدأ والخبر ؛ وكخبر « كان » وأخواتها

---

(١) ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠ .

(٢) ولكى يقع الضمير موقعاً صحيحاً نتخيل — كما سبق — أن الفعل المهمل قد تأخر عن مكانه إلى آخر الجملة ، وقد سبقته واو العطف وقبلها الفعل العامل وفاعله — وعلى أساس هذا التخيل نجىء بالضمير مطابقاً لمرجعه المتقدم عليه ، فكأن أصل الكلام : تمهلت العاطشة ، وشربت . تمهل العاطشان وشربا . تمهلت العاطشتان وشربتا . تمهل العاطشون وشربوا . تمهلت العاطشات وشربن . . .

وفى هذه الحالة لا يحذف الضمير المناسب وإنما يبقى ويوضع متأخراً عن المعمول (المتنازَع فيه) ؛ نحو : أظنهما — ويظن محمدٌ حامدا ومحمودا ، مخلصين — إياهما .

والمراد: يظن محمدٌ حامدا ومحمودا مخلصين ، وأظنهما إياهما ، أى : أظن حامداً ومحموداً المخلصَين . « فحامدا »: مفعول أول للفعل : « يظن » . و« محمودا »: معطوف عليه . « مخلصين » مفعول ثان للفعل: « يظن » . و« أظنهما »: « أظن » : مضارع ، فاعله مستتر تقديره : « أنا » . « هما » ضمير ، مفعول أول . وقد تقدم ليتصل بفعله ، لأن الاتصال ممكن؛ فلا داعى للانفصال . « إياهما » : المفعول الثانى الذى جاء متأخراً [1] .

ومثل : كنت وكان الصديق أخًا إياه . فالفعلان تنازعا كلمة : « أخا » لتكون خبرا ؛ فجعلناها للمتأخر منهما ، وأعملنا السابق فى ضمير هذا الخبر وجعلنا الضمير بعد الخبر ؛ فالمراد : كان الصديق أخًا ، وكنت إياه ، أى : كنت أخا .

بقى أن نذكر حالة[2] لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه ، ولا إعمال الأول المهمل فيه ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ وهذه الحالة هى التى يكون فيه الفعل الأول المهمل محتاجًا إلى مفعول به ، أصله عمدة ، فلا يحذف[3] ، ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ؛ نحو : يظنانى ، وأظن الزميلين أخوين — أخا . فكلمة : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر ، تقديره : « أنا » . وهذا المضارع محتاج إلى مفعولين ، أصلهما : المبتدأ والخبر ؛ فلا يحذف واحد منهما . « الزميلين » مفعوله الأول . « أخوين » : مفعوله الثانى . إلى هنا استوفى العامل المتأخر مفعوليه . بقى أن يستوفى المتقدم المهمل (وهو : « يظنان ») مفعوليه . فالفعل « يظنان » مضارع . فاعله: « ألف الاثنين » و« الياء» . مفعوله الأول . فأين مفعوله الثانى ؟ لو جئنا به ضميراً مطابقًا للمفعول الأول فقلنا : يظنانى — وأظن الزميلين أخوين — إياه — لتحققت المطابقة بين المفعول الثانى :

---

(١) هناك رأى حسن ، يجيز حذفه . وارتضاه كثير من النحاة .

(٢) وهى التى أشرنا إليها فى هامش ص ١٥٨ .

(٣) بالرغم من جواز الحذف فى غير التنازع — انظر « ا » من ص ١٦٣ .

« إياه » والمفعول الأول : « الياء » وهي المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر . ولكن تفوت المطابقة بين الضمير : « إياه » الذى للمفرد ، ومرجعه المثنى ، وهو : « أخوين » .

ولو جئنا به مثنى ؛ فقلنا : يظنانى — وأظن الزميلين أخوين — إياهما ، لتحققت المطابقة الواجبة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما للتثنية . وضاعت بين المفعول الثانى ، الدال على التثنية ، والمفعول الأول وهو « الياء » الدالة على المفرد ، مع أن المطابقة بينهما لازمة ؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر .

فالمخروج من هذا الحَرَج نأتى بالمفعول الثانى اسماً ظاهراً ؛ فنقول : يظنانى وأظن الزميلين أخوَين — أخا . ولا تكون المسألة من باب « التنازع » (وقد سبق التنبيه إلى مراعاة حالة كهذه عند إعمال الأول وإهمال الأخير[١] .

فإن كان المعمول : « المتنازع فيه » ليس عمدة فى أصله وكان العامل هو المتأخر ، فالأحسن حذف المعمول ؛ نحو : عاونت وعاوننى الجار . وليس من الأحسن أن يقال : عاونته وعاوننى الجار .

الثالثة : أن يكون الضمير مجروراً[٢]، ولو حذف لأوقع حذفه فى لبس. فيبقى ويوضع متأخراً عن المعمول ؛ نحو : استعنت ، — واستعان عَلَىَّ الزميل — به . فالفعل الأول يطلب كلمة : « الزميل » لتكون مجرورة بالباء ؛ (أى : استعنت بالزميل) والفعل المتأخر يطلبها لتكون فاعلا ؛ لأنه استوفى معموله المجرور بالحرف : « عَلَىَ » فأعملنا الفعل المتأخر فى الاسم الظاهر ، وأضمرنا بعده ضميره مجروراً بالباء، فقلنا : « به » . ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل ، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير المجرور على مرجعه ، وهو غير مستحسن فى هذه الصورة . ولوحذفناه وقلنا : استعنت — واستعان عَلَىَّ الزميل — ، لأدى حذفه إلى لبس ؛ إذ لا ندرى : آلزميل مستعان به ، أم مستعان عليه . .

---

(١) فى ص ١٥٨ .

(٢) يعد المجرور بحرف جر للتعدية بمنزلة المفعول به المنصوب حكماً . كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من هامش ص ١٥١ .

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف، نحو : مررت ومر بى الصديق[1] .

---

(١) عرض ابن مالك أحكام التنازع مجملة ، موجزة ، متداخلة . وساقها فى الأبيات القليلة التالية :

وأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِى ضَمِيرِ مَا   تَنَازَعَاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

يريد : إذا أعمل واحد وأهمل الآخر ، فإن المهمل يعمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه ، مع التزام الطريقة التى أشار النحاة بالتزامها فى الإعمال ، أو : مع التزام الطريقة التى التزمها العرب فى مثل هذه الأساليب . ولم يوضح هذه الطريقة ، ولم يتعرض لتفصيلها إلا بذكر مثالين فى البيت الآتى ؛ يوضح أولها إعمال العامل المتأخر فى الاسم المتنازع فيه مع إعمال المتقدم فى ضميره ، ويوضح ثانيهما إعمال السابق فى ذلك الاسم المتنازع فيه مع إعمال المتأخر فى ضميره ؛ وكلا الفعلين يحتاج للاسم الظاهر ، ليكون فاعلا له . يقول :

كَيُحْسِنَانِ ويُسِىءُ ابْنَاكَا   وَقَدْ بَغَى واعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

فالاسم المتنازع فيه هو : « ابناك » ، وقد أعمل فيه مباشرة الفعل المتأخر : « يسىء » أما الفعل المتقدم : « يحسن » فقد أعمل فى ضميره فصار : « يحسنان » والمثال الذى فى الشطر الثانى يشتمل على الاسم المتنازع فيه ؛ وهو : « عبداك » ، وقد أعمل فيه الأول : « بغى » وأهمل المتأخر ؛ وهو ؛ « اعتدى » . ولكنه أعمل فى ضميره فصار : « اعتديا » . ولم يحذف الضمير فى المثالين ؛ لأنه ضمير رفع ، فلا يحذف . . . ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل ؛ يتلخص فى أنه لا يعمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه ، إلا إذا كان ذلك الضمير للرفع فإن كان للنصب ، أو للجر لم يذكر مع الأول ، وإنما يحذف إن كان ضميراً ليس عمدة فى الأصل ، ويؤخر إن كان أصله عمدة . (وقد شرحنا هذا تفصيلا وأوضحناه بالأمثلة) . ويقول فيه :

وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا   بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

(أوهل : أهِّل . أى : صار أهلا ؛ بمعنى : أعد واستعمل فى غير الرفع) ثم بين الحالة التى يحل فيها الظاهر محل الضمير فقال :

وأَظْهِرَانْ يَكنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا   لِغَير مَا يُطَابِقُ المفَسِّرَا
نَحْوُ : أَظُنُّ وَيَظُنَّانِى أَخَــا   زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِى الرَّخَا

(الرخا = الرخاء . وهو سعة الرزق) .

... ...

زيادة وتفصيل :

يُعَدّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً ، وتعقيداً ، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له .

(ا) فأما الاضطراب فيبدو فى كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التى لا سبيل للتوفيق بينها ، أو التقريب .

يتجلى هذا فى أن بعضها يجيز حذف المرفوع ؛ كالفاعل ، وبعضها لا يجيز ؛ وفريق يجيز أن يشترك فعلان أو أكثر فى فاعل واحد ، وفريق يمنع . وطائفة تبيح الاستغناء عن المعمولات الناقصة ، وعن ضمائرها ... ، وطائفة تبيح حذف ما ليس عمدة الآن أو فى الأصل ، وفئة تحتم تقدير ضمير المعمول متأخراً فى بعض الصور ، وفئة لا تحتم . . و . . فليس بين أحكام « التنازع » حكم متفق عليه ، أو قريب من الاتفاق ، حتى ما اخترناه هنا . وقد يبدو الخلاف واضحاً فى كثير من المسائل النحوية الأخرى ، ولكنه فى مسائل « التنازع » أوضح وأفدح ، كما يبدو فى المراجع المطولة[1] . حيث يدور الرأس ، وتضيق النفس .

ومن مظاهر الاضطراب أيضاً أن يحرموا هنا ما أباحوه فى أبواب أخرى ؛ فقد منعوا حذف ضمير الاسم المتنازع فيه إن كان أصله عمدة ؛ كأحد مفعولى « ظن » وأخواتها ، مع أنهم أباحوا ذلك فى باب « ظن » [2] . ومنعوا حذف المعمول إن كان فضلة ، والمهمل هو المتأخر ، مع أنهم أجازوه فى الأساليب الأخرى التى ليست للتنازع . ومنعوا هنا الإضمار قبل الذكر فى بعض الحالات ، مع أنهم أباحوه فى مكان آخر . . و . . وكأنّ اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه .

(ب) وأما التعقيد فلما أوجبوه مما ليس بواجب ، ولا شبه واجب ؛ فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير حيناً — فى رأى كثرتهم فراراً من الإضمار قبل الذكر ، ومتقدماً حيناً آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما

---

(١) كالأشمونى وحاشيته ، والتوضيح وشروحه وحواشيه ، والجزء الثانى من الهمع و . . . و . .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى ص ١٦٠ .

... ...

تخيلوه . وربما استغنوا عن الضمير ، وأحلوا محله اسماً ظاهراً مناسباً إذا أدى الإضمار إلى الوقوع فى مخالفة نحوية . ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب لا ندرى : ألها نظير فى الكلام العربى أم ليس لها نظير ؟ كقولهم ما نصه الحرفىّ : « استعنت واستعان علىّ زيد به . وظننت منطلقة وظنتنى منطلقاً هند إياها . وأعلمنى وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائماً . وأعلمت وأعلمنى زيدا عمرا قائماً إياه إياه . و . . و . . »[1] وهذا قليل من الأمثلة البغيضة ، والتى لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائر فى الأساليب المأثورة . ومن شاء زيادة عجيبة منها فليرجع إلى مظانها فى المطولات .

(ج) وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح فى عدد من مسائل هذا الباب ؛ منها : تحتيمهم التنازع فى مثل : قام وذهب محمد ؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل : « محمد » لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير . ولا يبيحون أن يكون لفظ : « محمد » فاعلاً لهما ؛ بحجة « أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد »[2] ولا ندرى السبب فى منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : « قام محمد وذهب » فإن فاعل الفعل : « ذهب » ضمير يعود على محمد . فمحمد فى الحقيقة فاعل الفعلين ، ولا يقبل العقل غير هذا . . .

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب ؛ والتعقيد ، والتخيل الذى لا يؤيده — فى ظننا — الفصيح المأثور .

ولتدارك هذا كله ، والوصول إلى أحكام واضحة ، سهلة ، لا غبار عليها من ناحية السلامة اللغوية ، وقوة مشابهتها للكلام البليغ ، وتناسقها مع الأحكام النحوية الأخرى — نرى أن تكون أحكام التنازع مقصورة على ما يأتى (وكلها مستمدّ من آراء ومذاهب لبعض النحاة ، تضمنتها الكتب المتداولة . وهذا ما نود التنويه به) :

---

(١) الأشمونى — فى هذا الباب — عند شرح بيت ابن مالك الذى شطره الأخير : (. . وأخرنه إن يكن هو الخبر) وكذا فى المطولات الأخرى .

(٢) حاشية الصبان وغيره . وقد أجاز الاجتماع فريق آخره ، ودفع الإجازة فريق ثالث ! ! وهكذا دواليك .

... ...

١ – تعريف التنازع : هو ما سبق أن ارتضيناه من مذاهب النحاة ، ونقلناه أول هذا الباب .

٢ – تتعدد العوامل ؛ فتكون اثنين ، أو أكثر . وقد تتعدد المعمولات ، أو لا تتعدد بشرط أن تكون أقل عدداً من عواملها المتنازعة .

٣ – كل عامل من العوامل المتعددة يجوز اختياره وحده للعمل فى المعمول المذكور فى الكلام . ولا ترجيح من هذه الناحية – لعامل على آخر .

٤ – إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجاً إلى معمول مرفوع ؛ (كاحتياجه إلى الفاعل فى مثل : جلس وكتب المتعلمُ) فالمرفوع المذكور يكون لأحدها ، أما غيره فمرفوعه ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع . ولا مانع هنا من عودة الضمير على متأخر فى الرتبة . ويجوز أن يكون المرفوع مشتركاً بين العوامل المتعددة كلها ؛ إذا كان متأخراً عنها فيكون فاعلاً – مثلا – ولا يحتاج واحد منها للعمل فى ضميره .

٥ – إذا تعددت العوامل وكان كل منها محتاجاً إلى معمول غير مرفوع جاز اختيار أحدها للعمل ، وترك الباقى من غير عمل ، لا فى ضمير المعمول ، ولا فى اسم ظاهر ينوب عنه ؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر ، جائز فى الأساليب الخالية من التنازع . فلا بأس أن يجرى فى التنازع أيضاً ، وبعض المأثور من أمثلة التنازع يطابق هذا ويسايره . ولا فرق بين ما أصله عمدة ، وما أصله فضلة . وإذا أوقع الحذف فى لبس وجب إزالته بإحدى الوسائل التى لا تعقيد فيها ، ولا تهوى بقوة الأسلوب ، وحسن تركيبه .

المسألة ٧٤ :

المفعول المطْلق[1]

معناه :

الفعل يدل على أمرين معا ؛ أحدهما : المعنى المجرد[2] ، ويسمى : « الحدَث » والآخَر : الزمان ؛ ففى مثل : رجع المجاهد ؛ فأسرع الناس لاستقباله ، وفرحوا بقدومه — يدل كل فعل من الأفعال الثلاثة : (رجع — أسرعَ — فرح . . . و . .) بنفسه مباشرة ؛ أى : من غير حاجة إلى كلمة أخرى ، على أمرين ؛ أولهما : معنى نفهمه بالعقل ؛ هو الرجوع — الإسراع — الفرَح . . . وهذا المعنى المجرد هو ما يسمى أيضاً : « الحدَث » . وثانيهما : زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد (الحدَث) وانتهى قبل النطق بالفعل ، فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام . وهذا الفعل يسمى : « الماضى » .

ولو غيرنا صيغة الفعل ؛ فقلنا : يرجع المجاهد ؛ فيسرع الناس لاستقباله ، ويفرحون بقدومه — لَظَلَّ كل فعل دالاًّ على الأمرين : المعنى المجرد ، والزمن . ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال . وهذا هو : « الفعل المضارع » .

ولو غيرنا الصيغة مرة ثالثة فقلنا : ارجع . . . أَسْرِعْ . . . افرَحْ — لدلَّ الفعل فى صورته الجديدة على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، والزمن ، لكن الزمن

---

(١) المطلق ، أى : الذى ليس مقيدا تقييد باقى المفاعيل — بذكر شىء بعده ، كحرف جر مع مجروره أو غيره ؛ كالمفعول به ، المفعول لأجله ، المفعول معه . . .

ويقولون فى سبب إطلاقه : إنه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ؛ نحو : قام المريض قياماً ؛ فالمريض قد أوجد القيام نفسه ، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن ؛ بخلاف باقى المفعولات ، فإنه لم يوجدها ، وإنما سميت باسمها باعتبار إلصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها ، أو معها . . . فلذلك لا تسمى مفعولا إلا مقيدة بشىء بعدها . هذا وقد لازمته كلمة : « المطلق » حتى صارت قيداً .

(٢) أى : العقلى المحض الذى لا كيان ولا وجود له إلا فى العقل ؛ فهو صورة عقلية بحتة ؛ فلا يقوم بنفسه ، وإنما يقوم بغيره ، ولا يدل على صاحبه الذى يقوم به ، ولا على إفراد ، ولا تثنية ، ولا جمع ، ولا تذكير ، ولا تأنيث . هذا هو المراد من « التجريد » .

هنا مستقبَل فقط . وهذا هو : « فعل الأمر » فالفعل بأنواعه الثلاثة يدل على المعنى المجرد (الحدث) والزمان[١] معًا .

ولو أتينا بمصدر صريح[٢] — لتلك الأفعال — أو غيرها — لوجدناه وحده يدل على المعنى المجرد (الحدَث) فقط ؛ كالمصدر فى مثل : الرجوع حسن — الإسراع نافع — الفرح كثير . فهو يدل على أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل . وهذا معنى قولهم: « المصدر الصريح[٣] يدل — فى الغالب[٤] — على الحدث دون الزمان »[٥].

والمصدر الصريح أصل المشتقات — فى الرأى الشائع[٦] — ، ويصلح لأنواع الإعراب المختلفة ؛ فيكون مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا ، ومفعولا به . . . و . . . و . . . وقد يكون منصوبًا فى جملته باعتباره مصدراً صريحًا جاء لغرض معنوى ؛ كتأكيد معنى عامله المشارك له فى المادة اللفظية (أو غير هذا مما سيجىء) مثل : حَطَّمَ التمساح السفينة تحطيمًا . وفى هذه الحالة وأشباهها يسمى : « مفعولاً مطلقًا »[٧]، ويقال فى إعرابه : إنه منصوب على المصدرية ، أو منصوب، لأنه مفعول مطلق .

---

(١) وهذا هو الغالب ؛ لأن هناك أفعالا لا تدل على الزمان ؛ كالأفعال فى التعريفات العلمية ، وغيرها ، مما أوضحناه وفصلناه — فيما يتعلق بالزمان وغيره — بالجزء الأول ص ٢٩ م ٤ .

(٢) غير مؤول . وإذا أطلق المصدر كان المراد : الصريح .

(٣) لأن المؤول يدل على زمن معين ، على الوجه الذى بسطناه فى مكانه من الجزء الأول ص ٣٠٢م٢٩

(٤) لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على المرة ، أو الهيئة . وإيضاح هذا وتفصيله فى موضعه الخاص (حـ ٣ ص١٤٤ و ١٦١ ، ١٧٤).

(٥) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله .

المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَـدْلُولَىِ الفعلِ ؛ كَأَمْنٍ ، مِنْ أَمِنْ

يقول فى تعريف المصدر : إنه اسم يطلق على شىء غير الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل .
ولما كان هذان المدلولان هما : الحدث والزمان ، وقد صرح بأنه يدل على غير الزمان — اتجهت الدلالة بعد ذلك إلى المعنى المجرد وحده . ومثل للمصدر بكلمة : « أمن » وقال عنه : إنه من الفعل الماضى : « أمن » ، يريد بذلك : أن معنى هذا المصدر هو بعض مما يحويه الفعل « أمن » ؛ إذ الأمن يدل على المعنى المجرد الذى هو أحد شيئين يدل عليهما الفعل : أمن .

(٦) راجع الرأى فى حـ ٣ باب أبنية المصادر .ص١٤٤م٩٨ و ١٦١م٩٩ باب إعمال المصدر واسمه .

(٧) سيجىء تعريفه فى ص ١٧١ .

وإذا كان منصوبًا على هذه الصورة الخاصة فناصبه قد يكون مصدراً آخر من لفظه ومعناه ، أو من معناه فقط . وقد يكون[١] فعلا من مادته ومعناه ، أو من معناه فقط ، وقد يكون وصفًا متصرفًا يعمل عمل فعله — إلا أفعل التفضيل — كقولهم : إن الترفع عن الناس ترفعًا أساسُه الغطرسة ، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعًا لا يستطيع منه خلاصًا . وقولهم : المخلص لنفسه إخلاصَ العقلاء يصدّها عن الغيّ ؛ فيسعد ، والمُعْجَب بها إعجابَ الحمقى يطلق لها العنان فيَهْلِك[٢] .

فالمصدر : « تَرَفُّعًا » — قد نصب بمصدر مثله ؛ هو : تَرَفُّع

والمصدر : « دفعًا » — قد نصب بالفعل المضارع قبله ؛ وهو : يدفع

والمصدر : « إخلاص » — قد نصب باسم الفاعل قبله ؛ وهو المخلص

والمصدر : « إعجاب » — قد نصب باسم المفعول قبله ؛ هو : المعجَب

وكقولهم : الفَرِحُ فرحًا مسرفًا ، كالحزين حزنا مفْرطا ؛ كلاهما مسيء لنفسه ، بعيد عن الحكمة والسداد .

فالمصدر : « فرَحًا » منصوب بالصفة المشبهة قبله وهى : « الفرِحُ » .

---

(١) بشرط أن يكون متصرفا ، وتاما ، وغير ملغًى عن العمل ، فخرج الفعل الجامد ؛ كفعل التعجب ، والناقص مثل كان . والملغى ، مثل « ظن » عند إلغائها .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

بِمِثْلِهِ ، أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

بين فى هذا البيت حكم المصدر ، وأنه قد ينصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو بوصف ، وانتخب كونه أصلا للفعل والوصف ؛ أى : وقع الاختيار والتفضيل على الرأى القائل بهذا . ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المعنوية ؛ فقال :

تَوْكِيدًا ، أَوْ نَوْعاً يُبِينُ ، أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ ، سَيْرَ ذِى رَشَدْ

أى : أن المصدر قد يفيد التوكيد ، أو يبين النوع ، أو يبين العدد . وساق مثالا يجمع الأقسام الثلاثة ؛ فإن : « سيرتين » هى لبيان العدد مع التوكيد ، و « سير ذى رشد » لبيان النوع مع التوكيد أيضاً . وترك القسم الرابع النائب عن عامله وسيجىء فى ص ١٧٨ .

وكذلك المصدر : « حزْنًا » ؛ فإنه منصوب بالصفة المشبهة قبله ، وهى : « الحزين . »[١]

* * *

تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية :

(ا) قد يكون الغرض من المصدر أمراً واحداً ؛ هو : أن يؤكِّد — توكيداً لفظيًّا — معنى عامله المذكور قبله ، ويزيده قوة ، ويقرره ؛ أى يبعد عنه الشك واحتمال المجاز . ويتحقق هذا بالمصدر المنصوب المبهم[٢]، نحو : بلعَ الحوتُ الرجلَ بلعا — طارت السمكة فى الجو طيرانا . . .

(ب) وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معًا ؛ توكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه ، ويكون بيان النوع هو الأهم ؛ نحو : نظرت

---

(١) والصفة المشبهة تنصب المصدر فى الرأى الأنسب ؛ لأن فيه تيسيراً .

(٢) المصدر المبهم هو الذى يقتصر على معناه المجرد دون أن تجىء له زيادةمعنوية من ناحية أخرى ؛ كإضافة ، أو وصف ، أو عدد ، أو « أل » التى للعهد . . . والمصدر ، المختص مايؤدى معناه لمجرد مع زيادة أخرى تجىء للمعنى من خارج لفظه ؛ كالتى تجىء له من الإضافة أو الوصف . . أو . . أو . . والبلاغة تقتضى أن يكون استعمال المصدر المبهم مقصوراً على الحالة يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك ؛ فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة ، وهذا الشك ؛ كالأمثلة التى عرضناها . فليس من البلاغة أن يقال : قعدت قعوداً — أكلت أكلا . وأشباه هذا ، ما دام الفعل : « قعد » أو أكل ، ليس موضع غرابة أو شك . نعم التعبير صحيح لغوياً ، ولكنه ركيك بلاغياً . أما مثل : طارت السمكة طيرانا ، فالبلاغة ترضى عن مجىء المصدر المبهم ؛ لغرابة معنى عامله ، وتشكك السامع فى صحته . . . وهكذا . . .

وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظى — الذى يجىء فى الجزء الثالث — ؛ فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ؛ ليتحد المؤكَّد مع المؤكِّد فى نوع الصيغة ؛ تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظى ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه ؛ فمعنى قولك : عبرت النهر عبراً — أوجدت عبراً عبراً . وهذا رأى المحققين .

وهم يقولون أيضاً : إن المصدر النوعى إن كان مضافاً فالأصح اعتباره نائب مصدر ؛ لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره ؛ وإنما يفعل فعله الصادر منه .

فالأصل فى مثل : سرت سير ذى رشد ؛ هو ؛ سرت سيرا مثل سير ذى رشد ؛ فحذف المصدر ، ثم صفته ، وأنيب المضاف إليه منابه . ولولا ذلك لكان المعنى : أن سير ذى الرشد قد سرته هو نفسه ؛ وهذا فاسد ؛ إذ كيف أسير السير المنسوب لذى الرشد ؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذى ساره وأوجده فى حين أقول أنا الذى سرته وأوجدته ؟ فى الكلام تناقض وفساد لا يزيلهما إلا اعتبار النوعى المضاف نائب مصدر . وهذا كلام دقيق ، يتجه إليه غرض المعربين ، وإن لم يتقيدوا به فى إعرابهم الشائع المقبول أيضاً ، تيسيراً وتخفيفاً . راجع رقم ٤ هامش ص ١٧٥ .

للعالِم نظرَ الإعجاب والتقدير ، وأثنيت عليه ثناء مُستطابًا . وليس من الممكن بيان النوع من غير توكيد معنى العامل .

(ج) وقد يكون الغرض منه أمرين أيضًا ؛ توكيد معنى عامله المذكور مع بيان عدده ، والثانى هو الأهم . ولا يوجد بغير توكيده معنى العامل أيضاً ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين ، وزرت الآثار الرائعة ثلاث زوْرات .

(د) وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة[1] ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين نافعتين — وزرت الآثار الرائعة ثلاث زوْرات طويلات . . ولا بد فى الحالات الثلاث الأخيرة : (ب — ج — د) من أن يكون هذا المصدر مختصًّا ؛ لأن المصدر المبهم مقصور على التوكيد ؛ لا يزيد عليه شيئًا . فإذا دلّ مع التوكيد على بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو هما معًا — وجب اعتباره مصدراً مختصاً .

ومما تقدم نعلم أن فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده . ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده ، أو بيان العدد وحده ، أو هما معا ؛ إذ لا بد من إفادة التوكيد فى كل حالة من هذه الحالات . ومن ثَمّ قَسَّم بعض النحاة المصدر قسمين ؛ مبهمًا ؛ ويراد به : المؤكد لمعنى عامله المذكور . ومختصاً ؛ ويراد به التوكيد أيضًا لكن مع زيادة بيان النوع ، أو بيان العدد أو بيانهما معًا . وقسمه بعض آخر ثلاثة أقسام ؛ هى : المؤكد لعامله المذكور ، والمؤكد المبين لنوعه ، والمؤكد المبين لعدده ، وسكت عن المؤكد المبين للنوع والعدد معًا ؛ لأنه مركب من الأخيرين ؛ فهو مفهوم ومقبول بداهة . ونتيجة التقسيم واحدة[2] .

---

(١) هى : توكيد المعنى ، وبيان النوع ، وبيان العدد .

(٢) وهناك قسم آخر سيجىء — فى ص ١٧٩ — هو المصدر النائب عن عامله المحذوف ، وهو مستقل بنفسه فى رأى حسن ؛ ولذا يقول المحققون إن أقسام المصدر أربعة ، والأخذ بهذا الرأى أنفع ، لأنه يذلل صعوبات لا يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع . ومن أمثلة هذا : أن المصدر المؤكد لعامله لا يجوز حذف عامله — كما سيجىء (فى ص ١٧٢ و ١٧٨ وفى هامش ص ١٧٩) ، ولا أن يعمل ، مع أن هناك أنواعاً من المصادر قد تؤكد عاملها وتعمل عمله مع وجوب حذفه ؛ كالمصدر النائب عن عامله المحذوف ، فهذا تناقض يمنعه أن يكون هذا قسماً مستقلا .

أمثلة لما سبق :

أمثلة للتوكيد وحده : كلم الله موسى تكليماً — غزا العلم الكواكب غَزْوًا — صافح الفيل صاحبه مصافحة .

أمثلة للتوكيد مع بيان النوع : ترنَّم المغَنِّى ترنمَ البلبل — رسم الخبير رسمًا بديعًا — أجاد المطرِبُ إجادة الموسيقىِّ .

أمثلة للتوكيد مع بيان العدد : قرأت رسالة الأديب قراءة واحدة ، وقرأها أخى قراءتين ، وقرأها غيرنا ثلاث قراءات .

أمثلة للتوكيد مع بيان الأمرين : ترنمت ترنيمَى البلبل والمغنى الساحِرَين — رَحلت لبلاد الشام ثلاث رحلات جميلات .

والنحاة يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه — مباشرة — على نوع مماسبق[١] : « المفعول المطلق » .

فالمفعول المطلق تسمية يراد منها : المصدر المنصوب المبهم أو المختص . وقد يراد منها : النائب عن ذلك المصدر[٢] فهى تسمية صالحة لكل واحد منهما ، تنطبق عليه . كما سنعرف .

حكم المصدر[٣] :

المصدر المؤكد لعامله المذكور فى الجملة ؛ لا يرفع فاعلاً ، ولا ينصب

---

(١) يقول ابن هشام فى تعريف المفعول المطلق : (إنه اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده وليس خبراً عن مبتدأ (كقولنا : علمك علم نافع) ولا حالا (نحو : ولى مدبرا) . . . » لا داعى لقوله ليس خبرا عن مبتدأ ؛ لأن هذا الخبر مرفوع وعمدة كما أن خبر النواسخ عمدة . ولا لقوله ليس حالا ، لأن الحال مشتق — فى الغالب — أما المفعول المطلق فليس مرفوعاً ولا عمدة ، وليس بمشتق فى الغالب . . .

(٢) سنعلم مما يجىء فى ص ١٧٣ أن هناك أشياء تنوب عن المصدر الأصيل عند حذفه ؛ فتعرب مفعولا مطلقاً ، أو نائب مصدر ، ولا تعرب مصدرا . وعلى هذا قد يكون المصدر مفعولا مطلقاً كالأمثلة السابقة ، وقد يكون المصدر غير المفعول المطلق ؛ وذلك إذا كان المصدر مرفوعاً ، أو مجروراً ، أو كان منصوباً لا يبين توكيداً ، ولا نوعاً ، ولا عدداً ، نحو : القتل أشنع الجرائم ، والفتنة أشد من القتل . إن القتل أشنع الجرائم . وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر ؛ كالأشياء التى أشرنا إليها ؛ وهى التى تنوب عن المصدر عند حذفه فالمصدر والمفعول المطلق يجتمعان معاً فى بعض الحالات فقط ، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر . (وهذا يسمى عند المناطقة : بالعموم الوجهى بين شيئين ؛ فيجتمعان معاً فى جهة معينة ، وينفرد كل منهما فى جهة أخرى تجعله أعم وأشمل وأكثر أفراداً من نظيره . . .)

(٣) أفرد النحاة لإعمال المصدر باباً خاصاً بهذا العنوان يشمل شروط إعماله ومختلف أحكامه ، وسيجىء فى ج ٣ ص ١٦١ م ٩٩ .

مفعولاً . إلا إن كان مؤكَّداً نائبًا عن فعله المحذوف(١) كما لا يجوز — فى الرأى الشائع — تثنيته ، ولا جمعه ما دام المراد منه فى كل حالة هو المعنى المجرد ، دون تقييده بشىء يزيد عليه ، أى : مادام المصدر مُبْهمًا ؛ فلا يقال : صفحت عن المخطئ صفْحين ، ولا وعدتُك وعودا . إلا إن كان المصدر المبهم مختومًا بالتاء ؛ مثل التلاوة ؛ فيقال : التلاوتان والتلاوات .

وسبب المنع أن المصدر المؤكد مقْصود به معنى الجنس(٢) ؛ لا الأفراد ؛ فهو يدل بنفسه على القليل والكثير ، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية فى المفرد، والتثنية والجمع ؛ لأن دلالته تتضمنها ، ومثل المصدر المؤكد ما ينوب عنه .

ولا يجوز أيضًا — فى الغالب — حذف عامل المصدر المؤكد ولا تأخيره ؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنى عامله وتقريره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنى حقيقى، لا مجازى ، والحذف مناف للتقوية والتقرير . لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل المصدر المؤكَّد وجوبًا بشرط إنابة المصدر عنه وستجىء(٣) .

أما المصدر المبين للنوع — إذا اختلفت أنواعه — أو المبين للعدد ، فيجوز تثنيتهما وجمعهما ، وتقدمهما على العامل ، وهما فى حالة الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولا يعملان شيئًا — فى الغالب —(٤)؛ فليس لهما فاعل ولا مفعول . . . فمثال تثنية الأول وجمعه : سلكت مع الناس سُلُوكَى العاقل ؛ الشدةَ حينًا ، والملاينةَ حينًا آخر — سرت سِيَرَ الخلفاء الراشدين ؛ أىْ : سلكت مع الناس نوعين من السلوك ، وسرت معهم أنواعًا من السِّيَر (وليس المراد بيان عدد مرات السلوك ، وأنه كان مرتين ، ولا بيان عدد مرات السيْر ، وأنه كان متعدداً ؛ وإنما المراد بيان اختلاف الأنواع فى كل حالة بغير نظر للعدد) .

ومثال الثانى: خطوت فى الحديقة عشر خطوات، ودرت فى جوانبها أربع دوْرات(٥) .

---

(١) هذه هى الحالة الفريدة التى يعمل فيها المصدر المؤكد عمل فعله . وستجىء مواضع نيابته عنه فى ص ١٧٨ م ٧٦ ، أما المبين — بنوعيه — فلا يعمل فى الغالب كما سنذكره .

(٢) المراد : الجنس الإفرادى ، وهو ما يصدق على القليل والكثير ، مثل ، ماء — هواء — ضوء . (راجع ج ١ ص ١٥ م ١) .

(٣) فى ص ١٧٨ م ٧٦ .

(٤) قد يعمل المبين للنوع أحيانًا ، كأن يكون مضافاً لفاعله ، ناصباً مفعوله أو غير ناصب ؛ نحو : تألمت من إيذاء القوى الضعيف — حزنت حزن المريض .

(٥) وإلى هذا يشير ابن مالك ببيت ذكره متأخراً عن هذا المكان المناسب له :

وَمَا لِتَوْكِيد فوَحِّدْ أَبَدَا ... وثَنِّ ، واجْمَعْ غَيْرَهُ ، وَأَفْرِدَا ،

أى : أن المصدر الدال على التوكيد يجب توحيده ؛ أى : إفراده ؛ فلا يترك الإفراد إلى التثنية أو إلى الجمع . أما غيره فثنه إن شئت ، أو اجمعه ، أو أفرده ، أى : اجعله مفرداً . وقد أوضحنا فى الصفحة الآتية أن النائب عن المصدر المؤكد ، أو : المبين ، يجرى على حكمة .

المسألة ٧٥ :

حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين : أن تكون صيغته : (أى : مادته اللفظية) من مادة عامله اللفظية[١] ، وأن يوجد فى الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه .

وحكم هذا النائب النصب دائماً[٢] . ويذكر فى إعرابه : أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، أو منصوب لأنه مفعول مطلق ، ولا يصح فى الإعراب الدقيق أن يقال : « منصوب لأنه مصدر » ؛ ذلك لما أوضحناه من أنه ليس مصدراً للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . . . فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ فى مدلولاتها ؛ فعند إعراب المصدر الأصلى المنصوب نقول : إنه « مصدر منصوب » ، أو : « مفعول مطلق » منصوب كذلك . أما عند حذف المصدر الأصلى ووجود نائب عنه فنقول فى إعرابه : إنه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب ، أو : مفعول مطلق ، منصوب ، ولا يصح أن يقال : مصدر .

والأشياء التى تصلح للإنابة كثيرة[٣] ؛ منها : ما يصلح للإنابة عن المصدر المؤكِّد ، وقد ينوب عن غيره أيضاً إذا وجدت قرينة تعين المصدر المبين المحذوف

---

(١) يشترط النحاة أن يكون المصدر متأصلا فى المصدرية . ويفسرونها بأنها التى تكون من لفظ عامله وحروفه ، لا مطلق المصدر فنى مثل : سررت فرحاً — أو فرحت جذلا — لا تعد كلمة : « فرحاً » ، ولا كلمة : « جذلا » مصدراً متأصلا للفعل المذكور ؛ لعدم الاشتراك اللفظى فى الصيغة . وإنما هما نائبتان عن المصدرين الأصيلين المحذوفين ، والأصل : « سررت سروراً » ، و « فرحت فرحا » ، ثم حذف المصدر الأصيل ، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه ، ولكنه يردافه من جهة المعنى . لهذا يعربون المصدر المرادف السالف « نائباً عن المصدر الأصيل » ، أو : « مفعولا مطلقاً » كما قلنا ، وكما عرفنا فى رقم ٢ من هامش ص ١٧١ أن المفعول المطلق قد يطلق — أحياناً — على المصدر الأصيل المنصوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحياناً أخرى ، كما فى هذا المرادف .

والمترادفان هما اللفظان المشتركان فى المعنى تمام الاشتراك : بحيث يؤدى أحدهما المعنى الذى يؤديه الآخر ، مع اختلاف صيغتهما فى الحروف ؛ مثل : (فرَحٌ ، وجذَل) ومثل : (شنآن وكُره) ومثل : (حب ، ومِقَة) .

(٢) مع خضوعه لبقية الأحكام التى كان يخضع لها المصدر المحذوف كما أشرنا قريباً فى آخر الهامش ص ١٧٢

(٣) يتبين مما يأتى أن خمسة أشياء تصلح للنيابة عن كل مصدر وأصل محذوف هى : المرادف — الإشارة — الضمير — ملاقية فى الاشتقاق — اسم المصدر غير العلم

ومنها ما لا ينوب عن المصدر المؤكد ولكنه ينوب عن غيره من باقى الأنواع . فما يصلح للإنابة عن المصدر المؤكَّد :

١ – مرادفه[١] ؛ مثل : أحببت عزيز النفس ؛ مِقَةً ؛ وأبغضت الوضيعَ كرهًا .

٢ – اسم المصدر[٢] بشرط أن يكون غير عَلَم[٣] : نحو : توضأ المصلّى وضوءاً – اغتسل الصانع غَسْلا . فالوضوء والغَسْل اسما مصدر للفعلين قبلهما ، نائبين عن المحذوف ؛ كالشأن فى كل ما يلاقى المصدر فى أصول مادة الاشتقاق[٤] ؛ بأن يشاركه فى حروف مادته الأصلية ؛ إما مع كونه مصدرفعل آخر ؛ كالمثالين السالفين ، ونحو « التبتيل » فى قوله تعالى : (واذكر اسمَ ربِّكَ ، وتَبَتَّلْ[٥] إليه تَبْتيلاً) فإنه مصدر[٦] للفعل : « بَتَّل » وقد ناب عن « التبتُّل » ،

---

(١) راجع هامش الصفحة الماضية .

(٢) هو : ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه من ناحية الاشتقاق ؛ بنقص بعض حروفه عن حروف المصدر – وهذا هو الغالب – كما فى الأمثلة المعروضة . فهما يتلاقيان فى الاشتقاق ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذى يلاقيه فى مادة الاشتقاق ، وقد عرضوا للفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية السابقة ، ومن الناحية المعنوية ؛ فقالوا فيهما : إن لفظ المصدر يجمع فى صيغته جميع حروف فعله ؛ فهو يجرى عليه فى أمرها ، واسم المصدر لا يجرى على فعله وإنما ينقص عن حروفه – غالباً – وإن معنى المصدر ومدلوله هو : الحدث . أما اسم المصدر فمعناه ومدلوله المصدر لا الحدث ، فهو يدل على الحدث بواسطة . أى : أن المصدر يدل على الحدث مباشرة وبالإصالة ، واسم المصدر بمنزلة النائب عنه فى ذلك . على أن تفصيل الكلام على تعريفهما وإيضاح الفروق الدقيقة بينهما وسرد أحكامها – سيجىء فى الباب الخاص بهما ؛ وهو : باب إعمال المصدر واسمه (ج ٣ ص ١٦١ م ٩٩) .

(٣) وحجتهم أن العلمية معنى زائد على المصدر ؛ إذ المصدر يدل على الحدث فقط ، كما عرفنا فإذا كان النائب اسم مصدر وعلماً معاً فقد اجتمع فيه أمران ؛ هما العلمية والدلالة على الحدث .. واجتماعهما يجعله غير صالح للنيابة عن المصدر المحذوف ؛ لأن المصدر المحذوف لا يدل على العلمية ؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه فى لفظه وفى معناه ؟ أى : كيف يدل النائب على شىء ليس فى الأصيل ؟

(٤) يدخل فى هذا المصدر الميمى .

(٥) تفرغ وانقطع لعبادته وطاعته .

(٦) لم يعتبروا : « التبتيل » اسم مصدر للفعل : « تبتل » ؛ لأن حروفه تزيد على حروف مصدر هذا الفعل ، واسم المصدر – فى الرأى الشائع عندهم – لابد أن تقل حروفه عن حروف مصدر الفعل الذى يجرى على مقتضاه فى الاشتقاق . أما الرأى الذى لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر ، ويبيح أن تزيد ، فيجعل « تبتيلا » اسم مصدر .

الذى هو مصدر الفعل : « تَبَتَّل » . وإما مع كونه اسم[١] عين ؛ نحو قوله تعالى : (واللهُ أنبتكمْ من الأرض نباتًا . . .) فكلمة : « نباتًا » اسم للشىء النابت من زرع أو غيره ، وقد ناب عن : « إنباتا » الذى هو المصدر القياسى للفعل : « أنبت »[٢] .

٣ — بعض أشياء أخرى ؛ كالضمير العائد عليه بعد الحذف ، وكالإشارة له بعد الحذف أيضاً ؛ كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص: (أخلصتُه لمن أوَدّه) ، وعن الإقبال : (أقبلتُ هذا) . والأصل: أخلصت الإخلاص، وأقبلت الإقبال . فالضمير عائد على المصدر المؤكد الذى حذف ، ونائب عنه وهو : (الإخلاص) واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكد الذى حذف وينوب عنه ؛ وهو : (الإقبال) .

والذى يصلح للإنابة فى الأنواع الأخرى :

١ — لفظ كل أو بعض ، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف ؛ نحو : لا تنفق كل الإنفاق ، ولا تبخل كل البُخل ؛ وابتغِ بين ذلك قواماً[٣] . — إذا سنحت الفرصة لغاية كريمة فلا تتمهل فى اقتناصها بعض تمهل ، ولا تتردد بعض تردّد ؛ فإنها قد تفلت ، ولا تعود .

ومثل كل وبعض ما يؤدى معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو على البعضية ، مثل : جميع ، عامة ، بعض ، نصف ، شطر . . .

٢ — صفة المصدر المحذوف[٤] ؛ نحو : تكلمت أحسنَ التكلم — وتكلمت، أىَّ تكلم . إذ الأصل : تكلمت تَكَلُّما أحسنَ التكلم — وتكلمت تكلما أىَّ تكلم ، بمعنى : تكلمت تكلماً عظيماً — مثلا — .

---

(١) ذات مجسمة وليس — كالمصدر ؛ واسمه — معنى مجرداً .

(٢) يرى بعض النحاة أن كلمة « نبات » فى الآية مصدر جرى على غير فعله ؛ لأنه فى الأصل مصدر للفعل : « نبت » — ثم سمى به النابت ؛ فيكون داخلا فى قسم الملاقى للمصدر فى الاشتقاق مع كونه مصدر فعل آخر . ولا مانع أن تكون « نبات » اسم مصدر للفعل : « أنبت » .

(٣) اطلب طريقاً وسطا معتدلا بين الأمرين .

(٤) ويدخل فى صفة المصدر المحذوف المصدر النوعى المضاف الذى سبق أن أشرنا إليه فى هامش ص١٦٩ وأوضحنا الرأى والسبب فى اعتباره نائباً عن المصدر . والكثير فى الصفة النائبة عن المصدر أن تكون مضافة إليه .

٣ ــ مرادف المحذوف ؛ نحو: وقوفًا وجلوسًا فى: قمت وقوفًا سريعًا للقادم العظيم، وقعدت جلوسًا حسنًا بعد قعوده ، ومثاله : لما اشتعلت النار صرخ الحارس صياحًا عاليًا ؛ لينبه الغافلين ، ولم يتباطأ توانيًا معيبًا فى مقاومتها .

٤ ــ اسم الإشارة ؛ والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف ؛ كأن تسمع : «راقنى عدل عمر» ؛ فتقول: سأعدل ذاك العدل العمرى . ويصح مع القرينة: سأعدل ذاك . أو تسمع : أعجبنى إلقاؤك الجميل ، وسألقى ذاك الإلقاء ، أو سألقى ذاك . . .

٥ ــ الضمير العائد على المصدر المحذوف ؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام التام والإساءة البالغة : « أكرمه من يستحقه ، وأسيئها من يستحقها » تريد : أكرم الإكرام التام . . . من يستحقه ، وأسىء الإساءة البالغة من يستحقها[1] .

٦ ــ العدد الدال على المصدر المحذوف ؛ نحو : يدورعقرب الساعات كلَّ يوم وليلة أربعا وعشرين دورة ، ويدور عقربُ الدقائق كلَّ ساعة ستين دورة .

٧ ــ الآلة التى تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف، وتحقيق دلالته ؛ نحو: سقيت العاطش كوبًا ــ ضرب اللاعب الكرة رأسًا، أو رِجْلاً . أى: سقيت العاطش سَقْىَ كوبٍ ــ ضرب اللاعب الكرة ضربَ رأس ، أو ضربَ رِجْل ، بمعنى : سقيت العاطش بأداة تؤدى مهمة السقى : تسمى : « الكوب » . وضرب اللاعب الكرة بأداة معروفة بهذا الضرب . تُسمى : الرأس ، أو : الرجْل[2] ولا بد فى الآلة أن تكون معروفة بأنها تستخدم فى إحداث معنى المصدر ؛ فلا يصح سقيت الرجل العاطش دلوا ــ ولا ضرب اللاعب الكرة بطنًا ؛ لأن الدلو لا يسقى بها الرجل ، والبطن لا يضرب به الكرة .

---

(١) مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريباً . لكن إذا عرفنا أن معناه : الإكرامُ ، أكرم إكراماً من يستحقه ، والإساءة ، أسىء إساءة إلى من يستحقها ــ ذهبت الغرابة . وهو أسلوب عربى صحيح له نظائر كثيرة فى القرآن وغيره : مثل قوله تعالى: (فإنِى مُعَذِّبه عذاباً لا أُعذِّبه أحدًا من العالمين) أى : لا أعذب العذاب ــ لا أعذب عذاباً ــ أحداً من العالمين . . .

(٢) فى هذه الأمثلة ونحوها حذف المضاف ، وهو المصدر المنصوب وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فصار منصوباً مثله ؛ إذ الأصل كما قلنا : سقيت العاطش سقى كوب ــ ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس ، أو ضرب رجل .

٨ — نوع من أنواعه ؛ نحو : قعد الطفلُ القُرْفُصَاءَ[١] مشى القَهْقَرَى ، — وهى الرجوع إلى الخلف — أى : قعد قعود القُرْفصَاء — مشَى مشْيَ القهقرى ،

٩ — اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف ؛ كصيغة : « فِعْلة » ؛ نحو : مشى القط مِشْية الأسد ، ووثبَ وِثْبةَ النَّمر . فكلمة : مِشْية — وِثْبةَ — تدل على نوع من الهيئة يكون عليه المصدر ؛ فهى هنا نائبة عنه .

١٠ — وقته ؛ نحو : فلان يلهو ويمرح ؛ لأنه لم يَحْيَ ليلةَ المريض ، ولم يعِش ساعةَ الجريح . أى : لم يحيَ حياةَ ليلةِ المريض ، ولم يعش عيشةَ ساعةِ الجريح . تريد : لم يحى فى ليلة كليلة المريض ، ولم يعش فى ساعة كساعة الجريح ؛ يذوق ما فيهما من آلام .

١١ — « ما » الاستفهامية ؛ نحو : ما تكتب خَطَّك ؟ بمعنى : أىَّ كتابة تكتب خطَّك ؟ أرقْعةً أم ثُلُثًا ، أم نَسْخًا ... ؟ ومثله : ما تزرع حقلَك ؟ بمعنى : أىَّ زرع تزرع حقلَك ؟ أزرعَ قمحٍ ، أم ذرةٍ ، أم قطنٍ . . . ؟

١٢ — « ما » الشرطية ؛ نحو : ما شئتَ فاجلسْ ، بمعنى : أىَّ جلوس شئته فاجلس .

تلك هى أشهر الأشياء التى تنوب عن المصدر غير المؤكِّد عند حذفه .[٢] وتتلخص كلها فى أمر واحد ، هو : وجود ما يدل عليه عند حذفه[٣] ويغْنى عنه .

---

(١) نوع من القعود ، يستقر فيه الجالس ، وفخذاه ملتصقتان ببطنه ، يحيط بهما ذراعاه . أو ينكب على ركبتيه ، لاصقاً فخذيه ببطنه ، وكفاه تحت إبطيه . . . والقرفصاء والقهقرى معدودان هنا نائبين للمصدر ؛ لأنهما من غير لفظ العامل ؛ بالرغم من أنهما مصدرين أصليين للفعلين : «قَرْفَصَ» و «قَهْقَرَ» ؛ فهما مع فعليهما المشاركين لها فى المادة فى المادة — مصدران ، أما مع عامل آخر لا يشاركهما فى المادة اللفظية — كالذى هنا — فنائبان عن المصدر كما سلف فى ص ١٧٣ .

(٢) ومنهما : ملاقيه فى الاشتقاق ؛ نحو قوله تعالى فى مريم " (وأنبتها نباتا حسنا) " واسم المصدر غير العلَم ؛ نحو تكلم المتعلم كلام النبلاء — انظر رقم ٣ من هامش ص ١٧٣ لأهميته —

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وقَدْ يَنُوبُ عنْهُ مَا عَلَيهِ دَلْ ... كَجِدَّ كُل الْجِدِّ ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ

فسجل فى هذا البيت أن المصدر ينوب عنه عند حذفه كل شىء يدل عليه . واقتصر فى التمثيل على نائبين ؛ هما : لفظ « كل » ، وقد أضافها للمصدر ؛ حيث قال : « جد كل الجد » ، ولفظ المرادف ، وهو : الجذل ، بمعنى الفرح ، فى : « افرح الجذل » ثم ساق بعد هذا البيت بيتاً آخر سبق تدوينه وشرحه فى مكانه المناسب له — ص ١٧٢ — ، من مسائل الباب . هو :

ومَا لتَوْكِيد فوَحِّدْ أَبَدَا ... وثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا

المسألة ٧٦ :

حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر المؤكِّد نائباً عنه فى بعض المواضع

(ا) يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل[١] مقالى أو حالىّ يدل على المحذوف . فمثال حذف عامل النوعى لدليل مقالىّ ، أن يقال: هل جلس الزائر عندك ؟ فيجاب : جلوسًا طويلاً ؛ أى : جلس جلوسًا طويلاً ، ومثال حذفه لدليل حالىّ أن ترى صياداً يصيب ، فتقول : إصابةً سريعة ؛ أى : أصاب إصابة سريعة . ومن هذا قولهم للمتهيئ للسفر : « سفراً حميداً ، ورجوعًا مباركًا » أى : تسافر سفراً حميداً ، وترجع رجوعًا مباركًا .

ومثال حذف عامل العددى لدليل مقالىّ: أرجعتَ إلى بيتك اليوم؟ فيجاب : رجعتين ، أى : رجعت رجعتين . ولدليل حالىّ أن ترى خيل السباق وهى تدور فى الملعب ؛ فتقول : دورتين؛ أى : دارت دورتين . . . وهكذا. والمصدر فى الحالات السالفة منصوب بعامله المحذوف جوازاً ، وليس نائبًا عنه .

(ب) أما المصدر المؤكِّد لعامله فالأصل عدم حذف عامله ؛ لما عرفنا[٢] من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله فى النفس ، وتقويته، ولتقرير المراد منه، أى : لإزالة الشك عنه، ولبيان أن معناه حقيقى لا مجازى ، وهذه هى حكمة المجيء بالمصدر المؤكِّد،ومن أجلها لا يصح تثنيته،ولا جمعه،ولا أن يرفع فاعلاً أو ينصب مفعولا ،ولا أن يتقدم على عامله، ولا أن يحذف عامله..[٣] لأن هذا الحذف مناف لتلك الحكمة ، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكِّد[٤] .

---

(١) فى هامش ص ٤٦ أن الدليل (ويسمى : القرينة أيضاً) : قد يكون مقالياً ، أى : مرجعه إلى القول والكلام . وقد يكون حالياً ، لا شأن له بالقول أو الكلام ؛ وإنما الشأن فيه للمشاهدة ، أو نحوها مما يحيط بالشخص ، ويجعله يفهم أمراً مستنبطاً مما حوله .

(٢) فى ص١٧٢ (٣) سبقت أحكامه فى ص١٧١ .(٤) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِى سِوَاه لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

يريد : أن هناك متسعاً للحذف فى غير عامل المؤكد ، عند وجود دليل على المحذوف .

لكن العرب التزموا حذف العامل باطراد فى بعض مواضع معينة ، وأنابوا عنه المصدر المؤكِّد ؛ فعمل عمله فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأغنى عن التلفظ بالعامل ، وعن النطق بصيغته ؛ وصار ذكر العامل ممنوعًا معه ؛ لأن المصدر بدل منه ، وعوض عن لفظه ومعناه ؛ ولا يجتمع العوض والمعوَّض عنه[١] .

ولما كان العرب قد التزموا الحذف باطراد فى تلك المواضع ، لم يكن بدٌّ من أن نحاكيهم ، ونلتزم طريقتهم الحتمية فى حذف العامل فى تلك المواضع ، وفى إنابة المصدر المؤكِّد عنه. ولهذا قال النحاة : إن عامل المصدر المؤكِّد لا يحذف جوازاً — فى الصحيح — ؛ وإنما يحذف وجوبًا فى المواضع التى التزم فيها العرب حذفه ، وإقامة المصدر المؤكِّد مقامه . ومع أن العامل محذوف وجوبًا فإنه هو الذى يَنْصب المصدر النائب عنه (أى : أن المصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنصوب به معًا) .

أما المواضع التى ينوب فيها هذا المصدر عن عامله[٢] المحذوف وجوبًا فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية ، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية ، أو بالأساليب الخبرية المحضة[٣] .

---

(١) سبقت الإشارة (فى هامش ص ١٧٠) إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا مستقلا بذاته يزاد على الأقسام الثلاثة المشهورة . والسبب أن كثيراً من المصادر النائبة عن عاملها قد يكون مؤكِّداً لعامله ، والأصل فى المؤكد ألا يعمل ، وألا يحذف عامله . . و . . مع أن المؤكد هنا يعمل ويحذف عامله ؛ فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكد هنا وحكمه فى ناحية أخرى . ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير ؛ وهذا معيب ، أو باعتبار المؤكد هنا ، المحذوف عامله وجوباً ، قسمًا مستقلا . ولا ضرر فى هذا ؛ بل فيه تغلب على الصعوبة السالفة .

(٢) بعض المصادر المؤكدة قد تنوب عن عوامل مهملة ، أو ليست من لفظها ؛ فتكون مقصورة على السماع ، كما يجىء فى ص ١٨١ مثل : ويْح ، ويل . . . وسيجىء الكلام عنها فى الزيادة ، ص ١٨٨ .

(٣) سبق فى ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢ إيضاح للجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية . وملخصه : أن الجملة الخبرية هى التى يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقائلها من ناحية أنه معروف بهذا أو بذاك . مثل : نزل المطر أمس . فهى جملة صالحة لأن توصف بأنها — فى حد ذاتها — صادقة أو كاذبة . . . والجملة الإنشائية هى التى يطلب بها إما حصول شىء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره ؛ فلا دخل للصدق أو الكذب فيها ؛ وهى قسمان ؛ إنشائية طلبية ، أى : يراد بها طلب حصول الشىء أو عدم حصوله ، وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى والعرض ، والتحضيض . . . ، كما هو مدون فى المصادر الخاصة بالبلاغة . وإنشائية غير طلبية وهى التى يراد منها : إعلان شىء والتسليم به وتقرير مدلوله من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر — كما سيجىء — وتشمل جملة التعجب — فى الرأى الشائع — وجملة المدح والذم ، وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه . . . وصيغ العقود التى يراد إقرارها ؛ مثل : بعتُ ، وهبت . . . إلى غير هذا مما فى المرجع السابق .

١ — فيراد بالأساليب الإنشائية الطلبية هنا : ما يكون فيها المصدر النائب دالاً على أمر ، أو نهى ، أو دعاء ، أو توبيخ ، والكثير أن يكون التوبيخ مقروناً بالاستفهام ؛ فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم : قياماً . بمعنى : قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره : جلوساً . بمعنى : اجلسوا . فكلمة : « قياماً » مصدر (أو مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً . والمصدر نائب عنه فى الدلالة على معناه ، وفى تحمل ضميره المستتر الذى كان فاعلاً[1] ؛ فصار بعد الحذف فاعلا للمصدر . ومثل هذا يقال فى : « جلوساً » وأشباههما . والأصل قبل حذف العامل وجوباً : قوموا قياماً — اجلسوا جلوساً .

ومثال النهى أن تقول لجارك وقت سماع محاضرة ، أو خطابة . . . سُكُوتًا ، لا تكلما ؛ أى : اسكت، لا تتكلم . فكلمة: « سكوتًا » مصدر — أو مفعول مطلق — منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوبًا ، والذى ينوب عنه المصدر فى أداء معناه . وفاعل المصدر مستتر وجوبًا ، تقديره : أنت ، على الوجه السالف . وكلمة : « لا » ناهية ، و « تكلما » : مصدر منصوب بالمضارع المحذوف ، المجزوم بلا الناهية[2] ونائب عنه فى تأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنت . وهذا الضمير انتقل للمصدر من المضارع المحذوف .

ومثال الدعاء بنوعيه قول زعيم: « ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع طاغية جبار ؛ فنصراً عبادك المخلصين ، وهلاكًا وسُحقًا للباغى الأثيم » . أى : فانصر — يارب —

---

(١) ذلك أن فعل الأمر المحذوف ، له فاعل لم يحذف . فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المحذوف انتقل فاعله إلى المصدر النائب ، وصار فاعلا له بعد أن كان فاعلا لفعل الأمر المحذوف فالمصدر متحمل لضمير عامله . وقيل : إن المصدر ناب عن الفعل المحذوف وعن فاعله معاً ؛ فلا يحتاج لفاعل . . . وقيل . . . والرأى الأول أحسن ، لأنه يساير القواعد النحوية العامة . والثانى أخف وأيسر . ولا تأثير لاختلافهما فى الاستعمال الكلامى والكتابى .

(٢) والأصل قبل الحذف فيهما : اسكت سكوتا ، لا تتكلم تكلما لا يكون حذف المضارع المجزوم « بلا » الناهية واجبا إلا فى هذه الصورة .

عبادك المخلصين ، واهْلِكْ واسْحَق الباغىَ الأثم ، ومنه « سَقياً » و« رَعياً »[١] لك ، وجدعاً وكَيّاً لأعدائك . وإعراب المصادر فى هذه الأمثلة كإعرابها فى نظائرها السابقة .

ومثال الاستفهام التوبيخى[٢] : أبخلاً وأنت واسع الغنى ؟ أسفاهةً وأنت مثقف ؟ أى : أتبخَل بخلاً . . . أتَسَفْهُ سفاهة . . . وإعراب المصدر هنا كسابقه .

ونيابة المصدر عن عامله المحذوف فى الأساليب الإنشائية الطلبية — قياسية ، بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته ، وأن يكون المصدر مفرداً منكراً؛وإلا كان سماعيًّا؛مثل: ويْحه،— ويله[٣] . . . — كما سبق —[٤]

٢ — ويراد — هنا — بالأساليب الإنشائية غير الطلبية : المصادر الدالة على معنى يراد إقراره وإعلانه ، من غير طلب شىء[٥] ، أو عدم إقراره — كما سبق . والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جار مجرى الأمثال ؛ والأمثال لا تغير ؛ كقولهم عند تذكر النعمة : حَمداً ، وشكراً ، لا كفراً ؛ أى : أحْمدُ الله وأشكرُه — ولا أكفرُ به . وكانوا يردّدون الكلمات الثلاث مجتمعة لهذا الغرض

---

(١) يوجب أكثر النحاة حذف العامل هنا ؛ مراعاة للسماع . ويكون التقدير : اسق يا رب ، ارع يا رب . الدعاء لك أيها المخاطب ، فالجار والمجرور خبر لمحذوف ؛ تقديره : الدعاء — مثلا — ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قبلهما ؛ لئلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون : اسق يا رب لك — ارع يا رب لك . وهذا فاسد ؛ لأن السّقى ليس مطلوباً لله ، وكذلك الرعى . من أجل هذا قالوا بحق فى مثل : سقيا لك — إن الكلام جملتان وليس جملة واحدة . على أن لهذا البحث تفصيلات واسعة ، وتفريعات دقيقة؛لا غنى عن الإلمام بها،لتعدد أحكامها بتعدد استعمالاتها. وقد سجلناها فى ج ١ ص ٣٨٠ م٣٩. ويجيز فريق من النحاة عدم التقيد بوجوب حذف العامل فى مثل هذه الصورة المسموعة ، ورأيه حسن،والأول أقوى — كما سيجىء فى . « ﺟ » من ص ١٩٠ .

(٢) قد يكون التوبيخ للمتكلم ، بأن يوجه صيغة التوبيخ مشتملة على الخطاب يريد بها نفسه ، بقرينة . كقول القائل لنفسه : أتركا للعمل وأنا فقير ؟ . وقد يكون التوبيخ للمخاطب ، نحو : أسرقة وأنت غنى ؟ وقد يكون للغائب : نحو : أخوفاً وهو جندى ؟

(٣) المصادر الدالة على الطلب لا تصلح أن تكون نعتاً ، ولا منعوتاً — كما سيجىء فى باب النعت — ج ٣ ص ٣٤٧ .

(٤) فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٩

(٥) المقصود فى الأساليب الآتية : الإنشاء غير الطلبى — وقد شرحناه — ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظراً لصورة العامل ولفظه . ويرى بعض النحاة أنها أساليب خبرية لفظاً ومعنى . وهذا رأى حسن ، لوضوحه والمسألة رهن بالاصطلاح .

وهو إنشاء المدح ، والشكر ، وإعلان عدم الكفر . ووجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها ؛ مراعاة للمأثور ؛ وإلا لم يكن الحذف واجبًا .

وكقولهم عند تذكر الشدة : « صبراً ، لاجزعًا » . بمعنى : أصْبِرُ ، لا أجْزَعُ ، يريدون إنشاء هذا المعنى : وعند ظهور ما يعجب : « عجبًا » ، بمعنى : أعْجبُ ، وعند الحث على أمر : افعلْ وكرامةً ، أى : وأكرمُك . وعند إظهار الموافقة والامتثال : سمعًا وطاعة ، بمعنى : أسْمعُ وأطيعُ .

والمصدر فى كل ما سبق — أو : المفعول المطلق — منصوب بالعامل المحذوف وجوبًا وهو الذى ناب عنه المصدر فى أداء المعنى ، وفى تحمل الضمير الفاعل ، وتقديره للمتكلم : أنا .

ونيابة هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصورة على الألفاظ المحددة الواردة سماعًا عن العرب . ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها فى كل مصدر يشيع استعماله فى معنى معين ، ويشتهر تداوله فيه ، وله فعل من لفظه ، من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسموعة . وهذا رأى عملى مفيد[1] .

٣ — ويراد بالأساليب الخبرية المحضة أنواع ، كلها قياسىّ ، بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته .

منها : الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح مجمل جملة قبله ، ويفصّل عاقبتها ؛ أى : يبين الغاية منها (فالشروط ثلاثة : تفصيل عاقبة ، وأنها عاقبة جملة ، وهذه الجملة قبله) مثل : إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فإما عتابًا كريمًا ، وإما صفحًا جميلاً ؛ فسلوكُ مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعرف المقصود منه ؛ فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح ، وتفصيل ، وإبانة عن المراد ، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين : « عتابًا » و « صفحًا » وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوبًا ، وقد ناب كل مصدر عن فعله فى بيان معناه . والتقدير : فإما أن تعتِب عتابًا كريمًا ، وإما أن تصفح صفحًا جميلا . ومثله : إذا تعبت من القراءة فاتركها لأشياء أخرى ؛ فإما مشيًا فى الحقول ، وإما

---

(١) لأنه يساير الأصول اللغوية العامة ، ولا تضار اللغة باتباعه . وقد أشرنا لهذا فى « ج » من ص ١٩٠ .

استماعًا للإذاعة ، وإما عملاً يدويًّا . فالمصادر « مشيًا » — « استماعًا » — «عملا» موضِّحة ومفصِّلة لأمر غامض مجمل قبلها يحتاج لبيان؛هو: « التَّرك لأشياء أخرى » فعامل كل منها محذوف وجوبًا ، والتقدير : تمشى مشيًا — تستمع استماعًا — تعمل عملا . . . وهى منصوبة بفعلها المحذوف الذى نابت عنه فى تأدية معناه . . . وانتقل إليها الفاعل بعد حذف العامل فصار فاعلاً مستترًا للمصدر النائب . والتقدير : « أنت » .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مكررًا أو محصورًا ، ومعناه مستمرًّا إلى وقت الكلام ،وعامل المصدر واقعًا فى خبر مبتدأ اسم ذات[1] . فمثال المكرر : المطرُ سحا سحًّا — الخيل الفارهة[2] صهيلا[3] ، صهيلا . ومثال المحصورُ: ما الوحش مع فريسته إلا فتكًا — ما النمر يلاقى الفيل إلا غدرًا ؛التقدير: يُسحّ سحًّا — تصهَل صهيلاً — يفتك فتكًا — يغدر غدرًا . فهذه المصادر وأشباهها ؛ منصوبة بفعلها المحذوف وجوبًا ،ونائبة عنه فى بيان معناه . ومتحملة لضميره المستتر الذى صار فاعلاً لها من بعد حذفه. وتقديره: هو ، أو : هى على حسب نوع الضمير المستتر.

---

(١) الشروط أربعة : أن يكون المصدر مكررًا أو محصورًا . وأن يكون عامله خبرًا لمبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين ؛ أى . : اسم ذات مجسمة ، فلا يراد به أمر معنوى (عقلى) كالعلم — الفهم — النبل — البراعة . . وأن يكون معنى المصدر مستمرًا إلى زمن الحال ؛ لا منقطعاً ولا مستقبلا . فإن فقد شرط من الشروط لم يكن الحذف واجبًا ، وإنما يكون جائزًا — فى رأى — .

ويقوم مقام التكرار والحصر السالفين بشرط استيفاء باقى الشروط — دخول الهمزة على المبتدأ ؛ نحو : أأنت طيرانا ، والعطف على المصدر ؛ نحو أنت طيرانا وعوما .

ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه من أن حذف عامل المؤكد ممنوع إلا حين يكون المصدر نائبًا عن فعله فى المواضع التى ينوب فيها عنه ، ومنها هذه الصورة التى ينوب فيها وجوبًا عند استيفاء الشروط ، وجوازًا —فى رأى —عند فقد شرط أو أكثر ، والأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا رابعًا مستقلا بنفسه؛ لأنه قد يؤكد عامله المحذوف . والمؤكد لا يحذف عامله . فلدفع هذا التعارض يعتبر قسمًا مستقلا؛ كى لا يدخل فى قسم المؤكد غير النائب ، فيقع تعارض واضح بين حكم المؤكد وهو يقتضى عدم حذف عامله ،وحكم هذه الأنواع التى يكون فيها المصدر نائبًا عن عامله ومؤكدًا له . مع أن هذا العامل محذوف ؛ كما سبق أن أشرنا فى هامش صفحتى ١٧٠ ، ١٧٩ .

(٢) النشيطة القوية .

(٣) الصهيل : صوت الخيل .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكداً لنفسه ؛ بأن يكون واقعاً بعد جملة مضمونها كمضمونه ، ومعناها الحقيقى – لا المجازى[١] – كمعناه ، ولا تحتمل مراداً غير ما يراد منه ؛ فهى نص فى معناه[٢] الحقيقى ، نحو : أنت تعرف لوالديك فضلهما ، يقيناً . أى : توقن يقيناً، فجملة : «تعرف لوالديك فضلهما» هى فى المعنى : اليقين المذكور بعدها، لأن الأمر الذى توقنه هنا هو : الاعتراف بفضل والديك ، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذى توقنه ؛ فكلاهما مساو للآخر من حيث المضمون . ومثلها : سرتنى رؤيتك ، حقاً ، بمعنى : أحُقّ حقاً ، أى : أقرر حقاً . فالمراد من : سرتنى رؤيتك ، هو المراد من : «حقاً» ، إذ السرور بالرؤية هو : «الحق» هنا، والحق هنا هو : «السرور بالرؤية»[٣] . فمضمون الجملة هو مضمون المصدر، والعكس صحيح . فكلمة : «يقيناً» ، و «حقاً» وأشباههما من المصادر المؤكدة لنفسها منصوبة بالفعل المحذوف وجوباً ، النائبة عنه فى الدلالة على معناه ، وفاعلها المحذوف قد صار بعد الحذف فاعلاً للمصدر . وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره المثالين : أنا .

ولا يصح فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التى يؤكد معناها ، ولا التوسط بين جزأيها .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكِّداً لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعاً بعد جملة معناها ومدلولها ليس نصاً فى معنى هذا المصدر ومدلوله ، وإنما يصح أن ينطبق عليه وعلى غيره قبل مجيئه؛ فإذا جاء هذا المصدر امتنع الاحتمال ،

---

(١) لأن المجازى قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقى للمصدر ، فقد يراد السخرية أو التهكم . فى الأمثلة الآتية .

(٢) ولذلك سمى المؤكد لنفسه ، لأنه بمنزلة – إعادة الجملة ؛ فكأنه نفس الجملة التى أعيدت وكأنها ذاته .

(٣) من هذا النوع : لا أفعل الأمر ألبتة . فكلمة : «ألبتة» ، مصدر حذف عامله وجوبا . والتاء فيه ليست للتأنيث ، وإنما هى للوحدة . ومعنى «البت» القطع . أى : اقطع فى هذا الأمر القطعة الواحدة ؛ لا ثانية لها ، فلا أتردد ، ثم أجزم بعد التردد . وقد تكون «أل» هنا للعهد ، أى : القطعة المعهودة بيننا ؛ وهى التى لا تردد معها . فـ لبتة : تفيد استمرار النفى الذى قبلها . ولو لم توجد لكان انقطاعه محتملا . والأفصح ملازمة : «أل» لكلمة : «ألبتة» فى الاستعمال السالف ، وأن تكون همزتها للقطع .

وزال التوهم ؛ نحو : هذا بيتى قطْعًا ، أى : أقْطع برأيى قطعًا . فلولا مجىء المصدر : « قطعًا » لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة أقربها : أنه بيتى حقًا ، أو : أنه ليس بيتى حقيقة ولكنه بمنزلة بيتى ؛ لكثرة ترددى عليه ، أو : ليس بيتى ولكنه يضم أكثر أهلى ... أو : . . . فمجىء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك، والمجاز ، وجعل معناها نصًّا فى أمر واحد[1] بعد أن لم يكن .

وهو منصوب بعامله المحذوف وجوبًا ، والنائب عنه بعد حذفه لتأدية معناه . وفاعله ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنا ؛ انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل . ولا يصح — أيضًا — فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر المؤكد لغيره على تلك الجملة ، ولا التوسط بين جزأيها .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر دالا على التشبيه بعد جملة ، مشتملة على معناه وعلى فاعله المعنوى[2] ، وليس فيها ما يصلح عاملا غير المحذوف[3] ؛ نحو : للمغنى صوتٌ صوتَ البلبل . أى : للمغنى صوت . يُصَوِّت صوتَ البلبل ، بمعْنى : صوتًا يشبهه . ومنه : للشجاع المقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد . أى : يزأر زئير الأسد ، أى : زئيرًا يشبه زئيره . ومنه : للمهموم أنين ؛ أنينَ الجريح . أى : يئن أنين الجريح . (أنينًا شبيهًا بأنين الجريح) . . . وهكذا .

---

(١) ولهذا سمى المؤكد لغيره ، أى : للجملة التى قبله والتى لا تتضمن معناه ؛ لأنه أثر فيها ، وجعل معناها مؤكدًا قويًا لا ضعف فيه ولا احتمال ، وقد كان ذلك المعنى ضعيفًا قبل مجىء المصدر .

(٢) يراد به الفاعل اللغوى — لا النحوى — وذلك من فعل الشىء حقيقة ، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحوية للفاعل . كالمغنى فى المثال المذكور ؛ فهو فاعل معنًى للغناء والتصويت . كذلك : « الشجاع » ، هو فاعل الزئير معنًى لا نحويا .

(٣) جملة الشروط فى الحقيقة سبعة : كونه مصدرًا — مشعرًا بأن معناه مما يحدث ويطرأ وليس أمرًا ثابتًا دائمًا أو كالدائم (أى : أنه ليس من السجايا الثابتة ولا الأمور الفطرية الملازمة ، ومنها : الذكاء — الطول — السمنة . فلا يكون مما نحن فيه : لفلان ذكاء ذكاء العبقرى . بنصب كلمة : « ذكاء » الثانية لأنها من السجايا) — كونه دالا على التشبيه — بعد جملة — هذه الجملة مشتملة على فاعله المعنوى ، وعلى معناه — ليس فيها ما يصلح للعمل .

قال الخضرى فى هذا الموضوع : (هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب ، ويجوز معها رفعه ؛ بدلا مما قبله ، أو : صفة له ؛ بتقدير : « مثل » أو خبرا لمحذوف . وهل النصب حينئذ أرجح ، أو هما سواء ؟ قولان . .) اهـ .

والمصدر منصوب فى هذه الأمثلة على الوجه الذى شرحناه (١) .

(١) عرض ابن مالك – بإيجاز – لمواضع حذف عامل المصدر وجوباً فقال :

والحذْفُ حَتْمٌ معَ آتٍ بَـــدَلَا ... منْ فِعْله ؛ كنَدْلًا اللَّذْ كانْدُلَا

أى : الحذف واجب فى عامل المصدر الآتى بدلا وعوضاً عن فعله ، ومغنياً عن التلفظ به ؛ مثل : المصدر : « نَدْلا » ومعناه : خطْفاً ؛ وهو بمعنى « انْدُل » فى الدلالة على طلب الندل ، أى : الخطف . فالمصدر « ندلا » منصوب بعامله المحذوف « اندل » ونائب عنه فى تأدية معناه ، ومتحمل لضميره الفاعل الذى تقديره : أنت . (واللذ : الذى) .

ثم قال :

وما لتفْصيلٍ ؛ كإمَّا مَنًّا ... عامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

(عنَّا ، أصله : عنَّ ، بمعنى : عرض . والألف لوزن الشعر ، ويسمونها : ألف الإطلاق ، لأن الصوت ينطلق من غير حبس ، ويمتد ؛ فيجىء بها) . يريد أن عامل المصدر يحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر مبهم مجمل قبله ، وساق لهذا بعض آية تصلح للتمثيل ؛ هى قوله تعالى يخاطب المسلمين فى أمر أسرى الكفار المهزومين :

(فشُدُّوا الوَثَاقَ ؛ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وإمَّا فِدَاءً)

الوَثاق – القيد ، ومعنى شده : إحكام ربطه وتمكينه . وموضع الشاهد هو : منًّا . وفداء . – التقدير : تمنون منا بإطلاق الأسرى أحراراً بغير مقابل . أو يفدون أنفسهم فداء ، أى يدفعون الفدية ؛ وهى : التعويض المالى أو غيره فى نظير إطلاق سراحهم . ثم قال :

كَذا مُكَرَّرٌ وذو حَصْرٍ وَرَدْ ... نائبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

أى : يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لمبتدأ اسم عين .

أى : كان مسنداً هو وفاعله ، والمسند إليه مبتدأ ، دال على اسم عين (أى : على ذات) وقد شرحناه ثم انتقل إلى المؤكد لنفسه أو لغيره :

ومِنهُ ما يَدْعُونَهُ مُـــؤَكِّدَا ... لِنَفْسِهِ ، أَو غَيْرِهِ ؛ فالمبتَـــدَا

نحْوُ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُـــرْفاً ... والثَّانِ كابْنِي أَنتَ حَقًّا صِرْفا

يريد بالمبتدأ : النوع الأول ، وهو المؤكد لنفسه . عرفا ، أى : اعترافاً ، وهو المصدر المؤكد لنفسه ، والأصل أعترف اعترافاً ، فحذف الفعل وجوباً وناب عنه مصدره . وصرفاً أى : خالصاً ، وهى نعت لكلمة : « حقاً » أى : حقاً خالصاً لا شبهة فيه . و « حقاً » هى المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . ثم قال :

كَذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بعْدَ جُمْلَهْ ... كَلِي بُكاً ، بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

يريد : المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله المعنوى ، كما أوضحنا فى الشرح . ومثل له بمثال هو : لى بكاً بكاء ذات عضلة ، أى : لى بكاء . أبكى بكاء ذات عضلة ؛ « فبكاء »=

هذا ، وقد اشترطنا أن تكون الجملة السابقة مشتملة على معناه ، فهل يشترط أن تكون مشتملة على لفظه أيضًا ؟

الجواب : لا ؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثلة السابقة ، وربما لا تشتمل؛مثل قول القائل يصف النخيل: رأيت شجراً محتجبًا فى الفضاء، ارتفاعَ المآذن ، فكلمة « ارتفاع » مصدر منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره : يرتفع ارتفاع المآذن » وإنما حذف وجوبا لتحقق الشروط ؛ التى منها ؛ وقوع المصدر بعد جملة مشتملة على معناه ،وإن كانت غير مشتملة على لفظه ، لأن معنى : «رأيت شجراً محتجبًا فىالفضاء » — هو : رأيت شجراً مرتفعًا . ومثله : رأيت رجلاً يزحم الباب — ضخامةَ الجمل ، أى : يضخم ضخامةَ الجمل .

= الثانية هى المصدر الدال على التشبيه، وعامله محذوف وجوباً . . . ولا يصح أن يكون عامله المصدر الذى قبله ، وهو كلمة : « بكا » المقصورة ، لأن المصدر لا يعمل هنا ، لأنه ليس نائباً عن فعله ، ولا مؤولا بالحرف المصدرى . وهذان هما الموضعان اللذان يعمل فى كل منهما المصدر الصريح . والعضلة : الداهية . وبكاء ذات عضلة ، أى : بكاء من أصابتها داهية .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) كررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً مستقلاً بنفسه، ينضم إلى الأقسام الأخرى الشائعة ، وأوضحنا سبب استقلاله . أما عامله المحذوف فلا بد أن يكون فى جميع المواضع القياسية فعلاً مشتركاً معه فى المادة اللفظية ، وفى حروف صيغتها ، كالأمثلة الكثيرة التى مرت . وأما الأمثلة السماعية فمنها الخالى من هذا الاشتراك اللفظى ؛ مثل : ويْح — ويْل — ويْس — ويْب . . . وأمثالها من الألفاظ التى كانت بحسب أصلها كنايات عن العذاب والهلاك ، وتقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب ؛ يقولها الإنسان لمن يحب ومن يكره ، ثم غلب استعمال : « ويْس » و « ويح » فى الترحم وإظهار الشفقة ، كما غلب استعمال : « ويْل » و « ويْب » فى العذاب . وإذا نصبت الألفاظ الأربعة — وأشباهها — كانت مفعولات مطلقة لفعل مهمل[1] ، أو لفعل من معناها ؛ فالأصل رحمه الله ويْحاً وويْساً ؛ بمعنى : رحمه الله رحمةً ، — أو رحمه الله ويْحَه وويْسَه . بمعنى رحمه الله رحمته . . . وكذا : أهلكه الله ويْلا — وويْباً . أو أهلكه الله ويله — وويْبه ؛ بمعنى أهلكه الله إهلاكاً — وأهلكه الله إهلاكه . فالفعل مقدر فى الأمثلة بما ذكرناه ، أو بما يشبهه فى أداء المعنى من غير تقيد بنصِّ الأفعال السالفة التى قدرناها .

وقيل إن الكلمات السالفة : (ويْح — ويْس — ويْل — ويْب . . . عند نصبها تكون منصوبة على أنها مفعول به ؛ وليست مفعولاً مطلقاً ؛ فالأصل

---

(١) أى : فعل من لفظها ؛ كان يستعمله العرب قديماً ، ثم تركوا استعماله اختياراً ؛ فصار مهملا مستغنى عنه ؛ شأن كل شىء مهمل . لكن أيجوز استعمال هذا الفعل الذى أهمله العرب ؟ الرأى السديد أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفاً بنصه وصيغته . فإن لم يكن معروف الصيغة وكان المعروف مصدراً أو مشتقاً ، فقد انطبق عليه رأى بعض اللغويين — كابن جنى — وهو يقضى بإباحة تكملة المادة اللغوية الناقصة بما يجعلها على غرار نظائرها ، فالمصدر تشتق منه فروع تساير الفروع التى تشتق من نظيره فى الدلالة العامة ، وفى الوزن ، والمشتق كاسم الفاعل وغيره تكمل له فروعه ومصدره بما يساير نظائره كذلك . وقد ارتضى مجمع اللغة بالقاهرة هذا المذهب ، وسار عليه فى بعض قراراته .

وفيما يلى كلام ابن جنى :

... ...

مثلاً : ألزمه الله ويحه ، أو ويله . . . أو . . . وهذا رأى حسن لوضوحه ويسره . وإن كان الأول هو الشائع . ومثلها : بَلْهَ الأكفِ (فى حالة الكسر) بمعنى : تَرْك الأكفِ ، أى : اترك ترك الأكفّ . . .

(ب) من المصادر المسموعة التى ليس لها فعل من لفظها ، ما يستعمل مضافاً وغير مضاف ؛ كالكلمات الخمس السابقة . فإذا كانت مضافة فالأحسن نصبها على اعتبارها مفعولاً مطلقا لفعل محذوف ، أو مفعولاً به ، كما شرحنا . والنصب هو الأعلى . ولم يعرف — سماعاً — فى كلمة : « بلْهَ » المضافة سواه . أما الكلمات الأربع التى قبلها فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبراً لمبتدأ محذوف . وتقدير الخبر المحذوف : ويحُهُ مطلوبٌ — مثلا — ويلُه مطلوبٌ — مثلا — وهكذا الباقى . . . وتقدير المبتدأ المحذوف : المطلوبُ ويحُه . . . — المطلوبُ ويلُهُ . . . وهكذا . . .

فإن كانت الكلمات الأربع مقرونة « بأل » فالأحسن الرفع على الابتداء — وهو الشائع — ؛ نحو : الويحُ للحليف ، والويلُ للعدو . ولا مانع أن تكون خبراً ؛ نحو : المطلوب الويحُ — المطلوب الويلُ . . . ويجوز النصب على أنها مفعول مطلق للفعل المحذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً .

= قال فى كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ باب : فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ما نصه :

« حكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى أظنه قال : يقال درهمت الخبّازى ، أى : صارت كالدرهم ؛ فاشتق من الدرهم ، وهو اسم عجمى . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم . قالوا ولم يقولوا منه دُرِهم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكف ، ولهذا أشباه » ا هـ .

ثم قال بعد ذلك فى ص ٣٦٧ من الفصل نفسه ما نصه :

« ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ؛ فإذا أخذ إنسان على مثلهم ، وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية . . . »

وفى ص ١٢٧ — باب تعارض السماع والقياس — ما نصه :

« (إذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتخالج شك فى الفعل الذى هو الفرع . قال لى أبو على فى الشام : إذا صحت الصفة فالفعل فى الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان فى المصدر أجدر لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة . . . » ثم ضرب أمثلة تحتاج إلى حسن تفهم وأناة . . .

وله فصل آخر جليل الشأن ، عظيم النفع ؛ عنوانه : فصل فى اللغة المأخوذة قياساً (ج ١ ص ٤٣٩) — يؤيد ماسبق — وسنذكر فى آخر الكتاب — هذا الفصل كاملا ؛ لأهميته ، ونفيس مضمونه .

... ...

وإن كانت تلك الكلمات خالية من « أل » ومن الإضافة جاز النصب والرفع على السواء .

(ج) أشرنا[١] إلى أن فريقاً من النحاة يجيز عدم التقييد بالسماع ، وعدم وجوب حذف العامل فى المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية لنيابتها عن عاملها ، مثل : « سقياً » و « رعياً » . . . كما يجيز فى التى ليست مضافة ، ولا بأل ، أن تضاف ، وأن تقترن بأل ؛ فتجرى عليها الأحكام السالفة فى كل حالة . وهذا هو الأنسب اليوم ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى .

(د) مصادر أخرى مسموعة بالنصب ، وعاملها محذوف وجوباً ، وهى نائبة عنه[٢] :

١ — منها : ما هو مسموع بصيغة التثنية مع الإضافة ؛ مثل : « لبَّيكَ[٣] ، وسَعْدَيك » ، لمن يناديك أو يدعوك لأمر . والأصل : ألَبِّى لبيك ، وأُسْعِد سَعْديك ؛ بمعنى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، وأساعدك مساعدة بعد مساعدة . أى : كلما دعوتنى وأمرتنى أجبتك ، وساعدتك . والمسموع فى الأساليب الواردة استعمال : « سَعْديك » بعد « لبيك » . واتباع هذه الطريقة الواردة أفضل . لكن يجوز استعمال « سعديك » بدون « لبيك » إن دعت حكمة بلاغية . أما « لبيك » فالمسموع فيها الاستعمالان .

ومثل : حَنَانَيْك . بمعنى : حِنّ علىّ حنانيك ؛ (أى : تحنَّن واعطف) حناناً بعد حنان ، ومرة بعد أخرى .

ومثل : دَوَالَيْك فى نحو : تقرأ بعض الكتاب ، ثم ترده إلىّ . فأقرأ بعضه ، وأرده إليك ؛ فتقرأ وتردّ . . . وهكذا دوالَيْك . . . بمعنى أداول دوالَيك ، أى : أجعلُ الأمر متداولاً ومتنقلاً بينى وبينك ، مرة بعد مرة .

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ١٨١ م ٧٦ ١٨٢ وفى ص .

(٢) كثير من هذه المصادر متفرق فى النصوص الأدبية القديمة وفى المراجع اللغوية ، وقد جمع طائفة كبيرة منها شارح المفصل ج ١ ص ١٠٩ وما بعدها ، وكذلك صاحب الهمع ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها . وسيجىء تفصيل الكلام عليها من جهة إضافتها فى أول الجزء الثالث .

(٣) ستجىء له إشارة فى ص ٢١٥ .

... ...

ومثل : هَذا ذَيك ؛ فى نحو : هذَا ذَيْك فى غصون الشجر ؛ أى : تهُذّ هذاذَيك ؛ بمعنى : تقطع مرة بعد مَرة . ومثل : حجَازيْك ؛ فى نحو : حِجازَيْك عن إيذاء اليتامى ؛ أى : تحجز حِجازَيْك ؛ بمعنى : تمنع .

ومثل : حَذَارَيْك ؛ فى نحو : حَذَارَيك الخائن ، أى : احذَر حَذَارَيْك بمعنى : احذرْ الخائن ، حَذَرا بعد حذر . . .

والمصادر السالفة كلها منصوبة ، وعاملها محذوف وجوبًا وهى نائبة عنه ، وكلها غير متصرف ، أى : أنها ملازمة حالة واحدة سُمعت بها ، وهى حالة النصب والتثنية مع الإضافة إلى كاف الخطاب ــ التى هى ضمير مضاف إليه ــ . وقد ورد بعضها بغير التثنية ، أو : بغير الإضافة مطلقًا ، أو : بالإضافة مع غير كاف الخطاب ، أو : له عامل مذكور . . . لكن لا داعى لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة ؛ فلا خير فى محاكاتها ، وترك الكثير الأغلب .

بقى أن نسأل : ما معنى التثنية فى الأمثلة السابقة وأشباهها ؟ أهى تثنيــة حقيقية يصير بها الواحد اثنين ليس غير ، فيكون معنى : « لبيْك » ، و«سَعْديك» و « حنانَيْك » . . . تلبية موصولة بأخرى ، ومساعدة موصولة بمساعدة ، وحنانًا موصولا بمثله ؟ أيكون هذا هو المراد ، أم يكون المراد هو مجرد التكثير ؟

رأيان قويان . . . ولا داعى للاقتصار على أحدهما دون الآخر ؛ إذ بعض المناسبات والمواقف المختلفة قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذاك ، وبعض آخر يخالفه ؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام .

٢ ــ ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة ــ إلا فى ضرورة الشعر ــ مثل : « سبحانَ[1] الله » أى : براءةً له من السوء . ومثل : معاذ الله ؛ أى : عِياذاً بالله ، واستعانة به . ومثل ريحانَ[2] الله ؛ أى : استرزاقَ الله . ولا يعرف لهذا فعل من لفظه ؛ فيقدر من معناه ؛ أى : أسترزقه . والكثير استعماله بعد سبحان الله . والثلاثة السالفة غير متصرفة . ومثلها حاشَ[3] اللهِ ؛ بمعنى تنزيه اللهِ .

---

(١) « سبحان » اسم مصدر ؛ فهو فى حكم المصدر وقد سبقت الإشارة إليه فى : ص ٩٧ م ٦٨ .

(٢) سبقت الإشارة إليه فى ص ٩٧ م ٦٨ .

(٣) تفصيل الكلام عليها فى باب الاستثناء ص ٢٦٤ م ٨٣ عند بيان أنواع : « حاشا » .

٣ ــ أمثلة أخرى أكثرها ملازم النصب بغيرتثنية ولا إضافة ؛ مثل : «سلامًا» من الأعداء ، بمعنى : براءةً منهم ، لا صلة بيننا وبينهم . بخلاف « سلام » بمعنى : « تحية » ؛ فإنه متصرف . ومثل : « حِجْراً » في نحو قولك لمن يسألك : أتصاحب المنافق ؟ فتجيب : حِجْراً ، أي : أحْجُرُ حِجْرا ؛ بمعنى أمنع نفسي ، وأبعده عني ، وأبرأ منه . ومثل قولك لمن يطلب إنجاز أمر : سأفعله ، وكرامةً ومَسَرَّةً ــ أو : نعمة ، أو : ونُعامَ عَيْن ــ وهذه مضافة ــ . . . أي سأفعله وأكرمك كرامة ، وأسرّك مَسَرة ، وأنعِم نفسك نِعْمة ، وأنعم نُعَام عين ، أي : إنعام عين . . . بمعنى أمتعك تمتع عين .

٤ ــ أمثلة أخرى تختلف عن كل ما سبق في أنها ليست مصادر ، ولكنها أسماء منصوبة تدل على أعيان ؛ أي : على أشياء مجسمة محسوسة : (ذوات) ، كقولهم في الدعاء على من يكرهونه : « تُرْبًا وجندلا » . والأحسن أن تكون هذه الكلمات وأشباهها مفعولا به لفعل محذوف ؛ والتقدير : ألزمَه الله تُرْبًا[١] وجَنْدلا[٢] أو : لقِيَ تُربًا وجندلا . أو : أصاب أو : صادف . . . أو : نحو هذه الأفعال المناسبة لمعنى الدعاء المطلوب . . .

---

(٤) ترابا .	(٥) صخرا .

المسألة ٧٧ :

المفعول له ، أو : المفعول لأجله

ا	لازمْت البيت ؛ استجماماً	— أو : للاستجمام .
	زرت المريضَ ؛ اطمئناناً عليه	— أو : للاطمئنان .
	أتغاضَى عن هفوات الزميل ؛ استبقاءً لمودته	— أو : لاستبقاء مودته .
	أحترمُ القانون ؛ دفعاً للضرر	— أو : لدفع الضرر .
ب	تنزهت ؛ طلبَ الراحة	— أو : لطلب الراحة .
	تحفظت فى كلامى ؛ خشيةَ الزللِ	— أو : لخشية الزلل .
	ألتزمُ الاعتدال ؛ رغبةَ السلامةِ	— أو : لرغبة السلامة .
	أسألُ الخبير ؛ قصدَ الاسترشادِ	— أو : لقصد الاسترشاد .
حـ	أجْلِسُ بين الأصدقاء ؛ الصلحَ	— أو : للصلح .
	أطلت المشى بين الزروع ، التمتعَ بها	— أو : للتمتع بها .
	أسعى بين المتخاصمين ، التوفيقَ	— أو : للتوفيق .
	هجرت الصحف الهزلية ؛ النُّفُورَ منها	— أو : للنفور .

كل جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتى :
ما الداعى ، أو : ما السبب فى أنك لازمت البيت ؟ الجواب : الاستجمام .
ما العلة ، أو : ما السبب فى أنك زرت المريض ؟ . . . الاطمئنان .

ما السبب فى تغاضيك عن هفوات زميلك ؟ استبقاء المودة . . . وهكذا باقى الأمثلة ؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصلح سؤالاً عن السبب[1] ، جوابه كلمة معه فى جملته .

ولو لحظنا الكلمة الواقعة جواباً لوجـدناها : مصدراً ، يبين سبب ما قبله (علته . . .) ويشارك عامله فى الوقت ، وفى الفاعل ؛ لأن زمن الاستجمام وفاعله

---

(١) والغالب أن تكون أداة الاستفهام هى : « لماذا »؟ أو : « لمَ »؟ ، أو : « ما »؟ ، أو نحوها من كل ما يسأل به عن السبب .

هو زمن ملازمة البيت وفاعلها . وزمن الاطمئنان وفاعله ، هو زمن زيارة المريض وفاعلها . . . وكذا الباقى . . .

فكل كلمة اجتمعت فيها الأمور الأربعة السالفة تسمى : « المفعول له » ، أو : « المفعول لأجله »[١] فهو : المصدر[٢] الذى يدل على سبب ما قبله (أى : على بيان علته)[٣] ويشارك عامله فى وقته ، وفاعله . . .

أقسامه :

المفعول لأجله ثلاثة أقسام[٤] ؛ مجرد من « أل » ، والإضافة ؛ كالقسم الأول « ا » . ومضاف ؛ كالقسم الثانى : « ب » ، ومقترن بأل ؛ كالقسم الثالث « ح ». وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه ، قليل التداول قديمًا وحديثًا ، ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله .

أحكامه :

١ — من أحكامه أنه إذا كان مستوفيًا للشروط جاز نصبه مباشرة ، وجاز جره بحرف من حروف الجر التى تفيد التعليل ؛ وأوضحها[٥] : اللام — ثم : فى ، والباء ، ومنْ — والأمثلة السالفة توضح أمر النصب والجر باللام ، ومن الممكن حذف اللام من تلك الأمثلة ووضع حرف آخر من حروف التعليل مكانها .

---

(١) أى : لأجل شىء آخر ، بسببه حصل هذا المفعول . فالمراد : ما فُعل لأجله فعل .

(٢) ومثله المصدر الميمى ، واسم المصدر . وكذلك المصدر المنسبك ؛ كالذى فى رقم ١ من هامش ص ١٩٧

(٣) ولأنه يبين علة ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله ؛ لكيلا يصير مصدراً مؤكداً لعامله . ولا من معناه ، ولا يبين نوعه ، أو عدده ، لأن هذا كله مناقض للتعليل الذى هو شرط أساسى فى المفعول لأجله .

(٤) إذا كان المفعول لأجله مضافاً لمعرفة أو مقترنا « بأل » التى تفيد التعريف—فإنه يكون معرفة ، وإذا كان مجرداً فإنه يكون نكرة .

(٥) من أمثلة « فى » التى لبيان السبب (أى : التعليل) قوله عليه السلام : «دخلت امرأة النار فى هرة حبستها . . . أى : بسبب هرة . ومن أمثلة الباء التى لبيان السبب قوله تعالى :
(فبظلمٍ من الذين هَادُوا حَرّمنا عليهم طيباتٍ كلّ شىء) أى : بسبب ظلم .
ومن أمثلة « من » الدالة على بيان السبب قوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ،)
أى : بسبب إملاق : (فقر) .

لكنه فى جميع حالات جرّه لا يُعْرَب — اصطلاحاً — مفعولا لأجله؛ وإنما يعرب جاراً ومجروراً متعلقاً بعامله . وهذا برغم استيفائه الشروط ، وبرغم أن معناه فى حالتى نصبه وجره لا يختلف[١] .

مع أن النصب والجر جائزان — فهما ليسا فى درجة واحدة من القوة والحسن ؛ فإن نصب المجرد أفضلُ من جره ، لشيوع النصب فيه ، ولتوجيهه الذهن مباشرة إلى أن الكلمة « مفعول لأجله » . وجرّ المقترن « بأل » أكثر من نصبه . أما المضاف فالنصب والجر فيه سيان . (وقد تقدمت الأمثلة للأنواع الثلاثة) .

فإن فُقد شرط من الأربعة لم يجز تسميته مفعولا لأجله ، ولا نصبه على هذا الاعتبار ؛ وإنما يجب جره بحرف من حروف التعليل السابقة ، إلا عند فقد التعليل؛ فإنه لا يجوز جره بحرف من هذه الحروف الدالة على التعليل؛ منعاً للتناقض .

فمثال ما فقد المصدرية : أعجبتنى الحديقة ؛ لأشجارها ، وسرتنى أشجارها ؛ لثمارها ؛ فالأشجار والثمار ليستا مصدرين ، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله ، وصارتا مجرورتين .

ومثال ما فقَد التعليل : عبدتُ الله عبادة ، وأطعت الرسول إطاعة[٢] . . . ولا يجوز فى هذين وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التعليل — كما سبق — .

ومثال . ما لم يتحد مع عامله فى الوقت : ساعدتنى اليوم؛ لمساعدتى إياك غداً[٣] .

ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الفاعل : أجبت الصارخ ؛ لاستغاثته .

---

(١) يرى بعض النحاة أن المفعول لأجله حين يكون منصوبا ، لا يكون منصوباً بالعامل الذى قبله؛ وإنما يكون منصوباً على نزع الخافض (أى : عند نزعه من مكانه ، وحذفه؛كما تقدم فى هامش ص ١٣٣ من باب: تعدى الفعل ولزومه) ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائدة . ومثله الآراء الأخرى التى تزيد بعض الشروط أو تنقص . ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله « قلبياً » ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل — غالباً — يكون بأمور قلبية معنوية ، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضاً من باقى الشروط . . .

(٢) نصب المصدران : « عبادة » و « إطاعة » على المصدرية ؛ لأن كلا منهما مصدر مؤكد لعامله ، ولا يصلح مفعولا لأجله ؛ لأن الشىء لا يكون علة نفسه ، — كما سبق فى المفعول المطلق المؤكد — فكلاهما فقد شرط التعليل .

(٣) المراد من اتحاد المصدر مع عامله فى الوقت أن يقع حدث العامل فى أثناء زمن تحقق معنى المصدر ؛ مثل : هرب اللص جبنا ؛ أو : يقع أول زمن العامل فى آخر زمن تحقق المصدر : نحو : حبست المتهم خوفاً من فراره ، أو العكس ، نحو : جئتك حرصاً على إفادتك .

لأن فاعل الإجابة غير فاعل الاستغاثة[١] .

٢ – ومن أحكامه أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف؛ كأن يقال: إن الله أهل للشكر الدائم ؛ فاعبده شكراً ، وأطعه ، . والتقدير : أطعه شكراً ؛ فحذف الثانى لدلالة الأول عليه . ومثل : إن الضيف الذى سيزورنا جدير بأن نظهر له التكريم فى كل حركاتنا ؛ فنقف تكريماً، ونتقدم عند قدومه تكريماً،

---

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

يُنْصَبُ «مفعُولاً لَهُ» الْمَصْدَرُ، إنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً ؛ كَجُدْ شُكْرًا ، وَدِنْ

أى : ينصب المصدر على اعتباره مفعولا له إن أبان تعليل ما قبله ، أى : إن بين سبب ما قبله . وضرب لهذا مثلا هو : جد شكرا . بمعنى : جد لأجل الشكر ، فكلمة : « شكرا » مصدر بين سبب الجود . ومعنى : « دن » ، داين الناس بجودك وفضلك : ليشكروك . فهو فعل أمر من دان الرجل غيره بمعنى: صار دائناً له . ويصح أن يكون فعل أمر من: « دان » بمعنى: صار صاحب دين (بكسر الدال) وعلى المعنيين يصح أن يكون للفعل مفعول لأجله محذوف ؛ تقديره: شكراً . ويكون أصل الكلام : جد شكراً ، ودن شكراً . ثم قال فى بيان بقية الشروط :

وَهْوَ بِمَا يَعْملُ فيهِ مُتَّحِدْ ... وَقتاً ، وفاعِلاً . وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ

فاجْرُرْه بالحرْف ، ولَيْسَ يمتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ ؛ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

يريد : أنه يكون مفعولا لأجله بشرط أن يكون متحداً مع عامله فى الوقت والفاعل ، وهذا مراده من قوله بما يعمل فيه متحد . أى : وهو متحد بالذى يعمل فيه النصب . (والضمير عائد على المفعول له) فإن فقد شىء فاجرر بالحرف ، ولا تنصب . ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعا مع استيفاء الشروط ؛ مثل : قنع زهدا ؛ فيصح : هذا قنع لزهد .

وانتقل بعد ذلك لبيان درجة النصب والجر من القوة البلاغية عند دخولها فى أقسام المفعول لأجله .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... والْعكْسُ فى مَصْحُوبِ «أَلْ» وأَنْشَدُوا :

لا أَقعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ ... ولَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

(قل أن يصحبها : أى : يصحب الحرف . وأنثه باعتباره : كلمة . ويجوز التذكير باعتبار أنه حرف) فدخول حرف الجر على المجرد من « أل » والإضافة قليل ، ودخوله كثير على المقرون بأل ؛ مثل قول الشاعر القديم : لا أقعد الجبن عن الهيجاء . . . أى: لا أقعد عن الهيجاء الجبن ، يريد : للجبن، أى بسبب : الجبن . ولم يتعرض ابن مالك للمضاف. وكلامه السابق يشعر بالحكم ، وهو أن النصب والجر سيان ، إذ بين أن أحد الثلاثة يكثر فيه النصب دون الجر ، وأن واحداً آخر يكثر فيه الجر دون النصب ، وسكت عن الثالث ، فالسكوت فى هذه الحالة قد يوحى بجواز الأمرين على التساوى .

ونصافحه ، أى : نصافحه تكريمًا . ومثل ما سبق من قول ابن مالك : جُدْ شُكْراً وَدِنْ[١]

٣ — ومنها : أنه — وهو منصوب أو مجرور — يجوز تقدمه على عامله ؛ نحو : (طلبًا للنزهة — ركبت الباخرة) . (انتفاعًا — شاهدت تمثيل المسرحية) . والأصل : ركبت الباخرة ، طلبًا للنزهة — شاهدت تمثيل المسرحية ؛ انتفاعا .

٤ — ومنها : جواز حذف عامله ؛ لوجود قرينة تدل عليه ؛ نحو : بعداً عن الضوضاء ؛ فى إجابة من سأل : لِمَ قصدت الضواحى ؟ . . .

٥ — ومنها : أنه لا يتعدد ، سواء أكان منصوبًا أم مجروراً . فيجب الاقتصار على واحد للعامل الواحد — ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه — لهذا قالوا فى الآية الكريمة : (ولا تُمْسكوهن ضِرَاراً ؛ لتعتدوا) . أن كلمة : « ضراراً » ، مفعول لأجله ، والجار والمجرور : (لتعتدوا) متعلق بها ، ولا يصح أن يكون متعلقاً بالفعل إلا عند إعراب : « ضراراً » حالاً مؤولة ؛ بمعنى : مضارِّين .

---

(١) من أمثلة حذفه — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٩٤ — قوله تعالى : (يبيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا).

والأصل : كراهة أن تضلوا . أى : كراهة ضلالكم .

فالمصدر المؤول مفعول له — كما نص على ذلك صاحب « المغنى » عند الكلام على الحرف : لا — .

والمفهوم أن المفعول لأجله (وهو كلمة : كراهة) مضاف إلى المصدر المؤول بعدها ، ثم حذف المضاف ؛ فقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب إعرابه .

المسألة ٧٨ :

ظرف الزمان ، وظرف المكان

فى مثل : جاءت السيارة صباحًا ، ووقفت يمينَ الطريق ؛ ليركب الراغبون — تدل كلمة : « صباحًا » على زمن معروف . وتتضمن فى ثناياها معنى الحرف : « فى » الدال على الظرفية[1] بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول : جاءت السيارة فى صباح ، ووقفت يمين الطريق ؛ فلا يتغير المعنى مع وجودها ، ولا يفسد صوغ التركيب . فكأنها عند حذفها موجودة ؛ لأنها تراعى عند تأدية المعنى ، ولأن كلمة : « صباحًا » ترشد إليها ، وتوجه الذهن لمكانها ؛ فهى — إذاً — متمدرة وملحوظة فى الجملة . وهذا هو المقصود من أن كلمة : « صباحًا » تتضمنها[2] .

ولو غيَّرنا الفعل : « جاء » ، ووضعنا مكانه فعلاً آخر ؛ مثل : وقف — ذهب — تحرك . . . — لبقيت كلمة : « صباحًا » على حالها من الدلالة على الزمن المعروف ، ومن تضمنها معنى : « فى » . وهذا يدل على أن تضمنها معنى : « فى » مطرد[3] مع ، أفعال كثيرة متغيرة المعنى ، بخلاف ما لو قلنا : الصباحُ مشرقٌ — صباحُ الخميس معتدل ، فإن كلمة : « الصباح » فى المثالين ، وأشباههما ، تدل على الزمن المعروف ، ولكنها لا تتضمن معنى « فى » . فلو وضعناها

---

(١) أى : « على أن شيئاً فى داخل شىء آخر » ؛ فالغلاف الخارجى هو الظرف ، وما فى داخله هو : المظروف ؛ نحو الماء فى الكوب وفى مثل : السفر اليوم ، يكون الظرف هو اليوم ، والمظروف هو السفر .

(٢) فالمراد من تضمنها : أنها تشير إلى معنى « فى » من غير أن تتضمن لفظها أو تنوب عنها فى أداء معناها أو عملها ، أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن . ولولا ذلك لوجب بناء هذه الظروف ؛ لما يسميه النحاة : « السبب التضمنى أو المعنوى — وهو يمنع غالباً ، ظهور الحرف . وقد سبق بيانه فى الجزء الأول ، (ص ٦٠ م ٧) وهو يزيد الأمر هناوضوحاً — مع أن أكثر الظروف معرب ؛ برغم تضمنه معنى : « فى » .

(٣) أى : مستمر فى مختلف الأحوال ومع كل الأفعال ومشتقاتها العاملة . غير مقصور على نوع معين منها . ويجب ملاحظة أمرين ؛ أولهما : أن كلمة : « فى » لايصح التصريح بها فى الظروف التى لا تتصرف — كما سيجىء فى فى رقم ٤ من ص ٢١٣ و هـ من ص ٢١٠ .
وثانيهما : أن نوعين من الظروف المكانية لا ينصبهما ألا أفعال معينة خاصة ، أو مشتقاتها ؛ فلا يتضمنان معنى : « فى » باطراد — كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٦

فالظروف الدالة على المقادير لا تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها ، والظروف التى تلاقى فعلها فى الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه فى حروف مادته من فعل أو وصف يعمل عمله .

قبلها لفسد الأسلوب والمعنى ؛ إذ لا يصح : فى الصباح مشرق — ولا فى صباح الخميس معتدل . (ومن أجل هذا لا يصح تسمية كلمة : « الصباح » فى هذين المثالين ظرف زمان ؛ لعدم وجود شيء مظروف ، مع أنها تدل على الزمان فيهما) .

وتدل كلمة : « يمين » فى المثال الأول — وهى اسم — على المكان ؛ لأن معناها وقفت السيارة فى مكان هو : جهة اليمين . وهى متضمنة معنى : « فى » ؛ إذ نستطيع أن نقول : وقفت فى جهة اليمين ؛ فلا يتغير المعنى ، ولو غيّرنا الفعل ، وجئنا بآخر فآخر . . . لظلت كلمة : « يمين » على حالها من الدلالة على المكان ، ومن تضمنها معنى : « فى » باطراد . بخلاف : اليمين مأمونة — إن اليمين مأمونة — خَلَت اليمين... فإنها فى هذه الأمثلة — وأشباهها — لا تتضمن معنى : « فى » ويفسد الأسلوب والمعنى بمجيئها ؛ إذ لا يقال : فى اليمين مأمونة . وكذا الحال فى باقى الأمثلة وأشباهها (لهذا لا يصح تسميتها فى هذه الأمثلة ظرف مكان لعدم وجود مظروف .) . . .

فكلمة : « صباحًا » فى المثال الأول — ونظائرها — تسمى ظرف زمان . وكلمة : « يمين » ونظائرها ، تسمى : ظرف مكان .

فالظرف[1] هو : اسم منصوب يدل على زمان أو مكان ، ويتضمن معنى : « فى » باطراد[2] . . . وينقسم إلى ظرف زمان ، وظرف مكان[3] .

وللظرف أحكام أشهرها :

١ — أنه منصوب[4] على الظرفية ، فلو كان مرفوعًا ، أو منصوبًا لداع آخر غير الظرفية ، أو مجروراً ، ولو كان الجار هو : « فى » الدالة على الظرفية

---

(١) يسمى الظرف بنوعيه : المفعول فيه .

(٢) أى : بأن يتعدى إليه كل الأفعال مع بقاء تضمنه فى المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف لمعنى عامله ، إلا الظروف التى أشرنا إليها فى رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة ومنها نوعان لا يتضمنان معنى « فى » إلا فى حالات معينة يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من نوع معين ؛ فهما لا يتضمنان معنى « فى » باطراد .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

الظَّرْفُ وَقتٌ أَو مكَانٌ ضُمِّنا : «فى» ،باطرَاد ؛ « كَهُنَا »امْكُثْ «أَزْمُنا

والأحسن فى : « ضمنا » أن تكون ألفه للتثنية المراد منها الوقت والمكان . وكلمة : « أو » للتنويع ، بمعنى الواو .

(٤) إما مباشرة ؛ لأنه معرب ، وإما مبنى فى محل نصب .

— فإنه لا يسمى ظرفًا ، ولا يُعْرب ظرفاً ولو دلّ على زمان أو مكان .

وناصبه — ويسمى : عامله — إما مصدر ؛ نحو : المشى يمينَ الطريق أسْلم، والجرى وراءَ السيارات يعرض للأخطار . وإما فعل[1] لازم أو متعد ، نحو : أنجزت عملى مساء، ثم قعدت أمامَ المذياع ؛أتمتع به . وإما وصف حقيقىّ عامل، (اسم فاعل،اسم مفعول . . .) ، نحو : الطيارة مرتفعةٌ فوقَ السحاب، والسحابُ مركومٌ تحتها لا يعوقها . وإما وصف تأويلا ؛ ويرادبه : الاسم الجامد المقصود منه الوصف بإحدى الصفات المعنوية ، مثل : أنا عمرُ عند الفصل فى قضايا الناس ، وأنت معاوية ساعةَ الغضب ، فالظرف : « عند » منصوب بكلمة : « عمر » ، المراد منها: « العادل » . وكلمة : « ساعة » منصوبة بكلمة : « معاوية» والمراد منها: الحليم . ولا بد أن يتعلق[2] الظرف بناصبه (أى : بعامله) والمشهور أنه لا يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفًا من حروف المعانى[3] .

---

(١) تام أو ناقص ، جامد أو متعد . . (وسيجىء الكلام على سبب التعلق فى ص ٢٠٣ وفى باب حروف الجر ص ٣٤٠ م ٨٩ و ٥ ٣ م ٨٩ .

(٢) معنى التعلق موضح فى « حـ » ص ٢١٦ .

(٣) حروف المعانى : هى — كما يقول صاحب المفصل ، فى جـ ٨ ص٧ — حروف جاءت عوضاً عن الجمل ، ومفيدة معناها ، بأوجز لفظ ، فكل حرف منها يفيد فائدتها المعنوية مع الإيجاز والاختصار ؛ فحروف العطف جىء بها عوضاً عن : « أعطف » وحروف الاستفهام جىء بها عوضاً عن : « أستفهم » . وحروف النفى إنما جاءت عوضاً عن : « أجحد ، أو : أنفى » ، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً عن : « أستثنى » ، أو : « لا أقصد » ، وكذلك لام التعريف نابت عن: « أعرّف » ، وحروف الجر جاءت لتنوب عن الأفعال التى بمعناها ؛ فالباء نابت عن : ألصق — مثلا — والكاف نابت عن أشبه ، وكذلك سائر حروف المعانى كأحرف النداء والتمنى . . .

وقد عقد صاحب المغنى — فى الجزء الثانى من كتابه — فصلا عن شبه الجملة بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) ؛ عنوانه : « هل يتعلقان بأحرف المعانى »؟ ملخصه : أن هناك ثلاثة آراء ، أولها : المنع مطلقاً ، وهو المشهور ، وثانيها : الجواز مطلقاً . وثالثها : التفصيل ؛ فإن كان حرف المعنى نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة ، لا الأصالة ، وإلا فلا؛ فنحو « يا لمحمد » يكون الجار والمجرور متعلقين بالحرف : « يا » ؛ لنيابته عن : « أدعو» ، أو : « أنادى » .

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فمثلوا له بقول الشاعر :

وماسُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إذْ رَحَلوا ... إلا أَغَنُّ غضيضُ الطَّرْفِ مكْحُولُ

فالظرف : « غداة » ظرف للنفى ، أى : انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغن ، ولا يصح تعلقه بما بعد «إلا»لأن معمول المستثنى لايتقدم عليها —كماسيجىء فى بابه ص٢٥٦ م ٨١ — . ومثل: ماضربت الغلام للتأديب . فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقان بالفعل،والمنفى ضرب =

٢ – أن عامله قد يحذف جوازًا ، أو وجوبًا ؛ فيحذف جوازًا حين يدل عليه دليل؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجاب : يومَ الجمعة ؛ أى : حضرت يومَ الجمعة . ومتى وصلت يوم الجمعة ؟ فيجاب : مساء . أى : وصلت مساءً ، ومثل : كم مِيلا مشيت ؟ فيجاب : مِيلين ؛ أى ؛ مشيت ميلين ، ويسمى الظرف الذى حذف عامله جوازًا : « الظرف اللغو » . أما الذى حذف عامله وجوبًا فيسمى : « الظرف المستقر »[1] . ويجب هذا الحذف فى ستة مواضع :

أن يقع خبرا ، أو حالا ، أو صفة ، أو صلة ، أو مشتغَلا[2] عنه ، أو مسموعًا عن العرب محذوفًا فى أكثر استعمالهم . فمثال الخبر : الأزهار أمامنا ، والزروع حولنا . ومثال الحال : هذا الأسد أمام مروضه كالفأر .

ومثال الصفة : إن شهادةَ زورٍ أمام القضاء قد تحفِر هُوَّةً سحيقة تحت أقدام شاهدها ، ومثال الصلة : احتفيت بالصديق الذى معك . ومثال الاشتغال : يومَ الأحد سافرت فيه[3] . ومثال المسموع : حينئذ الآن .

=مخصوص ، والتأديب تعليل للضرب المنفى . أما إذا قصدت نفى الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالنفى ، والتعليل له . أى : أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ، لأنه قد يؤدِّب بعض الناس بالصفح عنه وتركك إياه دون أن تضربه . ومثله فى التعلق بحرف النفى عندهم : ما أكرمت المسىء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته ؛ إذ لو علق هذا بالفعل لفسد المعنى المراد . ومثل هذا قوله تعالى : (مَا أنْتَ بنعْمَةِ رَبِّكَ بِمجنُونٍ) ؛ فالباء متعلقة بالنفى ؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمة : « مجنون » ، و لم يتعلقا بالنفى – لأفاد نفى جنون خاص ؛ هو الجنون الذى يكون من نعمة الله . وليس فى الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفى جنون خاص . . و . .

ثم قال صاحب المغنى تعليقاً على هذا الرأى ما نصه :

« هذا كلام بديع . إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر التعلق بفعل دل عليه النافى . . و . .) » هـ .

و إذا كان الكلام السالف بديعاً (كما يقول – بحق – صاحب المغنى) فكيف لا يوافق عليه جمهرة النحاة بعد ما بدا له من تلك الآثار المعنوية الهامة التى كشفها أصحابه ، وأبانوا جليل قدرها ؟

لهذا لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والاقتصار عليه ، وإن خالفه الجمهور بغير حجة واضحة . اللهم إلا إن كان القصد إن التعلق بالفعل أظهر وأبين .

(١) تكلمنا بإسهاب عن الظرف « اللغو » ، والظرف « المستقر » ، وعن سبب التسمية ، وما يصحبها من أحكام مختلفة ؛ فى الجزء الأول فى ص ٢٧١ م ٢٧ و ٣٤٦ م ٣٥ وهى أحكام هامة ، وبعضها يؤدى إلى تيسير محمود . ثم عدنا إلى الكلام المفصل مرة أخرى فى هذا الجزء الثانى بمناسبة الكلام على حروف الجر ، وتعلقها بعامل محذوف – وغيره – وآثاره من النواحى المختلفة (ص ٣٤٠ و رقم ٣ من هامش ص ٣٤٥ م ٨٩) . والموضوع كله جدير بالاطلاع عليه . (٢) تقدم باب الاشتغال فى هذا الجزء ص ١٠٦ .

(٣) القياس فى الاشتغال بمعناه العام أن تقول : سافرته ، إلا أن الضمير العائد على الظرف يغلب=

والعامل المحذوف فى الثلاثة الأولى يصح أن يكون وصفًا أو فعلا ؛ فالتقدير على اعتباره وصفًا هو : مستقر ، أو موجود ، أو كائن ، أو حاصل . . . وأشباه هذا مما يناسب . وعلى اعتباره فعلا هو : استقر — وُجد — كان ؛ بمعنى : وُجد — حصل . . . وأشباه هذا مما يناسب . أما مع الصلة . فيجب أن يكون فعلا[1] ؛ لأن الوصف[2] مع مرفوعه ليس جملة ، والصلة — لغير « أل » — لا بد أن تكون جملة . والأحسن فى « المشغول عنه » هنا وفى « المسموع » أيضًا أن يكون فعلا ، فأصل المشغول عنه : سافرت يوم الأحد سافرت فيه ، وأصل المسموع : حينئذ الآن . أى : كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن[3] .

= جره بفى . وقد تحذف تيسيراً وتوسعاً ؛ — كما قالوا — على تخيل أن الفعل اللازم متعد بنفسه . و بناء على هذا التخيل يكون الضمير المتصل به مباشرة ، مفعولا به لا ظرفا — بالرغم من أنه عائد على الظرف —، ويصير الفعل متعديا بنفسه (راجع الصبان فى هذا الموضوع ثم المفصل ج ٢ ص ٤٦) . وهذا التخيل يؤدى إلى اللبس والخلط بين المتعدى واللازم . فالخير فى إبقاء حرف الجر وجوباً كما يرى كثرة النحاة. أما عند حذفه فالأنسب إعراب الضمير ظرفاً . (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٠٥) .

(١) وكذلك العامل المحذوف فى جملة — القسم ، لأن القسم والصلة — لغير أل — ، لا يكونان إلا جملتين ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلا ، وليس اسما مشتقاً يشبهه — كما سيجىء فى باب حروف الجر — أما صلة أل فصفة صريحة فيجب أن يكون المحذوف اسماً مشتقاً يصلح أن يكون صلة لها على الوجه الذى تقدم بيانه عند الكلام عليها فى باب الموصول والصلة (ج ١ ص ٢٥٣ م ٢٦ و ٢٧١ م ٢٧) . (٢) إذا كان المحذوف فى الصلة وغيرها هو متعلق الظرف فهل يجوز أن نقول إن الظرف نفسه هو الصفة أو الصلة ، أو الحال ، أو الخبر ونستريح من التقدير ؟ الجواب : نعم ، وتفاصيل هذا وأدلته قد سبقت فى ج ١ ص ٢٧٢ ، م ٢٧ وفى باب المبتدأ والخبر شبه الجملة . م ٣٥ وسيجىء تلخيصها فى الصفحة التالية ، وفى باب حروف الجر م ٣٤٠ و ٣٤٥ .

(٣) هذا مثل يقال لمن ذكر أمراً تقادم عهده ، أى : وجد ووقع ما تقوله حين إذ كان كذا وكذا واسمع الآن كلامى . فهما جملتان والمقصود منعه من ذكر ما سبق ، وأمره بسماع ما يقال له الآن : وفى نصب الظرف وحذف عامله جوازاً أو وجوباً يشير ابن مالك بقوله :

فانْصِبْهُ بالوَاقِعِ فيه مُظْهَرَا ... كَانَ ، وإلَّا فانْوِه مُقَدَّرَا
وكُلُّ وَقت قابلٌ ذاكَ ، وَما ... يقْبلُهُ المَكانُ إلاَّ مُبْهما
نحْو الجهاتِ ، والمقادِير ، وَمَا ... صِيغَ من الفِعْلِ ؛ كَمَرْمَى منْ رَمى

الظرف يقع فيه المعنى إما من المصدر المجرد ، أو من الفعل ، أو من الوصف العامل . وهو هنا يقول : انصب الظرف بالعامل الذى معناه يقع فى هذا الظرف . فالمراد : انصبه بواحد من الأشياء السالفة إن كان موجوداً و إلا فقدره . ثم بين أن كل وقت ، أى : ظرف للزمان — يقبل النصب على الظرفية ؛ مبهماً كان أم مختصاً . أما ظرف المكان فلا ينتصب منه إلا ما ذكره من الجهات ، والمقادير ، وما صيغ من الفعل . وسيأتى شرح هذا فى ص ٢٠٥ .

... ...

زيادة وتفصيل :

إذا كان عامل الظرف محذوفًا وجوبًا فى بعض المواضع ، فما الداعى إلى ملاحظته عند الإعراب ، ووجوب تقديره فى تلك المواضع ، واعتباره هو الخبر أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة . . . دون الظرف نفسه ؟ لم لا يكون الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة . . . فى تلك المواضع ما دام متعلَّقه المحذوف واجب الحذف ، ولا يصح ذكره بحال ؟ وإذا كان كلام العرب خاليًا منه دائمًا فكيف عرفنا أنه محذوف ؟ إن الحكم بالحذف يقتضى علمًا سابقًا ومعرفة من اللغة بأن هذا المحذوف — أو نظائره — قد وجد حقيقة فى الكلام العربىّ ، ثم حذف لسبب طارئ . وهذه المعرفة لم توجد حقًّا . فكيف حكمنا — إذًا — بأنه محذوف ؟ . . . إلى غير هذا مما يحتج به المعارضون ، وينتهون منه إلى أن الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو . . . أو . . . وليس من اللازم فى رأيهم أن يكون هذا الظرف منصوبًا بالعامل المحذوف ، فقد يكون منصوبًا بشىء آخر فى الجملة ، أو بعامل معنوى كالحذف . . . أو بغير عامل . . . ولا ضرر فى هذا عندهم .

وفريق منهم يقول إن خصائص العامل — كتحمله للضمير — قد انتقلت للظرف . ؛ فلا ضرر أن يكون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر ، أو : الصفة . . . أو . . . (وقد أوضحنا هذا الرأى الأخير فى الجزء الأول ، هامش ص ٢٧١ م ٢٧ وص ٣٤٦ م ٣٥ ، وأنه رأى مقبول عند بعض القدامى المحققين) .

أما الذين يحتمون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر أو الصفة . . . أو . . . دون الظرف ، ويشترطون أن يكون للظرف فى تلك المواضع متعلَّقًا هو الخبر أو الصفة . . . فلهم حجة منطقية قوية . ولكنها على قوتها تتسع للتيسير والتخفيف بغير ضرر ، وتنتهى إلى ما يقوله المعارضون ؛ هى : أن الزمان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد ، أو لا يستمر فيه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جديدة أو مستمرة — محال . ولهذا سمى الزمان ظرفًا ؛ تشبيهًا بالظرف الحسى — كالأوانى والأوعية التى توضع فى داخلها الأشياء . وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرونٌ — حتمًا — بالحادث المتصل

... ...

به ، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد « الوجود المطلق » من غير زيادة معنوية عليه . فهو معروف ؛ فلا داعى لذكره ؛ إذ لا فرق فى المعنى بين : قولنا : « السفرُ حاصل غدا » ، وقولنا : « السفر غدا » لأنه هو والزمان متلازمان كما سلف ؛ فذكر الثانى كاف فى الدلالة على وجود المحذوف ؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود . هذا من الناحية العقلية المحضة[1] .

وهناك شىء آخر يقولونه ؛ هو : أن اللفظ الدال على الزمان لا يتمم المعنى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف ؛ فلولا ملاحظته فى مثل : «السفر يوم الخميس» لكان المعنى : السفر زمان ، وهذا الزمان يوم الخميس ، وبعبارة أخرى : السفر هو يوم الخميس نفسه ، ويوم الخميس هو السفر ، والمعنى — لا شك — فاسد .

ومثل هذا يقولون فى ظرف المكان ؛ فالمكان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديدة ، أو تمتد فيه أحداث قديمة ؛ فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام ، فذكر الثانى فى الكلام كاف فى الدلالة على وجود المحذوف الملاحظ حتماً فيتساوى المعنى بين : « علىّ موجود فى البيت » و « على فى البيت » . هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظة عامله المحذوف لا يتمم المعنى المراد ، ولا يكمل القصد ؛ فلولا ملاحظة المحذوف لكان المبتدأ فى مثل : « الجلوس فوق » هو نفس الخبر ، أى : أن : الجلوس هو « فوق » ، « وفوق » هو الجلوس ذاته . ولا معنى لهذا مطلقاً ، مع أن المبتدأ هو الخبر معنى ، والخبر هو المبتدأ معنى فى غير هذه المواضع ، ومثل هذا يقولون فى الجار مع مجروره[1] .

تلك هى الأدلة القوية ولا حاجة لغير المتخصصين بمعاناتها . وحسبنا أن نساير الرأى القائل بأن شبه الجملة هو الخبر ، أو الحال ، أو ... على الوجه المدون فى الجزء الأول فى الصفحات المشار إليها .

---

(١) بل إن الظرف بنوعيه لا بد أن يدل فى أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز « المستقر » بدلالته — فوق هذا — على معنى خاص آخر كالأكل أو الشرب أو غيرهما مما يزاد عليه فيجعله خاصاً مقيداً بعد أن كان عاماً مطلقاً . وسيجىء للموضوع بيان فى باب : «حروف الجر » . عند الكلام على شبه الجملة ص ٣٤٦ م ٨٩ .

٣ ــ أن أسماء الزمان الظاهرة [١] كلها تصلح للنصب على الظرفية ، يتساوى فى هذا ما يدل على الزمان المبهم [٢] وما يدل على الزمان المختص [٢] ، فمثال الأول : عملت حينًا ، واسترحت حينًا ، ومثال الثانى : قضيت يومًا سعيدًا فى الضواحى ، وأمضيت يوم الخميس فى الريف .

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا بعض أنواع :

ا ــ منها : المبهم [٣] وملحقاته ؛ نحو : الجهات الستّ ، فى مثل : وقف الحارس أمامَ البيت ــ وطار العصفور فوقه . . . فإن كان المكان مختصًّا لم يصح نصبه على الظرفية ، ووجب جره بالحرف : « فى » إلا فى حالتين :

---

(١) بخلاف المضمرة كضمير الظرف ــ فى مثل يوم الجمعة سرت فيه ــ فإنه ظرف يجر بالحرف : « فى » وجوبا ؛ فلا يقال : سرته ، إلا على رأى يبيح التوسع بحذف حرف الجر قبله وإعرابه مفعولا به . والبيان فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠١ ــ

(٢) اسم الزمان المبهم هو : النكرة التى تدل على زمن غير محدود ، ولا مقدر بابتداء معين ونهاية معروفة ؛ مثل : حين ، وقت ، مدة ، زمن . أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، ــ عشية ــ غداة . (كما سيجىء فى ص ٢٣٧ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب ففى باب الإضافة ج ٣ م ٩٤) والمختص عكسه ؛ ومنه المقدر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلمية ؛ كرمضان ، أو بالإضافة ؛ مثل : زمن الشتاء ، أو بأل ، مثل : اليوم . . . ومنه أيضاً المقدر غير المعلوم كالنكرة المعدودة ؛ غير المعينة نحو سرت يوماً أو يومين ، والنكرة الموصوفة كسرت زمنا طويلا .

وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن الظرف الزمانى المبهم بمنزلة التأكيد المعنوى لزمن عامله . لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل فى زمن فات ، فإذا قلنا : « سار الرجل زمنا » كان المعنى أيضاً : حصول سير من الرجل فى زمن فات . فالظرف الزمانى لم يفد إلا التأكيد المعنوى للزمن ؛ كما قلنا . ومنه (سبحان الذى أسرى بعبده ليلا) فكلمة : « ليلا » ظرف زمان يؤكد زمن الفعل : « أسرى » ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا . أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوى مع الزيادة الدالة على الاختصاص وعلى هذا يكون من الظروف الزمانية ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال وما يؤكده مع زيادة أخرى ؛ كالشأن فى المصدر المبين للنوع أو العدد ــ كما فى ص ١٦٩ ــ وسيجىء الكلام على الظرف المؤكد والمؤسس فى ص ٢٠٩ .

وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المبهمة التى سبق الكلام عليها فى ج ١ ص ٢٤١ م ٢٦ .

بمناسبة الكلام على الظرف الزمانى المضاف تردد كتب اللغة (أن العرب لم تضف كلمة : شهر إلا إلى « رمضان » والربيعين) . » لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى . ولا مانع كذلك من ترك الإضافة إلى رمضان والربيعين وغيرها ؛ كما نص على ذلك النحاة .

(٣) المراد به : ما ليس له هيئة ولا شكل محسوس ، ولا حدود تحصره وتحدد جوانبه مثل : الجهات الست (أمام ــ خلف ــ يمين ــ شمال ــ فوق ــ تحت) والمختص : عكسه ؛ مثل : بيت ــ دار ــ غرفة ــ وقد ألحق بالجهات الست ألفاظ ستجىء ؛ فى ص د ٢١ منها : عند ، ولدى . . و . . وهناك تفصيل آخر فى باب الإضافة ج ٣ م ٩٤ .

الأولى : أن يكون عامل الظرف المكانى المختص هو الفعل : « دخل » أو : « سكن » أو : « نزل » فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة ؛ نحو : دخلت الدارَ ، وسكنت البيتَ . . . ونزلت البلدَ . . . والأحسن فى إعراب هذه الصور وأشباهها أن يكون كل من « الدار » ، و « البيت » ، « والبلد » مفعولا به — لا ظرفًا — ويكون الفعل قبلها متعديًا[1] إليها بنفسه مباشرة .

الثانية : أن يكون الظرف المكانى المختص هو : كلمة « الشام » وعامله هو الفعل : « ذهب » . فقد قال العرب : « ذهبت الشام » ويعرب هنا ظرفًا — ومثله الظرف المختص : « مكة » مع عامله الفعل : « توجَّهَ » فقد قال العرب أيضًا : توجهت مكةَ . فنُصِبَ ظرفًا مع هذا الفعل وحده . « والشام » « ومكة » ظرفان على معنى : « إلى » .

ب — ومنها : المقادير[2] ، نحو : غَلْوة[3] — مِيل — فَرْسَخ — بَرِيد ... و ... و ... . مثل : مشيت غلوة ، ثم ركبت ميلا . . .

جـ — ومنها : ما صيغ . على وزن[4] : « مَفْعَل » ، أو « مَفْعِل » للدلالة على

---

(١) لنستريح من النصب على نزع الخافض ، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً .

(٢) ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ ورقم ٢ من هامش ص ١٩٩) وهو أن الظروف الدالة على المقادير لا تتضمن معنى : « فى » باطراد ؛ لأن ناصبها لابد أن يكون من أفعال السير ، أو مشتقاتها ؛ فلا توجد : « فى » مع ناصب آخر . وكذلك النوع الآتى : وهو ما صيغ من مادة فعله وحوى حروفه ، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى « فى » باطراد ؛ لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله ، لابد أن يكون مشتركاً معه فى حروف صيغته فلا توجد « فى » مع غيره . فنى هذين النوعين لا تطرد « فى » ؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينة ومشتقاتها دون بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنوياً ؛ لأنه غير صالح للعمل فى النوعين السالفين .

هذا ، وقد اختلف النحاة فى المقادير ؛ أهى من المبهم ، أم قسم قائم بذاته ، أم شبيهة بالمبهم . . . ولسنا فى حاجة إلى العناء ؛ فاعتبارها قسما مستقلا أنسب ، وليست من المبهم ؛ لأنها معلومة المقدار ، ولكنها مختلفة الابتداء ، والانتهاء ، والبقعة ، بحسب الاعتبار ؛ فليس لها جهة ثابتة مستقرة فيها ، فالميل قد يكون فى بلد ، وقد يكون فى غيرها ، وقد يكون فى صحراء ، وقد يكون فى حضر ، وقد يكون فى الشرق بالنسبة لشىء آخر ، أو فى الغرب ، وهكذا — .

(٣) الغلوة : مائة باع تقريباً ، أو : هى أبعد مسافة يقطعها السهم . والميل : ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ . . .

(٤) يكون اسم الزمان والمكان من الثلاثى على وزن : مَفْعَل (بفتح العين) إن كان مضارع فعله مفتوح العين ، أو مضمومها (مثل : يلعب — يقعد) أو : كان مضارعه معتل اللام ؛ نحو : يرى . =

المكان ، بشرط أن يكون الوزن جاريًا على عامله ، (أى : مشتركًا معه فى مثل حروفه الأصلية ، ومشتملا عليها) ، مثل : وقفت موقِف الخطيب ، وجلست مجلِس المتعلم — صنعت مصنَع الورق ، وبنيت مبناه . . . فلو كان عامله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف : « فى » ؛ نحو : جلست فى مرمى الكرة [1] . ومن ثَمَّ كان غير متضمن معنى « فى » باطراد ، ومستثنى من التضمن [2] .

وهذا القسم يكون مختصًّا كالأمثلة السالفة ، ومبهمًا ؛ نحو : وقفت موقفًا — جلست مجلسًا [3] .

ومما يلاحظ أن هذه الصيغة : (مَفْعَل — مَفْعِل) صالحة للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجاب : حضرت محضَر القطار ؛ أى : زمن حضور القطار ؛ لأن « متى » للاستفهام عن الزمن . بخلاف : أين حضرت ؟ فيجاب : حضرت محضَر المجتمعين حول الخطيب ؛ لأن « أين » أداة استفهام عن المكان .

٤ — أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد بغير إتباع [4] ،

= ويكون على وزن مَفْعِل (بكسر العين) إن كان مضارع فعله مكسور العين ، مثل : يجلس أو : معتل الفاء فى أصلها مع سلامة اللام بشرط أن تكون الفاء واوا تحذف فى مضارعه ؛ مثل : يعد ، من : وعد .

أما من غير الثلاثى فيكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ؛ مثل : « مستخرَج » ومضارعه : « يستخرج » (وفى ج ٣ ص ٢٤٢ م ١٠٦ تفصيل الكلام عليهما وعلى أحكامهما) .

(١) وردت ألفاظ مسموعة بالنصب لا يصح القياس عليها . مثل قولهم : فلان يجلس من الباب مقعد القابلة (أى : المولدة) كناية عن قربه من الباب . وفلان قاعد مزجر الكلب ، ومناط الثريا . كناية عن البعد فيهما .

(٢) كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٦ . هذا والظروف المكانية الثلاثة : (المبهم — المقدار — ما صيغ من الفعل) هى التى أشار إليها ابن مالك فيما سبق بقوله : - رقم ٣ من هامش ص ٢٠٢ —

. . . . وَمَا يَقْبَلُهُ المَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا
نَحْوُ الجِهَاتِ والمقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ ؛ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

(٣) وإلى هذا أشار ابن مالك (وهو يسرد الأشياء التى تصلح للنصب على الظرفية المكانية ؛ ومنها ما صيغ من الفعل كرمى من رمى ،) بقوله :

وشَرْطُ كَوْنِ ذامَقِيساً أَن يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فى أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

(٤) أى : بغير أن يكون واحد منها تابعاً للآخر ، (نعتا له ، أو عطفا ، أو توكيدا ، أو بدلا) .

بشرط اختلافها فى جنسها ؛ أى : اختلافها زمانًا ومكانًا ؛ مثل : استرح هنا ساعة — أقم عندنا يومًا . أما إذا اتفقت فى جنسها فلا تتعدد إلا فى صورتين ؛ إحداهما : الإتباع ؛ بجعل الظرف الثانى بدلا[1] من الأول ، نحو: أقابلك يوم الجمعة ظهرًا . فكلمة : « ظهرًا » بدل من كلمة : يوم .

والأخرى ، أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو : المريض اليومَ أحسنُ منه أمسِ . (فاليوم وأمس ؛ ظرفان عاملها أفعل التفضيل : أحسن) .

٥ — أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؛ مسايرة للرأى القائل بذلك ، توسعًا وتيسيرًا ؛ نحو : أعطيت السائل أمامك ويومَ العيد — قرأت الكتاب هنا ويومَ السبت الماضى .

---

(١) ولا يبدل الأكثر من الأقل — على الصحيح — ففى نحو : كتبت الرسالة يوم الخميس سنة كذا ... يعرب الظرف الثانى (سنة) حالا من الأول ، وليس بدلا (راجع الباب السادس من المغنى) .

... ...

زيادة وتفصيل :

من أنواع الظرف ما يكون مؤسِّسا ؛ وما يكون مؤكِّدا ، فالمؤسِّس هو الذى يفيد زماناً أو مكاناً جديداً لا يفهم من عامله ؛ نحو : صفا الجو اليوم ، فقَضَيْتُه حول المياه المتدفقة ، وبين الأزاهر والرياحين . فكل من الظروف : اليوم — حول — بين . . . يسمى : ظرفا مؤسِّسا ، أو تأسيسيًّا ؛ لأنه أسَّس — أى : أنشأ — معنى جديداً لا يفهم من الجملة بغير وجوده .

والمؤكد هو الذى لا يأتى بزمن جديد ، وإنما يؤكد زمنا مفهومًا من عامله ومن أمثلته قوله تعالى : (سبحان الذى أسرى بعبده ليلا) . فالظرف : « ليلا » لا جديد معه إلا التوكيد لزمن الإسراء ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا . . .

ومثله : سرت حينا ومدة ، لأن الظرف لم يزد زمنا جديدا غير الزمن الذى دل عليه الفعل [1] .

---

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٠٥

المسألة ٧٩ :

الظرف المتصرف وغير المتصرف ، وأقسام كلّ

الظرف بنوعيه قد يكون متصرفًا ، وقد يكون غير متصرف .

(ا) فالمتصرف هو الذى لا يلازم النصب على الظرفية ، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التى لا يكون فيها ظرفا ؛ كأن يقع مبتدأ ، أوخبرًا ، أو فاعلا ، أومفعولابه . . و . . فمثال الزمان المتصرف : يومُكم مبارك ، ونهارُكم سعيد . إن يومَكم مبارك ، وإن نهارَكم سعيد . جاء اليومُ المبارك . . . إنا نرقب مجىء اليوم المبارك .

ومثال المكان المتصرف : يمينُك أوسع من شمالِك — العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبرة ؛ وإنما وجهته الأمامُ . ومثل : الفرسخُ ثلاثةُ أميال ، وقد عرفنا أن الميلَ ألفُ باع [1].

حكم الظرف المتصرف :

١ — إما معرب منصرف ؛ مثل : يوم — شهر — يمين — مكان .

٢ — وإما معرب غير منصرف ، مثل: غُدْوة[2] ؛ وبُكرة[3]؛ وضَحوة ؛ بشرط أن تكون كل واحدة علم جنس[4]على وقتها المعين المعروف ؛ سواء أكان هذا الوقت مقصودًا ومحددًا من يوم خاص بعينه ، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين . فهذه الثلاثة — وأشباهها — تستعمل ظرفًا وغير ظرف ،وفى الحالتين تمنع من الصرف وسبب منعها من الصرف. العلمية والتأنيث اللفظى. فإن فقدت

---

(١) وفى الظرف المتصرف يقول ابن مالك :

وما يُرى ظَرْفاً وغيرَ ظَرْف   فذاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فى الْعُرْفِ

أى : فى عرف النحاة واصطلاحهم .

(٢) الوقت من طلوع الفجر إلى شروق الشمس .

(٣) الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوة ، أى : الضحا ، وهو وقت ارتفاع الشمس فى الأفق .

(٤) سبق إيضاحه فى مكانه المناسب (ج ١ ص ٢٠٠ م ٢٢ و ٢٠٨ م ٢٣) .

العلمية لم تمنع من الصرف لأنها فقدت تعيين الزمن وتحديده ؛ وصارت دالة على مجرد الوقت المحض الخالى من كل أنواع التخصيص إلا بقرينة أخرى؛ وذلك لعدم التعيين ؛ مثل : غُدوَةٌ وقتُ نشاط ، يسرنى السفر غدوةً والقدوم فى ضحوةٍ ، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن بغير تعيينه. ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنة : « (ولهم رزقهم فيها بُكْرَةً وعشيا) » [1]

٣ — وإما مبنى . والمبنى قد يكون مبنيًّا على السكون ؛ مثل : « إذ » الواقعة « مضافًا إليه » والمضاف زمان ؛ نحو : لاحَ النصر ساعة إذْ أخلص المجاهدون — كان النصر يوم إذْ جاهد المخلصون . أو مبنيًّا على الكسر ، مثل الظرف : « أمسِ » عند الحجازيين ؛ فى نحو : اعتدل الجوُّ أمسِ .

* * *

(ب) أما غير المتصرف[2] : فمنه الذى لا يستعمل إلا ظرفًا ، ومنه مايستعمل ظرفًا ، وقد يترك الظرفية — ولايسمى ظرفا — إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : «مِن» — غالبا[3] — فمثال الذى لايستعمل إلاظرفًا : « قطُّ »[4] ، و « عوضُ » [5] ؛

---

(١) لزيادة الإيضاح نسوق ما قاله الصبان فى هذا الموضع من الجزء الثانى آخر باب الظرف . قال عن غدوة و بكرة — ومثلهما ضحوة — ما نصه : (إنهما علمان جنسيان ؛ بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ؛ أعم من أن يكونا من يوم بعينه ، أولا . وهذا معنى قولهم : قصد به التعيين أو لم يقصد ، كما وضع لفظ : «أسامة» علماً للحقيقة الأسدية ، أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا . فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى ، لا النوعى ؛ إذ هو لابد منه . فلا اعتراض «بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين » . ويؤيد ما ذكرناه قول الدمامينى : « كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره — يقال عند قصد التعميم غدوةٌ أو بكرةٌ وقت نشاط . وعند قصد التعيين لأسيرنَّ الليلة إلى غدوةَ أو بكرةَ » قال : « وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ، ومنه قوله تعالى : ولهم رزقهم فيهما بكرة وعشياً ، وحكى الخليل : جئتك اليوم غدوةً ، وجئتنى أمس بكرةً . والتعيين فى هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع من الصرف ، لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهافى يوم معين أن يكونا علمين ؛ لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع كما تقول : رأيت رجلا وأنت تريد شخصاً معيناً فيحمل على ما أردته المعين ولا يكون علماً) اهـ ما نقله الصبان ثم انظر الكلام عليهما فى جـ ١ ص ٢١٠ م ٢٢ .

(٢) ستجىء له أمثلة أخرى فى الزيادة والتفصيل ص ٢١٥ وما بعدها .

(٣) قلنا : « غالباً » لأن الظرف : « أين » قد يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بالحرف : « من » أو : « إلى » . وكذلك الظرفان : « ثَمَّ » و «هنّا» — بلغاتهما المختلفة — وهما فى الوقت نفسه من أسماء الإشارة فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين : « من » أو « إلى » (راجع الصبان جـ ١ باب اسم الإشارة عند الكلام على : ثم) . وكذلك الظرف : « متى » قد يخرج إلى الجر بالحرف : « إلى » أو : حتى

(٤ ، ٥) سبق الكلام عليهما فى هذا الجزء ص ٩٩ م ٦٨ وملخصه : أن « قط » ظرف زمان=

و« بَدَل » ؛ بمعنى : مكان (مثل : خذ هذا بدلَ ذاك) ، و « مكان » بمعنى بدل . (أما مكان » بمعناه الأصلى فظرف متصرف .) وسحَر[1] ؛ إذا أريد به سحرُ يوم معين محدد؛ نحو : أزورك سحرَ يوم السبت المقبل؛ وإلا فهو ظارف متصرف ؛ نحو : تمتعت بسَحَرٍ منعش ؛ فهل يساعفنى سحرٌ مثله ؟

ومثال ما يلازم النصب على الظرفية وقد يتركها إلى شبهها : عند ، ولدُن ، وقبل ، وبعد[2] . . . و . . . مثل : مكثت عندك ساعة ، ثم خرجت من عندك إلى بيتى – سأقصد الحدائق لَدُنْ الصبحِ حتى الضحا ، ثم أعود من لَدُنْها – – حضرت قبل الميعاد ، ولم أحضر بعده . أو : حضرت من قبل الميعاد ، ولم أحضُر من بعده[3] .

حُكم الظرف غير المتصرف :

١ – إما معربٌ ممنوع من الصرف ؛ مثل : سَحَر – عَتَمَة[4] – عشية[5] بشرط أن يقصد بها التعيين الدال على وقت خاص ؛ فتكون علم جنس عليه ؛ لدلالتها على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمة الخالية من التعيين .

=لاستغراق الماضى ، ولا يستعمل – فى الغالب – إلا بعد نفى أو شبهه . والأفصح فى ضبطه: فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها . وفيها لغات أخرى – وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحداً قط (وهى غير : «فقط» التى سبق الكلام عليها فى ص٩٩). وعوض : ظرف لاستغراق الزمان المستقبل ، – غالباً – ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفى أو شبهة . وهو مبنى على الضم أو الفتح أو الكسر إن لم يضف. فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض العائضين .

(١) الثلث الأخير من الليل .

(٢) لهذه الظروف وملازمتها النصب على الظرفية أحكام تفصيلية موضع الكلام عليها باب الإضافة ج ٣ ص ١١٤ وما بعدها .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وغيْرُ ذى التَّصرُّفِ : الَّذِى لَزِمْ ظَرْفيَّةً ، أَو شِبْهَهَا – مِنَ الْكَلِمْ

يريد : أن الظرف غير المتصرف من الكلمات ، هو : الذى لزم الظرفية وحدها ، أو : لزم الظرفية وقد يتركها إلى شبهها أحياناً . وفى البيت تقصير فى صياغته ؛ لقوله : وغير صاحب التصرف . بدل قوله : وغير المتصرف . وكالحذف فى الشطر الأخير حيث الواجب : ظرفية فقط ، أو : ظرفية وشبهها .

(٤) الثلث الأول من الليل . (وهى ممنوعة من الصرف على رأى راجح) . (٥) آخر النهار .

فإن فقدت هذه العلمية صارت نكرة لا تدل على وقت مخصص من يوم بذاته ، وخرجت من نوع الظرف غير المتصرف ودخلت فى نوع المتصرف المنصرف ؛ فتصير مبتدأ ، وخبرًا وفاعلا و . . . وغير ذلك ، مع التنوين فى كل حالة ؛ نحو سحرٌ خير من عشيَّةٍ وربَّ عتمةٍ خير من سحرٍ [١] .

٢ — وإما معرب مصروف مثل : « بَدَلَ » و « مكانَ » السالفين .

٣ — وإما مبنى على السكون أو غيره ، مثل : قطّ ، و مذْ ، ومنذُ [٢] وغيرها (مما سيجىء [٣] فى الزيادة والتفصيل) .

٤ — جميع الظروف غير المتصرفة لا يصح التصريح معها بالحرف : « فى » بخلاف المتصرفة [٤] .

* * *

ما ينوب عن الظرف :

يكثر حذف الظرف الزمانىّ المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مقامه [٥] ؛ فينصب مثله باعتباره نائبًا عنه ، وذلك بشرط أن يُعيِّن المصدرُ الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ فمثال الأول : أخرج من البيت شروقَ الشمس ، وأعود إليه غروبَها — أزوركم فى العام الآتى قدومَ الراجعين من الحج . تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها — ووقت قدوم الراجعين . فحذف الظرف الزمانى : « وقت » . وقام مقامه المصدر : (شروق — غروب — قدوم) فأعْرِبَ ظرفًا بالنيابة .

---

(١) فتمنع كلمة : « سحر » للعلمية والعدل عن السحر ؛ لأنها تدل على معين كما تدل عليه الكلمة المقرونة بأل التى للتعريف ؛ فكان حقها التصدير بكلمة «أل» التى للتعريف ، ولكن العرب عدلوا عن هذا ؛ فاجتمع فى الكلمة العلمية والعدل ، وبسبب اجتماعهما تحقق ما يوجب منع الصرف — كما يقول النحاة — . وتمنع كلمتا : « عتمة وعشية » للعلمية والتأنيث اللفظى . ويشترط لمنع الثلاثة من الصرف الخلو من « أل » ومن الإضافة فإن نكرت نونت وتصرفت ؛ كقوله تعالى : (نجيناهم بسحرٍ) وكذلك مع أل أو الإضافة ؛ نحو : سافر الرجل يوم الجمعة السحرَ منه ، أو فى سحرِه .

(٢) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا على الرأى الذى يمنع وقوعها مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير الظرفية كما يجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ .

(٣) فى ص ٢١٥ .

(٤) كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ وكما سيجىء فى ص ٢١٩ .

(٥) والمصدر قد يقع — أحياناً — ظرفاً دون تقدير مضاف ؛ مثل : أحقاً أنك مكافح ، وسيجىء فى ص ٢٢١ . . .

ومثال الثانى : أمكث عندك كتابة صفحة ؛ أىّ مدة كتابة صفحة . وأنتظرك لُبسَ الثياب ، أى مدة لبسها ، وأغيب غمضة عين ؛ أى : مدة غمضها .

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين [١] ثم يحذف هذا المصدر المضاف أيضًا ، ويحل محله اسم العين . باعتباره نائبًا عن النائب عن الظرف الزمانى . ويعرب ظرفًا بالإنابة . نحو : لا أكلم السفيهَ النَّيِّرَيْن — أى: مدة طلوع النيرين ؛ وهما : الشمس والقمر : فحذف الظرف الزمانى ؛ وهو : «مدة» ، وقام مقامه المصدر المضاف : «طلوع» ، ثم حذف المصدر المضاف ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو : كلمة : «النيرين» . وتعرب ظرفًا بالإنابة — كما قلنا — . ومن أمثلتهم ؛ لا أجالس مُلحدًا الفَرْقَدَين [٢] ولا أماشيه القارِظَين [٣] ؛ يريدون : مدة ظهور الفَرْقَدَيْن ، ومدة غياب القارظين.

أما نيابة المصدر عن ظرف المكان فقليلة حتى قصروها على المسموع دون غيره — مثل كلمة : قُرْب — ؛ نحو : جلست قُرب مدفأة ، أى : مكان قرب المدفأة . فكلمة : «قرْب» مصدر بالنيابة ،

وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإنابة عن الظرف بنوعيه بعد حذفه ، وتعرب ظرفًا بالنيابة .

منها : صفته ؛ نحو : صبرت طويلا من الدهر — جلست شرقيَّ المنزل ؛ أى : صبرت زمنًا طويلا . . . — جلست مجلسًا شرقيَّ المنزل . أو جلست مكانًا شرقيَّ المنزل .

ومنها : عدده ؛ بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده ؛ كالإضافة إلى زمان، أو مكان نحو : مشيت خمسَ ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخَ .

ومنها كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية ، بشرط الإضافة إلى زمان أو مكان [٤] ؛ نحو : نمت كل الليل . . . — استمر الحفل بعض الليل . . . مشت القافلة كل الأميال — أو : بعض الأميال [٥] . . .

---

(١) اسم ذات ، أى : شىء حسى مجسم . (٢) اسم نجمين .

(٣) رجلان خرجا يجمعان القَرَظ (وهو : ثمر شجر السَّنْط ، ويستخدم فى الدباغة) فلم يعودا.

(٤) كما سيجىء فى باب الإضافة ج ٣ ص ٥٨ م ٩٤ .

(٥) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وقدْ ينوبُ عن مكانٍ مصدرُ وذاكَ فى ظرف الزمان يكثُرُ

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) عرَفنا[١] المبهم من ظروف المكان ، وأنه يشمل أنواعًا منها : الجهات الستّ . وقد ألحقوا بالجهات ألفاظًا أخرى ، مثل : عند– لدى – وسْط – بيْن – إزاء – حِذاء . . .

واختلفوا فى مثل : داخل – خارج – ظاهر – باطن – جوف الدار– جانب– وما بمعناه ، كجهة ، ووجه ، وكَنَف . . . فى مثل : قابلته داخل المدينة أو خارجها ، أو ظاهرها . . . فكثير من النحاة يمنع نصبها على الظرفية المكانية ؛ لعدم إبهامها ، ويوجب جرها بالحرف : « فى » وفريق يجيز ، ويرى أن هذا أنسب ، لما فيه من التيسير . وكان الجدير بكل فريق أن يبين موقفه من المسموع المأثور ، ويعتمد عليه فى الاستدلال ، واستنباط الحكم ، ولكن هذا لم يعرف عنهم ، ومن ثم يكون الرأى المجوز أولى بالاتباع ، وإن كانت المبالغة فى الدقة والحرص على سلامة الأسلوب وسموه تقتضى البعد عن الخلاف باستعمال الحرف « فى » لاتفاق الفريقين على صحته ؛ فيجرى التَّعبير اللغوى على سنن موحد .

(ب) الظروف من حيث التصرف وعدمه ، ودرجته أربعة أقسام :
قسم يمتنع تَصرفه أصلا ؛ مثل : « قط » ، « عوض» و « بين » إذا اتصلت بها الألف أو « ما » فصارت : بينا أو بينما ؛ فإنها عندئذ تلازم الظرفية تمامًا –كالتى فى ص ٢٢٣ و ٢٢٨ أيضا – ويلحق به مثل : « عند » وفوق ، وتحت[٢] وأشباهها مما لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بالحرف : « من » – غالبًا – .

وقسم ثان : يتصرف كثيرًا ، كيوم ، شهر ، يمين[٣] ، شِمال ، ذات اليمين ، ذات الشِمال[٤] .

---

(١) فى ص ٢٠٥ .

(٢) هناك رأى يقول : إن فوق ، وتحت – يتصرفان نادراً . ولا داعى للأخذ به ، وسيجىء فى ص ٢٢٧ . الكلام على حالات بنائهما و إعرابهما .
وهناك رأى يقرر تصرفهما نادراً . ولا داعى للأخذ به .

(٣) كل من الظرفين : « يمين » ، و « شمال » قد يكون معربا ، وقد يكون مبنيا . وتفصيل هذا فى ص ٢٢٠ و ٢٢٧ . من هذا الجزء . أما تفصيل الكلام على معناهما وإضافتهما ففى ج ٣ ص٣٦ م ٩٣ .

(٤) بشرط إضافة : « ذات » إلى : « اليمين » أو : « الشمال » (كما سيأتى فى ص ٢٢٠ من هذا الجزء ، وفى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣) هذا ، إلى أن لكلمة : « ذو » و « ذات » أحكاماً أخرى فى ج ١ ص ٧٠ م ٨ ، باب الأسماء الستة ، و ص ٢٥٤ م ٢٦ باب الموصول .

... ...

وثالث : متوسط فى تصرفه ؛ وهو : أسماء الجهات (إلا ما سبق حكمه فى القسمين السالفين ؛ من مثل : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال . . .) .

ومن هذا القسم المتوسط : « بين » التى لم يتصل بآخرها : « الألف » أو « ما » فإن اتصلت بها : « الألف » أو : « ما » (وصارت : بينا — بينما) . . . فهى ممنوعة التصرف ؛ كما أسلفنا .

ورابع : تصرفه نادر فى السماع ، لا يقاس عليه ، مثل : الآن ، وحيث ، ودون ، التى ليست بمعنى ردىء — ووسْط ؛ بسكون السين فى الغالب . أما بفتحها فاسم متصرف فى الغالب أيضًا . وفى غير الغالب يجوز فى كليهما التسكين والفتح . والأفضل اتباع الغالب ؛ ليقع التفاهم بغير تردد. وقد وضعوا علامة للتمييز المعنوى بين الكلمتين ؛ فقالوا : إن أمكن وضع كلمة : « بين » مكان : « وسط » واستقام المعنى فهى ظرف ؛ نحو : جلست وسْط القوم ، أى : بينهم . وفى هذه الحالة يحسن تسكين السين ؛ مراعاة للغالب . وإن لم تصلح كانت اسمًا ، نحو : احمرّ وسط وجهه . وفى هذه الصورة يحسن تحريك السين بالفتح ؛ مراعاة للغالب .

(حـ) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفية ، وجب — عند الأكثرين — أن يكون متعلّقًا بالعامل الذى عمل فيه النصب[١] ، وهذا العامل يكون — فى الغالب — فعلا ، أو مصدرًا ، أو شيئًا يعمل عمل الفعل[٢] كالوصف ؛ نحو : سافرت يوم الجمعة فوق درّاجة بخارية . أو : أنا مسافر يوم الجمعة فوق درّاجة بخارية . . . فالظرفان « يوم » و « فوق » متعلقان بعاملهما « سافر » أو : « مسافر » . . . و . . . ومعنى أنهما متعلقان به : مرتبطان ومستمسكان به ، كأنهما جزء منه لا يظهر معناهما إلا بالتعلق به . فاستمساكهما بالعامل كاستمساك الجزء بأصله ، ثم هما فى الوقت نفسه يكملان معناه .

بيان هذا أن العامل يؤدى معناه فى جملته ، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذى هو جزء متمم ومكمل له ؛ فى مثل : جلس المريض . . .

---

(١) سبق فى ص ٢٠٠ و ٢٠٣ م ٧٨ كلام هام يتصل بهذا الموضوع ، ويتممه . وسيجىء فى باب حروف الجر عند الكلام على شبه الجملة م ٨٩ ما يزيده توفية واكتمالا .

(٢) وقد يكون تعلقهما بالإسناد (أى : بالنسبة) على الوجه المشروح فى هامش ص ٢٧٩ و ٣٤٣ أما تعلقه بأحرف المعانى فقد سبق بيانه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٠ م ٧٨ .

... ...

نحس فى المعنى نقصًا يتمثل فى الأسئلة التى تدور فى النفس عند سماع هذه الألفاظ؛ ومن الأسئلة : أين جلس؟ أكان فوق السرير، أمام السرير، وراء النافذة، يمين الداخل . . ، شمال الخارج . . . ؟ متى جلس ؟ أصباحًا ، أم ظهرًا ، أم مساء . . . ؟ وهكذا . . . فإذا جاء الظرف الزمانى أو المكانى فقد أقبل ومعه جزء من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققة من العامل؛ فيزداد المعنى العام اكتمالا بقدر الزيادة التى جلبها معه؛ فمجيئه إنما هو لسبب معين، ولتحقيق غاية مقصودة دعت إلى استحضاره، هى إيضاح معناه وتكملة معنى عامله. فلهذا وجب أن يتعلق به

والاهتداء إلى هذا العامل قد يحتاج فى كثير من الأحيان إلى فطنة ويقظة، ولا سيما إذا تعددت فى الجملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها؛ حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقى من بينها أناة وتفهمًا، خذ مثلا لذلك : أسرعت الطائرة التى تخيرتها بين السحب . . .، فقد يتسرع من لا دراية له فيجعل الظرف «بين» متعلقًا بالفعل القريب منه، وهو الفعل : «تخير» فيفسد المعنى؛ إذ يصير الكلام : تخيرت الطيارة بين السحب، إنما الصحيح: أسرعتْ بين السحب، وهذا يقتضى أن يكون الظرف متعلقًا بالفعل «أسرع»، فيزداد معناه، ويكمل بعض نقصه، كما لو قلنا : تخيرت الطيارة فأسرعتْ بين السحب .

مثال آخر : قاس الطبيب حرارة المريض، وكتبها تحت لسانه، فلا يصح أن يكون الظرف «تحت» متعلقًا بالفعل : «كتب»؛ لئلا يؤدى التعلق إلى أن الكتابة كانت تحت اللسان؛ وهذا معنى فاسد لا يقع . أما إذا تعلق الظرف «تحت» بالفعل : «قاس» فإن المعنى يستقيم، وتزداد به الفائدة، أى : قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه . فالقياس تحت اللسان. وهكذا يجب الالتفات لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف .

(د) الزمان أربعة أقسام[1] :

أولها : المعيَّن[2] المعدود[3] معًا، مثل رمضان — المحرَّم (من غير أن يذكر قبلهما كلمة : شهر) — الصيف — الشتاء . وهذا القسم يصلح جوابًا

---

(١) من ناحية استغراق المعنى . (راجع الهمع ج ١ ص ١٩٧ والصبان ج ٢ ص ٩٥ وبينهما اضطراب ظاهر تداركناه بمعونة مراجع أخرى) .

(٢) أى : المعين بالعلمية . (٣) الدال بلفظه على عدد محدود .

... ...

لأداتى الاستفهام : « كم » – ومتى ، نحو : كم شهرًا صمت ؟ متى رجعت من سفرك ؟ والجواب : صمت رمضانَ – رجعت الصيفَ . . .

ثانيًا : غير المعيَّن وغير المعدود ؛ فلا يصلح جوابًا لواحد منهما ؛ مثل : حين – وقت .

ثالثها : المعيَّن غير المعدود ؛ فيقع جوابًا لأداة الاستفهام : « متى » فقط ؛ نحو : يوم الخميس ، وكلمة : « شهر » المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور ، مثل : شهر صفر – شهر رجب . . . وذلك جوابًا فيهما عن قول القائل : متى حضرت ؟ متى تغيبت ؟

رابعها : المعدود غير المعيَّن ؛ فيقع جوابًا لأداة الاستفهام : « كم » فقط ؛ نحو : يومين ، ثلاثة أيام ، أسبوع – شهر – حَوْل .

١ – فالذى يصلح جوابًا للأداتين : « كم » ، و « متى » (وهو القسم الأول) ، أو يصلح جوابًا للأداة : « كم » (وهو القسم الرابع) يستغرقه الحدث (المعنى) الذى تضمنه ناصبه – سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة – بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان . فإذا قيل : كم سرت ؟ فأجبت : « شهرًا » ، وجب أن يقع السير فى جميع الشهر كله ، ليله ونهاره – إلا إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجوز – وكذا إن كان الجواب : المحرَّم ، مثلا . وكذا يقال فى الأبد والدهر ، مقرونين بكلمة : « أل » فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرقهما ليلا ونهارًا[1] .

فإن كان حدث الناصب (أى : معناه) مختصًّا ببعض أجزاء الزمان . استغرق بعضها الذى يختص به ، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى . فإذا قيل : كم صمت ؟ فكان الجواب : « شهرًا » ، انصب الصوم على الأيام دون الليالى ؛ لأن الصوم لا يكون إلا نهارًا . وإذا قيل : كم سريت ؟ فكان الجواب : « شهرًا » – انصب السُّرَى على الليالى دون الأيام ؛ لأن السرى لا يكون إلا ليلا . وكذا يقال : فى الليل والنهار معرفين ، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص .

---

(١) أما كلمة : « أبدا » بغير « أل » فلاستغراق الزمن المستقبل وحده فإذا قلت : صام الرجل الأبد ، كان معناه : صام كل زمن من أزمنة عمره ، القابلة للصوم – عادة – إلى حين وفاته . ولا تقول صام أبدا ؛ وإنما تقول : لأصومن أبدا .

... ...

٢ – وغير ماسبق فى : (١ و ٢) يجوز فيه التعميم والتبعيض؛ كيوم ، وليلة ، وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة : شهر ؛ كشهر رمضان – شهر المحرم .

وهناك رأى آخر من عدة آراء فى هذا البحث ؛ هو : أن ماصلح جوابًا لأداة الاستفهام : « كم » ، أو : « متى » يكون الحدث (المعنى) فى جميعه تعميمًا أو تقسيطًا ، فإذا قلت : سرت يومين ؛ فالسير واقع فى كل منهما من أوله إلى آخره ، وقد يكون فى كل واحد من اليومين ، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره . ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط . ومن التعميم : صمت ثلاثة أيام ، ومن التقسيط : أذّنت ثلاثة أيام ، ومن الصالح لهما : تهجدت ثلاث ليال .

وعلى كل فهذه – كما قالوا – ضوابط تقريبية . والقول الفصل للقرائن الحاسمة ، ولا سيما العرف الشائع ؛ فتلك القرائن هى التى توضح أن المراد التعميم أو التبعيض .

(هـ) قلنا[1] إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف ، وإما معرب غير منصرف ، وإما مبنى ، وقد تقدمت الأمثلة . وهو فى حالاته الثلاث لا يجوز أن تسبقه « فى »[2] . فالمبنى قد يكون مبنيًا على السكون مثل : مذْ[3] ، ولدنْ ... أو على الضم ؛ مثل : منذُ[3] ، أو على فتح الجزأين ؛ مثل ظروف الزمان أو المكان المركبة ؛ (نحو : صباحَ مساءَ – يومَ يومَ – صباحَ صباحَ . والمعنى : كلَّ صباح – وكلَّ يوم – وكلَّ صباح ومساء .) (ومثل : بينَ بينَ وستأتى)[4]

فإن فقدت التركيب ، أو أضيف أحد الجزأين للآخر ، أو عطف عليه – امتنع البناء ، ووجب إعرابها وتصرفها . . . لكن أيبقى المعنى فى الجميع مع فقْد التركيب ، ومع العطف ، أو الإضافة كما كان مع التركيب أم يختلف ؟

اتفقوا على أنه باق فى الجميع ، إلا صباحَ مساءَ عند الإضافة ، مثل : أنت تزورنا صباحَ مساء ، ففريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبة التى تتخلى عن التركيب وتضاف ، فيظل المعنى الأول باقيًا بعد الإضافة (وهو :

---

(١) فى ٢١٢ م ٧٩ .

(٢) كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ وفى رقم ٤ من ص ٢١٣ .

(٣) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا فى الرأى الذى يقصرهما على الظرفية وحدها ، ويمنع وقوعهما مبتدأ ، كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢١٣ .

(٤) فى ص ٢٢٠ و ٢٢٣ و ٢٢٨ .

... ...

كل صباح وكل مساء) ، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافة يختلف ؛ فيقتصر على الصباح وحده كما فى المثال السالف، حيث تقتصر الزيارة فيه على الصباح فقط ؛ اعتماداً على أن المعنى منصب على المضاف ، وهو الصباح . أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له ؛ أى : صباحًا لمساء .

والحق أن الأمرين محتملان ، إلاعند وجود قرينة تحتم هذا وحده ، أو ذاك .

ومن الظروف المركبة المبنية على فتح الجزأين والتى لا تتصرف : « بيْنَ بيْنَ » [1] بمعنى : التوسط بين شيئين ، مثل : درجة حرارة الجو أو الماء : بيْنَ بينَ ، أى : متوسطة بين المرتفعة والمنخفضة . ثروة فلان بيْنَ بيْنَ ، أى : بيْنَ الكثيرة والقليلة . . . فإن فَقَدَ الظرف : « بيْنَ » التركيب صار معربـًا متصرفـًا ومنه قوله تعالى : (. . . موَدَّةَ بيْنِكم) ، وقوله : (لقد تقطع بينُكم) ومن قرأه بالنصب بدل الضم فقد جرى علىَ أغلب أحواله [2]. ومثله الظرف : « دون » فى قوله تعالى : (ومنَّا دُونَ ذلك) .

ومن الظروف غير المتصرفة [3]: « ذا » ، و « ذات » ، بشرط إضافتهما إلى الزمان دون غيره ، فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية؛ فلا يجوز جرّهما بـ « فى »، ولا وقوعهما فى موقع إعرابىّ آخر ،إلا على لغة ضعيفة لقبيلة«خَثْعَم»تبيح فيهما التصرف . وقد رفضها جمهرة النحاة (راجع الهمع جـ ١ ص ١٩٧) ؛ نحو : قابلت الأخ ذا صباح ، أو ذا مساء ، أو ذاتَ يوم ، أو ذات ليلة ، أى : وقتًا ذا صباح ، ووقتًا ذا مساء ، ومدةً ذاتَ يوم ، ومدة ذاتَ ليلة ، أى : وقتًا صاحبًا لهذا الاسم ، ومدةً صاحبةً لهذا الاسم [4].

وقد تضاف « ذات» . إلى كلمة : « اليمين » أو : « الشمال » — وهما من الظروف المكانية كما سبق [5] — فتصير ظرف مكان متصرفًا ؛ نحو : تتحرك

---

(١) ستجىء إشارة إليها فى ص ٢٢٣ بمناسبة الكلام على : « إذا » كما سيجىء بعض أحكامها الهامة فى ص ٢٢٨ . (٢) يجوز إعرابه ظرفاً منصوباً مباشرة ، والفاعل محذوف ، ويجوز اعتباره اسماً مبنياً على الفتح فى محل رفع فاعل . . . وهناك إعرابات أخرى . . . وانظر كلاما يختص به فى ص ٢٢٣ و ٢٢٨ . (٣) لهذه الظروف أمثلة أيضاً فى ص ٢١١ و ٢١٥ م ٧٩ .

(٤) سبقت الإشارة لهذه الظروف فى ص ٢١٥ أما إيضاح معناها وحكم إضافتها مفصله فيجىء فى جـ ٣ ص ٣٦ م ٩٣ . (٥) فى ص ٢١٥ .

... ...

الشجرة ذاتَ اليمين وذاتَ الشمال ، ونحو : دارك ذاتُ اليمين والحدائق ذات الشمال . وقد سبقت الإشارة إلى : « ذا » و « ذات » من ناحية إفرادهما وجمعهما فى الجزء الأول باب الأسماء الستة (ص ٧٠ م ٨) .

ومن غير المتصرف أيضًا : حَوَالَ — حَوَالَىْ — حَوْل — حَوْلَىْ — أحْوال — أحْوالىْ . . . . وليس المراد — فى الغالب — حقيقة التثنية والجمع . وإنما المراد المعنى المفهوم من الكلمة المفردة ، وهو : الإحاطة والالتفاف . . . وقد يستعمل « حواليك » مصدرًا ؛ مثل : لبَّيك[1] لأن الحَوْل ، والحَوَال يكونان بمعنى « جانب الشىء المحيط به » ، كما يكونان بمعنى : « القوة » .

ومن الظروف التى لا تتصرف : « شَطْر » بمعنى : ناحية أو جهة ؛ كقوله تعالى : (ومن حيثُ خرجتَ فولِّ وَجهك شَطْرَ المسجد الحرام) ، ومنها : زِنَةَ الجبل ، أى : إزاءَه ، ومثله : وزنَ الجبل ، أى : الناحيةَ التى تقابله ؛ سواء أكانت قريبة أم بعيدة .

ومنها : صَدَدَك وصَقَبَك ، تقول ، بيتى صددَ بيتك ، بنصبه على الظرفية ؛ أى : قربه وقُبالته ، وبيتى صَقَبَ بيتك ، أى : قربه كذلك ، والصحيح أن هذين الظرفين يتصرفان فيستعملان اسمين .

(و) هناك ألفاظ مسموعة بالنصب ، جرت مجرى ظرف الزمان والمكان ، وكانت مجرورة بحرف الجر : « فى » فأسقطوه توسعًا ، ونصبوها على اعتبار تضمنها معناه . . . فمن أمثلة الزمان كلمة : « حقًّا » فى مثل : أحقًّا أنك مسرور ؟ فحقًّا ظرف زمان منصوب ، خبر مقدم ، والمصدر المؤول بعده مبتدأ والأصل : أفى حق سرورك[2] ؟ وقد نطقوا بالحرف « فى » أحيانًا فقالوا :

أفى حقٍّ مواساتى أخاكم . . . وقالوا : أفى الحق أنى مغرم بك هائم . . . وهذا قد يصلح دليلا على أن كلمة : « حقًّا » السالفة ظرف زمان . ومثلها : غيرَ شك أنك مسرور أو : جهدَ رأيى أنك محسن ، أو ظنًّا منى أنك أديب

---

(١) سبق الكلام عليه فى ص ١٩٠ م ٧٦ .

(٢) والظرفية هنا مجازية . وقد سبق الكلام عليه مفصلا فى ج ١ ص ٤٨٧ م ٥١ عند الكلام على فتح همزة « أن » . وسبقت الإشارة إليه فى رقم ٥ هامش ص ٢١٣ .

... ...

فغير شك ، وجهدَ رأيى ، وظنًّا منى — كلمات منصوبة على الظرفية الزمانية[١] ؛ توسعًا بإسقاط حرف الجر : « فى » والأصل : فى غير شك — فى جهد رأيى — فى ظنى — والظرف فيها جميعًا خبر مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر .

ومن أمثلة ظروف المكان السماعية : مُطرنا السهلَ والجبلَ ، وضربت الجاسوسَ الظَّهرَ والبطنَ ، وإنما كانت هذه الظروف سماعية مقصورة عليه لأنها لا تدخل فى أنواع الظروف المكانية القياسية .

(ز) قد ينزل بعض الظروف منزلة الشرط ، فيحتاج لجملة بعدها جملة أخرى بمثابة الجواب ، وقد تقترن بالفاء كقوله تعالى : (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون. . .) وعلى هذا قول ابن مالك فى حكم خلا وعدا ، فى باب الاستثناء : (وحيث جرَّا فهما حرفان . . .)[٢] .

(ح) الظروف الزمانية والمكانية متعددة الأنواع ، والأحكام ، جديرة أن تستقل برسالة توفّيها حقها من البسط ، والإيضاح ، والتهذيب ، وجمع شتاتها المتناثر فى المطولات ، والمراجع الكبيرة ، واستصفاء ما يجدر الأخذ به ، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب . وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضى بحثًا مستقلاً ؛ لا تزحمه البحوث الأخرى ؛ فتضغطه ، أو تطغى عليه .

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز ، مركَّز ، دقيق : قد يفيد القانع ، أو يسعف المضطر ، ولكنه لا يغنى ، المستقصى ، الذى لن يرضى بغير التوفية بديلا . ومثل هذا لا يجد طلبته إلا فى بطون المراجع الواسعة ؛ كالمغنى ، وشرح المفصل ، والجزء الأول من همع الهوامع : للسيوطى ؛ فقد حوى — أو كاد — من شأن « الظرف » بنوعيه ولاسيما الظرف المبنى — ما لم يهيأ لسواه ، وقد جمع فى فصل : « الظروف » المبنية ما وصفه صادقًا بقوله فى ص ٢٠٤ : « إنى أوردت ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان مرتبًا على حروف المعجم . . . » .

---

(١) والمعنى : سرورك حاصل فى زمن لا شك فى وقوع السرور فيه ، وإحسانك متحقق فى زمن سجلت فيه هذا قدر جهدى واستطاعتى ، وأدبك حاصل فى زمن أظن وقوعه فيه .

(٢) راجع الصبان والخضرى عند شرح البيت . ويجىء الإيضاح فى هامش ص ٢٧٩ وانظر الكلام على الظرف « بين » فى ص ٢٢٨ وفى ص ٢٢٩ وهامشها لصلته بالموضوع .

... ...

وفيما يلى الموجز : الذى استخلصناه من تلك المراجع على حسب الحروف الهجائية ، مع ترك ما سبق الكلام عليه[١].

١ — إذْ[٢] — ظرف للزمن الماضى فى أكثر استعمالاتها ، وقد تكون للمستقبل بقرينة . ، وهى مبنية على السكون ، غير متصرفة . وتكون أحيانًا مضافًا إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : حينئذ — يومئذ . . . فتتحرك « الذال » بالكسر عند التنوين . وإذا كانت ظرفًا التزمت الإضافة إلى جملة ، إما اسمية ليس عجزها فعلا ماضياً ، نحو قوله تعالى : (واذكروا إذْ أنتم قليل . . .) ، وقوله : تعالى : (. . . إذْ هما فى الغار) وإما فعلية نحو : جئتُك إذ دعوتنى . ويشترط فى الجملة الفعلية أن تكون ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط — بأن يكون فعلها مضارعاً قصد به حكاية الحال الماضية — و ألا تكون شرطية ، ولا مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ فلا يصح : أتذكر إذ إنْ تأتنا نكرمك . . . وقد يحذف شطر الجملة الاسمية أحيانًا مع ملاحظة وجوده ؛ نحو :

(والعيش منقلب إذ ذاك أفنانًا .) التقدير عندهم : والعيش أفنانًا إذ ذاك كذلك ؛ لأنها لا تضاف إلى مفرد[٣] .

وقد تحذف الجملة التى تضاف إليها ، ويعوض عنها التنوين[٤] ؛ نحو : أقبل الغائب وكنتم حينئذ مجتمعين ، أى : حين إذ أقبل . . .

وقد تزاد للتعليل ؛ كقوله تعالى : (ولن ينفعكم اليومَ إذ ظلمتُم أنكم فى العذاب مشتركون) ، أى : لأجل ظلمكم فى الدنيا ... وهى حرف بمنزلة لام التعليل ... وقيل : ظرف ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ ؛ وهذا أحسن .

وقد تكون حرفًا للمفاجأة ، أو زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ وذلك بعد كلمة : « بيْن »[٥] المختومة « بالألف » الزائدة ، أوْ « ما » الزائدة ؛ نحو : بينا

---

(١) كالذى فى صفحة ٢١٥ ، وغيرها

(٢) سيجىء الكلام على « إذ » و « إذا » بمناسبة أخرى فى جـ ٣ باب الإضافة ص ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٢ م ٩٤ ويجىء كلام آخر مفيد على : « إذا » فى جـ ٤ باب عوامل الجزم ص ٣٣٣ م ٥٦ .

(٣) قد يبدو هذا التقدير غريباً ، ولكن تزول غرابته — كما يجىء فى جـ ٣ ص ٦٥ م ٩٤ — بأمثلة أخرى توضحه وتؤيده . كأن نقول : المنافق منقلب أحوالا إذ هذا — المنافقان منقلبان أحوالا إذ هذان — المنافقون منقلبون أحوالا إذ هؤلاء . فى كل هذه التراكيب وأشباهها — وما أكثرها — لا يتم المعنى إلا بالتقدير السالف .

(٤) كما سبق فى جـ ١ ص ٢٦ م ٣ .

(٥) لها بيان فى ص ٢٢٠ و ٢٢٨ .

... ...

نحن جلوس إذ أقبل صديق . . . ومثل : فبينما العسر إذ دارت مياسير [١].

٢ ــ إذا ــ والصحيح أنها اسم ؛ بدليل وقوعها خبراً مع مباشرتها الفعل ؛ نحو : الهناء إذا تسود المحبة الأهل ، ووقوعها بدلا من الاسم الصريح ؛ نحو : المقابلة غدا إذا تطلع الشمس .

ــ ا ــ وهي ظرف للمستقبل فى أكثر استعمالاتها : وتكون للماضى بقرينة ؛ نحو قوله تعالى : (وإذا رأوا تجارةً أو لَهْواً انفضّوا إليها . . .) لأن الآية نزلت بعد انفضاضهم .

وقد تكون للحال ؛ نحو قوله تعالى : (والليل إذا يغشى) لأن الليل والغشيان مقترنان . ولأن « إذا » فى الآية متعلقة بفعل القسم وفعل القسم للحال [٢].

ــ ب ــ والغالب فى استعمالها أن تتضمن مع الظرفية معنى الشرط بغير أن تجزم إلا فى ضرورة الشعْر ، وتحتاج بعدها إلى جملتين ، الأولى تحتوى على فعل الشرط ، والثانية هى الجواب . نحو قوله تعالى : (إذا جاء نصرُ الله والفتحُ ورأيتَ الناس يدخلونَ فى دينِ اللهِ أفواجاً ــ فسبِّحْ بحمدِ ربكَ واستغفرْهُ . . .)

وقد تتجرد للظرفية المحضة الخالية من الشرط [٣] ؛ نحو قوله تعالى : (واللّيْلِ إذا يَغْشَى والنهارِ إذا تَجَلَّى ...) ، وقوله : (والضُّحَا واللَّيل إذا سَجَا ...) ، وقوله تعالى : (وإذا ما غضبوا هم يغفرون [٤]) وبعض الأمثلة السابقة .

---

(١) ولا يشترط فيها غير هذا ، بخلاف « إذا » الفجائية التى سيجىء الكلام عليها .

(٢) كل هذا بشرط أن يكون المراد هو عظمة الليل ؛ لكيلا يلزم أن يكون القسم فى وقت غشيان الليل .

(٣) جمهرة النحاة فى هذه الحالة توجب نصبها على الظرفية دون غيرها ، فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ، ولا غيرهما . أما قوله عليه السلام لعائشة : « إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية . . . » فيؤولونه بأن المراد : إنى لأعلم شأنك إذا كنت عنى راضية ، ولا يوافقون على أن تكون مفعولا به ، لئلا يفسد المعنى إذ المراد ليس العلم بالزمن ، وإنما المراد العلم بالحال والشأن .

وهذا صحيح فى الحديث السالف أما فى غيره فقد يكون المراد وقوع الأثر على الزمن نفسه وعندئذ لا يمنع مانع من أن تكون « إذا » مفعولا به ، نزولا على مايقتضيه المعنى .

(٤) لو كانت « إذا » فى الآية شرطية لاشتمل جوابها (هم يغفرون) على الفاء الرابطة أو ما ينوب عنها فى الربط ، لأن هذا الجواب جملة اسمية تحتاج للرابط ، ولا داعى للتمحل بأن الرابط قد يحذف أحياناً . (انظر حـ ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ لأهميته) .

. . . .

وإذا كانت للشرط فإنها لا تدل على التكرار ؛ فى مثل : إذا خرجتَ أخرجُ معك . يتحقق المراد بالخروج مرة واحدة . وهى أيضًا لا تفيد الشمول والتعميم — فى الرأى الشائع — فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائة — مثلا — إذا رجع ابن من أبنائه الغائبين ؛ فرجع ثلاثة ، لم يجب عليه إلا مائة ، وتسقط عنه اليمين بعدها .

وتستعمل « إذا » الظرفيَة الشرطية فى التعليق إذا كان الأمر محقق الوقوع[1] ، نحو : إذا أقبل الشتاء أقيم عندكم ، أو المرجح وقوعه ، نحو : إذا دعوتمونى أيها الإخوان أحضرُ .

حـ — « وإذا » الظرفية مضافة دائمًا إلى جملة فعلية والأكثر أن تكون ماضوية وقد اجتمع النوعان فى قول الشاعر :

والنفس راغبة إذا رغَّبْتَها وإذا تُرَدُّ إلى قليل تَقْنَعُ

والماضى فى شرطها أو جوابها مستقبل الزمن ؛ كحاله دائمًا مع أدوات الشرط الجازمة ، فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل فالاسم فاعل لفعل محذوف[2] مثل : (إذا السماءُ انشقت . . .) وحين تقع ظرفية شرطية فإنها تكون مضافة إلى الجملة الشرطية المكونة من فعل الشرط ومرفوعه ، ومنصوبة بما يكون فى جملة الجواب من فعل أو شبهه[3] .

د — وقد تكون « إذا » للمفاجأة[4] — والأحسن فى هذه الحالة اعتبارها حرفًا[5] — ؛ فتدخل وجوبًا ؛ إما على الجمل الاسمية ؛ نحو : اشتدت الريح ، فإذا البحر هائج ،

---

(١) وهى بهذا تختلف عن « إن » الشرطية وأخواتها فإنها تكثر فى الأمر المحتمل ، أو المشكوك فى تحققه . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد . . .) وقد تدخل على الأمر المحقق إن كان غير متيقَّن الزمان ؛ كقوله تعالى : (أفإن مت فهم الخالدون) ؟ فالموت محقق ، ولكن زمنه مبهم . وفى الجزء الرابع ص ٣٢٧ م ١٥٥ و ص ٣٣٣ م ١٥٦ . — باب الجوازم — البيان الشامل لهذه الأدوات كلها .

(٢) لهذا الرأى السائد توضيح واف سبق فى باب الاشتغال من هذا الجزء ص ١٠٦

(٣) ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتملا —أحيانا— على الفاء الرابطة أو ما ينوب عنها ، لأن هذه الفاء لا يعمل مابعدها فيما قبلها فى غير هذا الموضع الذى يكون فيه العامل واقعاً فى جواب الشرط .

(٤) أى مفاجأة ما بعدها لما قبلها ، بمعنى : هجومه .

(٥) ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً ، بمعنى : (فى الوقت أو فى المكان) — راجع جـ ١ ص ٤٩٢ م ٥٢ .

... ...

وإما على الجمل الفعلية المقرونة بقد ، نحو : اشتدت الرياح ؛ فإذا قد لجأت السفن إلى الموانى – يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر . كما يجب فى كل حالاتها أن يسبقها كلام قبلها تقع عليه المفاجأة ، وأن تكون المفاجأة فى الزمن الحالى[1] حتماً – لا المستقبل ، ولا الماضى – وأن تقترن بها الفاء الزائدة للتوكيد[2] وأن تخلو من جواب بعدها . وقد تليها الباء الزائدة التى تدخل سماعاً فى مواضع ؛ منها بعض أنواع معينة من المبتدأ ؛ كالمبتدأ الذى بعدها ، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجرة[3] .

٣ – الآن – وهو اسم للوقت الحاضر جميعه عند نطق الإنسان بهذه الكلمة ؛ نحو : أنارت الشمس الآنَ ، أو الحاضر بعضُه فقط ، مثل : الملاّح يحرك سفينته الآنَ . فإن تحريكه السفينة لا يعم ولا يشمل كل وقته الحاضر .

وهو ظرف ، مبنى على الفتح ، وظرفيته غالبة ، لازمة ، أى : لا يخرج عنها إلا فى القليل الذى لا يقاس عليه . ويرى بعض النحاة أنه معرب منصوب على الظرفية – وليس مبنيًّا – وله أدلة تدعو إلى الاطمئنان والاستراحة لرأيه الأسْهل .

٤ – أمْس – اسم ، معرفة ، متصرف ، وهو اسم زمان لليوم الذى قبل يومك مباشرة ، أو ما فى حكمه عند إرادة القرب . ويستعمل مقرونًا بأل لزيادة التعريف ، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف .

وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ، تعددت بسببها آراء النحاة فى استنباط حكمه . وخير ما يستصفى منها أنه : إذا كان مقرونًا بأل فإعرابه وتصرفه هو الغالب ولا يكون ظرفًا ؛ نحو كان الأمسُ طيبًا – إن الأمسَ طيب ، أسفت على انقضاء الأمسِ . وإذا لم يكن مقترنًا بأل فالأحسن عند استعماله ظرفًا أن يكون مبنيًّا على الكسر دائمًا فى محل نصب ؛ نحو أتممت الكتابة أمسِ . وإن

---

(١) المقصود بالزمن الحالى : الزمن الذى يتحقق فيه المعنيان فى وقت واحد ؛ المعنى الذى بعدها والمعنى الذى قبلها ؛ بحيث يقترنان معاً فى زمن تحققهما ، ولو كان الزمن ماضياً ؛ كالذى فى نحو : خرجت أمس فإذا المطر فياض .

(٢) وقد سبقت الإشارة لهذا فى ج ١ ص ٤٩٢ .

(٣) راجع المغنى ج ١ عند الكلام على «الباء» ، و ص ٣٧٨ الآتية حيث الكلام على حرف الجر الباء ، والبيان الأنسب .

... ...

لم يستعمل ظرفًا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضًا فى جميع أحواله . نحو انقضى أمسِ بخير — إن أمسِ كان حسنًا — لم أشعر بانقضاء أمسِ .

ومما يتصل باستعمال : « أمس» ما جاء فى كتاب لسان العرب—وغيره — وهو أنك تقول : ما رأيت الصديق مذ أمسِ ؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤية هو اليومِ الذى قبل يومك الحالىّ مباشرة. فإن لم تره يومًا قبل أمسِ قلت : ما رأيته مذ أولَ من أمسِ . فإن لم تره مذ يومين قبل أمسِ قلت: ما رأيته مذ أول من أولَ من أمسِ ،ولا يقال إلا ليومين قبل أمسِ ، أى : لا يصح ذكر « أمسِ » لما قبلهما[١] .

٥ — بعد — أول — قبلِ — أمامَ — قدام — وراء — خلْف— أسفل — يمين— شمال — فوق — تحت — علُ — دون — . . .[٢]

من الظروف المبنية حينًا ، والمعربة حينًا آخر : « بَعْد » وهو زمان ملازم للإضافة ، غير أن المضاف إليه قد يذْكر ، نحو : صفا الجو بعدَ المطر ؛ وفى هذه الحالة يتعين أن يكون الظرف معربًا منصوبًا بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، ويجوز جره بالحرف : « مِن » .

وقد يحذف المضاف إليه وينوى وجود لفظه بنَصّه الحرفى ؛ فيبقى المضاف على حاله معربًا منصوبًا غير منَوّن ؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه ؛ نحو : لما انقطع المطر صفا الجو بعدَ ، أى : بعد المطر . وحكم الظرف هنا كسابقه .

وقد يحذف المضاف إليه ، ويستغنى عنه نهائيًّا كأن لم يكن ؛ مثل : صفا الجو بَعْدًا . . . والظرف فى هذه الحالة معرب منصوب منون . . .

وقد يحذف وينوى معناه . (أى: ينوى وجود كلمة أخرى تؤدى معنى المحذوف من غير أن تشاركه فى نصّه وحروفه) وفى هذه الصورة يلتزم الظرف المضاف : البناء على الضم ؛ مثل:لما انقطع المطر صفا الجو بعدُ ، أى : بعد انقطاعه ،أو بعدَ ذلك . . . فالأحوال أربعة [٣] تعرب فى ثلاثة منها ، وتبنى فى حالة واحدة ،

---

(١) راجع الكلام على كلمة : « أول » فى الصفحة التالية ،ثم إيضاح آخر عنها فى ج ٣ ص ١٢٣ و ١٢٥ م ٩٤ — باب الإضافة — .

(٢) فى باب الإضافة من ج ٣ ص١١٥ م٩٥ تفصيل الكلام على هذه الظروف ، وعرض أحكامها مستوفاة .

(٣) تفصيل أحكامها وأحوالها فى ج ٣ ص ٥٣ م ٥٩ — باب الإضافة .

... ...

هى : التى يحذف فيها المضاف وينوى معناه . وتلك الأحوال الأربعة تنطبق على باقى الظروف التى وَليَتْ : « بعْد» .

غير أن هناك بعض الامور تتصل بلفظ : « أوّل » الذى ليس ظرفا [1] . منها : اعتباره اسماً مصروفاً معناه ابتداء الشىء المقابل لنهايته ، ولايستلزم أن يكون له ثان ؛ فقد يكون له ثان ، وربما لايكون ؛ تقول : هذا أول ما اكتسبته ، فقد تكتسب بعده شيئاً ، أو لاتكتسب . وقيل : يستلزم ، كما أن الآخِر يستلزم أولا . والحق الرأى الأول . وللقرائن دخل كبير فى توجيه المعنى إلى أحدَ الرأيين . ومنه : ما له أولٌ ولا آخِرٌ[2] .

ومنها : أن يكون وصفًا مؤولا ، أى : أفعل تفضيل بمعنى : « أَسْبَق » ، فيجرى عليه حكمه ؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالتاء . ووجوب إدخال « مِنْ » على المفضّل عليه ؛ نحو : هذا أولُ مِن هذين ، ولقيته عامَ أولَ من عامنا .

ومنها : أن يكون اسمًا معناه : « السابق » ؛ فيكون مصروفًا ؛ نحو لقيته عامًا أولاً ، .

أما « أول » الظرف الزمانى فمعناه : « قَبل » نحو : رأيت الهلال أول الناس .

هذا ، وأصل أول — فى الأرجح — بنوعيه : الظرف ، والاسم ، هو : أوْ أل ، بوزن : أفْعل ؛ قلبت الهمزة الثانية واوًا ، ثم أدغمت الواو فى الواو ؛ بدليل جمعه على أوائل .

٦ — بينْ[3] — أصلها ظرف للمكان ، وقد تكون للزمان أيضًا وهى فى الحالتين مضافة إلا عند التركيب كماسبق . وتتَخَلّل شيئين ، أو ما فى تقدير شيئين أو أشياء ، وتصرفها متوسط وكذلك وقوعها معربة مثل قوله تعالى : (هذا فراق بينى وبينِك) ، وقوله : (لقدْ تقَطّعَ بينكُمْ) ، فى قراءة مَنْ رفع الظرف ، وقوله : (مودةُ بَيْنِكُمْ) ولا تضاف إلاّ إلى متعدد ، فإن أضيفت لمفرد وكان ضميرًا ، وجب تكرارها مع عطف المكررة بالواو ، كالآية السابقة ، وإن كان اسما ظاهرًا فالكثير أنها لا تتكرر ؛ إذ يكتفى بالعطف بالواوعلى الاسم

---

(١) تقدم له بيان آخر فى الصفحة السابقة . وكذلك فى جـ ١ ص ١٤٦ م ١٧ باب النكرة والمعرفة . وستجىء إشارة مهمة إليه فى جـ ٣ باب الإضافة . ص ١٢٣

(٢) راجع الكلام عليه مع الظرف « أمس » وقد سبق فى ص ٢٢٧ . وله بيان آخر فى جـ ٣ باب الإضافة . ص ١٢٥

(٣) سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها فى ص ٢٢٠ و إشارة أخرى فى ص ٢٢٣ . بمناسبة الكلام على : « إذ » .

... ...

الظاهر المضاف إليه ؛ مع جواز التكرار وإن كان الأول هو الأكثر[1] ؛ مثل : الأمر بين الحاكم ونائبه على خير ما يكون .

وقد يتصل بآخرها « الألف» الزائدة أو « ما » [2] الزائدة ، فتصير زمانية غير متصرفة ، وفى هذه الحالة يضاف الظرف وجوبًا إلى جملة (اسمية ، أو فعلية) ، وبعدها كلام مترتب على هذه الجملة ، يُعْتَبر بمنزلة الجواب[3] ، للظرف ؛ فمثال الفعلية : بينما أنصفتنى ظلمتنى . وقول الشاعر :

فبينا نسوس الناس — والأمر أمرنا — إذا نحن فيهم سوقة نتنصّف[4]

ومثال الاسمية : فبينما العسر إذ دارت مياسير . وقد ورد فى السماع الذى لا يقاس عليه إضافة « بينا » للمصدر دون : « بينما » — على الصحيح — . . .

---

(١) فيجوز أن يقال : المال بين محمود وبين على ، بزيادة : « بين » الثانية ، للتأكيد كما قاله ابن برى وغيره . وبذلك يرد على منع الحريرى تكرارها . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح ج ٢ أول باب عطف النسق) . ويؤيد ما سبق ورودها مكررة فى بعض الأحاديث الشريفة ، التى نقلها وشرحها صاحب المواهب الفتحية (ح ٢) وفى كلام آخر لعمر بن عبد العزيز وهو ممن يحتج بكلامهم .

(٢) وقوع « ما » الزائدة بعد الظرف : « بين » يوجب وصلهما فى الكتابة .

(٣) يكون الظرف مضافاً للجملة التى بعده مباشرة ، ومنصوباً لعامل فى الكلام المتأخر عنها المترتب عليها كأنه جواب لها معلق عليها كتعليق الجواب على الشرط على الوجه الذى سبق فى « ز » ص ٢٢٢ وكما يجى فى ص ٢٧٩ . وما سبق هو رأى الجمهور . وهناك آراء أخرى أيسرها أنها — بعد اتصال « ما » الزائدة ، أو : الألف الزائدة بها ، تصير ظرف زمان غير مضاف ، لأن الحرف الزائد قد كفها عن العمل . ويصير الظرف « بين » منصوباً بالعامل الذى فى الجملة التى تليه والجملة التى تليها بمنزلة الجواب . وهذا رأى حسن وفيه تيسير .

ومن المفيد الذى يوضح ما سبق أن نسجل هنا ما جاء فى حاشية الأمير على المغنى ، وما جاء فى الصبان عن هذه المسألة . جاء فى المغنى ؛ ج ١ فى الكلام على « إذ » وأنواعها ، ما نصه : (تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيبويه ، وهى الواقعة بعد « بينا » ، أو « بينما » . . و . .) وقد علق على هذا : الأمير فى حاشيته ، قائلا ما نصه :

(أصل : « بين » مصدر بان ، إذا تفرق ، ثم استعملت استعمال الظروف ؛ زمانية ومكانية . ولا تضاف إلا لمتعدد ؛ فأصل قولك : جلست بين زيد وعمرو ، وأتيت بين الظهر والعصر ، جلست مكان تفرق زيد وعمرو ، أى : المكان الواقع بينهما ، وأتيت زمن تفرق الظهر والعصر ، أى : الزمن الذى يفصل بينهما ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ثم لما أرادوا أن يضيفوها إلى الجملة مع كونها لازمة للإضافة للمفرد — أى : لغير الجملة — وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لعدم تأثيرها فى لفظ المضاف إليه — وصلوها — بأحد الأمرين ؛ « ما » التى شأنها الكف ؛ فكأنها كفتها عن الإضافة ، أو الألف مشبعة عن =

... ...

وقد تركب « كخمسةَ عشرَ » فتبنى على فتح الجزأين مثل :

نحمِى حقيقــتَنا وبعْـ ـضُ القومِ يسقط بيْنَ بيْنَ

الأصل : بيننا وبين الأعداء ، أى : بين المقاتلين . فأزيلت الإضافة من الظرفين ، وركب الاسمان تركيب خمسةَ عشر . فإن أضيف صدر : « بين » إلى عجزها جاز بقاء الظرفية ؛ وجاز زوالها . فمن الأول قولهم : المنافقُ بينَ بين ؛ بنصب الأولى على الظرفية مباشرة . ومن الثانية قولهم : المنافق بينُ بيْنٍ . أمَّا إذا وقعت مضافًا إليه فيتعين زوال الظرفية .

= الفتحة ؛ لأنها أيضاً تفيد قطع ما قبلها فى الوقف، مبدلة عن تنوين إثر فتح ؛ كالظنونا – فى قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) – . ثم هى بعد ظرف زمان فقط ؛ لأنه ليس لنا مكان يضاف للجملة غير « حيث » . وإن تأملت ما سبق أغناك عن إضمار « أزمان » بعدها إذا أضيفت للجملة كاقيل») ا هـ . وهذا الرأى أحسن من التالى

وقال الصبان فى الجزء الثانى – باب الإضافة عند الكلام على قول ابن مالك :

وأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ . . . . .

ما نصه :

(«اعلم أن أصل : « بين » أن تكون مصدراً بمعنى : الفراق، فمعنى جلست بينكما : جلست مكان فراقكما . ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك : أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك ؛ فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . فتبين أن : « بين » المضافة إلى المفرد – أى : الذى ليس جملة – تستعمل فى الزمان والمكان . فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة ، اسمية أو فعلية – والإضافة إلى الجملة كلا إضافة – زادوا عليها تارة : « ما » الكافة : لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه ، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة ؛ فتولدت « ألف » لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، لأنه حينئذ كالموقوف عليه ، لأن الألف قد يؤتى بها للوقوف كما فى : « أنا » والظنونا – يشير إلى أن الأصل فى « أنا » خلوها من الألف ، وإلى قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) وتعين حينئذ ألا تكون إلا للزمان ؛ لما تقرر أنه لايضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث . وإضافة : « بينما » أو « بينا » فى الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة ؛ فحذف الزمان المضاف ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم ، أى : بين أوقات قيام زيد – كذا قرره الرضى .

« وقد يضاف « بينا » إلى مفرد مصدر دون « بينما » على الصحيح ، كذا فى الدمامينى والهمع ، « وتقدير : « أوقات » ؛ لأن « بين » إنما تضاف لمتعدد . وناقش أبو حيان بأن : «بين» قد تضاف للمصدر المتجزئ ؛ كالقيام ، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة فى مثل هذا .

« قال فى الهمع : و ما ذكر من أن الجملة بعد : « بينا » و « بينما » مضاف إليها هو قول الجمهور . وقيل : « ما » و « الألف » كافتان ؛ فلا محل للجملة بعدها . وقيل « ما » كافة دون الألف بل هى مجرد إشباع » .

« وعلى عدم إضافتهما يكون عاملهما ما فى الجملة التى تليهما كما فى المغنى) ا هـ كلام الصبان .

(٤) نطلب الإنصاف .

... ...

٦ – حيث – من الظروف المكانية الملازمة للبناء ، برغم أنها مضافة[١] والأكثر أن تبنى على الضم ، وتضاف للجمل الاسمية والفعلية ؛ نحو : قعدت حيث الجوُّ معتدلٌ ، وبقيت حيث طاب المقام . ومن القليل إضافتها للمفرد ومع قلته جائز ، ولكن لا داعى لترك الكثير إلى القليل ، ومثله دلالتها على الزمان[٢] .

٧ – رَيْثَ – أصله : مصدر راثَ ، يريث ؛ إذا أبطأ ، فإذا استعمل فى معنى الزمان كان مبنيًّا على الفتح ، ومضافًا إلى جملة فعلية ؛ نحو بقيت معك رَيْث حضر زميلك ، أى : قدر بطء حضور زميلك . وقد تقع بعدها « ما » الزائدة أو المصدرية فاصلة بينها وبين الجملة الفعلية نحو : فلان يمنح المحتاج ريث ما[٣] يسمع .

٩ – عند – ظرف يبين أن مظروفه إما حاضرٌ حسًّا ، أو : معنى ، وإما قريب حسًّا ، أو : معنى ، فالأول ، نحو : قوله تعالى : (فلما رآه مستقرا عنده . . .) والثانى : نحو قوله : (قال الذى عنده علْمٌ من الكتاب . . .) والثالث : نحو قوله تعالى : (عند سِدْرَة المنتهى ، عندها جنة المأوى) والرابع ، نحو قوله تعالى : (ربِّ ابنِ لى عندك بيتًا فى الجنة) وقوله : (عند مَليك مُقْتَدِر) وهى ظرف مكان معرب ، لا يكاد يستعمل إلا منصوبًا على الظرفية المكانية ؛

---

(١) سيجىء الكلام عليها من ناحية إضافتها للجملة أو المفرد فى جـ ٣ م ٩٣ ص ٧٤ وبناء الظروف مع إضافتها شائع كما ترى فى هذا الباب .

(٢) فقد قالوا إن الأصل فيها أن تكون للمكان وقد تكون للزمان كقول الشاعر :

للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقَه قدمُهْ

أى : حين تهدى . . . . كما قالوا إنها لا تستعمل فى الغالب إلا ظرفا ، ونَدر جرها بالباء ، نحو : تلاقينا بحيث صافح أحدنا الآخر . وكذلك جرها بالحرف « إلى » ، كقول الشاعر :

إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم . و « فى » نحو : أصبحنا فى حيث التقينا . ونص ابن مالك على أن تصرفها نادر . وقال ابن هشام فى المغنى : الغالب كونها فى محل نصب على الظرفية ، أو خفض بمن . وقد تخفض بغيرها ، كقول الشاعر : إلى حيث . . . إلخ . والأحسن الأخذ برأى ابن هشام لما فيه من تيسير وإن كان قليلا .

(٣) إن كانت « ما » زائدة فالأحسن وصلها بالظرف : « ريث » وإن كانت مصدرية فالأحسن فصلها .

... ...

كالأمثلة السابقة، أو مجرورًا بالحرف : « من » مثل : (آتيناه رحمةً من عندنا) وقد — وردت للزمان قليلا فى قولهم : الصبر عند الصدمة الأولى . ويجوز محاكاته عند قيام قرينة ، بشرط إضافته للزمان[1] .

وتشترك : « عند »[2] مع « لدى » — و « لدنْ » فى أمور، وأهمها : الدلالة على ابتداء غاية مكانية أو زمانية [3] . وتخالفهما فى أخرى يجىء الكلام عليها مع الكلام عليهما .

---

(١) جاء فى المصباح المنير فى مادة : « عند » ما نصه :

(الأصل فى استعمال هذا الظرف أن يكون فيما حضرك من أى قطر « ناحية » من أقطارك ، أو دنا منك . وقد استعمل فى غيره ؛ فتقول : عندى مال ؛ لما هو بحضرتك ، ولما غاب عنك ؛ فقد ضمن معنى الملك والسلطان على الشىء ، ومن هنا استعمل فى المعانى فيقال : عنده خير ، وما عنده شر ؛ لأن المعانى ليس لها جهات . .) ويقول أيضاً : (عند ظرف مكان ويكون ظرف زمان إذا أضيف إلى الزمان ؛ نحو : عند الصبح ، وعند طلوع الشمس ، ويدخل عليه من حروف الجر « من » لا غير ؛ تقول : جئت من عنده . وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة ... وحكى الفتح والضم) اهـ .

(٢) سيجىء الكلام على : (عند ، ولدن) فى باب الإضافة ، حـ ٣ ص ٩٥ م ٩٥ .

(٣) قال صاحب المفصل جـ ٤ ص ٨٥ ما نصه فى معنى ظروف الغايات : (قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شىء ما ينتهى به ذلك الشىء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام ، وهو نهايته فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هى غايات ذلك الكلام ؛ فلذلك من المعنى ، قيل لها : غايات) .

وتوضيحاً لما سلف نسوق بعض الأمثلة التى تجلى المراد ، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات والمناسبات — كما سيجىء فى ص ٩٥ و ١١٤ م ٩٥ من الجزء الثالث وفيه هذه الأمثلة التى نسوقها لمناسبة دعت إليها هناك) .

ا — فى مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية — تشتمل الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلابد لتحققه من نقطة مكانية معينة يبتدئُ منها ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لابد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كالذين هنا ، وهما : البيت والضاحية . وبين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو : « المقدار المكانى » ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لدن » على كلمة هى بداية الغاية ؛ فدخوله على هذه الكلمة — وعلى نظائرها — يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : « سافر » على أنه استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية زمنية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء ، زمنيتان ، =

. . . .

١٠ ، ١١ — عوضُ — قطُّ — سبق الكلام عليهما فى ص ٩٩م ٦٨ و ٢١١م٧٩ .

= مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزمانى » ودخول لفظ « لدن » على الكلمة التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هى نقطة البداية أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

ويفهم مما سبق أن « لدن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما بعدهما من بدء الغاية . . فسمى كل منهما هو : هو نقطة البداية نفسها ، وليس الابتداء الذى هو أمر معنوى . ولهذا كانا اسمين — عند النحاة — دون « من » ، « ومنذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى . فإضافة « لدن » ، و « عند » إنما هى من إضافة الاسم إلى مسماه . (هذا وقد أطلنا الكلام — فى ج ١ ص ٥٦ م ٦ — عن سبب تفرقتهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المفيدة للابتداء واعتبارها حرفاً) .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ « لدن » للدلالة على بداية الغاية فما الداعى لمجىء الحرف « من » قبله ، ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة « لدن » على بداية الغاية ليست مألوفة فى الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب موجوداً . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع) . والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر .

ب — ما سبق يقال فى الظرف : « عند » ؛ فلو وضعناه مكان « لدن » فى الأمثلة السالفة — وأشباهها — لم يتغير الأمر ؛ ففى مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق كاملا إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هى المقدمة ، ونقطة أخرى محددة تنتهى إليها ؛ هى الخاتمة ، وبين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هى المسافة الأخرى المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : « الغاية المكانية » التى يجىء الظرف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها .

وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت الغاية الزمانية التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ويدخل الظرف « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلا على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

مما تقدم يتضح الفرق بين « الغاية » ، ومبدأ الغاية الذى يدل عليه « لدن » أو « عند » فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : « لدن » ، و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) . وأنه يصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفى القرآن الكريم : (آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدنا علماً ؛) فلو وضع أحد الطرفين مكان

... ...

١٢ — لدن — يكون ظرفًا دالا على مبدأ الغايات ؛ أى : أنه لابتداء غاية زمان أو مكان بالمعنى الذى سبق شرحه فى «عند» — ص ١٣١ —، ويلازم البناء ، وبناؤه على السكون هو الأغلب ، مثل : تذكرْ فضل والديك لدنْ أنت صغير . والكثير فى استعماله أن يكون مسبوقًا «بمن» ، مثل : هذا فضل من لدن المولى الكريم ، ومثل : بقيت هنا من لدن الظهر إلى الغروب . وأن يكون مضافًا لمفرد كالأمثلة السالفة ، أو مضافًا للجملة ؛ نحو : فلان مولع بالعلم لدن شب إلى أن شاب — أو : مُولع بالعلم لدن هو يافع .

ويكون بمعنى : «عند» كثيرًا ولكن يخالفها فى أمور : منها : أن «لدنْ» ملازم للإضافة دائمًا بخلاف : «عند» فقد تتركها وتصير اسما « » مجردا ؛ كأن يقول شخص عندى مال ؛ فيجاب : وهل لك عِنْدٌ ؟ فعند هنامبتدأ . أو يقال : الكتاب عندى . فيجاب : أين عِندُك : .

ومنها : جواز إضافته للجمل كما سبق . ومنها جواز استغنائه عن الإضافة إذا وقعت بعده كلمة : غُدْوةً ، (وهى تقع بعده منصوبة على التمييز ، أو غيره)(١) مثل : قضيت الوقت لدن غدوةً حتى غر. - الشمس .

ومنها : أنه لا يكون إلا فضلة ولو ترك الظرفية ؛ ففى مثل : السفر من عند البيت لا يصح : السفر من لدن البيت . فكلمة : «عند» مجرورة ، والجار والمجرور خبر . والخبر عمدة . وقد اشتركت «عند» فى تكوينه ؛ فهى عمدة بسبب اشتراكها ، ولهذا لا يصح : «من لدن البيت» لكيلا تشترك : «لدُن» فى تكوين العمدة ، وهى لا تكون إلا فضلة خالصة دائمًا .

= الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى .

حـ — إذا دخل «لدن» ، أو : «عند» على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

د — ليس الأمر فى كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التى تعمل فى الظرف وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غاية زمانية أومكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملا إلا بذكر الغاية ؛ يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلا أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

... ...

١٣ – لَدَى – ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفية . ومعناه : « عند » ويخالفها فى أمور :

منها : أن « لدى » لا تُجر أصلا ، أما « عند » فتجر بالحرف « مِن » .

ومنها : أن « عند » تكون ظرفًا للأعيان (أى : للأشياء المجسمة) وللمعانى . أما « لدى » فلا تكون إلا للأعيان فى الصحيح ؛ تقول : هذا الرأى عندى صائب ، ولا تقول : لدَىّ .

ومنها : أنك تقول : عندى مال ، وإن كان غائبًا ، ولا تقول : لدىّ مال ، إلا إذا كان حاضرًا .

هذا ، وبإضافة «لدى» للضمير تنقلب ألفها ياء ؛ نحو : لديك – لديه . . . أما عند إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب .

١٤ – لَمَّا[١] – ظرف زمان[٢] ، بمعنى : حين . ويفيد وجود شىء لوجود آخر . والثانى منهما مترتب على الأول ؛ فهو بمنزلة الجواب المعلَّق وقوعه على وقوع شىء آخر . نحو : لما جرى الماء شرب الزرع . ولهذا لا بد لها من جملتين بعدها ، ثانيتهما متوقفة التحقق على الأولى . وعامل النصب فى : «لمَّا» هو الفعل أو ما يشبهه فى الجملة الثانية .

والكثير الشائع فى الجملتين – ولا سيما[٣] الثانية – أن تكونا ماضيتين ؛ نحو : قوله تعالى : (فلما نجَّاكم إلى البرّ أعرَضْتُم) . وقد ورد فى القرآن الكريم وقوع الجملة الثانية مضارعية فى قوله تعالى : (فلما ذهب عن إبراهيمَ الرَّوْعُ

---

(١) ستجىء لها إشارة فى ج ٣ ص ٧٥ باب الإضافة .

(٢) على المشهور ؛ لأن بعض النحاة يعتبرها حرفاً بمعنى : حين .

(٣) قال الأشمونى فى الجزء الثالث ، أول باب : « إعراب الفعل » عند الكلام على أنواع : « أن » ومنها الزائدة ، ما نصه : « (الزائدة هى التالية (« لما » ؛ نحو قوله تعالى : فلما أن جاء البشير . . . اه ، كلام الأشمونى . وهنا قال الصبان : (قوله : نحو : فلما أن جاء البشير ...) وتقول : « أكرمك لما أن يقوم زيد ، برفع المضارع . فارضى» . اه كلام الصبان نقلا عن الفارضى . وهذا النص صريح فى أنها قد تدخل على المضارع قياساً . والعجيب أن الصبان يأتى بهذا جلياً واضحاً ، يكمل به ما فات الأشمونى ثم ينساه بعد هذا فى باب «جمع التكسير» عند الكلام على صيغة : «فعول» واطرادها حيث قال الأشمونى عنها فى ذلك الباب ما نصه :

... ...

وجاءته البشْرَى – يُجَادِلُنا . . .) كما ورد فيه وقوعها جملة اسمية حيث يقول : (فلمَّا نَجَّاهم إلى البر فمنهم مُقتصدٌ) ويقول : (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) . وقد تأول النحاة هذه الآيات ؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا . ولا داعي للتأول فى القرآن بغير حاجة شديدة ، وإذا كنا نقبله فى القرآن فلم لا نقبله فى كلام من يحاكي القرآن ؟ نعم نقبل محاكاته ، وندع التأول لمن يتخذه شرطاً للقبول ؛ فالنتيجة الأخيرة واحدة .

هذا ، ولا مانع أن يتقدم جواب « لمَّا » عليها ، كما ورد فى بعض المراجع اللغوية [١] .

١٥ – مُذْ ومُنْذُ[٢] – قد يكونان ظرفين للزمان[٣] متصرفين ، مبنيين ، وقد يكونان اسمين مجردين من الظرفية ، وقد يكونان حرف جر .

فيصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة فعلية ماضوية أو اسمية ؛ فيعربان ظرفين مبنيين فى محل نصب ، مع إضافة كل منهما إلى الجملة التى بعده . وعامل النصب فيهما لا بد أن يكون فعلا ماضياً ، وكذلك الفعل فى الجملة الفعلية التى يضافان إليها لا بد أن يكون ماضياً . نحو : جئت مذ أو منذ الوالد حاضر – جئت مذ أو منذ حضر الوالد .

« (ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم إطراده غالباً بقد ، أو نحو : قلّ ، أو ندر ... اهـ . وهنا قال الصبان ما نصه : (قوله : ولما يذكر غيره ... إلخ) تركيب فاسد لأن « لما » الحينية لا تدخل إلا على ماض . . اهـ كلام الصبان .

فبأى الرأيين نأخذ ؟

بالأول ؛ لأنه نص صريح فيه تيسير ولكن حظه من القوة والسمو البلاغى أقل كثيرا من الآخر وستأتى إشارة أخرى للظرف « لما » فى جـ ٤ ص ٢٣٥ م ٤٨ .

(١) فقد جاء فى تاج العروس شرح القاموس عند الكلام عليها ما نصه (« وقد يتقدم الجواب عليها فيقال : استعد القوم للقاء العدو لما أحسوا بهم . أى حين أحسوا بهم) » .

( ) سبق الكلام عليهما فى جـ ١ ص ٣٦٦ م ٣٧ و ص ٣٧٠ م ٣٨ . وسيجىء فى حروف الجر ص ٣٩٦ م ٩٠ . مناسبة أخرى لهما . والكلام عليهما متشعب النواحى متعدد الأحكام . ولقد خصهما ببحث واف مستقل أحد أعضاء مجمع اللغة العربية القاهرى ، ودون بحثه المستفيض بمجلة المجمع جـ ٣ ص ٢٥٤ واستطاع أن يعرض فيه كل ما يختص بهما عرضاً مفيداً كاملا . (وقد أثبتناه آخر الكتاب ص ٤١٥) .

(٣) معناهما : زمن ، أو : أمد .

. . . .

ويتجردان للاسمية الخالصة[١] إذا لم تقع بعدهما جملة ، ووقع بعدهما اسم مرفوع [٢] نحو : غادرت البلد مذ ، أو : منذ يومان .

« فمذ » و « منذ » مبتدأ و«يومان» خبره ،أو العكس[٣] . ولا بد من تقدمهما فى الحالتين (أى : عند إعرابهما مبتدأ وخبراً) . والمعنى : غادرت البلد ، أمد المغادرة يومان .

ويكونان حرفى جر إذا وقع الاسم بعدها مجروراً .

١٦ — مع — ظرف لا يتصرف . وهو معرب منصوب على الظرفية — فى الرأى الشائع — ويدل على زمان اجتماع اثنين — غالباً — أو مكانهما . وإضافته هى الكثيرة . فإن انقطع عن الإضافة نوّن ، وصار حالا .وسيجىء[٤] كلام آخر عليه وعلى ظروف تقدمت، فى المكان المناسب من باب الإضافة .

* * *

بناء أسماء الزمان المبهمة ، وشبيهتها الأسماء الأخرى المبهمة :

تُبنى على الفتح أسماء الزمان المبهمة كلها[٥] ، ظروفاً وغير ظروف، جوازاً — لا وجوباً — فى حالتين :

الأولى إذا أضيفت إلى الجمل جوازاً لا وجوباً [٦]والمراد بالمبهمة هنا : النكرة التى تدل على الزمان دلالة غير محددة بمبدأ ولا نهاية ، مثل حين — زمان — وقت ، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ؛ مثل : نهار— صباح — عشية — غداة . بخلاف أسماء الزمان المختصة بتعريف أو غيره — مما سبق بيانه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٥ — ، فإنها لا تضاف إلى الجمل . ومثلها : الزمان المحدود ؛ كأمسِ ،

---

(١) أى : بغير ظرفية . (٢) فإن كان مجروراً فهما حرفا جر ، كما سيجىء هنا وفى ص ٣٩٦ م ٩٠ ، مبحث حرف الجر . (٣) فيكون « مذ ومنذ » ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر .

(٤) ج ٣ ص ١٠١ م ٩٥ . (٥) سبقت الإشارة إليها فى ص ٢٠٥ ثم فى ويجىء تفصيل الكلام على أحكامها فى ج ٣ باب الإضافة ص ٢١ و ٥٤ و ٧٠ و ٧٣ .

(٦) لأن الإضافة الواجبة تحتم البناء — كما سيجىء فى ج٣ص٦٣ ، ٦٥و٦٧ م ٩٤— وإذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون جملة خبرية ، ولا تصلح الجملة الشرطية المقترنة « بإن » أو بغيرها من أدوات التعليق ، ولا الجملة الإنشائية على اختلاف أنواعها إلى غير هذا من بقية الشروط التى ستذكر فى الموضع السالف .

... ...

وغد ، والمعدودة كيومين — ليلتين — أسبوع — شهر — سنة ؛ فكل هذه الأزمنة[١] لا يضاف منها شيء للجمل .

فإذا أضيفت تلك الظروف المبهمة إلى الجمل فإنها تبنى جوازًا — كما أسلفنا — ويكون بناؤها على الفتح[٢] ويجوز فيها الإعراب ؛ . ولكن البناء على الفتح أفضل إذا أضيفت لجملة فعلية فعلها مبنى — ولو كان مضارعا مبنيا — ، مثل: عاد المسرف فقيرًا كيومَ جاء إلى الدنيا . ومثل : أشرف أيام الأمهات حين يحرصن على تربية أولادهن . والإعراب أفضل إذا أضيفت لجملة مضارعية مضارعها معرب أو لجملة اسمية[٣] ؛ مثل قوله تعالى : (هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم) ومثل أن تسمع من يقول : « الشجاعة مطلوبة » فتقول : هذا يومَ الشجاعة مطلوبة .

الثانية : إذا أضيفت لمبنى مفرد (غير جملة) ، نحو : يومئذ — حينئذ . . .

وألحقَ النحاة بأسماء الزمان المبهمة ، ما ليس زماناً من كل اسم معرب ناقص الدلالة بسبب توغله فى الإبهام ؛ مثل : غير — دون — بيْن — مثْل ... ونحوها مما يسمونه : « متوغلا فى الإبهام »[٤] ومن أمثلة : (ما قام أحدٌ غيرَك) — والآيات (إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون) ، فى قراءة من قرأ « مثلَ » بفتح اللام —

---

(١) سبق الكلام عليها أيضاً فى ص٢٠٥م ٧٨ . (٢) راجع الخضرى — وغيره — فى باب الإضافة ، حيث عقد « تنبيها » مستقلا للنص على الفتح فقط . (٣) سواء أكانت الجملة الاسمية مصدرة بما الحجازية ، أو : « لا » أختها ، أو : « لا » العاملة عمل : « إن » — أم غير مصدرة .

(٤) أى : تعمقه وتغلغله فى داخله . والمراد به : اللفظ الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه . وستجىء إشارة له فى الجزء الثالث باب الإضافة ص ٢١ و ص ٥٤م ٩٣ ومنها نعلم أن اللفظ المتوغل فى الإبهام قد يكتسب البناء من المضاف إليه مع إيضاح هذا مفصلا ، وأنه فى أكثر أحواله لا يقع نعتا ، ولا منعوتا ، — إلا غير وسوى فيصلحان للنعت — ومن ألفاظه : قبل وبعد . . و . . . — كما سيجىء فى باب النعت ص ٣٤٦ م ١١٤ من الجزء الثالث — وأنه فى أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين ضدين فى مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وكقوله تعالى : (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) فوقوع كلمة : « غير » بين ضدين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتعين . بخلاف خلوها من ذلك فى مثل : أبصرت رجلا غيرك . وكذلك الشأن فى كلمة : « مثل » إذا أضيفت إلى معرفة بغير وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفها ولا تزيل إبهامها . أما إن أضيفت المعرفة وقارنها ما يشعر بمماثلة خاصة فإنها تتعرف نحو : راقنى هذا الخط ، وسأكتب مثله . ؛ وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة : « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ومماثلة خاصة حُكِمَ بتعريفهما . وأكثر ما يكون ذلك فى « غير » إذا وقعت بين متضادين ؛ أما قوله تعالى : (أرجعنا نعمل صالحاً غير الذى كنا نعمل) حيث وقعت كلمة :=

... ...

(ومنا دون ذلك)— (لقد تقطع بينَكم ...) بالبناء على الفتح جوازا فى هذه الأمثلة ، وأشباهها . فالإضافة تجوّز البناء على الفتح — وحده — فى الأنواع الثلاثة السالفة .

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبنى أصلا ، لا ظرفًا ولا غيره ؛ وأن الفتحة فى الأمثلة (ا) السابقة حركة إعراب لا بناء ؛ إما على الحالية ، أو على المصدرية أو ... أو[1] ...

وهذا الرأى قد يكون أنسب للأخذ به اليوم ،والاقتصار عليه، بالرغم من صحة الأول وقوته ، وشيوعه — ، منعًا للاضطراب ، وتحديدًا للغرض .

= « غير » المضافة للمعرفة صفة للنكرة فالحقيقة أنها لا تعرب هنا صفة ولكن تعرب بدلا ؛ لعدم مطابقتها .

(١) راجع فى كل ما سبق الهمع ج ١ ص ٢١٨ .

(راجع الأشمونى والصبان أول باب الإضافة عند الكلام على الإضافة غير المحضة) .

أنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص و إن كانت لا تفيد التعيين .

والمبرد يقولان إن الإضافة غير محضة ، فائدتها التخفيف وما يتصل به من خصائصها . وغيرهما يقول :

بقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستفد التعريف من المضاف إليه . فسيبويه

الموصوف فى تنكيره .

المسألة ٨٠ :

المفعول معه[1]

(ا) إذا سأل مسترشد : أين دار الآثار القديمة ؟ فقدْ يكون الجواب : تسير مع طريقك هذا ؛ فينتهى بك إليها .

ليس المراد أنه يسير ، والطريق يسير معه حقيقة ، وإلا كان المعنى فاسدًا ؛ لأن الطريق لا يمشى ، وإنما المراد أن يباشر السير فى هذا الطريق ، ويقْرن المشى به حتى يصل .

ولو كان الجواب : تسير وطريقَك هذا . . . لكان التعبير سليمًا ، والمراد واحدًا فى الجوابين .

فإن كان السؤال : أين محطةُ[2] القُطُر ؟ فإن الجواب قد يكون : تمشى مع الأبنية التى أمامك ؛ فتنتهى بك إلى ميدان فسيح ، فيه المحطة . ليس المراد أن يمشى ، وتمشى معه الأبنية فعلا ؛ وإلا فسد المعنى ؛ إذ الأبنية لا تمشى . وإنما المراد أن يلتزم المشى الذى يقارنها ويلابسها حتى يصل إلى غايته . ولو كان الجواب تمشى والأبنيةَ التى أمامك . . . لصحّ الأسلوب ، وما تغير المراد .

(ب) وإذا قلنا : أكل الوالد مع الأبناء . . . فإن الجملة تفيد أن الأبناء شاركوا والدهم — فعلا — فى الأكل ؛ بسبب وجود كلمة تفيد المشاركة المعنوية الحقيقية ، وهى : « مع » ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقى . وكذلك لو قلنا : أكل الوالد والأبناءَ ؛ فإن المعنى يبقى على حاله ، ولا فساد فى التركيب .

ومثل هذا : جلس الأب مع الأسرة، فإن هذه الجملة تفيد اشتراك الأسرة فى الجلوس اشتراكًا واقعًا ؛ بسبب وجود كلمة تفيد هذا ؛ وهى : « مع » . ولا شىء يحول دون هذا المعنى أو يؤدى إلى فساد الصياغة لو قلنا : جلس الأب والأسرةَ .

---

(١) أى : المفعول الذى وقع معه فعل الفاعل .

(٢) هذه كلمة عربية صحيحة .

نعود إلى الجُمل التى فيها : «الواو» بدلا من كلمة : «مع» وهى :

نسير وطريقَكَ — تمشى والأبنيةَ — أكل الوالدوالأبناءَ — جلس الأبوالأسرةَ — . . .

فنلحظ أن كل كلمة وقعت بعد الواو مباشرة هى : اسم ، مسبوق بواو بمعنى : «مع» ، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسمًا قبلها ، وصاحبه زمن وقوع الحدَث[1] ، وقد يشاركه فى الحدَث — كالمثالين الأخيرين — أولا يشاركه ؛ كالمثالين الأولين . وهذا الاسم الذى بعدها هو ما يسمى : «المفعول معه» . ويقولون فى تعريفه :

إنه : اسم ، فضلة ، ، قبله واو بمعنى : «مع» ، مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه فى العمل ، وتلك الواو تدل نصًّا على اقتران الاسم الذى بعدها باسم آخر قبلها فى زمن حصول الحدث ، مع مشاركة الثانى للأول فى الحدث ، أو عدم مشاركته[2] .

---

(١) معنى الفعل ، أو ما يشبهه .

(٢) إن لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة — بسبب أن الاسم السابق منصوب ، وأن العامل يصح أن يتسلط على الاسم الذى بعدها مباشرة — فهى للعطف قطعاً ؛ نحو ؛ قرأت المجلة والصحيفة . كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٤ .

أما إذا كان الاسم السابق مرفوعاً أو مجروراً والاسم بعد الواومنصوباًمنطبقاً عليه تعريف المفعول معه فإن نصبه يقطع بأن المراد هو المعية نصا ، إذ لو كان المراد العطف لوجب جر المعطوف أو رفعه تبعاً للمعطوف عليه.

... ...

زيادة وتفصيل :

من التعريف السابق نعلم أن كل جملة مما يأتى لا تشتمل على المفعول معه :

أقبلِ القطارُ والناسُ منتظرون، لأن الذى وقع بعد الواو[1] جملة ، وليس اسمًا مفردًا .

اشترك محمود وحامد ؛ لأن الذى بعد الواو عمدة ، لا فضلة ، إذ الفعل : « اشترك » يقتضى أن يكون فاعله مثنى أو جمعًا؛ لأنه لا يقع إلا من اثنين أو أكثر ؛ فلا بدّ من التعدد ، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور ؛ « فحامد » معطوف على الفاعل : « محمود » فهو فى حكم الفاعل .

خلطت القمح والشعيرَ ؛ لأن الواو لم تُفِد : « معية » وإنما فهمت المعية من الفعل : « خلط » .

نظرت عليًّا وحليمًا قبله ، أو بعده ، وشاهدت الليل والنهار ، لأن الواو فيهما ليست للمعية ، وإلا فسد المعنى .

شاهدت الرجل مع زميله ، واشتريت الحقيبة بكتبها ؛ فالمعية هنا مفهومة واضحة ، ولكن لا توجد الواو .

كل زارع وحقلُه ، بشرط أن يكون خبر المبتدأ : « كل » محذوفًا فى آخر الجملة ؛ والتقدير : كل زارع وحقلُه مقترنان ؛ فلا تكون الواو للمعية ؛ لعدم وقوعها بعد جملة . أما إذا كان الخبر مقدرًا قبل الواو (أى : كل زارع موجود وحقلَه) فالواو للمعية .

لا تتناول الطعام وتقرأ ؛ لأن الذى وقع بعد الواو فعل[2] ،

هذا المعروف لك وأباك ، وما الرجل فرحٌ والشريكَ ، لعدم وجود ناصب يعمل النصب فيهما ؛ فلا يصح النصب ؛ إذ لا مفعول معه .

---

(١) هذه الواو تسمى : واو الحال ، وهى من جهة المعنى تفيد المعية ، لأنها تفيد المقارنة فى الغالب ، والمقارنة نوع من المعية ، لكن لا تسمى اصطلاحاً واو المعية .

(٢) يصح فى هذا الفعل أن يكون مجزوماً بالعطف ، أو مرفوعاً على الاستئناف فلا تكون الواو للمعية . ويجوز أن يكون منصوباً بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ؛ فيكون المصدر مفعولا معه (فى رأى راجح) كما صرح بهذا الخضرى وغيره فى هذا الباب . ولهذا الرأى ما يعارضه . (وتفصيلهما فى مكانهما من الجزء الرابع عند الكلام على نصب المضارع بعد واو المعية . فى باب النواصب) .

أحكامه :

له عدة أحكام ، منها :

١ — النصب . والناصب له : إما الفعل الذى قبله كالأمثلة السالفة ، وإما ما يشبه الفعل فى العمل[١] ، كاسم الفاعل ، فى نحو : الرجل سائر والحدائقَ — وكاسم المفعول ؛ فى نحو : السيارة متروكة والسائقَ ، وكالمصدر ؛ فى نحو : يعجبنى سيرُك والطِّوَارَ[٢] ، واسم الفعل فى مثل : رُوَيْدَكَ والغاضبَ[٣] . بمعنى أمهل نفسك مع الغاضب .

وقد وردت أمثلة مسموعة — لا يصح القياس عليها لقلّتها — وقع فيها المفعول معه منصوبًا بعد : « ما » ، أو : « كيف » الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه فى العمل . مثل ما أنت والبحرَ ؟ كيف أنتَ والبردَ ؟ فالبحر والبرد — وأشباههما — مفعولان معه ، منصوبان بأداة الاستفهام . وقد تأول النحاة هذه الأمثلة . وقدّروا لها أفعالا مشتقة من الكون وغيره[٤] ، مثل : ما تكون والبحر ؟ كيف تكون والبردَ ؟ فالكلمتان مفعولان معه منصوبان بالفعل المقدر[٥] عندهم .

---

(١) إن كان الشبيه من المشتقات وجب أن يكون مما ينصب المفعول به ، ولهذا لا تصلح الصفة المشبهة ، ولا أفعل التفضيل ولا ما لا يعمل .

(٢) الرصيف . « والرصيف » : كلمة صحيحة .

(٣) بشرط أن تكون الواو للمعية ، وبعدها المفعول معه ، وليست للعطف وبعدها معطوف ؛ (لأن هناك حالات تصلح فيها للمعية والعطف كما سيجىء) .

(٤) مثل : تصنع — تفعل . . . وكل ما يصلح له الكلام — كالمثالين — لبيان مضمون المعنى . .

(٥) والحق : أنه لا داعى لهذا التقدير ؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأداتين السالفتين ، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى . إذ التقدير فى مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة ولهجة ، للغة ولهجة أخرى ، من غير علم أصحابهما . وليس هذا من حقنا .

— ا — وإذا كان أصل الكلام : ما تكون والبحر ؟ وكيف تكون والبرد ؟ فإن « كان » فى المثالين ناقصة وأداة الاستفهام خبرها متقدماً . أما اسمها فضمير المخاطب ، كان مستتراً فيها . فلما حذفت برز وصار منفصلا .

— ب — ويجوز اعتبار « كان » تامة ، وفاعلها الضمير المستتر ، ويصير بعد حذفها بارزاً منفصلا ، و « كيف » الاستفهامية حال مقدم و « ما » الاستفهامية مفعول مطلق متقدم ، بمعنى : أى وجود توجد مع البحر . . و . . وهذا أسهل كسهولة : تصنع أو تعمل ... بدلا من « كان » الناقصة وفيما سبق يقول ابن مالك :

٢ – لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقاً ، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم المشارك له والمقارن ... فنى مثل : مشى الرجلُ والحديقةَ ؛ لا يصح أن يقال : والحديقةَ مشى الرجلُ ، ولا : مشى والحديقةَ الرجلُ .

٣ – لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعية فاصل ، ولو كان الفاصل شبه جملة ، كما لا يجوز حذف هذه الواو مطلقاً .

٤ – إذا جاء بعده تابع ، أو ضمير ، أو ما يحتاج إلى المطابقة – وجب أن يراعى عند المطابقة الاسم الذى قبل الواو وحدهُ ؛ نحو : نحو : كنت أنا وزميلا كالأخ ؛ ولا يصح كالأخويين .

* * *

حالات الاسم الواقع بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ،أو نصبه مفعولاً معه[1] . والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجلُ والابنُ فى الحفاوة بالضيف . فكلمة : « الابن » ،

يُنْصَبُ تَالِى الْوَاوِ مَفْعُـولاً مَعَهْ فى نحوِ : سِيرِى والطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

(أى : سيرى مع الطريق) يقول : ما يجىء بعد الواو فى مثل : سيرى والطريق مسرعة – ينصب على اعتباره مفعولا معه. ولم يوضح هذا المفعول ، ببيان أوصافه ، وشروطه ؛ مكتفياً بالمثال ، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطقى ، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيود . . . ثم قال :

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَـقْ ذا النَّصْبُ. لاَ بالْوَاوِ فى الْقَوْلِ الأَحَقْ

يريد : هذا النصب للمفعول معه يكون بشىء سبق ؛ كالفعل وشبهه ، ولا يكون بالواو فى الرأى الأحق بالاتباع (فكلمة : « ما » بمعنى : شىء . والجار والمجرور خبر متقدم للمبتدأ المتأخر ؛ : « ذا » . والجملة من الفعل : « سبق » وفاعله فى محل نصب حال من كلمة : الفعل) . . والتقدير : هذا النصب بشىء من الفعل وشبهه حالة كون الشىء سبق ، وتقدم على المفعول معه وعلى الواو ، ويصح أن تكون : « ما » موصولة ، والجملة الفعلية صلة ... ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنصوب بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين ، فقال :

وبعدَ «ما »اسْتِفْهَامٍ أو « كيفَ » نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

وقد نسب النصب بعد الأداتين السالفتين لبعض العرب للدلالة على أنه سماعى فقط ، وهذا صحيح . ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وغيره من المصطلحات النحوية المحضة .

[1] إلا فى الحالة المشار إليها فى رقم ٢ من آخر هامش ص ٢٤١ .

يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولا معه ، وإنما كان العطف أحسن من النصْب على المعية لأنه أقوى فى الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران[١] ولاشيء يعيبه هنا . ومثله : أشفقَ الأبُ والجدُّ على الوليد — أضاء القمر والنجومُ ...

ثانيها : جواز الأمرين ، والنصب على المعية أحسن ؛ للفرار من عيب لفظى أو معنوى . فمثال اللفظى : أسرعت والصديقَ ؛ فكلمة : « الصديق » يجوز فيها الرفع عطفًا على الضمير المرفوع المتصل ، ويجوز فيها النصب على المعية ، وهذا أحسن ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ كهذا المثال[٢] والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داع[٣] .

ومثال العيب المعنوى قولُهم : لو تركت الناقةَ وفَصيلَها[٤] لَرضَعها . فلو عطفنا كلمة : « فصيل » على كلمة : « الناقة » لكان المعنى : لو تركت الناقة وتركت[٥] فصيلها — لرضعها ، وهذا معنى غير دقيق ، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعى لهما . وعيبه آت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدى إلى حصول الرضاعة . وقد نتركهما ؛ لانحول بينهما ، ولكن الأمّ تنفر منه ، ولا تمكنه من الرضاعة ، أو ينفر منها . . .

ثالثها : وجوب العطف ، وامتناع المعية[٦] : وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزمًا تعدد الأفراد التى تشترك فى معناه اشتراكًا حقيقيًّا . أو لوجود ما يفسد المعنى مع المعية . فمثال الأول : تقاتل النمرُ والفيلُ — واختصم العادلُ والظالمُ —

---

(١) لأن العطف يقتضى إعادة العامل تقديراً قبل المعطوف ، فكأن العامل مكرر . فيقع به التأكيد اللفظى الذى يقوى المعنى .

(٢) كما هو موضح فى مكانه من باب العطف — ج ٣ — . عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع المتصل .

(٣) وفى الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ ... وَالنَّصبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضعْفِ النَسَقْ

النسق هو العطف بالحرف ؛ كالعطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثم . . .

(٤) الفصيل : ابن الناقة الذى يفصل عنها .

(٥) لأن العطف على نية تكرار العامل .

(٦) من هذا القسم المسألة المشار إليها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤١ .

اتفق التاجرُ والصانعُ . . . فكل فعل من هذه الأفعال : (تقاتل — اختصم — اتفق — وأشباهها) لا يتحقق معناه إلا بالتعدد الذى يشترك فيه الأفراد فى معنى العامل ؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة فى التقاتل ، والاختصام ، والاتفاق؛ وهذا يتحقق بالعطف دائمًا ؛ لأنه يقتضى الاشتراك المعنوى الحقيقى[1] . بخلاف المعية ؛ فإنها تقتضى الاشتراك الزمنى ؛ أما المعنوى فقد تقتضيه حينًا ، ولا تقتضيه أحيانًا ؛ كما عرفنا[2] .

ومثال الثانى : أشرق القمر وسُهَيْلٌ قبله أوبعده . . . فتفسد المعية بسبب وجود : « قبل » ، أو « بعد »

رابعًا : امتناع العطف ووجوب النصب — فى الأصح — ، إمَّا على المعية ، إن استقام المعنى عليها . وإمَّا على غيرها إن لم يستقِمْ ؛ كنصب الكلمة مفعولا به لفعل محذوف ؛ وذلك منعًا لفساد لفظى أو معنوى . فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظى يمنع العطف : نظرت لك وطائرًا؛ لأن الأصل — الغالب — فى العطف على الضمير المجرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف ، ومثال النصب لمانع معنوى يمنع العطف : مشى المسافرُ والصحراءَ . بنصب كلمة : « الصحراء » على المعية ؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة : « المسافر » لكان المعنى : مشت الصحراءُ . وهذا فاسد . ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولا به : دعينا لحفل ساهر فأكلنا لحماً ، وفاكهة ، وخضراً ، وماء عذباً ، وغناء ساحراً — فيجب نصب كلمة : « ماء » وكلمة : « غناء » بفعل محذوف يناسب كلا منهما . والتقدير : وشربنا ماء عذبًا ، وسمعنا غناء ساحرًا . . . ولا يصح النصب على المعية ، ولا على العطف[3] وإلا فسد المعنى[4]

---

(١) أما الاشتراك فى الزمن فقد يقتضيه أو لا يقتضيه ؛ فمثل : أكلت خالدة وأختها ، قد يقع أكلهما فى زمن واحد أو مختلف كما يتضح من الصفحة الآتية . (٢) فى ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٣) لأن الماء لا يؤكل ، وكذا الغناء ، ولأن سماع الغناء فى الحفل الساهر يكون بعد الأكل — عادة — لا معه فى زمنه .

وعند تقدير فعل محذوف مناسب . تنشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى ؛ فالعطف — على الأصح — عطف جمل . والممنوع عطف المفردات ، إذ لا يجوز عطف « ماء » ولا غناء على : لحما . لكن يصح عطف جملة : « شربنا » وجملة : « سمعنا » على الجملة الأولى ؛ وهى : « أكلنا » . وستجىء مناسبة أخرى لهذا فى ج ٣ باب العطف عند الكلام على العطف بالواو .

(٤) وإلى شطر من هذه الحالة يشير ابن مالك قائلا :

وَالنَّصْبُ — إنْ لَمْ يَجُزْ الْعَطْفُ — يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) فى كل حالة يجوز فيها الأمران ؛ العطف والمعية ، لا بد أن يختلف المعنى فى كل أمر منهما ؛ ذلك أن العطف يقتضى المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه فى معنى الفعل ، من غير أن يقتضى المشاركة الزمنية الحتمية ؛ فقد يقتضيها أو لا يقتضيها ، — كما فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة — ففى مثل : « آنسنى محمود وصالح فى السفر » لابد أن يشترك الاثنان فى مؤانسة المتكلم ، وأن تتناولهما المؤانسة ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ فكأنك قلت: آنسنى محمود ، وآنسنى صالح . لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتهما ، وشملت المتكلم فى زمن واحد ؛ فقد تكون فى وقت واحد أو لا تكون . والأمر فى هذه المشاركة الزمنية وعدمها ، متروك للقرائن والدلائل .

أما المفعول معه فلا بد من المشاركة الزمنية الحتمية . أما المشاركة المعنوية فقد يقتضيها أو لا يقتضيها ؛ ففى مثل : سافر الرحالة والصحراء ، تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية ؛ فإنها تفسد المعنى ؛ لأن الصحراء لا تُسافر ... وفى مثل : سار القائد والجنود ، فإن المشاركة المعنوية جائزة مع المشاركة الزمنية المحتومة . فجواز الأمرين فى كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد . وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به ، وأن ذاك الضبط صحيح كذلك إن أردت المعنى المختص به كذلك . وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدى إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر .

(ب) قد يقتضى المقام ذكر أنواع مختلفة من المفاعيل . وفى هذه الحالة يحسن ترتيبها بتقديم المفعول المطلق ، فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل مباشرة . فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل بمعونة حرف جرّ ، فالظرف الزمانى ، فالمكانى ، فالمفعول له ، فالمفعول معه . وهذا الترتيب هو ما ارتضاه كثير من النحاة . والحق أن الذى يجب مراعاته عند الترتيب هو تقديم ما له الأهمية .

المسألة ٨١ :

الاستثناء

تمهيد : يتردد فى هذا الباب كثير من المصلحطات الخاصة به ، والتى لا بدّ من معرفة مدلولاتها — قبل الدخول فى مسائله وأحكامه . ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه — المستثنَى — أداة الاستثناء — التَّام — الموجَب — المفرَّغ — المتصل — المنقطع . . . وفيما يلى بيانها .

(ا) (المستثنى منه — المستثنَى — أداة الاستثناء) .

هذه الثلاثة تتكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء فى أكثر حالاته ، هو أسلوب أهل الحساب فى عملية : « الطَّرْح » . فالذى يقول : أنفقت من المال مائة إلا عشرة ، إنما يعبر عما يقوله أهل الحساب : (١٠٠—١٠) والذى يقول : اشتريت تسعة كتب إلا اثنين؛ إنما يعبر عن قولهم: (٩ — ٢) . . . وهكذا . . .

والتعبير الحسابى يشتمل على ثلاثة أركان مهمة ؛ هى : المطروح منه (مثل ١٠٠ ، ٩ . . . وأشباههما . . .) والمطروح (مثل ١٠ ، ٢) وعلامة الطرح ، ويرمزون لها بشَرطة أفقية قصيرة : (—) .

ولهذه المصلطات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تمامًا فى الأسلوب الاستثنائى ؛ ولكن بأسماء أخرى ؛ فالمطروح منه يقابله : « المستثنى منه » . والمطروح يقابله : « المستثنى » . وعلامة الطرح يقابلها الأداة : « إلا » ، أو إحدى أخواتها ، أى : ثلاثة إزاء ثلاثة .

ولما كانت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة ، بلْ أوّلية — كان ربط أسلوب الاستثناء بها كفيلا بإيضاح مصطلحاته الثلاثة السالفة ، وفهمه فى سهولة ويسر واستقرار[1] .

---

(١) أى : بقائه مفهوما .

وفى ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاة فى تعريف الاستثناء: (إنه الإخراج « بإلا » أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلا فى الحكم السابق عليها)[1] . فليس هذا الإخراج إلا « الطرْح »؛ بإسقاط ما بعدها مما قبلها، ومخالفته إياه فيما تقرر من أمر مثبت أو منفى . . .

(ب) الاستثناء التام :

ما كان فيه المستثنى منه مذكوراً ؛ كالأمثلة السالفة ، ومثل : ركبت الطائرة عشرين ساعة إلا خمسةً . وكان معى زملائى إلا ثلاثة . فكلمة ، « عشرين » هى المستثنى منه . وكذا كلمة : « خمسة » . وبسبب وجود كل منهما فى الكلام سمى الاستثناء : « تامًّا » .

(حـ) الاستثناء الموجَب ، وغير الموجب :

فالأول ما كانت جملته خالية من النفى ؛ وشبهه ؛ وهو هنا : النهى ، والاستفهام الذى يتضمن معنى النفى[2] ؛ كالأمثلة السابقة .

والثانى : ما كان مشتملا على نفى أو شبهه ؛ نحو : ما تأخر المدعوون للحفل إلا واحداً . هل تأخر المدعوون إلا واحداً[3] ؟

ومن النفى ما هو معنوى (يفهم من المعنى اللغوى للكلمة ، دون وجود لفظ من ألفاظ النفى) . مثل : يأبى الله إلا أن يُتم نوره ؛ فمعنى « يأبى » : لا يريد .

---

(١) وهذا يشمل الدخول الحقيقى ؛ كالأمثلة السالفة ، والدخول التقديرى الملاحظ فى النفس كالمفرَّغ ؛ وكالمستثنى المنقطع ،– وسيجىء إيضاحهما فى ص٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٣– ؛ فإنهما لا يدخلان فى الحكم السابق حقيقة ، وإنما يندمجان فيه تقديرا .

(٢) وهذا يشمل أنواعاً ؛ منها الاستفهام الإنكارى : (ويسمى أيضاً : الإبطالى) ويعرفونه بأنه الذى يسأل به عن شىء غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل . ومدعيه كاذب. وهذا النوع بمعنى النفى؛ فأداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفى فى أن الكلام الذى تدخل عليه منفى المعنى (راجع المغنى جـ ١ عند الكلام على الهمزة. وكذلك حاشية الأمير عليه عند الكلام على : « أم ») . نحو قوله تعالى : (ومن أصدق من الله حديثاً ؟) .

ومنها : الاستفهام التوبيخى؛ وهو : ما يسأل به عن أمر حاصل واقع ، ومن يدعى وجوده يكون صادقاً فى إخباره عن أمر موجود . لكن فاعله ملوم يستحق التوبيخ ، مثل قولنا للأوصياء : أتأكلون أموال اليتامى بالباطل ؟

(٣) من النحاة من يرى أن هذا النوع لا تستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعلية ، ورأيه ضعيف يجب إهماله ؛ أخذاً بصريح ما جاء فى المفصل – حـ٢ ص ٧٧ و ٧٨ – . وفى الخضرى والصبان – وسيجىء هذا فى رقم ١ من هامش ص ٢٧٦ –

ومثل: قَلَّ رجلٌ يفعل ذلك، لأن معنى: «قَلَّ» فى هذا الأسلوب المسموع، هو: النفى؛ أى: لا رجلَ يقول ذلك.

أما «لو» فى مثل: لو حضر الضيوفُ إلا واحدًا، لأكرمتهم، فإنه نفى ضمنىٌّ غيرُ مقصود، فلا ينظر إليه من هذه الناحية، فكأنه غير موجود.

(د) الاستثناء المفرغ[1]، هو: ما حذف فيه المستثنى منه والكلام غير موجب. نحو: ما تكلم... إلا واحدٌ — ما شاهدت... إلا واحدًا — ما ذهبت... إلا لواحد؛ فالاستثناء المفرَّغ يقتضى أن يكون الكلام غير تام وغير موجب معًا. وهذا أمر يجب التنبه له. وإلى أن أداة الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه. لأنها لا تستخدم إلا فى الاستثناء التام المتصل[2].

(هـ) الاستثناء المتصل والمنقطع.

فالأول: ما كان فيه المستثنى بعضًا[3] من المستثنى منه؛ نحو: سقيت الأشجار إلا شجرة — فحص الطبيب الجسم إلا اليد.

والثانى: ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه؛ نحو حضر الضيوف إلا سياراتِهم — اكتمل الطلاب إلا الكتبَ. ومثل قوله تعالى عن أهل الجنَّة: (لا يسمعون فيها لَغْوًا إلا سَلاَمًا)، فاللغو هو: ردىء الكلام وقبيحه، والسَّلام ليس بعْضا منه. وكذلك قوله تعالى: (لا يسمعون فيها لَغْوًا ولا تأثيما إلا قيلاً سلامًا سلاما).

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه، ولا علاقة تربطهما ارتباطًا معنويًّا، وإنما معناه انقطاع صلة «البعضية» بينهما؛ فليس «المستثنى» جزءًا حقيقيًّا من المستثنى منه»، ولا فردًا من أفراده. ومع انقطاع هذه الصلة على

---

(١) انظر رقم (١) من هامش ص ٢٤٩.

(٢) انظر ص٢٧٦ وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداة الاستثناء الفعلية فى غير التام المتصل فى حاشية الخضرى، وبالجزء الثانى من الصبان عند الكلام على الأدوات الفعلية وكذا المفصل حـ ٢ ص٧٧.

(٣) لهذا صورتان؛ الأولى: أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد، والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثلة؛ نحو: تناولت الكتب إلا كتاباً. فالمستثنى منه — وهو الكتب — متعدد الأفراد، والمستثنى واحد منها. الثانية: أن يكون المستثنى منه فرداً واحداً ولكنه ذو أجزاء، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء؛ مثل: غطيت الجسم إلا الوجه. وفى الحالتين يكون ما بعد «إلا» مخالفاً فى الحكم لما قبلها. ولا مانع فى الرأى الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جملة. وسيجىء البيان فى هامش ص ٢٥٧ و ص ٢٥٨

الوجه السالف يكون هناك نوع اتصال معنوى يربط بينهما[١]. ولهذا تؤدى أداة الاستثناء فيه معنى الحرف : « لكن » (ساكن النون أو مشددها) الذى يفيد الابتداء والاستدراك معاً ؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معاً لا يقطع الصلة المعنوية بين ما بعده وما قبله ، ومن ثَمّ كان من المحتوم فى كل استثناء منقطع صحة وقوع الحرف : « لكن » — الساكن النون ، أو مشددها — موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى . (على التفصيل الذى سيجىء فى الزيادة)[٢] ولا يجوز فى الاستثناء المنقطع أن تكون أداته فعلا ؛ لأن هذه الأداة الفعلية لا تستخدم إلا فى التامّ المتصل كما تقدم .

والآن نبدأ الكلام فى أحوال الاستثناء ، وأحكامه ، وهى متعددة[٣] بتعدد أدواته الثمانية التى منها الحرف المحض ، والاسم المحض ، والفعل المحض ، وما يصلح أن يكون فعلا وحرفاً .

* * *

الكلام على أحكام المستثنى الذى أداته حرف خالص ، وهى : « إلاّ » [٤] :

(١) إذا كانت أداة الاستثناء « إلاّ » ، ولم تتكرر[٥] فللمستثنى بها ثلاثة أحكام :

الأول : النصب ، بشرط أن يكون الكلام تامًّا موجباً[٦] ؛ سواء أكان « المستثنى » متأخراً بعد « المستثنى منه » ، أم متقدماً[٧] عليه وقد تقدمت معه : « إلاّ » ، « متصلا » ، أم « منقطعاً » فمتى تحقق الشرط كان النصب[٨] عاماً يشمل كل الأحوال . وعند الإعراب

---

(١) راجع « هـ » من ص ٢٥٨ .

(٢) فى : « هـ » من ص ٢٥٨ .

(٣) هذا الباب من أكثر الأبواب تعدداً فى الأحكام ، واختلافاً فيها . ومنها المردود والضعيف . وقد حاولنا جاهدين تصفيته مما يشوه الحقائق الناصعة .

(٤) « إلا » التى للاستثناء كلمة واحدة ، وليست مركبة ، وهى حرف وقد تترك الحرفية والاستثناء وتصير اسماً محضاً — كما سيجىء البيان فى « ج » من ص ٢٤٩ — بخلاف : « إلا » التى فى مثل : إلا تجامل زملاءك يكرهوك — فإنها مركبة من « إن » الشرطية المدغمة فى : « لا » النافية .

(٥) أما المكررة فيجىء حكمها فى ص ٢٦٤ .

(٦) سيجىء شرط آخر فى « د » من ص ٢٥٨ هو ألا يكون المستثنى نكرة محضة . . . و . . .

(٧) فى ص ٢٥٦ أحكام خاصة بتقديم المستثنى ، وبيان العامل الذى يعمل فيه النصب . . .

(٨) وهناك رأى آخر لا يوجب النصب سيجىء بيانه فى « حـ » من ص ٢٥٦ .

يقال : « إلا » أداة استثناء حرف . والمستثنى : منصوب على الاستثناء كالأمثلة الآتية ؛ مع ملاحظة أن المستثنى لا يتقدم ولا يتأخر بدون « إلا » فهما[١] متلازمان .

(امتلأت الجداولُ إلا جدولا كبيرًا) . (امتلأت — إلا جدولا كبيرًا — الجداولُ) .

(كتبت الرسائلَ إلا رسالةً واحدة) . (كتبت — إلا رسالةً واحدة — الرسائلَ) .

(تمتعت بالصحف إلا صحيفةً تافهةً) . (تمتعت — إلا صحيفةً تافهةً — بالصحفِ) .

(أعددْتُ ملابسُ الرحلة إلا الحقائبَ) . (أعددْتُ — إلا الحقائبَ — ملابسُ الرحلة) .

(تناولت الطعامَ إلا الماءَ) . (تناولتُ — إلا الماءَ — الطعامَ) .

(أضأت المصابيح إلا غرفةً) . (أضأتُ — إلا غرفةً — المصابيحَ) .

الثانى : إما نصب « المستثنى » (والإعراب كالحالة السابقة) . وإما ضبطه على حسب حركة « المستثنى منه » ، فيكون مثله ؛ مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، ويعرب : « بدلا »[٢] . ولا بد فى الحالتين أن يكون الكلام تامًا غير موجب[٣] . ولا فرق بين المتصل والمنقطع[٤] . ومن الأمثلة :

ما تخلف السباقون إلا واحدًا منهم — أو : واحدٌ .

ما جهلت السباقين إلا واحدًا منهم — أو : واحدًا[٥] .

هل تأخرت عن السباقين إلا واحدًا منهم — أو : واحد .

ويجوز أن يتقدم « المستثنى » وهو منصوب ويبقى كلُّ شىء كما كان ، فلا يتغير الإعراب . كالأمثلة الآتية :

ما تخلف — إلا واحدًا منهم — السباقون .

---

(١) انظر ما يختص بهذا فى ص ٢٥٦ .

(٢) بدل بعض من كل ، والمبدل منه هو المستثنى منه . والبدل هنا لا يحتاج لرابط ؛ لأن وجود « إلا » يغنى عنه ؛ لدلالتها على أن ما بعدها بعض مما قبلها — وستجىء إشارة لهذا فى البدل جـ٣ ص ٤٨٧ .—

(٣) إذا انتقض النفى بسبب وجود «إلا» المكررة لم يجز البدل واقتصر الأمر على النصب وحده ؛ نحو : ماشرب أحدشيئاً إلا الماءَ إلا محمودا ؛ لأن الكلام هنا بمنزلة المثبت ؛ إذ معناه : شربوا الماء إلا محمودا . وفى « جـ » من ص ٢٥٦ أمثلة مسموعة للبدل فى كلام تام غير موجب . وفى ص ٢٦٠ « و » الرأى فى تفريعات البدل .

(٤) فى « هـ » من ص ٢٥٧ أحوال وأحكام هامة . خاصة بالمنقطع .

(٥) فى هذا المثال نصبت كلمة : « واحدا » فى الصورتين ، ولكن النصب فى إحداهما على البدلية ، وفى الأخرى على الاستثناء .

ما جهلت إلا واحداً منهم — السباقين [١] .
هل تأخرت إلا واحداً منهم — عن السباقين .

أما لو تقدم وهو بدل فى الأصل ؛ فإن الأمر يتغيَّر تغيُّراً كليًّا [٢] فيعرب « المستثنى » المتقدم على حسب حاجة الكلام قبله ، ويزول عنه اسم المستثنى ؛ كما يزول عن « المستثنى منه » اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذى تقدم ، وتابعاً له فى حركة إعرابه ، وتصير « إلا » ملغاة [٣] . ومن الأمثلة :

ما تخلف إلا واحدٌ منهم — السباقون .
ما جهلت إلا واحداً منهم — السباقين [٤] .
هل تأخرت إلاعن واحد [٥] منهم — السباقين .

فى مثل : ما تخلف — إلا واحد منهم — السباقون ... تعرب كلمة : «إلا» ملغاة . وتعرب كلمة : « واحد » فاعلا للفعل : « تخلف » وتعرب كلمة : « السباقون » بدلا منها [٦] ، بدل كل من كل ، وهذا إعرابها فى باقى الأمثلة المعروضة [٧] .

الثالث : أن يعرب ما بعد « إلا » على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون الكلام مُفَرَّغاً . وهذه الصورة لا تعدّ من صور الاستثناء؛ لعدم وجود: « المستثنى منه [٨] » . لهذا تعرب «إلا» ملغاة . ويعرب ما بعدها فاعلا، أو مبتدأ ، أو مفعولا ، أو خبراً ، أو غير ذلك . فكأن كلمة : « إلا » غير موجودة من هذه الناحية الإعرابية — دون المعنوية — ويسمّون الكلام: « مُفَرَّغاً »؛ لأن ما قبل «إلا» تفرغ

---

(١) سيذكر هذا المثال فى الحالة التالية التى يتقدم فيها البدل ؛ لأنه — وأشباهه — صالح للحالتين .

(٢) فى هذه الحالة سيعتبر من القسم الثالث الآتى ، وهو قسم المفرغ .

(٣) لأن ما بعدها يكون خاضعاً فى إعرابه لحاجة ما قبلها؛ فكأنها غير موجودة لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .

(٤) هذا المثال لا يتعين فيه التفريغ عند تقديم البدل المنصوب ؛ إذ يصح — كما قلنا فى رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة — اعتبار الكلام تاماً غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذى ليس بدلا ؛ يكون حكمه حكم الأمثلة التى قبل هذا مباشرة .

(٥) ما يأتى فى رقم ١ من هامش ص ٢٥٤ وضح أصل هذا المثال ، وما جرى فيه .

(٦) البدل هنا : بدل كل من كل ، لأن المتأخر عام أريد به خاص ؛ فصح لذلك إبداله من المستثنى الذى تقدم ، وكان قبل تقدمه بدل بعض ؛ — كما سبق فى ص ٢٥٢ فانقلب المتبوع تابعاً ، كما فى قولهم ما مررت بمثلك أحد .

(٧) إلا المثال الثانى فلا يتعين فيه التفريغ لما سبق فى رقم ٣

(٨) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤٩ .

للعمل الإعرابى فيما بعدها[١] . ولم يشتغل بالعمل فى غيره . ومن الأمثلة :

ما أخطأ إلا واحدٌ متسرع — ما العدلُ إلا دِعامةُ الحكم الصالح .

ما سمعتُ إلا بلبلا صدّاحا — ليس العملُ إلا سلاحَ الشريف .

ما ذهبت إلا للنابغ[٢] — ما سعيت إلا فى الخير .

ونحو :

يأبَى الحرُّ إلا العزةَ — يأبى اللهُ إلا أن يُتم نورَه[٣] .

وأصل الكلام — مثلا — : قبل حذف المستثنى منه :

ما أخطأ المتكلمون إلا واحدًا متسرعا — أو : واحدٌ .

ما العدل دِعامةً إلا دِعامةَ الحكم الصالح — أو : دِعامةَ الحكم الصالح .

ما سمعتَ طيورًا إلا البلبلَ — أو : البلبلَ .

ليس العمل سلاحًا إلا سلاحَ الشريف — أو : سلاحَ الشريف .

ما ذهبت لأحد إلا النابغَ — أو النابغِ .

يأبى الحرّ كلَّ شىء ، إلاالعزةَ ، أو : العزةَ — يأبى الله كل شىء إلا إتمامَ نوره ، أو : إتمامَ . . .

فهو فى أصله كلام تام غير موجب ، يجوز فيه الأمران السّالفان ؛ إما النصب على الاستثناء ، وإما الإتباع على البدلية ، فلما حذف المستثنى منه صار الكلام نوعًا جديدًا ؛ هو : المفَرّغ ، وصار له حكم جديد خاص ؛ تبعًا لذلك .

* * *

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى بـ « إلا» الواحدة[٤] فيما يأتى :

---

(١) يجوز التفريغ لجميع المعمولات ، إلا المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، وكذا الحال المؤكد لعامله ؛ فلا يقال : سرت إلا والأشجارَ — ما زرعت إلا زرعا — لا تعمل إلا عاملا — وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتاً أو منفياً قبل : « إلا » ثم مخالفته بعد : « إلا » . وأما قوله تعالى : (إن نَظُنُّ إلا ظنًّا) فالقرائن تدل على أن المراد : إن نظن إلا ظناً عظيما ، فهو مصدر مبين للنوع .

(٢) أصل الكلام : ما ذهبت لأحد إلا النابغ . فلما حذف المستثنى منه وهو : أحد ، بقيت لام الجر منفردة تحتاج لشىء بعدها تجره ؛ فتأخرت إلى ما بعد « إلا » ؛ لتجره ؛ لأنه خاضع فى إعرابه لما قبلها ، ولا يمكن تقديمه وحده دون « إلا » .

(٣) الكلام هنا مفرغ ؛ لأن المستثنى منه محذوف ، ولوجود نفى معنوى فى كلمة « يأبى » ؛ لأن معناها دائماً هو : لا يريد . — كما سبق فى ص ٢٤٩ —

(٤) أى : التى لم تتكرر .

(ا) النصب جائز فى جميع أحوال المستثنى « بإلا » التى لم تتكرر . ما عدا حالة : « التفريغ » ؛ فإنه يعرب فيها على حسب حاجة الجملة ، وتعرب « إلا » ملغاة .

(ب) يزاد على النصب البدليةُ حين يكون الكلام « تامًّا » غير موجب، بشرط ألا يتقدم المستثنى ؛ فإن تقدم وهو منصوب بقى على حاله منصوبًا على الاستثناء ، وإن تقدم وهو « بدل » تغير الأمر ؛ فزال اسمه عنه ، وصار معربًا على حسب حاجة الجملة ، لأن الكلام يصير : « مفرّغًا » . أما المستثنى منه الذى تأخر فيزول عنه اسمه أيضًا، ويعرب « بدلَ كُلٍّ من كلّ » من المستثنى الذى تقدم وتغير حاله (١) .

---

(١) وفيما سبق من الأحوال الثلاثة وأحكامها يقول ابن مالك :

ما اسْتَثْنَتِ «الَّا» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وبَعْدَ نَفْىٍ أَوْ كَنَفْىٍ انتُخِبْ :

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وانْصِبْ مَا انْقَطعْ ... وعَن تَميمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

يريد : أن ما استثنته « إلا » (أى : كانت أداة استثنائه) وكان تاما ، فإنه ينصب . ولم يذكر الإيجاب مع شرط التمام ؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة فى الشطر الثانى من البيت ، حيث نص على أنه بعد النفى وشبه النفى يكون المختارهوالإتباع مع المستثنى المتصل، والنصب وحده مع المنقطع . إلا عند تميم فإنهم يجوزون فى المنقطع الإبدال أيضاً ؛ ففهم من هذا أن الأول لابد أن يكون موجبا . وهذه تفريعات لا داعى لها ؛ والحكم المستصفى يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام فى الكلام الموجب ينصب فى جميع صوره ، وأن المستثنى فى الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب ، والإبدال . ولاأهمية لكثرة أحدهماعلى الآخر كثرة نسبية ، أى : بالنسبة لذلك الآخر الذىلا يبلغ حد القلة الذاتية، أو لاستعمال قبيلة دونالأخرى — ما دام الضبطصحيحا وكثيراً . ثم عرض بعد ذلك لحالة المستثنى المتقدم حين يكون الكلام تاماً غير موجب فبين أن غير النصب — وهو البدل — قد يجوز ، ولكن النصب هو المختار . فالأمران جائزان، قياسيان، ولكن أحدهما أكثر فى الاستعمال من الآخر كثرة نسبية ؛ يقول:

وغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِى النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِى . ولكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

ثم انتقل الكلام على الاستثناء المفرغ فقال :

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ «إِلَّا» لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَو ٱلَّا عُدِمَا

أى : إذا كان الكلام قبل إلا مفرغا (متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة . وعلى هذا الفرض نضبط ما بعدها ؛ فقد يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ، . . . على حسب حاجة ما قبلها .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) بهذه المناسبة نذكر ما قرره النحاة خاصًّا بتقديم المستثنى بإلا . قالوا : لا يصح — مطلقا — تقديمه وحده عليها[1] ، ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه ، وعلى عامله معًا ؛ فلا يصح : إلا التفاحَ أكلت الفاكهةَ . أما تقدمه على أحدهما وحده فجائز ؛ وقد تقدمت الأمثلة لتقدمه على المستثنى منه دون العامل . وأما تقدمه على العامل وحده فنحو : الفواكهَ إلا التفاحَ أكلت . حيث تقدم المستثنى على عامله بعد أن سبقهما معًا المستثنى منه .

وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا — مباشرة — معمول ؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ ففي مثل : ما أنا إلا طالبٌ علمًا — لا يصح : ما أنا علمًا إلا طالب . وإذا كان قبلها عامل له معمول ، فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها ؛ ففي مثل : ما يجيد الناشئون الخطابةَ إلا الأديبُ — أو مثل : ما يحرص على الأدب إلا الأديبُ — لا يصح أن يقال : ما يجيدُ الناشئون إلا الأديبُ الخطابةَ — ولا : ما يحرص إلا الأديبُ على الأدب .

(ب) تعددت الآراء في الناصب للمستثنى ؛ فقيل : « إلا » ، وقيل : العامل الذي قبلها بمساعدتها . وقيل فعل محذوف تقديره : أستثنى . . . و . . . ولا أثر لهذا الخلاف النظرى في أحكام المستثنى ، وضبطه ؛ فالخير في إغفاله ؛ اكتفاء بأن نقول في الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء .

ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها ، أو بغيره مما يعمل عمله[2] . إلا المستثنى المنقطع فعامله هو : « إلا » . ونحن في غنى عن التعرض لأقواها وغيره إلا حين يعرض أمر يختص بالعامل — وهذا قليل — وعندئذ يرجح الفعل أو ما يعمل عمله كالحالات السالفة التي يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه .

(حـ) وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى : « فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ منهم » في قراءة كلمة : « قليلٌ » بالرفع . ومنها : تغير المنزلُ إلا بابٌ[3] . . . و . . . و . . .

---

[1] كما سبق في ص ٢٥١ .

[2] فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل — نحو الزملاء أخوة إلا الغادر — أمكن تأويله بما يعمل ، أي : الزملاء منتسبون للأخوة إلا الغادر .

[3] نص المثال الوارد :

وبالصَّريمة منهم منزل خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلا النؤْىُ والوَتِدُ

... ...

وقد كلف النحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير ؛ ليجعلوا الكلام تامًّا غير موجب ؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل ، وأن الأمثلة مسايرة للقاعدة عندهم . فقالوا فى الآية : إن نصها — على لسان طالوت — هو : « إنَّ اللهَ مُبتليكُم بنهَر ، فمَنْ شَرِبَ منه فليسَ مِنى » ... «فشَربوا منه إلا قليلٌ منهم» فمعنى شربوا منه : لم يكونوا منى ولا من أنصارى . فهى فى تأويل كلام منفى فى تقديرهم .

وقالوا فى المثال الثانى وأشباهه : إن : « تَغَيَّر » معناها لم يبق على حاله . فالكلام يتضمن نفيًا فى المعنى . . .

ولا شك أن كلامهم مردود وتأويلهم بعيد ، ذلك أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت ، فمعنى : نام الرجل ، لم يتيقظ ، ومعنى : تيقظ ، ليس بنائم . ومعنى : تحرك الطفل ، لم يسكن . ومعنى : سكن ، لم يتحرك . . . ومعنى : شرب ، لم يفقد الماء ويظمأ ، ومعنى فقد الماء: ما شرب ... و ... و ...

وهكذا ، فلو أخذنا برأيهم وفتحنا باب التأويل لم يبق فى الكلام العربى أسلوب مقصور على التام مع الإيجاب دون أن يصلح للنوع الثانى (وهو : التام غير الموجب) وهذا غير مقبول .

والحق أن الآية والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب فى الكلام التام الموجب — إنما ورد صحيحًا مطابقًا للغة بعض القبائل العربية ، التى تجعل الكلام التام الموجب والتام غير الموجب ، متماثلين فى الحكْم ؛ يجوز فيهما : إما النصب على الاستثناء ، وإما البدل من المستثنى منه وإما الرفع على الابتداء[1] .. و .. فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها. وإذا كان التأويل معيبًا وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا ، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير — عند الضبط — اللغة الضاربة فى الفصاحة ، الغالبة الشائعة بين اللغات المتعددة ؛ لنقتصر عليها فى استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات الضعيفة أو المعيبة، توحيدًا للتفاهم، وفرارًا من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات

---

(١) من يرفع الاسم بعد: « إلا » فى الكلام التام الموجب فعلى اعتبار ذلك الاسم مبتدأ ، خبره مذكور أو محذوف ويجعل المستثنى حينئذ هو الجملة فى محل نصب على الاستثناء . ويجرى هذا فى المتصل والمنقطع (راجع الصبان ، أول باب الاستثناء وكذلك حاشية « الأمير » على المغنى ج ٢ ، بعد الجملة السابعة من باب الجمل التى لها محل من الإعراب حيث ا مثلة المتعددة . وانظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٨) والخير فى ترك هذه اللغات القليلة .

... ...

واللغات بغير حاجة ماسة؛ فعلينا أن نعرف تلك اللغات الضعيفة فى مناسباتها ، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها ، دون محاكاتها — فى الضبط — أو القياس عليها ، كما أشرنا لهذا كثيراً .

(د) إذا كان الكلام تاماً موجباً[1] فلا يكون المستثنى منه — فى الفصيح — نكرة ، إلا إن افادت . فلا يقال جاء قوم إلا رجلا ، ولا قام رجال إلا محمداً ، لعدم الفائدة . فإن أفادت جاز ؛ نحو قوله تعالى : (فَلَبِثَ فيهم ألفَ سَنَةَ إلا خمسين عاماً) — وقام رجال كانوا فى بيتك إلا واحداً . أما الكلام التام غير الموجب فالفائدة تحقق فيه بالنفى وشبهه ؛ لدلالة النكرة معه — غالباً — على العموم نحو : ما جاءنا أحد إلا رجلا ، أو إلا علياً . . .

كذلك لا يكون المستثنى منه معرفة ، والمستثنى نكرة لم تخصص ؛ فلا يقال : قام القوم إلا رجلا ، فإن تخصصت جاز ؛ نحو : خرج القوم إلا رجلا منهم .

(هـ) عرفنا أن المستثنى المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه ، (فليس فرداً من أفراد نوعه ؛ أى : صنفه ، وليس جزءاً من أجزاء الفرد ؛ كما سبق [2] فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون المطروح مبايناً جنس المطروح منه ؟

قال النحاة :

١ — إن كان المستثنى المنقطع جملة[3] ؛ مثل قوله تعالى : (لَسْتَ عليهم بِمُسَيْطِرٍ ، إلا مَنْ تَوَلَّى وكَفَرَ فيعذبُه اللهُ العذابَ الأكبَرَ . . .) أعربت

---

(١) فى رقم ٥ من هامش ص ٢٥١ ، إشارة لما يأتى .

(٢) فى ص ٢٠٠ .

(٣) يجوز وقوع المستثنى غير المتصل جملة بنوعيها ، ويكون لها محل من الإعراب — كما سبق فى هامش ص ٢٥٧ — ، ولا داعى لاشتراط أن يكون الاستثناء مفرغاً — وأن يكون الفعل إما مضارعا ، وإما ماضيا مسبوق بقد ، أو بماض قبل « إلا » . فهذا الشرط الذى نص عليه « ياسين » فى حاشيته على « التصريح » عند الكلام على : « غير » التى للاستثناء — خالفه فيه الأكثرون ، ولعله غالب ، لا شرط لازم ؛ كما سيجىء فى « ب » من ص ٢٧٣ . فإن كان المستثنى متصلا جاز — فى القول الصحيح وقوعه جملة ، برغم ما فى حاشية ياسين ج ١ ، الباب الخامس من أبواب النيابة ، عند الكلام على جر الممنوع من الصرف بالكسرة لإضافته) .

... ...

هذه الجملة[1]، فى موضع نصب على الاستثناء ، و « إلا » أداة استثناء حرف ؛ بمعنى : « لكنْ »(الساكنة النون ، التى تفيد الاستدراك ، وتقتضى أن تسبقها جملة ، وتدخل على جملة جديدة — اسمية أو فعلية —)[2]، فهى منوسطة بين جملتين ؛ فكأن التقدير ؛ لست عليهم بمسيطر ، لكن من تولى وكفر فيعذبه الله . . .

٢ — إن كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً فأداة الاستثناء . « إلا » تكون بمعنى : لكنّ (المشددة النون) التى تفيد الابتداء ، والاستدراك وتعمل عمل : « إنّ » ، نحو : نام أصحاب البيت إلا عصفوراً مغرداً . فكلمة : « إلا » بمعنى : « لكنّ » المذكورة ، التى تقتضى بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ، ولا بد من ذكر جملة أخرى قبلها ؛ فكأن التقدير :نام أصحاب البيت لكنّ عصفوراً مغرداً يَقِظٌ ، أو : لم يَنَمْ . . .

٣ وإن كان المستثنى المنقطع مفرداً مرفوعاً — مثلا ؛ كما فى حالة البدلية . . . عند من يجيزها — فى نحو ؛ ما سهر أصحاب البيت إلا عصفورٌ مغردٌ —كانت أداة الاستثناء« إلا » بمعنى : لكنْ (ساكنة النون) فأصل التقدير ،ما سهر أصحاب البيت لكنْ عصفور مغرد سهر .

والسبب فى كل هذه التقديرات — كما يبدو — هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعدة نحوية عامة ، أما المعنى فلن يتغير فى المستثنى ، ولا المستثنى منه ، ولا غيرهما ، وسيظل المستثنى منصوبا على الاستثناء إن كان جملة أو مفرداً منصوباً ، فإن كان مفرداً غير منصوب فهو بدل . ويجوز فى الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف ، كما تقدم — والجملة منصوبة على الاستثناء .

وبالرغم من أن المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه فإنه لا يجوز أن يكون منقطع المناسبة والعلاقة بينه وبين المستثنى منه انقطاعاً كلياً فى المعتاد —كما سبق —

---

(١) هى جملة اسمية ، المبتدأ « من » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل رفع — «تولى» ، فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . . . « فيعذبه » ؛ الفاء ،زائدة ، داخلة على جملة الخبر . « يعذبه الله » جملة من مضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب على الاستثناء .

(٢) فهى تقتضى — بعد الجملة السابقة عليها — الدخول على جملة جديدة ، زيادة على ما تفيده من الاستدراك (وقد مر شرح الاستدراك وتفصيله أحكامه فى ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١) .

(٣) راجع ما سبق فى ص ٢٣٦ .

... ...

فلا يصح : أقبل الجمع إلا ثعباناً . كذلك لا يصح أن يسبقه ماهو نص صريح فى خروجه وفَقْد تلك العلاقة ؛ فلا يجوز : صهلت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل نص قاطع فى صوت الخيل وحدها ؛ فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقاً ؛ فيصير الكلام خلطاً وبتراً . بخلاف صوّتت الخيل إلا الإبل .

(و) تقدم — فى الحكم الثانى[1] — أن المستثنى فى الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل . ويقول النحاة فى تفريع هذا البدل كلاماً مرهقاً غير مقبول ، والخير فى إهماله ؛ ومنه :

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع . فمثل ما جاءنى من أحد إلا البائعُ ... لا يجوز إعراب «البائع» بدلا مجروراً من لفظ : «أحد» ، لزعمهم أن كلمة : « أحد » مجرورة اللفظ بالحرف الزائد : « من » وهو حرف لا يزاد — غالباً — إلا فى كلام منفى ، كالمثال السالف ، وأن كلمة : « البائع » معناها مثبت ؛ (لأن الكلام الذى بعد « إلا » مناقض لما قبلها فى النفى والإثبات ، كما هو معروف) فإذا كان معناها مثبتاً فكيف تكون بدلا من كلمة : « أحد » المجرورة لفظاً بالحرف الزائد ، والبدل على نية تكرار العامل الذى يعمل فى المبدل منه ؟

فكأن كلمة : « البائع » قبلها الحرف « من » الزائد الذى عمل الجر فى المبدل منه « أحد » . ويترتب على هذا — عندهم — دخول «مِنْ» الزائدة الجارة فى كلام مثبت ، وهى — فى الغالب — لا تكون إلا فى كلام منفى كما سبق . وفراراً من هذا الذى يرونه محظوراً منعوا البدل بالجر من لفظ : « أحد » وأجازوا البدل بالرفع من محلها ؛ لأنها مجرورة بِمنْ « لفظاً » وفى محل رفع فاعل للفعل : جاء ، فالتقدير جاء البائع .

ومثل : ليس اللص بشىء إلا رجلا تافهاً ، فقالوا لا يجوز إعراب كلمة : « رجلا » بالجر على اعتبارها بدلا من كلمة : « شىء » المجرور لفظها ؛ وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلا من محل كلمة : « شىء » ، وذلك للوهم السالف أيضاً ؛ وهو أن المبدل منه (وهو كلمة : شىء) مجرور بالباء الزائدة ، وهذه الباء لا تزاد إلا فى جملة منفية ، والمستثنى « بإلا » مثبت بعد الكلام المنفى ، فلو أبدلنا كلمة : « رجلا » من كلمة : « شىء » لكان هذا البدل مستلزماً وقوع الباء — وهى العامل فى المبدل منه — قبل البدل أيضاً ؛ لأن البدل على نية تكرار

---

(١) ص ٢٥٢ .

... ...

العامل؛ فيترتب على هذا دخول « باء » الجر الزائدة على مثبت؛ وهو عندهم ممنوع . فللفرار من هذا أبدلوا كلمة : « رجلا » من كلمة : « شيء » مع مراعاة محلها ، لا لفظها ، لأن محلها النصب ؛ فهى مجرورة لفظاً ، منصوبة محلاً ، باعتبارها خبر : « ليس » ! !

ومثل : لا ساهرَ هنا إلا حارس . لا يجوز عندهم أن تكون كلمة : « حارس » بدلا منصوباً من كلمة ؛ « ساهر » المبنية على الفتح لفظاً فى محل نصب ، وحجتهم أن كلمة : « ساهرَ » . . . اسم « لا » واسم « لا » منفى ، أما المستثنى هنا فموجَب ، لوقوعه بعد « إلا » . (وما بعدها مخالف لما قبلها نفياً وإثباتاً (كما تقدم) — ولما كان العامل فى المستثنى منه : هو : « لا » النافية للجنس وجب عندهم أن تكون عاملة أيضاً فى المستثنى ؛ لأن العامل فى الاثنين لا بد أن يكون واحداً ، ثم يقولون : كيف تعمل « لا » فى المستثنى الموجَب وهى لا تعمل إلا فى منفى ؟ وللفرار من هذا قالوا : إن البدل هو من محل اسم « لا » قبل دخول الناسخ ، وليس من لفظ الاسم ، فاسمها قبل دخول الناسخ كان مبتدأ[1] فالبدل مرفوع مثله .

ومثل : ما الخائن شيئاً إلا رجل حقيرٌ ؛ فقد منعوا أن تكون كلمة : « رجل » بدلا منصوباً من كلمة : « شيئاً » المنصوبة . وحتموا أن تكون بدلا مرفوعاً من كلمة : « شيئاً » باعتبار أصلها ؛ فقد كانت خبراً مرفوعاً للمبتدأ قبل مجيء « ما » الحجازية التى تعمل عمل : « ليس » . وسبب المنع أن المستثنى منه منفى ، والمستثنى موجب ، والعامل فى الاثنين واحد ؛ هو : « ما » الحجازية ، فتكون « ما » الحجازية قد عملت فى الموجب ، وهى لا تعمل إلا فى المنفىّ .

---

(١) يجوز فى هذا المثال من الأوجه الإعرابية ما يجوز فى أشباهه التى عرضوها فى باب « لا » النافية للجنس ؛ ومنها : « لا إله إلا الله » . فقد جوزوا فى كلمة : « الله » .

ا — الرفع على البدلية ؛ مراعاة لمحل « لا مع اسمها » ؛ لأن محلهما رفع على الابتداء عند سيبويه .

ب — أو : الرفع على البدلية مراعاة لمحل اسم « لا » باعتباره فى الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل دخول الناسخ .

حـ — أو : الرفع على البدلية من الضمير المستتر فى خبر « لا » المحذوف ؛ فأصل الكلام لا إله موجود ؛ أى : هو .

د — أو النصب على الاستثناء من هذا الضمير المستتر ؛ لأن الجملة تامة غير موجبة ؛ فيجوز فى المستثنى أمران كما عرفنا : البدلية ، أو النصب على الاستثناء .

... ...

ذلك رأيهم ودليلهم [١] فى كل ما سبق من الأمثلة الممنوعة ، وهو رأى غريب[٢] (إذ ما الحكمة — كما قال بعض آخر [١] من النحاة فى ارتكاب هذا التكلف ؟ مع أن القاعدة : أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع[٣] . ومثلوا له بقوله تعالى : اسكن أنت وزوجك الجنة — حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف[٤] — فهلا جاز هنا فى البدل الجر أو النصب تبعًا للفظ المبدل منه بناء على هذه القاعدة) .

وشىء آخر له الأهمية الأولى ، ولا أعرف أنهم ذكروه ؛ هو كلام العرب فى مثل ما سبق ، والمأثور من أساليبهم ؛ أجاء خاليًا من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه ، أم لم يجئ ؟ وفى الحالتين لا يقوم دليل على المنع ؛ لأن عدم المجىء ليس معناه التحريم ، فالأمر السلبى لا يكفى فى انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف فى نظرائه التى يَتَتَبَّع فيها البدلُ حركةَ المبدل منه اللفظية ، كما أن أن المجىء قاطع فى الصحة .

وشىء ثالث : هو أنهم يمنعون البدل على اللفظ حين يكون العامل « لا » أو « ما » النافيتين ، دون « ليس » . مع أن « ما » الحجازية تعمل عملها حملا على : « ليس » كما يقولون . . .

الحق أن هذا كله — وأشباهه — هو الجانب المعيب فى نظرية العامل ، إذ يمنحه سلطانًا قويًا يتحكم به فى صياغة الأسلوب ، أو فى ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام . وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعة

---

(١) راجع الأشمونى ، وحاشية الصبان جـ ٢ أول باب الاستثناء ، عند الكلام على البدل ، فى الكلام غير التام الموجب .

(٢) عرضنا صوراً من تطبيقه فى آخر الجزء الثالث عند الموازنة بين عطف البيان وبدل الكل .

(٣) وقد يعبرون عن هذه القاعدة بتعبيرات مختلفة الألفاظ متحدة المعانى ؛ منها : (يغتفر كثيراً فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل) — كما جاء فى الصبان فى باب الإضافة عند الكلام على : « أى » ومنها : (يغتفر فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل .) — كما جاء فى الهمع جـ ١ ص ٢١٥ عند الكلام على الظرف : « لدن » . — انظر ص ٥٨ السابقة .

(٤) لأن فعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً . ومثل هذا ما يقال فى الحرف : «رُبَّ» من صحة عطف المعرفة على الاسم المجرور بها مع أن « رب » لا يجر إلا النكرة كما سيجىء فى حروف الجر .

... ...

التى لم تصدر إلا عن عبقرية، وذكاء لمّاح ،وقلنا[1] إنها لاعيب فيها إلا ما قد يشوبها فى قليل من الأحيان من مثل هذه الهنوات .

(ز) فى مثل : ما أحد يقول الباطل إلا الدنىء ، يجوز فى كلمة: « الدنىء » أن يكون بدلا مرفوعًا من كلمة : « أحد » أو : من ضميره المستتر الواقع فاعلا للمضارع . ويجوز نصبه على الاستثناء . فللرفع ناحيتان وللنصب واحدة .

أما فى مثل : ما رأيت أحدًا يقول الباطل إلا الدنىء ، فيجوز فى كلمة : « الدنىء » النصب على الاستثناء ،أو : على البدلية من كلمة : « أحدًا » المنصوبة، ويجوز فيها الرفع على البدلية من الفاعل المستتر فى الفعل المضارع ؛ فللنصب ناحيتان وللرفع ناحية .

---

(١) جـ١ ص ٤٥ . م ٦

(ب) إذا كانت أداة الاستثناء : « إلا » ، المكررة[١] :

ـ ا ـ قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظيّ المحض ، وتقوية « إلا » الأولى الاستثنائية بغير إفادة استثناء جديد . ولهذه الحالة صورتان .

الأولى : أن تقع « إلا » التي جاءت للتكرار ـ بعد « الواو » العاطفة ـ دون غيرها من حروف العطف ـ نحو : أحب ركوب السفن إلا الشراعيةَ ، وإلا الصغيرة . فالواو حرف عطف . « إلا » الثانية ، للتوكيد اللفظيّ ، ولا تفيد استثناء . و « الصغيرة » معطوفة على « الشراعية » ؛ فهى مستثنى ، بسبب العطف ، لا بسبب « إلا » المكررة .

الثانية : ألا تقع « إلا » التي جاءت للتكرار بعد حرف عطف ، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشرة متفقًا مع ما قبلها فى المعنى والمدلول . برغم اختلاف الألفاظ ، ويكون ضبط اللفظ بعد المكررة مبنيًّا على افتراض أنها غير موجودة ؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحية الحكم الإعرابى الذى يخصه . مثال ذلك رجل يقال له : هارون الرشيد ، أو : محمد الأمين . . . أو . . . نحو : جاء القوم إلا هارونَ إلا الرشيدَ ، اشتهر الخلفاء إلا محمدًا إلا الأمينَ . فكلمة : « إلا » الثانية فى المثالين لا تفيد استثناء جديدًا ، لأن : « الرشيد » ، هو : « هارون » ، و « الأمين » هو : « محمد » . وإنما أفادت توكيدًا لفظيًّا لكلمة : « إلا » الأولى ، ولا تأثير لها فى ضبط كلمتى : « الرشيد والأمين » ، فكل واحدة منهما تعرب بدل كل من كل[٢] ، أو : عطف بيان من المستثنى الأول . ولو حذفنا كلمة : « إلا » التى جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب ، فوجودها لا أثر له من هذه الناحية .

ولو قلنا : ما جاء القومُ إلا هارونَ ُ إلا الرشيدَ ُ لصَحّ فى كلمة : « الرشيد » الرفع أو النصب ، تبعًا لكلمة : « هارون » التى يجوز فيها الأمران ؛

---

(١) سبق الكلام على : « إلا » غير المكررة ص ٢٥١ .

(٢) البدل فى هذا المثال بدل كل من كل ، وفى غيره قد يكون بدل بعض ، أو : اشتمال ، أو : إضراب ؛ مثل : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا وجهه ، أو : إلا عطفه ، أو : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا المهندس المبتكر .

بسبب أن الاستثناء تام غير موجب . وكذلك ما جاء القومُ إلا محمداً ، أو محمدٌ — الأمينُ ؛ فيجوز فى كلمة : « الأمين » الأمران للسبب السابق . فكأن « إلا » المكررة غير موجودة ؛ إذ لا أثر لها فى الحكم الإعرابىّ .

ولو قلنا : ما اشتهر إلا هارونُ إلا الرشيدُ ،لوجب رفع كلمة « الرشيد » إتباعًا لكلمة : « هارون » التى يجب رفعها ؛ بسبب أن الاستثناء مفرّغ . وكذلك فى المثال الثانى[1] .

* * *

— ب — وقد يكون تكرارها لغير التوكيد اللفظىّ : فلا عطف ولا بدل ؛ كالسابقين ؛ وإنما الغرض استثناء جديد : بحيث لوحذفت لم يفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقق المراد منه ؛ فهى فى هذا الغرض كالأولى تمامًا ؛كلتاهما تفيد استثناء مستقلا ؛ وفى هذه الحالة تتعدد الأحكام على الوجه الآتى :

١ — إن كان تكرارها فى كلام تام موجب فالمستثنيات كلها منصوبة فى كل الأحوال ؛ نحو ظهرت النجومُ إلا الشمسَ — إلا القمرَ — إلا المرِّيخَ .

٢ — إن كان الكلام تامًّا غير موجب والمستثنيات متقدمة نصبت جميعًا نحو : ما غاب إلا الشمسَ — إلا القمرَ — إلا المرِّيخَ — النجومُ . فإن تأخرت نصبت أيضاً . ما عدا واحداً منها — أىّ واحد — فيجوز فيه أمران ؛ إما النصب على الاستثناء كغيره ، وإما البدل من المستثنى منه ؛ مثل : ما غابت النجومُ ، إلا الشمسُ (بالرفع أو النصب) إلا القمرَ — إلا المرِّيخَ .

٣ — إن كان الكلام مفرغًا وجب إخضاع أحد المستثنيات[2] لحاجة العامل

---

(١) وفى « إلا » المكررة للتوكيد يقول ابن مالك :

وَأَلْغِ إلا ذَاتَ توكيدٍ ؛ كَـلاَ   تَمْرُرْ بِهِمْ ، إلَّا الفَتَى إلَّا العَلا

يريد : اعتبر « إلا » ملغاة ، أى : غير موجودة ، إذا كانت للتوكيد ، وأردت أن تضبط ما بعدها. ومثل لها بمثال هو : لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا . والعلا أو العلاء ، هو اسم الفتى . فالفتى هو : العلاء ، والعلاء هو الفتى . وهو بدل كل ، أو عطف بيان من كلمة: « الفتى » . ولو حذفت « إلا » المكررة ما تغير الإعراب ؛ فوجودها وعدمها سيان من هذه الوجهة الإعرابية كما شرحنا .

(٢) ليس من اللازم أن يكون الأول ، وإن كان هو المستحسن .

الذى قبل « إلا » « الأولى » ، ونصب باقى المستثنيات ، نحو : ما نبت إلا قَمحٌ جيد — إلا شعيرًا غزيرًا — إلا قصبًا قويًا . . .

وإذا كانت « إلا » التى جاءت للتكرار تفيد استثناء جديدًا — كما سبق — فلا بد أن يجيء بعدها مستثنى ، ولا بد أن يكون له مستثنى منه . فأين هذا المستثنى منه ؟ أهو المستثنى منه الأول السابق ، أم هو المستثنى الذى قبل الأخير مباشرة ، فيكون المستثنى الأخير خارجًا ومطروحًا من المستثنى الذى قبله مباشرة ؟

وبعبارة أخرى : أين « المستثنى منه » بعد « إلا » المكررة لغير توكيد فى مثل : بكَّر العاملون إلا صالحًا ، إلا محمودًا ، إلا حسينًا ؟. فكلمة : « محمودًا » مستثنى ثان ، فأين المستثنى منه ؟ أهو : « العاملون » المستثنى منه الأول ، أم هو « صالحًا » المستثنى الذى قبله مباشرة ؟

وكذلك : « حسينًا » مستثنى ثالث . . . .فأين المستثنى منه ؟ أهو العاملون ، أم محمودًا ، أم ماذا ؟

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض — كهذا المثال — كان المستثنى منه هو الأول حتمًا ؛ وهو هنا : العاملون . أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما قبله مباشرة — كالأعداد — فيجوز الأمران ، أى : استثناء كل واحد مما قبله مباشرة ، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول ؛ فى مثل : أنفقت عشرة ، إلا أربعة ، إلا اثنين ، إلا واحدًا ، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشرة ، فنجمع أربعة ، واثنين ، وواحدًا ، ونطرح المجموع من العشرة ؛ فيكون الباقى الذى أنفق هو ثلاثة . أى : ١٠ — (٤ + ٢ + ١) = ٣ كما يجوز إسقاط المستثنى الأخير مما قبله مباشرة . ثم نسقط الباقى من المستثنى الذى قبله . . . وهكذا ، فما بقى آخر الأمر يكون هو المطلوب ، فى المثال السابق : نطرح ١ من ٢ فيكون الباقى : ١ ثم نطرح ١ من ٤ فيكون الباقى : ٣ ثم نطرح ٣ من ١٠ فيكون الباقى : ٧ وهو المبلغ الذى أنفق . والأحسن فى الطريقة الثانية جمع الأعداد التى فى المراتب الفردية ، ومنها المستثنى منه الأول ، ثم جمع الأعداد التى فى المراتب الزوجية ، وطرح مجموعها من مجموع الفردية ، فباقى الطرح هو المطلوب .

ومع أن الطريقتين جائزتان فنتيجتهما مختلفة ، ولهذا كان اختيار إحداهما خاضعاً للقرائن ؛ فهى التى تُعين إحداهما فقط مراعاة للمعنى .

* * *

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصة بكلمة : « إلا » المكررة[1] لغير التوكيد لكان التلخيص الموجز هو :

١ — إذا تكررت «إلا» لغير التوكيد نُصِبَت بعدها المستثنيات فى جميع الأحوال ،وفى مختلف الأساليب، إلا فى حالة : « التفريغ » فيجب — حتماً — تخصيص مستثنى واحد يخضع فى إعرابه لحاجة العامل ، ونصب ما عداه .

٢ — ويجوز فى حالة الكلام التام غير الموجب ، إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها ليكون بدلا من المستثنى منه الأول ، ويجوز نصبه مع باقيها .

---

(١) وفى أحكام « إلا » المكررة لغير التوكيد يقول ابن مالك :

وإنْ تكَرَّرْ لاَ لِتَوكيد فمَعْ تفْريغٍ — التـأْثيرَ بالعامِل دَعْ
فى واحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى

(التقدير : إن تكررت لا لتوكيد فدع التأثير بالعامل فى واحد مما استثنى بإلا — مع التفريغ. أى : فى حالة التفريغ . . .) يريد : إذا تكررت إلا لغير التوكيد فإن كان الكلام مفرغاً فاترك واحداً من المستثنيات ليخضع لتأثير العامل فى الجملة السابقة ، وانصب باقى المستثنيات ، فليس عن نصبها غنى ، أى : مفر . ثم انتقل إلى الحالات الأخرى التى ليس فيها تفريغ فقال :

ودونَ تفريغٍ مع التَّقَــدُّم نَصْب الجَمِيعِ احْكُمْ بهِ والتَزِمِ

يريد فى الحالات التى ليس فيها تفريغ — وهى حالة التام الموجب ، وحالة التام غير الموجب — إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعاً فى مختلف أحوالها . أما إن تأخرت فقال فيها :

وانْصِب لتـأْخِيرٍ ، وجِئْ بوَاحِــدِ منها ؛ كَما لَوْ كَانَ دونَ زائِــدِ
كَلَمْ يَفُوا إِلَّا امرؤٌ إِلَّا عَــلِى وحُكمها فى القَصْدِ حُكمُ الأَوَّلِ

أى : تنصب المستثنيات كلها فى حالة التأخير ؛ فإن كان الكلام تاماً غير موجب ، صح اختيار واحد منها ، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تتكرر إلا ، وهذا الضبط هو البدلية أو النصب كما وضحه مثاله ؛ وهو : (لم يفوا إلا امرؤ إلا على) فيجوز فى « على » الرفع على البدلية من « امرؤ » ، أو النصب . ثم بين أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول . فما تكرر من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأول فيثبت له ما يثبت للأول من الخروج مما قبله إثباتاً أو نفياً .

المسألة ٨٢ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أسماء[1] :

(غير ، وسوًى ، بلغاتها المختلفة)

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح ؛ وأشهره : غَيْر ، وسِوى (وفيها لغات مختلفة ، سِوًى ، سُوًى ، سَواء ، سِواء) وكلها — عند استعماله أداة استثناء — مشترك فى المعنى وفى الحكم .

فأما معناها فإفادة المغايرة . أى : الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها فى الحكم الذى ثبت له ، إيجابًا أو نفيًا ، فمعنى أسرع المتسابقون غيرَ سعيد ، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين فى هذا سعيدًا ، فهو لم يسرع ؛ فكان مخالفًا ومغايرًا لهم أيضًا وكذلك ما ضحك الحاضرون غير صالح . فالمعنى أنهم لم يضحكوا ، مغايرين ومخالفين صالحًا فى هذا ، أى : فى عدم الضحك ؛ لأنه ضحك دونهم فكان مخالفًا ومغايرًا أيضًا . . . وكذا بقية أسماء الاستثناء .

وأما حكمها فينحصر فى أمرين ؛ أولهما : ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم منها ، وطريقة إعرابه .

وثانيهما : ضبط أداة الاستثناء ، وطريقة إعرابها ؛ (لأنها اسم لا بد له من إعراب ؛ فيكون مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، على حسب موقعه من الجملة ؛ كشأن جميع الأسماء) .

فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد ، وإعراب واحد ، هو : ضبطه بالجر ، ويعرب مضافًا إليه دائمًا ، والأداة هى المضاف . كما فى الأمثلة الآتية :

أسرع	المتسابقون	غيرَ	سعيدٍ
فرحَ	الفائزون	غيرَ	واحدٍ
ظهرت	النجومُ	غيرَ	نجمٍ

---

(١) من هذه الأسماء : بَيْدَ ، وسيجىء الكلام عليها ؛ فى الزيادة ص ٢٧٣ .

ما أسرع المتسابقون غيرَ سعيدٍ ، أو : غيرُ سعيدٍ
ما رأيت الفائزين غيرَ سعيدٍ ، أو : غيرَ سعيدٍ
ما نظرت للنجوم غيرَ نجمٍ ، أو : غيرِ نجمٍ
ما أسرع . . . غيرُ سعيدٍ
ما رأيت . . . غيرَ سعيدٍ
ما نظرت . . . لغيرِ سعيدٍ

فى كل هذه الأمثلة — وأشباهها — لا يكون المستثنى إلا مضافًا إليه مجرورًا ، وأداة الاستثناء هى : المضاف .

وأما ضبط أداة الاستثناء وإعرابها فيختلف باختلاف حالة الكلام ، فحين يكون الكلام تامًّا موجبًا ، تُنصَب على الاستثناء[1] . وحين يكون الكلام تامًّا غير موجب يجوز نصبها على « الاستثناء » ، ويجوز إتباعها للمستثنى منه ؛ وحين يكون الكلام مفرغًا تضبط وتعرب على حسب حاجة الجملة ؛ فقد تكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو غيرهما .

يفهم من كل ما تقدم: أنه يطبق عليها عند ضبط صيغتها الخاصة كل الأحكام التى تجرى على المستثنى بإلا عند إرادة ضبطه[2] بالتفصيلات المختلفة التى سبقت هناك . ولا فرق فى هذا بين : « غير » وباقى أخواتها الأسماء[3] .

---

(١) فى الأخذ بهذا الرأى راحة وسهولة ؛ لأنه يساير فى إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى . ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأى القائل بإعرابها حالا مؤولة ؛ بمعنى : مغاير ، ومن الرأى القائل إنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان فى الإبهام . ولسنا بحاجة إلى الإثقال بعرض الأدلة ؛ لأنها جدلية محضة ؛ ولا أثر لها فى الأمر الهام . وهو : ضبط الكلمة .

(٢) ويجوز بناؤها على الفتح فى كل الحالات بشرط أن تكون مضافة إلى مبنى . شأنها فى ذلك شأن الأسماء المتوغلة فى الإبهام — وقد سبقت الإشارة إلى المراد منها فى باب الظرف ص ٢٣٧ — (ومنها : غير ، ومثل ، وبعض الظروف التى عرضناها .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَاسْتَثْنِ مُجرُورًا بغَيْرٍ ، مُعربَا ... بما لِمُسْتَثْنًى بإِلاَّ نُسِبَـا
وَلِسِوًى، سُوًى ،سَوَاءٍ— اجْعَلاَ ... عَلَى الأَصَح مَا لِغَيْرٍ جُعِـلاَ =

لكن بينهما[1] بعض فروق فى نواحٍ أخرى ؛ منها : أن المضاف إليه بعد الأداة « غير »[2] قد يحذف إذا دلت عليه قرينة ؛ مثل : عرفت خمسين ليس غير[3] ، أى : ليس غير الخمسين . ولا يصح : عرفت خمسين ليس سوى .

ومنها : أن « غير » لا تكون ظرفًا . أما « سوى » فتقع ظرف مكان فى مثل : جاء الذى سواك ، عند من يرى ذلك وجعَلها صلة الموصول ؛ (لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، والتقدير عنده : جاء الذى استقر فى مكانك عوضًا عنك ، ثم توسعوا فى استعمال « سواك » ومكانك ، فجعلوهما — مجازًا — بمعنى : « عوضك » من غير ملاحظة حلول بالمكان) .

ومنها : أن استعمال « غير » فى الاستثناء ليس هو الأكثر ، وإنما الأكثر أن تكون :

١ — نعتًا لنكرة ؛ فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت ، إما فى ذاته ؛ نحو : أقبلت على رجل غيرِ علىّ ، وإما فى وصف طارئٍ على ذاته ، نحو : خرج البرىء من المحكمة بوجه غيرِ الذى دخل به ، ذلك أن وصف الوجه مختلف فى الحالتين . . .

= (التقدير : استثن بكلمة : غير ، مجرورا ، أى : مستثنى مجروراً . حالة كون لفظ : « غير » معرباً بمثل ما نسب للمستثنى بإلا . أى : معرباً مثل إعرابه فى الحالات المختلفة) . يريد : أن المستثنى « بغير » مجرور دائماً . وأن كلمة « غير » تضبط بالضبط الذى يكون للمستثنى « بإلا » فيما لو حذفت « غيرٍ » ، وحلت محلها : « إلا » كما شرحنا . ثم بين أن مثل « غير » فى ذلك كلمات أخرى ؛ منها : سوًى — وسُوى — سواء . وأن الأصح أنها تشبهها فى الاستثناء . وليست ظرفاً إلا عند فريق .

(١) أما الفرق بين « غير » و « إلا » فيجىء فى ص ٢٧٣ .

(٢) وبعد أدوات سيجىء ذكرها فى مكانها الخاص من باب الإضافة ج ٣ .

(٣) يصح ضبط « غير » هنا بأوجه متعددة ، كالبناء على الضم ؛ باعتبارها اسم « ليس » والخبر محذوف ؛ ويكون المضاف إليه محذوفاً مع نية معناه (كما سبق فى باب الظروف ص ٢٢٧) ، والتقدير : ليس غيرها معروفاً . ويجوز فى : « غير » أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبنى (وهو : الضمير) فى محل رفع اسم « ليس » أيضاً والخبر محذوف كالسابق . ويجوز أن تكون مرفوعة منونة باعتبارها اسم « ليس » ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، والخبر محذوف أيضاً ، أى : ليس غيرٌ ... معروفاً . ويجوز نصبها مع تنوينها باعتبارها خبر « ليس » ، واسمها محذوف ؛ والتقدير : عرفت خمسين ليس المعروف غيراً ، أى : غيرها . — وسيجىء الكلام على : « غير » فى باب الإضافة — ج ٣ م ٩٥ — .

٢ – أو نعتًا لشبه النكرة : وهو المعرفة المراد منها الجنس[١]؛ نحو قوله تعالى : (. . . صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوب عليهم .) فكلمة « غير » هى نعت لكلمة : « الذين » المراد بها جنس لأقوام مُعَيَّنين[٢] .

وإذا وقَعَت نعتًا – كما فى الحالتين السالفتين – فإنها تكون مؤولة بالمشتق بمعنى : مغاير[٣] .

أما « سوى » فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء ؛ كالأمثلة السالفة ؛ ولغير الاستثناء نحو : سواك متسرع – رأيت سواك متسرعًا – القوة بسوى الحق مهزومة . . . . – لا ينفع سوى الصبر عند معالجة المشكلات . وقد تكون صفة لنكرة أو لشبه نكرة كما تكون « غير » . . . وهكذا .

* * *

حكم تابع المستثنى « بغيْر » وأخواتها :

مما يلاحظ أن المستثنى « بغير وأخواتها » مجرور دائمًا ؛ لأنه مضاف إليه لكن إذا جاء بعده تابع[٤] له جاز فى التابع أمران ؛ أحدهما : الجر مراعاة للفظ المستثنى المجرور ؛ نحو : قدمت المنح للفائزين غيرِ محمودٍ وحسنٍ .

ثانيهما : ضبطه بمثل ضبط المستثنى « بإلاّ » ، لو حذفت « غير » وحل محلها : « إلا » . وذلك بأن نتخيل حذف : « غير » ، ووقوع « إلا » موقعها ؛ وضبط المستثنى على حسب ما تقتضيه الحالة الجديدة بسبب : « إلا » ، ثم نضبط تابعه بمثل حركته . ففى المثال السابق : قدمت المنح للفائزين غيرَ محمودٍ – يصير :

---

(١) كاسم الموصول ؛ فإنه مبهم باعتبار عينه ، من غير اعتبار صلته معه ؛ فإنها تزيل إبهامه ، وتجعله معينا . كما سيجىء فى ص ٢٧٤

(٢) كيف تقع « غير » نعتا لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكرة وهو معرفة ؟

والجواب : أن منعوتها وحده – من غير الصلة – بمنزلة النكرة ؛ فهى مطابقة له فى التنكير ، أو أن إبهامها وتنكيرها ضعيفان – بسبب وقوعها بين ضدين – فهى قريبة من المعرفة ؛ فتقع نعتا للمعرفة . هكذا يقولون . والرأى الحق هو أن العرب استعملت فى كلامها « غير » نعتا للنكرة أحياناً ، وللمعرفة التى تشبهها حينا ؛ كما فى الآية المعروضة .

(٣) لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو مؤولا به .

(٤) سبق أن التوابع أربعة : النعت – العطف – التوكيد – البدل

قدمت المنح للفائزين إلا محمودًا ، فصار المستثنى منصوبًا مع « إلا » بعد أن كان مجرورًا مع الأداة : « غير » ؛ فيصح فى تابعه أن يكون منصوبًا مع « غير » أيضًا على تخيل « إلا » المقدرة والملحوظة ؛ فتقول : غيرَ محمودٍ ، وحسنٍ أو : غيرَ محمودٍ وحسنًا ؛ بافتراض أن كلمة : « محمود » مجرورة فى ظاهرها ؛ لأنها مستثنى للأداة « غير » ، ومنصوبة فى التقدير والتوهم ؛ لأنها مستثنى للأداة : « إلا » المقدرة .

ومثل : ما جاء الفائزون غير محمودٍ وحسنٍ ، أو : حسنًا ، أو : حسنٌ ؛ لأننا لو وضعنا الأداة « إلا » مكان الأداة « غير » لجاز فى المستثنى بالأداة « إلا » — النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية ، هكذا : ما جاء الفائزون إلا محمودًا — أو محمودٌ ، فيجوز فى تابعه الأمران : النصب والرفع ؛ وهذا يجرى فى تابع « غير » التى تجىء فى مكان : « إلا » . ومعنى هذا أن كلمة « حسن » وهى المعطوفة فى المثال السالف ، يجوز فيها الجر ، والنصب ، والرفع .

والنحاة يسمون الضبط الناشئ من التخيل السالف : « الإعراب على التوهم »[1] أو : « على المحل » وهو مقصور — فى باب الاستثناء — على المستثنى « بغير » وأخواتها الأسماء . ولا يجوز فى غيرها . ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه .

---

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٣٨ .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) من أخوات « غير »الاستثنائية كلمة : بمعناها[1]، هى : « بَيْدَ » (وقد يقال فيها : « مَيْد ») ولكنها تختلف عن « غير » فى أمور :

منها : ملازمة « ميد » للنصب دائمًا، على اعتبارها حالا مؤولة، بمعنى : مغاير، أو على اعتبارها منصوبة على الاستثناء ؛ فلا تكون صفة ، ولا تكون مرفوعة ولا مجرورة ، ولا تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق .

ومنها : أنها لا تكون أداة استثناء إلا فى الاستثناء المنقطع ، وأنها مضافة دائمًا إلى مصدر مؤول من : « أن ومعموليها » . ولا يجوز قطعها عن الإضافة .

ومن الأمثلة : فلان غنى ، بَيْدَ أنه جَشِعٌ، وأخوه فقير بَيْدَ أنه عزيز النفس .

(ب) تختلف الأداتان « غير » و « إلا » فى أمور أهمها :

١ – أن « إلا » تقع بعدها الجمل بنوعيها الاسمية والفعلية، وقد سبق[2] القول بأنه لا داعى للأخذ بما اشترطه بعض النحاة : لوقوع الجمل بعدها ؛ وهو : ألا يكون الاستثناء متصلا ، وأن يكون الكلام مفرغا – وأن يكون الفعل فى الجمل الفعلية إما مضارعًا، نحو : ما النبيل إلا يعمل الخير ، وإما ماضيًا مقترنًا بالحرف « قد » نحو : ما النبيل إلا قد قام بالواجب ، وإما ماضيًا مسبوقًا بماض آخر قبل « إلا » ، نحو : ما أرسلت رسالة إلا تمنيت أن ترضى صاحبها ، فالظاهر أن ما سبق ليس بالشروط المحتومة ، وإنما هو الصور الكثيرة[2] أما « غير » فلا تقع بعدها الجمل ، لأنها ملازمة للإضافة للمفرد .

٢ – يجوز أن يقال : عندى درهم غيرُ جيد ، على النعت ، ولا يجوز : عندى درهم إلا جيد – لأن الكثير فى وقوع « إلا » نعتًا أن يكون ذلك فى أسلوب يصح فيه الاستثناء . وهنا لا يصح الاستثناء ؛ لمخالفته الكثير .

٣ – يجوز أن يقال قام غير واحد . ولا يجوز قام إلا واحد . لأن حذف المستثنى منه لا يكون فى الكلام الموجب .

٤ – يجوز أن يقال : أقبل الإخوانُ غير واحد وزميلة ، أو زميلةً، بجر « زميلة » مراعاة للفظ المعطوف عليه ، أو نصبها حملا على المعنى المتخيل كما شرحناه من قبل[3] ولا يجوز مع « إلا » تخيل سقوطها ، وإحلال « غير » محلها . . .

---

(١) وهى التى سبقت لها الإشارة فى هامش ص ٢٦٨ .

(٢) فى رقم ٣ من هامش ص ٢٥٨ البيان والإيضاح .

(٣) ص ٢٧١ .

.. ..

٥ – يجوز أن يقال : ما جئتك إلا ابتغاءَ علمك ، ولا يجوز مع الأداة : « غير » إلا الجر ، أى : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك ؛ لأن المفعول لأجله يجب أن يكون مصدرًا . و « غير » ليست مصدرًا .

(جـ) قد يقتضى المعنى أن تخرج « إلا » عن الحرفية ، وعن أن تكون أداة استثناء ، لتكون اسمًا بمعنى : « غير » وتعرب صفة – بشرطين[1] .

أولهما : أن يكون الموصوف نكرة أو شبهها ،

وثانيهما : أن يكون جمعًا أو شبه جمع ، والمراد بشبه الجمع : ما كان مفردًا فى اللفظ ، دالاً على متعدد فى المعنى ؛ مثل : كلمة : « غير » . . . فى نحو : جاء غير الغريب . فغير الغريب – وأشباهه –متعدد حتمًا ، والمراد بشبه النكرة المعرفة التى يراد بها الجنس – كما سبق –[2] ، كالمعرف « بأل » الجنسية .

فمثال « إلا » الواقعة صفة لجمع حقيقى هو نكرة حقيقية : سينهزم الأعداء، فقد خرج لملاقاتهم جيوش كبيرة ، إلا القوادُ والرماةُ . فلا يصح أن تكون « إلا » هنا حرف استثناء ؛ فيفسد المعنى ؛ إذ الاستثناء – كما شرحنا أول الباب – يقتضى أن يكون المعنى : خَرج لملاقاتهم جيش طرحنا ونقصنا منه القواد والرماة ، ولا يعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته . ومثل : تتّسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة إلا المحاضرِ ، فهى هنا – كما فى المثال السابق – بمعنى : غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى . « إلا » الاستثنائية ؛ لئلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى : تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر ؛ إذ لا يعقل ، أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين ، ولا تتسع للمحاضر ، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم ،ومثل هذا قوله تعالى : (لو كان فيهما[3] آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا) ، فلو كانت « إلا » حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهةٌ ، ليس من ضمنها الله لفسدتا . (أى : لو كان فيهما آلهة أخرجْنا

---

(١) زاد بعض النحاة شرطاً ثالثاً ؛ هو أن تكون فى الأسلوب الذى تقع فيه نعتاً صالحة لأن تكون للاستثناء . والتحقيق أن هذا الشرط مردود . ومن الشرطين السالفين تنشأ صور أربع : أن يكون الموصوف جمعاً حقيقياً ونكرة حقيقية . وأن يكون شبهاً بالجمع ونكرة حقيقية . وأن يكون جمعاً حقيقياً وشبهاً بالنكرة الحقيقية . وللصور الثلاث السالفة أمثلة معروضة . أما الرابعة فأن يكون شبهاً بالجمع شبهاً بالنكرة ، كالمفرد المعرف بأل الجنسية . (٢) انظر أول ص ٢٧١ .

(٣) فى السماء والأرض .

. . . .

وطرحنا منها الله ، لفسدتا) وهذا معنى يوحى بأنهما لا تَفْسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يُخرَج ولم يُطرح . وهذا واضح البطلان . بخلاف ما لو كانت « إلا » اسمًا بمعنى : « غير » ، نعتًا للنكرة قبلها .

ومثال « إلا» الاسمية الواقعة نعتًا لشبه الجمع الذى هو نكرة حقيقية أن تقول للخائن : غيرُك إلا الخائنُ يستحق الصفح ، فكلمة « إلا » اسم بمعنى : « غير » ولا تصلح أن تكون استثناء لئلا يكون المعنى : غيرك من الخائنين يَسْتحق الصفح إلا الخائن ، وفى هذا تناقض ظاهر . أو غيرك من الأمناء مطروحًا وخارجًا منهم الخائن يستحقون الصفح . والخائن ليس من الأمناء ، ولا علاقة له بهم حتى يستثنى منهم[1]. فإذا جعلنا : « إلا» بمعنى : « غير » صح المعنى واستقام وتعرب صفة لكلمة « غير » الأولى ، ولا يصح أن تكون حرف استثناء ؛ دفعًا لفساد المعنى وتناقضه . . .

ومثالها نعتا للجمع الحقيقىّ الشبيه بالنكرة : يخشى عقاب الله العصاة إلا الصالحون فالعصاة شبه نكرة لوجود « أل »[2] الجنسية . و « إلا » بمعنى « غير » صفة . ولو كان حرفًا لفسد المعنى ؛ إذ يكون : يخشى عقاب الله العصاةُ ، والصالحون لا يخشونه .

أما شبه الجمع الشبيه بالنكرة فكالمفرد المعرف « بأل الجنسية » نحو : الرجل إلا المريض يحتمل الأثقال .

وإذا كانت « إلا » الاسمية نعتًا فكيف نعربها ؟ أتكون هى — وحدها — النعت ؛ مباشرة ؛ مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، بحركات مقدرة على آخره ، على حسب المنعوت ، وبعدها ما أضيفت إليه مجرورًا ؟ أم تكون هى النعت — أيضًا — ، مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، على حسب المنعوت ولكن صورتها كصورة الحرف ، فالحركات لا تقدّر عليها ، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذى بعدها مباشرة ؛ فتكون « إلا » نعتًا مضافًا ، واللفظ بعدها هو المضاف إليه ، وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الحركة المنقولة إليه من « إلا » ؟

رأيان ، أولهما أقرب إلى القبول ، وكلاهما معيب معترض عليه . ومن الخير ألا نلجأ فى أساليبنا إلى استعمال « إلا » الاسمية ما استطعنا لذلك سبيلاً .

---

(١) ولو جعل الاستثناء منقطعاً لأدى إلى اعتبار المخاطب من غير الأمناء . إذ يكون المعنى : المغايرون لك أمناء . . . وهذا غير المراد .

(٢) سبقت أحكامها مفصلة — ولا سيما من ناحية أثرها فى التعريف والتنكير . — فى ج ١ ص ٣٠٨ م ٣ .

المسألة ٨٣ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أفعال [1] خالصة

والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا وحروفًا

(ا) فأما الأدوات التى هى أفعال خالصة فتنحصر فى فعلين ناسخين ، هما : « ليس » و « لا يكون » . (بشرط وجود « لا » النافية قبل هذا الفعل المضارع ، الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفى ، ولا يصلح من أفعال « الكون » أداة للاستثناء إلاّ هذا المضارع ، المنفى بالحرف : « لا » ، الدال على الغائب ؛ مثل : زرعت الحقول ليس حقْلا . أو : زرعت الحقول لا يكون[2] حقلاً .

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب ، باعتباره خبرًا لهما ، لأنهما ناسخان من أخوات : « كان » . أما الاسم فضمير مستتر وجوبًا تقديره : هو ؛ يعود على « بعض » مفهوم من « كل » يرشد إليه السياق ، ويدل عليه المقام ضمنًا [3] فمعنى : زرعت الحقول ليس حقلا — ليس هو من المزروع ؛ أى: ليس بعض الحقول المزروعة حقلاً . فالمزروع « كلّ » استُثْنى [4] بعضه .

ولا بد أن يكون هذا النوع من الاستثناء تامًّا متصلا كما فى الأمثلة المذكورة ..

---

(١) إذا كانت أداة الاستثناء فعلا وجب أن يكون الكلام تاماً متصلا ، — موجباً أو غير موجب — كما نص على هذا الصبان والخضرى عند الكلام على الاستثناء بهذه الأدوات الفعلية ، وكما فى المفصل ص ٧٧ ج ٢ . فلا تصلح فى الاستثناء المنقطع ولا فى المفرغ . . . . وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٤٩ وكما يجىء فى الصفحة التالية .

(٢) الفعل هنا مضارع زمنه للحال ، أو للاستقبال ؛ فيبدو غريباً متناقضاً مع الفعل الماضى قبله فى هذا المثال أو ما يشبهه . وقد قالوا إن المراد : لا تَعُد ولا تحسب حقلا ؛ فلا منافاة بين زمن المضارع والماضى على هذا التفسير . ومثل هذا يقال فى الفعل : « ليس » إذا سبقه الماضى الصريح ، مع أن « ليس » لنفى المعنى فى الزمن الحالى ، أو يقال : إنه لنفى المعنى فى الزمن الحال عند عدم قرينة تعينه — للماضى كالتى هنا — أو تعينه للمستقبل ؛ على الوجه المبين فى مكانه المناسب ج ١ ص ٤١١ م ٤٢ باب « كان » وأخواتها .

(٣) الكلام على مرجع الضمير فى ج ١ ص ١٨١ م ١٩ .

(٤) إذا لم يكن فى الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشبهه فى الإرشاد إلى ما يرجع إليه الضمير أمكن تصيده من فحوى العبارة ؛ فى مثل : القوم إخوتك ليس علياً — يكون التقدير : ليس هو عليا ؛ أى : ليس المنتسب إليك بالأخوة عليا .

وتعرب الجملة المشتملة على الناسخ واسمه وخبره فى محل نصب حالاً[١]، أو تعتبر جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ، ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية الإعرابية فقط ؛ أما من الناحية المعنوية فبينهما ارتباط[٢] .

(ب) وأما الأدوات التى تكون أفعالا تارة ، وحروفًا تارة أخرى — فهى ثلاثة : عدا — خلا — حاشا (وفى هذه لغات أشهرها : حَاشَا ، حَشَا — حاش . . .) . ومعنى كل أداة من الأدوات الفعلية : «جَاوزَ» . ويتعين عند استعمالها أفعالا أن يكون الاستثناء بها تامًّا متصلا ، منفيًّا أو غير منفى ، كالشأن فى جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالا .

١ — فإن تقدمت على كل منها «ما» المصدرية وجب اعتبارها أفعالا خالصة — ولا تكون إلا ماضية ؛ (فهى جامدة فى حالة استعمالها أدوات استثناء) ، مثل : أحب الأدباء ما عدا الخـدّاعَ — وأقرأ الصحف ما خلا التافهةَ ، وأشاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقية ، غير أن تقدّم «ما» المصدرية على «حاشا» قليل ؛ حتّى قيل إنه ممنوع . ويحسن الأخذ بهذا الرأى .

وحكم المستثنى فى الصور السالفة التى تتقدم فيها «ما» المصدرية وجوب النصب ، على اعتباره مفعولاً به لفعل الاستثناء المذكور فى الجملة ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره : «هو» ، يعود على «بعض» مفهوم من «كل» يدل عليه المقام — كما سبق . أما المصدر المؤول من «ما» المصدرية والجملة التى بعدها[٣] فهو فى محل نصب حال[٤] مؤولة بالمشتق ، أو ظرف زمان . والتقدير

---

(١) ولا تجىء «قد» المشروطة — عند كثير من النحاة — فى الجملة الماضوية المثبتة الواقعة حالا ؛ لأن هذا الشرط فى غير الجمل الماضوية التى أفعالها جامدة ، ومنها الأفعال الواقعة فى الاستثناء ، مثل : ليس — خلا — عدا — حاشا كما سيجىء فى ص ٣١٤ فلا يصح مجىء قد .

(٢) يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق . والبيان يجىء فى الزيادة والتفصيل ص ٢٨١ .

(٣) فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه فى صياغة المصدر المنسبك ؛ وإنما يدخل الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : جاوز . هذا ، والحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا على هذه الأفعال ؛ لأنها مستثناة من القاعدة السالفة ، أو لأنها متصرفة فى أصلها .

(٤) الحال هنا جائزة ، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدراً مؤولا ؛ لاشتماله على ضمير يجعلها معرفة . ولكنها هنا معرفة مؤولة بالنكرة ، أى : مجاوزين — مثلا كما سيجىء فى ص ٢٩٣ .

على الأول : أحب الأدباء مجاوزين الخداع . . . مجاوزةً التافهة . . . و . . . مجاوِزةً السوقية . والتقدير على الثانى : وقت مجاوزتهم الخداع . . . وقت مجاوزتها التافهة . . . وقت مجاوزتها السوقية [1] . . . وكلا التقديرين حسن ، ولا يكاد يختلف فى الدلالة عن الآخر .

٢ — أما إذا لم تتقدم « ما » المصدرية على الكلمات الثلاث السابقة فيجوز اعتبارها أفعالا تنصب المستثنى ، مفعولا لها ، وفاعلها ضمير مستتر وجوبًا تقديره : « هو » كما سلف، والجملة فى محل نصب حال ، أو لا محل لها من الإعراب، مستأنفة . ويجوز اعتبارها حرف جر ، والمستثنى مجرور بها ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبهه . أو أنهما ليسا فى حاجة إلى تعلق . على اعتبار الثلاثة حروف جر شبيهة بالزائد [2] ، (وحرف الجر الشبيه بالزائد لا يحتاج إلى تعليق) ، فنى الأمثلة السابقة يجوز: أحب الأدباء عدا الخداعَ ، أو : الخداعِ ، وأقرأ الصحف خلا التافهةَ ، أو التافهةِ — وأشاهد تمثيل المسرحيات حاشا السوقيةَ أو السوقيةِ . فكلمات : الخدّاع ، التافهة ، السوقية — يجوز فى كل منها النصب ، فيكون المستثنى مفعولا به ، والعامل فعلا ماضيًا جامدًا . ويجوز فيها الجر والعامل حرف جر [3] . . .

---

(١) طريقة صوغ المصدر المؤول من « ما » وصلتها وكل ما يتصل بها — مدونة فى ج ١ ص ٢٩٦ م ٢٩ آخر باب الموصول .

(٢) لا داعى للأخذ بهذا الرأى ، لأنه معقد ، وحجة أصحابه واهية . —كما سيجيء فى ص ٢٤٩

(٣) إنما يجوز الأمران — النصب والجر — بعد تلك الأفعال الثلاثة فى غير الحالة التى يكون المستثنى بها ياء المتكلم . فإن كان المستثنى بها ضميراً للمتكلم (الياء) ولم توجد « ما » المصدرية تعين اعتبار الأداة حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم نون الوقاية ؛ نحو : أطال الخطباء حاشاى ، أو : عداى ، أو خلاى . والمستثنى مبنى على الفتح فى محل جر . ولا يصح هنا اعتبار الأداة فعلا ينصب المستثنى (الياء) ؛ إذ لو كانت الأداة فعلا لوجب — على المشهور — الإتيان بنون الوقاية قبل ضمير المتكلم «الياء» تطبيقاً لما سبق فى باب الضمير ، ج ١ ص ١٩٢ م ٢١ ،بخلاف ما لو قلنا : حاشانى ، أو عدانى ، أو خلانى حيث يجب اعتبار الأداة فعلا محضاً والياء مفعوله بسبب وجود نون الوقاية التى تلزم آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم طبقاً للرأى الغالب .

هذا كلامهم . وهو مدفوع بأن نون الوقاية إنما تجيء فى آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقيه وتحفظه من الكسر الذى يجيء فى آخره لمناسبة الياء التى تلحق بآخره . ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعى لمجيء نون الوقاية مجيئاً حتمياً ،وصار الاستغناء عنها جائزاً ؛ =

وقد وردت أمثلة مسموعة وقعت فيها «ما» قبل الكلمات الثلاث: (خلا – عدا – حاشا)[1] ووقع فيها المستثنى مجرورًا وهى؛ أمثلة شاذة لا يصح القياس عليها . وقد أولها النحاة ليصححوها؛ فقالوا: إن «ما» التى وقعت قبلها

= فيصح أن يقال: حاشاى ، أو : عداى ، أو خلاى ... وفى هذه الصور يصح اعتبار الأداة فعلا أو حرفاً لعدم وجود ما يعينها لأحدهما دون الآخر .

نعم ، لو قلنا : حاشانى ، أو : عدانى ، أو : خلانى . . . لكان وجود نون الوقاية – ووجودها هنا جائز لا واجب كما أسلفنا – مرجحاً قوياً لاعتبار الأداة فعلا ، لكثرة النون فى الأفعال . . . وقلّتها فى الحروف .

(١) وفيما سبق من أدوات الاستثناء التى تكون أفعالا فقط ، أو : التى تصلح لأن تكون أفعالا وحروفاً يقول ابن مالك ، وقد خلطها :

واسْتَثْنِ – نَاصِباً – «بِلَيْسَ وخَلاَ» «وبعدا» ، «وبيَكونُ» بَعْدَ : «لا»

أى : استثن بالأدوات التى ذكرها، (وهى : ليس – خلا – عدا – يكون ؛ بشرط وقوع «يكون» بعد «لا» النافية) . ناصباً المستثنى بها ، وفى هذه الحالة التى تنصب فيها المستثنى يتعين أن تكون أفعالا خالصة . ثم أردف قائلا :

واجْرُر بِسَابِقَىْ «يكونُ» إن تُرِد وبعْدَ : «ما» انْصِبْ ،وانْجِرَارُقَدْيَرِدْ

يقول : جر المستثنى بالأداتين السابقتين على «يكون» . إن شئت ؛ وهما : «خلا وعدا» وإن شئت فانصبه بعدهما بشرط أن تسبقهما . «ما» ولم يذكر نوع «ما» وأنها المصدرية . ثم أشار إلى أنهما قد يجران المستثنى أحياناً مع وجود : «ما» قبلهما – على اعتبارها زائدة – . وأوضح بعد ذلك أنهما فى حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفى جر ، وأنهما فى حالة نصبه يعتبران فعلين :

وحيثُ جرًّا فَهُما حَـرْفَانِ كَما هُما إنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

(ويلاحظ أنه أدخل «الفاء» على جملة : «هما حرفان» تنزيلا للظرف : «حيث» منزلة الشرط على الوجه الذى شرحناه فى موضعه المناسب ص ٢٢٢ «ز» و ٢٢٨ و ٢٢٩ وهامشها) . أو على اعتبار : «حيث» شرطية بغير اتصالها «بما» الزائدة ، تبعاً لرأى الكوفيين أما الظرف : «حيث» فتعلق بالإسناد (أى : بالنسبة الواقعة بين ركنى جملة) تطبيقاً لما دونوه من أن شبه الجملة يتعلق بما فى الجملة من فعل أو غيره مما يصح التعلق به فإن لم يوجد ما يصلح فقد يتعلق بالنسبة (الإسناد) وذلك كالنسبة المأخوذة من قول ابن مالك «فهما حرفان» فالظرف «حيث» متعلق بالنسبة . أى : تثبت حرفيّتهما حيث جرا . . . . وستجىء إشارة لهذا فى باب حروف الجر عند الكلام على التعلق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤ : كما سيجىء فى ج ٤ ص ٣٥١ إشارة لإجراء الظرف مجرى الشرط .

ثم بين أن الأداة : «حاشا» شبيهة بالأداة : «خلا» فى كل أحكامها . لكن لا تجىء : «ما» ، قبل : «حاشا» وأن فيها لغات أشهرها «حاش» ، و «حشا» ، حيث يقول :

وكَخَلاَ :حاشَا ، ولاَ تَصْحَبُ «ما» وقيلَ : «حَاشَ» ، «وَحَشَا» ؛ فاحْفَظْهُمَا

ليست مصدرية ، ولكنها زائدة . ولا خير فى هذا التأويل ، لأن العربى الذى نطق بتلك الأمثلة لا يعرف « ما » المصدرية ، ولا الزائدة ، ولا شيئًا من هذه المصطلحات التى ظهرت أيام تدوين العلوم ، وجمعها ،وتأليفها ولا شأن له بها . هذا إلى أن التأويل السابق – كشأن كثير من نظائره يُخْضع لغة ولهجة لأخرى تخالفها من غير علم أصحابهما . وهذا غير سائغ ؛ كما أشرنا مرارًا .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) هل تقع الجملة من فعل الاستثناء وفاعله نعتًا ؟ ننقل هنا رأيين مفيدين ، وإن كان بينهما نوع تعارض . . .

أولهما : ما جاء فى الهمع[1] ونصه :

(من أدوات الاستثناء : « ليس » ، « ولا يكون » ، وهى الناقصة ، وليست أخرى ارتُجلت للاستثناء . وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما ، والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار — كما تقدم فى مبحث الضمير — نحو : قام القوم ليس زيدًا ، وخرج الناس لا يكون عمرًا . ولفظ : « لا » قيدٌ فى : « يكون» فلو نفيت بما ، أو : لم ، أو : لما ، أو لن . . . لم تقع فى الاستثناء . ومن شواهد « ليس » قول الشاعر :

عددت قومى كعديد الطيْسِ ... إذ ذهب القوم الكرام ليسى

وقوله عليه السلام : يُطْبَعُ المؤمن على كل خلق ليس الخيانةَ والكذبَ .

وقد يوصف بـ «ليس ، ولا يكون» ، حيث يصح الاستثناء ؛ بأن يكون — المستثنى — نكرة منفية[2] . قال ابن مالك : أو معرف بلام الجنس ، نحو : ما جاءنى أحد ليس زيدًا ، وما جاءنى رجل لا يكون بشرًا . وجاءنى القوم ليسوا إخوتك .قال أبو حيان : ولا أعلم فى ذلك خلافا ، إلاأن المنقول هواختصاصه بالنكرة دون المعرف بلام الجنس .

ولا يجوز فى النكرة المؤنثة ؛ نحو : أتتنى امرأة لا تكون فلانة ،إذ لا يصح الاستثناء منها ، ولا فى المعرفة ؛ نحو جاء القوم ليسوا إخوتك[2] . بل يكونان فى موضع نصب على الحال . وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ؛ فيبرز[3] ؛ نحو : جاءتنى امرأة ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاءنى رجال ليسوا زيدًا أو نساء لسْن الهندات .

قال السيرافى : أجازوا الوصف « بليس ، ولا يكون » لأنهما نص فى نفى المعنى عن الثانى . وهذا معنى الاستثناء ، وليس ذلك فى « عدا وخلا » ، إلا بالتضمن ؛

---

(١) جـ ١ ص ٢٣٣ .

(٢) إلا عند ابن مالك ، كما سلف .

(٣) ولابد أن تكون أعم من المستثنى ؛ ليمكن استثناؤه منها — كما هو معلوم .

... ...

فلم يوصف بهما ؛ لأنهما ليسا موضعَى جحد ؛ فلا يقال : ما أتتنى امرأة عدت هندا ، أو : خلت دَعْدًا) اهـ.

ثانيهما : ما جاء فى المفصل[1] ونصه :

(قد يكون : « ليس ، ولا يكون » وصفين لما قبلهما من النكرات ؛ تقول : آتتنى امرأة لا تكون هندا ، فموضع لا تكون رفع ؛ بأنه وصف لامرأة . وكذلك تقول فى النصب والجر : رأيت امرأة ليست هندًا ، ولا تكون هندًا ، ومررت بامرأه ليست هندًا ولا تكون هندًا .

ولا يوصف « بخلا وعدا » كما وصف بـ« ليس ، ولا يكون » فلا تقول : أتتنى امرأة خلت هندًا ، وعدت جُمْلا . وذلك أن : « ليس ولا يكون » لفظهما جحد، فخالف ما بعدهما ما قبلهما ؛ فجريا فى ذلك مجرى « غير » ؛ فوصف بهما كما يوصف « بغير » . وأما « خلا وعدا » فليسا كذلك ، وإنما يستثنى بهما على التأويل ؛ لا لأنهما جحد . ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشىء فهم منهما مفارقة الأول ، فاستثنى بهما لهذا المعنى ، ولم يوصف بهما ؛ لأن لفظهما ليس جحدًا ؛ فليس جاريًا مجرى « غير ») ا . هـ

ويلاحظ : أن صاحب المفصل لم يقيد وقوعهما نعتًا بالموضع الذى يصلحان فيه للاستثناء ، كما قيَّده صاحب الهمع ، وأن الأمْثلة التى ذكرها صاحب المفصل هى التى نصَّ صاحب الهمع على عدم صلاحها نعتًا. فكيف ذلك ؟

لامفر من إعراب هذه الأمثلة نعتًا خالصًا لا يصلح للاستثناء لأن النكرة التى قبل الفعلين الفعلين ليست عامة ؛ فلا تصلح « مستثنى منه » يتسع لإخراج المستثنى فالجملة نعت محض وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان .

(ب) ليست : « حاشا » مقصورة على الاستثناء ؛ وإنما هى ثلاثة أنواع ؛ أولها : الاستثنائية ؛ وهى فعل ماض جامد ، وقد سبق ما يختص بها .

وثانيها : أن تكون فعلا ماضيًا متعديًا متصرفًا ؛ بمعنى : « اسْتَثْنَى »، مثل: حاشَيْتُ مالَ غيرى أن تمتد له يدى — حين نتخير موضوعات الكلام نحاشى

---

(١) جـ ٢ ص ٧٨ .

... ...

الموضوعات الضارّة — إذا دعوت لحفل فحاشِ من لا يحسن أدب الاجتماع[١] .

ثالثها : أن تكون للتنزيه وحده[٢] أى : للدلالة على تنزيه ما بعدها من العيب[٣] ، وهى اسم مرادف لكلمة : « تَنْزِيه » التى هى مصدر : نزَّه . وتُنْصب على اعتبارها مصدرًا قائمًا مقام فعل من معناه ، محذوف وجوبًا ، ويغنى هذا المصدر عن النطق بفعله المحذوف[٤] ، نحو : حاشًا لله ، أى : تنزيهًا لله من أن يقْترب منه السوء . فكلمة : « حاشًا » — بالتنوين — مفعول مطلق ، منصوب بالفعل المحذوف — وجوبًا ، الذى من معناه ، وتقديره : أنزه . والجار والمجرور متعلقان بها . ويصح أن يقال فيها : حاشَ لله ، بغير تنوين ؛ فتكون « حاشَ » « مفعولا مطلقًا ، ولكنه مضاف ، واللام بعده زائدة[٥] ، وكلمة « الله » مضاف إليه مجرور ، كما يصح أن يقال فيها : حاشَ اللهِ ، بغير اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه .

(حـ) هل يحذف المستثنى ؟ وهل تحذف أداة الاستثناء ؟

أما حذف الأداة فالأصح أنها لا تحذف . وأما حذف المستثنى فيجوز بشروط ثلاثة : فهم المعنى ، وأن تكون الأداة هى : « إلا » أو : « غير » وأن تسبقهما كلمة : « ليس[٦] » . نحو : قبضت عشرة ليس إلا ، أو : ليس غير .

---

(١) إذا كانت فعلا ماضياً متصرفاً كهذا النوع ، فإن ألفها الأخيرة تكتب ياء . بخلافها فى النوعين الآخرين ؛ فتكتب ألفا .

(٢) أى : التنزيه الخالص الذى لا يشوبه معنى آخر ؛ كالاستثناء أو غيره ، ذلك أن « حاشا » الاستثنائية والمتصرفة — لا تخلوان من تنزيه ؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر .

(٣) وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تنزيه شخص من العيب ؛ فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ، ثم ينزهون من أرادوا . يريدون أن الله منزه عن ألا يطهر ذلك الشخص من العيب .

(٤) سبق فى باب المفعول المطلق تفصيل الكلام على المصدر القائم بدلا من التلفظ بفعله ص ١٧٩ ، وفى ص ١٩١ إشارة إليها .

(٥) كزيادتها فى قوله تعالى : « هيهات هيهات لما توعدون » . ولهذا قال بعض النحاة إن « حاش » اسم فعل بمعنى : أبرأ . أو تنزه . فتكون اسم فعل ماض مبنى على الفتح ، واللام بعدها زائدة و « الله » مجرور باللام الزائدة فى محل رفع ، فاعل اسم الفعل .

(٦) أجاز بعضهم أن يكون النافى هو : « لا » إذا كانت أداة الاستثناء هى غير ؛ كما سيجىء فى الجزء الثالث باب الإضافة عند الكلام على غير .

... ...

أى ليس المقبوض شيئاً إلا إياها . وليس المقبوض شيئاً غيرها . . .ومن القليل أن يحذف المستثنى بعد : « لا يكون » . بشرط فهم المعنى أيضاً، نحو : قبضت عشرة . لا يكون . . . أى لا يكون غيرها . . . لا يكون المقبوض غيرها .

(د) من أدوات الاستثناء « لمَّا » بمعنى « إلا » وقدوردت فى أمثلة مسموعة إما فى كلام منفى مثل قوله تعالى : « إنْ كلُّ نفس لمَّا عليها حافظٌ » وإما فى كلام مثبت ، ولكنه مقصور على بضعة أساليب سماعية؛ أشهرها : نَشَدتُكَ الله لما فعلت كذا . وعَمْرَكَ اللهُ لمَّا فعلت كذا .

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجملة الاسمية أو على الماضى لفظاً لا معنى كالمثالين السَّالفين[1] إذ المعنى فيهما : « إلا أن تفعل كذا » ويستحسن النحاة الاقتصار على المسموع .

(ﻫ) يذكر بعض النحاة فى آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على « لا سيما » من ناحية تركيبها؛ ومعناها ، وعلاقتها بالاستثناء ، وضبط الاسم الذى بعدها ، وإعرابهما . . . ويذكرها فريق آخر فى باب الموصول ، بحجة أن «ما» المتصلة بها قد تكون موصولة ... وقد آثرنا ذكرها فى باب الموصول[2] لأنه أسبق ، وصلتها به أقوى .

ونزيد هنا أن بعض الرواة نقل لها أخوات مسموعة ، منها :« لامِثْلَما » . . — لا سوى ما . . . — فهذان يشاركان :« لا سيما » فى معناها ،وفى أحكامها الإعرابية التى فصلناها فيما سبق .

ومنها : « لا تَرَ ما . . . » ،و« لو تَرَما » . . . ،وهما بمعناها .ولكنهما يخالفانها فى الإعراب ؛ فهذان فعلان لا بد من رفع الاسم بعدهما ؛ ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة مع جر الاسم بعدها بالإضافة ، لأن الأفعال لا تضاف والأحسن أن تكون « ما » موصولة وهى مفعول للفعل :« تر » وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت . والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة .

---

(١) نص على هذا « الأشمونى » فى الجزء الرابع – باب الجوازم ، عند الكلام على « لما » الجازمة .

(٢) ج ١ ص ٢٩٠ م ٢٨ .

وإنما كان الفعل مجزومًا بعد « لا » لأنها للنهى . والتقدير فى« قام القوم لا تر ما عَلِىٌّ »: لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذى هو علىّ ؛ فإنه فى القيام أولى منهم .أو تكون « لا » للنفى ، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعًا، وشذوذًا .

وكذلك بعد « لو » سماعاً . والتقدير : لو تُبصر الذى هو علىّ لرأيته أولى بالقيام .

والجدير بنا أن نقتصر فى استعمالنا ، على : « ولاسيما » لشيوعها قديمًا وحديثًا .

المسألة ٨٤ :

الحال[1]

ظهر البدرُ كاملا — نجا الغريقُ شاحبا
أبصرت النجوم متوهجةً — أرسل التاجرُ البضاعةَ ملفوفةً
فحص الطبيبُ مريضه جالسَيْن — صافحَ المُضيفُ ضيفَه واقفَيْن
البردُ — قارسًا — ضارٌّ — الشمسُ — شديدةً — مؤذية
النزول من القطار — متحركًا — خطرٌ — ركوبُ السيارةِ — ماشيةً — وخيمُ العاقبة

تعريفه :

وصف[2]، منصوب[3]، فضْلة، يبين هيئة ما قبله؛ من فاعل، أو مفعول به، أو منهما معا، أو من غيرهما[4] — وقت وقوع الفعل. كالكلمات التى تحتها خط فى الأمثلة المعروضة.

---

(١) أبيات ابن مالك — كما وردت فى هذا الباب من ألفيته — لا تساير تسلسل المسائل، ولا ترتيبها المنهجى على الوجه الذى ارتضيناه. لهذا وضعنا كل بيت عقب القاعدة التى يناسبها، ويتصل بها اتصالا منطقياً. وفى الوقت نفسه وضعنا بجانب كل بيت رقماً يميزه ويدل على ترتيبه بين نظائره فى الباب كما رتبها ابن مالك.

هذا، وكلمة: الحال — بغير تاء التأنيث فى آخرها — صالحة لأن تكون مذكرة أو مؤنثة؛ نحو: الحال طيب، أو: طيبة. إن هذا الحال حسن، أو هذه الحال حسنة. أما إذا ختمت بتاء التأنيث فهى مؤنثة فقط، نحو: الحالة طيبة، وإن هذه الحالة حسنة. والكثير فى اللفظ التذكير، وفى المعنى التأنيث.

(٢) اسم مشتق. وقد تكرر تعريف المشتق وأنواعه . . .

(٣) فى بعض المراجع المطولة — كهامش التصريح — معركة جدلية بسبب أن «النصب» ليس جزءاً من التعريف؛ وإنما هو حكم، والدفاع عن هذا، أو مقاومته، ولا يعنينا مثل هذا الجدل الذى لا خير فيه.

(٤) أى: يبين هيئة صاحبه؛ كالفاعل، وكالمبتدأ، أو الخبر أو اسم النواسخ. ولا قيمة للاعتراض على مجىء الحال من المبتدأ، أو من اسم الناسخ، أو مما ليس فاعلا، أو مفعولا، أو نحوهما؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح؛ وهو عدم الاستعمال العربى الأصيل، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذى وهبوه للعامل. كأنَّ يقولوا: إنّ العامل فى الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل فى صاحبها أيضاً طبقاً للبيان الآتى فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٨. والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخلص لا يوافقهم، ولا يؤيدهم، مع كثرته، — ولهذا =

وتعرف دلالته على الهيئة بوضع سؤال كهذا : كيف كان شكلُ البدر حين ظهر ؟ أو : كيف كانت صورته ؟ فيكون الجواب : هو لفظ الحال السابقة ؛ أى : كاملا ، أو : مستديرًا . . . و . . . و . . . وكذا الباقى.

وليس من اللازم أن تكون الحال فى كل الاستعمالات وصفًا، وإنما هذا هو الغالب — كما سيجىء[1] — ولا أن تكون فضلة؛ فهذا غالب أيضًا ، إذ تكون عمدة ، أحيانًا ؛ كالحال التى تَسدّ مسد الخبر[2] ، فى مثل: امتداحى الغلام مؤدِّبًا ؛ فإن المعنى الأساسى — هنا لم يتم إلا بذكر الحال .وكالجملة التى لا يكون لها معنى بغيره ، أو التى يفسد معناها بالاستغناء عنه ؛ مثل ؛ قوله تعالى : « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كُسَالى» فما المعنى لو حذفت الحال : «كُسالى » !!؟ ومثل : ليس الميت من فارق الحياة ، إنما الميت من يحيا خاملا لانفع له؛ فلو حذفنا الحال ، وقلنا : الميت من يحيا — لوقع التناقض الذى يُفْسد المعنى . ومثل كلمة : « لاعبين » فى قوله تعالى: « وما خلقْنا السموات والأرضَ وما بينهما لاعبين » .

هذا ، وما يبين الحالُ هيئته من فاعل أو : مفعول به ، أو : منهما معا ، أو : غيرهما ، يسمى : « صاحب الحال »[3] .

والتعريف السابق مقصورٌ على الحال المؤسِّسة دون المؤكِّدة ، لأن المؤكِّدة لا تبين هيئة . ومثال الأولى ارتمى السارق صارخًا . ومثال الثانية . ولى الحزين منصرفًا ، وسيجىء[4] بيانهما قريبًا .

= يخالفهم بحق « سيبويه » وفريق معه — وأن ما يرفضونه ظاهراً صريحاً ، يقبلونه على نية التأويل ؛ فكأن مجرد النية يبيح المحظور ؛ مع أن اللفظ لن يتغير فى ظاهره ، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل . وهذا موضع من مواضع الشكوى . ولعله السبب الذى حمل بعض النحاة المحققين ؛ — كالرضى — على رفض اعتراضهم ، ونبذ رأيهم المخالف رأى سيبويه (كما جاء فى الخضرى ج ١ والصبان ، وغيرهما — فى باب الحال عند بيت ابن مالك ، وعامل ضمن معنى الفعل لا... وعلى أن يقول : « إن رأى سيبويه هو الحق ، ولا ضرورة تدعو للرأى المخالف » .

وإذا كان المحظور يباح بمثل هذه النية وجب ترك الناس أحراراً فى محاكاة الكثير المأثور من الكلام العربى الصحيح ، وفى القياس عليه . ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فليفعل . فالمهم هو ترك اللفظ على حاله الظاهر الموافق للوارد . ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل فهو حر وإن كانت المشقة بغير فائدة .

(١) فى ص ٢٩٠ . (٢) سبق شرحه فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ باب المبتدأ والخبر .

(٣) يجىء الكلام عليه مفصلا فى ص ٣١٦ م ٨٥ . (٤) فى ص ٣٠٨ .

أقسام الحال ، والكلام على كل قسم :

تتعدد أقسام الحال[1] بتعدد الاعتبارات المختلفة التى ينبنى عليها التقسيم . وفيما يلى أشهر هذه الاعتبارات ، وماتؤدى إليه .

الأول : انقسام الحال باعتبار ثبات معناها ودوامه ، أو عدم ذلك — إلى منتقلة — وثابتة .

فالمنتقلة : هى التى تُبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة ، ثم تفارقه بعدها ؛ فليست دائمة الملازمة له : مثل : أقبل الرابح ضاحكًا — أسرع البرق مشتعلا — شاهدت كتائب النمل مهاجرةً . . . و . . . . فكل حال من الثلاثة : (ضاحكًا — مشتعلا — مهاجرة . . .) غير دائم ، وإنما يوجد مدة تقصر أو تَطول ، ثم ينقطع . « فالضحك » لا يلازم صاحبه إلا مدة محددة ، وكذلك : « الاشتعال » ، و « المهاجَرة » . . .

والثابتة : هى الملازمة لصاحبها لا تفارقه ، وتتحقق الملازَمة فى إحدى صور ثلاث :

(ا) أن يكون معناها التأكيد . وهذا يشمل :

١ — أن يكون معناها مؤكِّدًا مضمون جملة قبلها — وهذا المضمون أمر ثابت ملازم — ؛ بحيث يتفق معنى الحال ومضمون الجملة ؛ فتكون الحال ملازمة صاحبها تبعًا لذلك ؛ نحو : خليل أبوك رحيمًا . فكلمة : « رحيمًا » حال من « أب » الذى هو صاحبها الملازمة له . ومعناها وهو : « الرحمة » يحوى المعنى الضمنى للجملة قبلها . الذى هو : « أبوة خليل » ، كما أن المعنى الضمنى للجملة هو معناها ؛ إذ نفهم حين نسمع : « خليل أبوك » أنه رحيم ؛ بداعى الأبوة التى تقتضى الرحمة والشفقة . و « الرحيم » المقصود هو : « خليل أبوك » . لهذا كان معنى الحال مؤكدًا مضمون الجملة التى قبلها . والحال فيها ملازمة صاحبها . ويشترط فى هذه الجملة التى قبلها أن تكون اسمية .

---

(١) يسميها بعض النحاة أقساماً ، ويسميها آخرون أوصافاً ، ويسميها فريق ثالث : نواحى الحال . . و . . ولا أهمية لاختلاف التسمية ما دام المراد واحداً ؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبارات المتصلة بها .

وأن يكون طرفاها (وهما : المبتدأ والخبر) معرفتين جامدتين جموداً محضاً، لا تأويل معه بالمشتق . ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن عاملها ، وأن يحذف عاملها[1] وصاحبها وجوبا .

٢ — وكذلك يشمل أن تكون مؤكِّدة لعاملها ؛ إما فى اللفظ والمعنى معا ، نحو قوله تعالى : (وأرْسلناكَ للناسِ رَسولاً) ، وإما فى المعنى فقط ، نحو قوله تعالى : (والسلام علىّ يوم وُلدتُ ويوم أموتُ ، ويوم أبعثُ حيًّا) ، فكلمة : « حيا » ، حال من الضمير المستتر (أنا) . ومعناها : الحياة ، وهو معنى الفعل : أبْعَثُ ؛ لأن البعث هو الحياة بعد الموت . فمعناها مؤكد لمعنى عاملها . والرسالة ملازمة للرسول ، وكذا حياة المبعوث .

٣ — ويشمل كذلك أن تكون مؤكِّدة بمعناها معنى صاحبها مع ملازمتها صاحبها ؛ نحو اختلف كل الشعوب جميعًا . فكلمة : « جميعًا » حال مؤكدة معنى صاحبها ، وهو : « كلّ » ، لأن معنى الجمعية هو معنى الكلية ، لا يفترقان وسنعود للكلام على أنواع من المؤكدة بمناسبة أخرى[2] .

(ب) أن يكون عاملها دالاً على تجدّد صاحبها ، بأن يكون صاحبها مما يوجَد ويُخْلَقُ أشباهه دائمًا على مرّ الأيام ، أى : إيجاد أمثاله من العدم ، واستمرار هذا الخلق والإيجاد ، نحو : خلق الله جلدَ النمر مُنَقَّطًا ، وجلد الحمار الوحشىّ مخطَّطًا ؛ فكلمة : « منقطًا » حال ، وكذا كلمة : « مخططًا » ، وعاملهما : « خلق » ، وهو يدل على تجدّد هذا المخلوق ، أى : إيجاد أمثاله ، واستمرار الإيجاد فى الأزمنة المقبلة.

(حـ) أحوال مرجعها السماع ، وتدل على الدوام بقرائن خارجية ؛ مثل : « قائمًا » فى قوله تعالى : (شهد اللهُ أنه لا إله إلا هوَ وأولوُ العلم — قائمًا بالقسط) ، فكلمة « قائمًا » حال وعاملها الفعل : « شَهِد » ، وصاحبها : الله . ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجى عن الجملة ؛ هو : صفات الخالق . ومثل : « مفَصّلا » فى قوله تعالى : (وهو الذى أَنزلَ إليكم الكتابَ مُفَصَّلاً)[3] .

* * *

---

(١) كما سيجىء فى ص ٣٠١ و ٣٠٩ و ٣١٢ .

(٢) فى ص ٣٠١ و ٣٠٩ و ٣١٢ .

(٣) مبيناً فيه الحق والباطل بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر ، ولا يختلط به .

الثانى انقسامها بحسب الاشتقاق والجمود[1] إلى مشتقة – وهى الغالبة ، كالأمثلة السالفة – وإلى جامدة ، وهى القليلة ، ولكنها مع قلتها قياسية فى عدة مواضع [2]. سواء أكانت جامدة مؤولة بالمشتق ، أم غير مؤولة[3] . وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق أربعة :

(ا) أن تقع الحال « مُشَبَّهًا به » فى جملة تفيد التشبيه تَبَعًا لا صراحة ؛ نحو : ترنم المغنِّى بلبلا – سارت الطيارة برقًا – هجم القط أسدًا . فالكلمات الثلاث : (بلبلا – برقًا – أسدًا) أحوال منصوبة مؤولة بالمشتق ، أى : سارًّا – سريعة – جريئًا . وكل حال من الثلاث يعد بمنزلة المشبه به . أى : كالبلبل كالبرق – كالأسد ، ولا يعتبر مشبهًا به حقيقة ، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشتق .

(ب) أن تكون الحال دالة على مفاعلة : (بأن يكون لفظها أو معناها جاريًا على صيغة « المفاعلة » ؛ وهى صيغة تقتضى المشاركة من جانبين أو فريقين فى أمر) ، نحو : سلمتُ البائعَ نقوده مقابَضةً ؛ أو سلمت البائع النقود يدًا بيد ؛ فكلمة : « مقابَضة » . حال جامدة ، ولفظها على صيغة : « المفاعلة » مباشرة ، ومعناها : « مُقَابِضَيْنِ » وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم

---

(١) وفيما سبق من تعريف الحال وبيان المنتقل منها والثابت والجامد والمشتق ، وأن المنتقل غالب ولكنه ليس مستحقاً ، أى : ليس واجباً – يقول ابن مالك :

الْحَالُ : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فى حَالِ : (كَفَردًا أَذْهَبُ) – ١

أراد : مفهم فى حال كذا . . . فكلمة : « حال » هنا لا تنون ؛ لأنها مضاف ، والمضاف إليه محذوف على نية الثبوت ، أى : فى حال كذا – كما سبق . ذلك أن قولك : جاء محمود راكباً ، يفيد المعنى الذى فى : جاء محمود فى حال الركوب ، وهو بيان هيئة صاحبه . وهذا معنى قولهم : الحال على معنى : « فى » ثم قال بعد ذلك :

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً ، مُشْتَقًّا يَغْلِبُ . لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا – ٢

أى : هذا الكون الذى سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق–ليس مستحقاً . فهو كثير لا واجب .

(٢) لأنها ليست قلة ذاتية مردها قلة استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قلتها بالنسبة للمشتقة . فهى كثيرة فى ذاتها بغير نظر لقسيمها . (انظر معنى « القلة » فى الأشمونى حـ ٢ « باب الإضافة » عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولا . . . » وستجىء إشارة لهذا فى ص ٣٥٣ ويجىء الإيضاح فى حـ ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤) .

(٣) الأهمية الأولى إنما هى لصحة وقوع الحال جامدة فى هذه المواضع ، أما التأويل وعدمه فلا أهمية له .

فى عملية القبض . ولهذا كانت الحال هنا مبينة هيئة الفاعل والمفعول به معًا ، أى : أن صاحب الحال أمران .

ومثلها : يدا بيد ، إذ معنى الكلمتين — لا لفظهما — جاريًا على صيغة : « المفاعلة » غير المباشرة لأن معناهما : « مقابَضة » وتأويلها : « مقابِضَين » أيضًا . والأسهل عند الإعراب أن نقول : « يدًا » حال من الفاعل والمفعول معًا . و : « بيد » جار ومجرور صفة للحال . فمن مجموع الصفة والموصوف ينشأ معنى الحال ، وهو : « المفاعلة » المقتضية للمشاركة . فهذه المشاركة لا تتحقق إلا باجتماع الصفة والموصوف فى المعنى . أما فى الإعراب فكلمة: « يدًا » وحدها هى الحال ، وهى أيضًا الموصوف ، و « بيد » صفة .

ومثل هذا يقال فى : « كلّمْتُ المُنْكِر عينَه إلى عينى — أى : مواجَهة ، أو مقابَلَةً ؛ بمعنى مواجِهَين . . . فكلمة « عين » حال[1] من الفاعل والمفعول معًا . وهى مضاف ، « والهاء » مضاف إليه . و « إلى عينى » جار ومجرور ، ومضاف إليه . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ؛ والتقدير : عينه المتجهةَ إلى عينى . . . ومجموع الصفة والموصوف هو الذى يوجد صيغة : « المفاعلة » برغم أن الإعراب يقتضى التوزيع على الطريقة السالفة ؛ فتكون : « عين » الأولى وحدها هى الحال والموصوف معا ، وما بعدها صفة . . .

ومثل هذا أيضًا : كلمت الصديق فاه إلى فىّ (أى : فمَه إلى فمى) . بمعنى : مشافَهةً ؛ المؤولة بكلمة : مُشافِهَين .

ومثل : ساكنته غرفتَه إلى غرفتى ؛ بمعنى : مُلاصَقةً ، التى تؤول بكلمة : ملاصِقَين ، وجالستُه جنبَه إلى جنبى ، كذلك ... وكل هذا قياسى فى الرأى الأحسن .

(ح) أن تكون دالة على سعر ؛ نحو : بِعْ القمح . كيلةً بثلاثين ، أى : مسعَّرًا . فكلمة « الكيلة » حال منصوبة ، والجار والمجرور صفتها . ومن مجموع الصفة والموصوف يكون المشتق المؤول .

---

(١) يصح فيها وفى أمثالها الرفع ؛ فتكون مبتدأ . والجار مع مجروره خبرها ، والجملة فى محل نصب ، حال . ولا يحسن فى كلمة : « عين » أن تكون بدلا ؛ لأن البدل — فى القول الشائع — يكون على نية تكرار العامل ولا يستقيم المعنى هنا على تكراره ، إذ لا يقال : كلمت عينه .

(د) أن تكون الحال دالة على ترتيب؛ نحو ادخلوا الغرْفة واحدًا واحدًا[١].
أو : اثنين اثنين ، أو : ثلاثا ثلاثا . . . والمعنى : ادخلوها : مترَتّبِين .
وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولًا مجملا ، مشتملا — ضمنًا — على جزأيه المكررين ، ثم يأتى بعده تفصيله مشتملا — صراحة — على بيان الجزأين المكررين .
ومن أمثلته : يمشى الجنودُ ثلاثةً ثلاثةً . أو أربعةً أربعةً . . . ينقضى الأسبوع يومًا يومًا ، وينقضى الشهرُ أسبوعًا أسبوعًا . وتنقضى السنة شهرًا شهرًا ، وهكذا[٢] .

ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة ؛ الدالة على الترتيب ولا يحدث الترتيب من واحدة فقط . لكن الأمر عند الإعراب يختلف ؛ إذ يجب إعراب الأولى وحدها هى الحال من الفاعل كما فى الأمثلة السالفة ، أو من المفعول أو غيره على حسب الجملة التى هى فيها .

أما الكلمة الثانية المكررة فيجوز إعرابها توكيدًا لفظيًّا للأولى ، كما يجوز — وهذا أحسن — أن تكون معطوفة على الأولى بحرف العطف المحذوف « الفاء » أو : « ثمّ » — دون غيرهما من حروف العطف[٣] — ، فالأصل : ادخلوا الغرفة واحدًا فواحدًا ، أو : ثم واحدًا — يمشى الجنود ثلاثة فثلاثة ، أو : ثم ثلاثة[٤] . . . هذا ، ويصح أن يقال : الأول فالأول . . . و . . . و . . . فيكون حرف العطف

---

(١) يكثر اليوم أمثال هذه الأساليب المشتملة على التكرار المعنوى المفيد للترتيب ، وقد منعها بعض النحاة ، تبعاً للحريرى فى كتابه : « درة الغواص » حيث صرح بأنه لا يجوز : جاءوا واحداواحداً ، ولا اثنين اثنين ، لأن العرب — فى رأيه — عدلوا عن ذلك إلى : « أحاد ، ومثنى وأخواتهما » ، وهجروا المعدول عنه .
وقد تعقبه الشهاب الخفاجى ، وعلق على ذلك الرأى ، مثبتاً بالأدلة والشواهد القاطعة ابتعاده عن الصواب ، وأن رأى الحريرى هو الخطأ الذى لا سند يؤيده ، وأن ذلك التكرير كثير فى كلام العرب فهو قياسى . وكذلك صرح بعض شراح الكافية بأن أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوى بلفظها مطردة .
مما سبق يتبين أنه لا داعى لمنع تلك الأساليب ولا للجدل حول قياسيتها . كما ستجىء الإشارة فى ج ٤ ص ١٧٢ م ١٤٦

(٢) لهذه الأساليب صلة بما يشبهها من نحو : ثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث و . . و . . . مما سيجىء بيانه فى ج ٤ ص ١٧١ م ١٤٦ عند الكلام منع الصرف للوصفية والعدل .

(٣) لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب ، دون باقى حروف العطف .

(٤) وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب فقد جاء فى كتاب الإقليد : (إن العرب تكرر الشىء مرتين فتستوعب جميع جنسه) ؛ مثل : ستمر بك أبواب الكتاب مفصلة بابا بابا . (راجع ص ٨٠ من حاشية الألوسى على شرح القطر) .

ظاهرًا ، وما بعده معطوف على الحال التى قبله . ولكن الحال هنا — مع صحتها — فقدت الاشتقاق والتنكير معًا .

(هـ) أن تكون مصدرًا[١] صريحًا متضمنًا معنى الوصف (أىْ : المشتق) ؛ بحيث تقوم قرينة تدل على هذا ؛ نحو اذهب جريًا لإحضار البريد ؛ أى : جاريًا — تكلم الخطيب ارتجالا ، أى : مُرْتجِلاً[٢] — حضر الوالد بَغْتَةً . أى : مفاجئًا . . .

وقد ورد — بكثرة — فى الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكَّر حالا ؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحًا فى رأى بعض المحققين ، وهو رأى — فوق صحته — فيه تيسير ، وتوسعة ، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ؛ ومنعها فريق . ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلا يبعدها عن المصدر ، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع[٣] ؛ إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذى يبيح القياس[٤] .

* * *

وأشهر مواضع الحال الجامدة التى لا تتأول بالمشتق سبعة :

---

(١) أما المصدر المؤول فلا يكون حالا ؛ لأنه يشتمل على ضمير يجعل الحال معرفة فتخالف الأغلب فيها ؛ وهو : التنكير . وبالرغم من هذا يصح وقوعها مصدراً مؤولا بشرط أن تكون أداة السبك هى : « ما » المصدرية ، وبعدها فعل من أفعال الاستثناء الثلاثة ، — خلا أو « عدا » أو « حاشا » لأن المصدر المؤول هنا يؤول بنكرة . (انظر رقم ٤ من هامش ص ٢٧٨ .

(٢) من غير إعداد سابق للخطبة .

(٣) غريب — كما يقول بعض النحاة — أن يكثر ورود الحال مصدراً منكراً ، فى فصيح الكلام المأثور ، بل فى أفصحه ؛ وهو : القرآن ، ثم نسمع من يقول : إنه بالرغم من تلك الكثرة مقصور على السماع . فما جاء فى القرآن قوله تعالى : (ثم ادعهن يأتينك سعيا) وقوله : (ينفقون أموالهم سرا وعلانية) وقوله (إنى دعوتهم جهاراً) وقوله (يدعون ربهم خوفاً وطمعاً) . . .

هذا بعض ما جاء فى الكتاب العزيز ، وما أكثر ما جاء فى غيره . فما الذى يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية للقياس عليها ؟ ولماذا يوافق بعضهم على القياس فى المصدر إذا كان نوعاً لعامله ؛ نحو جاء السائق سرعة ، أى : سريعاً ؟ ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر ؟ هى :

(ا) المصدر الدال على بلوغ نهاية الشىء ؛ نحو : أنت الرجل شجاعة ، وأخوك الرجل علماً . وأمثال هذا المصدر الذى قبله خبر مقرون « بأل » الدالة على الوصول إلى نهاية الشىء ؛ حسناً أو قبحاً .

(ب) والمصدر الذى قبله مبتدأ وخبر والمبتدأ مشبه بالخبر ، أنت عمر عدلا — وهى الخنساء شعراً .

(جـ) والمصدر الواقع بعد : « أما » فى نحو : أما بلاغةً فبليغ ، من كل مصدر وقع بعد « أما » فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين أو سلبه أحدهما ، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما .

والحق أنه لا داعى لشىء من هذا كله . فالقياس مباح .

(٤) يقول ابن مالك :

ومصْدَرٌ مُنكَّرٌ حالاً يقعْ … بكَثْرَة كبغتةً زَيْدٌ طَلَعْ — ٦

(ا) أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق[١] أو بشبه[٢] المشتق ؛ نحو : (ارتفع السعر قدراً كبيراً — وقفت القلعة سداً حائلا) — (تخيل العدو القلعة جبلا فى طريقه . عرفت جبل المقطم حصناً حول القاهرة .)

والنحاة يسمون هذه الحال الموصوفة : « بالحال الموَطئة » ، أى: المُمَهِّدة لما بعدها ؛ لأنها تُمهد الذهن ، وتهيئه لما يجىء بعدها من الصفة التى لها الأهمية الأولى دون الحال ، فإن الحال غير مقصودة ؛ وإنما هى مجرد وسيلة وطريق إلى النعت ؛ ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين : أحدهما : الموَطئة ، وتُسمَّى أيضاً : غير المقصودة ، وهى التى شرحناها ، وثانيهما : المقصودة مباشرة وهى المخالفة للسالفة .

(ب) أن تكون دالة على شىء له سعر ؛ نحو: اشتريت الأرض قيراطاً بألف قرش ، وبعتها قصبة بدينار — رَضِيت بالعسل رطلا بعشرة قروش ، وبعته أقة بثلاثين . . . فالكلمات . قيراطاً — قصبة — رطلا — أقة — حال جامدة . وهى من الأشياء التى تسعر ؛ كالمكيلات ، والموزونات ، والمساحات . . .

(ح) أن تكون دالة على عدد ؛ نحو : اكتمل العمل عشرين يوماً ، وتم عدد العاملين فيه ثلاثين عاملا . فكلمة : « عشرين » و « ثلاثين » ، حال .

(د) أن تكون إحدى حالين ينصبهما أفعل التفضيل ، متحدتين فى مدلولهما ، وتدل على أن صاحبها فى طور من أطواره مفضَّل[٣] على نفسه أو على غيره ، فى الحال الأخرى ، نحو : هذا الخادم شاباً أنشطُ منه كهْلا ، فالخادم أطوار مختلفة ؛ منها طور الشباب ، وطور الكهولة ، وهو فى طور الشباب مفضل على نفسه فى طور الكهولة ، وناحية التفضيل هى النشاط .

---

(١) يرى كثير من النحاة أن هذه مؤولة بالمشتق أيضاً وأنه لا وجود لحال جامدة لا تؤول بالمشتق . والخلاف شكلى لا أثر له .

(٢) شبه المشتق هو الظرف والجار مع مجروره ، وإنما كان شبه الجملة شبيهاً بالمشتق لإمكان تعلق كل منهما بمحذوف مشتق ، تقديره : كائن ، أو : موجود ، أو : حاصل . . . ولأن الضمير قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة (كما سيجىء فى هامش ص ٣٠٦ وفى ص ٣٠٠ م ٨٩) .

(٣) ليس المراد بالتفضيل الحسن ، أو عدم العيب أو قلته . . . وإنما المراد الزيادة فى الشىء مطلقاً ؛ حسناً أو قبحاً . (كما سيجىء فى باب التفضيل ، ح ٣) . الملاحظة التى فى ص ٣٠٣ .

ومثل : الشتاء برداً أشد منه دفئاً . فللشتاء أطوار ، منها طور البرودة ، وطور الدفء . وهو فى ناحية البرد أشد منه فى ناحية الدفء . ومثل : الحقلُ قصباً أنفع منه قمحاً .

ومن الأمثلة : الولد غلاماً أقوى من الفتاة شابة . المنزل مسكناً أحسن من الفندُق مُقاماً . . . .

وكلتا الحالين منصوبة بأفعل التفضيل . والأكثر أن تتقدم إحداهما عليه ، وهى المفضَّلة ، وتتأخر الثانية[1].

(هـ) أن تكون نوعاً من أنواع صاحبها المتعددة ؛ نحو : هذه أموالك[2] بيوتاً ؛ فكلمة : « بيوتاً » حال ، وصاحبها — وهو : أموال — له أنواع متعددة منها البيوت ، والزروع ، والمتاجر ، والثياب . . . ونحو : هذه ثروتك كتباً . وهذه كتبك حساباً . . .

(و) أن يكون صاحبها نوعاً معيناً وهى فرع منه ؛ نحو : رغبت فى الذهب خاتماً — انتفعت بالفضة سلسلةً — تمتعت بالحرير قميصاً . . . و . . . فكل من الذهب ؛ والفضة ، والحرير ، نوع ، والحال فرع منه[3].

(ز) أن تكون هى النوع وصاحبها هو الفرع المعين ؛ نحو : رغبت فى الخاتم ذهباً — انتفعت بالسلسلة فضةً — تمتعتُ بالقميص حريراً . . .[4]

* * *

---

(١) كما يجىء فى رقم ٣ من هامش ٣٠٠ وفى «د » من ص ٣٠٣ ثم انظر الملاحظة التى فى ص ٣٠٢ حيث يجوز تأخرها

(٢) المال : كل شىء يمكن امتلاكه من عقار ونقود وغيرهما .

(٣) ضابط هذا القسم : أن يكون الفرع جزءاً من أصله ، وحين يتفرع منه يكتسب اسماً جديداً ، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه .

(٤) وفى الحال الجامدة يقول ابن مالك :

وَيَكْثُرُ الْجمُودُ فى سِعرٍ وفى ... مُبْدِى تأَوُّلٍ بِلاَ تَكلُّفِ — ٣

أى : فى الأشياء التى تسعر ، وفى كل ما يظهر قبول التأويل السهل :

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَدًا بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، أَىْ كأَسَدْ — ٤

المد : مكيال يختلف باختلاف الجهات ؛ فهو فى بعضها مقدار رطل وثلث ، وفى بعض آخر مقدار رطلين . . و . . . وقد يكون ملء الكفين المعتدلتين مع امتدادهما .

الثالث : انقسامها من ناحية التنكير والتعريف :

لا تكون الحال إلا نكرة[١] ، كالأمثلة السالفة . وقد وردت معرفة فى ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها ، ولا يجوز الزيادة فيها . منها قولهم : جاء الضيف وحده — سايرت الزميل وحده . فكلمة : « وحد » حال ، معرفة ؛ بسبب إضافتها للضمير ؛ وهى جامدة مؤولة بمشتق من معناها ، أى : منفردًا ، أو : مُتَوحدًا .

ومنها : رجع المسافر عودَه على بدئه ، فكلمة : « عودَ » حال ، وهى معرفة ؛ لإضافتها للضمير ، ومؤولة بالمشتق على إرادة : رجع عائدًا ، أو راجعًا على بدئه . والمعنى : رجع عائدًا فورا ، أى : فى الحال ، أو : رجع على الطريق نفسه .

ومنها : ادخلوا الأول فالأول ، أى : مترتبين ، ومنها : جاء الوافدون الجمَّاء الغفير[٢] ، أى : جميعًا .

ومنها قولهم فى رجل أرسل إبلَه أو حُمُرَه الوحشية إلى الماء ، مزاحمةً غيرها ، ومعاركةً : أرسلها العِرَاك ، أى : معاركة ، مقاتلة[٣] .

---

(١) أو ما هو بمنزلة النكرة ، كالجملة الواقعة حالا ؛ لما رددناه من أن الجملة نكرة أو بمنزلة النكرة (راجع رقم ٣ من هامش ص ٣١١) .

(٢) الجماء : مؤنث الأجم ، بمعنى : الكثير . و « الغفير » : الكثير الذى يغفر وجه الأرض ، أى : يغطيه بكثرته . والغفير — فى المثال — صفة للجماء ، مع أن « الغفير » هنا مذكرة ، والجماء مؤنثة فلم تطابق الصفة موصوفها الحقيق . وقد تلمس النحاة لهذا تأويلات ؛ منها ؛ أن « فعيلا » هنا وإن كان بمعنى فاعل ، قد حمل على « فعيل » بمعنى « مفعول » حيث تحذف التاء منه عند ذكر الموصوف . — وهذا وأشباهه — مردود . والسبب الذى لا يرد هو : أن العرب نطقوا بها هكذا من غير تعليل . . .

(٣) يقول بعض النحاة أن الأحوال المذكورة ليست معارف ؛ لأن « وحد » و « عود » ألفاظ مبهمة لا تكتسب التعريف ، ولأن « أل » زائدة فى الأحوال الباقية المبدوءة بها — وهذا رأى فيه تكلف وضعف . يقول ابن مالك :

والحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفظاً فاعْتَقِـدْ ... تنكيرَهُ مَعنًى ، كَوحْدكَ اجْتَهِدْ — ٥

ومصْدَرٌ مُنكَّرٌ حَالاً يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ ؛ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ — ٦

وقد سبق هذا البيت فى هامش ص ٢٩٣ .

... ...

زيادة وتفصيل :

من الألفاظ التى وقعت حالا مع أنها معرفة بالإضافة ، قولهم : تفرق المهزومون أيادىَ سَبَأَ . على تأويل : متبدّدين، لا بقاء لهم . أو على تأويل « مثل أيادى سبأ » . وحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فأعرب حالاً مثله .

ومنها : طلبت الأمر جهدى ، أو : طاقتى . على تأويل ؛جاهداً ، ومُطيقًا[١] .

ومنها : العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافًا إلى ضمير المعدود ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتَهم . . . أو خمستَهم ... أو : سبعتهم . . . على تأويل مثَلِّثًا إياهم ، أو مخمسًا ، أو مسبعًا . . . ويجوز إتباعه لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيدًا معنويًا : بمعنى جميعهم . ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد .

والصحيح أن هذا ليس مقصورًا على العدد المفرد؛ بل يسرى على المركب ؛ نحو: جاء القوم خمسةَ عَشَرَهم؛ بالبناء على الفتح (٢) فى محل نصب .

---

(١) ستجىء الإشارة لهذه الألفاظ فى باب الإضافة (ﺟ ٣ ص ٢٢ م ٩٣) .

(٢) بالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا .

الرابع : انقسامها من ناحية أنها هى نفس صاحبها فى المعنى أو ليست كذلك.

والغالب أنها هى نفسه ؛ كالحال الواقعة وصفًا فى نحو : صاح المتألمُ صارخًا . شاهدت الطيور مبكرة . . . فالصارخ – فى الجملة – هو المتألم ، والمتألم هو الصارخ ؛ والمبكرة هى الطيور ، والطيور هى المبكرة ،

وغير الغالب أن تكون مخالفة له ، كالحال الواقعة مصدرًا صريحاً فى نحو خرج الولد جريًا ، وجاء القادم بغتة ، وأشباههما ؛ فإن الجرى ليس هو الولد، والولد ليس هو الجرى . والبغتة ليست هى القادم ، والقادم ليس هو البغتة . وقد سبق[١] الكلام على صحة وقوع المصْدر حالاً ،وأن هذه المخالفة لا تؤثر فى المعنى مع القرينة .

* * *

الخامس : انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها ، أو تقديمها عليه ، وبحسب تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه – إلى ثلاثة أقسام فى كل[٢] .هى : وجوب تأخيرها ، ووجوب تقديمها ، وجواز الإمرين .

ترتيبُها مع صاحبها :

(ا) يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة[٣] ، نحو قوله تعالى : (وما نرسلُ المرسلين إلا مبشرين ومُنْذِرِين) . فلا يصح تقديم الحال ، لأن تقديمها يزيل الحصر ، فيفوت الغرض البلاغى منه . ولو تقدمت معها « إلا » فالأحسن المنع أيضًا .

وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مضافًا إليه[٤] ، نحو : أعجبنى شكل النجوم واضحةً ؛ فلا يجوز تقديم الحال : (واضحةً) على صاحبها : (النجوم) لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه . وهذا لا يصح . كما لا يصح – فى الرأى الأنسب – تقديمها على المضاف .(ولا فرق فى الحالتين بين الإضافة المحضة وغيرها) .

---

(١) فى ص ٢٩٣ .

(٢) أحكام التقديم والتأخير الآتية مقصورة على الحال المؤسسة . أما المؤكدة فالرأى الأنسب عدم تقديمها . (٣) سبقت الإشارة إلى الحصر ومعناه وطريقته فى الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧ .

(٤) بشرط أن يصلح لمجىء الحال منه ، وسيجىء بيان ذلك فى ص ٣١٧ .

أما إذا كان صاحبها مجرورًا بحرف جر أصلى ؛ نحو : جلست فى الحديقة ناضرة ، فالأحسن الأخذ بالرأى القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثلة كثيرة منها فى القرآن وغيره ، تؤيده . ولا داعى لتكلف التأويل والتقدير[١] .

فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد، جاز التقديم، نحو : ما جاء متأخرًا من أحد . وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه أو مما لا يقل حذفه ؛ فالأول كالباءالداخلة على صيغة : « أفْعِل » الخاصة بأسلوب التعجب ؛ نحو : أجْمِلْ بالنجومطالعةً والثانى كالباء فى فاعل : « كَفَى » بمعنى : « يكفى » ، مثل : كفى بالزمان مرشدًا . فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه أو يقلّ لم يجز تقديم الحال عليه .

وزاد بعض النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها ، منها أن يكون صاحبها منصوبًا بالحرف : « كأنّ » أو : « ليت » ، أو : « لعل » أو بفعل تعجب ، أو بصلة الحرف المصدرى ، نحو : أعجبنى أن ساعدت الفقيرة عاجزةً . أو أن يكون ضميرًا متصلاً بصلة « أل » ، نحو : الود أنت المستحقه صافيًا[٢] .

(ب) ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصورًا ؛ نحو : ما فاز خطيبًا إلا البليغُ ، ولا انتصر مدافعًا إلا الصادقُ .

أو كان صاحبها مضافًا إلى ضمير يعود على شىء له صلة وعلاقة بالحال ، نحو : جاء زائرًا هندًا أخوها — جاء منقادًا للوالد ولدُه .

(حـ) ويجوز التقديم والتأخير فى غير حالتى الوجوب السالفتين ، نحو : دخل الصديق مبتسمًا ، أو : دخل — مبتسمًا — الصديق .

---

(١) ومنها قوله تعالى : (وما أرسلناك — إلا كافة — للناس) . أى : وما أرسلناك إلا للناس كافة . وقول الشاعر :

تسلَّيت — طُرًّا عنكُمو — بعدبينكمْ بذكراكمو حتى كأنكمو عندى

البين : الفراق . طرا : جميعاً . أى : تسليت عنكم طرا . وفى هذه الصورة يقول ابن مالك :

وسبْقَ حال مَا بحَرف جُـرَّ قَدْ أَبَوْا . ولاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ — ٩

أى : أنَّ النحاة أبوا أن يوافقوا على تقديم حال صاحبٍ قد جر بحرف جر . ثم أوضح رأيه الخاص قائلا : إنه لا يوافقهم ، ولا يمنع تقديم الحال وسبقها على صاحبها المجرور بالحرف ؛ لأن هذا ورد فى الكلام الفصيح . وإذا كان وارداً فيه بقدر كاف فكيف يمنع ؟

(٢) على اعتبار أن صاحب الحال : « هاء » الضمير ، لا المبتدأ .

ترتيبها مع عاملها [١] :

(ا) يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلاً جامداً كفعل التعجب ؛ نحو : ما أحسن الصديق وفيًّا ، أو كان مشتقًّا يشبه الجامد ، كأفعل التفضيل [٢] ؛ نحو : أنت أفصح الناس متكلماً [٣] .

أو كان عاملها مصدرًا صريحًا يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل ، نحو : من الخير إنجازك العمل سريعًا ، فكلمة : « سريعًا » حال من الكاف ، والعامل هو المصدر الصريح [٤] : « إنجاز » ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن والفعل والفاعل ؛ فتكون الجملة : من الخير أن تنجز العمل سريعًا .

أو كان العامل اسم فعل ؛ نحو : نزَالِ مسرعًا ؛ أى : انزلْ مسرعًا ؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

---

(١) « ملاحظة هامة » تختص بالعامل فى الحال ، وفى صاحبها : الحال منصوبة ، وعامل النصب إما لفظى ؛ كالمصدر ، وكالفعل المشتق ، وكالوصف الذى يعمل عمله ، وكاسم الفعل ... وإما معنوى ؛ كأسماء الإشارة ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التى سيجىء ذكرها هنا ، ومنها شبه الجملة . والعامل فى الحال هو — فى أكثر الصور — العامل فى صاحبها أيضاً ، فعاملهما واحد ولو اختلف نوع عمله فى كل منهما . وهناك صور أخرى يختلف فيها العاملان — عامل الحال ، وعامل صاحبها — كالحال التى صاحبها المبتدأ ، حيث يكون المبتدأ هو العامل فى الحال ، ويكون الابتداء هو العامل فى المبتدأ — وكالحال التى صاحبها اسم لناسخ ... وكثرة النحاة تشترط أن يكون العامل فى الحال وفى صاحبها واحداً فى كل الصور ، إلا سيبويه وفريق معه فإنه يرفض هذا الشرط — كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٨٤ ورأيه هو الحق لما سلف هناك .

(٢) كان شبيهاً بالجامد ، لأنه فى كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ، ولا علامة التثنية ، أو الجمع ؛ فخالف بهذا المشتقات الأصيلة ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول . واقترب من الجامد الذى لا تتغير صورته . كما سيجىء فى هامش ص ٣٥٢ .

(٣) يستثنى من أفعل التفضيل صورتان ؛ إحداهما : أن يكون عاملا فى حالين لاسمين ، متحدين فى مساهما ، وإحداهما مفضلة على الأخرى ؛ فالأحسن تقديم المفضلة عليه ، وتأخير الأخرى عنه . نحو : هذا الأديب ناثراً أبرع منه شاعراً . فكلمة : « أبرع » أفعل تفضيل ، نصبت حالين ؛ هما : « ناثراً » و « شاعراً » والاسمان لمسمى واحد ، وإحداهما مفضلة ، وهى : « ناثر » فتقدمت على العامل ؛ وتأخرت الثانية والصورة الثانية كالسابقة ؛ إلا أن الحالين لشيئين مختلفين فى مساهما ؛ نحو ؛ المتعلم منفرداً أنفع من الجاهل مستعيناً بغيره . (راجع د من ص ٢٩٢ و د من ص ٣٠٣ وانظر الملاحظة فى ص ٣٠٢ حيث يجوز تأخيرهما .

(٤) إذا كان العامل مصدراً نائباً عن فعله المحذوف وجوباً جاز تقديم الحال ، نحو : إكراماً هنداً متعلمة . فيصح : متعلمة إكراماً هنداً (كما فى ص ٣٠٢) . وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً فى ص ١٧٨ م ٧٦ .

أو كان العامل معنويـًّا ؛ (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل ، كألفاظ الإشارة ، والاستفهام ، والتشبيه ، وأحرف التمنى ، وكشبه الجملة — الظرف ، أو الجارّ مع مجروره — الواقع خبرًا ، أو نعتـًا كذلك [1]) .
نحو : هذا كتابك جميلاً ، فكلمة : «جميلاً» حال من الخبر : (كتاب) والعامل هو اسم الإشارة . ومعناه : أشير ؛ فهو يتضمن معنى الفعل ، دون أن يشتمل على حروفه . ومثل : ليت الصانع — متعلمـًا — حريصٌ على الإتقان . فكلمة : « متعلمـًا » حال من الصانع » والعامل « هو : ليت » ، وهو حرف معناه : « أتمنَّى » ؛ فيتضمَّن معنى الفعل دون حروفه . . . ومثل : كأن الباخرة — واسعةً — فُنْدُق كبير . ومثل : الزروع أمامك ، أو فى حديقتك — ناضرة . . .

والاستفهام المقصود به التعظيم ؛ نحو : يا جارتنا ، ما أنت جارةً ؟ . . .

وهكذا كل ما يتضمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق ، كأدوات التنبيه ، والترجى .

لكن يستثنى من العامل الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) حيث يجوز أن يتقدم عليهما الحال أو يتأخر نحو : الحارس عند الباب واقفـًا ، أو : الحارس — واقفـًا — عند الباب ، ونحو : القطّ فى الحديقة قابعـًا ، أو : القطّ — قابعـًا — فى الحديقة . وإنما يجوز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معـًا . ولا يصح تقدم الحال عليهما معا ، فلا يقال : واقفـًا — الحارس عند الباب ، ولا قابعـًا القط فى الحديقة . فإنْ تقدمت الحال والخبر معـًا ، وكانت الحال هى الأسبق جاز ؛ نحو : واقفـًا عند الباب الحارس .

أو كانت الحال مؤكدة لمعنى الجملة [2] ؛ نحو : علىٌّ جدّك شفيقـًا ، وتقدير العامل : علىٌّ جدّك أعرفه ، أو : أعلمه ، أو أحقه شفيقـًا . فعامل الحال وصاحبها محذوفان وجوبا قبل الحال .

---

(١) لأن شبه الجملة قد يكون متعلقاً بفعل أو بوصف محذوف ، و ينتقل إليه الضمير الذى يكون فى المتعلق بعد حذفه . و بهذا يصير شبه الجملة متضمناً معنى الفعل ، لاشتماله على المتعلق المحذوف ، فوق اشتماله على ضميره على الوجه المفصل فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ ورقم ٢ من هامش ص ٢٩٣ فى هذا الباب و ص ٣٥٠ م ٨٩ .

(٢) سبق الكلام عليها فى ص ٢٨٧ وسيجىء بمناسبة أخرى فى ص ٣٠٨ و ٣١١ .

أو كان العامل قد عرض له ما يمنع من تقدم معموله عليه ، كالماضى المبدوء بلام الابتداء [١] أو بلام جواب القَسم [٢] ؛ فإن المعمول لا يتقدم على هذه اللام نحوَ : إنى لقد تحملت — صابِرًا — هفوة القريب . أو : والله لقد تحملت — صابرًا — هفوة القريب .

وكالعامل الواقع فى صلة حرف مصدرى مطلقًا ؛ نحو : لك أن تتنقل راكبًا . أو الواقع صلة « ألْ »[٣] ، نحو أنت السائق بارعًا . لأن معمولهما لا يتقدم عليهما — فى الرأى الراجح .

(ب) يجب أن تتقدم عليه إذا كان لها الصدارة ، نحو : كيف أنقذت الغريق ؟ . فكلمة : « كيف » اسم — على الأرجح — مبنى على الفتح فى محل نصب ، حال [٤] .

(حـ) يجوز الأمْران فى غير الحالتيْن السالفتين ، مثل : واقفًا أنشدَ الشاعرُ القصيدةَ . وأشباه هذا ممَّا يكون فيه عامل الحال فعلاً متصرفًا ، أو مشتقًّا يشبه الفعل المتصرف ، أو مصدرًا نائبًا عن فعله المحذوف وجوبًا (كما سبقت الإشارة إليه)[٥] . والمراد بالذى يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه ويقبل علامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع [٦] .

فمثال الحال المتقدمة على عاملها الفعل المتصرف — غير ما سبق — راغبًا أقبلت على زيارتك . ومثال المتقدمة على اسم فاعل : مسرعةً الطائرةُ مسافرةٌ ، ومثال المتقدمة على صفة مشبهة : الإنسان — قانعًا — غنىٌّ ، ومثال اسم المفعول : الحاكم — ظالمًا — محطَّم . . . ومثال المتقدمة على المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبًا : متعلمةً إكرامًا هندًا [٧] .

---

(١) سبق الكلام عليها فى جـ ١ ص ٤٩٧ م ٥٣ .

(٢) الكلام عليها فى حروف القسم باب حروف الجر .

(٣) بخلاف صلة غيرها : فيجوز : من الذى راكبا جاء ، لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول.

(٤) تقدم فى جـ ١ ص ٣٧٥ إعراب « كيف » فى صورها المختلفة . م ٣٩ .

(٥) فى رقم ٤ من هامش ص ٣٩٩ .

(٦) خرج اسم الفعل ؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق ، ولا يقبل تلك العلامات ؛ كاسم الفعل : « نزال » بمعنى : انزل . وخرج أفعل التفضيل كذلك ، لأنه مشتق ، ولكن لا يقبل تلك العلامات فى حالات كثيرة كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٨ .

(٧) كما سبقت الإشارة فى رقم ٤ من هامش ص ٣٩٩ .

(د) إذا كان العامل هو أفعل التفضيل الذى يقتضى حالين إحداهما تدل على أن صاحبها فى طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره فى الحال الأخرى — فالأحسن أن تتقدم إحداهما على أفعل التفضيل ، وتتأخر الثانية — كما سبق —[1] نحو: الحقل قطناً أنفع منه قمحاً — الفدان عنباً أحسن منه قطناً — المتعلم تاجرًا أقدرُ منه زارعًا . المصباح الكهربَىّ منفردًا أقوى من عشرات الشموع مجتمعة[2] .

ملاحظة :

أجاز فريق من النحاة ما يشيع اليوم فى بعض الأساليب ، من تأخير الحالين معًا عن أفعل التفضيل ، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ؛ نحو : المتعلم أقدر تاجرًا منه زارعًا — المصباح الكهربَىّ أقوى منفردًا من عشرات الشموع مجتمعة — هذه الفاكهة أطيب ناضجة منها فِجَّة —

* * *

---

(١) كما فى « د » من ص ٢٩٢ وكما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٠٠ .

(٢) وإلى مواضع تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومزج بين مواضعهما ؛ فيقول :

والْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا ... أَوْ صِفَةٍ أَشبَهَتِ الْمُصَرَّفَا — ١٢

فجـائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذا رَاحِلٌ. ومُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا — ١٣

يريد : أن الحال المنصوبة بفعل متصرف أو وصف يشبهه — يجوز تقديمها وتأخيرها عن عاملها ؛ وذكر مثالين : أحدهما لحال تقدمت على عاملها الفعل المتصرف ، (وهو مخلصاً زيد دعا) ، والآخر لحال تقدمت على عاملها الوصف الذى يشبه الفعل المتصرف ، (وهو : مسرعاً ذا راحل) . ثم انتقل إلى الكلام على الحال التى لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوى فقال :

وعاملٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَه — مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا — ١٤

كتلك ، لَيْتَ ، وكَأَنَّ ، ونَدَرْ ... نَحْوُ: سَعِيدٌ مسْتَقِرًا فى هجَرْ — ١٥

أى : أن العامل المعنوى (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه) لا يعمل النصب إذا كان متأخراً عن الحال . وبين أمثلة من العامل المعنوى، هى : تلك ؛ ليت ، كأن ... وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوى شبه الجملة نادر عنده وضرب له مثلا هو : سعيد مستقراً فى هجر . (بلد باليمن) ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفعل التفضيل :

ونَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَاناً ، مُسْتَجَازٌ ، لَنْ يَهِنْ — ١٦

مستجاز : أجازه النحاة . لن يهن : لن يضعف مثل هذا الأسلوب فى نظر العارفين .

السادس : انقسامها بحسب التعدد وعدمه إلى واحدة وإلى أكثر :

قد تكون الحال واحدة لواحد ؛ نحو : يقف الشرطىّ متيقظًا ، وهذه تطابق صاحبها الحقيقىّ فى الإفراد وفروعه ، وفى التأنيث والتذكير[1] ، نحو : هبط الطيار هادئًا — هبط الطياران هادئيْن — هبط الطيارون هادئينَ — هبطت الطيارة هادئة . . . و . . .

وقد تكون الحال واحدة ولكن يتعدد ما تصلح له ، من غير أن توجد قرينة تعين واحدًا مما يصلح ؛ نحو : قابلت الأخ راكبًا . والأنسب فى هذا النوع أن تكون للأقرب . ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب ، لإبهامه ، وخفاء الصاحب الحقيقىّ ، ورأيه سديد .

والمتعددة قد تكون متعددة لواحد ، فتطابقه الأمور السالفة ، نحو ؛ هبط الطيار هادئًا ، مبتسمًا ، لابسًا ثياب الطيران . ونزل مساعده نشيطًا مبتهجًا حاملاً بعض مُعَداته ، وخرجت المضيفةُ مسرعةً قاصدةً حجرتها ... ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعددة ، فإن وجد العاطفة صحّ ، وكان ما بعده معطوفًا ، ولا يصح أن يعرب حالاً[2] .

وقد تكون متعددة لأكثر من واحد ؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحدًا وجب تثنيتها أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل ، أهى متحدة فى عملها وألفاظها ، ومعانيها ، أم غير متحدة فى شىء من ذلك ؟ نحو : عرفت النحل والنمل دائبين على العمل . والأصل : عرفت النحل دائبًا والنمل دائبًا ، والحالان متفقان لفظًا ومعنى[3] ، وهما يُبَيِّنان هيئة شيئين ؛ فوجبَ

---

(١) كل هذا بشرط أن تكون الحال حقيقية (وهى : الدالة على هيئة صاحبها مباشرة ، لا هيئة شىء آخر يتصل به فالدالة على هيئة صاحبها الحقيقىّ نحو : يقف الشرطى متيقظاً ، والدالة على هيئة شىء آخر يتصل به بسبب . (وتسمى : الحال السببية ، ولا تشترط فيها المطابقة التامة لصاحبها ، وسيجىء حكمها فى ص ٣١٥) نحو يقف الشرطى مفتحة عيناه طول الليل .

(٢) كما فى رقم ٤ من ص ٣٣٧ .

(٣) ولا يضر الاختلاف تذكيراً ؛ وتأنيثاً : نحو قوله تعالى (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) أى : سخر لكم الشمس دائبة والقمر دائباً .

تثنيتُهما تبعًا لذلك ، فرارًا من التكرار . ونحو : أبصرت فى الباخرة الرّبان والبحّار والمهندس منهمكينَ فى إدارتها . والأصل : أبْصرت الربان منهمكًا ، والبحار منهمكًا ، والمهندس منهمكًا . فالحال هنا متعددة . وهى متّفقة الألفاظ والمعانى ، وأصحابها ثلاثة ؛ فجمعت وجوبًا تبعًا لذلك ،استغناء عن التكرار[١] . ونحو : بنيت البيت وأصلحت السور جميليْن . ووقفت سعادُ وشاهدتُ أمّها متكلمتين[٢] .

وإن تعددت لمتعدد وكانت مختلفة الألفاظ أو المعانى وجب التفريق بغير عطف ؛ بحيث تكون كل حال بعد صاحبها مباشرة ، وهو الأحسن ؛ منعًا للغموض . ويجوز تأخير الأحوال المتعددة كلها وتكون الأولى منها للاسم الأخير ، والحال الثانية للاسم الذى قبله ، والحال الثالثة للاسم الذى قبل هذا . . . وهكذا ترتب الأحوال مع أصحابها ترتيبًا عكسيًا . فأول الأحوال لآخر الأصحاب ، وثانى الأحوال للصاحب الذى قبل الأخير . . . ومراعاة هذا واجبة إلا إن قامت قرينة تدل على غيره . فمثال مراعاة الترتيب السابق : كنت أسوق السيارة فأبصرت زميلى فى سيارته قاصدًا الريف، مقبلاً من الريف . فكلمة: « قاصدًا » حال من« زميل » بإعطاء أول الحالين لآخر الاسمين . وكلمة : « مقْبلاً » حال من التاء فى : «أبصرت » ؛ بإعطاء ثانى الحالين للاسم الذى قبل السابق ... و ... ومثال مخالفة هذا الترتيب لقرينة تدعو للمخالفة : لقِى التَّرجُمان جماعة السياح باحثًا عنهم ، سائلة عنه . فكلمة : « باحثًا » حال من : « الترجُمان » وكلمة : « سائلة » حال من « جماعة » . ولو روعى الترتيب هنا لاختلّت المطابقة الواجبة بين الحال وصاحبها فى التذكير والتأنيث . فالذى ربط بين الحال وصاحبها ، وعين لكل حال صاحبها هو قرينـــة التذكير فيهما معًا ، أو التأنيث فيهما معًا . ومثل : حدثَ المُحاضر طلاّبه واقفًا جالسينَ ؛ فكلمة : « واقفًا » حال من :

---

(١) التكرار الممنوع فى التثنية والجمع أن تتعدد الأحوال متوالية ، الواحدة وراء الأخرى مباشرة . فلو وقعت كل حال بعد صاحبها مباشرة لم يكن ممنوعاً .

(٢) من الكلام النظرى المحض ما يقوله النحاة : (إن العامل فى الحال عند تعدد العامل هو مجموع العوامل لا كل واحد مستقلا . لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد ! ! وانظر« ب » من « ٣٠٦) ولا فائدة من تناسى الأمر الواقع من غير داع ؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك فى العمل برغم ما سبق .

« المحاضر » ، و « جالسين » حال من : « الطلاب » . ولم يراع الترتيب ؛ لأن اللبس مأمون ؛ بسبب وجود المطابقة التى تقضى بأن يكون صاحب الحال المفردة مفردًا ، والمجموعة جمعًا[1].

والجدير فى هذه المسألة — وفى غيرها — الاعتماد على القرينة ؛ فلها الاعتبار الأول دائمًا .

هذا ويجب تعدد الحال بعد : « إمّا » التى للتفصيل ، وبعد : : « لا » النافية . نحو قوله تعالى : « إنا هديناه السَّبِيل ؛ إمَّا شاكرًا وإما كفورًا » ونحو : يقفز الطيار ؛ لا خائفًا ، ولا متردِّدًا . أما فى غير هذين الموضعين فالتعدد جائز .

---

(١) اقتصر ابن مالك فى الكلام على الحال المتعددة على البيت الآتى :

والحالُ قَدْ يَجىءُ ذا تَعدُّد لِمُفْرَدٍ — فاعْلَمْ — وغَيْرِ مُفْرَدِ — ١٧

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا تعددت الحال لواحد سميت : «مترادفة» ؛ أى : متوالية ، (تتلو الواحدة الأخرى) . ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر فى الأولى ؛ وعندئذ تسمى الثانية : «متداخلة» . وهذا يجرى فى كل حال متعددة ، فيجوز أن تكون حالاً من ضمير التى قبلها مباشرة .

ويمنع جماعة من النحاة ترادف الحالين ؛ بزعم أن العامل الواحد لا ينصب إلا حالاً واحدة . وله حجة جدلية مردودة ، لأنها من نوع الجدليات التى تسىء إلى النحو من غير أن تفيده[١] .

(ب) عرفنا أنه يجوز أن تتعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها ؛ نحو : مشيت بين الرياحين هانئًا ، مستنشقًا أريجها ، متمليًا جمالها . ولكن لا يجوز أن تتعارض الأحوال ، فلا يقال : حضر القطار سريعًا بطيئًا ، ولا وقف الحارس متيقظًا غافلاً . نعم يجوز هذا عند إرادة الوصول إلى معنى واحد يؤخذ من الحالين معًا ، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر ؛ نحو : أكلت الطعامَ ساخنًا باردًا ، تريد : معتدلاً فى حرارته ، ونحو : ركبت السيارة مسرعة بطيئة ؛ أى : متوسطة فى سرعتها . ومثل : لا تأكل الفاكهة ناضجةً فجّة ، أى : متوسطة النضج . ونحو : اترك الطعام ممتلئًا جائعًا ، أى : متوسطًا فى الشّبع . ونحو : تخير ثيابك واسعة ضيقة ، أى : معتدلة السعة . وهكذا .

وبالرغم من أن المعنى المقصود لا يتحقق إلا من اللفظين معًا فإن الإعراب يقضى أن يكون كل لفظ منهما — حالا .

---

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٠٤

السابع : انقسامها بحسب الزمان إلى مقارِنة ، ومقدَّرة ، ومَحْكِيـَة .

فالمقارِنة هى التى يتحقق معناها فى زمن تحقق عاملها وحصول معناه ؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر ، نحو: أقبل البرىء فرحًا ، — هذا يسوق السيارة الآن محترسًا — . فزمن : الفرح ، والاحتراس ، هو زمن وقوع معنى الفعلين : أقبل — يسوق .

والمقدَّرة ، أو المستقبلة: هى التى يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ، أى : بعد تحقق معناه بزمن يطول أو يقصر ؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها ؛ نحو: سيسافر بعض الطلاب غدًا إلى البلاد الغربية ؛ موزعين فيها ، متدرّبين فى مصانعها . ثم يعودون عاملين فى مصانعنا ؛ فزمن التوزع والتدرب والعمل متأخر عن السفر ، الذى هو زمن حصول العامل ، ومستقبل بالنسبة له . وكقوله تعالى فى الإنسان (إنا هديناه السبيل، إما شاكرًا وإما كفورا) فكلمة «شاكرًا» حال، وزمن وقوعه متأخر عن زمن عامله (وهو الفعل: هـَدَى) وكلمة : «كفورا» معطوف عليه وهو حال مثله .

والمحْكِيَّة : هى التى وقع معناها قبل النطق بها[1] نحو : نزل المطر أمس غزيرًا ، واندفع فى طريقه جارفًا . . .[2]

والمقارنة أكثر الثلاثة استعمالاً وورودًا فى الكلام. ولا تحتاج إلى قرينة ، كالتى تحتاج إليها الأخيرتان .

* * *

الثامن : انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى مؤسِّسه ومؤكِّدة .

فالمؤسسة — وتسمى : المبينة[3]— هى التى تفيدُ معنى جديدًا لا يستفاد إلا

---

(١) سميت محكية لأن معناها يُحْكَى ؛ أى : يعاد التعبير عنه بعد زمن وقوعه .

(٢) عارض فريق من النحاة فى هذا القسم ، وفى أمثلته ، بحجة أن العبرة إنما هى بمقارنة الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها ، ووجودها — لزمن العامل وتحقق معناه كالتى هنا . — لا لزمن التكلم . وأن الأمثلة المعروضة — وأشباهها — جاءت الأحوال فيها مشتقات من نوع اسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عند عدم القرينة التى تهيئه لغيره . والتعبير به عن الماضى يعتبر مجازاً ويسمى : حكاية للحال الماضية — كما يقول الصبان — ولا قيمة لهذا الخلاف ؛ لأن الغاية المطلوبة هو الحكم على مثل تلك الأحوال بالصحة ، والبعد عن الخطأ . وقد ثبت أن استعمالها صحيح وأسلوبها سليم ؛ ولا أهمية بعد ذلك لأن يكون الاستعمال الصحيح حقيقياً أو مجازياً .

(٣) لأنها تبين هيئة صاحبها — كما سبق فى ص ٢٨٧ — أما المؤكدة فلا تبين هيئة .

بذكرها ، نحو : وقف الأسد فى قفصه غاضبًا ، ثم هدأ حين رأى حارسه مقبلاً ، فكلمة : « غاضبًا » حال مؤسسة : لأنها أفادت الجملة معنى جديدًا لا يفهم عند حذفها . وكذلك كلمة « مقبلاً » وأشباههما من الأحوال التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها .

والمؤكدة : هى التى لا تفيد معنى جديدًا ، وإنما تقوّى معنى موجودًا فى الجملة قبل مجيئها[1] ، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقى من الجملة . نحو : لا تظلم الناس باغيًا ،ولا تتكبر عليهم مستعليًا ، « فالبغى » هو الظلم ، و « الاستعلاء » هو الكبر . ولو حذف كل من الحالين فى المثال (وهما يؤكدان عاملهما) ما نقص المعنى ، ولا تغير ولَفُهِمَ معناه من بقية الكلام . ومثلهما باقى الأحوال التى يستفاد معناها بغير وجودها . وقد سبق — فى مناسبة أخرى[2] — الإشارة إلى المؤكدة ، وأنها قد تكون مؤكدة لمضمون الجملة ؛ نحو : خليل أبوك عطوفًا ، أو مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى ؛ نحو ، (وأرسلناك للناس رسولا) أو معنى فقط : نحو (. . . ويوم أبعث حيًّا . . .) لأن البعث يقتضى الحياة ، أو مؤكدة لصاحبها ؛ نحو قوله تعالى : « ولوْ شاءَ ربُّكَ لآمنَ منْ فى الأرض كلُّهُمْ جميعًا » . فكلمة : « جميعًا » حال من الفاعل « مَنْ » وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم ، والحال — هنا — تفيد العموم ، فهى مؤكدة له .

وأشرنا هناك إلى أن الجملة التى تُؤكّدُ الحالُ مضمونَها لا بد أن تكون جملة اسمية ، طرفاها معرفتان جامدتان[3] :جمودًا محضًا، ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معًا ، وعن عاملها أيضًا . وأن العامل فى هذه الحال محذوف وجوبًا ؛ وكذلك صاحبها . ففى المثال السابق : (خليل أبوك عطوفًا ، يكون التقدير : أحقه ، أو : أعرفه ، أو : أعْلمه ، أو نحو ذلك . وهذا التقدير حين يكون المبتدأ كلمة غير ضمير المتكلم ، فإن كان ضميرًا للمتكلم وجب اختيار الفعل أو

---

(١) سواء أكان المعنى الذى تؤكده هو معنى عاملها أم معنى صاحبها ، أم معنى الجملة التى قبلها . — كما سبق فى ص ٢٨٧ و ٣٠١ ويجىء فى ص ٣١٢ .

(٢) ص ٢٨٧ .

(٣) إذا كان فى الجملة فعل أو ما يعمل عمله كان عاملا فى الحال ؛ فلا يعتبر العامل مضمرا ، ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة . والمراد : الجمود المحض ؛ ليخرج : هو الأسد مقداماً ؛ فإنها مؤكدة لعاملها ؛ وهو : « الأسد » ؛ لتأوله بالشجاع ، وليست مؤكدة لمضمون الجملة ، لأن هذه الحال ليست جامدة محضة .

العامل المقدر مناسبًا له ، أىْ : أحقنى — أعْرِفُنى — أعلمُ أنى . ولا بد أن تكون هذه الحال متأخرة عنه أيضًا .

أما الغرض من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين نحو : أنت الرجل معلومًا ، أو الفخر ، نحو : أنا فلان بطلاً ، أو التعظيم ؛ نحو أنت العالم جليلاً مهيبًا ، أو التحقير ؛ نحو : هو الجانى مقهورًا معاقباً ؛ أو التصاغر ؛ نحو : ربِّ أنا عبدُك فقيرًا إليك ؛ أو التهديد والوعيد ، نحو : فلان قاهر للأبطال قادرًا على الفتاك باك[1] .

* * *

التاسع : انقسامها بحسب الإفراد وعدمه إلى مفرده ، وجملة ، وشبه جملة . ثم الكلام على الرابط .

فالمفردة : ما ليست جملة ولا شبهها ، نحو : أشربُ الماء صافيًا — سرْ فى الطريق حَذِرًا[2]... وشبه الجملة هو الظرف والجار مع مجروره . نحو : كنت فى الطائرة فأبصرت البيوتَ الكبيرةَ فوق الأرض صغيرةً . والسفنَ الضخمة بين الأمواج محتجبةً — دار الآثار فى القاهرة مليئةٌ بالنفائس — تشكلت الثلوجُ على الغصون أشكالاً بديعة .

ولا بد فى شبه الجملة أن يكون تامًا ؛ أى : مفيدًا . وإفادته قد تكون بالإضافة ، أو بالنعت ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسبًا له ، ويجعله مفيدًا (على الوجه الذى تكرر شرحه من قبل)[3] فلا يصح : هذا إبراهيم عنك ، ولا هذا إبراهيم اليوم . . .

---

(١) فيما سبق يقول ابن مالك :

وعامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فى نَحْوِ : لَا تَعْثَ فى الْأَرْضِ مُفْسِدًا — ١٨

بها : أى : بالحال . ثم قال فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة :

وإن تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا ، ولَفْظُهَا يؤَخَّرُ — ١٩

أى : أن العامل مضمر (أى : محذوف) إذا كانت الحال مؤكدة للجملة ، وأن لفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة وعن عاملها المحذوف والمحذوف معه صاحبها .

(٢) قد يجب اقتران الحال المفردة بالفاء ، أو : ثم العاطفتين فى صورة واحدة هى الصورة الثالثة التى تجىء فى ص ٣٢٢ .

(٣) فى باب الموصول (جـ ١ ص ٢٧٢ م ٢٧) والمبتدأ والخبر (جـ ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ و جـ ٢ ص ١٠٠ م ٦٨) .

وإذا كانت الحال جملة أو شبه جملة فلا بد أن يكون صاحبها معرفة[١] محضة ؛ أى : معرفة لفظًا ومعنى ؛ مثل : وقف جارى يكلمنى ، فإن لم يكن معرفة خالصة ؛ بأن كان معرفة فى اللفظ دون المعنى — كالمبدوء « بأل الجنسية » — أو كان نكرة مختصة ، بسبب[٢] نعت أو غيره ، جاز فى الجملة وشبهها أن تكون حالا ، وأن تكون نعتًا ، نحو : أعرف الطائرات تفوق غيرها فى السرعة . وقد عرفنا طائرات سريعةً تطوف بالكرة الأرضية فى دقائق .

ونحو : تَهْدِرِ الطائرات فى الجو كقَصْف الرعود . . . ، ونحو : هذه طائرة كبيرة فى الجوّ تهدِرُ كالرعد . .

والجملة[٣] قد تكون اسمية أو فعلية ؛ نحو : لازمت البيت والمطرُ هاطلٌ — لازمت البيت وقد هَطَل المطر . ويشترط فى الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية غير تعجبية (على القول بأن الجملة التعجبية خبرية) فلا تصح الإنشائية بنوعيها الطلبى ، وغير الطلبى[٤] . وأن تكون مجردة من علامة تدل على الاستقبال كالسين وسوف ، ولن ، وأداة الشرط[٥] . . . و . . . وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين ؛ فيتحقق الغرض من مجىء

---

(١) يصح أن يكون صاحب الحال نكرة فى بضعة مواضع تجىء فى ص ٣١٥ .

(٢) كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ سبق بيان النكرة المحضة وغير المحضة ، وكذا المعرفة بنوعيها — فى الجزء الأول ، باب النكرة والمعرفة ، ص ١٤٥ م ١٧ ويجىء فى الجزء الثالث ، باب النعت ص ٣٥٤ .

(٣) إذا وقعت الجملة حالا أو نعتاً أو فى أى موقع إعرابى آخر ، فهى نكرة ، وقيل فى حكم النكرة ، — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٦ . وقد تردد هذا فى كثير من المراجع النحوية ، ومنها حاشية ياسين على شرح التوضيح (أول باب النكرة والمعرفة) حيث قال : « وأما الجمل والأفعال فليست نكرات وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد فى عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوز » . وهذا الخلاف لا أهمية له ؛ إذ الأهمية فى أنها تقع فى كل موقع لا يصلح فيه إلا النكرة ، كوقوعها خبر « لا » النافية للجنس ، ونعتاً للنكرة المحضة .

(٤) سبق توضيح المراد من الجملة الإنشائية فى ص ١٨٠ وفى ج ١ ص ٢٦٨ م ٢ ٧٢ .

(٥) أما مثل : لأمدحن المخلص ؛ إن حضر وإن غاب : حيث وقعت الجملة الشرطية حالا مع أنها إنشائية ، ومشتملة على علامة استقبال ؛ وهى حرف الشرط : « إن » — فالمسوغ عندهم أنها شرطية لفظاً لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال . ونشير إلى ما جاء فى « المغنى » ، و « الهمع » خاصاً بأن : « لا » النافية تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته ، خلافاً لابن مالك — ومن معه — محتجاً بإجماع النحاة على صحة : « جاء محمد لا يتكلم » مع الإجماع أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال . ونقول : إن الرأى الأنسب أنها تخلصه للاستقبال عند عدم قرينة تمنع .

الحال جملة. ولولا الرابط[١] لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة بينهما، والكلام مفككًا.

والرابط قد يكون واوًا مجردة تسمى: واو الحال، نحو: احترست من الشمس والحرارةُ شديدة. وقد يكون الضمير وحده؛ نحو: تركت البحر أمواجُه عنيفةٌ. وقد يكون الواو والضمير معًا، نحو: لا آكل الطعام وأنا شبعانُ. ولا أشرب الماء وهو غير نقي[٢]. وقد يستغنى عن الرابط أحيانًا — كما سيجيء[٣] —.

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو، ومواضع أخرى تمتنع فيها: فتجب في الجملة الحالية الخالية من الضمير لفظًا وتقديرًا[٤]؛ نحو: تيقظت وما طلعت الشمس. وفي الجملة المضارعية المثبتة، المسبوقة بالحرف: «قد»؛ نحو قوله تعالى: (لِمَ تُؤذونني وقد تَعلمونَ أني رسولُ اللهِ إليكم).

والمواضع التي تمتنع فيها هي:

١ — أن تكون جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها؛ نحو: سيجيء المتسابقون مشاةً، أو هم راكبون[٥] السيارات؛ فلا يصح أن يكون الرابط هنا واو الحال؛ لوجود حرف العطف: «أو». وواو الحال لا تلاقي حرف عطف.

٢ — أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها[٦]؛ نحو قوله تعالى عن القرآن: (هو الحقُّ لا شكَّ فيه). وقوله عنه: (ذلك الكتابُ لا رَيبَ فيه) وليس من اللازم أن تكون جملة الحال المؤكدة اسمية، فقد تكون فعلية

---

(١) وقد يكون الرابط محذوفاً كما سيجيء في ص ٣٢٣.

(٢) يقول ابن مالك في الحال التي تقع جملة من غير تفصيل لأنواعها، ولا بيان لشروطها الكاملة.

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَـهْ ... كَجَاءَ زَيدٌ، وهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ — ٢٠

أي: تجيء الجملة موضع الحال؛ بمعنى أنها تكون حالا. وعرض لها مثالا جملة اسمية هي قوله: (وهو ناو رحلة.)

(٣) في ص ٣٢٢.

(٤) ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه إذا عرف من السياق — كما سيجيء في ص ٢ ٣ — نحو: ارتفع سعر القمح؛ كيلةٌ بخمسين قرشاً. أي: كيلة منه.

(٥) الأحسن في إعراب مثل هذا المثال: أن تكون: «أو» حرف عطف، والجملة بعدها في محل نصب حال، وهذه الحال المنصوبة معطوفة على «مشاة».

(٦) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٢٨٨، ٣٠١، ٣٠٩.

أيضًا ؛ نحو : هو الحق لا يشك فيه أحد . . .

أما المؤكدة لعاملها فقد تقترن بالواو ؛ نحو : قوله تعالى : (ثم توليتم وأنتم معرضون) .

٣ ــ الجملة الفعلية الماضوية بعد «إلا» التي تفيد الإيجاب (أى : المسبوقة بكلام غير موجب) ، نحو : ما تكلم العظيم إلا قال حقًّا . ويرى بعض النحاة : أنه يجوز فى هذا الموضع الربط بالواو ، محتجًّا بأمثلة فصيحة متعددة . وحجته مقبولة ولكن من يريد الاقتصار على الأعم الأفصح لا يساير هذا الرأى .

٤ ــ الجملة الماضوية المعطوفة على حال ، بالحرف العاطف : «أو» ؛ نحو : أُخلصُ للصديق ؛ حضر[1] أو غاب .

٥ ــ الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفى : «لا» ؛ نحو : ما أنتم ؛ لا تعملون[2] ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطة فى الجملة الفعلية (مضارعية وماضوية) إذا كانت مسبوقة بالحرف النافى «لا» .

٦ ــ الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفى : «ما» ؛ نحو : عرفتك ما تحب العبث ، وعهدتك ما تسعى للإيذاء[3] .

٧ ــ الجملة المضارعية المثبتة المجردة من «قد» ؛ نحو : شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضرة ، يتفرغ لها . وقد وردت أمثلة مسموعة من هذا النوع وكان الرابط فيها الواو ، منها قولهم : قمت وأصُكُّ عين العدو ، ومنها :

فلما خشيت أظافيرهم نجوت ، وأرهنُهم مالكا

ومنها عُلِّقتُها[4] عرَضا وأقتلُ قومها . . . وأمثلة أخرى . وقد تأول النحاة

---

(١) الجملة من الفعل «حضر» وفاعله فى محل نصب حال من الصديق وبعدها : «أو» فلا يجوز أن يكون الرابط فى الجملة السابقة الواو ، لأن الكلام العربى خال من الواو فى مثل هذا الأسلوب . أما التعليلات الأخرى للمنع فمردودة .

(٢) مثل هذا التركيب يتضح معناه ويزول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن «لا» النافية تقدر فيه بكلمة : «غير» المنصوبة على الحال المضافة ، وأن المضارع بعدها يقدر باسم فاعل ، هو : «المضاف إليه» ، أى : ما أنتم غير عاملين ؟ أى : ما أنتم وما أمركم فى الحالة التى لا تعملون فيها ؟ وهو مثل الآية الكريمة : (وما لنا لا نؤمن بالله . . .) التقدير : ما لنا غير مؤمنين ؟ ما أمرنا وما شأننا فى الحالة التى نكون فيها غير مؤمنين ؟ ثم راجع رقم (٥) من هامش ص ٣١٠ خاصا بالحرف : «لا» النافية .

(٣) «إن» : النافية ، مثل : «ما» فيقال فى حرف النفى : «ما» وفى المضارع بعده ما قيل فى سابقه مما هو مدون قبل هذا مباشرة فى رقم ٢ .

(٤) أحببتها .

هذه الأمثلة ليدخلوها فى نطاق القاعدة ، ويخرجوها من مجال الشذوذ . ولا داعى لهذا التأول الذى لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك الأمثلة[١]. والخير أن نحكم عليه بما يستحقه من القلة والندرة التى لا تُحاكَى ، ولا يقاس عليها .

فى غير هذه المواضع التى تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما معا . وقد سبقت الأمثلة لكل هذا[٢].

وإذا كانت جملة الحال ماضوية مثبتة وفعلها متصرف ورابطها الواو وحدها وجب مجىء « قد » بعد الواو مباشرة[٣] ؛ نحو : انصرفتُ وقد انتهى ميعاد العمل ، فإن كان الرابط وحده ، الضمير أو الواو والضمير معًا فالأحسن مجىء قد أيضًا .

وتمتنع « قد » مع الماضى الممتنع ربطه بالواو — قد سبق بيانه — كالماضى التالى « إلا » ، أو الذى بعده : « أو » .

---

(١) قالوا فى التأويل : إن الواو واو الحال حقيقة . ولكنها لم تدخل على الجملة المضارعية مباشرة ؛ وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ؛ خبره الجملة المضارعية المذكورة بعده ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال . فالحال هو الجملة الاسمية لا الفعلية . والواو داخلة على جملة اسمية عندهم . فما الداعى لهذا ؟ إن كان دخول الواو غير مقبول وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على ما يخالفه بأنه يحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان دخول الواو صحيحاً وجب التصريح بهذا أيضاً من غير تأويل . وإن كان التأويل يبيح الممنوع وجب السماح بالواو لكل من شاء . ومن أراد أن يحمل نفسه مشقة التأول فهو حر فيما يرتضيه لها . ولا شك أن التأول على هذه الصورة لا خير فيه . وأن الخير فى ترك الواو فى مثل هذه المواضع

(٢) اقتصر ابن مالك على حالة واحدة من الحالات التى تمتنع فيها الواو سجلها بقوله :

وذاتُ بَدْءٍ بمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا ، ومنَ الواوِ خَلَتْ — ٢١

يريد : أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا تحوى الضمير الرابط وتخلو من الواو المستعملة فى الربط ؛ لأن هذه الواو لا تصلح للربط هنا . ثم بين أن الجملة المضارعية الحالية المسبوقة بالواو ينوى ويقدر لها بعد هذه الواو مبتدأ محذوف ، خبره الجملة المضارعية ؛ فتكون مسندة له . يقول :

وذاتُ واوٍ بَعْدَهَا انوِ مُبْتَدَا لَهُ المضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا — ٢٢

وما عدا هذه الحالة التى اقتصر عليها يجوز فيه الربط بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ، أو بهما معاً ؛ فيقول :

وَجُمْلَةَ الحَالِ سِوَى مَا قُدِمَا بِوَاوٍ ، أَوْ بِمُضْمَرٍ ، أَوْ بِهِمَا — ٢٣

(٣) هذا هو الرأى المختار . ويرى فريق آخر من النحاة لزوم : « قد » مع الماضى المثبت سواء أكان الرابط هو الواو ، أم الضمير ، أم هما معاً . هذا ، ولا تدخل : « قد » على الجملة الماضوية التى فعلها جامد ؛ كأفعال الاستثناء (ليس — خلا — عدا — حاشا —) كما سبقت الإشارة لهذا فى ص ٢٧٧ .

العاشر : انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين ؛ حقيقية وسببية[١] .

فالحقيقية : هى التى تبين هيئة صاحبها مباشرة ؛ كالأمثلة التى مرت فى أكثر الموضوعات السالفة ، ومثل : انتفض العصفور من المطر مبتلاً . فكلمة « مبتلاً » حال . تبين هيئة صاحبها نفسه ؛ وهو : « العصفور » وقت انتفاضه . ولا تبين هيئة شىء آخر غير العصفور نفسه ، — كعشه ، أو شجرته ، أو صاحبه ، أو طيور أخرى — ومثل : وقف المصلى خاشعًا . فكلمة : « خاشعًا » حال تُبين هيئة صاحبها مباشرة ؛ وهو : المصلى ، ولا شأن لها بغيره . . .

ولا بد أن تطابق الحال الحقيقية[٢] صاحبها فى التذكير ، والتأنيث والإفراد ، والتثنية والجمع .

والسببية : هى التى تبين هيئة شىء له اتصال وعلاقة بصاحبها ؛ أىُّ علاقة ، دون أن تبين هيئة صاحبها المباشر مثل : انتفض العصفور من المطر مبتلا عشه ، ومثل : وقف المصلى خاشعًا قلبه . فكلمة : « مبتلا » حال ، كما كانت ، وصاحبها هو : « المطر » كما كان ، أيضًا . ولكن الحال هنا لا تبين هيئة صاحبها : « العصفور » ، وإنما تبين هيئة : « العش » وللعش صلة وعلاقة بصاحبها ؛ فهو مسكن العصفور ومأواه . كذلك المثال الثانى ؛ فكلمة : « خاشعًا » حال ، وصاحبها هو : المصلى . ولكنها لا تبين هيئته ، وإنما تبين شيئًا له صلة وعلاقة به ؛ هو : قلبه ؛ فإن قلبه جزء منه .

ومن أمثلة السببية : كتبتُ الصفحةَ مستقيمةً خطوطها ، سمعت المغنية عذبًا صوتُها ، وسمعت القارئَ شجيةً نبراتُه .

ولا بد فى الحال السببية أن ترفع اسمًا ظاهرًا مضافًا لضمير يعود على صاحب الحال كالأمثلة السالفة ، وأن تكون مطابقة لهذا الاسم المرفوع بها ، فى التذكير والتأنيث ، والأفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ؛ نحو سكنت البيت جيداً هواؤه ، واسعة غرفه ، جميلاً مدخلاه ، نظيفة مسالكه .

---

(١) وهذا الموضوع هو الذى سبقت له الإشارة العابرة فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٤ .

(٢) لمطابقة الحال لصاحبها موضوع مستقل؛ فى ص ٣١٩ .

المسألة ٨٥ :

صاحب الحال

عرفنا[1] أن الحال قد تبين هيئة الفاعل فى مثل : ينفع الصانعُ مُتْقِنا ، أو هيئة المفعول به فى مثل : يحترم الناسُ العاملَ مخلصًا ، أو هيئة الفاعل والمفعول به معًا فى نحو : استقبل الأخ أخاه مسرورَين ، أو هيئة المبتدأ فى نحو : الصحفُ — ماجنةً — ضارةٌ . . . أو غير ذلك مما تبينُ الحال هيئته . وهذا الذى تُبين الحال هيئته يسمى : صاحب الحال كالذى فى الأمثلة السالفة : (الصّانع — العامل — الأخ — أخاه — الصحف . . .)

والأكثر فى صاحب الحال أن يكون معرفة . وقد يكون نكرة بمسَوّغ من المسوغات الآتية :

١ — أن تكون النكرة متأخرة والحال متقدمة عليها ، نحو :

(يمشى — حزينًا — مَدِينٌ) . (يدعو — متألمًا — مظلوم) . . .

٢ — أن تكون النكرة متخصصة[2] ؛ إما بنعت بعدها ؛ نحو : أشفقت على طفلة صغيرةٍ تائهةً ، وإما بإضافة ؛ نحو : حافظت على أثاث الغرفة منسّقًا ، وإما بعمل ؛ نحو : أَفْرحُ بناظمٍ شعرًا مبتدئًا ، وإما بعطف معرفة عليها ؛ نحو : ذهب فريق ومحمود مسرعين .

٣ — أن تكون النكرة مسبوقة بنفى ، أو شبهه (وهو هنا : النهى والاستفهام) ؛ نحو : ما خاب عامل مخلصًا — لا تشرب فى كوب مكسورًا — هل ترضى عن أمٍّ قاسيًا قلبُها ؟

٤ — أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ؛ نحو : استقبلت صديقًا وهو راجع من سفر .

---

(١) فى ص ٢٨٦ م ٨٤ .

(٢) ولهذا يصح أن تكون الجملة — وشبهها — بعد النكرة المتخصصة حالا إذا لاحظنا تخصصها — كما سبق عند الكلام على الحكم التاسع وفى ص ٣١٠ — ويصح أن تكون نعتاً إذا لم نلاحظه. وقد أوضحنا هذا فى مواضع متعددة منها باب النكرة والمعرفة فى الجزء الأول .

٥ — أن تكون الحال جامدة ، نحو : هذا خاتمٌ ذهبا[١] .

وقد وردت أمثلة مسموعة وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ ؛ منها : صلى رجالٌ قياماً . ومنها : فلان يستعين بمائة أبطالا .

وللنحاة فى هذا كلام وجدل. والذى يعنينا أن فريقاً من النحاة يبيح مجىء صاحب الحال نكرةً ، وفريقاً آخر يمنعه . ويؤول الأمثلة القديمة ، أو يحكم عليها بالشذوذ الذى لا يصح القياس عليه . وفى الأخذ بالرأى الأول توسعة ومحاكاة نافعة ، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة ، ذلك أن صاحب الحال النكرة بغير مسوغ — قليلٌ فى فصيح الكلام . نعم هذه القلة ليست مطلقة ؛ وإنما هى بالنسبة لصاحب الحال المعرفة أو النكرة المختصة[٢]. لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالاً فى المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولاً [٣].

* * *

صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه :

يصح أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه ، نحو : تمتَّعت بجمال الحديقة واسعةً ، — ونعمتُ برائحة الزهر متفتحاً ناضراً — ، وأكلت نادر الفاكهة ناضجةً .

ولكن يشترط فى صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف إما جزءاً حقيقياً منه ؛ نحو : أعجبتنى أسنان الرجل نظيفاً ، وراقتنى أظفاره

---

(١) فى هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكرة ، وفرعاً من الحال — يرتضى النحاة إعراب الأصل تمييزاً .

(٢) فهى قلة نسبية كالتى شرحناها فى هامش ص ٢٩٠ و٣٥٣ والبيان فى ح ٤ رقم ١ من هامش ص ٧٤

(٣) وفى صاحب الحال النكرة يقول ابن مالك :

وَلَم يُنكَّرْ — غَالباً — ذُو الْحَالِ إنْ … لَمْ يَتَأَخَّرْ ،أَوْ يُخَصَّصْ ،أَوْيَبِنْ — ٧
منْ بَعدِ نَفْيٍ ، أَو مضَاهِيه : كَلاَ … يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ — ٧

يريد : أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة ، إلا إذا تأخر صاحب الحال ، أو خصص ، أو بان (أى : ظهر) بعد نفى أو ما يضاهى النفى (يشابهه ، وهو النهى والاستفهام) وساق مثالا هو : لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا ، والمسوغ فيه النهى .

باسطًا أنامله . «فالأسنان» مضاف وهى جزء من المضاف إليه ؛ وهو : «الرجل» و «الأظفار» مضاف ، وهى جزء من المضاف إليه صاحب الحال وهو : الضمير العائد على الرجل ، ويعتبر فى حكم الرجل . ومن هذا قوله تعالى : (ونزعْنا ما فى صدورهم من غِلٍّ إخوانًا) ، فكلمة : «إخوانا» حال من الضمير : «هم» المضاف إليه . والمضاف بعض منه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (أيحب أحدُكم أن يأكلَ لحمَ أخيه ميْتًا . . .) فكلمة : «ميتًا» حال من المضاف إليه وهو : «أخ» والمضاف وهو : «لحم» بعض منه .

وإما بمنزلة الجزء ، (حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ فلا يتغير المعنى) كما فى الأمثلة الأولى : (تمتعت بجمال الحديقة واسعة ونعمتُ برائحة الزهر ، متفتحًا ناضرًا . . . و . . .) فيصح أن يقال تمتعت بالحديقة واسعة ، ونعمتُ بالزهر متفتحًا . . . و . . . ومن هذا قوله تعالى :
(. . . أنِ اتَّبعْ ملةَ إبراهيم حنيفاً) ؛ حيث يصح : أَنَ اتَّبِعْ إبراهيم حنيفا .

وإما عاملا فى المضاف إليه ، كأن يكون المضاف مصدرًا عاملاً فيه ؛ نحو : عند الله تقدير العاملين مسرورين ، ونحو: (إليه مرْجعكم[1] جميعًا) أو أن يكون وصفًا عاملاً فيه[2]، نحو : هذا رافع الراية عالية فى الغد[3]. . .

---

(١) «مرجع» ، مصدر ميمى ، أى : رجوعكم .

(٢) كاسمى الفاعل والمفعول بالشروط الواجبة لإعمالها ، ومنها أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال . . و . . .

(٣) وفى مجيء الحال من المضاف إليه يقول ابن مالك :

ولا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إلَّا إذا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ — ١٠

أى : إلا إذا استوفى المضاف عمله فى الحال ، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل .

أَوْ كَانَ جُــزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيفَــا — ١١

يريد : أن الحال يجيء من المضاف إذا كان جزءاً مما أضيف إليه ، أى : إذا كان جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل الجزء كما شرحناه . أما قوله : فلا تحيفا ، فأصلها : تحيفن ، بنون التوكيد الخفيفة التى تنقلب ألفا عند الوقف . والجملة معناها : لا تظلم نفسك ، أو اللغة بمخالفة هذا . وهو حشو لم يذكر إلا لتكملة البيت .

(٤) انظر ص ٣١٥ حيث الكلام : على الحال الحقيقية ، وعلى قسيمتها : «السببية» .

مطابقة الحال – بنوعيها[١] – لصاحبها :

– ا – الأصل أن تطابق الحال الحقيقية صاحبها – وجوبًا – فى التذكير والتأنيث ، وفى الأفراد وفروعه . كالأمثلة السالفة ، لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تتلخص فيما يلى :

١ – إذا كان صاحب الحال الحقيقية جمعًا مفرده مذكر لغير العاقل ، جاز فى الحال أن تكون مفردة مؤنثة ، وجمع مؤنث سالمًا وجمع تكسير ؛ نحو : سرتنى الكتب نافعةً ، أو : نافعات ، أو : نوافعَ .

٢ – إذا كان لفظ الحال من الألفاظ التى يغلب استعمالها بصورة واحدة للمذكر والمؤنث – ككلمة : صبور – بقى على صورته ؛ نحو : عرفت المؤمن صبورًا عند الشدائد ، وعرفت المؤمنة صبوراً كذلك[٢] .

٣ – إذا كان الحال أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة ، لزم الإفراد والتذكير – على الراجح – كما سيجىء فى بابه ؛ نحو : عرفت العصامىّ أنشطَ وأنفعَ ، أو : أنشطَ عاملٍ ، وأنفعَ رجلٍ .

٤ – إذا كان الحال مصدرًا فإنه يلازم صورة واحدة ؛ نحو : حضر القطار سرعة . وإذا اشتهر المصدر صح تثنيته وجمعه – كالنعت – ؛ نحو : عرفت الوالى عدلا ، والواليين عدلين ، والولاة عدولا .

٥ – إذا كان الحال كلمة : « أىّ »[٣] فإنها – فى الغالب – تقع حالا من معرفة مع إضافتها إلى نكرة ؛ نحو : استمعت إلى علىّ أىَّ خطيب .

– ب – أما الحال السببية فتطابق – وجوبا – فى التذكير والتأنيث والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد – كما سبق[٤] – نحو : سكنت البيت جيدا هواؤُه ، واسعةً غرفهُ ، جميلاه مدخلاه ، نظيفةً مسالكه

(١) الحقيقية والسببية وشرحهما فى ص ٣١٥ .

(٢) لهذه الصورة فروع تتضح من نظائرها فى النعت ﺟ ٣ ص ٣٣٧ .

(٣) الكلام على : « أى » وأنواعها ، وأحكامها ، المختلفة مفرق فى أجزاء الكتاب المختلفة على حسب الأبواب التى تستعمل فيها كصفحة ١٧٥ السابقة والصفحة ٢٦٢ م ٢٦ ﺟ ١ – باب الموصول وكبابى الإضافة والنعت فى ﺟ ٣ .

(٤) انظر ص ٣١٥ .

المسألة ٨٦ :

حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ، ورابطها ، من ناحية الذِّكر والحذف .

(ا) الأصل فى الحال أن تكون مذكورة ؛ لتؤدى مهمتها المعنوية ؛ وهى : بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول ، أو غيرهما ، مما سبق تفصيله[1] . لهذا يجب ذكرها فى كثير من المواضع ، ويجوز حذفها فى غيرها ، فمن المواضع التى يجب أن تذكر فيها ما يأتى :

١ — أن تكون محصورة ؛ نحو : ما أحِب العالمَ إلا نافعًا بعلمه .

٢ — أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعًا ؛ نحو : هنيئًا ، بمعنى : ثبت لك الخيرُ هنيئًا ، أو : هنَأك الأمر هَنيئًا[2] ، أو نحو هذا التقدير الدّال على الدعاء بالهناءة .

٣ — أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد ، أو يفسد بحذفها . . . — كما أشرنا أول الباب[3] — ؛ نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كُسالى) وقوله : (وما خلقْنا السموات والأرضَ وما بينهما لاعبين) .

٤ — أن تكون جوابًا . مثل : كيف حضرت ؟ فيجاب : راكبًا .

٥ — أن تكون سادّة مسدّ الخبر[4] فى مثل : سهرى على المزرعة نافعةً .

ويصح حذف الحال إذا دل عليها دليل . وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقًّا من مادة « القول » ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو : المَقُول[5] ؛ نحو : جلست فى حجرتى ؛ فإذا صديقى الغائب يدخل : « السلام عليكم » ، أى : يدخل قائلاً : السلام عليكم . فكلمة : « قائلاً » هى الحال المحذوفة ، وهى

---

(١) ص ٢٨٦ .

(٢) ستجىء إشارة لهذا فى ص ٣٢٢ والحال فى هذا المثال مؤكدة لعاملها كنظائرها التى سبقت : فى ص ٢٨٩ و ص ٣٠٩ و . . . ومنها : ولا تعث فى الأرض مفسداً — (وأرسلناك للناس رسولا — ويوم أبعث حيا —) .

(٣) ص ٢٨٧ .

(٤) فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ تفصيل الكلام على الحال التى تسد مسد الخبر .

(٥) الشىء الذى قيل .

مشتقة من مادة: «القول» . وقد دل عليها الكلام الذى قيل؛ وهو: السلام عليكم. ومثل : هل دار بينك وبين المسافر كلام ؟ نعم . لما قابلنى فى الصباح حَيَّانى : « صباح الخير » ، وحدثنى عن رحلته المنتظرة ؛ ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحنى ومد يده : « الوداعَ » . أى : قائلاً صباح الخير ؛ قائلاً : الوداعَ . ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنة : (والملائكةُ يدخلون عليهم من كلِّ بابٍ ، سلامٌ عليكم) ، أى : قائلين : سلام عليكم . وقوله تعالى : (وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيلُ ، ربنا تقبلْ منا) ، أى : قائلين : ربنا تقبل منا .

(ب) والأصل فى عامل الحال — وغيرها — أن يكون مذكورًا ؛ ليحقق غرضًا معينًا ، هو : إيجاد معنى جديد ، أو تقوية معنى موجود . وقد يحذف جوازاً أو وجوبًا ؛ لدواع تقتضى الحذف ، ومعنى هذا — أيضًا — أن عامل الحال قد يذكر وجوبًا ، وقد يحذف وجوبًا ، وقد يجوز ذكره وحذفه .

فيجب ذكره إن كان عاملاً معنويًّا (وقد سبق شرحه)[1] كأسماء الإشارة ؛ وحروف التنبيه ، والتمنى ، وكشبه الجملة . . . و . . . و .

ويجوز حذفه إذا دل عليه دليل مقالىٌّ[2] ، أو حالىٌّ ، فمثال المقالىّ أن يقال : أتستطيع الصعود إلى قِمة الجبل ؟ فيجيب المسئول: مسرعًا . أى : أصعد مُسْرِعًا . ألم تذهب متأخرًا ؟ بلى[3] ، مبكِّرًا .

ومثال الحالىّ : أن ترى مسافرًا فتقول له : « سالمًا » . أى : تسافر سالمًا ، وأن ترى من يشرب الدواء فتقول : « شافيًا » ، أى : تشرب الدواء شافيًا . وأن تقول لمن يبنى بيتًا : « معمورًا » ، أى : تبنى البيت معمورًا . . .

---

(١) ص ٢٠١ .

(٢) سبق — فى ص ٦٤ م ٦٣ وفى ج ١ ص ٣٦٢ م ٣٧ — أن الدليل المقالى هو : ما يكون قائماً على كلام مذكور صريح ، وأن الدليل الحالى ، هو : ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالمتكلم من غير استعانة بكلام أو ألفاظ . . .

(٣) بلى ، حرف جواب . معناه بعد الاستفهام المنفى عدم الموافقة على المسئول عنه المنفى ، والموافقة على ضده .

ويجب حذفه فى مواضع ، أهمها :

١ — أن تكون الحال سادّة مسدّ الخبر[١] ، نحو : إنشادى القصيدة محفوظة ، فكلمة : « محفوظة » حال ؛ سدت مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وجوبًا ؛ والأصل : إنشادى القصيدة إذ كانت ، أو إذا كانت ، محفوظة .

٢ — أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها . — وقد شرحت فى هذا الباب[٢] — نحو : الجدّ أبٌ راحماً .

٣ — أن تكون الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجى ؛ نحو : تَصَدَّقْ على المحتاج بدرهم ؛ فصاعدًا — لا تتعرض للشمس عند شروقها إلا عشرين دقيقة ؛ فنازلاً . فكلمة : « صاعدًا » حال . وعاملها وصاحبها — محذوفان . والتقدير : فاذهب بالعدد صاعدًا . والجملة المحذوفة — هنا إنشائية ، معطوفة بالفاء على نظيرتها الفعلية الإنشائية[٣] . وكلمة : « نازلاً » حال . وعاملها وصاحبها محذوفان : والجملة منهما إنشائية معطوفة بالفاء على نظيرتها . ولا بد من اقتران هذه الحال المفردة « بالفاء » العاطفة ، أو « ثم » العاطفة ؛ — كما أشرنا قبل[٤] — ومن الأمثلة : تدرب على الحفظ خمسة أسطر ، فستةً ، فسبعةً ، فصاعدًا . لا تتناول فى اليوم أكثر من ثلاث وَجَبات ؛ فنازلاً . . .

٤ — أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ ؛ نحو : أنائمًا وقد أشرقت الشمس ؟ أعاطلاً والعمل يطلبك ؟ أسفيهًا وهو كريم النشأة ؟ أى : أتوجد نائمًا ؟ — أتوجد عاطلاً ؟ — أيوجد سفيهًا ؟ . . .

٥ — عوامل حذفتْ سَمَاعًا . من ذلك قولهم لمن ظفر بشىء ؛ هنيئًا لك ما أدركت . أى : ثبت هنيئًا[٥] .

---

(١) سبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ آخر باب المبتدأ والخبر .

(٢) ورد ذكرها فى ص ٢٨٦ و ٢٩٩ و ٣١٠ .

(٣) ليس من اللازم أن تكون الجملتان إنشائيتين ، إنما الأحسن — فى رأى جمهرة النحاة — اتحادهما خبراً أو إنشاء .

(٤) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٠٨ .

(٥) سائغاً مقبولا . والفعل هنىء . وقد سبقت الإشارة لهذا فى ص ٣١٨ .

والحذف فى المواضع الأربعة الأولى قياسى[1] .

(حـ) والأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكورًا فى الكلام ؛ لتتحقق الفائدة من ذكره . وقد يحذف جوازًا فى مثل قوله تعالى : (أهذا الذى بعث الله رسولاً) أى : بعثه الله .

ويجب حذفه فى الصورة التى يحذف فيها عامله وجوبا حين تؤكد الحال مضمون جملة قبلها ، على الوجه الذى سبق[2] شرحه . وكذلك يجب حذفه مع عامله حين تدل الحال على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجى — وهى الصورة الثالثة من الصور التى فى الصفحة المتقدمة .

(د) والأصل فى الرابط أن يكون مذكورًا ؛ ليعقد الصلة المعنوية بين جملة الحال والجملة التى قبلها المشتملة على صاحب الحال ، فيمنع التفكك . لكن يجوز حذف الرابط إذا كان ضميرًا مفهومًا من السياق . نحو : ارتفع سعر القمح ، كيلةٌ بخمسين قرشًا ، أى : كيلة منه . . .

وكذلك يصح حذفه إن كان الحال جملة خالية من الرابط لكن عطف عليها « بالفاء » ، أو : « الواو » ، أو : « ثم » ما يصلح أن يكون حالا مع اشتماله على الرابط ؛ نحو : عرفت الوالى العادل تشكو الرعية ، فيزيل أسباب الشكوى[3] .

---

(١) وفى حذف العامل يقول ابن مالك :

وَالْحالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ، ذِكْرُهُ حُظِلْ — ٢٤

يريد : أن الحال قد يحذف ما يعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره ، أى : ممنوع (حظل : منع) لأنه واجب الحذف . (٢) ص ٢٨٦ و ٢٩٩ .

(٣) راجع الصبان ، جـ ١ باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه . وكذا التصريح جـ ٢ باب العطف عند الكلام على الفاء العاطفة . وقد اقتصر فى الربط عليها لأنها الأصل وخالفه الصبان وغيره . . .

المسألة ٨٧ :

التمييز

(ا) كيل	عندى إردبٌ . . .	ــ عندى إردبٌ شعيرًا ، أو : إردبُ شعيرٍ ، أو : إردبٌ من شعير .
	وهبتُ كيلةً . . .	ــ وهبت كيلةً قمحًا ، أو كيلةَ قمحٍ ، أو : كيلةً من قمح .
	خلطت غذاءَ الفرَس بقدَحٍ . . .	ــ خلطت غذاء الفرَس بقدَحٍ فولاً ، أو: قدحِ فولٍ ، أو : قدحٍ من فولٍ
(ب) وزن	اشتريت أُوقيَّةً . . .	ــ اشتريت أُوقيةً ذهبًا . أو : أُوقيةَ ذهبٍ ، أو : أوقيةً من ذهب
	وزن الإناء رِطلٌ . . .	ــ وزنُ الإناء رطلٌ نحاسًا . أو : رطلُ نحاسٍ ، أو رطلٌ : من نحاسٍ
	دفعت ثمن أقةٍ . . .	ــ دفعت ثمن أُقّةٍ تفاحًا . أو أُقةِ تُفاحٍ . . أو أقةٍ من تفاح .
(ح) مساحة	جنيت محصول فدانٍ . . .	ــ جنيت محصول فدانٍ قطنًا . أو : ــ فدانِ قطنٍ ، أو: فدانًا من قطنٍ
	حرثت قيراطًا . . .	ــ حرثت قيراطًا بِرْسيما . أو: . . . أو . .
	سقيت قصبةً . . .	ــ سقيت قصبةً خُضَرًا . أو . . أو . .
(د) عدد	عندى خمسةٌ . . .	ــ عندى خمسةُ أقلام .
	رأيت عشرين . . .	ــ رأيت عشرين سائحًا .
	أخذت مِائةً . . .	ــ أخذت مِائةَ جنيهٍ مكافأةً .
(هـ) نسبة أو جملة	زاد التاجر . . .	ــ زاد التاجر مالاً .
	امتلأت البحيرة . . .	ــ امتلأت البحيرة سمكًا .
	فاضت البئر . . .	ــ فاضت البئر نِفْطًا .

(ا) فى جملة مثل : « عندى إردب » من أمثلة القسم : « ا » نجد كلمة غامضة مبهمة هى : « إردب » ، لأن مدلولها يحتمل عدة أنواع مختلفة ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره ، فقد يكون هذا الإدرب : قمحًا ، أو : شعيرًا ، أو : فولاً ، أو : غيرها ، ولا ندرى النوع المراد من تلك الأشياء الكثيرة ، إذ لا دليل يدل عليه وحده ، لهذا كانت كلمة : إردب مبهمة ، غامضة ، لعدم تحديد المراد منها وتعيينه . لكن إذا قلنا : عندى إردب شعيرًا — زال الغموض والإبهام ، وتعين المراد بسبب اللفظ الذى جاء ؛ وهو : « شعيرًا » .

كذلك الشأن فى كلمة : « كِيلة » ، فإنها غامضة ، مبهمة ، لا تعيين فيها ، لاحتمال أن تكون الكيلة : قمحًا ، أو : ذُرَة ، أو : فولاً ، أو : عَدَسًا . . . فإذا قلنا : كيلةً قمحًا ، تعين المراد ، وزال الاحتمال . ومثل هذا يقال فى كلمة : « قَدَح » فى المثال الأخير من قسم « ا » ، وفى غيرها من كل كلمة عربية تدل فى العرف الشائع على شىء يقع به الكيل ؛ مثل : وَيْبَة ، رُبْع ، مَلْوة[1] . . .

(ب) وفى جملة مثل : اشتريت أُوقيَّة (من أمثلة القسم : « ب ») ، نصادف هذا الإبهام والغموض فى كلمة : « أُوقية » ؛ لاحتمالها عدة أنواع ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره ، فقد تكون الأوقية ذهبًا ، أو : فضة ، أو عنصرًا آخر من العناصر التى توزن . . . لكن إذا قلنا : أوقية ذهبًا — اختفى الإبهام ،وحل محله التعيين الموضح للمطلوب . ومثل هذا يقال فى كلمة : رِطل ، وأُوقية ، فى المثال الثانى والثالث (من أمثلة :قسم ب) وفى نظائرها من الكلمات العربية التى يجرى فى العرف اعتبارها من الموازين ، ومنها : قنطار ، ودِرهم ، وحَبَّة . .

(حـ) وفى جملة ؛ مثل : جنيت محصول فدان (من أمثلة : « جـ ») نجد الكلمة الغامضة المبهمة هى كلمة : « فدان » فإنها تحتمل أن يكون مدلولها

---

(١) من المكاييل الشائعة فى مصر : الإردب ؛ وهو يساوى اثنتى عشرة كيلة ، ومقدار الكيلة : ربعان ، والربع : أربعة أقداح — والويبة كيلتان . والكيلة أيضاً أربع ملوات .

فدانَ قصب ، أو فدانَ عنب ، أو قمح ، أو غيره . فإذا قلنا : « فدانَ قطنٍ » — انقطع الاحتمال ، وزال الغموض والإبهام ، وتحدد القصد . ومثل هذا يقال فى كلمة : « قيراط » وقصبة (من أمثلة القسم : « ج ») ، وغيرها من الألفاظ العربية التى تستعمل فى المساحات[1] . ومنها : السهم [2] ، والذراع ، والباع ، والشِّبر ، والفِتْر . . .

(د) ومثل هذا يقال فى كل عدد من جمل القسم : « د » أو ما شابهها مما يشتمل على أحد الأعداد ؛ نحو : عندى خمسة ، فإن كلمة خمسة — وهى عدد حسابىّ — غامضة ، مبهمة ؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها ؛ مثل : أقلام ، أو غيرها مما ورد فى هذا القسم وفى نظائره .

(هـ) ننتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق ؛ ففى مثل : زادالتاجر ،لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتى سلفت ،وإنما ينصبٌّ على الجملة كلها ؛ أى : على معنى جزأيها الأساسيين معًا . فقد نسبنا الزيادة للتاجر . فأى زيادة هذه التى نسبناها له ، أزيادة فى ماله ؟ أم زيادة فى بضاعته ، أم فى جسمه ، أم فى حسن معاملته . . . ؟ فالأمر المنسوب للتاجر غامض مبهم ، وهذا الأمر الغامض ليس منصبًّا على كلمة واحدة كما قلنا ؛ وإنما يشمل معنى جملة كاملة ؛ لأن الجملة هى التى تحوى فى طرفيها نسبة شىء لشىء آخر . فإذا قلنا : زاد التاجر مالاً — ارتفع الغموض عن النسبة ، واتضح المراد من الجملة . ومثل هذا يقال فى المثالين الأخيرين من أمثلة القسم : « هـ » وفى غيرهما من كل جملة يقع فيها الغموض على النسبة الناشئة من طرفيها .

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتى :

(ا) أن فى اللغة ألفاظًا مبهمة ، غامضة ، تحتاج إلى تبيين وتوضيح .

(ب) وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفردة ، كالكلمات المستعملة

---

(١) هى الأشياء التى يجرى تقديرها بالقياس ويدخلها العرف الشائع فى المقاييس .

(٢) فى مصر ينقسم الفدان إلى أربعة وعشرين قيراطاً . والقيراط أربعة وعشرون سهماً .

فى العدد ، أو فى المقادير الثلاثة الشائعة ، — وهى : الكيل ، والوزن ، والمساحة[١] — . وقد تكون جملاً كاملة تقع النسبة فى كلٍّ منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح .

(حـ) وإذا تأملنا الكلمات التى أزالت الغموض والإبهام فى الأمثلة السالفة — وأشباهها — وجدنا كل كلمة منها : نكرة[٢] ، منصوبة ، فضلة ، تبين جنس ما قبلها أو نوعه ، وتوضحه ، فهى — كما يقولون — ؛ بمعنى : « من »[٣] البيانية — فى الغالب — والكلمة التى تجتمع فيها هذه الأوصاف تسمى : « التمييز »[٤] ، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه : « المميَّز » ، أىْ : أن التمييز : نكرة ، منصوبة ، فضلة ، بمعنى « من » التى للبيان[٥]

---

(١) وكذلك بعض الضمائر كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٣٢٨ وفى « حـ » من الزيادة ص ٣٣٤

(٢) النكرة هنا : لا بد أن تكون اسماً صريحاً لأن التمييز لا يكون جملة ولا لفظاً مؤولا .

(٣) أى : « من » التى تبين جنس ما قبلها ، أو نوعه ، والمجرور بها هو عين الشىء الذى تبينه . — وستجىء معانيها فى ص ٣٥٧ وليس المراد أنه يمكن دائماً تقدير « من » قبلها . فإن هذا لا يمكن فى بعض الأساليب .

(٤) ويسمى أحياناً : التبيين ، أو : التفسير ، أو : المفسِّر ، أو المميِّز ، أو : المبيِّن .

(٥) غالباً — كما سبق — . ويقول ابن مالك فى تعريف التمييز ، وبيان عامله ، والتمثيل لبعض أقسامه ما يأتى :

اسمٌ بِمَعْنَى : « مِنْ » ، مُبينٌ ، نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٌ أَرْضًا ، وَقَفِيزٌ بُرًّا ، ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا

يريد بالمبين : أن التمييز يبين إبهام ما قبله ، أى : يوضحه ويزيل غموضه . ثم يقول : إن التمييز منصوب ، وناصبه هو الشىء المبهم الذى جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه . ومعنى هذا عنده أن تمييز النسبة منصوب — فى رأيه — بالجملة التى يوضح النسبة فيها . وسيجىء الرأى فى كل ذلك . (رقم ٢ من ص ٣٢١ و ٣ من ص ٣٣٣) .

« البر » : القمح . « القفيز » إذا كان مكيلا فإنه يختلف باختلاف الأقطار ؛ فهو فى بعضها نحو : $\frac{٢}{٣}$ ١٨ قدحاً ، وفى بعض آخر نحو : ثمان وأربعين قدحاً — « منَوين » تثنية : « منًا » وهو فى بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدرة برطلين .

أقسام التمييز :

ينقسم التمييز بحسب المميَّز إلى قسمين ، أولهما : تمييز المفرد ، أو : الذات[1] وهو الذى يكون مُمَيَّزه لفظًا دالاً على العدد ، أو على شىء من المقادير[2] الثلاثة : (الكيل — الوزن — المساحة) . أى : أنه الذى يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، أو : العدد[3] . فتمييز المفرد أو الذات أربعة أنواع[4] .

ثانيهما : تمييز الجملة وهو الذى يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها ، وهو المعنى المنسوب فيها لشىء من الأشياء ، ولذلك يسمى أيضًا : تمييز النسبة ، وقد سبقت الأمثلة للنوعين .

تقسيم تمييز الجملة بحسب أصله :

ينقسم تمييز الجملة (دون تمييز المفرد) إلى ما أصله فاعل فى الصناعة[5]

---

(١) سمى تمييز مفرد : لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة ، أو ما هو بمنزلتها ، ويسمى أيضاً : تمييز « ذات » لأن الغالب فى تلك الكلمة التى يزيل إبهامها أن تكون شيئاً محسوساً مجسماً . فمعنى ذات ؛ أنها جسم . وليس فى هذا النوع من التمييز تحويل — كما سيجىء فى الصفحة التالية عند الكلام على تمييز الجملة — .

(٢) المقادير هنا : جمع مقدار ، وهو : ما يقدر به غيره . فلا يدخل العدد فى المقادير — على المشهور — لأن العدد فى المعنى هو المعدود ؛ كما فى مثل : هنا خمسة رجال ؛ فالخمسة التى هنا هى الرجال ، والرجال هى الخمسة ، بخلاف المقادير .

(٣) العدد المقصود فى هذا الباب هو العدد الصريح ؛ أى : العدد الحسابى : مثل ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ . . و . . أما العدد المبهم (أى : الكنائى) مثل : « كم » ، . . . فله — فى الجزء الرابع — باب خاص بأحكامه المختلفة ، هو : باب كنايات العدد .

(٤) غالباً ؛ لأن هناك نوعاً خامساً — كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٧ — هو تمييز الضمير المبهم ، وسيجىء الكلام عليه فى « ح » من الزيادة ص ٣٣٤ .

(٥) أى : فاعل لفعل أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحوية وصناعتها . والتقييد بأن الفاعل المعنوى أصله فاعل فى الصناعة تقييد ضرورى ؛ لإبعاد ما هو فاعل فى المعنى دون الصناعة ، نحو : لله دره فارساً ، وأبرحْتَ جاراً (أى : أعجَبْتَ) فإن معناهما : عظمت فارساً ، وعظمت جاراً ، ولكنهما غير محولين أصلا عن الفاعل الصناعى ، ولهذا يجوز جرهما بالحرف : « من » ؛ نحو : لله دره من فارس . ونحو : أبرحت من جار ، فى حين التمييز المحول عن الفاعل الصناعى يجب نصبه ، ولا يجوز جره بمن . وكذلك : ما أحسن المهذب رجلا ، فإنه مفعول فى المعنى . لكنه غير محول ؛ لأنه عين ما قبله ، ولهذا يصح جره أيضاً بمن . أما نحو : نعم رجالا الزراع ، فقد رأى بعض النحاة فى التمييز أنه محول عن الفاعل الصناعى ؛ فيجب نصبه . ورأى آخرون أنه غير محول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن ، والرأى الأول أقوى . (راجع : « ج » من ص ٣٣٤) .

وإلى ما أصله مفعول به كذلك . ويرى أكثر النحاة أنّ تمييز الجملة لا يخرج عن واحد من هذين ، (واو تأويلاً)[1] مثل : زادت البلاد سكانًا — اختلف الناس طباعًا — قوِيَ الرجل احتمالاً ، ومثلُ ؛أعددْتُ الطعام ألوانًا — وفيت العمال أجورًا — نسقْت الحديقة أزهارًا .

فالأصل : زاد سكانُ البلاد — اختلفتْ طباعُ الناس — قَوِيَ احتمالُ الرجل . فتغير الأسلوب ؛ بتحويل الفاعل تمييزًا . وقد كان الفاعل مضافًا ؛ فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه فاعلاً ، بعد أن صار الفاعل تمييزًا بالصورة السالفة .

والأصل فى الأمثلة الباقية : أعددتُ ألوانَ الطعام — وفيتُ أجورَ العمال — نسقْت أزهارَ الحديقة ؛ فتغير الإسلوب ؛ بتحويل المفعول به تمييزًا ، وقد كان هذا المفعول مضافًا ، فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه مفعولاً به ، بعد أن صار المفعول به السابق تمييزًا .

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقًا .

---

(١) راجع « اوب » من الزيادة والتفصيل ص ٣٣٤ .

المسألة ٨٨ :

أحكام التمييز

(ا) يختص تمييز المفرد (أو : الذات) بالأحكام التالية :

١ — إن كان للكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، جاز فيه ثلاثة أشياء، إما نصبه على التمييز مباشرة ، وإما جره[1] على أنه مضاف إليه ، والمميِّز هو المضاف، وإما جره بالحرف « من » ، ومن الأمثلة غير ما سبق: (اشتريت كيلةً أرْزًا — اشترَيت كيلةَ أرْزٍ— اشتريت كيلةً من أرز) . (اشتريت درهمًا ذهبًا — اشتريتُ درهمَ ذهبٍ — اشتريتُ درهمًا من ذهبٍ) . (بعت محصولَ فدانٍ قصبًا — بعت محصولَ فدانِ قصب — بعت محصولَ فدانٍ من قصبٍ) .

وإنما يجب جر التمييز على اعتباره مضافًا إليه بشرط ألا يكون المقدار — وهو المُمَيِّز — قد أضيف لغيره ؛ فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز ، أو : جره « بمن »، نحو ما فى الإناء قدرُ راحةٍ دقيقًا[2] ، أو : من دقيق .

---

(١) ومع جره يسمى تمييزاً أيضاً ؛ فالجر لا يمنع من هذه التسمية .

(٢) فى هذا يقول ابن مالك :

وبعْد ذِى وشِبْهِهَا اجْرُرْه إذَا ... أَضَفْتَهَا ؛ كَمُدُّ حِنْطَةٍ ، غِذا

يريد : « بذى » . الأشياء التى سبق أن عرض لها أمثلة فى البيت السابق ؛ (وهى ثلاثة : المساحة ، الكيل ، الوزن) فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة . وشبهها هو : كل لفظ عربى جرى العرف على استعماله فى واحد من الثلاثة . و « المد » : يقدر فى بعض الأقاليم بنحو $\frac{٧}{١٢}$ من القدح ، وفى بعض آخر بنحو : رطل وثلث رطل . « حنطة » : قمح . غذا : غذاء .

ثم قال إن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميز للتمييز مباشرة . أما إذا أضيف المميز لغير التمييز فيجب نصب التمييز :

والنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إنْ كَانَ مثلَ : «مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا »

وسيذكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف «من» بشرط ألا يكون التمييز للعدد ولا للنسبة . فيقول فى ص ٣٣٣ :

واجْرُرْ «بِمِنْ »إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِى العَدَدْ ... والفَاعِلِ المعْنَى ؛ كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ

« ذى العدد » أى : صاحب العدد ، يريد التمييز للعدد الصريح ؛ فإنه لا يجوز جره بالحرف « من » أما العدد غير الصريح مثل « كم » فيجوز جر تمييزه — بالتفصيل الوارد فى بابه ج ٤ — ؛ نحو : كم من كتاب عندك . كما أن التمييز الذى كان أصله فاعلا ، لا يجوز جره بمن ، ومثل له بمثال : هو : طب نفساً تفد ، أى : تستفد . وإنما كان أصل التمييز هنا فاعلا لأن أساس الكلام : لتَطِبْ نفسك =

وإن كان تمييز المفرد خاصًّا بالعدد الصريح ، والعددُ ثلاثة ، أو عشرة ، أو ما بينهما ، وجب جرّ التمييز ؛ بإعرابه مضافًا إليه ، والمضاف هو العدد (أى المميَّز) والغالب فى هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير للقلة .

فإن كان العدد لفظًا دالاًّ على المائة أو المئات ، أو الألف أو الألوف — وجب أن يكون التمييز مفردًا مجرورًا ، لأنه يعرب مضافًا إليه ، والمضاف هو العدد .

وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصبُ التمييز مباشرة ، وأن يكون مفردًا ، وفيما يلى أمثلة لما سبق . :

(قرأت فى العُطلة ثلاثة كتبٍ ، كل كتاب مائةُ صفحةٍ ، وعدد السطور ألفُ سطْرٍ) .

(قضينا فى الرحلة خمسة أيام ، قطعنا فيها مائةَ ميلٍ مشيًا ، وأنفق كل منا ألفَ قرشٍ) . (الأسبوع سبعةُ أيامٍ بلياليها ، كل منها أربعٌ وعشرون ساعةً ، الساعة ستون دقيقةً) ، (السنة اثنا عشر شهرًا ، الشهر ثلاثون يومًا — غالبًا ، السنة ثلاثُمائةِ يومٍ وأربعةٌ وستون يومًا — فى الغالب) — [1] .

٢ — وعامل النصب أو الجر بالإضافة فى التمييز المفرد ، هو اللفظ المبهم ، أى : المُميَّز ، أما عند الجرِّ بالحرف : «مِن» فإن هذا الحرف يكون هو العامل .

٣ — ولا بد من تقدم العامل فى جميع أنواع تمييز المفرد .

٤ — وإذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد [2] . وإذا كان التمييز مخلوطًا من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف ، نحو : عندى رطل سمنًا عسلاً ، أو : سمنًا وعسلاً .

* * *

= ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً . ومثله طاب الورع نفساً ؛ أصله : طابت نفس الورع ؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف . وقد وفينا الكلام على أصل التمييز وستجىء الإشارة للبيت السالف لمناسبة أخرى فى ص ٣٣٣ .

(١) لتمييز العدد أحكام كثيرة ، متشعبة ، وتفصيلات متعددة ؛ مكانها باب العدد فى الجزء الرابع . وقد اقتصرنا هنا على ما يناسب موضوعنا .

(٢) والذى بعد العاطف لا يسمى تمييزاً — وإنما يعرب معطوفاً ، برغم أنه يؤدى معنى التمييز .

(ب) يختص تمييز « الجملة » أو : « النسبة » بالأحكام الآتية :

١ – يجب نصبه إن كان مُحوّلاً عن الفاعل أو المفعول الصناعيين[١] ؛ نحو : ارتفع المخلصُ درجةً ، وعلا الأمين ، منزلةً ، ومثل : رتبت الحجرةَ . أثاثًا – نظمت الكتبَ صفوفًا . والأصل : ارتفعت درجةُ المخلصِ – علت منزلةُ الأمينِ – رتبت أثاثَ الحجرة – نظمتُ صفوفَ الكتب .

ومن تمييز الجملة الواجب النصب ما يكون واقعًا بعد أفعل التفضيل، نحو : المتعلم أكثرُ إجادةً . وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سببيًّا ؛ أى : فاعلاً فى المعنى ، كالمثال المذكور ، وإلا وجب جره بالإضافة . وعلامة ما هو فاعل فى المعنى ألاّ يكون من جنس ما قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلاً مع جعل أفعل التفضيل فعلاً[٢] ، ففى المثال السابق نقول : المتعلم كثُرت إجادته ، وفى مثل : أنت أحسن خلقًا ، نقول : أنت حَسُن خلقك . . . وهكذا ومثال ما ليس بفاعل فى المعنى : علىٌّ أفضلُ جندى ، وميّة أفضل شاعرة . وضابط هذا النوع أن يكون أفعل التفضيل بعضًا من جنس التمييز ، فيصح أن يوضع مكان أفعل التفضيل كلمة : « بعض » مضافة ، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل فى مكانه ؛ فلا يفسد المعنى ، ففى المثال السابق نقول : على بعض الجنود ، وميّة بعض الشاعرات . وإذا لم يصح أن يكون فاعلاً فى المعنى وجب جره بالإضافة – كما قلنا – ، لوجوب إضافة أفعل التفضيل إلى ما هو بعضه[٣] (متابعة للرأى الأشهر) .

وإنما يجب الجر بالإضافة بشرط أن يكون أفعل التفضيل غير مضاف لشىء آخر غير التمييز . فإن كان مضافًا وجب نصب التمييز ؛ نحو علىٌّ أفضل الناس إخوةً – وميّة أفضل النساء أشعارًا .

ومما تقدم نعلم أن تمييز أفعَل التفضيل يجب نصبه فى حالتين وجره فى واحدة .

ومن تمييز الجملة الواجب النصب[٤] ما يقع بعد التعجب القياسىّ ، أو السماعى[٥] ؛ فالأول نحو : ما أحسنَ الغنىَّ مشاركةً فى الخير – أحسنْ بالغنىِّ مشاركةً فى

---

(١) انظر رقم (٥) . هامش ص ٣٢٨ . و ب من ص ٣٣٤

(٢) لهذا إيضاح يجىء فى الزيادة والتفصيل ص ٣٣٤ ، « ب » .

(٣) كما سيجىء فى بابه بالجزء الثالث . وفى هذه الصورة يقول ابن مالك :

والفاعِلَ المعْنَى انصِبَنْ بِأَفْعلاَ   مُفَضِّلاَ ، كأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

(٤) فيمتنع جره بالإضافة .

(٥) القياسى يكون بإحدى الصيغتين المخصصتين له ، وهما : ما أفعله ، وأفعل به . وسيجىء الكلام المفصل عليهما فى مكانه من الجزء الثالث باب التعجب . أما التعجب بغيرهما فقصور على السماع ، ويقال له : التعجب =

الخير — والثانى نحو: لله در العالم مخترعاً[1] — حسبك به رجلاً —كفى به نافعاً — يا جارتا ما أنت جارة[2] .

٢ — لا يجوز تعدده بغير عطف؛ نحو؛ نما الغلام جسماً وعقلا [3] . . .

٣ — عامل النصب فى هذا التمييز هو ما فى الجملة من فعل، أو شبهه .

٤ — لا يجوز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان جامداً . كأفعل فى التعجب؛ نحو: ما أنفع الطبيب إنساناً ، أو كان فعلاً متصرفاً يؤدى معنى الجامد؛ نحو: كَفَى بالطبيب إنساناً ، فإن الفعل: « كفى » متصرف ، ولكنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فمعنى قولنا : كفى بالطبيب إنساناً : ما أكفاه إنساناً : أما فى غير هاتين الصورتين الممنوعتين فالأحسن عدم تقديم التمييز[4]. وأما توسط هذا التمييز بين العامل ومعموله فجائز بشرط أن يكون العامل فعلاً أو وصفاً يشبهه ؛ نحو: صَفَا نفساً الورِع .

=العرضى. وفى هذه الصورة يقول ابن مالك :

وبَعْدَ كلِّ مـا اقتضَى تعجّبا ميِّزْ ، كأَكرِمْ بِأَبِى بَكْرٍ أَبَا

وذكر بعد هذا البيت بيتاً سبق أن نقلناه وشرحناه بمناسبة أخرى فى ص٣٣٠ ؛ هو :

وَاجْرُرْ بِمِن إِن شئتَ غيرَ ذى العَدَدْ والفاعلَ المعنى ؛ كطب نَفْساً تُفَدْ

(١) يجوز فيه وفيما بعده جره بمن ؛ كما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٣٢٨ — والدر : اللبن، أى : أن اللبن الذى ارتضعه هذا الرجل ونشأ عليه ، لبن غير معتاد ولا مألوف ، إنما هو لبن موضع العجب ، إذ أنشأ هذا الرجل الذى لا مثيل له ؛ فهو لبن خاص من عند منشئ العجائب . ومبدعها الأول، وهو: الله . (راجع ص١٨و-م من ص و ٣٣٤ من هذا الجزء ثم الجزء الأول ص٣٧١ م ٣٨ .

(٢) « يا جارتا » : أصلها : يا جارتى ، منادى منصوب ، لأنه مضاف لياء المتكلم ، المنقلبة ألفا . وهذا الأسلوب تتعدد فيه الصور الإعرابية بتعدد المعانى ، فقد تكون « ما » حرف نفى خرج عن معناه للتعجب، والجملة بعدها اسمية؛ (مبتدأ وخبر) خالية من التمييز ،ويكون المعنى: لست جارة ، وإنما أنت شيء أكثر منها ؛ فأنت أم ، أو أخت ، أو إحدى القريبات الحميمات ، أى : بمنزلة واحدة من هؤلاء ؛ إعلاناً للتعجب من عملها الذى لا يصدر من جارة ، وإنما يصدر من واحدة ممن سبقن . وقد تكون « ما » استفهامية، خبراً مقدماً ، و« الضمير » مبتدأ مؤخر ، و « جارة » : تمييز ، والجملة تفيد التعجب بسبب أداة الاستفهام الدالة على الاستعظام ؛ فقد خرج عن معناه الحقيقى إلى التعجب . ويصح فى هذه الصورة أيضاً أن تكون : « جارة » حال مؤولة ، بمعنى : ملاصقة . . ويصح أن تكون « ما » نافية، والجملة بعدها منفية ،أى: أنت لست أهلا أن تكونى جارة .. و ..

(٣) وما بعد العاطف لا يسمى فى الاصطلاح تمييزاً؛ مع أنه يؤدى معنى التمييز .

(٤) فى حكم تقديم التمييز وعدم تقديمه يقول ابن مالك :

وعَامِلَ التَّمْييزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

يريد : أن عامل التمييز يجب تقديمه ؛ سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبة . ثم بين أن التمييز إن كان عامله فعلا متصرفاً — وهذا لا يكون إلا فى تمييز الجملة — فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه فى حالات نادرة . والأحسن عدم القياس هنا .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) تمييز النسبة قد يكون غير محول إلا بتأويل لا داعى له ؛ نحو: امتلأ الإناء ماءً .

(ب) عرفنا[1] أن التمييز الواجب النصب بعد « أفضل التفضيل » نوع من تمييز الجملة ؛ لأن أصله : « فاعل » ، وأصل « أفعل » هو : الفعل) ومن الممكن إرجاعُهما إلى أصلهما ؛ فتعود الجملة الفعلية للظهور ،وترجع لأصلها الذى تركته ، وتحولت عنه إلى أسلوب آخر . . .

لكن كيف يتحقق هذا فى مثل: أنت أكثر مالاً ، وأعلى منزلاً ؛ إذ لا يمكن أخذ فعل من الجملة يؤدى المعنى الأصلى الأساسى لصيغة التفضيل مزيداً عليه الدلالة على التفضيل ؟

يرى بعض النحاة أنه محول عن مبتدأ مضاف ، والأصل : مالك أكثر ؛ ومنزلك أعلى . . . فصار المبتدأ تمييزًا ، وصار الضمير المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعًا منفصلاً . وفى هذه الحالة وأمثالها يجىء التمييز محولاً عن المبتدأ أو غيره ، فليس من اللازم الاقتصار على الفاعل والمفعول . ويرى آخرون ؛ أن المراد معروف من السياق ، وهو : أنه كثر كثرة زائدة، وعلا علوًا زائدًا ، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل ، أو : أن فوات معنى التفضيل غير ضار ؛ إذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان أفعل التفضيل فى هذا الباب ، قياسًا على عدم بقائه فى بعض أبواب أخرى .

وكلا الرأيين حَسَنٌ . ولعل الرأى الثانى أحسن ؛ لأن فيه تخفيفًا من غير ضرر ، وتقليلاً للأقسام بحصرها فى الفاعل والمفعول .

(ح) من الأساليب المسموعة فى التمييز : لله در خالد فارسًا[2] . فكلمة : « فارسًا » وأشباهها (مما يحل محلها فى هذا التركيب ويكون مشتقًا) يصح إعرابها حالاً ؛ لاشتقاقها ، ولأن المعنى يتحمل الحالية ، ويصح إعرابها تمييزًا للنسبة؛ لأن المعنى على التمييز أوضح . وبه أكمل . وإنما يكون التمييز فى مثل: « لله در

---

(١) فى ص ٣٣٢ م ٨٧ .

(٢) سبق شرحها وغيرها فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٣ .

... ...

خالد فارساً » من تمييز النسبة إذا كان المتعجب منه (وهو المميَّز) ، اسمًا ظاهرًا مذكورًا فى الكلام كهذا المثال ، أو كان ضميرًا مرجعه معلوم ؛ نحو سجل التاريخ أبدع صور البطولة لخالد بن الوليد ؛ فلله درّه بطلاً . أو : يا له رجلاً ، أو : حسبك به فارساً . . . فالضمير هنا معروف المرجع : فإن جُهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد[1] ، لأن الضمير مبهم ، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعاً يبين ذات صاحبه ، ويوضح حقيقته — أشد من افتقاره إلى بيان نسبة التعجب إليه (أى : إلى صاحب الضمير) . أما الضمير المعلوم فبالعكس كما ذكرنا[2] . ومثل هذا يقال فى الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين ؛ « ما أفْعَلَه و « أفْعِل به » .

أما تمييز الضمير المستتر فى : « نِعم » و « بِئس » فى مثل : الفارس نِعْم رجلاً — الجبان بئس جندياً — فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد ، برغم أن مرجعه مذكور دائمًا : وهو : التمييز . ومثله : رُبَّه رجلا ، أما تمييز : «كمْ » فى مثل : كم رجلاً شاركتهم ؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد ، لأن « كمْ » كناية عنه .

(د) تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق فى مواضع ، ويجب ترك المطابقة فى أخرى . وقد تترجح المطابقة أو عدمها فى ثالثة . وفيما يلى البيان :

فتجب المطابقة :

١ — إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه فى الجملة لشيء واحد ، أى : أن مدلول كلٍ منهما هو مدلول الآخر ، نحو: كرُم علىّ رجلاً ، (فالرجل هو : علىّ ، وعلىّ هو : الرجل) . وكرم العليان رجلين ، وكرُم العليون رجالاً ، وكرُمت عَبْلةُ فتاةً ، وكرُمت العبْلتان فتاتين ، وكرُمت العبَلات فتيات . . . و . . .

٢ — إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق ولكن هذا الاسم السابق جمعٌ ، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التى يدل عليها الاسم السابق ، وتنطبق عليها تلك الأنواع ، وتنصَبّ

---

(١) كأن ينظر شخص قائدين . أحدهما راكب ، والآخر راجل ، ثم يقول عن غير إعلان : لله دره فارساً . أو : يقرأ نصين ؛ أحدهما نثر ، والآخر شعر ، وهما لأديب واحد ، ثم يقتصر على أن يقول : لله دره شاعراً .

(٢) راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٢٨ .

... ...

عليها ، نحو : خسر الأشقياء أعمالاً ، فقد جُمع التمييز «أعمالاً» بقصد معيَّن : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفة الأنواع ، وأن كل نوع منها يصيب شقيًا ، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع : (الأشقياء) .

٣ ــ إن كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمع ، والتمييز جمعٌ متعدد ، غير مصدر ، فيجمع لإزالة لبس محتمل ؛ نحو : كرُم الأولادُ آباءً ، فقد جُمِع التمييز : «آباء» ليدل جمعه على أن لكل ولد أبًا ، وليسوا إخوة . ولو لم نجمعه وقلنا : كرُم الأولادُ أبًا ، لقوِيَ احتمال أنهم إخوة من أب واحد .

ويجب ترك المطابقة :

١ ــ إن كان معنى التمييز واحدًا ليس له أفراد متعددة ومعنى الاسم السابق متعددًا ؛ نحو : كرُم الأولاد أبًا (إذا كانوا أخوة لأب) .

٢ ــ أو كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مصدر ، وقصد بجمعه إزالة لَبْس محتمل ؛ نحو : نظُفَ المتعلم أثوابًا ، وكرُم الشريف آباء ، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع فى الوهم أن المقصود ثوب واحد ، وأب واحد . ولإزالة هذا الاحتمال جمع التمييز .

٣ ــ أو كان التمييز مصدرًا لا يقصَد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسن الجنودُ عملاً .

وتترجح المطابقة فى مثل : حسنتُ الفتاة عينا ؛ لأن احتمال اللبس يكاد يكون معدومًا ؛ إذ لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين واحدة . ويترجح تركها فى : حَسُن الفتيانُ ، أو الفنيةُ وجهًا ، للسبب السالف .

(هـ) يتفق الحال والتمييز فى أمور ، ويفترقان فى أخرى . وأهم ما يتفقان فيه خمسة أمور :

كلاهما : اسم ، نكرة ، منصوب ، فضلة ، رافع للإبهام .

... ...

وأهم ما يختلفان فيه سبعة :

١ – التمييز لا يكون إلا مفردًا ، أما الحال فقد تكون جملة ، أو شبه جملة .

٢ – التمييز لا يكون إلا فضلة ، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأساسى – كما سبق فى بابها[١] – .

٣ – التمييز مبين للذوات أو للنسبة ، والحال لا تكون إلا مبنية للهيئات .

٤ – تمييز الجملة لا يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو : ارتفع النبيل خلقًا ، وعلمًا ، وجاهًا . والأحسن فى التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف . إلا إن كان المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحدًا ، مثل عندى رطل عسلا سمنًا ؛ فيجوز التعدد مع العطف ، وبدونه[٢] – أما الحال فتتعدّد بعطف وبغير عطف ؛ نحو : أقبل المنتصر ، فرحًا ، مسرعًا ، مصافحًا رفاقه ، أو فرحًا ومسرعًا ، ومصافحًا . . . – ومع وجود العاطف لاتسمى فى الاصطلاح «حالا» وإنما تعرب معطوفا برغم أنها تؤدى معنى الحال[٣] وكذلك التمييز – .

٥ – لا يصح تقديم تمييز المفرد على عامله . والأحسن عدم تقديم تمييز الجملة على عامله ، إذا كان فعلاً مشتقًّا ، أو وصفًا يشبهه . أما الحال فيجوز .

٦ – التمييز فى الغالب يكون جامدًا ، أما الحال فتكون مشتقة وجامدة .

٧ – التمييز لا يكون مؤكدًا لعامله – فى الصحيح – والحال قد تكون مؤكِّدة .

---

(١) فى ص ٢٨٦ ، ٣١٩ . (٢) سبق فى ص ٣٣١ .

(٣) راجع ما يختص بهذا فى ص ٣٠٣ من باب الحال .

المسألة ٨٩ :

حروف الجر[1]

يتناول الكلام عليها الأمور الآتية : (وأكثرها دقيق هامّ)

عددها ، وبيانها — عملها ، وتقسيمها من ناحية هذا العمل ، والأصالة فيه ، أو عدمها ، وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل ، وآثار التعلق . . . — معانى كل حرف ، ووجوه استعماله . — حذف حرف الجر مع إبقاء عمله — نيابة حرف جر عن آخر .

(ا) فأما عددها وبيانها فالمشهور منها عشرون[2] ؛ هى : مِنْ — إلى — حتى — خَلا — عَدَا — حاشا — فى — عنْ — علَى — مُذْ — مُنْذ — رُبّ — اللام — كَىْ — الواو — التاء — الكاف — الباء — لعل — متى — .

(ب) وأما عملها فهو جرّ آخر الاسم الذى يليها مباشرة[3] (أى بغير أن يفصل بينهما

---

(١) يسميها بعض القدماء : « حروف الإضافة » . لما يأتى فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤١ ويسميها الكوفيون حروف الصفات .

(٢) لم ندخل فى عدادها الحرف : « لولا » الداخل على ضمير غير مرفوع (عند من يقول بأنه حرف جر شبيه بالزائد — كما سيجىء فى ص ٣٥٠ ، فما بعده مجرور لفظاً مرفوع محلا ، على أنه مبتدأ) لأن فى هذا تعقيداً .

(٣) ليست حروف الجر وحدها هى السبب أو العامل فى جر الاسم ؛ فأسباب جره أو عوامله الأصيلة ثلاثة . « أولها » : حروف الجر فكل حرف منها لا بد له من اسم يجره على الوجه المبين فى هذا الباب . « ثانيها » : أن يكون الاسم مضافاً إليه . « ثالثها » : أن يكونتا بعاً لمتبوع مجرور ؛ فالنعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل — مجرورة حتماً إذا كان التابع مجروراً .

بقى سببان آخران للجر ؛ « أحدهما » : الجر على : « التوهم » ، ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا فى ص ٢٧٢ وفى جـ ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) والآخر الجر على : « المجاورة » والواجب التشدد فى إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقاً (كما أشرنا فى الموضع السابق) أما الداعى لاتخاذه سبباً للجر عند القائلين به فورود أمثلة قليلة — وبعضها خطأ ، أو مشكوك فى صحة نقله عن العرب — قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : هذا جحر ضبٍّ خَرِبٍ ؛ بجر كلمة : « خرب » مع أنها صفة لكلمة : « جحر » ولا تصلح صفة لكلمة : « ضبٍّ » ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب .

ومنها قول الشاعر : يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلِّهم . . . ؛ بجر كلمة : « كل » مع أنها توكيد لكلمة : « ذوى » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيد لكلمة : « الزوجات » لقال : كلهن . =

فاصل مطلقًا) جرًّا ظاهرًا، أوْ مقدرًا، أو محليًّا[1]. فالظاهر كالذى فى قول الشاعر:

إنى نظرتُ إلى الشعوبِ فلمْ أجدْ كالجهلِ داءً للشعوبِ ، مُبيدًا

والمقدَّر كالذى فى قولهم : ما من فتًى يستجيب لدواعى الغضب إلا كانت استجابته بلاء وخسرانا .

والمحلّى كالذى فى قولهم : لا أتألم ممن يسعى بالوقيعة بين الناس قدر تألمى من الذين يعرفونه ، وهم — إلى ذلك — يستجيبون لما يقول . . .

(ﺟ) وتنقسم هذه الحروف من ناحية الاسم الذى تجرّه إلى قسمين ، قسم لا يجر إلا الأسماء الظاهرة ، وهو : عشرة :

مُذْ — مُنْذُ — حتى — الكاف — الواو — رُبَّ — التاء — كي — لعلّ — متى

وقسم يجر الأسماء الظاهرة والمضمرة ؛ وهو : العشرة الأخرى[2] . وسيأتى

= وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله : هذا جحر ضب خربٍ الجحرُ منه ، أو خرب جحره ، ثم حذف ما حذف ، وبقى ما بقى . واشتد الجدل فى نوع المحذوف وصحته وعدم صحته ، على الوجه المبين فى المطولات (ومنها الهمع ﺟ ٢ ص ٥٥) .

وقالوا فى المثال الثانى : إنه خطأ أو ضرورة .

واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً . وعلى هذا لا يصح القياس عليه . (وقد أعدنا ما سبق — لأهميته — فى أول الجزء الثالث ص ٨) .

(١) الجر المحلى فرع من الإعراب المحلى المختص بالكلمات المبنية ؛ كالضمائر ، وكأكثر أسماء الإشارة والموصول . . . فيكون لفظ الكلمة مبنياً ؛ لكنه فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب ما يقتضيه العامل . ويختص كذلك بالجمل المحكية ، وغيرها من الجمل الأخرى التى لها موقع إعرابى ؛ كجملة النعت ، أو الحال . . كما يكون فى المصادر المنسبكة ، وفى آخر الكلمة المجرورة بحرف جر زائد ، أو شبيه بالزائد ؛ كما سيأتى فى هذا الباب . وما سبق مبنى على الرأى القائل : إن الإعراب المحلى نوع يختلف عن الإعراب التقديرى (وقد عرض لها الصبان فى الجزء الثانى من حاشيته ، أول باب الفاعل ، عند الكلام على حكمه : « الرفع » وأوضحنا هذا مفصلا فى المكان المناسب من الجزء الأول ؛ باب المعرب والمبنى . . . ص ٥٤ م ٦ و ص ١٣٢ م ١٧ و ٢٢٠ م ٢٣ .

(٢) فى بيان حروف الجر ، والمختص منها بالظاهر دون غيره ، يقول ابن مالك :

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ،وهْي : مِنْ ، إلى حَتى ،خَلَا ،حَاشَا ،عَدا ، فى ،عَنْ ،عَلَى .
مُذْ ،مُنْذُ ،رُبَّ ،اللَّامُ ،كَي ، وَاوٌ ،وَتَا والْكافُ ، والْبَا ، ولَعَلَّ ، ومَتَى .
بالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ ، مُذْ ، وحَتَّى والْكافَ ، والْوَاوَ ، ورُبَّ ، والتَّا .

وقد اقتصر على سبعة أحرف تجر الظاهر ، وترك ثلاثة ؛ هى : كى ، لعل ، متى . ويقول أيضاً :=

الكلام على معنى كل حرف من القسمين ، وعمله .

وتنقسم من ناحية الأصالة وعدمها إلى ثلاثة أقسام، حروف أصلية، وحروف زائدة ، وحروف شبيهة بالزائدة .

١ — فالحرف الأصلى هو الذى يؤدى معنى جديدًا فى الجملة ، ويوصل بين معنى عامله والاسم المجرور به[1] ؛ فله مهمتان يؤديهما معًا . وفيما يلى إيضاحهما :

— ا — فأما من ناحية إفادته معنى جديدًا لا يوجد إلا بوجوده فيتجلى فى مثل: «حضر المسافر» ؛ فإن هذه الجملة تبعث فى النفس عدة أسئلة ، قد يكون منها : أَحَضَرَ المسافر من القرية أم من المدينة ؟ أَحَضر من بلد أجنبى ، أم غير أجنبى ؟ أحضر فى سيارة ، أم فى طيارة ، أم فى باخرة ، أم فى قطار ؟ أحضر إلى بيته ، أم إلى مقر عمله ؟ . . . و . . . و . . . فإذا قلنا : «حضر المسافر من القرية» وأتينا بحرف الجر الأصلى : «مِنْ» ، وبعده مجروره — فإن بعض النقص يزول ، ويحل محله معنى جديد ، بسبب وجود «من» ، فإنها بينت أن ابتداء المجىء هو : «القرية» . ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجودها ، فهى لبيان الابتداء ، وظهر هذا المعنى الجديد على المجرور بها .

وإذا قلنا : حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله ، فإنّ نقصًا آخر يزول ، ويحل محله معنى جديد ، هو : الانتهاء ، بسبب وجود «إلى» ، فقد دلت على أن نهاية السفر هى مقر العمل ، ولولا وجود : «إلى» ما فُهِمَ هذا المعنى الجديد ، فهى لبيان الانتهاء ، وقد ظهر على المجرور بها .

ولو قلنا : حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله فى سيارة — لزال نقص آخر ، وحل محله معنى جديد ؛ هو : الظرفية ؛ بسبب وجود حرف الجر الأصلى: «فى» الذى يدل على أن المسافر كان خلال حضوره — فى سيارة تحويه ؛ كما يحوى الظرفُ المظروف ، أى : كما يحوى الوعاءُ الشىء الذى يوضع فيه

= واخْصُصْ بِمُذْ ، ومُنْذُ وقْتاً ، وَبِرُبْ مُنَكَّرًا . والتَّاءُ لِلّهِ ، ورَبْ

وَمَا رَوَوْا مَنْ نَحْوِ : رُبَّهُ فَتَى نَزْرٌ ، كَذَا كَهَا ، ونحوُه أَتَى

أى : أن الكاف قد تجر المضمر شذوذا .

(١) إلا الحرف : «على» إذا كان معناه الإضراب فإنه لا يتعلق بعامل ؛ كما سيجىء فى ص ٣٩١.

وهكذا بقية حروف الجر الأصلية ؛ والشبيهة بها ؛ فإن كلا منها لا بد أن يحمل معه للجملة معنى جديدًا من المعانى[1] التى يختص بتأديتها ، ولا يتكشف هذا المعنى إلا بعد وضع الحرف مع مجروره فى الجملة . وعندئذ يتكشف ويتحقق مدلوله على الاسم المجرور به كما سبق[2].

أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما فى جملة، فلا يفيد شيئاً.

هذا من ناحية إفادته معنى جديدًا لم يكن له وجود قبل مجيئه .

ب — وأما من ناحية وصله بين معنى عامله والاسم المجرور — وهو ما يسمى : «التعلق بالعامل» — فالنحاة يقولون : إن الداعى القوى لاستخدام حرف الجر الأصلى مع مجروره ، هو الاستفادة بما يجلبه من معنى جديد — كما شرحنا — لكن هذا المعنى الجديد ليس مستقلا بنفسه ، وإنما هو تكملة فرعية لمعنى فعل أو شبهه . ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق . ففى مثل : حضر المسافر من القرية — نجد الجار مع مجروره قد أكملا بعض النقص البادى فى معنى الفعل : «حضر» ؛ فلولاهما لتواردت علينا الأسئلة السالفة ، وبمجيئهما انحسم الأمر . فلهذا يقال : الجار والمجرور متعلق بالفعل : «حضر» ، أى : مستمسك ومرتبط به ارتباطًا معنويًّا كما يرتبط الجزء بكله ، أو الفرع بأصله ؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل ، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصلى . والنحاة يسمون هذا الفعل[3] «عاملاً» ، ويقولون :

إن حرف الجر الأصلى[4] بمثابة قنطرة توصل المعنى بين العامل والاسم المجرور ، أو بمثابة رابطة تربط بينهما ؛ ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلى ؛ فهو وسيط ، أو وسيلة للاتصال بينهما[5].

---

(١) لكل حرف من حروف الجر الأصلية أو الشبيهة بالأصلية ، عدة معان ، ولكل معنى مقام يناسبه ، وسياق يقتضيه . وسيجىء فى ص ٣٥٤ تفصيل هذا .

(٢) وقد أسهبنا القول فى إيضاح معنى الحرف مطلقاً ، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط ؛ وإنما يعرف بعد وضعه فى جملة . وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده . . و . . كل هذا فى ج ١ ص ٤٢ م ٥ .

(٣) وكذا ما يشبهه .

(٤) إلا الحرف : «على» الذى للإضراب كما سيجىء البيان فى ص ٣٩١ .

(٥) ولهذا يسميها بعض النحاة : «حروف الإضافة» ، — كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٨ — لأنها إن كانت أصلية (كما جاء فى بعض المطولات ومنها : المفصل ج ٢ ص ١١٧) تضيف إلى الأسماء المجرورة بها معانى=

مثال آخر : قعد الرجل . . . أقعد فى البيت، أم فى السفينة، أم فى الحقل... ؟ فعنى الفعل : « قعد » فى حاجة إلى تكملة تدعو للإتيان بالجار الأصلى مع مجروره ؛ فإذا قلنا : قعد الرجل فى السفينة . . . انكشف المعنى الكامل للفعل : « قعد » بسبب اتصاله بالسفينة وكان هذا بمساعدة حرف الجر الأصلىّ ؛ إذ ليس من الممكن أن نقول : قعد الرجل السفينة؛ بإيقاع المعنى على السفينة مباشرة بغير حرف الجر ؛ لأن الاستعمال العربى الصحيح يأبى ذلك ؛ برغم شدة احتياج العامل ؛ وهو هنا الفعل: « قعد » إلى كلمة : « السفينة » ليوقع عليها أثره . لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه ؛ فجاء حرف الجر الأصلى وسيطًا للجمع بينهما ، ومعينًا على تذليل تلك الصعوبة ، ووصَل بين معنى الفعل والاسم المجرور بعده . فهو — بحق — أداة اتصال بينهما .

مثال ثالث : نام الوليد . فعنى الفعل : « نامَ » معروف ، ولكنه معنى شوبه بعض النقص ؛ إذ لا يدل — مثلا — على المكان الذى وقع فيه النوم . فالعامل ، (وهو هنا الفعل : نام) بحاجة إلى إتمام المعنى بذكر المكان الذى وقع فيه أثره ، فهل نقول : نام الوليدُ السريرَ ؟ لا نستطيع ذلك ؛ لأن الأساليب السليمة تأباه ، فالفعل عاجز عن القيام بإيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمة ، فنلجأ إلى الوسيط المساعد ؛ وهو حرف الجر الأصلى ؛ الذى يصل بين الاثنين ، فنقول : نام الوليد فى السرير . . . و . . . وهكذا .

من كل ما سبق نفهم أن حرف الجر الأصلىّ مع مجروره إنما يقومان بمهمة مشتركة كانت السبب القوىّ فى مجيئهما ؛ هى إتمام معنى عاملهما ، واستكمال بعض نقصه ؛ وأحدهما — وهو حرف الجر — يقوم بمنزلة الوسيط الذى يصل بينهما . ويعبر النحاة عن هذا تعبيرًا اصطلاحيًّا هو : « أن الجار مع مجروره متعلّقان بالعامل[١] » . فالمراد من تعلقهما به : اتصالهما وارتباطهما به؛ لتكملة

=الأفعال وشبهها من كل مايقع عليه التعلق به ولو لم يوجد الحرف الأصلى ما تحققت الفائدة الفرعية التكميلية ، ولا صح الأسلوب بعد حذفه وحده وإبقاء مجروره السابق — فى غير المواضع التى يصح فيها حذفه ، ويظل ملحوظًا بالرغم من حذفه ، ومعتبرًا كالمذكور — . بخلاف غير الأصلى ؛ فإن حذفه وحده لا يفسد الأسلوب ، وفائدته إما جديدة مستقلة لا يقصد منها أن تتم نقصًا فى غيرها ، وإما مؤكدة لمعناه — كما سيجىء فى ص ٣٥٠ — لهذا كان ما يسمونه : « التعلق » بالعامل مقصورًا على حرف الجر الأصلى مع مجروره .

(١) إلا الحرف : «على» إذا كان معناه الإضراب — كما أشرنا فى هامش صفحتى ٣٤٠ و ٣٤١ — ويجىء البيان فى ص ٣٩١ .

معناه على الوجه الذى سلف . كما نفهم أيضًا ما يقولونه من : أن الاسم المجرور بالحرف الأصلى هو بمنزلة «المفعول به» لذلك العامل؛ لوقوع أثر العامل عليه ؛ كما يقع على المفعول به ؛ فكلاهما يقع عليه أثر عامله ، وكلاهما يتمم معنى المتعلَّق به . إلا أن المفعول به منصوب ، ويصل إليه أثر ذلك العامل مباشرة ، أما الاسم الآخر فمجرور بحرف الجر الأصلى ، ولا يصل إليه أثر عامله «وهو . المتعلَّق به» إلا بوسيط [1] .

أنواع العامل (أى : المتعلَّق به) :

ليس من اللازم أن يكون العامل (أى : المتعلَّق به) فعلاً ؛ فقد يكون شيئًا آخر يشبهه ؛ كاسم الفعل فى مثل : نَزَالِ فى الباخرة ، بمعنى : انزلْ فى الباخرة وحَيَّهَلْ على داعى المروءة ، بمعنى : أقبلْ على داعى المروءة ، وكالمصدر فى مثل : الأمرُ بالمعروف والنهى عن المنكر دِعامة من أقوى الدعائم لإصلاح المجتمع ، وكالمشتق الذى يعمل عمل الفعل ؛ نحو : أنا محِبٌّ لعملى ، فرِحٌ به ، مرتاح لرفاق فيه . وكذلك المشتق الذى لا يعمل ؛ كاسم الزمان ، واسم المكان . . . ؛ نحو : انقضى مسعاك لتأييد الحق ، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه[2] .

وقد يكون العامل لفظًا غير مشتق ، ولكنه فى حكم المؤول به (أى : يؤدى معنى المشتق) ؛ مثل : أنت عُمرُ فى قضائك ؛ فالجار مع مجروره متعلَّقان بكلمة : «عُمر» الجامدة ؛ لأنها مؤولة بالمشتق ؛فهى بمعنى :عادل . ومثل قولهم : قراءة كلام السفهاء علْقم على ألسنتنا . فالجار والمجرور متعلقان «بعلقم» الجامدة ؛ لأنها بمعنى : صعْب ، أو شاق ، أو مؤلم ، أو : مُرّ ...

---

(١) إذا كان بمنزلة المفعول حكمًا ومعنى ، فهل يجوز فى توابعه النصب ؟

الإجابة الصحيحة : لا . (راجع ص ١٠٧ م ٦٩ ثم رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ م ٧٠ ثم ص ١٣٣ م ٧١ .

(٢) هذا هو الراجح ؛ لأن المشتق غير العامل لا يخلو من رائحة الفعل . (راجع حاشيتى الخضرى والصبان أول باب : «إعمال اسم الفاعل» عند قول ابن مالك :

. . . . إنْ كانَ عنْ مُضيِّه بمعْزِلِ

حيث علق الجار والمجرور : (عن مضيه) بكلمة : «معزل» التى هى اسم مكان .

والمشهور : أن حرف الجر ومجروره لا يتعلقان بأحرف المعانى ، ولكن هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين [١] .

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل[٢] ؛ لأنه إما محذوف جوازًا ؛ لوجود دليل يدل عليه فى مثل : أزورك فى مساء الخميس ، أما أخوك ففى مساء الجمعة ، أى : فأزوره فى مساء الجمعة ؛ وإما محذوف وجوبًا إذ كان دالاً على مجرد الكون العام ، أى : الوجود المطلق ؛ وذلك فى مسائل ؛ أشهرها سبعة :

أن يقع صفة ، نحو : هذه رسالة فى يد صديق عزيز . أو : حالا ؛ نحو : قرأت الرسالة من صديق عزيز . أو : صلة ، نحو : استمتعت بالأزهار التى فى الحديقة ؛ أو : خبرًا ؛ نحو : السعادة فى هدوء النفس . أو : أن يلتزم العرب حذفه فى أسلوب معين ؛ كقولهم لمن تزوج : « بالرِّفاء[٣] والبنين » ، أى : تزوجت . . . فلا يجوز فى مثل هذا الأسلوب ذكر العامل ؛ لأنه أسلوب جرى مجْرى الأمثال ، والأمثال لا تغير .

أو يكون حرف الجر هو « الواو » أو « التاء » المستعملتين فى القسَم ، نحو : والله لا أبتدئ بالأذى . تالله لأصنعن المعروف . التقدير : أقسم والله ، أقسم بالله .

أو أن يرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك[٤] ؛ بشرط اعتمادهما على استفهام ، أو نفى ؛ نحو : أفى الله شك ؟ . : ما فى الله شك .

وإذا كان العامل محذوفًا جاز تقديره فعلاً ، أوْ وصفًا يشبهه . إلا فى القسم والصلة لغير « أل » الموصولة ؛ فيجب تقديره فيهما فعلاً ، لأن جملتى[٥] الصلة لغير « أل » ، والقسم لا تكونان هنا إلا جملتين فعليتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتعلق شبه الجملة بفعل محذوف لا بغيره . وقد سبق أن أوضحنا جواز القول — تيسيرًا — بأن الجار والمجرور إذا وقعا صفة ،

---

(١) راجع إيضاح هذا وتفصيله الكامل فى باب الظرف ص ٢٠٠ م ٧٨ .

(٢) قد يكون تعلق شبه الجملة بالإسناد « أى : بالنسبة الواقعة بين ركنى الجملة) وهذا إذا لم يوجد فى الجملة فعل أو شبهه مما يصح التعلق به ؛ كقول ابن مالك فى باب الاستثناء خاصاً بالأداتين « خلا وعدا » : وحيث جرا فهما حرفان . . . » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » أى : تثبت حرفيتهما حيث جرا. وقد سبق تفصيل و إيضاح لهذا فى هامش ص ٢٧٩ .

(٣) الرفاء (بكسر الراء المشددة) هو : التوافق ، والالتئام ، وعدم الشقاق .

(٤) وهو رأى يحسن إغفاله قدر الاستطاعة . لما يوقع فيه من بلبلة .

(٥) كما فى ص ٣٤٩ .

أو صلة ، أو خبرًا ، أو حالاً — . هما الصفة أو الصلة ، أو الخبر ، أو الحال ، من غير نظر للعامل ، ولا اعتباره واحداً من تلك الأشياء [١] .

ولما كانت العلاقة بين العامل (المتعلَّق به) ، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من الارتباط المعنوى الوثيق — وجب أن نتنبه عند التعليق ؛ فنميز العامل الذى يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه ، من غيره الذى لا يحتاج ؛ فنخص الأول بالتعليق ، ونعطيه ما يناسبه ، دون سواه من العوامل التى لا يصلح لها التعليق .

بيان ذلك : أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها ؛ فيتوهم من لا فطنة له أن التعليق بكل واحد منها جائز ؛ فيسارع إلى التعليق غير متثبت من حاجة العامل له ، فى استكمال المعنى أو عدم حاجته ، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده ؛ كما يتضح من الأمثلة التالية :

«جلست أقرأ فى كتاب تاريخى» . فلو تعلق الجار والمجرور : (فى كتاب) بالفعل : «جلس» لكان المعنى : جلست فى كتاب . . . ، وهذا واضح الفساد . لكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل : «أقرأ» .

«قاسَ الطبيب حرارة المريض ، وكتبها ، بمقياس الحرارة» . فلو تعلق الجار والمجرور بالفعل : «كتب» لكان المعنى : كتب الطبيب حرارة المريض بمقياس الحرارة . وهذا غير صحيح ؛ لأنه لا يقع ، وإنما يصح المعنى بتعلقهما بالفعل : «قاس» ؛ إذ يكون الأصل : قاس الطبيب بمقياس الحرارة — حرارة المريض . وهذا معنى سليم .

ويقول الرّصافى :

جهلتُ كجهلِ الناسِ حكمةَ خالقٍ ... على الخلْقِ طُرًّا بالتعاسةِ حاكمِ
وغايةُ جهدى أننى قد علِمْتُهُ ... حكيمًا ، تعالى عن ركوب المظالمِ

فلو تعلق الجار والمجرور : (على الخلق) بالفعل : «جَهِل» لأدى هذا التعليق إلى فساد شنيع فى المعنى ؛ إذ يكون التركيب : جهلت على الخلق جميعًا أى : تكبرت عليهم ، وأسأت إليهم . وهذا غير المراد ، وكذلك لو تعلقا بالمصدر:

---

(١) سبق هذا فى ج ١ ص ٢٧٢ ، ٣٤٦ وسيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٣٤٦ كلام هام فى هذا

«جَهْل» أو: «حكمة» . . . أما لو تعلقا بالوصف المشتق: «حاكم» فإن المعنى يستقيم، ويتحقق به المراد، إذ يكون التركيب ... حاكم على الخاق طرًّا بالتعاسة . . . ومثل هذا يقال فى الجار والمجرور: «بالتعاسة».

فالواجب يقتضى — فى كل الأحوال — أن نبحث لحرف الجر الأصلى[1] مع مجروره عن العامل المناسب لهما، ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجروراتها، وتعددت معها الأفعال وأشباهها[2]، وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب، ولا نتأثر فى اختياره بقربه من الجار والمجرور، أو بعده عنهما، أو تقدمه عليهما أو تأخره، أو ذكره، أو حذفه. وإنما نتأثر بشىء واحد؛ هو ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنوى يحتّم اتصالهما به.

وفى هذه الحالة التى يتمم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما يسميان: «شبه الجملة[3] التام» فإن لم يكمل بهما المعنى (وقد يكون ذلك لعدم اختيار «المتعلَّق به» المناسب) سمّيا: «شبه الجملة الناقص»، نحو: محمد عنك — الشمس حتّى اليوم — النهر بك . . . و . . . فهذه تراكيب فاسدة، بخلاف: محمد فى البيت — الشمس على خط الاستواء — النهر لنا [4].

---

(١) إلا الحرف «على» الذى للإضراب فإنه لا يتعلق، كما سبق فى هامش ص ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ طبقاً للبيان الآتى فى ص ٣٩١.

(٢) الكثير ألا يتعلق حرفان للجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد، نحو: مررت بالوالد بالأخ؛ حتّى لقد منع بعض النحاة هذا التعليق منعاً باتاً.

أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بعامل واحد؛ نحو: مررت بالعربى بالبادية. والحق أن المنع القاطع المطلق مخالف لظاهر كلام الزمخشرى فى قوله تعالى: (كلما رُزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رُزقنا من قبل) فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين: («من» الأولى والثانية) واحداً؛ ذلك لأن الحرف الثانى إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول، والأول إنما تعلق به فى حال الإطلاق (راجع شرح التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها).

(٣) شبه الجملة قسمان: الظرف، والجار مع مجروره. وفى باب الصلة — خاصة — يعتبر الوصف الواقع صلة «أل» بمنزلة شبه الجملة وقد تقدم إيضاح هذا فى الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصلة. وسيجىء فى الهامش بعد هذا بيان العلامة التى تميز شبه الجملة التام المفيد مما ليس تاماً ولا مفيداً.

(٤) من المستحسن أن نلخص ما سبق متناثراً فى بابى «الموصول»، و«المبتدأ والخبر» خاصاً بشبه الجملة؛ من ناحية التعلق، ووجوب حذف العامل أو جوازه، وشبه الجملة اللغو والمستقر.. و.. وما يصحب هذا من أحكام هامة. وإنما نعيده بمناسبة الكلام على حروف الجر، لأن الجار مع مجروره أحد الشطرين اللذين يسميان: «بشبه الجملة»، والشطر الآخر هو: الظرف. — ويزاد عليهما صلة «أل» خاصة كما سبق فى رقم ٣ — فأنسب مكان لتسجيل كل ما يختص بشبه الجملة هو: «باب الظرف»، و«باب حروف الجر». وإلى هذين البابين =

... ...

=قبل غيرهما — يتجه نظر الباحث فى شبه الجملة ؛ حيث يجب أن يتجمع ويتركز فى كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة وأحكامه ، دون الاعتماد على المتفرق فى الأبواب الأخرى ، لمناسبات طارئة .

قد يقع الظرف ، أو الجار مع مجروره فى مواقع إعرابية مختلفة ؛ منها الصلة ، والصفة ، والخبر ، والحال . . و . . ولا يكون ذلك إلا عند حذف عاملهما . وبشرط أن يكون كل منهما مفيداً بعد حذف العامل الذى يتعلقان به . وأوضح علامة تدل على وجود الفائدة المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره ، هو أن يفهم متعلَّقهما المحذوف بمجرد ذكرهما : ويتحقق هذا فى صورتين :

الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، أى : الوجود المطلق ، دون زيادة معنى آخر . وهذا يسمى : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » ومعناهما : مجرد الوجود . فنى نحو : (تكلم الذى عندك) لا يفيد الظرف : « عند » شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شىء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة أو غيرها . . . وهذا هو « الاستقرار العام » أو « الكون العام » كما قلنا ، ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينة أو غيرها .

وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجرة) أى : الموجود فى الحجرة وجوداً مطلقاً غير مقيد بزيادة شىء آخر ؛ كالنوم أو الضحك ، أو المشى ، وكذلك غيرهما من الأمثلة .

ولأن هذا الكون العام واضح « ومفهوم » بداهة وجب حذفه فى مسائل ؛ منها ما ذكرناه ، وهو : أن يقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالا . . . إذ لا داعى للإطالة بذكره من غير حاجة إليه .

الثانية : أن يكون متعلقهما أمراً خاصاً محذوفاً جوازاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : تكلم الذى وقف عندك ، وسكت الذى نام فى الحجرة . فكلمة : « وقف » أو : « نام » تؤدى معنى خاصاً هو : الوقوف ، أو : النوم . ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصريح بها . فليس هو مجرد حضور الشخص ، ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدين بالوقوف أو بالنوم . ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه ؛ مثل : قعد صالح فى البيت ومحمود فى الحديقة ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح الذى قعد فى الحديقة ؛ فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع مجروره غير تامين ؛ فلا يصلحان للصلة ، ولا لغيرها مما سبق ؛ مثل : هذا الذى أمامك ، أو : منك . تريد هذا الذى غضب أمامك ، أو : غضب منك . ومثل : غاب الذى اليوم . . . أو : الذى بك . تريد : غاب الذى حضر اليوم ، والذى استعان بك . فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جعله خاصا مقيدا .

وظرف المكان هو الذى يكون متعلقة فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً واجب الذكر إلا عند وجود قرينة ؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من زمن الكلام ، نحو : نزلنا المنزل الذى البارحةَ ، أو : أمسِ ، أو آنفاً ، (أى : فى أقرب ساعة ووقت منا) . تريد ؛ الذى نزلناه البارحة ، أو أمس ، أو آنفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلا ، لم يحذف العامل ؛ فلا تقول يوم الأربعاء : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة . ولم أطلع على تحديد النحاة للزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب ما لم يتجاوز يومين ،=

... ...

وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للمتكلم والسامع .

وشبه الجملة بنوعيه يسمى : « مستقراً » (بفتح القاف ،والمراد : مستقر فيه) حين يكون متعلقه كوناً عاماً يفهم بدون ذكره . ويسمى : « لغواً » حين يكون متعلقه كوناً خاصاً مذكوراً أو محذوفاً لقرينة تدل عليه . وإنما سمى « مستقراً » لأمرين ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ؛ أى : فهمه منه ، ولأنه حين يصير خبراً — مثلا — ينتقل إليه الضمير من عامله المحذوف ، ويستقر فيه ، وبسبب هذين الأمرين استحق عامله الحذف وجوباً . وسمى « اللغو » لغواً لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا يستقر فيه معنى عامله ، ولا يتحمل ضميره . وفى هذه الحالة يكون العامل الملفوظ به فى الجملة هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . أو . . ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة . ولو حذف لوجودها لكان — مع حذفه أيضاً — هو الخبر أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . فلا يصح — فى رأى الكثرة — فى حالتى ذكر الكون الخاص أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبراً أو نعتاً أو واحداً مما سبق . وهذا نوع من التشدد لا داعى له ؛ إذ لا مانع هنا أن نعرب شبه الجملة بنوعيه هو الخبر أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال أو غيرها وذلك عندما يحذف جوازاً عامله المعروف ، لأن هذا الإعراب جائز فى شبه الجملة الذى حذف عامله العام وجوباً — كما سيجىء — فلم لا يجوز هنا ؟

ويتضح مما سبق أن شبه الجملة بنوعيه لا بد أن يدل فى أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز المستقر بدلالته — فوق هذا — على معنى خاص ؛ كالمشى ، والحركة ، وغيرهما مما يزاد عليه فيجعله خاصاً مقيداً بعد أن كان عاماً مطلقاً — كما قلنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٤ — كما يتضح أن الكون العام واجب الحذف مع شبه الجملة ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ لوجود ما يدل عليه من غير خفاء ، ولا لبس ، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة . وأن الكون الخاص يجب ذكره حتماً ؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه ، فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعينه صح حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق الحصان ، ومن لى بفلان ؟ أى : من يتكفل لى بفلان ؟ والبحترى من الشعراء ؛ أى : معدود منهم . ومثل قوله تعالى فى القصاص : (الحر بالحر) على تقدير : الحر مقتول بالحر ؛ لأن تقدير الكون العام فى الأمثلة السابقة لا يؤدى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو الذى يعرب — عندهم كما سبق — خبراً ، أوصفة ، أو صلة ، أو حالا . . لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج الظرف — فى رأيهم — عن اعتباره : « لغوا » . ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : « كون خاص » . فالمعول عليه عندهم فى الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء أذكر الكون الخاص أم حذف . وفى الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص . وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة فى إثبات تلك الأقسام والفروع ، وفى المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلا أو اسماً ، وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله ، بل الخير فى إهماله ، وفى الاقتصار — عند حذف العامل — على إعراب الظرف ، والجار مع مجروره هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال ... وهو رأى لبعض السابقين ، ولا داعى للتشدد فى البحث عن نوع العامل المحذوف مع عدم الحاجة إليه والتمسك بأنه هو الخبر ، أو الصفة . . أو . . . ولا خير فى ركوب الشطط لإظهار آثاره ، لأن المعنى جلى كامل بدونه . إن ذلك التشدد هو صورة من الجانب المعيب فى نظرية العامل النافعة الجميلة . ولم الإعنات وفى استطاعتنا التخفيف والتيسير بغير إفساد ؟

وقد دعا لهذا بعض القدامى — كما أشرنا — ، وكما ورد فى كثير من المراجع الكبيرة ، كالمفصل وغيره. =

... ...

= يقول صاحب المفصل (ج ١ ص ٩٠) عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه :

(اعلم أنك لما حذفت الخبر الذى هو : « استقر » أو : « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه — على ما ذكرنا — صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه (يريد أن الآثار اللفظية والمعنوية فى الجملة قد انتقلت إليه) وهو مغاير المبتدأ فى المعنى . ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعاً به ؛ كما كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلا مرفوضاً لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف . وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره . والقول عندى أنه بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف — لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضا ؛ فإن ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك — لم يمنع منه مانع .

واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلا أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ،والظرف وذلك الضمير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : زيد فى الدار ، أو : من الكرام ، فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب : « عندك » إذا قلت : زيد عندك . ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . . . اهـ .)

هذا ، وهو يشير بقوله : « الجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار . . . » إلى ما هو معروف فى الاصطلاح النحوى من أن المجرور أصله مفعول به فى المعنى،وحرف الجر أداة لتوصيل أثر الفعل إليه كما شرحنا أول الباب . ص ٣٤٣

وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره هو الصلة ، أو الصفة ، أو الخبر ، أو الحال . . . أمراً سائغاً مقبولا ، ورأياً لبعض القدامى يحمل طابع التيسير والاختصار .

فإن وقع أحدهما فى تلك المواضع فقد يتعلق بشىء مذكور وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق،أو غيره مما يصح التعلق به . ولا يتحتّم أن يكون المحذوف فعلا إلا حين يقع صلة، — لغير « أل » — لأن الصلة لا تكون إلا جملة (والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جملة ، ولا يكون صلة لغير « أل » ، كما عرفنا فى باب الموصول) وكذلك يتحتّم أن يكون فعلا فى حالة القسم الذى حذف عامله ؛ لأن جملة القسم أيضاً لابد أن تكون فعلية . كما سبق ص ٣٤٤

وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كانت تسمية الظرف والجار مع مجروره شبه جملة إنما هى من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومراعاة أصلها السابق ، أو : لأن كلا من الظرف والجار مع مجروره ليس مفرداً فى الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من العامل المحذوف على الوجه الذى بسطناه .

أما التسمية القديمة وأصلها السابق فقد أوضحناهما من قبل بما ملخصه :

أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر ، ولا الصفة ، ولا الصلة ، ولا الحال و . . . و . . . فى رأى جمهرتهم. وإنما الخبر وغيره فى الحقيقة لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصلى مع مجروره؛ إذ لا مهمة لشبه الجملة إلا إتمام المعنى فى غيره ، لهذا لابد لنوعيه أن يتعلقا بفعل أو بما يشبهه ؛ ليتم بهما

وحروف الجر السابقة كلها أصلية أربعة هى : «من» ، و «الباء» و «اللام» و «الكاف» ؛) (وهذه الأربعة تستعمل أصلية حينًا ، وزائدة حينًا آخر ، وإلا «لعل» و «رُبّ» ؛ فإنهما حرفا جر شبيهان بالزائد ، وكذا : «لولا» فى رأى أشرنا إليه من قبل [1] . ومن النحاة من يجعل : خلا ، وعدا ، وحاشا ، من حروف الجر الشبيهة بالزائدة . لكن لا داعى للعدول عن اعتبارها حروفًا أصلية ؛ لما سبق[2] فى باب الاستثناء . وسيجىء تفصيل الكلام عن معانى حروف الجر الأصلية وعملها فى الموضع الخاص بهذا من الباب[3].

٢ — وحرف الجر الزائد لا يفيد معنى جديدًا ، وإنما يُقَوِّى المعنى القائم فى الجملة كلها ؛ سواء أكان المعنى إيجابًا أم سلبًا ، ولهذا لا يحتاج إلى شىء يتعلق به ، نحو : كفى بالله شهيدًا ، بمعنى : يكفى الله شهيدًا ؛ فقد جاءت «الباء» الزائدة لتفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيده ؛ فكأنما تكررت الجملة كلها لتقوية إثباته وإيجابه . ومثل : ليس من خالق إلا الله . أى : ليس خالق إلا الله ، فأتينا

المعنى — للأسباب الموضحة فى أول هذا الباب ، وفى باب الظرف —، والمحذوف قد يكون فعلا فقط (أما فاعله فقد استقر فى شبه الجملة) وقد يكون — فى غير الصلة والقسم — شيئًا آخر ، فإن لم يكن فى الكلام ما يصلح أن يكون عاملا يتعلق به الظرف أو الجار مع مجروره كما فى مثل : الغزال فى الحديقة ، فأين يكون العامل ؟ فلما كان التعلق واجبًا ، وكان العامل غير موجود وجب تقديره محذوفًا ؛ إما فعلا مع فاعله ، أى : جملة فعلية ، مثل : استقر ، أو : ثبت أو حصل أو كان ، بمعنى : وجد ، (وهى التامة) . وإما اسمًا مشتقًا ؛ مثل : مستقر ، أو : كائن المشتقة من «كان» التامة ، وإما اسمًا آخر يصلح عاملا . وإما النسبة (أى : الإسناد) طبقًا لما هو مشروح فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ . فليس الخبر — أو غيره . . . — عندهم هو الظرف نفسه ، أو الجار مع مجروره مباشرة : وإنما الخبر هو المحذوف ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحًا لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه وعلى فاعله بغير خفاء ولا لبس — كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنهما ، والقائم مقامهما ، والفعل مع فاعله جملة ، فما ناب عنها وقام مقامها — فهو شبيه بها . لذلك أسموه : «شبه الجملة» .

وأصحاب هذا الرأى يقولون إن الضمير الفاعل للعامل المحذوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجملة ، أى : بعد أن تمت المشابهة . وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجملة ، وصحة تعلقه بالمشتق سموه : «شبه الوصف» أيضًا كما سبق فى هامشى ص ٢٩٣ و ٣٠٠

وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف ، وطريقته وما يتصل بهذا فى بابه من هذا الجزء كما أوضحنا هنا فى هذا الباب أمرهما مع الجار والمجرور .

(١) رقم ٢ من هامش ص ٣٣٨ م ٨٩ وتفصيل هذا فى الجزء الأول عند الكلام على الحرف ص ٤٣ وما بعدها م ٥ . (٢) رقم ٢ من هامش ص ٢٧٨ . (٣) ص ٣٥٤ وما بعدها .

بالحرف الزائد : « منْ » : لتقوية ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفى ، وتأكيد ما تتضمنه من السلْب .

ولا فرق فى إفادة التقوية بين أن يكون الحرف الزائد فى أول الجملة ، أو فى وسطها ، أو فى آخرها ؛ نحو : بحسبك الأدبُ — كفى بالله شهيدًا — الأدب بحسبك . . . وقد تكون زيادة الحرف واجبةً لا غنى عنها ؛ كزيادة « باء الجر » بعد صيغة « أفعِلْ » للتعجب القياسىّ ؛ نحو : أكرمْ بالعرب[١] .

وإنما لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل لأن التعلق والزيادة متعارضان؛ إذ الداعى للتعلق هو الارتباط المعنوى بين عامل عاجز ناقص المعنى واسم يكمله لا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جرّ أصلىّ ،أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال وإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور ، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه ، وتقويته ، لا للربط .

طريقة إعراب الاسم المجرور بالحرف الزائد :

لا بد فى الاسم المجرور بالحرف الزائد أن يكون مجرورًا فى اللفظ فقط ، وأن يكون — مع ذلك — فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر؛ على حسب مقتضيات العوامل . فله إعرابٌ لفظىّ ، وآخر محلىّ معًا . ففى مثل . « كفى بالله شهيدا » تعرب « الباء » حرف جر زائدًا — « الله » مجرور بها ، فى محل رفع ؛ لأنه فاعل ، إذ الأصل : كفى اللهُ . . .

وفى مثل : « بحسبك الأدب». « الباء » : حرف جر زائد ، « حسب » مجرورة بها،فى محل رفع ؛لأنهاتصلح مبتدأ ؛إذ الأصل:حسبك الأدب ...وهكذا .

فحرف الجر الأصلى والزائد يشتركان فى أمر واحد ، هو : أن كلا منهما لا بد أن يجرّ الاسم بعده . ويختلفان فى ثلاثة أمور :

فى أن الحرف الأصلى لا بد أن يأتى بمعنى جديد لم يكن فى الجملة قبل مجيئه ، أما الحرف الزائد فلايأتى بمعنى جديد ، وإنما يؤكد ويقوى المعنى الموجود من قبل .

والحرف الأصلى مع مجروره لابد أنْ يتعلقا[٢] بعامل،أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان . والحرف الأصلى يجر الاسم بعده لفظًا دون أن يكون له محل آخر من الإعراب ، وتوابعه مجرورة اللفظ مثله ، ولا محل لها . أما الزائد فلا بد أن يجر

(١) بشرط دخولها على اسم صريح ، لا مؤول من أنّ وأنْ وصلتهما كما سيجىء عند الكلام على « الباء » فى حروف الجر ص ٣٧٠ . وانظر ص ١٣٦ ثم رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ للأهمية .

(٢) إلا الحرف : « على » الذى للإضراب — (انظر ص ٣٩١) .

الاسم لفظًا ، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فيه أمران ؛ إما الجر مراعاة للفظ المتبوع ، وإما حركة أخرى يراعى فيها محل المتبوع لا لفظه ؛ ففى مثل: كفى بالله القادرِ شهيدًا . يصح فى كلمة : « القادر » الجر تبعًا للفظ « الله » المجرور لفظًا ،ويجوز الرفع تبعًا لمحله ؛ باعتباره فاعلا . ومثل هذا يجرى فى سائر التوابع .

وأشهر حروف الجر الزائدة : منْ — الباء — اللام — الكاف . . . . وسيأتى معنى كل وعمله فى المكان الخاص بذلك[1] .

٣ — وحرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظًا فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب[2] —كالزائد— ، ويفيد الجملة معنى جديدًا لا معنى فرعيًا مكملا لمعنى موجود ، ولهذا لا يحتاج —مع مجروره— لشىء يتعلق به ، لأنّ هذا الحرف لا يُستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى ، واسم آخر يتمم معناه . ومن أمثلته[2] : رُبّ — لعلّ — (وكذا «لولا» ، عند فريق من النحاة .) نحو: ربَّ غريبٍ شهمٍ كان أنفعَ من قريب — رب صديقٍ أمينٍ كانَ أوفى من شقيق . فقد جر الحرف : رُبّ ، الاسمَ بعده فى اللفظ . وأفاد الجملة معنى جديدًا ؛ هو : التقليل . ولم يكن هذا المعنى موجودًا . (وسيجىء تفصيل الكلام على هذا الحرف من ناحية معناه وعمله وكل ما يتصل به فى موضعه الخاص)[3] .

طريقة إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد :

حرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظًا فقط ، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب ؛ فهو فى هذا شبيه بالحرف الزائد —كما أسلفنا— . ففى المثالين السابقين ؛ تُعرب «رُبّ» حرف جر شبيه بالزائد . وكلمة : « غريب » أو : « صديق » — مجرورة بها فى محل رفع ، لأنها مبتدأ . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز الجرّ مراعاة للفظ المتبوع ، وجاز ضبطه بحركة تناسب محله . ففى

(١) ص ٣٥٤ وما بعدها .

(٢) سبقت الإشارة فى ص ٢٧٨ و ٣٥٠ إلى أن الأفضل إهمال الرأى الذى يدخل : خلا وعدا وحاشا فى حروف الجر الشبيهة بالزائدة ، لما فيه من تضييق وتعقيد لا داعى لهما . فاعتبارها حروف جر أصلية أيسر وأوضح .

(٣) انظر الكلام على : «رب» ص ٣٩٩ .

المثالين السابقين نقول : رُب غريبٍ شهمٌ كان أنفع من قريب — رُبَّ صديقٍ مهذبٍ كان أوفى من شقيق ؛ بجر كلمتَى : «شهم» ، و «مهذب» مراعاة للفظ المنعوت ، أو رفعهما مراعاة لمحله .

مما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلى فى أمرين ؛ هما : جر الاسم بعده ، وإفادة الجملة معنى جديداً . ويخالفه فى أمرين ؛ هما : عدم تعلقه هو ومجروره بعامل ، وأن لمجروره محلا من الإعراب فوق إعرابه اللفظى .

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد فى أمور ثلاثة ؛ هى : جر الاسم لفظاً فقط ، واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلىّ . وعدم حاجة الجار مع مجروره إلى متعلَّق .

ويخالفه فى أمر واحد ؛ هو : إتيانه بمعنى جديد ، أما الزائد فلا جديد معه ، وإنما يستخدم للتقوية والتأكيد .

وتتلخص أوجه المشابهة والمخالفة بين الأنواع الثلاثة فيما يأتى :

نوع الحرف	الأحكام الخاصة بكل نوع			
حرف الجر الأصلى	يأتى بمعنى جديد —	يجر الاسم بعده لفظاً فقط .	لا يكون للمجرور محل إعرابى .	يحتاج مع مجروره لمتعلق
حرف الجر الزائد	لا يأتى بمعنى جديد —	يجر الاسم بعده لفظا .	يكون للمجرور محل إعرابى بعد ذلك .	لا يحتاج مع مجروره لمتعلق .
حرف الجر الشبيه بالزائد	يأتى بمعنى جديد —	يجر الاسم بعده لفظاً .	يكون للمجرور محل إعرابىّ بعد ذلك .	لا يحتاج مع مجروره لمتعلق

المسألة ٩٠ :

د ـ معانى [1] حروف الجر ، ووجوه استعمالها

المشهور من حروف الجر ـ عشرون ، سردنا أسماءها [2]، وأنواعها الثلاثة . ونشير إلى أمرين .

أولهما : أن كل حرف من هذه العشرين ، قد يتعدد معناه ، وقد يشاركه غيره فى بعض هذه المعانى ، أى : أن المعنى الواحد قد يؤديه حرفان أو أكثر . وللمتكلم أن يختار من الحروف المشتركة فى تأدية المعنى الواحد أو غير المشتركة ، ما يشاء مما يناسب السياق . غير أن الحروف المشتركة فى تأدية المعنى الواحد قد تتفاوت فى هذه المهمة ، فبعضها أوضح وأقدر على إظهاره من غيرها ، لكثرة استعمالها فيه ، وشهرتها به . وهذه الكثرة والشهرة ، تختلف باختلاف العصور والطبقات ، ومن ثَمَّ كان من المستحسن ـ بلاغة ـ اختيار الحرف الأوضح والأشهر ، دون الحرف الغريب ، أو غير المألوف ، برغم صحة استعمال الاثنين .

ثانيهما : أن بعض حروف الجر يكثر استعماله فى الجر حتى يكاد يقتصر عليه ؛ مثل : من ، إلى ، عن ، رُبَّ . . . وبعضًا آخر يقل استعماله فيه ؛ وهذا ستة أحرف ؛ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ كى ـ لعلّ ـ متى .

غير أن الذى يكثر استعماله فى الجر والذى لا يكثر ـ سيان ، من ناحية أن استخدامهما فى الموطن المناسب للمعنى قياسىّ ، لايمنع منه مانع ؛ حتى القلة المشار إليها ؛ فإنها ليست من النوع الذى يمنع القياس والمحاكاة ، إذ هى قلة نسبية لا ذاتية [3] (أى : أنها تعتبر قليلة إذا قيست بالنوع الآخر الكثير ، وليست قليلة فى ذاتها ، بل كثيرة بغير تلك الموازنة) .

---

(١) سبق بيان المراد من معنى الحرف ، فى رقم ١ و ٢ من هامش ص ٣٤١

(٢) فى ص ٣٣٨ م ٨٩ .

(٣) انظر الأشمونى جـ ٢ أول باب الإضافة عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولا . . . » وقد أشرنا إلى هذا المعنى فى مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب ، ومنها رقم ٢ من هامش ص ٢٨٩ ، ومنها مع الإيضاح جـ ٣ ص ٧٤ م ٩٤ .

فأما الثلاثة الأولى من القسم القليل فقد سبق إيفاؤها حقها من الإبانة والتفصيل فى باب الاستثناء .[١]

وأما « كىْ » فحرف جر أصلىّ للتعليل لا يجر إلا أحد ثلاثة أشياء :

الأول : « ما » الاستفهامية التى يُسأل بها عن سبب الشىء وعلته ؛ كأن يقول شخص : قد لازمت البيت أسبوعًا . فيسأله آخر : كَيْمَهْ[٢] ؟ بمعنى : لِمَهْ ؟ أى : لماذا ؟ . ومثل : أقصد الريف كل أسبوع ، فيقال : كيمه ؟ أى : لِمَه ؟ . و « كى » هذه تسمى : « كى التعليلية » ، لأنها تدخل على استفهام يسأل به عن العلة والسبب. كما سبق، فهى بمنزلة اللام الجارة التى تسمى : « لام التعليل » فى معناها وعملها .

الثانى : « ما » المصدرية مع صلتها[٣] ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معا ؛ مثل : أحسن معاملة الناس كى ما تسلمُ من أذاهم ، أى: لسلامتك من أذاهم. وتسمى : « كىْ المصدرية » : لجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدرى مع صلته ؛ فهى مثل لام التعليل معنى وعملا .

الثالث : « أنْ » المصدرية مع صلتها[٣] ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معًا ؛ والغالب فى هذه الصورة إضمار « أنْ » بعد « كىْ » ؛ مثل : أحسن السكوت كى تحسنَ الفهم ، والأصل كى : أن تحسن الفهم ، فالمصدر المنسبك من «أنْ» المضمرة وصلتها فى محل جر بالحرف: «كى »[٤]، وهى أيضًا مثل لام التعليل معنى وعملا . أى : أنها فى المواضع الثلاثة السابقة تؤدى معنى

---

(١) ص ٢٧٧ م ٨٣ وأن الأفضل اعتبارها حروف جر أصلية ، لا شبيهة بالزائدة كما أشرنا قريباً (ص ٢٧٧ و ٣٥٠) .

(٢) أصل الكلام :كيما ؟ أى : لما ؟ . ومن المعروف أن « ما » الاستفهامية إذا جُرت تحذف ألفها . ويحل محل الألف « هاء السكت » الساكنة، بشرط أن تكون هذه الزيادة فى حالة الوقف على « ما » ، دون حالة اتصالها بما بعدها من الكلام .

(٣و٣) سبق تفصيل الكلام على « ما » المصدرية بنوعيها، ومعناها، وطريقة استعمالها ، وصوغ المصدر منها، وكذا أن ، فى ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧ .

(٤) هناك مذهب ؛ يجعل « كى » هى الناصبة المصدرية ، وقبلها لام التعليل مقدرة فى هذا المثال وغيره مما لا يظهر فيه « أن » الناصبة ، كما سيجىء فى الصفحة التالية ولا مانع من الأخذ به . وهو ملخص لما فى ج ٤ باب إعراب الفعل : (قسم النواصب) .

واحداً وعملا واحداً[١] . . . .

ومما تقدم نعلم أن : « كىْ » لا تجر اسماً معرباً ، ولا اسماً صريحاً .

وأما لعل[٢] . فحرف جر شبيه بالزائد ، ومعناه الكثير هو : الترجى والتوقع[٣] نحو : لعل الغائبِ قادمٌ غدا ، فكلمة : « لعل » حرف جر شبيه بالزائد « الغائب » مجرور بها لفظاً فى محل رفع مبتدأ ، « قادم » خبره . غداً ظرف زمان منصوب على الظرفية .

وأما « متى » فحرف جرّ أصلى[٤] ومعناه : الابتداء — غالباً — نحو : قرأت الكتاب متَى الصفحةِ الأولى حتى نهاية العشرين . أى : من ابتداء الصفحة الأولى . . .

إلى هنا انتهى الكلام على الحروف التى تستعمل قليلا فى الجر .

---

(١) يكثر فى الأساليب الفصيحة القياسية إما وقوع لام الجر قبل : « كى » مباشرة ؛ مثل : تنقلت فى البلاد ؛ لكى أستفيد خبرة . وإما وقوع « أن » المصدرية بعدها ، دون أن تسبقها لام الجر ، مثل : أتجنب السهر الطويل ؛ كى أن أحتفظ بقوتى ونشاطى ، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها « أن » المصدرية (وهذه الصورة قليلة بالنسبة للسابقتين) مثل : أواظب على نوع من الرياضة البدنية ؛ لكى أن أفيد جسمى . فإن وجدت « لام » الجر وحدها قبل : « كى » وجب اعتبار « كى » حرفاً مصدرياً ناصباً بنفسه ؛ فيكون مثل « أن » المصدرية ؛ معنى وعملا ؛ لأن حرف الجر لا يدخل — فى الغالب — على مثله إلا لتوكيد لفظى . وإن وقعت بعدها : « أن » المصدرية ولم تسبقها « لام » الجر وجب اعتبارها حرف جر كـ « لام » التعليل معنى وعملا — لأن الحرف المصدرى — لايدخل على نظيره إلا لتوكيد لفظى فى الغالب . وإن توسطت بينهما — وهذا قليل كما سبق — فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها مع تأكيدها للام الجر قبلها . ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة « بأن » بعدها ، والمصدر المنسبك مجرور باللام التى قبلها .

فإن لم توجد « لام » الجر قبلها ، ولا « أن » بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير « اللام » قبلها ، أو حرف جر بتقدير : « أن » بعدها .

(٢) فيها لغات أربع : إثبات اللام الأولى مفتوحة ، مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ، وحذف الأولى مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ؛ فهذه اللغات الأربع هى التى تستعمل فى الجر دون غيرها من باقى اللهجات . واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب . وهو — مع جوازه — غير خفيف على الأسماع ولا سائغ اليوم .

(٣) سبق (فى الجزء الأول ، باب : « إن ») أن الترجى أو التوقع ، هو : انتظار حصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقق ، ولا يكون إلا فى الأمر الممكن . « ولعل » قد تكون أحياناً للتعليل ، أو : الظن . . .

(٤) يستعمله قليل من العرب دون كثرتهم . ومع جواز استعماله لا ترتاح له الأذن اليوم ؛ لغرابته .

ونتنقل إلى الكلام على الحروف الكثيرة الاستعمال فيه فنوضح معنى كل واحد، وما قد يتصل بعمله.

منْ : حرف يجر الظاهر والمضمر، ويقع أصليًّا وزائدًا . . . ويتردد بين معان عشرة :

١ - التبعيض ، أى : الدلالة على البعضية ، وعلامتها : أن يكون ما قبلها جزءًا من المجرور بها ، مع صحة حذفها ووضع كلمة : «بعض» مكانها ؛ نحو : خذ من الدراهم . وكقولهم: ادّخِرْ من غناك لفقرك ، ومن قوّتك لضعفك فالمأخوذ بعض الدراهم، والمدّخر بعض الغنى والقوة . ويصح وضع كلمة : «بعض» مكان كلمة : «من» .

٢ - بيان[1] الجنس ، وعلامتها : أن يصح الإخبار بما بعدها عما[2] قبلها ؛ كقولهم؛ اجتنب المستَهتَرين من الزملاء . فالزملاء فئة من جنس عام هو: المستهترون فهى نوع يدخل تحت جنس «المستهترين» الشامل للزملاء وغير الزملاء . وكقولهم : تخير الأصدقاء من الأوفياء . . . أى : الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئة منهم: لفظ : «الأوفياء» . وهو يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم .

٣ - ابتداء الغاية[3] فى الأمكنة كثيرًا ، وفى الأزمنة أحيانًا . وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالا ؛ فمثال الأولى قوله تعالى : ﴿ سبحان الذى أسرَى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصَى الذى باركنا حوْله . . . ﴾ ونحو : جاءتنى رسالة من فلان . ومثال الثانية قولهم : فلان ميمون الطالع من يوم ولادته ، راجح العقل من أول نشأته . . .

٤ - التوكيد ؛ (ولا تكون معه إلا زائدة) وزيادتها إما للنص على عموم

---

(١) أى : بيان أن ما قبلها - فى الغالب - جنس عام يشمل ما بعدها . فا قبلها أكثر وأكبر ؛ كالمثال ؛ السابق وقد يكون العكس ، نحو : هذا السوار من ذهب ، وهذا الباب من خشب .

(٢) له علامة أخرى : أن يصح حذف «من» ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها . هذا إن كان ما قبلها معرفة ، فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير وحده ؛ نحو : أساور من ذهب ، أى : هى ذهب .

(٣) معنى الغاية هنا - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٠ - : المسافة والمقدار . وليس المراد معناها الحقيقى الذى هو آخر الشىء ؛ فالتسمية هنا من تسمية الكل باسم الجزء .

ومعناها هنا يختلف عنه فى الظروف على حسب ما هو مبين فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٢ م ٧٩ .

المعنى وشموله كلَّ فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهومين من الكلام قبل دخولها . فالأول مثل : ما غاب من رجل . وأصل الجملة : ما غاب رجلٌ . وهى جملة قد يفهم منها أن نفى المعنى منصَبٌّ على رجل واحد دون ما زاد عليه . أى : أن رجلا واحدًا لم يغبْ ، وأنَّ من الجائز غيابَ رجلين أو رجال .

والسبب فى اختلاف الفهم أن كلمة : « رجل » النكرة ، ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفى ، (وهى النكرات القاطعة فى الدلالة على العموم والشمول بعد ذلك النفى ، ويتحتم أن ينصَبَّ النفى الذى قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها ؛ وأن يمتنع معه الخلاف فى الفهم؛ مثل : كلمة : أحد ، ودَيّار ، وعَرِيب) . وإنما هى من النكرات التى قد تقع بعد النفى ، أو لا تقع . وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفادة القاطعة التى تشمل كل فرد ، — إلا بقرينة — وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائرة المعنى المنفى كما أوضحنا . فإذا أردنا إزالة هذا الاحتمال ، وجَعْل المعنى نصًّا فى العموم والشمول على سبيل اليقين — أتينا بالحرف الزائد : « مِنْ » ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرة ، وقلنا : ما غاب من رجل ؛ وعندئذ لا يختلف الفهم ، ولا يتنوع ؛ إذ يتعين أن يكون المراد النص على عدم غياب فرد وما زاد عليه من أفراد الرجال ، ومنْ ثَمَّ لا يصح أن يقال : ما غاب من رجل ، وإنما غاب رجلان أو أكثر ، منعًا للتناقض والتخالف ، فى حين يصح هذا قبل مجىء « من » الزائدة ، لأن الأسلوب قبل مجيئها يحتمل أمرين ؛ نفى الواحد دون ما زاد عليه ؛ ونفيه مع ما زاد عليه معاً ، كما أسلفنا . وهذا معنى قولهم : (« منْ » الزائدة تفيد النص على عموم الحكم وشموله كل فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكرة منفية لا تقتضى وجود النفى الدائم الشامل قبلها اقتضاء محتومًا) .

وأما الثانى وهو التأكيد فمثل : ما غاب من دَيّار؛ من كل كلام مشتمل على نكرة لا تستعمل إلا بعد النفى أو شبهه (مثل : أحد — عريب — ديّار . . . و . . .) فإنها بعده تدل دلالة قاطعة على العموم والشمول ، أى : أنَّ كل نكرة من هذه النكرات ونظائرها لا يراد منها فرد واحد من أفراد الجنس ينتفى عنه المعنى ، وإنما

يراد منها الواحد وما زاد عليه . ففى المثال السابق قَطْعٌ ويقين بأمر واحد ؛ هو : عدم غياب فرد أو أكثر من أفراد الرجال ؛ فكل الأفراد حاضرون : ولا مجال لاحتمال معنى آخر ، فإذا أتينا بحرف الجر الزائد «مِنْ» وقلنا : ما غاب من ديَّار — لم يفد الحرف الزائد معنى جديدًا ، ولم يحدث دلالة لم تكن قبل مجيئه ، وإنما أفاد تقوية المعنى القائم وتأكيده ، وهو النص على شمول المعنى المنفى وتعميمه ؛ بحيث ينطبق على الأفراد كلها فردًا فردًا .

والفصيح الذى لا يحسن مخالفته عند استعمال «مِنْ» الزائدة أن تقع بعد نفى[1] أوشبهه (وهوهنا : النهى[2] وبعض أدوات الاستفهام) وأن يكون الاسم المجرور بها نكرة. وهذا الاسم يكون مجرورًا فى اللفظ لكنه مرفوع المحل ؛ إما لأنه مبتدأ أو أصله مبتدأ ؛ فى مثل قولهم : هل للواشى من صديق ؟ وما من صاحب للنمام ، وإما لأنه فاعل ؛ فى مثل قولهم : ما سعَى من أحد فى الشرّ إلا ارتد إليه سعيه . وقد يكون مجروراً فى اللفظ منصوب المحل ، إما لأنه مفعول به ، كقولهم : تأمل هذا الكون العجيب هل ترى من نقص أو قصور ؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله ؟ وإما لأنه مفعول مطلق ، نحو قوله تعالى : (ما فَرَّطنا فى الكتاب من شىء) ، أى : من تفريط .

ومن النادر الذى لا يقاس عليه ، زيادتها فى غير هذه المواضع الأربعة التى يكون الاسم فيها مجرورًا لفظًا كما سبق ، لكنه فى محل رفع مبتدأ ، الآن أو بحسب أصله . أو فاعل ، أو فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، أو مفعول مطلق . . . و . . .

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فى التابع أمران ؛ الجر مراعاة للفظ المتبوع ، والرفع أو النصب مراعاة لمحله ؛ نحو : ما للواشى من صديق مخلصٍ ٌ

---

(١) فلا تزاد فى الإثبات إلا فى تمييز «كم» الخبرية إذا كان مفصولا منها بفعل متعد ؛ نحو قوله تعالى : (كم تركوا من جنات وعيون) . وقد وردت زيادتها فى قول زهير :

ومَهْما تَكنْ عند امرئٍ مِن خَلِيقةٍ — وإنْ خالَها تخفَى على الناسِ — تُعلَمِ

فقد أجاز النحاة أن تكون : «من» زائدة : بعد : «مهما» — وسيجىء هذا فى ج ٤ ص ٣٢٦ م ١٥٥ باب الجوازم و ص ٣٨١ م ١٦١ باب «أما» .

(٢) مثال النهى : لا تظلم من أحد . ومثال الاستفهام (ولا يكون إلا «بالهمزة» أو : هل») هل جاءك أو أجاءك من بشير ؟

بجر كلمة : « مخلص » ، أو برفعها ؛ باعتبارها نعتًا لكلمة : « صديق » ، وكذا بقية التوابع ، وباقى الأمثلة المختلفة وأشباهها .

٥ — أن تكون بمعنى كلمة : « بدَل » بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها . كقوله تعالى : (أَرَضِيتُمْ بالحياة الدّنيا مِنَ الآخرة) ، أى : بدل الآخرة .

٦ — أن تكون دالة على الظرفية[1] . (أى : على أن شيئًا يحويه آخر ، كما يحوى الإناءُ ما فى داخله ، أو : كما يحوى الظرف — وهو الغلاف — المظروف ، (وهو الشيء الذى يوضع فيه) ، نحو : ماذا أصلحت من حقلك ، وغرست من جوانبه ؟ أى : فى حقلك . . . فى جوانبه .

٧ — إفادة التعليل . فتدخل على اسم يكون سببًا وعلة فى إيجاد شيء آخر ، نحو : لا تقوى العين على مواجهة قرص الشمس ؛ من شدة ضوئها ، ونحو : مِنْ كدّك ودأبك أدركت غايتك . أى بسبب شدة ضوئها . . . وبسبب كدّك . . .

٨ — إفادة المجاوزة[2] ، فتدخل على الاسم للدلالة على البعد الحسى أو المعنوى بينه وبين ما قبله . . . نحو قوله تعالى : (قد كُنَّا فى غفلة من هذا) ، أى : عن هذا ، بمعنى بعيدين عنه ، وقوله تعالى : (فويلٌ للقاسيةِ قلوبهُمْ منْ ذِكْرِ الله) . . . أى : عن ذكر الله .

ومثل : كلام الحمقى بمعزل من الصواب ، أى : عن الصواب . . .

(١) فتكون بمعنى : « فى » التى للظرفية . ويدخل فى هذا النوع « من » الداخلة على : « قبل وبعد » نحو قوله تعالى : « (من بيننا وبينك حجاب .) » . والغالب فى الداخلة على الظروف غير المتصرفة أن تكون للسببية ، أى : بمعنى : «فى» الدالة على السببية . أما مجيئها لابتداء الغاية فقليل ؛ نحو جئت من عندك — هب لى من لدنك (راجع حاشية الألوسى على القطر ص ٣٤) وقد شرحنا معنى الغاية فى ٢٣٢ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧ .

(٢) المجاوزة — كما قالوا — ابتعاد شيء مذكور ، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛ بسبب شيء قبله ؛ فالأول ، نحو : رميت السهم عن القوس . أى : جاوز السهم القوس بسبب الرمى . والثانى نحو : رضى الله عنك : جاوزتك المؤاخذة ؛ بسبب الرضا . ثم المجاوزة قد تكون حقيقية كهذين المثالين ، وقد تكون مجازية ؛ نحو أخذت العلم عن العالم . كأنه — لما علمت ما يعلمه — قد جاوزه العلم بسبب الأخذ . (الصبان فى باب حروف الجر — عند الكلام على الحرف : « عن » وهو الحرف الذى يكثر استعماله فى المجاوزة . وأما غيره فلا يبلغ درجته ؛ فكأنه شبيه به فى الأداء) .

٩ – إفادة الاستعانة[1] فتدخل على الاسم للدلالة على أنه الأداة التى اسْتخْدِمتْ فى إنفاذ أمر من الأمور ؛ نحو : ينظر العدو إلى عدوه من عين ترمى بالشرر ، أى : بعين . . .

١٠ – إفادة الاستعلاء . فتدخل على الاسم للدلالة على أن شيئًا حسيًّا أو معنويًّا وقع فوقه ؛ نحو قوله تعالى : (ونصرناه من القومِ الذين كَذّبوا بآياتِنا) . أى : على القوم[2] . . .

١١ – إفادة معنى القسَم . ذلك أن بعض العرب يستعملها (مضمومة الميم أو مكسورتها) حرف قسَم ، ولا يكاد يجرّ إلا كلمة : «الله» ؛ نحو : من الله لأقاومنّ الباطل .

(وسيجىء[3] الكلام على بقية أدوات القسَم بنوعيه وأحكامه .

هذا ، وقد تتصل «ما» الزائدة بالحرف : «مِنْ» فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله ، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجىء الحرف الزائد [4] ؛ نحو : مما أعمالِ المسىء يلاقى جزاءه . أى : من أعمال المسىء ؛ وبسببها[5] . . .

---

(١) فتشبه الباء فى هذا .

(٢) وقد اقتصر ابن مالك على خمسة من المعانى السابقة : حيث يقول :

بَعّضْ ، وبَيِّنْ ، وَابتْدِئْ فِى الأَمْكنَهْ ... بِمِنْ ، وقَدْ تَأْتِى لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ...

وزِيدَ فى نَفْيٍ وشِبْهِهِ ؛ فَجَرْ ... نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ

فقد ضمن البيتين : البعضية ، وبيان الجنس ، وابتداء الغاية الزمانية أو المكانية ، والزيادة بعد نفى أو شبهه مع جر النكرة . وهذه المعانى أربعة . أما الخامس – وهو البدلية – فإنه سيذكره قريباً بقوله :

«ومنْ» و «باءٌ» يفهمَان بَدَلاً . . .

(٣) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٨ و ٣٧٧ و ٣٨١ وما بعدها .

(٤) وقواعد رسم الحروف تقتضى وصلهما كتابة .

(٥) وسيشير ابن مالك إلى زيادة «ما» بعد «من» و «عن» و «الباء» ببيت سيجىء آخر الباب نصه : فى ص٤٠٣ .

وبَعْدَ «مِنْ» ،و«عَنْ»و«بَاءٍ»زِيدَ مَا ... فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلمَا

أى : لم يمنع .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) من الأساليب الواردة المأثورة : « مِمَّا » كالتى فى حديث لابن عباس نصه :

«كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحى، وكان مما يُحَرِّكُ لسانَه وشفتيه» .

وكقول الشاعر :

وإنا لمِما يضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقى اللسانَ من الفم

و . . . و . . .

وقد قيل إن معنى «مما» هنا : «ربما» . وقال ابن هشام فى المغنى عند الكلام على : «مِنْ» وعلى معناها العاشر : إنها فى الظاهر ابتدائية ، وما موصولة . . .

وتفصيل هذا البحث مدون فى المجلد التاسع من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ١١٦ وهو بحث مفيد .

(ب) إذا كان الاسم المجرور بالحرف : «من» مبدوءًا بالأداة : «ألْ» التى ليست معدودة فى حروفه الأصلية ، فالأشهر فتح النون ؛ مثل : قد نَعرف من الإذاعة ما لا نعرفه منَ الصحف وغيرها[1] ، والأحسن ألا تُحذف النون إن وقع حرف مشدد بعد «أل» السالفة ؛ نحو : لاتعجب من الشعوب إذا انتقمت من الظالم .

وإن وقع بعد : «من» حرف ساكن آخر تحركت النون بالكسر — غالبًا — نحو : عجبت منِ استهانة الإنسان بحقوق أخيه ، ومنِ استبداده به .

---

(١) بعض القبائل يحذف النون فى هذه الصورة ، وبها جاء قول النابغة الجعدى :

ولقد شَهِدتُ عُكَاظَ قَبْلَ مَحَلِّها فيها وكنتُ أُعد مِلْفِتْيَان

أى : من الفتيان ، وكذلك المتنبى حيث يقول :

نحنُ ركبٌ مِلْجِنٍّ فى زىِّ ناسٍ فوقَ طيرٍ لها شخوصُ الجمالِ

أى : من الجن ، وليس من المستحسن اليوم محاكاة هذه اللهجات القليلة فى رفيع الكلام .

إلى : حرف أصلى[1] يجر الظاهر والمضمر ، ويتنقل بين معان أشهرها ستة :

١ — انتهاء الغاية[2] مطلقًا ؛أى :سواء أكانت نهاية الغاية فى زمان أم مكان، وسواء أكانت هى الآخِر الحقيقىّ لما قبل «إلى» ، أم ليست الآخر الحقيقى ولكنها متصلة به اتصالا قريبًا أو بعيدًا . وهذا المعنى أكثر استعمالات الحرف إلى؛ فثال انتهاء الغاية الحقيقية الزمانية:نمْت الليلة إلى طاوع النهار . ومثال انتهاء الغاية الزمانية المتصلة بالآخِر اتصالا قريبًا :نمْت الليلة إلى سَحَرِها [3] . ومثال انتهاء الغاية الزمانية البعيدة من الآخِر نمت الليلة إلى نصفها أو ثلثها. . . و . . .

ومثال انتهاء الغاية المكانية الحقيقية: عبرت الطريق إلى الجانب الآخَر محترسًا . ومثال انتهاء الغاية المكانية المتصلة بالآخر : قرأت الكتاب إلى خاتمته . ومثال انتهاء الغاية المكانية البعيدة من الآخر : قرأت الكتاب إلى ثلثه .

والغالب أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل فى الحكم الذى قبل «إلى» مالم توجد قرينة تدل على دخوله . فإذا قلت : قرأت الكتاب إلى الصفحة العاشرة ، فالمقصود — غالبًا — فى مثل هذا الاستعمال : أن الصفحة العاشرة لم تُقْرأ ، فهى خارجة من الحكم الذى ثبت لما قبل «إلى» . وكذلك لو قلت : صمت الأسبوع الماضى إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لا يدخل فى أيام الصيام . فإذا وُجِدت قرينة تدل على دخولها كانت داخلة ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثل: أكملت قراءة الكتاب كله من أوله إلى الصفحة الأخيرة . . . لأن صيام الشهر المفروض يقتضى صوم اليوم الأخير منه ، وإكمال الكتاب كله يقتضى قراءة الصفحة الأخيرة منه . . .

---

(١) سيجىء فى الزيادة أن بعض النحاة يجيز زيادته ، وأن رأيه مردود .

(٢) سبق فى رقم٣ من هامش ص٣٥٧ — أن الغاية فى هذا الباب، هى : المسافة والمقدار وأنها تختلف عن الغاية فى الظروف—وقد سبق بيانها فى رقم٣ من هامش ص٢٣٢ . والمراد بانتهاء الغاية أن المعنى قبل : «إلى» ينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها ، واتصاله به . وبين حروف الجر ثلاثة تشترك فى انتهاء الغاية ؛ (هى : إلى — اللام — حتّى) وسيجىء البيان الخاص بكل حرف .

(٣) السحر : الثلث الأخير من الليل .

٢ – المصاحبة[١]، كقولهم : من قعد عن طلب الرزق أساء أهله إلى نفسه ، وعذّبهم إلى عذابه ، أى : مع نفسه . . . ومع عذابه . . .

٣ – التبيين ، (فتبين أن الاسم المجرور بها فاعل فى المعنى لا فى الصناعة النحوية ، وما قبلها مفعول به فى المعنى لا فى الصناعة كذلك . وذلك بعد اسم التفضيل وفعل التعجب ، المشتقين من لفظ يدل على الحب أو البغض وما بمعناهما ، كالود والكُره . . .) كقولهم : « احتمال المشقة أحبّ إلى النفس الكريمة من الاستعانة بلئيم الطبع . فما أبغضَ الاستعانة به إلى نفوس الأحرار !! » فكلمة : « نفس » ، هى الفاعل المعنوى (لا النحوىّ لاسم التفضيل (أحَب) لأنها – فى الواقع – هى فاعلة الحب ، أو هى التى قام بها الحب . وكذلك كلمة « نفوس » . فإنها الفاعل المعنوى (لا النحوى) لفعل التعجب : (أبغَض) ؛ إذ هى فاعلة البغض حقيقة ، أو هى التى قام بها البغض ، والذى قطع فى الحكم بفاعليتهما المعنوية ومنع كل احتمال آخر وقوعهما بعد حرف الجر : « إلى » الذى من وظيفته القطع فى مثل هذا الأسلوب الذى يحتاج إلى تيقظ ، لدقته[٢]، ولأنه قد يلتبس بما يقع فيه حرف « اللام » مكان « إلى » . (وسيأتى الكلام عليه فى اللام)[٣].

٤ – الاختصاص (أى : قصْر شىء على آخر ، وتَخصيصه به) كقولهم : الأبُ راعى الأسرة ؛ وأمرها إليه ، والحاكم راعى المحكومين ، وأمرهم إليه . . . فليتق الله كل راع فى رعيته .

٥ – الظرفية[٤] : كقولهم : سيجمع الله الولاة إلى يوم تشيب من هوله الولدان . . . أى : فى يوم .

٦ – البعضية ، (وهذا قليل فى المسموع)[٥]، نحو : شرب العاطش فلم يرتو إلى الماء ، أى : من الماء .

---

(١) انضمام شىء لآخر انضماماً يقتضى تلازمهما فى أمر يقع عليهما معاً ، أو يقع منهما معاً على غيرهما ، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال . وعلامة المصاحبة : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمة : « مع » مكانه ؛ فلا يتغير المعنى .

(٢) ضابط ذلك : أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلا من مادتهما ومعناها ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بالحرف « إلى » ، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب . فإن صح المعنى واستقام كان مجىء « إلى » ملائماً ، وإلا وجب العدول عنها . فى المثال المذكور نقول : تحب النفس الكريمة احتمال المشقة . . . تبغض نفوس الأحرار الاستعانة . . .

(٣) ص ٣٦٩ . (٤) سبق شرحها فى ص ٣٦٠ . (٥) فلا يحسن القياس عليه .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) جعل بعض النحاة من معانى : «إلى» أن تكون بمعنى : «عند»[1] مستدلا بمثل قول القائل :

أم لا سبيل إلى الشباب ، وذكرُه   أشهى إلىّ من الرحيق السلسل

وأن تكون زائدة مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى : (فاجعلْ أفئدةً من الناس تَهْوَى إليهم) ، بفتح الواو ، أى : تهواهم . . . وقد دُفع ذلك الرأى بأن الشاهد الأول وقعت فيه «إلى» للتبيين ؛ لأن ما بعدها — وهو ياء المتكلم — فاعل معنوى على الوجه المشروح فى الحالة الثالثة السالفة ، وأن الشاهد الثانى : (الآية) وقع فيه الفعل ، «تَهْوَى» مضمَّنًا ، معنى : «تميل» فلا تكون «إلى» زائدة . وهذا رأى حسن يقتضينا أن نأخذ به .

(ب) يجب قلب ألفها[2] ياء إذا كان المجرور بها ضميرًا . نحو : تقصد الوفود إلينا من بلاد بعيدة ؛ فنقدم إليهم ضروب المجاملة الكريمة .

فإن كان الضمير ياء المتكلم أدْغمت الياءان ؛ نحو : إلىّ يتجه الخائف

---

(١) سبق الكلام على «عند» فى باب الظرف مع نظائرها من الظروف — ص ٢٣١ من هذا الجزء .

(٢) وهى المكتوبة ياء ؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف .

اللام : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً . ويؤدى عدة معان قد تُجاوِز العشرين .

١ — انتهاء الغاية[1] (أى : الدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها) . نحو : صمت شهر رمضان لآخره ، وقرأت الكتاب لخاتمته . . . واستعمالها فى هذا المعنى قليل بالنسبة لباقى معانيها ، ولكنه مثل كل معانيها المختلفة قياسىّ كما سبق .

٢ — المِلْك ؛ وتقع بين ذاتين ، الثانية منهما هى التى تملك حقيقة ، نحو : المنزل لمحمود ، وهذا المعنى أكثر استعمالاتها .

٣ — شبه الملك ؛ وتقع إما بين ذاتين ، الثانية منهما لا تملك ملكاً حقيقياً ؛ وإنما تختص بالأولى ، وتقتصر الأولى عليها ، دون تَملّك حقيقى من إحداهما للأخرى ؛ نحو السرج للحصان — المفتاح للباب — الباب للبيت ، وإما قبلهما نحو : للصديق ولد نبيه ، حيث تقدمت « اللام » على الذاتين . . . وإما بين معنى وذات ؛ نحو الحمد للأمهات ، والشكر للوالدِينَ . . . وتسمى هذه اللام بأنواعها الثلاثة : لام الاستحقاق ، أو: لام الاختصاص .

٤ — الدلالة على التمليك ؛ نحو : جعلت للمحتاج عطاء ثابتاً . فالعطاء الذى يأخذه المحتاج يصير ملكاً له ، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء .

٥ — الدلالة على شبه التمليك ؛ نحو : جعلت لك أعواناً من أبنائك البررة ، فالأعوان هنا بمنزلة الشىء المملوك ، ولكنه ليس ملكاً حقيقياً تقع عليه التصرفات المختلفة ، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض .

٦ — الدلالة على النسب ؛ نحو : لفلان أب يقول الحق ، ويفعل الخير . أى : ينتسب فلان لأب[2] . . .

---

(١) فهذا الحرف مثل: « إلى » فى هذا المعنى الذى سبق إيضاحه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٣ ومثل « حتى » فيه ، وسيجىء الكلام عليها . فى ص ٣٧٢ والثلاثة مشتركة فى هذا المعنى دون بقية حروف الجر ، كما قلنا .

(٢) الحق أن المعانى الثلاثة الأخيرة (التمليك — شبهه — النسب) متقاربة ، ويمكن الاستغناء عنها بعد إلحاقها بحروف أخرى . ولكنها مع اللام أوضح ؛ فنسبت إليها .

٧ – التعدية[١] ؛ نحو ما أحَبَّ العقلاءَ للصمت المحمود ، وما أبغضَهم للثرثرة .

٨ – التعليل ؛ بأن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها . نحو : الاكتساب ضرورى ، لدفع الفاقة وذل الحاجة[٢] .

٩ – التوكيد المحض ، وتكون فى هذه الحالة زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ، كما شرحنا – فى ص٣٥٠ – ، ويجرى عليها ما يجرى على حرف الجر الزائد . وأكثر ما تكون بين الفعل ومفعوله ؛ نحو : قول الشاعر :

وملكتَ ما بين العراق ويثْربٍ [٣] ملكًا أجار لمسلمٍ ومُعاهدِ

أى : أجار مسلماً ومعاهداً . وقول الشاعر فى الغزل :

أريد لأنسى ذِكرها فكأنما تَمثَّلُ لى ليلَى بكل سبيل

فالفعل : « أريد » متعد يحتاج للمفعول به ، ومفعوله الذى يكمل المعنى هو المصدر المؤول بعد لام التعليل الجارة . والأصل : أريد أن أنسى . واللام زائدة بينهما . أو بين المتضايفين ؛ كقولهم : لا أبا لفلان ، على الرأى الذى يعتبرها زائدة[٤] . وقد أجازوا زيادتها [٥] للضرورة الشعرية بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر :

يا بؤس للحرب ضرَّار الأقوام ....

ومن المستحسن اليوم الاقتصار فى الزائدة على المسموع ؛ مبالغة فى الاحتياط .

١٠ – التقوية . وهى التى تجىء لتقوية عامل ضعيف إما بسبب تأخره عن معموله . نحو قوله تعالى : (. . . إنْ كنتم للرُّؤْيا تَعْبُرُون)[٦] وقوله تعالى : (. . . للَّذِينَ همْ لربهم يرْهَبُونَ) ، وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره ؛ كالفروع المشتقة ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَّالٌ لمَا يُرِيدُ) . وقوله : (. . . مصَدِّقًا لمَا مَعَهُمْ) . فأصل الكلام فى الآيتين الأوليَيْن : إن

---

(١) إذا كانت للتعدية فما بعدها فى حكم المفعول به معنى وإن كان مجروراً كما سبق فى أول هذا الباب ص ٣٤٣ وفى باب التعدى واللزوم ص ١٣٣ .

(٢) ما بعدها هو السبب هنا ؛ لأن السبب لابد أن يوجد قبل المسبب . والرغبة فى دفع الفاقة موجودة قبل وجود الاكتساب فعلا .

(٣) المدينة المنورة . (٤) وهو وجه من عدة أوجه أوضحناها وشرحنا المراد من الأسلوب كله فى ج ١ ص ٧٥ باب الأسماء الستة م ٨ (٥) كما سيجىء فى باب الإضافة ج ٣ و باب النداء ج ٤ .

(٦) الرؤيا هنا : الحلم المنامى ؛ وتعبيره : تفسيره .

كنتم تعبرون الرؤيا — يرهبون ربَّهم . . . فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضَعُف الفعل بسبب تأخيره عن معموله (مفعوله) ؛ فجاءت اللام لتقويته . وأصل الكلام فى الآيتين الأخيرتين : فَعَّال ما يريد — مصدقًا ما معهم ، . . . فكلمة : « فعال » صيغة مبالغة ، تعمل عمل فعلها ، ولكنها أضعف منه ؛ فجاءت اللام لتقويتها . وكذلك كلمة : « مصدِّقًا » ، التى هى اسم فاعل [1] .

١١ — الدلالة على القسَم [2] والتعجب معًا بشرط أن تكون جملة القسم محذوفة ، وأن يكون المقسَم به هو لفظ الجلالة ؛ كقولهم : لله ! ! لا ينجو من الزمان حَذِرٌ . يقال هذا فى مَعْرِض الحديث عن رجل حريص يتوقى أسباب الضرر جهد استطاعته ، ولكنه بالرغم من ذلك يصاب .

وقولهم : لله ! ! انتصرت الفئة القليلة المؤمنة بحقها على الفئة الكبيرة المختلفة . وهذا يقال فى معرض الكلام عن قلة متوحدة ، مؤتلفة ، لم يكن أحد ينتظر لها الفوز والغلبة على كثرة تفوقها عُدَّة وعَديدًا . فلا بد من قرينة تدل على معنى القسم والتعجب المجتمعين فى « اللام » . وبغير القرينة لا يتضح هذا المدلول .

ومن الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسَم به على حاله من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة .

---

(١) هذا كلام النحاة . ويزيدون أن حرف الجر أصلى هنا ؛ فهو مع مجروره متعلقان بالعامل الضعيف . . . وكلامهم مردود بما سردناه فى ص ١٥٠ (د) وبما نسرده هنا : فما معنى التقوية إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام ، وتعدية الفعل أو المشتق إلى المفعول به مباشرة من غير حاجة إليها ، ما دام العامل معدوداً فى اللغة من العوامل المتعدية بنفسها ؛ فنقول ؛ إن كنتم الرؤيا تعبرون — ربهم يرهبون — مصدقاً ما معهم — فعال ما يريد . . . فيصل بنفسه الفعل أو المشتق إلى المفعول به بغير حاجة إلى هذه الواسطة ؛ سواء أكان هذا العامل متقدماً أم متأخراً ؟ وكيف تكون اللام للتقوية مع أن الاسم قبلها كان مفعولا به منصوباً . فلما جاءت جرته ؛ فصار مفعولا به فى المعنى دون اللفظ . ولا شك أن العامل الذى يؤثر فى مفعوله لفظاً ومعنى أقوى من العامل الذى يؤثر فيه معنى فقط . وكان الأولى بالنحاة أن يقولوا إن هذه اللام تزاد جوازاً فى المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل ، كما تزاد فى المفعول به إذا كان عامله وصفاً ينصب المفعول به متقدماً أو متأخراً . وأن الجار والمجرور لا يتعلقان — لأن حرف الجر زائد وأن المجرور لفظاً منصوب محلا .

(٢) حروف القسم المشهورة هى : (الباء — التاء — الواو — اللام) . إلا أن اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم . أما غيرها فمعناه مقصور على القسم وحده . وسيأتى تفصيل الكلام على كل واحد من الأربعة ، وأوجه الشبه والمخالفة بينه وبين أخواته . وهناك حرف خامس سبقت الإشارة إليه فى ص ٣٦١ هو : « مُنْ » ، فقليل من العرب يستخدم هذا الحرف (بكسر ميمه أو ضمها) أداة قسم ؛ فيقول : من اللهِ لأناصرن النزيه . أى : والله . ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله .

١٢ – الدلالة على التعجب بغير قسم ، بشرط القرينة أيضًا ؛ ويكون بعد النداء كثيرًا ؛ نحو : يا للأصِيل[١] وما به من روعة ، يا للكشف العلمى وما انتهى إليه . . . ويكون بعد غيره ، نحو : لله دَرُّ فلان شجاعًا فى الحق ، لله أنت معْوانًا فى الخير . . .

١٣ – الدلالة على العاقبة المنتظرة ، أى : على النتيجة المرتقبَة . نحو : سأتَعلم للحياة السعيدة ، وأتَنقَّلُ فى جنَبَات المعمورة لتحصيل أنفع التجارب ونحو : ربَّيت النمر للهجوم علىّ . يقول هذا من صادف نمرًا صغيرًا فأشفق عليه وتَعهده ،وخُدع فيه ، ثم غَدر به النمر ،فكأنه يقول ساخطًا متألمًا متهكمًا : ربيته ، فكانت عاقبة التربية ونتيجتها الهجوم علىّ . ونحو : أُرَبى هذا الولد الضال ليسرقنى ، ويفر كأخيه . يقول هذا من يؤوى إليه شريدًا ، ويُحْسن إليه ، وهو يتوقع أن يغافله ، ويسرقه ، ويهرب ، كما فعل أخوه من قبل . وتسمى اللام فى الأمثلة السابقة وأشباهها : لام « الصيرورة » ، أو : « العاقبة » لأنها تبين ما صار إليه الأمر ، وتوضح عاقبته[٢] . . .

١٤ – الدلالة على التبليغ ؛ وهى الدالة على إيصال المعْنى إلى الاسم المجرور بها ؛ (وهو : السامع) ، نحو : قابلت صديقك ، ونقلْت له ما تريد أن أقوله . . . (وقد يسميها لذلك بعض النحاة لام التعدية يريد : إيصال المعْنى وتبليغه) .

١٥ – الدلالة على التبيين ؛ أى : إظهار أن ما بعدها هو فى حكم المفعُول به معنى ، وما قبلها هو الفاعل فى المعْنى كذلك ، بشرط أن تقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب ، مشتقين من لفظ يدل على الحب ، أو البغض ، وما بمعناها ؛ كالوُدّ ، والكره ، وأشباههما ، نحو : السكون فى المستشفى أحبُّ للمرضى ، وإطالة زمن الزيارة أبغضُ لنفوسهم . فالمجرور باللام فى المثالين – وأشباههما – فى حكم المفعول به من جهة المعْنى – لوقوع أثر الكلام السابق عليه – لا من جهة الإعراب .

(١) الوقت بعد العصر إلى المغرب . ويجوز فى اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصوداً به التعجب (انظر ج ٤ ص ٦٦ م ١٣٤) .

(٢) ومنها قوله تعالى فى موسى : (فالتقطه آل فرعون ؛ ليكون لهم عدواً وحزنا) .

ومن هنا يتبين الفرق الدقيق بين : « إلى » التى تفيد التبيين ، و « اللام » التى تفيده أيضاً[١] . ويتركز فى أن ما بعد « إلى » التبيينية « فاعل » فى المعنى لا فى اللفظ ؛ وما قبلها مفعول فى المعنى كذلك . أما اللام التبيينية فبعكسها ؛ فما بعدها مفعول معنوى لا لفظى ؛ وما قبلها فاعل معنوى كذلك ، فإذا قلت : الوالد أحب إلى ابنه . كان الابن هو المحِب ، والوالد هو المحبوب ، أى : أن الابن هو فاعل الحب معنى ، والوالد هو الذى وقع عليه الحب ؛ فهو بمنزلة المفعول به . أما إذا قلت : الوالد أحب لابنه ، فإن المعنى ينعكس ؛ فيصير الابن هو المحبوب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى ، والأب هو المحب ، فهو بمنزلة الفاعل معنى . وقد سبق القول بأن مثل الأسلوب دقيق يتطلب يقظة فى استعماله وفهمه[٢] .

١٦ — أن تكون بمعنى : بَعْد[٣] ، كقولهم : كان الخليفة يقصد المسجد لأذان الفجر مباشرة ، ويصليه بالناس إماماً ، ثم ينظر قضاياهم ، ولا يغادر المسجد إلا للعصر ، وقد فرغ من صلاته ، ونظر شئون رعيته . أى : بعد أذان الفجر ، وبعد العصر . ومن هذا النوع ما كان يؤرخ به الأدباء رسائلهم ؛ فيقولون كتبت هذه الرسالة لخمس خلَوْن من « شوّال » يريدون : بعد خمس ليال مررن من شوال . ومثل قول الشاعر :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا ... لطول[٤] اجتماع لم نَبِتْ ليلة معَا

١٧ — أن تكون بمعنى : « قَبْل » ، كقولهم فى التاريخ : كتبت رسالتى لليلة بقيت من رمضان . أى : قبل ليلة .

---

(١) راجع ما سبق فى ص ٣٦٤ . حيث الإيضاح والضابط الذى يبين الفاعل والمفعول المعنويين .

(٢) من أمثلة اللام التبيينية : سقيا لك — رَعيا لك — تَبّاً للخائن . . . وفى هذه الأمثلة وأشباهها تفصيلات لغوية دقيقة ، لها آثار معنوية هامة تتصل باعتبارها جملة واحدة حيناً ، وجملتين حيناً آخر . وقد وفيناها حقها من الإبانة ، والإيضاح ، وعرض أقوم الطرائق لاستعمالها الصحيح — فى الجزء الأول ص ٣٨٠ ، م ٣٩ فى قسم الزيادة والتفصيل الخاص بمواضع حذف المبتدأ . ولا مناص للباحث المستقصى من الرجوع إليها .

(٣) بعد ، من الظروف التى سبق الكلام عليها فى باب الظروف بهذا الجزء ص ٢٢٧ .

(٤) جعلها بعضهم هنا بمعنى : مع .

١٨ — أن تفيد الظرفية[1] نحو قوله تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) . وقوله تعالى فى أمر الساعة : (لا يُجَلِّيها لوقتها إلا هُوَ) .

وقولهم فى التاريخ : كتبت هذه الرسالة لغرة شهر رجب ، وقولهم : مضى فلان لسبيله . أى : فى يوم القيامة — فى وقتها — فى غرة شهر رجب — فى سبيله ..

١٩ — أن تكون بمعنى : «منْ» [2] البيانية كقول الشاعر يخاطب عدوّه :

لنا الفضلُ فى الدنيا وأنفُك راغمٌ ... ونحن لكمْ يومَ القيامة أفضلُ

أى : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

٢٠ — أن تكون للمجاوزة[3] . (مثل : عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبُغضًا إنه لذميمُ

أى : عنْ وجهها . . . ويرى بعض النحاة أنها هنا بمعنى الظرفية (أىْ مثل : «فى») . وأنها لا تكون بمعنى : «عنْ» ، ولا بمعنى : «على» ، المفيدة للاستعلاء)[4] . والرأى السديد أنها إنْ دلت فى السياق على المجاوزة ، أو : الاستعلاء دلالة واضحة كالتى فى الأمثلة الواردة — جاز أن تكون من حروفهما ، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانة .

٢١ — أن تكون لتوكيد النفى ، وهى الداخلة فى ظاهر الأمر — دون حقيقته — على المضارع المسبوق بكون منفىّ ؛ وتسمى : لام الجحود[5] ؛ لسبقها بالنفى دائمًا .

ونحو : ما كان الحق لينهزم ، ولم يكن الباطل لينتصر .

حركة لام الجر :

تتحرك لام الجر بالكسرة إن دخلت على اسم ظاهر غير المستغاث[6] فى ، نحو :

---

(١) فتكون بمعنى : «فى» .

(٢) سبق الكلام عليها (فى ص ٣٥٧) .

(٣) سبق فى ص ٣٦٠ تعريفها وبيان أقسامها .

(٤) جعلها بعضهم للاستعلاء الحسى فى مثل قوله تعالى : «ويخرُّون للأذقان . . .» وقول الشاعر : (فخر صريعاً لليدين وللفم) . . وللاستعلاء المعنوى وهو المجازى فى مثل قوله تعالى : «إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها» أى : إن أسأتم فعليها . والأمر متوقف على وضوح معناها فى السياق .

(٥) تفصيل الكلام عليها فى باب النواصب من الجزء الرابع .

(٦) وغير المنادى المقصود به التعجب ؛ كالذى سبق فى أول ص ٣٦٩ فإن اللام فيه صالحة للفتح والكسر .

يا لَلْقادر لِلضعيف ؛ وتتحرك بالفتحة إن دخلت على ضمير . إلا على ياء المتكلم ؛ فتكسر فى نحو : رب اغفر لى . . .

* * *

حتّى : حرف جرّ أصلى ، وهو نوعان :

(ا) نوع لا يجر إلا الاسم الظاهر الصريح[1] ، ومعنى : « حتّى » فى هذا النوع الدلالة على انتهاء الغاية[2] ؛ نحو تمتعت بأيام الراحة حتّى آخرها . والأكثر أن يكون الوصول إلى نهاية الغاية تدرجا وتمهلا ، أى : دفعات لا دفعة واحدة .

والغالب كذلك أن يَجُرّ الآخر ، أو ما يتصل بالآخر مما يكون قبله مباشرة . نحو : شربتُ الكوبَ كله حتّى الصُّبَابةِ ، وأتممتُ الصفحة حتّى السطرِ الأخير . ونحو : سهرت الليلة حتّى السَّحَرِ ، وتنقلت فى الحديقة حتّى البابِ الخارجىّ . والغالب أيضًا أن تدخل نهاية الغاية فى الحكم[3] الذى قبل « حتّى » . إلاّ إذا قامت قرينة

---

(١) المراد بالظاهر ما ليس ضميراً ، وبالصريح ما ليس مصدراً مؤولا من أن المصدرية والجملة المضارعية بعدها .

(٢) أى : على أن المعنى قبله ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور به — كما سبق — وعلامته. صحة وقوع : « إلى » الدالة على انتهاء الغاية مكانه .

« وحتّى » أحد حروف ثلاثة تدل على انتهاء الغاية . وقد سبق الحرفان الآخران : « إلى » ، و « اللام » . وإذا كانت « حتّى » لانتهاء الغاية اقتضت أن ينقضى ما قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ؛ فلابد فى انقضائه من التدرج والتمهل — كما سيجىء —

(٣) وهذا أحد الأوجه التى تخالف فيها : « إلى » . ومنها أيضاً : أنه يجوز أن نقول : كتبت إلى الأخ رسالة ، ولا يصح : كتبت حتّى الأخ رسالة . لأن « حتّى » الغائية تتطلب أن ينقضى المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، وعلى عدة دفعات حتّى يصل إلى نهاية الغاية ؛ بخلاف « إلى » والكتابة لا تحتاج إلى هذا ؛ فناسبها « إلى » .

كما يجوز أن تقول : انتقلتُ من البادية إلى الحاضرة ، ولا يحسن أن تقول : « حتّى » الحاضرة ؛ لأن الأساليب الصحيحة المأثورة التزمت — أو كادت — مجىء : « إلى » الدالة على النهاية بعد : « مِن » الدالة على البداية .

ومنها : أن « حتّى » قد تجر المصدر المنسبك من (أنْ المضمرة وجوباً ، والفعل المضارع وفاعله) ، نحو : أسرعت حتّى أدركَ القطار ، أى : أن أدرك ، ولا يصح أسرعت إلى أدرك القطار ؛ إذ لا تدخل « إلى » على الفعل مطلقاً إلا مع « أن » الظاهرة .

فملخص الفروق خمسة :

أن : « إلى » تجر الظاهر والمضمر ، أما : « حتّى » فلا تجر إلا الظاهر فى أصح الآراء ، ويجب الاقتصار عليه . وأن : « نهاية الغاية » لا تدخل مع « إلى » إلا بقرينة ، والأمر بالعكس مع « حتّى » ؛ فالغاية النهائية معها داخلة ، ولا تخرج إلا بقرينة . وأن « إلى » تقتضى انقضاء ما قبلها — غالباً — بغير تمهل =

على عدم الدخول ؛ نحو : قرأت الكتاب كله حتّى الفصل الأخير ؛ فنهاية الغاية داخلة ، بخلاف : كدت أفرغ من الكتاب ؛ فقد قرأته حتّى الفصلِ الأخير ، لأن كلمة : « كـدْت » التى معناها : « قاربت » تدل على أنّ بعضه الأخير لم يُقرأ . . . وعلى هذا لا يستحسن الإتيان « بحتى » فى مثل : قرأت الكتاب حتى ثلثه أو نصفه ، وإنما يجيء مكانها « إلى » .

(ب) نوع لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أنْ » المضمرة وجوبًا وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . وأشهر معانى هذا النوع ثلاثة : الدلالة على انتهاء الغاية ، كالنوع السابق ، أو الدلالة على التعليل[1] أو الدلالة على الاستثناء إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين .

وهذا النوع — كما قلنا — لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أنْ » الناصبة المقدرة وجوبًا ومن صلتها الفعلية المضارعية[2] ؛ نحو : أتْقِن عملك حتّى تشتهرَ — اجتنب الكسب الخبيث حتّى تسلمَ ثروتك — التاجر الحصيف يحرص على الأمانة حتّى يزدادَ ربحه . . . ولا يصح أن تكون فى هذه الأمثلة لانتهاء الغاية ؛ لأن انتهاء الغاية يقتضى انقطاع ما قبل : « حتّى » وانتهاءه بمجرد وقوع ما بعدها وحصوله ، ولا يتحقق هذا فى الأمثلة السالفة إلا بفساد المعنى ؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتّى يشتهر ؛ فإذا اشتهر ترك الإتقان ، ولا أن يجتنب الكسب الخبيث حتّى تسلم ثروته ، فإذا سلمت لا يجتنبه . ولا أن يحرص على الأمانة حتّى يزداد ربحه ، فإذا ازداد تركها ؛ ليس المقصود شيئًا من هذا ؛ لفساده . فهى فى تلك الأمثلة للتعليل[1]

ومثال الدلالة على انتهاء الغاية : أقرأ الكتاب النافع حتّى تنتهى صفحاته — يمتد الليل حتّى يطلع الفجر .

= أو انقطاع . بخلاف « حتّى » . ولهذا آثار فى التعبير . وأن : « إلى » لا تدخل على المضارع بدون « أنْ » الظاهرة التى تنصبه ، بخلاف « حتّى » فإنها تدخل عليه إذا كان منصوبًا بأن المقدرة بعدها فتجر المصدر المنسبك : وأن : « إلى » تجيء للدلالة على النهاية حين توجد : « مِن » الدالة على البداية ، ولا يصح مجيء : « حتّى » .

(١) الدلالة على أن ما قبلها علة وسبب فيما بعدها . فهى مخالفة للام التعليل وأمثالها مما يكون ما بعده هو العلة .

(٢) لـ « حتّى » الجارة للمصدر المنسبك من « أن » الناصبة وصلتها ، عدة أحكام أخرى ، مكانها المناسب الذى ستذكر فيه هو الجزء الرابع ، باب إعراب الفعل ، حيث الكلام على النواصب . . .

... ...

زيادة وتفصيل :

١ — يفهم مما سبق أن « حتى » الجارة نوعان، نوع يجر الاسم الصريح، ومعنى هذا النوع الدلالة على نهاية الغاية، فيجر الآخر ، أو ما يتصل بالآخر . ونوع يجر المصدر المنسبك من « أنْ » المضمرة وجوبًا وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . ومعنى هذا النوع إما نهاية الغاية[1] وإما التعليل ، وإما الاستثناء ،

فمن معانى « حتى » الدلالة على الاستثناء — وهذا أقل استعمالاتها — ولا يُلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين السابقين — ولا تجر فيه إلا المصدر المنسبك من « أنْ » الناصبة المستترة وجوبًا ومن صلتها الفعلية المضارعية . وتكون « حتى » فى هذا الحالة بمعنى « إلا » الاستثنائية . والغالب أن يكون الاستثناء منقطعًا ، فتكون « إلا » فيه بمعنى : « لكنْ » أى : يصح أن يحل محلها : « لكنْ » التى تفيد الابتداء والاستدراك معا[2]؛ (فيكون الاستثناء منقطعًا) ؛ نحو : لا يذهب دم القتيل هدَرًا حتى تَثْأر[3] له الحكومة . أى : إلاّ أن تثأر له الحكومة ؛ بمعنى : لكن تثأر له الحكومة ؛ فلا يذهب هدَرًا . والغالب فى هذا المثال — وأشباهه — أن يبقى النفى الذى قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها بالحرف « إلا » .

لا يصح فى المثال أن تكون : « حتى » للغاية ؛ لأن « حتى » الغائية — كما عرفنا — إذا وقع ما بعدها وتحقق معناه توقف المعنى الذى قبلها ، وانقطع .

---

(١) يفهم من هذا أن « حتى » لابد أن تكون لنهاية الغاية إذا كان المجرور بها اسمًا صريحًا ، ولا عكس، فلا يلزم من كونها للغاية أن يكون المجرور بها اسمًا صريحًا . لا يلزم هذا؛ لجواز أن يكون مصدرًا مؤولا من أن المصدرية وصلتها الجملة المضارعية .

(٢) قد تكون : « حتى » مع « أن » المستترة بمعنى : (إلا أنْ) ؛ فيكون الاستثناء منقطعًا . وقد يكون الاستثناء — أحيانًا — متصلا كما فى بعض الأمثلة التى عرضت ، وكما فى نحو : لا أجيب الصديق حتى يدعونى لمزاملته ؛ أى : لا أجيبه وقتًا إلا وقت دعوتى . ببقاء النفى الذى قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها — كما هو الغالب — . فالاستثناء متصل مفرغ للظرف ، ولا تصلح « حتى » غائية ، لأن عدم الإجابة لا يقع تدريجيا على دفعات؛ إذ الإجابة لا تمتد ولا تتطاول إلى زمن الدعوة ، بل إنها لا تكون قبل الدعوة، ولا تصلح أن تكون « تعليلية » ؛ لأن عدم الإجابة ليس سبب الدعوة . فلم يبق إلا أن تكون بمعنى الاستثناء ، وهو صالح هنا أن يكون متصلا ؛ فلا يعدل عنه إلى الانقطاع . ومثله قوله تعالى : (وما يُعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة . . .) ، أى : مايعلمان من أحد وقتًا (أى : فى وقت) إلا وقت أن يقولا .

(٣) تثأر ؛ أى : تأخذ بثأره ، وتقتص له من الجانى .

... ...

وعلى هذا فالحكومة حين تثأر للقتيل ، ينقطع عدم ذهاب دمه هدرًا ؛ وانقطاعه وتوقفه يؤدى — حتماً — إلى وقوع ضده وحصوله ؛ أى : إلى أن دمه يذهب هدرًا . وهذا فاسد .

وشيء آخر يمنع أن تكون « حتى » غائية فى المثال ؛ هو : أن ما قبلها لا ينقضى شيئًا فشيئًا .

وكذلك لا تصح أن تكون : « حتى » « تَعْليلية » ، لأن ما قبلها — هنا — ليس علة وسببًا فيما بعدها ؛ إذ عدم ذهاب دمه هدرًا بالفعل ليس هو السبب فى انتقام الحكومة له ؛ لأنّ هذا يناقض المراد ، وإنما الانتقام له فعلا واقعاً هو السبب فى عدم ذهاب دمه هدرًا ، إذ السبب لا بد أن يسبق المسبَّب ، ويوجد قبله ؛ ليجىء بعده ما ينشأ عنه ، ويترتب عليه ، وهو : المسبب ، فأخذ الثأر لا بد أن يوجد أوّلا ؛ ليوجد بعده عدم ذهاب الدم هدرًا ، لا العكس .

وإذا كانت « حتى » فى المثال السابق وأشباهه لا تصلح أن تكون غائية ولا تعليلية فلا مفرّ بعدهما من أن تكون بمعنى : « إلا » الاستثنائية ، فى استثناء منقطع ؛ أى : أنها بمعنى : « لكنْ » التى تفيد الابتداء والاستدراك معًا كما أسلفنا . ومن الأمثلة :

(١) كل مولود يولد جاهلا بالشرّ حتى يتعلّمه من أسرته وبيئته . بمعنى إلا أن يتعلمه . أى : لكنْ يتعلمه . فلا تصلح أن تكون غائية ؛ لأن ما قبلها لا يقع متدرجًا متطاولا بحيث يمتد إلى ما بعدها . بل يقع دفعة واحدة . ولا تصلح أن تكون تعليلية ؛ لأن ولادة الجاهل بالشر ليست هى العلة المؤثرة فى أمر التعلم ، ولا السبب المباشر فيه ؛ إذا العلة لا يتخلف أثرها ، فلا بد أن يتحقق بتحققها المعلول ويوجد بوجودها . لأن العلة لا يتأخر عنها المعلول ، فلم يبق إلا أن تكون « حتى » ، بمعنى : « إلا » فى استثناء منقطع ، أى : بمعنى : « لكنْ » المشار إليها .

(٢) ناديتك حتى نحْصد القمح بعد ساعات ؛ فالنداء ليس فيه تمهل وتدرج يمتدان إلى وقت الحصد ، وليس سببًا مباشرًا فى الحصْد .

... ...

(٣) افتح نوافذ الحجرة نهارًا حتى يشتد[1] البرد ليلا . . . ويقال فيه ما سبق .

(ب) من الأمثال: « ما سَلَّمَ القادمُ العزيزُ حتى[2] ودّع .(وهو مثلٌ يقال فيمن قصُرَت مدةزيارته) . أى: ما سلّم فى زمن؛ لكن ودّع » فيه، أو: ما سلّم فى زمن إلاّ زمنًا ودّعَ فيه[3] .

ومن المستحسن التخفف من استعمال « حتى » التى بمعنى « إلا » قدر الاستطاعة ؛ لأن فهم المراد منها ، والتمييز بينها وبين نوعيها الآخرَين — لا يخلو من صعوبة ، ولأن كثيرًا من النحاة لا يوافق على أنها تكون بمعنى « إلا » ويتأول الوارد منها .

---

(١) وفى معانى الحروف الثلاثة : (حتى — اللام — إلى) يقول ابن مالك :

لِلانْتِهَا : «حَتَّى» ،و«لَامٌ» ،وَ«إِلَى»   و «مِنْ» ،و «بَاءٌ» يُفْهِمَانِ بَدَلَا

وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ ، وَفِى   تَعْدِيَةٍ أَيْضاً ، وَتَعْلِيلٍ ، قُفِى

وَزِيدَ . . . .

قفى ، أى : تبع وعرف

سرد ابن مالك فى هذين البيتين وكلمة من أول الثالث — عدة معان لعدد من الحروف ؛ فبين أن : « حتى » و « اللام » و « إلى » تشترك فى تأدية معنى واحد ؛ هو : الانتهاء . وأن « مِن » و « الباء » يشتركان فى معنى واحد ؛ هو : البدلية . وأن اللام — بعد ذلك — تفيد معنى الملك وشبهه ، والتعدية ، والتعليل ، وقد تقع زائدة . واكتفى بهذه المعانى القليلة التى سردها لعدد من حروف الجر سرداً مختلطاً مبتوراً ؛ ومن أسبابه ضيق الأوزان الشعرية وقيودها التى لا تتسع لما يتسع له النثر . وقد تداركنا الأمر بالشرح والترتيب المناسبين .

(٢) ويلاحظ أن « حتى » فى هذا المثال حرف ابتداء ؛ لوقوع الماضى بعدها ؛ وليست حرف جر ؛ إذ الجارة لابد من دخولها — كما عرفنا — على اسم صريح أو على مصدر منسبك من «أن» وصلتها الجملة المضارعية .

(٣) ففيه نوع شبه بما مر فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ برغم الاختلاف فى نوع : « حتى » .

الواو والتاء: حرفان أصليان للجر ؛ ومعناهما القسَم[١] — غير الاستعطافى[٢] — ، ولا يصح أن يذكر معهما فعل القسَم ، وهما لا يجران إلا الاسم الظاهر . والتاء لا تجر من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة : (الله — رب — الرحمن) ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثة .

ويجرى على الحرفين السابقين ما يجرى على كل حروف القسم من جواز الحذف مع بقاء المقسَم به مجرورًا بشرط أن يكون لفظ الجلالة .

الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصليًّا وزائدًا[٣]، ويؤدى عدة معان أشهرها خمسة عشر :

١ — الإلصاق حقيقة أو مجازًا ؛ نحو : أمسكت باللّص ، ومررت بالشرطىّ . فمعنى أمسكت به : قبضت على شىء من جسمه أو مما يتصل به اتصالا مباشرًا ؛ كالثوب ونحْوه ، وهو — عند كثير من النحاة — أبلغ من : أمْسَكت اللص ؛ لأن معناه مع « الباء » ، المنع من الانصراف منعًا تامًّا . ومعنى مررت به : ألصقت مرورى بمكان يتصل به . . .

٢ — السببية أو التعليل (بأن يكون ما بعدها سببًا وعلة فيما قبلها . نحو : كل امرئ يكافأ بعمله ، ويعاقب بتقصيره . أى : بسبب عمله ، وبسبب تقصيره . . .

٣ — الاستعانة ، (بأن يكون ما بعد الباء هو الآلة لحصول المعنى الذى قبلها)[٤] ؛ نحو : سافرت بالطيارة — رصدت الكوكب بالمنظار ، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيه استعمالا .

---

(١) أشرنا إلى أن أحرف القسم أربعة : «اللام» وقد سبق الكلام عليها فى ص ٣٦٨ ،وكذلك الواو والتاء و « الباء » ، وسيجىء الكلام على الباء . والصحيح أن « الواو » و « التاء » أصيلان فى القسم ، وليسا نائبين فيه عن « الباء » وليست الباء بعدهما مقدرة تجر الاسم ؛ لأن هذا تعقيد لا داعى له . وقد أشرنا فى ص ١ ٣ إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف « من » (بكسر الميم أو ضمها) حرف قسم ، ولا يكاد يجر به إلا كلمة : « الله » . نحو : من الله لأصاحبنك .

(٢) إيضاحه فى ص ٣٨١ و ٣٨٢ .

(٣) وأحسن لغاته أن يتحرك بالكسر فى جميع أحواله .

(٤) الفرق بين باء الاستعانة وباء السبب ، أن « باء » السببية داخلة على السبب الذى أدى إلى حصول المعنى الذى قبلها وتحققه سلباً ، وإيجاباً ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن « باء » الاستعانة داخلة على أداة الفعل وآلته التى هى الواسطة بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح — قطعت اللحم بالسكين — كتبت الرسالة بالقلم .

٤ – الظرفية ؛ نحو : قوله تعالى : (ولقد نَصركم الله ببدْر . . .) . أى : فى بدر .

٥ – التعدية ، أو : النقل (وهى التى يستعان بها – غالبًا – فى تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به ، كما تُعديه همزة النقل) ، نحو : ذهبت بالمريض الطبيب ، بمعنى : أذهبته . وقعدتْ بفلان همته عن الطموح ، بمعنى : أقعدته . . .

٦ – أن تكون بمعنى كلمة : « بَدَل » ، (بحيث يصح حلول هذه الكلمة محل « الباء » من غير أن يتغير المعنى) ، مثل : ما يرضينى بعملى عملٌ آخر – أرتضى بالملاكمة رياضة أخرى . أى : ما يرضينى بدل عملى عملٌ آخر ، – أرتضى رياضة أخرى بدل الملاكمة[1] . . .

٧ – العوض[2] (أو : المقابلة) ؛ نحو : اشتريت الكتاب بعشرة دراهم ، واشتراه أخى بأحَدَ عَشَر . . .

٨ – المصاحبة[3] ؛ نحو قوله تعالى : (اهْبطْ بسلاَم) ، ونحو : سافرْ برعاية الله ، وارجع بعنايته . أى : مع سلام – مع رعاية الله – مع عنايته .

٩ – التبعيض ، أو : البعضيَّة ، (بأن يكون الاسم المجرور بالباء بعضًا من شىء قبلها) . نحو قوله تعالى : (عينًا يشرب بها المقرَّبون) ، أى : منها ، وقولهم : حفَلت المائدة ؛ فتناولت بها شهى الطعام ، ولذيذ الفواكه . أى : تناولت منها .

---

(١) إذا كانت الباء بمعنى : «بدل» فالأكثر دخولها على المتروك ؛ أى : على الشىء الذى لم يؤخذ ؛ للاستغناء عنه بأخذ غيره بدلا منه . ويصح دخول « الباء » على المأخوذ لا المتروك ، فقد جاء فى تاج العروس ما نصه : « قال أبو العباس ثعلب ، يقال : بدلت الخاتم بالحلْقة ، إذا أذبته وسويته حلقة . وبدلت الحلقة بالخاتم ، إذا أذبتها وجعلتها خاتماً » .

(٢) المراد بالعوض : دفع شىء من جانب ، فى نظير أخذ شىء يقابله من جانب آخر . والفرق بين العوض والبدل ، أن العوض هو دفع شىء فى مقابلة آخر . أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة من الجانبين كأن يكون أمامك شيئان لتختار أحدهما ؛ فتقول آخذ هذا بدل الآخر من غير أن يكون هناك تعويض . وهذا هو الشائع ، وقيل : البدل أعم مطلقاً ؛ فهو الدال على اختيار شىء وتفضيله على آخر ؛ سواء أكان هناك مقابلة وعوض أم لا . والحكم فى هذا للقرينة ؛ فهى التى تعين المراد وتوجه الذهن إليه .

(٣) سبق توضيحها فى هامش ص ٣٦٤ عند الكلام على : « إلى » .

١١ — المجاوزة[1] ؛ نحو قوله تعالى : (فاسأل به خبيرًا) . أى : عنه . وقوله تعالى فى وصف المؤمنين يوم القيامة : (يسعى نورُهم بين أيديهم ؛ وبأيمانهم) ، أى : عن أيمانهم ، وقوله تعالى : (ويومَ تَشَقَّقُ السماء بالغمام) ، أى : عن الغمام . . .

١٢ — الاستعلاء ؛ كقولهم : من الناس من تأمَنُه بدينار فيخون الأمانة ، ومنهم من تأمنه بقنطار من الذهب فيصونه ويؤديه كاملا ، أى : على دينار ، وعلى قنطار .

١٣ — أن تكون بمعنى : « إلى » ، نحو قوله تعالى : (وقد أحسنَ بى إذ أخرجنى من السجن . . .) . بمعنى أحسنَ إلىّ .

١٤ — التوكيد[2] ؛ (وهى الزائدة) ؛ نحو : قوله تعالى : (وكفى بالله شهيدًا) ، وقوله تعالى : (ولا تُلْقوا بأيديكم إلى التَّهْلُكةِ . . .) . ونحو : بحسبك البراعة الفنية ، ونحو : ليس المال بمغن عن التعلم . . .

ويجوز زيادتها فى المبتدا الواقع بعد « إذا الفجائية » ؛ نحو : نزلت البحر فإذا بالماء بارد [3] وتزاد وجوباً اسم بعد صيغة « أَفْعِلْ » المستعملة فى التعجب القياسى ؛ نحو : أعظِمْ بالحسن [4] — بشرط ألا يكون الاسم مصدراً مؤولا من « أنّ وأنْ » وصلتهما [4] — .

اتصال ما « الزائدة بالتاء » :

يصح زيادة : «ما» بعد « باء » الجر ؛ فلا يؤثر هذا الحرف الزائد فى معناها، ولا فى عملها ؛ بل يبقى لها كل اختصاصها الذى كان قبل اتصالها بالحرف الزائد ؛ نحو قوله تعالى : (فَبِمَا رحْمةٍ من اللهِ لنتَ لهُمْ) ، أى : فبرحمةٍ من الله ، وبسببها[5] . . .

---

(١) سبق إيضاح معناها وأقسامها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٠ .

(٢) سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف الزائد ، فى أول هذا الباب ص ٣٥٠ ، وكذلك فى الجزء الأول ص ٤٣ . أما مواضع زيادة الباء فتجىء فى ص ٣٨٠ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٢٢٦ .

(٤) لهذا إشارة فى ص ٣٥١ وانظر — للأهمية — رقم ٣ من همش ص ٤٠٦ جـ ٣ ص ٦٠ م ١٠٨ باب التعجب .

(٥) وسيشير إلى هذا ابن مالك — آخر الباب — حيث يقول :

وبعْدَ «مِنْ» ،و«عَنْ» ،و«باءٍ» زِيدَ «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

أى : زيدت « ما » قبل كل واحد من هذه الثلاثة فلم تعقه (لم تمنعه) عن العمل الذى عرفناه له .

... ...

زيادة وتفصيل :

تعددت هنا الأمثلة للباء الزائدة كى تدل على أنها تزاد فى الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، وخبره ، وخبر الناسخ . وقد تزاد فى غير ذلك قليلا .

بقى أن نسأل : أزيادتها قياسية أم سماعية[1] ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إن الزائدة فى الفاعل تكون واجبة فى فاعل فعل التعجب الذى صيغته القياسية : « أفعِلْ »، مثل : أصْلِحْ بنفْسك ، وأحْسِنْ بعملك ؛ بمعنى : ما أصلحَ نفسكَ ! ! وما أحسنَ عملكَ ! !

وتكون جائزة ، فى فاعل : « كَفَى » ، مثل : كفى بالله شهيداً .

أما الزائدة فى المفعُول فغير مقيسة ولو كان مفعولا للفعل : « كفى » ؛ نحو : كفى بالمرء عيباً أن يكون نمَّاماً . ويستثنى من هذا زيادتها فى مفعول الأفعال الآتية : (عرف — علم بمعنى : عرف — جهد — سمع — أحْسَنَ .) فإن هذه الزيادة جائزة .

والزائدة فى المبتدأ والخبر غير قياسية ؛ إلا فى مثل الأنواع المسموعة [2] منهما نحو : كيف[3] بك إذا اشتد الأمر — أصغيت فإذا بالطيور[4] مغردة — بحسبك درهم . ومثل : مَنْعكها بشىء يستطاع .

أما زيادتها فى خبر : « ليس » ، وخبر : « ما » النافية ، وخبر : « كان » المنفية ، فقياسية ؛ كزيادتها : فى كلمتى : النفس ، والعين ، عند استعمال لفظهما فى[5] التوكيد مثل : اخترقت الطائرات السحاب نفسه أو بنفسه ، واجتازت الغلاف الهوائى عينَه أو بعينه .

---

(١) راجع فيما يأتى : المغنى ، حرف الباء ، وحاشية الصبان — ج ٢ — باب حروف الجر عند الكلام على الباء الجارة .

(٢) ما المراد من الاقتصار فى المبتدأ على المسموع ؟ أهو الاقتصار على إدخال الباء على المبتدأ الضمير مطلقاً ؛ لمتكلم أو لمخاطب ، أو لغائب من غير تقيد بنوع الضمير المسموع ولا بلفظه ، وكذلك المبتدأ الذى يلى « إذا » الفجائية بغير تقيد — أم أن المراد هو الاقتصار على نص الضمير المسموع لفظاً ونوعاً ، وكذلك على نص المبتدأ المسموع لفظاً ونوعاً بعد « إذا » الفجائية ؟ الأحسن الأخذ بالرأى الأول الأقوى .

(٣) وأصل الجملة — كما سبقت الإشارة لهذا ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ . — كيف أنت ؟ فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير : « أنت » ؛ لأنه ضمير مقصور على الرفع ؛ فأتينا بضمير يؤدى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر وهو كاف الخطاب فهى مجرورة لفظاً فى محل رفع مبتدأ . ومثلها : « الباء » فى نحو : خرجت فإذا بالشمس طالعة . فالباء زائدة فى المبتدأ المجرور لفظاً المرفوع محلا كما سيأتى فى رقم ٤ .

(٤) مثال للمبتدأ الواقع بعد « إذا » الفجائية وقد دخلته الباء الزائدة . ومثله ما سبق فى رقم ٣ وفى ص ١٨٠

(٥) إيضاح هذا فى باب التوكيد ج ٣ ص ٣٧٤ .

(١٥) الدلالة على القسم ؛ وهذا من أكثر استعمالاتها ، وهى الأصلية فيه دون حروفه السابقة (اللام، الواو ، التاء، مُن) وتشاركها فى جواز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله؛ بشرط أن يكون هذا الإسم هو لفظ الجلالة ، ولكنها تخالف تلك الحروف فى ثلاثة أمور تنفرد بها ، ولا يوجد واحد منها فى حرف آخر من حروف القسَم ؛ هى:

جواز إثبات فعل القسَم معها أو حذفه ؛ نحو : أقسم بالله لأعاونن الضعيف ، أو بالله لأعاونَن الضعيف . أما مع غيرها فيجب حذف فعل القسم .

وجواز أن يكون المقْسَم به اسمًا ظاهرًا ، أو ضميرًا بارزًا ؛ نحو : بربّ الكون لأعملنّ على نشر السلام — بك لأنزلن عنْد رغبتك الكريمة . أما غيرها فلا يجر إلا الظاهر .

وجواز أن يكون القسم بها « استعطافيًّا [1] » (وهو الذى يكون جوابه إنشائيًّا) ؛ نحو : بالله، هل ترحم الطائر الضعيف ، والحيوان الأعجم ؟ بربك ، أموافق أنت على تأييد الضعفاء ؟ . أما سواها فمقصور — فى الرأى الغالب — على القسم غير الاستعطافى .

---

(١) سيجىء فى الزيادة والتفصيل أن القسم نوعان : « استعطافى » ، و « غير استعطافى » ، وإيضاح كل، وما يطلبه . . . مع بسط الكلام على جواب القسم .

... ...

زيادة وتفصيل:

(١) كل حرف من حروف القسم الأربعة[١] ومجروره يتعلقان بالعامل: «أحلف»، أو «أقسم» أو نحوهما مما يستعمل فى القسم، ومن فعل القسم الصريح وفاعله تتكون الجملة – الفعلية – الإنشائية: التى هى: جملة القسم. سواء أذكر الفعل أم حذف. لكن ليس من اللازم أن يكون الفعل صريحًا فى دلالته على القسَم كالأفعال السابقة، فهناك ألفاظ أخرى يسمونها: «ألفاظ القسم غير الصريح» وهو الذى لا يُعرف منه بمجرد سماعه أن الناطق به حالف؛ بل لا بد معه من قرينة؛ ومن أمثلته الأفعال: شَهِد – عَلِمَ – آلى . . .؛ نحو: أشهد لقد رأيت الغلبة للحقّ آخر الأمر – علمت لَقد فاز بالسبق من أحسن الوسيلة إليه. غيْر أنّ الجملة القسمية التى من هذا النوع خبرية لفظًا.

ولا بد لجملة القسم من جملة بعدها تسمى: «جواب القسَم». بيان ذلك أن الغرض من «جملة القسم» إما تأكيد المراد من جملة تجىء بعدها، وإزالة الشك عن معناها؛ بشرط أن تكون هذه الجملة الثانية خبرية[٢]، وغير تعجبية[٣]؛ نحو: أقسم بالله (لا أنقاد لرأى يجافى العدالة). فهذه الجملة الثانية هى «جواب القسم»، ولا محل لها من الإعراب[٤]. ويسمى القسم فى هذه الحالة قسمًا خبريًّا أو: «غير استعطافىّ». وإما تحريك النفس، وإثارة شعورها بجملة إنشائية تجىء بعد جملة القسم. والفصيح أن تكون الأداة هى الباء؛ نحو: بربك – هل رَحِمت الثَّكْلَى؟ بحياتك – أعطفْتَ على البائس؟ فالجملة الثانية هى جواب القسم، ولا محل لها من الإعراب. ويسمى القسَم فى هذه الحالة: «استعطافيًّا»، أو: غير إنشائى. ولا بد أن يكون جوابه جملة إنشائية، كما أوضحنا[٥] وهى

---

(١) سبق فى ص ٣٦١ وفى هامش ص ٣٦٨ ...،... الإشارة إلى حرف خامس هو: «من» ومن المستحسن اليوم عدم استعماله لغرابته.

(٢) فلا تصلح الجملة الشرطية، ولا أنواع الإنشائية – ومنها القسمية – كما سيجىء فى: «و» من ص ٣٨٥.

(٣) يرى كثير من النحاة أن جملة التعجب خبرية، ولكنهم يوافقون غيرهم على أنها لا تصلح جوابًا للقسم.

(٤) الغالب أن الجملة الواقعة جوابًا للقسم لا محل لها، وقد يكون لها محل – كما سبق بيانه فى هامش ص ٢٥ وكما يأتى فى ص ٣٨٦.

(٥) مما سبق نفهم قول النحاة: القسم جملة إنشائية جاءت لتأكيد جملة خبرية بعدها. وهذا هو القسم غير الاستعطافى. فإن كانت الثانية إنشائية أيضًا فالقسم استعطافى.

... ...

لا تحتاج لزيادة شىء عليها . بخلاف القسَم : « غير الاستعطافى » فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزيادة على جملته ، بالتفصيل الآتى :

١ — إن كان الجواب جملة فعلية . . . فعلها ماض متصَرِّف ، مثْبت — فالكثير الفصيح اقترانها « باللام » و « قد » ، معاً ؛ نحو : والله لقد أفاد الاعتدال ممارسة الأمور . ويجوز — بقلة — الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما ، مع ما فى الأمرين من ترك الكثير الفصيح . وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام جواب القسم » . أو : الداخلة عليه .

وإن كان الماضى غير متصرف فالكثير الفصيح اقترانه باللام فقط ؛ نحو والله لَنِعْم المرء يبتعد عن الشُّبهات . إلا الفعل « ليس » فلا يقترن بشىء .

وإن كان الماضى غير مثبت لم يزد عليه شىء إلا حرف من حروف النفى الثلاثة التى يكثر دخولها على الجواب المنفىّ ؛ وهى : ما — لا — إنْ — ؛ نحو : والله ما مدحتُ أثيماً — بالله لا رفضت عتاب الصديق ، ولا غضبت منه . تالله إنْ امتنَعْت عن مزاملتك فيما يرفع الشأن ، أى : بالله ما امتنعْت . . .

(٢) إن كان الجواب جملة مضارعية مثبتة فالأغلب الأقوَى اقتران مضارعها باللام ونون التوكيد معاً[1] ؛ نحو : والله لأحبسن يدى ولسانى عن الأذى . ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما .

فإن كانت الجملة مضارعية منفيَّة . . . لم يزد عليها شىء إلا أحد حروف النفى الثلاثة التى يكثر دخولها على الجواب المنفى (وقد سبقت الإشارة إليها) مثل : والله ما أحبس يدى ولسانى عن محاربة المنكر — والله لا أحبس يدى ولسانى . . . — والله إنْ أحبسُ يدى ولسانى . . .

٣ — إن كان الجواب جملة اسمية مثبتة فالأحسن اقترانه « بإنّ » التى فى خبرها اللام[2] ، نحو : والله إن الغَدْرَ لأقبحُ الطِّباع . ويجوز الاقتصار على

---

(١) راجع ص ٢٥ .

(٢) اللام الداخلة على جواب القسم لاتدخل على «إنّ» المشددة ولا على شىء من أخواتها ، إلا : « كأنّ » . نحو : والله لكأن صدقة البخيل اقتطاع من جسده . أما اللام الداخلة على خبر « إنّ » فهى لام الابتداء ؛ سواء أكانت « إن » مسبوقة بقسم هى فى صدر جوابه ، أم غير مسبوقة به . (وقد تقدم فى الجزء الأول فى ص ٤٩٧ م ٥٣ تفصيل الكلام على لام الابتداء ، وفائدتها ، ومواضعها . .)

... ...

إحداهما ؛ نحو: والله إن عُنوانَ المرء عمله ، أو : والله لعنوان المرء عمله . ولا يستحسن التجرّد من إحداهما إلا إذا طال القسم ، بأن ذُكر معه تابع له ، أو شيء آخر يتصل به ؛ نحو: بالله الذى لا إله سواه ، الرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل . . .

فإن كان الجواب جملة اسمية منفية لم يزد عليه إلا أداة النفى فى أوله وهى إحدى الحروف الثلاثة (ما — لا — إنْ) ، نحو : والله ما هذه الدنيا بدار قرار — بالله لا المال ولا الجاه بنافع إلا بسياج من الفضيلة . . . والله إنْ هذه الدنيا بدار قرار . . .

مما سبق يتبين أن الجواب المنفى ، فى جميع أحواله لا يتطلب زيادة شىء إلا أداة النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث ، سواء أكان الجواب جملة فعلية ماضوية ، أم مضارعية ، أم جملة اسمية .

(ب) قد يقع القسم بين أداتى نفى، بقصد تأكيد النفى فى المحلوف عليه ؛ كقول الشاعر :

أخلاّى ، لا تَنْسَوْا مواثيقَ بيننا   فإنىَ لا — والله — ما زلت ذاكرًا

(حـ) قد تتكرر أداة القَسَم، مبالغة فى التأكيد . غير أن المستحسن ألاّ يتكرر حرف من حروف القسم إلا بعد استيفاء الأول جملة جوابه ، نحو: بالله لأطيعن الوالدين ، بالله لأطيعنهما ، والله لأطيعنهما[1] . . .

(د) تحذف جملة القَسَم وجوبًا إن كان حرف القسم «الواو» ، أو: «التاء» ، أو: «اللام» .[2] وجوازًا إن كان حرف القسم الباء—كما سبق عند الكلام على الحروف الأربعة — ومن أوضح الدلائل المرشدة إلى جملة قسمية محذوفة ومعها أداة القسم وجود واحد من الألفاظ الآتية بعدها : وهى : لقدْ—لئنْ—المضارع المبدوء باللام المفتوحة المختوم بنون التوكيد. فإن وجد أحد هذه الثلاثة بغير أن يسبقه جملة قسم فهى— مع القسم — مقدرة قبله، ومن الأمثلة قوله تعالى: (ولَقَدْ صَدَقَكمُ اللهُ

---

(١) يصح ذكر الجملة الواقعة بعد القسم المقصود به التوكيد اللفظى . على اعتبارها توكيداً أيضاً للجملة الجوابية الأولى ، ويصح حذفها لعدم الحاجة إلى استخدامها توكيداً لفظياً ؛ فهى مختلفة عن الجمل الجوابية الأخرى التى يجب حذفها .   (٢) وكذا : « منْ » عند من يعتبرونها أداة قسم .

... ...

وعْدَه . . .) ، أى : أقسم بالله لقد صدقكم الله وعده . ومثله قوله تعالى : (لئنْ أخرِجوا لا يَخرُجُون معهمْ) ، وقوله تعالى : (لأعذِّبنَّهُ عذاباً شَديداً . . .) وهذه اللام المفتوحة هى الداخلة على الجواب بعد حذف جملة القسم ، وأداته . ولا يصح فيها وفى أمثالها أن تكون لام ابتداء أو غيره ؛ لأن أنواع اللام الأخرى لها مواضع محدودة معينة ، ليس منها هذه .

(هـ) يجوز أنْ تحذف أداة القسم وحدها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله ، بشرط أن يكون لفظ الجلالة ، ويجوز حذف أداة القسم والمقسَم به معاً لوضوحهما بكثرة الاستعمال ؛ نحو أقسمُ إن الحرية لغالية — أشهدُ إنَّ الوطن لعزيز . أى : أقسم بالله — أشهد بالله .

(و) ما نوع « اللام » فى مثل : والله لئن أخلصت لى لأخلصَنَّ لك ؟ أى : ما نوع « اللام » التى قبلها قسَم وبعدها أداة شرط ؛ كالمثال السابق وأشباهه ؟

يسميها بعض النحاة « لام الشرط » ، ويسميها آخرون : « اللام الموطِّئة » للقسم ؛ أى : الممهدة له ، لأنها التى تهيئ الذهن لمعرفته . وتدل على أن الجملة المتأخرة المصَدَّرة بلام أخرى ، هى جواب للقسم وليست جواباً للشرط . فاللام الأولى « الموطِّئة » هى التى أعلمت بذلك ، وبينت أن اللام الثانية هى « اللام » الداخلة على جواب القسم ، وأن الجملة بعد هذه اللام الثانية هى جملة جواب القسَم . ولا يصح أن تكون « اللام » الأولى وما دخلت عليه جواباً للقسم ؛ لأن القسم — كما أسلفنا[1] — لا يكون جوابه جملة شرطية ، ولا جملة قَسَمية .

وحين يجمتع أداتا قسم وشرط فالجواب يكون للمتقدم منهما[2] . أما المتأخر فيحذف جوابهُ ؛ لوجود الجواب السابق الذى يدل عليه . وبسبب أن الجواب للمتقدم لم تُحذف النونان فى المضارع من قوله تعالى : (لئنْ أخرِجُوا لا يخرجُونَ مَعَهُم ، ولئن قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونهم) .

(ز) تحذف جملة الجواب وجوباً فى إحدى حالات ثلاث :

١ — أن يتأخر القسَم ويتقدم عليه جملة تُغنى عن جوابه — لدلالتها عليه — نحو : تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله .

---

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٢ .

(٢) هذا هو الأغلب . والتفصيل المناسب لهذه المسألة مدون فى البحث الخاص بها ؛ وهو : بحث اجتماع الشرط والقسم — جـ ٤ باب الجوازم — ص ٣٦٢ م ١٥٨

... ...

٢ — أو : أن يحيط بالقسَم جملة تغنى عن الجواب كذلك ؛ نحو : سعادة الأمة — والله — رَهْن بعمل أبنائها . فجواب القسم فى هذه الحالة — كالتى قبلها — جملة محذوفة لا يصح ذكرها ؛ لوجود ما يغنى عنها ؛ فلا داعى للتكرار فيهما بقولنا : تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله تسعد الأمة وتشقى بأبنائها . وقولنا : سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها ، والله سعادة الأمة » رهن » بعمل أبنائها .

أما فى مثل : الغَضَب والله إنه وخيم ، أو الغَضَب والله إنه لَوَخيم — حيث يكون المتأخر عن القسم جملة — فيصح فى هذه الجملة المتأخرة أن تكون جواباً للقسم ، وجملة القسم مع جملة جوابه فى محل رفع خبر السابق[1] (وهذا من المواضع التى يكون فيها لجملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب)[2] . كما يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمتقدم فى محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود ما يغنى عنه ويدل عليه .

٣ — أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط كما سبق فى : « و » .

وتحذف جملة الجواب جوازاً فى غير الحالات السالفة ، لدليل أيضاً ؛ نحو قوله تعالى : (قٓ ، والقُرآن المَجيد) ، فجواب القسم محذوف تقديره : « إنك لَمُنْذِرٌ » ، أو نحو هذا ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (بل عَجِبُوا أن جاءَهُمْ مُنْذِرٌ منهم) . ومثله قوله تعالى : (صٓ ، والقُرآن ذِى الذِّكْرِ) . فجملة الجواب محذوفة ، تقديرها : (إنَّكَ لمنْذِرٌ) ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (وعَجِبُوا أنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ منهُم . . .) ، أو نحو هذا مما يكون فيه دلالة على المحذوف . كأن يقال : أَتُقْسِم على أنَّك أديت الشهادة الصادقة فتقول : أقسم والله .

ومن مواضع الحذف الجائز لدليل أنْ يكون القسم مسبوقاً بحرف جواب عن سؤال سابق ؛ كقوله تعالى : (أليس هذا بالحق ؟ قالوا بَلَى وربِّنا) . فالأصل : بَلَى وربِّنا ؛ إنَّ هذا هو الحق ، ومثله أن يسألك سائل : أتعاهد على تأييد الملهوف ؟ فتقول : إى ، والله ، أو : نَعَم ، والله ، أو : أجَلْ ، والله . . . أو غير هذا من حروف الجواب التى تسبق القسم مباشرة .

---

(١) يراجع الجزء الثانى من المغنى فى موضوع حذف جواب القسم ، وفى موضوع الجمل التى لا محل لها من الإعراب . والملخص أن جملة القسم مع جملة جوابه قد يكون لها — أحياناً — معاً موضع من الإعراب ؛ لأنهما متماسكتان بمنزلة جملة واحدة . ولا محل لإحداهما بدون الأخرى — فى الرأى المشهور —

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٢٥ .

... ...

(ح) جواب القسم لا يكون إلا جملة؛ فلا يكون مفرداً، ولا شبه جملة، غير أن النحاة عرضوا حالة وقع فيها الجار والمجرور ساداً مسد جواب القسم، ومغنيا عنه، وهى التى سبقت عند الكلام على جواز فتح همزة «إن» وكسرها (ح ١ ص ٤٩٢ م ٥١) حيث قالوا يجوز فتح همزة «إن» وكسرها إذا وقعت فى صدر جواب القسم، وفعلُ القسم مذكور قبلها، وليس فى خبرها اللام؛ نحو: أقسم بالله إن الإحسان نافع، فقد جوزوا عند فتح الهمزة أن يكون التقدير: أقسم بالله نفعَ الإحسان، أى: أقسم بالله على نفع الإحسان؛ فيصح فى المصدر المؤول الجر بحرف الجر المحذوف، والجار مع مجروره يسدّ مسد الجواب مباشرة. أو أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض؛ فهو مفعول تأويلا. وهذا المفعول ساد مسدّ الخبر [1].

والإعراب الأول أحسن. وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالى.

(ط) من الألفاظ التى قد تستعمل — أحيانًا — فى القسم: «جَيْرِ»، كقول الشاعر:

قالوا قهرتَ. فقلت: جَيْرِ؛ ليَعْلَمَنْ   عَمَّا قليل أينا المقهورُ

والأحسن فى إعرابها: أن تكون حرف قسم مبنيًّا على الكسر لا محل له من الإعراب [2].

ومنها: «لا جَرَمَ» فى مثل: لا جَرَمَ إن الله يُمْهِل الظالم، حتى إذا أخذه لم يتركه بعد ذلك. وقد سبق أن قُلنا [3]: إذا كسرت همزة «إن» فالسبب إجراء: «لا جرم» مجرى اليمين عند بعض العرب؛ بدليل وجود اللام بعدها فى مثل: لا جرم لأنا مكرمك. فالحرف «لا». ناف للجنس — «جَرَم» اسمه مع تضمنه القسم، والجملة بعده من «إن ومعموليها» جواب القسم، أغنت عن خبر «لا». أما مع فتح همزة «أن» فكلمة: «جَرَمَ» فعل ماض. بمعنى: «وَجَبَ» و«لا» زائدة، والمصدر المؤول فاعل.

---

(١) راجع الصبان فى الموضع السالف.

(٢) وتصلح فى بعض الأساليب الأخرى أن تكون حرف جواب فقط.

(٣) ح ١ ص ٤٩٥، م ٥١ مواضع فتح همزة «إن» وكسرها.

فى : حرف يجرّ الظاهر والمضمر ، والغالب فيه أن يكون أصليًّا ، وأشهر معانيه تسعة :

١ ــ الظرفية حقيقة أو مجازًا ؛ نحو : المعادن متراكمة فى جوف الأرض . والنِّفط حبيس فى طبقاتها ، ونحو : السعادة فى راحة النفس ، والغنى فى التعفف عما لا يملكه المرء ، وهذا المعنى أكثر استعمالاته .

٢ ــ السببية ؛ نحو : كان المحامى الشاب مغمورًا ؛ فاشتهر فى قضية خطيرة تجرد لها ، وذاع اسمه فيها ، أى : اشتهر بسبب قضية . . . وذاع اسمه بسببها . . .

٣ ــ المصاحبة ؛ كقول أحد المؤرخين : «كان الخليفة العباسىّ يتخير يومًا للراحة ، ولقاء بِطَانته ، و يدعو فيهم الشاعر الذى يؤنسهم ، فيستجيب فرحًا ، ويسرع فى الداخلين ، فيستقبله الخليفة ، قائلا : إلىّ فى بطانتى ، فلن يتم سرورنا إلا بك » . . . أى : يدعو معهم ــ يسرع مع الداخلين ــ مع بطانتى . . . ومن هذا قوله تعالى : (قال ادخلوا فى أمم . . .) أى : مع أمم .

٤ ــ الاستعلاء ؛ نحو : غرد الطائر فى الغصن ، أى : على الغصن ، يصيح الغراب فى المئذنة ، أى : عليها . ونحو : بطلٌ كأن ثيابهُ فى سرْحةٍ . أى : على سرحة . وهى : الشجرة العظيمة ؛ لأنه ضخم طويل .

٥ ــ المقايسة أو الموازنة[1] ؛ نحو : قوله تعالى : (فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة إلا قليل) . أى : بالنسبة للآخرة ، وموازنته بمتاعها .

٦ ــ أن تكون بمعنى : « إلى » الغائية ؛ نحو : دعوت الأحمق للسداد ؛ فرد يده فى أذنيه ، أى : إلى أذنيه ، كى لا يسمع النصح . ومنه قوله تعالى : (فردّوا أيديَهم فى أفواههم) ، كناية عن عدم الردّ وعن ترك الكلام . وقوله تعالى (ولو شئنا لبَعَثْنا فى كلّ قرية نذيرًا) .

---

(١) معناهما : ملاحظة شىء بالقياس إلى شىء آخر ، والحكم عليه بعد هذا القياس بأمر ما ، كالحسن ، أو القبح ، والزيادة ، أو النقص . و . . ويغلب هنا أن تكون الموازنة بين شىء سابق على الحرف : « فى » وشىء لاحق بعده . وهذا اللاحق أفضل من السابق . ولا مانع من العكس أحياناً .

٧ – أن تكون بمعنى «منْ» التبعيضية – غالبًا – ؛ نحو : أخذت فى الأكل قدْرَ ما أشار الطبيب ، أى : بعض الأكل .

٨ – أن تكون بمعنى «الباء» التى للإلصاق[1] ؛ نحو : وقف الحارس فى الباب ، أى : ملاصقًا له .

ومثل قولهم : من لم يكن بصيرًا فى ضرب المَقاتل لم يكن آمنًا على حياته . أى : بضرب المَقاتل .

٩ – التوكيد (بسبب زيادتها) ، والرأى الراجح أن زيادتها غير قياسية ؛ فيقتصر فيها على المسموع ؛ مثل قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليلُ دَجَا يُخَالُ فى سوادِه يَرَنْدَجا[2]

أى : يُظَنّ سواده يَرَنْدَجًا[3] .

* * *

على : حرف جرّ أصلى يجر الظاهر والمضمر ، وأشهر معانيه ثمانية :

١ – الاستعلاء ؛ وهو أكثر معانيه استعمالا . ويدل على أن الاسم المجرور به قد وقع فوقه المعنى الذى قبل «علَى» وقوعًا حقيقيًّا أو مجازيًّا . نحو سيعود السائحون إما على القُطُر ، وإما على السيارات ، أو على الطائرات ، أو على البواخر . ونحو قوله تعالى : (تلك الرسلُ فضَّلْنا بعضَهم على بعض) .

---

(١) حقيقة أو مجازاً .

(٢) اليرندج : الجلد الأسود ، أو الطلاء الأسود .

(٣) فيما سبق من معانى «الباء» و «فى» يقول ابن مالك مقتصراً على بعض المعانى :

. . . والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ «بِبَـا» و «فِى» . وقد يُبَيِّنَـان السَّبَبَا

أول البيت كلمة لم نذكرها ، هى : «وزيد» ؛ لأنها مختصة بمعنى حرف سبق ؛ هو ؛ اللام التى من معانيها التوكيد ؛ فتكون معه زائدة . ومعنى استبن : «ببا» الظرفية ، أى : صير الظرفية واضحة بها ؛ لأنها معنى من معانيها ، ومعانى «فى» . فكلا الحرفين يدل على الظرفية ، كما يدل على السببية . ثم بين معانى الباء فقال :

«بِالْبَا» اسْتَعِنْ ، عَدِّ ، عَوِّضْ ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ ، وَمِنْ ، وَعَنْ ، بها انْطِقِ

أى : أنها تكون للاستعانة ، وللتعدية ، وللعوض ، وللإلصاق ، وبمعنى «مع» أى : للمصاحبة ، وبمعنى : «من» أى : للتبعيض وبمعنى : «عن» أى : للمجاوزة . وقد شرحنا هذا كله فيما سبق .

وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : توكلت على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء حقيقة أو مجازاً، وإنما هى بمعنى الإسناد له، والإضافة ؛ أى : أسندت توكلى واعتمادى إلى الله ، وأضفتهما إليه .

٢ ــ الظرفية[1] ؛ نحو قوله تعالى : (ودخلَ المدينةَ علَى حينِ غفلة من أهلِها) ، أى : فى حين غفلة .

٣ ــ المجاوزة[2] ؛ نحو : إذا رضى علىَّ الأبرار غضب الأشرار ، أى : رضى عنى .

٤ ــ التعليل ؛ نحو : اشكر المحسن على إحسانه ، وكافئه على صنيعه ، أى : لإحسانه ، ولصنيعه .

٥ ــ المصاحبة ؛ نحو : البِرّ الحق أن تبذل المال على حبك له، وحاجتك إليه ، أى : مع حبك له . ومثل قوله تعالى : (وإنَّ ربَّك لذو مغفرة للناسِ على ظلمهم) . أى: مع ظلمهم .

٦ ــ أن تكون بمعنى : مِنْ ، نحو قوله تعالى : (وَيلٌ للمُطَفِّفِين ؛ الذين إذا اكتالُوا على الناس يَستَوْفُون) . أى : من الناس . ونحو قوله عليه السلام : (بُنِى الإسْلام على خَمْس) . . . أى : من خمس موَادّ .

٧ ــ أن تكون بمعنى « الباء » ؛ نحو : سمعت من الوالد نصحا ، وحقيق عليه أن يقول ما ينفع ، أى : حقيق به ، بمعنى : جدير به .

٨ ــ الإضراب . والمراد به هنا : إبعاد المعانى الفرعية التى تخطر على البال من كلام سابق ، و إبطال ما يرد على النفس منها ؛ (فهو كالاستدراك المستفاد من كلمة : « لكنْ ») .

ومن أمثلته قولهم : هَفَا الصديقُ فاحتملت هفوتَه ؛ على أنَّ احتمالها مُرٌّ أليم ، وجَفَا ؛ فقبلتُ جَفوته . على أن الرضا بها كالرضا بالطعنة المسدَّدة ؛ كلُّ نفس لها كارهة . . . فقد بين المتكلم أنه احتمل الهفوة ، وهذا يوحى إلى النفس أن احتمالها سهل ، وأنه راض باحتمالها ، فأزال هذا الوحى بما ذكره من أنَّ احتمالها مرّ وأليم ، كذلك بيَّنَ أنه قَبِل جفوة صديقه . وهذا يشعر بأن

---

(١) إذا جرت : « على » الظرف كانت بمعنى : « فى » وقد نص « الخضرى » على هذا فى باب الإضافة عند بيت ابن مالك :

وابْنِ أَوِ أَعْرِب مَا كَإِذْ قد أُجْرِيَا

(٢) سبق فى ص ٣٤١ تعريفها ، وبيان أقسامها .

قبولها كان عن رضا وارتياح ؛ وأزال هذا الوهم ، نافياً له ، مبيناً أن الرضا به بغيض إلى النفس بغض الطعنة القاتلة . . . وكانت وسيلته للإبانة هى كلمة : « علَى » التى بمنزلة « لكنْ » .

ومن ذلك قولهم : الإسراف كالشحّ ؛ كلاهما داء وَبِيل ، يَخشى عواقبَهُ اللبيبُ، على أن داءَ الشّح أخفُّ ضرراً ، وأهون خطراً من داء الإسراف ... فقد بين أن كلاهما داء سيئ العاقبة ، وهذا يوحى إلى النفس أنهما فى الشر سواء ، ومنزلتهما من الضرر واحدة ، فأزال هذا المعنى الفرعى المتوهَّم بكلمة : « على » ، وما بعدها ؛ فهى بمنزلة : « لكنْ » ، التى تجىء أول الجملة لإبطال المعانى الفرعية الناشئة ، مما قبلها .

ومن الأمثلة أيضاً ما قاله الشاعر فى أمر قربه أو بُعده عن ديار أخلائه ، وأنه يفيد أو لا يفيد :

بكلٍّ تداوَينا ؛ فلم يَشْفِ ما بنا على أنّ قربَ الدار خيرٌ من البعْدِ
على أنّ قربَ الدار ليس بنـافع إذا كان مَنْ تَهواه ليس بِذِى ودِّ

فقد بيَّن أوّلا أنه تَداوى بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما . وعدم الإفادة بعد التجربة يوقع فى الوهم أنهما سيان من كل الوجوه . لكنه أبطل هذا التَّوَهم بتصريحه بعد ذلك حيث يقول : (على أن قرب الدار خير من البعد) . فهذه الجملة تبطل ما سبق ، وتوحى بمعنى جديد ؛ هو : أن القرب مطلقاً خير من البعد . ثم عاد فأبطل هذا المعنى الذى أوحى به الوهم بجملة جديدة ؛ هى : قرب الدار ليس بنافع . . . وكانت أداة الإضراب والإبطال هى كلمة : « على » .

والأحسن فى كلمة : « على » إذا كانت للإضراب والإبطال عدم تعلقها هى ومجرورها بشىء ؛ لأنها فى هذا الاستعمال بمنزلة : « لكنْ » التى تفيد الاستدراك مع اعتبارها حرف ابتداء ، لوقوعها فى أول الجملة[1] .

---

(١) ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يقول : إنهما متعلقان بمحذوف هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : (التحقيق كائن على أن كذا وكذا) ؛ لأن هذا الرأى يحوى التعقيد ، والتكلف ، وكثرة المحذوف من غير داع . وقد كررنا — وأوضحنا الأسباب — أنه لا يصح الالتجاء إلى الحذف والتقدير والتعسير بغير ضرورة قاسية ؛ لا سبيل للتغلب عليها إلا من هذه الناحية . والرأيان فى حاشية الأمير على الشذور ص ١٥ عند الكلام على « ذى » إحدى الأسماء الستة .

وقد تستعمل : « على » اسما بمعنى : « فوق » ويكثر هذا بعد وقوعها مجرورة بالحروف « مِنْ » فإنه لا تدخل إلا على الأسماء ، نحو : تمرّ من على بلدنا الطائرات . أى : من فوق بلدنا[1] ، فقد خرجت من حرفيتها ، وصارت اسما بمعنى : « فوق » ، كما نرى . وهذا قياسى كباقى استعمالاتها .

وإذا كان المجرور بها ضميرًا وجب قلب ألفها ياء[2] ؛ نحو : تقبل علينا وفود السائحين شتاء . فإن كان الضمير ياء المتكلم ، وجب إدغام الياءين ؛ نحو : علىّ أن اسعى للخير جاهداً . .

* * *

عن[3] : حرف جر أصلى ؛ يجر الظاهر والمضْمر . وأشهر معانيه ثمانية .

١ ــ المجاوزة[4] ، وهى أظهر معانيه ، وأكثرها استعمالا ؛ نحو : جلوت عن بلد المظالم ، ورغبت عن الإقامة فيه . أى : ابتعدت وتركت .

٢ ــ أن تكون بمعنى : « بَعْد»[5] ، كقولهم : دَعِ المتكبر ؛ فعن قليل يؤدبه زمانه ، والمغرورَ ؛ فعن قريب تكشفه أيامه . أى : بعد قليل . وبعد قريب ...

٣ ــ الاستعلاء (فتكون بمعنى : « على ») . نحو : من يبخل بخدمة وطنه فإنما يسىء لنفسه بما يبخل عنها ، ويمنع من إفادتها . . . أى : بما يبخل عليها . وكقولهم : العظيم من زادت خيراته عن المحتاج لها ، وفضلتْ عنه ... أى : على المحتاج لها ــ وفضلت عليه .

٤ ــ التعليل . (أن يكون ما بعدها علة وسببًا فيما قَبلها) ، نحو : لم أحضُر إليك إلا عن طلب منك ، ولم أفارقك إلا عن ميعاد ينتظرُنى ، أى : بسبب طلب ، وبسبب ميعاد .

٥ ــ الظرفية ؛ كقولهم : الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء الثِّقال وانيًا ، ولا عن بذل التضحيات مترددا . أى فى حمل . . . وفى بذل .

---

(١) وقد أشار إلى هذا ابن مالك فى بيت سيجىء فى هامش ص ٣٩٥ عند كلامه على « الكاف » التى قد تقع اسماً .

(٢) وهى المكتوبة ياء ، تبعاً لقواعد رسم الحروف .

(٣) الغالب أن تتحرك النون بالكسر إذا وقع بعدها ساكن مطلقاً ؛ (أل ، أو غيرها) نحو : انصرف عن الأذى انصرافك عن استقبال البلايا .

(٤) سبق فى ص ٣٦٠ عند الكلام على : « من » تعريفها ، وبيان أقسامها ، مع التمثيل والإيضاح .

(٥) « بعد » ظرف سبق الكلام عليه تفصيلا فى باب الظرف .

٦ – الاستعانة[1] ؛ نحو : رميت عن القوس ، أى : بالقوس ، إذا كانت القوس أداة الرمى .

٧ – أن تكون بمعنى : بَدَل ؛ نحو قوله تعالى : (واتقوا يوماً لا تَجْزِى نفسٌ عن نفس شيئاً) . ومثل : أديت العمل عن صديقى المريض ، أى : بَدَل نفْس ، وبدل صديقى . . .

٨ – أن تكون بمعنى : « منْ » نحو قوله تعالى : (وهو الذى يَقبلُ التوبةَ عنْ عباده . . .) ، أى : من عباده . (وهذا أوضَحُ من اعتبارها للمجاوزة ؛ على معنى : الصادرة عن عباده ، ولا تقدير فيه) .

٩ – أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) ، أى : بالهوى .

وقد ذُكر لها بعض معان أخرى ، تركناها متابعة للمعترضين – بحق – عليها[2] . وتستعمل « عن » اسمًا بمعنى : « جانب » . ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف : « مِنْ » ، نحو : يجلس القاضى ؛ ومنْ عن يمينه مساعدُه ، ومنْ عن يساره كاتبه . أى : من جانب يمينه ، ومن جانب يساره[3] . . . وهذا الاستعمال قياسىٌ كباقى استعمالاتها .

اتصال « ما » الزائدة بالحرف : عن

إذا كانت « عن » جارّة جاز وقوع « ما » الزّائدة بعدها ، فلا تغير شيئاً من عملها أو معناها ؛ وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجىء الحرف

---

(١) سبق فى ص ٣٦١ شرح معناها وما يتصل بها .

(٢) منها أن تكون زائدة ؛ نحو : (يسألونك عن الأنفال) . . وهذه تصلح أصلية إذا كان السؤال لمعرفة شأنها ، وطلب الاستخبار عنها ، لا لطلب الاستعطاء وأخذ شىء منها . وفى ما سبق من معانى « على » ، و « عن » يقول ابن مالك باختصار :

«عَلَى» لِلاِسْتِعْلَا، وَمَعْنَى «فى» وَ «عَنْ» ... بِعنْ تَجَاوُزًا ، عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وقَدْ تَجِىءُ مَوْضِعَ «بَعْدٍ» و «عَلَى» ... كمَا «عَلَى» ، موضع «عن» قدْ جُعِلاَ

يريد : أن « على » تكون للاستعلاء وتكون للظرفية ؛ مثل : « فى » ، وللمجاوزة مثل « عن » : التى تؤدى هذا المعنى إذا قصده من فطن ؛ لأنها تؤديه . ثم بين أن : « عن » قد تكون بمعنى : « بعد » ، وبمعنى : « على » المفيدة للاستعلاء . كما أن : « على » تكون بمعنى : « عن » المفيدة للمجاوزة .

(٣) وسيشير إلى هذا ابن مالك فى بيت يجىء فى ص ٣٩٥ عند الكلام على : « الكاف » .

الزائد ، نحو : عما قريب يتحقق المأمول[١] .

* * *

الكاف : حرف يجر الظاهر ويقع أصْليًّا وزائدًا . وأظهر معانيه أربعة :

١ – التشبيه : وهو – بنوعيه الحسّى والمعنوى – أكثر معانيه تداولا ؛ نحو : الأرض كرة كسائر الكواكب الأخرى . تستمد ضوءها من الشمس كبقية المجموعة الشمسية . ونحو: الذكاء كالكهربا ، كلاهما لا يُدْرَك إلا بآثاره . ويقولون فى المدح : فلان كهربَىّ الذكاء . يريدون : أنه فى سرعة فهمه واستنباطه كالكهربا ؛ فى سرعة تأثرها وتأثيرها . . .

٢ – التعليل والسببيّة ؛ كقوله تعالى : (واذكُرُوهُ كما هداكم) . أى : بسبب هدايته لكم . وقوله تعالى : عن الوالدَين : (وقل ربّ ارحمهما كما ربَّيانى صَغيرًا . . .) . أى : بسبب تربيتهما إياى فى صغرى .

٣ – التوكيد[٢] ويختص بالزائدة ؛ نحو قوله تعالى : (ليس كمثله شىء) . أى : ليس شىءٌ مثلَه . . . (وهذا فى رأى من يرون زيادة الكاف هنا)[٣] .

٤ – الاستعلاء ، كقولهم : كن كما أنت . أى : على الحال التى أنت عليها . واستعمالها فى هذا المعنى والذى قبله قليل – ولكنه قياسى .

ومن الاستعمالات القياسية أن تخرج عن الحرفية ؛ وتصير اسما بمعنى :

---

(١) وتقضى قواعد الكتابة باتصال الحرفين خطًّا . وسيشير ابن مالك آخر الباب – ص٤٠٣ – إلى مسألة زيادة الحرف : « ما » بعد : « من » ، و « عن » و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تعوق تلك الحروف عن عملها ؛ فيقول :

وبعدَ «مِنْ» و«عَنْ» و«بَاءٍ» زِيدَ «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَملٍ قَدْ عُلِمَا

(٢) سبق فى أول هذا الباب ص ٣٥٠ إيضاح التوكيد الذى ينشأ من الحرف الزائد . كما سبق فى الجزء الأول ص ٤٣ . م ٥

(٣) وحجتهم أنها لو لم تكن زائدة لترتب على أصالتها الاعتراف بوجود مثل للمولى تعالى ؛ وهذا محال . والأسهل الموافقة على زيادتها فى هذا الموضع ونظائره ؛ لتجنب التأويلات الأخرى ، والآراء التى يشوبها التعقيد .

كقولهم : لن ينفع فى منع الإجرام كالعقوبات الرادعة . وقولهم : ما عاقب الحرَّ الكريمَ كنفسه ، وقولهم:

وما قتل الأحرار كالعفو عنهمو ....

أى : مثلُ العقوبات — مثلُ نفسه — مثل : العفو ؛ فالكاف فى الأمثلة السالفة فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع . وقد تكون مفعولا فى نحو قول الشاعر :

ولم أرَ كالمعروفِ : أمّا مذاقُه فحُلْوٌ ، وأما وجهُهُ فجميلُ

وقد تكون فى محل جر فى نحو: يبتسم فلان عن كاللؤلؤ المكنون . . .

فهى بمعنى : « مثل » فيهما[1].

وإذا كانت « الكاف » أداة جر فقد تتصل بها « ما » الزائدة فتكفها عن العمل — غالبا — وتزيل اختصاصها (وهو الدخول على الاسم لجرّه) . فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، نحو : الصحةُ خيرُ النعم ؛ كما المرضُ شرٌّ المصائب . ونحو : الفقرُ يخفى مزايا المرْء ، كما الكذبُ يُزيل ثقة الناس بصاحبه[2] . . . وهذه هى « ما » الزائدة الكافة عن العمل ، ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول؛ فتدخل على الاسم فتجره ؛ نحو : قول القائل :

ونَنْصُرُ مولانا ونَعْلَمُ أنهُ كما الناسِ مظلومٌ عليه وظالمُ

أى : كالناس وهذه هى « ما » الزائدة فقط .

* * *

(١) وفى الكلام على معانى « الكاف » ، وعلى أنها تستعمل اسماً بمعنى : « مثل » ، وكذلك : « عن » ، و « على » بدليل دخول «من» عليهما—وهى لا تدخل إلا على الأسماء —يقول ابن مالك أولا :

شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا «التَّعْلِيلُ» قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتوكيد وَرَدْ

ثم يقول :

واسْتُعْمِلَ اسْماً ،وَكَذَا : «عَنْ» و«عَلَى» مِنْ أَجْلِ ذَا علَيْهِمَا «مِنْ» دَخَلَا

يريد أن « الكاف » استعملت اسماً ، وكذلك « عن » و « على » . ومن أجل استعمالها اسمين دخل عليهما الحرف الجار : « من » وهو لا يدخل إلا على الأسماء كما سبق . فى ص ٣٩٢

(٢) وسيشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب— ص٤٠٣ — حيث يقول فى زيادتها بعد « الكاف » ، و « رب » ، وأنها تكفهما عن العمل أو لا تكفهما :

وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ» والكَافِ فكَفّْ وَقَدْ يَلِيهِما وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

أى : لم يمنع . يريد بقوله : « وزيد » الحرف : « ما » وأن هذا الحرف كفهما عن العمل وقد يليهما فلا يكفهما . .

مُذْ ومُنذ[١]: يكثر استعمالها اسمين ؛ ظرفين أو اسمين غير ظرفين ، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجر .

(ا) فيصلحان للاسمية المجردة من الظرفية إذا لم تقع بعدهما جملة ، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع ؛ نحو: لم أسافر مذ الشهرُ الماضى أو منذ . . . فمذ ومنذ مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده[٢].

ويصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية أو فعلية ماضوية . فمثال الجملة الاسمية : لم أسافر مُذ الجوُّ مضطربٌ ، أو منذ . . . فكلاهما ظرف زمان مبنى على السكون أو الضم ، فى محل نصب . والجملة الاسمية بعدهما فى محل جر مضاف إليه . ومثال الجملة الفعلية الماضوية: أسرعت إليك مذ أو منذ دعوتنى ، وكلاهما ظرف زمان للفعل: « أسْرع » مبنى على السكون والضم فى محل نصب . والظرف مضاف والجملة الماضوية بعدهما مضاف إليه فى محل جر .

(ب) ويكونان حرفين أصليين للجر ، وهذا يوجب شروطًا ؛ أهمها : أن يكون المجرور[٣] ، اسمًا ظاهرًا، لا ضميرًا ، وأن يكون وقتًا[٤] ، وأن يكون هذا الوقت متصرفًا ، معينًا لا مبهمًا ، ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلا . نحو : ما رأيته مذ يومِ السبت الأخير ، أو مذ ساعتنا ، فلا يصح : مذْه ، ولا مذ البيتِ ، ولا : مذ سَحَرَ ، (تريد : سحر يوم معين) ولا مذ زمن، ولا مذْ غد ، وكذلك « منذ » فى كل ما سبق .

ويشترط فى عاملهما أن يكون ماضيًا إما منفيًا يصح أن يتكرر معناه ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومِ الجمعة ، أو مثبتًا ، معناه ممتدّ متطاول؛ نحو : سرت مذ ، أو منذ يوم الخميس . فإن كان الاسم المجرور بهما معرفة ومداول

---

(١) سبق كلام عليهما — فى باب الظرف ، ص٢٣٦ — ولأهميتهما وتشعب أحكامها سيجىء لها بحث شامل مستقل، آخر هذا الجزء — ص ٤١٥ — . وكذلك سبق الكلام عليهما فى ج ١ لمناسبات مختلفة فى ص ٣٥٧ م٣٦ و ٣٦٦ م ٣٧ و ٣٧٠ م ٣٨ .

(٢) هذا هو الأحسن . ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً خبراً مقدماً بمعنى: بين، و « شهر » هو المبتدأ المؤخر . ولا بد من تقدم « مذ ومنذ » عند إعرابهما مبتدأ أو خبرا

(٣) والراجح أن هذه الشروط تجرى على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضاً إذا لم يكونا حرفى جر .

(٤) ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت بشرط أن يكون ظرف زمان ؛ نحو : منذ كم يوماً سافرت، أو منذ متى سافرت ، أو منذ أى وقت سافرت . ومثلها مذ .

زمنه ماضيًا ، كان معناهما الابتداء مثل : « منْ » الابتدائية ، نحو : ما رأيته مذ أو : منذ يوم الجمعة الماضى ، أى : من يوم الجمعة ؛ فابتداء عدم الرؤية هو يوم الجمعة . وإن كان معرفة ومدلول زمنه حاضراً كان معناهما – لا إعرابهما – الظرفية ؛ مثل « فى » . نحو : ما رأيته مذ ساعتنا ، أو منذ يومنا . أى : فى ساعتنا وفى يومنا .

أما إن كان المجرور بهما نكرة معدودة(١) فمعناهما الابتداء والانتهاء معا ، فهما مثل « منْ » و « إلى » مجتمعين ؛ نحو : ما أيته مذ أو منذ يومين . أى : ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى نهايتها .

ومما يجب التنويه به أن الاسم بعد « مذ » ، و « منذ » مع جواز جره على اعتبارهما حرفى جر ، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين – قد يترجح فيه أحد الضبطين على الآخر ، وقد يقوى حتى يقترب من الوجوب كما يتبين مما يأتى :

إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجح أن يكونا حرفى جر ، والاسم بعدهما مجرورًا بهما ، نحو : ما تركت الكتابة مذ أو منذ ساعتنا . وعلى هذا تجرى أكثر القبائل العربية ، وتكاد تلتزمه وتوجبه .

وإذا كان الزمن بعدهما للماضى فالأرجح اعتبار « منذ » حرف جر ، والاسم بعدها مجرور ، نحو : ما زرت الصديق منذ يومين . والعكس فى « مذ » ، نحو ما زرت الصديق مذ يومان (٢) .

---

(١) لتكون معينة ؛ لأن المبهمة لا تصلح بعدهما ، كما سبق . ولا فرق فى المعدود بين أن يكون معدوداً لفظاً ومعنى ؛ نحو : يومين ، أو معنى فقط ؛ نحو : شهر .

(٢) وفى الكلام على مذ ومنذ واسميتها وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك :

و « مُذْ ومُنذُ » اسْمان حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيا الفِعْلَ ، كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

يريد أنهما يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما ؛ باعتبارهما مبتدأين ، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ ، أو حين يليهما ويجىء بعدهما الفعل وفاعله ، مثل : جئت مذ دعا . واكتفى بأن ذكر الجملة الفعلية وترك الاسمية لفهم القارئ ، أو لأنها ستعرب خبراً والخبر مرفوع – عندهم – بالمبتدأ فتدخل فى ضمن الحالة الأولى . ثم قال فى معناهما :

وإنْ يَجُرَّا فى مُضِىٍّ « فكمِنْ » هُمَا ، وَفى الحُضُورِ مَعْنَى : « فِى » ، اسْتَبِنْ

أى : اطلب بيان معنى « فى » وهو الظرفية .

... ...

زيادة وتفصيل :

فى مثل : « ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه » — بفتح همزة أنّ ، (أى : من زمن أن الله خلقه) يجوز اعتبارهما اسمين ، مبتدأين ، والمصدر المؤول خبرهما ، كما يجوز اعتبارهما حرفى جر والمصدر المؤول هو المجرور بهما . أما عند كسر همزة « إن » فيتعين اعتبارهما اسمين مبتدأين لوقوع جملة اسمية بعدهما هى الخبر .

« رُبَّ » : ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف فى تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية واللغوية فى أحكامه ونواحيه المختلفة . (كناحية معناه ، وناحية حرفيته ، وناحية زيادته أو شبهها ، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه ، ونوع الفعل الذى يقع بعده ، والجملة التى يوصف بها مجروره . . . و . . .) وكان من أثر هذا الاضطراب قديمًا وحديثًا الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق ، وبالصحة عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث . وهذا يقتضينا أن نستخلص خير الآراء ، بحكمة ، وأناة ، وحسن تقدير ، وخير ما نستصفيه من معناه ، ومن أحكامه النحوية هو ما يأتى :

(ا) أن معناه قد يكون التكثير ، وقد يكون التقليل ، وكلاهما لا بد فيه من القرينة التى توجه الذهن إليه . ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف « رُبَّ » وما دخل عليه أن يكون بعد حالة شك تقتضى النص على الكثرة أو القلة ، (كأن يقول قائل[1] : أظنك لم تمارس الصناعة ، فتجيب : رب صناعة نافعة مارستها . فقد جاءت « ربّ » وجملتها لإزالة شك قبل مجيئها) .

فمثال دلالتها على الكثرة : رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه ، ورُبَّ مغمور فى قومه سَعِد بغفلة العيون عنه . . . وقولهم : رُبَّ أمل فى صفاء الزمان قد خاب ، ورُبَّ أمنية فى مسالمة الليالى قد بددتها المفاجآت .

ومثال القلة قولهم : رُبَّ مَنِيَّة فى أمنية تحققت . . . ؛ ورُب غصة فى انتهاز فرصة تهيأت . وقولهم : رُبَّ غاية مأمولة دنتْ بغير سعى ، وربَّ حظ سعيد أقبل بغير انتظار .

والقرينة على القلة والكثرة فى الأمثلة السالفة هى : التجارب الشائعة التى يعرفها السامع ، ويسلم بها .

(ب) وأن أحكامه النحوية أهمها :

١ — أنه حرف جر شبيه [2] بالزائد . وله الصدارة فى جملته ؛ فلا يجوز أن يتقدم عليه شىء منها . لكن يجوز أن يسبقه أحد الحرفين : « ألا » التى

---

(١) أو من هو فى حكم القائل ؛ بأن تدل هيئته على أنه فى حالة شك ، فليس من اللازم أن ينطق فعلا وإنما يكفى أن يقدر فيه ذلك (شرح المفصل ج ٨ ص ٢٧) .

(٢) سبق الكلام فى ص ٣٥٢ على حرف الجر الشبيه بالزائد وأوجه الاتفاق والمخالفة بينه وبين الأصلى والزائد .

للاستفتاح «ويا»، نحو: ألا رُبَّ مظهر جميل حجب وراءه مخبرًا مرذولا. — يا رُبَّ عظيم متواضع زاده تواضعه عظمة وإكبارًا.

٢ — وأنه لا يجر — غالبًا — إلا الاسم الظاهر النكرة. وقد وردت أمثلة قليلة — لا يحسن القياس عليها — كان مجروره فيها ضميرًا للغائب، يفسره اسم منصوب بعده، يعرب: تمييزًا، نحو: رُبَّه شابًّا نبيلا صادفته، وفى تلك الأمثلة القليلة كان الضمير مفردًا غائبًا فى جميع أحواله، أما التمييز فيطابق المراد من ذلك الضمير الذى يسمونه: «الضمير المجهول» لعدم عودته على متقدم. نحو: ربه شابين نبيلين صادفتهما — ربه شبابًا نبلاء صادفتهم — ربه فتاةً نبيلة صادفتها . . . و . . . وهكذا.

٣ — وأن النكرة التى يجرها تحتاج فى أشهر الآراء — لنعت مفرد، أو جملة، أو شبه جملة، غير أن الأكثر الأفصح حين يكون النعت جملة أن تكون فعلية، ماضوية لفظًا ومعنى، أو: معنى فقط — كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» — نحو: رب صديق وفىّ عرفته — رب صديق لازَمَك عرفته — رب صديق عندك عرفته — رب صديق فى الشدة عرفته — رب صديق لم يتغير عرفته . . .

٤ — وأن «رب» مع مجرورها لا بد أن يكون لها فى أغلب الأحوال اتصال معنوىّ بفعل ماض يقع بعدها، أو بما يعمل عمله ويدل دلالته الزمنية، (وهذا الفعل مع فاعله غير الجملة الماضوية التى قد تقع — أحيانًا — صفة لمجرورها)، ويكون الفعل — أو ما يعمل عمله — بمنزلة العامل الذى تتعلق به «رب» ومجرورها[1]، بالرغم مما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد وشبه الزائد لا يتعلق مع مجروره بعامل. — كما سبق — نحو: رب كلمة طيبة جلبت خيرًا، ودفعت شرًّا

والكثير فى هذا الفعل وما فى معناه أن يكون محذوفًا مع فاعله؛ لأنهما معلومان

---

(١) راجع شرح المفصل (ج ٨ ص ٢٧ و ٢٩ ثم الصبان فى أول باب الإضافة عند الكلام على الإضافة اللفظية ومناقشته مثال ابن مالك: «ربَّ راجينا عظيم الأَمل . . . .»

ونص ما نقله الصبان: (أن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به «رب»، بناء على أنها تتعلق، ولا يقولون بوجوب مضى مجرورها؛ وأن ابن السراج يجوز كونه حالا، وابن مالك يجوز كونه حالا أو مستقبلا وقد قال فى التسهيل «ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه، ولا مضى ما تتعلق به)» اهـ هذا، ولا يحسن الأخذ بهذه الآراء الضعيفة إلا فى فهم ما ورد بها. أما المحاكاة والقياس فيجريان على الأعم الأشهر الذى لخصناه.

تدلّ عليهما قرينة لفظية أو معنوية ، (لما قدمنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف « رُبّ » وما دخل عليه أن يكون بعد حالة شك تستدعى النص على القلة أو الكثرة فيكون جوابًا عن قول لقائل ، أو من هو فى حكمه) ؛ فاللفظية نحو : ما أطيب العمل ، وما أبغض البطالة : فرُبّ عمل نافع ، ورُبّ بَطَالة ضارة . التقدير : فرب عمل نافع أحببته ، وربّ بطالة ضارة كرهتها . والمعنوية كأنْ تمرّ على قوم منهمكين فى العمل ، مشغولين به ؛ فتبتسم ابتسامة الرضا والانشراح ؛ ثم تنصرف عنهم قائلا : رب عمل نافع ، ورب بطالة ضارة ، فالتقدير : رب عمل نافع أحببته أو احترمت صاحبه ، أو أكبرته . . . و . . . ورب بطالة ضارة كرهتها ، أو أنكرت أمرها . . . أو . . . ويقول النحاة إن « رُبّ » تُوَصل معنى هذا الفعل وما فى حكمه إلى الاسم المجرور بها ، فى مثل : « رب رجل عالم أدركت » أوْصَلتْ معنى الإدْراك إلى الرجل[1] ، وكذلك فى الأمثلة السابقة . ومن ثم كان الأحسن عندهم فى مثل : « رُبّ عالم لقيته » أن تكون الجملة الفعلية الماضوية المذكورة هى صفة للنكرة المجرورة بالحرف : « رُبّ » . وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية محذوفة ، تتصل بها « رُبّ » ومجرورها اتصالا معنويًّا . ولا يرتاحون أن تكون الجملة الماضوية المذكورة هى المرتبطة ارتباطًا معنويًّا بهما ؛ لأنها صفة للنكرة المجرورة « برُبّ » وهذه النكرة قد تستغنى عى كل شىء أساسىّ أو غير أساسى بعدها إلا عن الصفة . ومثل هذا الفعل الداخل فى جملة الصفة — لا يصلح أن يكون هو الذى بمنزلة العامل فى : « رُبّ » ومجرورها ؛ لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف ؛ منعًا للفساد المعنوى .

٥ — وأنه يجوز أن يتصل بآخرها « ما » الزائدة . والشائع فى هذه الحالة أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة ، ومن الجرّ ، فتجعلها مختصة بالدخول على الجمل الفعلية والاسمية[2] ، ولذا تسمى : « ما » الزائدة الكافة ؛ لأنها كفتها ،

---

(١) هذا المثال بنصه وبالكلام الخاص به ، منقول من الجزء الثامن ص ٢٧ من كتاب : « المفصل » عند البحث الخاص بالحرف : « رب » وهو كلام يجعل حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد معدياً للعامل . مع أن جمهرة النحاة تجعل التعدية مقصورة على حرف الجر الأصلى دون الزائد وشبهه . إلا إن كان القصد الاتصال المعنوى المجرد كما قلنا وليس فى كلامه دليل عليه .

(٢) أما معناها فيبقى على الوجه الذى سيجىء مشروحاً فى الزيادة والتفصيل ص ٤٠٤ .

أى : منعتها من عملها واختصاصها ؛ نحو : ربما رأيت فى الطريق مستجديًا وهو من الأغنياء . ونحو : ربما يكون السائل أغنى من المسئول ، أو ربما السائل أغنى من المسئول . ولكن دخولها على الماضى هو الكثير أما دخولها على المضارع وعلى الجملة الاسمية فنادر لا يقاس عليه إلا إن كان المضارع محقق الوقوع كما سيجىء ، ومن العرب من يبقيها على حالها من الدخول على الأسماء المفردة . وجرها مع وجود « ما » الزائدة ؛ فيقول : رُبَّ ما سائلٍ فى الطريق أزعجنى ولا تسمى فى هذه الحالة « كافة » ؛ وإنما تسمى : « زائدة » فقط والأفضل الاقتصار على الرأى الأول الشائع (١) .

٦ — والشائع أيضًا أن « رُبَّ » بحالتيها العاملة والمكفوفة عن العمل ، لا تَدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضى ، سواء أكان مشتملا على فعل ماض أم على غيره مما يدل على الزمن الماضى ، كالمضارع المقرون بالحرف : « لم » ، أو : الوصف الدال على الماضى . . . و . . . نحو : رب معروف قدمته سعدْت بفعله — رب علم لم ينفعْ صاحبه أحزنه — رب بئْر متفجرة أمس نفعت بما فى داخلها . . . وقد تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك فى حصوله ؛ فكأنه من حيث التحقق بمنزلة الماضى الذى وقع معناه ، وصار أمرًا مقطوعًا به ، كقوله تعالى : (رُبَمَا(٢) يَوَدّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين) أما فى غير ذلك فشاذ لا يقاس عليه . وإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضى لأن معناها التكثير والتقليل ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شىء قد عرف .

٧ — أنه يجوز فى ضبطها لغات تقارب العشرين ، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء فى الحالتين أو تخفيفها بالفتح بغير تشديد . كما يجوز أن تلحقها تاء التأنيث المتسعة — فى المشهور — لتدل على تأنيث مجرورها ؛ نحو : ربَّتْ عبارةٍ موجزةٍ أغنت عن كلام كثير . وتكون التاء إما ساكنة ويوقف عليها بالسكون ، وإما مفتوحة ويوقف عليها بالهاء .

حذف رُبَّ :

يجوز حذف « رُبَّ » لفظًا ، مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت . وهذا الحذف قياسى بعد « الواو » ، أو « الفاء » ، « أو بل » . ولكنه بعد الأولى أكثر ،

(١) وإذا كانت « ما » كافة ، و « رب » غير عاملة ، فالواجب وصلهما كتابة . وإذا كانت « رب » عاملة فالواجب فصلهما . (٢) « ربما » (بتخفيف الباء) مثل : « ربما » بتشديدها . كما سيجىء .

وبعد الثانية كثير ، وبعد الثالثة قليل بالنسبة للحرفين الآخرين . نحو :

وجانبٍ من الثَّرى يُدعَى الوَطنْ ملءِ العيونِ والقلوبِ والفِطَن

ونحو : أن تسمع من يقول : ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم فتقول : فحزينٍ قَضَى الليلَ هَمًّا طلع النهار عليه بما بدَّدَ أحزانَه ، ومبتهجٍ نام ليله قريراً ، ثم أفاق على هم وبلاء ، ونحو : بل حزين قد تأسَّى [1] بحزين . أى : رب جانب . . . — رب حزين قضى الليل . . . — رب مبتهج . . . — رُبَّ حزين قد تأسى . . .

وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى : العوض عن : « رب »[2] ؛ أو النائب عنها ؛ لأنه يدل عليها ، وهو مبنى لا محل له من الإعراب ؛ والاسم المجرور بعده ، مجرور برُبَّ المحذوفة[3] . وليس مجروراً فى الصحيح بالعوض عنها أو النائب[4] .

---

(١) تَسَلَّى .

(٢) فعند الإعراب يقال : الواو ، واو « رب » — الفاء : فاء رب — بل : بل رب . أو يقال فى كل واحد إنه نائب عن : رب .

(٣) ويقول ابن مالك فى زيادة : « ما » بعد : « من » ، و « عن » و « الباء » وأن هذه الزيادة لا تعوقها عن العمل — كما شرحنا :

وبعْدَ «مِنْ» ،و«عَنْ» ،وَ «باءٍ»زِيدَ «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِما

وقد تقدم هذا البيت — فى ص ٣٦١ عند الكلام على « من » و « عن » و « الباء » للمناسبة الخاصة بكل . ويقول فى زيادتها بعد « رب » و « الكاف » ، وأنها قد تكفهما أو لا تكفهما :

وزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ» و«الكافِ» فَكَفّ وقدْ يَليهِمَا ، وجَرٌّ لمْ يُكَفّ

ثم يقول فى حذف : « رب » بعد الحروف الثلاثة :

وحُذِفَتْ «رُبَّ» ،فَجرَّتْ بَعْدَ : «بَلْ» و«الْفَا» ،وبعدَ : «الْوَاوِ» شَاعَ ذَا الْعمَلْ

(٤) رأى سيبويه أن الجر برب المحذوفة . أما الواو ، وثم ، وبل ، فحروف عطف مهملة هنا لا تعمل شيئاً ، مع أنها نائبة عن : « رب » ودالة عليها . وكثير من النحاة يقول : إن العمل هو للحرف النائب وليس للمحذوف (راجع المفصل ج ٢ ص ١١٧ باب الإضافة) وهذا الخلاف شكلى محض لا أثر له .

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا كان الحرف : « رُبَّ » شبيهًا بالزائد[1] فمن الواجب أن يكون للاسم النكرة المجرور به ناحيتان ، ناحية الجر لفظًا ، وناحية الإعراب محلا ؛ فيكون مجرورًا فى محل رفع ، أو محل نصب على حسب حاجة الجملة ، ويعامل بما يعامل به عند عدم وجودها . فنى مثل : ربَّ زائر كريم أقبلَ — تعرب كلمة : « زائر » مجرورة برُبَّ لفظًا ، فى محل رفع ؛ لأنها مبتدأ . وفى مثل : رب زميل وديع صاحبت ، تعرب كلمة : « زميل » مجرورة لفظًا فى محل نصب ، لأنها مفعول به للفعل : « صاحبت » . وفى مثل : رب مساعدة خفية ساعدت ، تعرب كلمة : « مساعدة » مجرورة لفظًا فى محل نصْب ؛ لأنها مفعول مطلق . وفى مثل : رب ليلة مقمرة سهرت مع رفاقى ، تعرب كلمة : « ليلة » مجرورة لفظًا فى محل نصب ؛ لأنها ظرف زمان . . . و . . . وهكذا . . .

وخير مرشد لمعرفة المحل الإعرابى للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخيل عدم وجود « رُبَّ » ، وإعراب المجرور بها بما يستحقه عند فقدها . . .

ويترتب على ما سبق من جر النكرة بها لفظًا واعتبارها فى محل رفع أو نصب أن التابع لها (من نعت ، أو : عطف ، أو : توكيد ، أو : بدل) يجوز فيه الأمران ، مراعاة لفظ النكرة ، أو مراعاة المحل ، فنى مثل : رب زائر كريم أقبلَ ، يجوز فى كلمة : « كريم » الجر والرفع . وفى مثل : رب زميل وديع صاحبت ، يجوز فى كلمة : « وديع » الجر والنصب . . . وهكذا .

ولا يتغير الحكم لو جاء تابع آخر — كالعطف — فقلنا : رب زائر كريم

---

(١) هذا رأى أكثرية النحاة من أهل التحقيق . وخالف فيه كثير غيرهم . ومن هذه الأكثرية المحققة « الخضرى » أحد نحاة القرن الثانى عشر الهجرى ، وصاحب الحاشية المشهورة على ابن عقيل ، وآخر أصحاب الحواشى على شرح ألفية ابن مالك وغيرها حتى عصرنا هذا . وقد اطلع — بلا شك — على الآراء المخالفة ، ولم يعتد بها حين رأى ابن عقيل فى أول باب حروف الجر ينص على أن الحرف : « لعل » حرف جر زائد ؛ فاستدرك الخضرى مصححاً ومصرحاً بما نصه : (صوابه شبيه بالزائد . ومثلها « لولا » و « رب » ؛ لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد ؛ وهذه — الحروف — تفيد الترجى والامتناع والتقليل . وإنما أشبهت الزائد فى أنها لا تتعلق بشىء ... ا هـ) وهذا نص واضح المرمى . وله صلة أيضاً بما سيجىء فى هذه الزيادة والتفصيل . . .

... ...

وسائح هنا ، فيجوز فى كلمة : « سائح » المعطوفة ، الأمران الجائزان فى المعطوف عليه . . . ويجوز أن يكون المعطوف هنا معرفة ، نحو : رب زائر كريم وأخيه أقبلا، مع أن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، فهو بمنزلة الاسْم الذى دخلت عليه « رب » فحقه أن يكون نكرة كمجرورها ، إلا أن الأساليب العربية تدل على أنه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ، وهذا معنى قول النحاة : قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل[1] .

(ب) إذا دخل الحرف : « رب » على الجمل بنوعيها ، وصار مكفوفاً بسبب اتصاله « بما » الكافة — فإن معناه يبقى على حاله من إفادة التكثير أو التقليل على حسب القرائن — كما أشرنا من قبل[2]— ولكن التكثير أو التقليل فى هذه الحالة يكون منصباً على النسبة التى فى الجملة ، وهى النسبة الدائرة بين طرفيها ؛ فنى مثل : ربما أتى الغائب ، أو ربما الغائب آت يكون التقليل والتكثير واقعاً على نسبة الإتيان للغائب . وقيل : إن معنى « رب » المكفوفة ، هو : التحقيق .

---

(١) تكررت الإشارة لهذا فى أبواب مختلفة ، ولا سيما باب الاستثناء ، عند الكلام على حكم المستثنى بإلا إذا كان تاماً غير موجب . (٢) فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠١ .

المسألة ٩١ :

هـ - حذف حرف الجر مع إبقاء عمله

يجوز أن يحذف حرف الجر ، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف . ويطَّرد هذا في مواضع قياسية ؛ أشهرها أربعةَ عشرَ ، مَرّ بعضها في مواضع متفرقة[1] .

١ - أن يكون حرف الجر هو « رُبّ » بشرط أن تكون مسبوقة « بالواو » ، أو : « الفاء » ، أو « بل » - كما سبق قريباً عند الكلام عليها[2] - نحو :

وعاملٍ بالحرامِ ، يأمرُ بالـ بِرِّ ؛ كهادٍ يخوض في الظُّلَمِ

٢ - أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدرًا مؤولا من « أنّ » مع معموليها ، أو من « أنْ » والفعل والفاعل ؛ نحو : فرحت أنّ الصانع بارعٌ ، أو أفرحُ أن يبرع الصانع . والأصل : فرحت بأن الصانع بارع - أو : أفرحُ بأن يبرع الصانع . والتقدير فيهما : فرحت ببراعة الصانع أو : أفرح . ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذى شرحناه في مكانه من باب تعدية الفعل ولزومه[3] .

٣ - أن يكون حرف الجر حرفاً من حروف القسم ، والاسم المجرور به هو لفظ الجلالة (الله) ؛ نحو : اللهِ لأكثرنّ من العمل النافع ، أى : باللهِ . . .[4]

٤ - أن يكون حرف الجر داخلا على تمييز « كم » الاستفهامية ، بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها ؛ نحو ؛ بكم درهم اشتريت كتابك ؟ أى : بكم من درهم[5] . . . ؟

---

(١) بعضها في ص ١٣٤ وفي هذه الصفحة تفصيلات هامة .

(٢) ص ٤٠٢ . (٣) ص ١٣٦ . وقلنا هناك أن الباء الجارة التى بعد صيغة « أفعل » في التعجب يجوز حذفها إن كان المجرور بها مصدراً مؤولا من « أن والجملة الفعلية بعدها » .

والنحاة لا يجيزون حذفها إن كان المصدر مؤولا من أن ومعموليها . ولا داعى لهذه التفرقة فى مسألة التعجب لأن حذف الجار مطرد قبل أنّ وأنْ .

وإذا حذفت الباء فى التعجب أتقدر أم لا تقدر ؟ رأيان كما أشرنا فى ج ٣ باب التعجب .

(٤) سبقت الاشارة لهذا فى ص ٣٨١ . (٥) هذا هو الراجح ، وهناك رأى آخر يقول إن « كم » الاستفهامية مضافة إلى تمييزها . أما تمييز « كم » الخبرية فالمشهور أنه المضاف إليه وهى المضاف ، وقيل إنه مجرور بـ « من » محذوفة كما سيأتى فى حـ ٤ .

٥ – أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين فى جواب سؤال ، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : فى أى بلد قضيت الأمس ؟ فيجاب : القاهرةِ . أى : فى القاهرة .

٦ – أن يكون حرف الجر واقعًا هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، بغير فاصل بين الحرفين ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف . كقولهم : ألاَ تفكر فى تركيب جسمك لترى قدرة الله العجيبة ، والسمواتِ ؛ لترى ما يُحيِّر العقول ، وخواصِّ المادة ؛ لترى الإبداع والإعجاز . . . أى : فى السموات – وفى خواص المادة... ؛ وقد حذف الحرف : « فى » ؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما . والمعطوف عليه وهو « تركيب » مشتمل على حرف جر قبله ؛ مماثل للمحذوف[1] .

٧ – أن يكون حرف الجر واقعًا هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود « لا » فاصلةً بين حرف العطف وحرف الجر ؛ نحو : ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ، ولا الفتاةِ إلا فنها العمليّ . أى : ولا للفتاة . . .

٨ – أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو : « لوْ » ؛ كقولهم : من تعوّد الاعتماد على غيره ، ولو أهلِه ؛ فقد استحق الخيبة والإخفاق . أى : ولو على أهله . . .

٩ – أن يكون حرف الجر واقعًا هو ومجروره فى سؤال بالهمزة ، وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف ؛ كأن يقال : أعجبْتُ بمحمود . فيسأل القائل : أمحمودٍ النجار ؟ أى : أبمحمودٍ النجار ؟

---

(١) وليس من هذا النوع بيت ابن مالك فى باب المعرب والمبنى وهو :

فارفعْ بضَم ، وانصبنْ فَتحاً ، وجُرْ كسْرًا : كذكْرُ اللهِ عبدَه يَسُرْ

فأصل الكلام : ارفع بضم ، وانصبن بفتح ، وجر بكسر ؛ فحذف حرف الجر وهو الباء ونصب الاسم المجرور به على ما يسمى : نزع الخافض ، لوجود فاصل ممنوع (وقد سبق الكلام عليه فى هذا الجزء فى باب تعدية الفعل ولزومه ص ١٣٩ كما سبق الكلام على البيت السابق فى ج ١ ص ٦٨ م ٧) . وليس من الجائز فى البيت أن يبقى الاسمان مجرورين بعد حذف حرف الجر كما كانا قبل حذفه .

١٠ ــ أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد « هلاّ » التى للتحضيض بشرط أن يكون التحضيض واردًا بعد كلام مشتمل على مثيل لحرف الجر المحذوف؛ كأن يقال : سأتصدق بدِرْهم ، فيقال : هلاّ نقودٍ ، أى : بنقود ، والمراد : هلا تتصدق بنقود.

١١ ــ أن يكون حرف الجر هو : « لام التعليل » الداخلة على : « كى » المصدرية ؛ نحو : يجيد الصانع صناعته كى يقبلِ الناس عليه . أى : لكى يقبل الناس عليه ، بمعنى : لإقبالهم عليه .

١٢ ــ أن يكون حرف الجر داخلا على المعطوف على خبر « ليس » أو خبر « ما » الحجازية بشرط أن يكون كل منهما صالحًا لدخول حرف الجر عليه[1]؛ نحو : لستَ مُرْجعًا فرصة ضاعت ، ولا قادرٍ على رَدّها . فكلمة « قادر» مجرورة لأنها معطوفة على خبر ليس : (مُرجعًا) ، وهذا الخبر يجوز جره بالباء فيقال : لست بمرجعٍ . فكأنها موجودة توهمًا وتخيلا . وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر ؛ وهذا هو العطف الذى يسميه النحاة : « العطف على التوهم » . وقد سبق[2] إبداء الرأى فيه تفصيلا ، وأنه لا يصح الالتجاء إليه ، ولا القياس على ما ورد منه .

١٣ ــ أن يكون حرف الجر مسبوقًا « بإنْ » الشرطية ، وقبلهما كلام يشتمل على مثيل للحرف المحذوف ، نحو سلِّم على من تختاره ، إنْ محمدٍ ، وإنْ علىٍّ ؛ وإن حامدٍ . التقدير : إن شئت فسلم على محمدٍ ، وإن شئت فسلِّم على علىّ ، وإن شئت فسلِّم على حامد . وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير ، والمراد قد يخفى . فمن المستحسن عدم محاكاته قدر الاستطاعة .

١٤ ــ أن يكون حرف الجر مسبوقًا بفاء الجزاء الواقعة فى جواب شرط . نحو : اعتزمت على رحلة طويلة؛ إن لم تكن طويلة فقصيرةٍ ، أى : فعلى رحلة قصيرة . ويقال فى هذا الموضع ما قيل فى سابقه من عدم القياس عليه قدر الاستطاعة .

---

(١) بأن يكون خبرهما اسمًا ، وأن يكون النفى المنصب عليه باقيًا ، لم ينتقض بإلا . . . على الوجه الذى سبق فى بابهما جـ ١ ص ٤٥٢ المسألة : ٤٩ وما بعدها .

(٢) فى ص ٢٧٢ عند الكلام على « غير » الاستثنائية وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ جـ ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ .

هذا وجميع التأويلات والتقديرات السابقة جائزة وليست محتومة ؛ بل إنَّ الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابية أخرى ؛ قد تكون أيسر ، والمعنى عليها أوضح واختيار هذه أو تلك متروك لمقدرة المتكلم والسَّامع ، وخبرتهما بدرجات الكلام قوة ، وضعفًا ، وحسنًا ، وقبحًا . مع التزام الصحة التزامًا دقيقًا ، والبعد عن الخطأ فى كل حالة . ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام ، لأن اللغة ليست تعمية وإلغازًا ، وإلا فقدت خاصتها ، وعجزت عن أداء مهمتها وهذا أساس يجب مراعاته عند استخدامها ، وفى كل شأن من شئونها .

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفًا قياسيًّا مطردًا مع إبقاء عمله . وهناك أمثلة مسموعة وقع الحذف فيها مخالفًا ما سبق ، ولا شأن لنا بها ؛ فهى مقصورة على السماع ؛ لا يجوز محاكاتها ؛ لعدم اطرادها[1] .

---

(١) وفيما سبق من حذف الجار وإبقاء عمله ومشابهته « رب » فى هذا ،وفى أن حذفه قد يكون مطرداً أو غير مطرد — يقول ابن مالك :

وقدْ يُجَرُّ بِسِوَى : «رُبَّ» لَدَى حَذْف ، وَبعْضُهُ يُرى مُطَّــرِدَا

أى : أن حروفاً غير « رب » قد تجر الاسم بعدها مع حذفها . وأن بعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً .

المسألة ٩٢ :

و ـ نيابة حرف جر عن آخر

يتردد بين النحاة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ؛ فيتوهم من لا دراية أن المراد جواز وضع حرف مكان آخر بغير ضابط ، ولا توقف على اشتراك بينهما فى المعنى ، ولا تشابه فى الدلالة . وهذا ضرب من الفهم المتغلغل فى الخطأ .

أما حقيقة الأمر فى نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فتتلخص فى مذهبين :

الأول : أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحدٌ يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز فالحرف : « فى » يؤدى معنى واحدًا حقيقيًّا هو : « الظرفية » . والحرف : « على » يؤدى معنى واحدًا حقيقيًّا هو : « الاستعلاء » . والحرف : « منْ » يؤدى : « الابتداء » ، والحرف : « إلى » يؤدى : « الانتهاء » . . . و . . . وهكذا . . . و . . . فإنْ أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلى الخاص به وجب القول : بأنه يؤدى المعنى الجديد إما تأدية مجازية (أى : من طريق المجاز ، لا الحقيقة) ، وإما بتضمين الفعل[1] أو العامل الذى يتعلق به حرف الجر ومجروره ، معنى فعل أو عامل آخر يتعدّى بهذا الحرف . فحرف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقىّ واحد يختص به ، ولا يؤدى غيرَه إلا من طريق المجاز فى هذا الحرف ، أو من طريق التضمين فى العامل الذى يتعلق به الجار مع مجروره . ومن الأمثلة الحرف : « فى » : فمعناه : الظرفية (أى : الدّلالة على أن شيئًا يحوى بين جوانبه شيئًا آخر . . . و . . . كما سبق) ، فإذا قلنا : الماء فى الكوب ، فهمنا أن الكوب يحوى بين جوانبه الماء ؛ فيكون الحرف : « فى » مستعملاً فى تأدية معناه الحقيقىّ الأصيل . ولكن إذا قلنا : غرّد الطائر فى الغصن لم نفهم أن الغصن يحوى فى داخله وبين جوانبه الطائر المغرد ؛ لاستحالة هذا . وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه ، لا بين ثناياه . فالحرف : « فى » قد أدى معنى ليس بمعناه

---

(١) سبق شرح التضمين فى هذا الجزء ، ص ١٣٨ من باب تغدية الفعل . ولأهميته سجلنا له بحثاً مستقلا آخر هذا الجزء ص ٤٣٤ .

الحقيقى الأصيل ، فالمعنى الجديد ؛ وهو : « الفوقية » ، أو « الاستعلاء » إنما يؤديه حرف آخر مختص بتأديته ؛ هو : « على » فلو راعينا الاختصاص وحده لقلنا : غرد الطائر على الغصن ، فالحرف : « فى » قد أدّى معنى ليس من اختصاصه ، بل هو من اختصاص غيره . وهذه التأدية ليست على سبيل الحقيقة وإنما على سبيل المجاز . وقد اجتمع للحرف : « فى » الشرطان اللذان لا بد من تحققهما لصحة استعمال المجاز[1] ؛ فالاستعلاء بما يقتضيه من تمكن وثبات شبيه بالظرفية التى تقتضى التمكن والثبات أيضًا . فاستعملنا « الظرفية » مكان « الاستعلاء » ؛ بسبب التشابه الذى بينهما ، واستعملنا الحرف الدال على « الظرفية » مكان الحرف الدال على الاستعلاء ؛ تَبعًا لذلك . وكل هذا على سبيل المجاز . والقرينة الدالة على أنه مجاز (أى : على أن الحرف : « فى » مستعمل فى غير معناه الأصلى) وجود الفعل : « غرّد » ؛ إذ لا يقع التغريد فى داخل الغصن ؛ وإنما يكون فوقه ، فهذه القرينة هى المانعة من إرادة المعنى الأصلى .

ومن الأمثلة : « علَى » ؛ فهو حرف جر يقتصر عندهم على معنى حقيقى واحد ؛ هو : « الاستعلاء » . فإذا قلنا : الكتاب على المكتب ، فهمنا هذا المعنى الحقيقى الدال على أن شيئًا فوق آخر . فالحرف مستعمل فى معناه الأصيل لكن إذا قلنا : اشكر المحسنَ على إحسانه ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقى ، ولم يرد على خاطرنا أن الشكر قد حلّ واستقرّ فوق الإحسان ؛ لاستحالة هذا ، وإنما الذى يخطر ببالنا هو أن المراد : اشكر المحسن لإحسانه ، فالحرف : « علَى » قد جاء فى مكان : « اللام » التى معناها : « السببية » ، أو « التعليل » . فأفاد ما تفيده اللام ولكن إفادته على سبيل المجاز ؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوى بين السبب والمسبب ، أو بين العلة والمعلول ؛ والاستعلاء يشبهها فى أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشيئين ؛ فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازًا . مكان السببية والتعليل . وتبع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببية ، والقرينة الدالة على أن الحرف : « على » مستعمل

---

(١) هما : العلاقة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه ، والقرينة التى تصرف الذهن عن المعنى الأصلى إلى المعنى المجازى الجديد .

فى غير حقيقته وجود الفعل : « اشكرْ » إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان ، ولا يوضع فوقه وضعًا حقيقيًّا .

ومثل ما سبق يقال فى بقية حروف الجر حين يؤدى الواحد منها معنيين أو أكثر .

أما أمثلة التضمين[1] فى العامل فمنها قول بعض الأدباء: « نأيت من صحبة فلان بعد أن سقانى بمر فعاله » . والأصل : نأيت عن صحبة فلان ، بعد أن سقانى من مر فعاله . ولكنه ضمن الفعل : « نأى » الذى لا يتعدى هنا بالحرف « من » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : بَعُد ، أو « ضَجر » ؛ فالمراد : بعُدتُ ؛ أو ضجرتُ من صحبة فلان. كما ضمَّن الفعل: « سقى » الذى لا يتعدى هنا « بالباء » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : « آذى » ، أو « تناول » . فالمراد: آذانى ، أو تناولنى بمرٍّ فعاله وكذلك: شربت بماء عذب ؛ فإن الفعل شرب قد ضُمن معنى الفعل : « رَوِىَ » فالأصل : رَوِيتُ . وهكذا بقية حروف الجر .

والمذهب الثانى : أن قصْر الحرف على معنى واحد ، تعسف وتحكم لا مسوّغ له ، فما الحرف إلا كلمة ؛ كسائر الكلمات الاسمية والفعلية وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدى الواحدة منها عدة معان حقيقية ، لا مجازية ، ولا يتوقف العقل فى فهم دلالتها الحقيقية فهمًا سريعًا . فما الداعى لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره ، ولإبعاده عما يجرى على نظائره ؟

إنه نظيرها ؛ فإذا اشتهر معناه فى العرف ، وشاعت دلالته ؛ بحيث يفهمها السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقيًّا لا مجازيًّا ، وكانت الدلالة أصيلة لا علاقة لها بالمجاز ، ولا بالتضمين ولا بغيرهما ، فالأساس الذى يعتمد عليه هذا المذهب فى الحكم على معنى الحرف بالحقيقة هو شهرة هذا المعنى وشيوعه ، بحيث يتبادر ويتضح سريعًا عند السامع ؛ لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة . وإن من يسمع قول القائل : (كنت فى الصحراء ، ونَفِدَ ما معى من الماء ، وكدت أهلِكُ من الظمأ ، حتى صادفت بئرًا شربت من مائها العذب ما حفظ حياتى التى تعرضت للخطر من يومين . . .) سيدرك سريعًا معنى الحرف : « من » وقد تكرر فى الكلام بمعان مختلفة :

---

[1] الأمثلة السابقة صالحة للتضمين فى الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقى . وكذا نظائرها .

أولها : بيان الجنس. وثانيها : السببية ، وثالثها : البعضية . ورابعها : الابتداء . . . و . . .

كذلك من يسمع قول القائل : (إنى بصير فى الغناء ؛ يستهوينى ، ويملك مشاعرى إذا كان لحنه شجيًّا ، وعبارته رصينة ؛ وكالأبيات التى مطلعها :

رُبَّ ورقاءَ هتُوفٍ فى الضّحا ذاتِ شجْوٍ صَدَحتْ فى فنَنِ

فإن معانى الحرف : « فى » ستبتدر إلى ذهنه . فالأول : للإلصاق . والثانى : للظرفية . والثالث : للاستعلاء . وكل واحد من المعانى السالفة يقفز إلى الذهن سريعًا بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته. وهذا علامة الحقيقة — كما سبق —

فإذا كان المعنى من الشيوع ، والوضوح ؛ وسرعة الورود على الخاطر — بالصورة التى ذكرناها ، ففيم المجاز أو التضمين أو غيرهما ؟ إن المجاز أو التضمين أو نحوهما يقبَلان ، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى إلى الذهن ، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ؛ بسبب عدم شيوعه شيوعًا يجعله واضحًا جليًّا ، وبسبب عدم اشتهاره شهرة تكفى لكشف دلالته فى يسر وجلاء . أما إذا شاع واشتهر وتكشف للذهن سريعًا فإن هذا يكون علامة الحقيقة — كما قلنا — . فلا داعى للعدول عنها ، ولا عن قبولها براحة واطمئنان .

وهذا رأى نفيس أشار بالأخذ به ، والاقتصار عليه ، كثير من المحققين[1] .

---

(١) كصاحبى : المغنى ، والتصريح ، وكالصبان والخضرى فى باب « حروف الجر » عند الكلام على الحرف : « من » وشرح بيت ابن مالك الذى أوله :

بَعّض ، وبيِّن ، وَابْتَدِئْ فى الأَمْكِنَة

فقد وصفوا المذهب الثانى بأنه أقل تكلفاً وتعسفاً .

... ...

زيادة وتفصيل :

لا شك أن المذهب الثانى نفيس كما سبق ؛ لأنه عملىّ وبعيد من الالتجاء إلى المجاز ، والتأويل ، ونحوهما من غير حاجة . فلا غرابة فى أن يؤدى الحرف عدة معان مختلفة . وكلها حقيقى — كما سبق — ولا غرابة أيضًا فى اشتراك عدد من الحروف فى تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير فى اللغة ، ويسمى : المشترك اللفظى[1] .

وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب المذهب الثانى هو أن الباحثين متفقون على أنّ المجاز إذا اشتهر معناه، وشاع بين الناطقين به، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى : « الحقيقة العرفية » (ولها بحث مستفيض فى مكانها بين أبواب البلاغة) ومن أشهر أحكامها : أنها فى أصلها مجاز قائم على ركنين : علاقة بين المشبه والمشبه به ، وقرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلى . فإذا اشتهر المجاز وشاع استعماله تناسَى الناس أصله ، واختفى ركناه ، واستُغْنِى عنهما وعن اسمه ، ودخل فى عداد نوع جديد يخالفه ، ويسمى : « الحقيقة العرفية » فلو سلّمنا أن حرف الجر لا يؤدى إلا معنى واحدًا أصليًا ، وأن ما زاد عليه ليس بأصلى ، لكان بعد اشتهاره وشيوعه فى المعنى الجديد داخلا فى الحقيقة العرفية ، وهى ليست بمجاز .

---

(١) الحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معانى المشترك اللفظى بأنه « مجازى » أو أن فى عامله « تضمينًا » ؛ لأن هذا يقتضينا أن نعرف المعنى الأصلى الذى وضع له اللفظ أولا ، واستعمل فيه ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق المجاز أو التضمين ، أى : أنه لابد من معرفة أقدم المعنيين فى الاستعمال ليكون هذا الأقدم هو الأصلى ، والمتأخر عنه هو الحادث مجازًا أو تضمينًا . وهذا أمر لم يتحقق حتى اليوم فى أكثر المعانى التى يؤديها كل حرف من حروف الجر ، وهى معان مرددة فى أفصح الكلام العربى — قرآنًا وغير قرآن ، ولا سبيل للحكم القاطع بأن معنى معينا منها أسبق فى الاستعمال من معنى آخر ، وإذًا لا سبيل للحكم الوثيق بأن واحدًا من تلك المعانى هو وحده الحقيقى، وأن ماعداه هو المجازى أو التضمينى بل إن هذا يلاحظ فى كل معنى مجازى آخر يجرى فى غير الحرف .

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضح أقدمية الكلمات وتاريخ ميلادها ، وتجرد لهذه المهمة ، ولكن المنية عاجلته فى أول مراحل العمل .

بحث مستقل
فى :

(مذ) و (منذ) من الوجهتين اللفظية والمعنوية[1]

قال الباحث :

طالما أنعمت النظر فى هاتين الكلمتين ، ورجعت إلى ما دوّنه فيهما النحاة واللغويون . فكنت أجد أحياناً عنتاً ومشقة فى استخلاص حُكم ، أو تلخيص خلاف ، أو دفع إشكال . ذلك بأن هذه المادة مبعثرة فى الكتب قديمها وحديثها ؛ فما فى هذا ليس فى ذاك ، مع كثرة الآراء ، واشتداد الخلاف ، وتباين التفسيرات والشروح .

فما زلت فى مراجعة وبحث ، حتى اجتمع لى من ذلك فصل صالح ، حاولت أن أذلل فيه ما استصعب ، وأن أشرح ما خفى ، بالموازنة والترجيح .

ولا أدعى أنى أحطت بالموضوع جميعه . فهذا مالا سبيل إليه فى وجيز كهذا . ولكننى أرجو أن أكون قد عبَّدت الطريق ، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين . فأقول :

(ا) يقع مذ ومنذ[2] اسمين :

١ — إن كان ما بعدهما اسماً مرفوعاً ، معرفة ، أو نكرة معدودة لفظاً أو معنى كما سيأتى :

٢ — أو كان ما بعدهما فعلا ماضياً[3] .

٣ — أو كان ما بعدهما جملة اسمية .

---

(١) هذا بحث واف ، سبق فى ص ٢٣٦ و ٣٩٦ أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء ؛ لعظيم أثره لدى المتخصصين ، إذ جمع أكثر المفرق من مسائلهما ، وأحكامهما ، وتميز بآراء صائبة استقل بها صاحبه ، وإن كان بعضها مختلطاً ، أو مفتقراً لمزيد تحقيق ، أو قوة استدلال تحمل على الإقناع . وقد نقلناه بشروحه وهوامشه — وربما أبدينا تعليقاً على بعضها — عن الجزء الثالث من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ، (ص ٢٥٤ وما بعدها) حيث سجلته لعضو جليل من أعضاء المجمع السابقين ، هو : الأستاذ أحمد العوامرى . رحمة الله عليه .

(٢) قال فى الهمع : وكسر ميمهما لغة ا هـ وفى الخضرى : والراجح أن أصل (مذ) (منذ) ، حذفت النون تخفيفاً ؛ بدليل ضمها لملاقاة ساكن ، كمُذُ اليوم . ولولا هذا لكسرت فى أصل التخلص. وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلا ا هـ .

(٣) فلا يجوز : مذ يقوم ، لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً ، فلا يجتمع مع المستقبل ا هـ صبان .

فالحالة الأولى (وفيها الأسماء المرفوعة نكرة معدودة) ، نحو : ما رأيته مذ أومنذ يومان ، أو عشرةُ أيام ، أوخمسةَ عشر يومًا ، أو عشرون يومًا ، أو مائةُ يوم ، أو ألفُ يوم ، أو ألفَا يوم، أو سنةٌ ، أو شهرٌ أو يومٌ[1] . ومثال المعرفة ما رأيته مذ أو منذ يومُ الجمعة .

فذ أو منذ اسم مبتدأ[2] . والخبر واجب التأخير معهما . وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما .

والحالة الثانية ، نحو : ركب أخى مذ أو منذ حضرت السيارة . فذ أو منذ اسم منصوب المحل على الظرفية . والعامل فيه (ركب) . وهو مضاف إلى الجملة

---

(١) على أن يكون اليوم هو الفلكى المقسم ساعات ، لا الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها ، كما سنفصله .

(٢) قال الخضرى عند قول ابن عقيل : (فذ اسم مبتدأ إلخ) ما يأتى : وسوغه كونها معرفة فى المعنى . لأنها إن كان الزمان ماضياً ، كما فى المثال الأول (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ يوم الجمعة) ، فعناها : أول مدة عدم الرؤية كذا . وإن كان حاضراً ، كما فى المثال الثانى (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ شهرنا « وهو ما خالف فيه أكثر العرب ، كما سيمر بك ») ، أو كان معدوداً كما رأيته : «مذ يومان» ، فعناه نفى المدة ، أى : مدة عدم الرؤية شهرنا ، أو يومان اهـ وفى تأويل خبريتهما كلام كثير وتكلف لا يعنينا — وفى الصحاح : ويصلح أن يكونا اسمين ، فترفع ما بعدهما على التاريخ ، أو على التوقيت . فتقول فى التاريخ : ما رأيته مذ يومُ الجمعة . أى : أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة . وتقول فى التوقيت : ما رأيته مذ سنةٌ أى : أمد ذلك سنة . ولا تقع ها هنا إلا نكرة . لأنك لا تقول : مذ سنةُ كذا اهـ .

وقوله : « ولا تقع ها هنا إلا نكرة » ، يريد بقوله : (ها هنا) حالة إرادة التوقيت ، لأنك لو قلت مثلا : مذ أو منذ عشرين للهجرة فعناه على ما قرر الجوهرى : أمد ذلك سنةُ عشرين للهجرة ، وهو لغو .

أقول : ولا أرى ما يمنع أن ندخل نحو هذا المثال فى باب (التاريخ) . فيكون معنى (ما حصل كذا مذ أو منذ سنة عشرين للهجرة ، مثلا) : أول انقطاع الحصول سنةُ عشرين للهجرة .

ولم يفرق (القاموس) بين التاريخ والتوقيت ، فقال : أرخ الكتاب ، وأرّخه ، وآرخه : وقته اهـ وفى شرحه للزبيدى : وقال الصولى : تاريخ كل شىء غايته ووقته الذى ينتهى إليه . ومنه قيل : فلان تاريخ قومه ، أى : إليه ينتهى شرفهم ورياستهم اهـ .

وقال فى المصباح : الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما . وكل شىء قدرت له حيناً فقد وقته توقيتاً اهـ .

فعلى تعريف الصولى للتاريخ ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام فى التفرقة بينهما .

بعده . هذا هو المشهور . وقيل : هما مبتدآن[١] .

والحالة الثالثة نحو :

فما زلت أبغي الخير مذ أنا يافع وليدا وكهلا حيث شبتُ ، وأمردا

فمذ هنا ظرف لمضمون ما قبله ، ومضاف إلى الجملة بعده ، على المشهور .

(ب) وتقعان حرفين[٢] .

١ — بمعنى : (من) الابتدائية ، إن كان المجرور ماضيًا معرفة ، نحو : ما قابلت صديقى مذ أومنذ يومِ الأربعاء ، أى : من يوم الأربعاء[٣] .

٢ — بمعنى : (فى) ، إن كان المجرور حاضرًا معرفة ، نحو ما قرأت مذ أو منذ اليومِ ، أو عامِنا ، أو شهرِنا ، أو أسبوعِنا — أو منذ هذا الأسبوع — أو هذا الشهر ، أو هذه السنة ، مثلا . ولا يجوز فى الحاضر بعدهما إلا الجر عند أكثر العرب .

٣ — بمعنى من وإلى معا ، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه . ويشترط حينئذ :

أولا : أن يكون الزمان نكرة ، معدودًا لفظًا ؛ كمذ يومين .

ثانيًا : أو أن يكون معدودًا معنى ، كمُذْ شَهْر .

---

(١) وكذا قيل فى الحالة الثالثة الآتية أيضاً : قال الخضرى : والجملة بعدهما خبر ، بتقدير زمن مضاف إليها (أى : إلى الجملة) . والتقدير فى : (جئت مذ دعا) وقت المجىء هو زمن دعائه . وفى البيت المار ، (فما زلت أبغى الخير إلخ) : أول وقت طلبى الخير هو وقت كونى يافعاً : فجملة مذ إلخ مستأنفة كما مر اهـ .

(٢) قال فى الهمع : ومذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر . . . وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان ، نحو : يوم الخميس ما رأيته منذُهُ ، أو مذْهُ . ورد بأن العرب لم تقله اهـ .

وكونهما حرفين فى هذه الأحوال الثلاثة هو مذهب الجمهور . وقيل : هما ظرفان فى موضع نصب بالفعل — قبلهما — ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا .

(٣) قال فى الهمع : ويجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدوم زيد ، بالرفع والجر وهو على حذف زمان ، أى : مذ زمن قدوم زيد . ويجوز وقوع (أن) وصلتها بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ أن الله خلقنى . فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر ، من رفع أو جر . وهو على تقدير زمان أيضاً اهـ . قال الشاطبى : أما إن كسرت (أى : إنّ) فالاسمية متعينة اهـ .

لأنهما لا يجران المبهم. أى : ما عملتُ كذا من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها ، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه .

والمراد بالمبهم هنا الوقت النكرة غير المعدود لفظًا أو معنى ، نحو : (بُرْهة) ولا ينافيه قول زهير بن أبى سلمى :

لمن الديار بقُنَّة الحِجْــر أقوين مذ حِجَجٍ ومذ دهرِ[1]

لأن الدهر متعدد فى المعنى[2] .

ويأتون بهذا البيت أيضًا شاهدًا على قلة الجر بعد (مذ) فى الماضى . أما (منذ) فما بعده يترجح جره فى الماضى[3] .

---

(١) المراد بالحجر : حجر ثمود . وقوله : أقوين ، أى : خلوْن .

(٢) نقلنا هذا التعليل عن الصبان ، وهو أيضاً فى غيره من كتب المتقدمين .

(٣) ما قاله الباحث هنا فى تعريف : « الظرف المبهم » لا يشمل أنواعاً كثيرة نص عليها النحاة فى تعريفهم الدقيق ، الذى عرضناه فى هامش ص ٢٠٥ ، وبه تزول بعض الشبهات التى اعترضت الباحث .

تنبيهات وإيضاحات

(١) قد رأيت فى الأحوال الثلاث التى يقع فيها مذ ومنذ حرفين .

١ ــ أن المجرور وقت[1] .   ٢ ــ وأن هذا الوقت متصرف[2] .

---

(١) ما يسأل به عن الوقت كالوقت ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً . فتقول : مذ كم ؟ ومنذ متى ؟ ومنذ أى وقت ؟ ولا تقول : منذ ما ، لأن (ما) لا تكون ظرفاً ا هـ صبان ــ أى : فتقول مثلا :   (١) منذ كم يوم ركبت البحر ؟ كما يجوز أن تقول : منذ كم ركبت البحر ، بحذف التمييز للعلم به . وفى حالة ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وجره بمن مضمرة ــ وقال فى الهمع عند الكلام على وقوع الاسم مجروراً بعدهما ما يلى : والجمهور على أنهما حينئذ حرفا جر ، لإيصالها الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر . تقول : منذ كم سرت ، كما تقول : بكم اشتريت ا هـ .

وتقول :   (٢) منذ متى نمت ؟ ــ وتقول :   (٣) منذ أى وقت طار أخوك ؟

وتقول فى الإجابة عن (١) : ركبت منذ أو مذ ليلتين ــ وعن (٢) : نمت منذ أو مذ مساء اليوم الماضى ــ وعن (٣) : طار أخى منذ أو مذ طلوع الفجر ، مثلا .

ومعنى الإجابة الأولى : ركبت من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما ــ ومعنى الإجابة الثانية : نمت من مساء اليوم الماضى ، بوضع (من) الابتدائية فى مكان مذ أو منذ ــ ومعنى الإجابة الثالثة : طار أخى منذ زمن طلوع الفجر ، على تقدير (زمن) مضاف إلى المصدر . فنذ أو مذ ، بمعنى (من) الابتدائية هنا أيضاً ــ ويجوز فى هذا المثال رفع (طلوع) ، ويكون المعنى حينئذ : أول طيرانه وقت طلوع الفجر .

وقد جازت هذه الإجابات الثلاث فى الإثبات ، لأن العامل متطاول فيها جميعاً ، وسيمر بك معنى (التطاول) والتمثيل له .

(٢) فلا تقول : ما رأيته منذ سحر ، تريد سحرَ يوم بعينه . وقال ابن عقيل : . . . نحو : سحر ، إذا أردته من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : « إلا آل لوط نجيناهم بسحر » ا هـ فقال الخضرى : « قوله نحو سحر » ، مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا ، إذا كان معيناً . واعتراضه (يقصد العلامة الصبان) بأنه متصرف ، بدليل : « نجيناهم بسحر » فيه نظر ظاهر ؛ لأن هذا غير معين ، كما هو صريح الشرح ، والكلام فى المعين ا هـ .

وفى اللسان : . . . ولقيته سحراً ، وسحرَ بلا تنوين . ولقيته بالسحر الأعلى (أى فى أعلى السحرين وهما سحرٌ مع الصبح وسحر قبله ا هـ من الأساس) . . . ولقيته سحرَ يا هذا ، إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه ، لأنه معدول عن الألف واللام ، وهو معرفة . وقد غلب عليه التعريف بغير إضافة ولا ألف ولام . . . وإذا نكرت « سحر » صرفته كما قال تعالى : « إلا آل لوط نجيناهم بسحر » . أجراه ، (أى : صرفه) لأنه نكرة ، كقولك : نجيناهم بليل . قال : فإذا ألقت العرب منه الباء لم يجروه ، فقالوا : فعلت هذا سحر يا فتى . . . وقال الزجاج ، وهو قول سيبويه : سحر : إذا كان نكرة ؛ يراد سحرٌ من الأسحار ، انصرف . تقول . . أتيت زيداً سحراً من الأسحار . فإذا أردت سحر يومك قلت : أتيته سحرَ يا هذا . . وتقول : سر على فرسك سحرَ يا فتى ا هـ .

بقى (سحر) المنصرف . فهل يجوز أن تقول : ما رأيته مذ أو منذ سحرٍ ؟ والجواب : لا . لأنهما لا يجران المبهم ، كما مر بك .

٣ — وأنه معين لا مُبهم . وقد فسرنا معنى الإبهام آنفًا .

٤ — وأنه ماض أو حاضر ، لا مستقبل ، لما تقدم .

(ب) وقد رأيت فى عاملهما فى هذه الأحوال الثلاث :

١ — أنه فعل ماض .

٢ — وأنه منفى يصح تكرره .

وقد يأتى مثبتًا ، بشرط أن يكون متطاولا ، نحو : سرت منذ يوم الخميس . والمراد بالتطاول: أن يكون فى طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير ، فإن من شأنه التطاول . وكالنوم والمشى والكلام ؛ وهكذا . وتوفية للمقام ، نذكر عبارة الخضرى فى هذا الموضوع ، قال :

« شرط عاملهما كونه ماضيًا ، إما منفيًا يصح تكرره ، كما رأيته منذ يوم الجمعة ، أو مثبتًا متطاولا ، كسرت منذ يوم الخميس . بخلاف : قتلته ، أو ما قتلته منذ كذا ، فإن قلت : ما قتلت منذ كذا ، بلا هاء ، صح . لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره . ما لم يُتجوز بالقتل عن الضرب . فتدبر اهـ » .

فقوله : (بخلاف : قتلته . . . إلخ) ، كأن تقول مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعة ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (من) الابتدائية — وكأن تقول مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ سنتين ، مثلا . مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معًا . فكل هذا غير جائز .

أقول : فهبنا قلنا مثلا : قتلته مذ أو منذ يومنا ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (فى) — فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا ، لبقاء السبب ، وهو : عدم تطاول العامل فى حالات الإثبات . ولكنى أرى أنه سائغ . إذ ما الذى يمنعنا أن نقول مثلا : قتلته اليوم ، أو فى هذا اليوم الحاضر ؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضًا : ما قتلت مذ أو منذ يومنا ، وما قتلته مذ أو منذ يومنا — فكلامهم فى (التطاول) و (صحة التكرر) مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح[1] .

---

(١) رداً على الباحث أقول : إن التطاول متحقق فى المثال الأخير المنفى ؛ فكلامهم واضح ، وهو الصحيح ، وتؤيده النصوص المسموعة الدالة على أنهما بمعنى : « فى » . بشرط التكرر أو التطاول ، لا مجرد « فى » .

هذا ، ولم أجد فيما لدىَّ من المراجع مثالا للحدث غير المتطاول إلا (القتل) .
وإنى مورد أمثلة له فيما يلى للإيضاح ، لا للحصر فأقول :

أولا : أومض ، أو — وَمَضَ — وفسر الزمخشرى الإيماض بأنه لمع خفى ، قال : وشِمتُ وَمْضَةَ برق كنبْضَةِ عِرْق . اهـ

فالإيماض غير متطاول كالقتل ، لأنه عبارة عن لمع خاطف كرجع البصر ، أو نبضة العرق — فلا يصح أن نقول مثلا : ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس . كما لا يجوز أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتين : من ابتدائهما إلى انتهائهما[1] .

ولكن يصح أن تقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتِنا ، أى : فى ليلتِنا — كما صح أن تقول مثلا : قتلته مذ أومنذ يومِنا ، كما قررته آنفًا — كما يصح أن تقول مثلا : ما أومض البرق مذ أو منذ يومِ الجمعة ، أى: من يوم الجمعة ، وما أومض البرق منذ أو منذ ليلتنا ، أى : فى ليلتنا ، وما أومض البرق مذ أو منذ ليلتين ، لأن الحدث هنا يصح تكَرره .

ثانيًا : شَرَقَ ، أى بدا وظهر ، يقال : شرقت الشمس ، إذا بدت من المشرق . وكذا القمر ، أو النجم . فالشروق غير متطاول ، لأنه مجرد الظهور ، وهو ملامسة الأفق . وهو لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر . فلا يقال مثلا فى الإثبات : شرقت الشمس مذ أو منذ ساعتين ، أى : من ابتدائهما إلى انتهائهما . كما أوضحنا مثل هذا من قبل . كما لا يصح أن يقال فى النفى مثلا : ما شرقت الشمس مذ أومنذ دقيقتين[2] ، لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره فى أثناء دقيقتين بالنسبة لأفق واحد . وكذا يقال فى سائر الكواكب ، لأنها كلها بحُسبان. فهب نجمًا بعينه يُتم دورته فى ثلاث سنين مثلا ، فإنه لا يجوز أن يقال : ما شرق هذا النجم مذ أو منذ ثلاث سنين . لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه فى هذه المدة — ويجوز أن يقال : ما شرق نجم مذ أو منذ ساعتنا . وذلك لأنه شروق متعلق بغير معين ، فيجوز تكرره .

---

(١) قد فسر ابن الأعرابى الوميض بأن يومض إيماضة ضعيفة ، ثم يختفى ، ثم يومض . . . فهذا التكرر المتعاقب قد ينزل منزلة الفعل المتطاول فيما يظهر لى . فيصح أن تقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى استمر هذا منه ، على هذا التفسير .

(٢) هذا وما حمل عليه — مما ينفرد به الباحث — ، مفتقران لتأييد .

ولا تقول : شرق هذا النجم ، أو نجم مذ أو منذ السبت — ولكنك تقول فى الإثبات ، على ما استظهرت آنفًا : شرق هذا النجم ، أو نجم ، أو منذ ساعتنا ، أو ليلتنا ، مثلا .

ثالثًا : سَنَحَ — قال فى الأساس : من المجاز : سنح له رأى ، أى عرض له . اهـ ، وفى المصباح : وسنح لى رأى فى كذا : ظهر . وسنح الخاطر به : جاد . اهـ .

فأنت ترى أن عُروض الرأى حَدَثٌ غير متطاول ، لأنه طروء فاجئٌ . فإذا حصلت الفكرة فقد انقطع السُّنوح . وذلك لا يستغرق إلا وقتاً يسيرًا ، لا يمكن أن يوصف بالتطاول . فلا تقول مثلا : سنحت لى فكرة كذا مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس ، ولا : سنحت لى فكرة كذا منذ ساعتين . ولكنك تقول ، على ما استظهرت آنفًا : سنحت لى فكرة كذا منذ يومنا ، أو مذ هذه الساعة ، أو الدقيقة ، مثلا .

وتقول أيضًا ، مثلا : ما سنحت لى هذه الفكرة مذ أو منذ ساعتين لأن سنوح فكرة بعينها يمكن تكرره فى أثناء ساعتين — ولكن لا يمكن أن تقول : ما سنحت لى فكرة مذ أو منذ ساعتين، مثلا : أو مذ أو منذ يومنا . لاستحالة مثل هذا عادة ، فى حال الإنسان الطبيعية .

فقد رأيت فى الأفعال الثلاثة المتقدمة ، وما فرّعنا عليها من الأمثلة أنها ليست كلها سواء[1] . فقد يجوز فى استعمال أحدها مع مذ أو منذ ما لايجوز فى الآخر . فالمسألة إذًا راجعة لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ ، فى الإثبات أو النفى ، وما قد يلابسه من تطاول أو تكرر أو عدمهما .

(ج) ما اشترط فى مجرور مذ ومنذ وفى عاملهما ، يشترط فى حالة رفع ما بعدهما .

(د) لا تدخل (من) على مذ أو منذ ، ولا يصح العكس أيضًا .

وقد وقعت (إلى) بعدهما ، حيث لا مانع من وقوعها[2] . فقد جاء فى اللسان :

---

(١) فيما تقدم كثير يحتاج للتمحيص . (٢) احترازاً من نحو : ما عملت كذا مذ أو منذ لحظتنا ، فإنه لا يجوز أن تقع (إلى) هنا بعدها ، كما هو ظاهر .

قال سيبويه : أما (مذ) فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان . كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك . ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها . وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومذ غُدْوةَ إلى الساعة . وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه . فجعلت اليوم أول غايتك ، وأجريت فى بابها كما جرت (من) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا . — وتقول : ما رأيته مذ يومين ، فجعلته غاية ، كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية : ولم ترد منتهى . هذا كله كلام سيبويه . اهـ عبارة اللسان .

فقد وضع سيبويه (إلى) بعد (مذ) . ولم أر ذلك فى أمثلة غيره من النحويين فيما بين يدى من المراجع . أما فى كلام البلغاء فكثير . ففى كتاب « الأوراق » للصولى ، فى أخبار الراضى بالله : وكان (الراضى) يقول : أنا مذ[1] حبسنى القاهر عليل إلى وقتى هذا . اهـ ، وفى البخلاء للجاحظ : أعلم أنى منذ يوم ولدتها إلى أن زوجتها . . . اهـ ، إلى غير ذلك .

وقول سيبويه : (ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم) مذ فيه بمعنى (من) . وقوله : (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) ، مذ فيه بمعنى (من) الابتدائية أيضًا . لأن عدم اللقاء وقع فى الماضى واتصل بالحال . كما يجوز أن تقول ، فيما أرى : ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة[2] .

وقوله : (وتقول : ما رأيته مذ يومين . . . إلخ) ، يريد من قوله : (فجعلته غاية) ، أى جعلت معنى : (مذ يومين) ابتداء الغاية لانقطاع الرؤْية . وقوله : (ولم ترد منتهى) ، يريد أنك أردت ابتداء الغاية وحدها ، ولم تتعرض للمنتهى — ولكنا رأينا فيما سقناه آنفًا لمعنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغاية ومنتهاها .

---

(١) يلاحظ أن « مذ » فى هذا المثال الذى أورده الباحث . ليست حرف جر ، أى : ليست مما نحن فيه .

(٢) سبق أن (مذ ومنذ) يقعان حرفين بمعنى (فى) إن كان المجرور (معرفة) حاضراً . وقد مثل النحاة بنحو : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم . فقد يتوهم من مثال سيبويه هذا أن (منذ) فيه بمعنى : (فى) لأن (أل) فيه تفيد الحضور . ولكن سيبويه لما أتى (بإلى) بعد (مذ) صار المعنى عليه : انقطع لقائى له من ابتداء هذا اليوم ، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت التكلم . فالمضى فى المثال واقع — أما إذا قلت : ما لقيته مذ اليوم ، أو يومنا ، أو هذا اليوم ، مثلا ، ولم تزد ، فقد اعتبرت اليوم بأجمعه وقتاً حاضراً . فتكون (مذ) بمعنى (فى) . هذا ما ظهر لى . اهـ تعليق الباحث

وقوله : (ومذ غدوةَ إلى الساعة) ، مذ فيه بمعنى (من) ، فيجب أن يكون ما بعدها معرفة . فيتعين أن تكون (غدوةَ) هنا من يوم بعينه . ولإيضاح المقام نورد ما جاء فى اللسان قال :

الغُدوة بالضم البُكْرة ، ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . وغُدْوَةُ من يوم بعينه غير مُجراة[1] ، علم للوقت . . . التهذيب : وغُدْوَةُ – معرفة – لا تصرف . قال الأزهرى : هكذا يقول . قال النحويون : إنها لا تنون ، ولا يدخل فيها الألف واللام . . . ويقال : أتيته غُدْوَةَ ، غير مصروفة ، لأنها معرفة ؛ مثل : سَحَر . إلا أنها من الظروف المتمكنة . تقول : سِير على فرسك غُدْوةَ وغُدوةً وغدوةُ وغدوةٌ ، فما نُوّن من هذه فهو نكرة . وما لم يُنوَّن فهو معرفة . والجمع غُدًا[2] اهـ ، ونحوه فى الصحاح .

وإذا رجعنا إلى عبارة اللسان هذه نجده يقول : (. . . لأنها « غدوة » معرفة مثل سحر ، إلا أنها من الظروف المتمكنة) .

فيلخص مما مر من الكلام على غدْوة وسَحَر أنهما يجتمعان فى الامتناع من الصرف ، إذا أريدا من يوم بعينه . فأما (سحر) فلأنه معدول عن الألف واللام . وأما غُدْوة فللعلمية والتأنيث . كما يجتمعان فى أنهما كليهما من الظروف المتصرفة ، إذا لم يرادا من يوم بعينه .

ويفترقان فى أن (سحر) غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه . فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلا ، كأن تقول : سَحَرُ جميلٌ ، أو هذا سَحَرُ – ولكنك تقول مثلا : بين أسحار الأسبوع الماضى سحرٌ جميلٌ . بخلاف غُدْوة ، فإنها متصرفة ، ولو أريدت من يوم بعينه . فتقول مثلا : غُدْوةُ جميلةٌ . كما تقول : كان بين غُدًا هذا الأسبوع غُدْوةٌ جميلةٌ .

وقال الأشمونى : ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو . . . ومنه غير منصرف ، وهو غدوةُ وبُكْرَة ، علَمين لهذين الوقتين فقال الصبان : « قوله علمين لهذين الوقتين » ، أى : علمين جنسيين ، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ، أعمّ من أن يكونا من يوم بعينه أولا اهـ .

---

(١) يعنى أنها ممنوعة من الصرف ، وهو تعبير قديم للنحويين .

(٢) قال فى اللسان : والغَدَاة كالغُدْوة . وجمعها غَدَوَات ... ويقال : آتيك غَدَاةَ غَدٍ . والجمع الغَدَوَات ، مثل قطاة وقَطَوات اهـ .

وإنما أطلنا القول فى (غُدْوة) و (سحَر) ، وأكثرنا من الأمثلة فيهما ، لما يغشاهما من الإجمال والإبهام فى كلام اللغويين والنحويين ، حتى إن العلامة الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر فى (سحر) . وإليك البيان :

فقد قال الأشمونى : والظرف غير المتصرف ، منه منصرف وغير منصرف. فالمنصرف نحو : سحر ، وليل ، و . . . غير مقصود بها كلها التعيين ا هـ .

فقال الصبان : فيه أن سحرًا . . . متصرفة ، ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : (نَجيناهم بسَحَرٍ) . فكيف جعلها من غير المتصرف ا هـ .

وقد مر بك ردّ العلامة الخضرى عليه ، (فراجعه فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٩) .

(هـ) قد تقدم[1] أنهم جوزوا أن يقال مثلا : ما قابلته مذ أو منذ دهر ، أو شهر ، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معًا . لأن الدهر والشهر فى حكم المعدود .

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضاً : ما قابلته مذ أو منذ زمن ، لأن الدهر من معانيه الزمن ، فقد جاء فى المصباح : الدهر يطلق على الأبد . وقيل : هو الزمان قل أو كثر . وقال الأزهرى : والدهر عند العرب يطلق على الزمان ، وعلى الفصل من فصول السنة ، وأقل من ذلك ا هـ .

ولكن بعض العلماء يعدون (الزمن) أو (الزمان) من المبهم . فقد جاء فى حاشية العلامة الخضرى على ابن عقيل ما يأتى : وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعينًا لا مبهمًا ، كمنذ زمن ا هـ ولكن جاء فى الأشمونى أن (بعضهم يقول : مُذُ زمن طويلٍ ، فيضم مع عدم الساكن) . فلعله يعتبر الوصف نوعًا من التعيين .

وكما يقال : مذ أو منذ دهر ، يقال أيضًا : مذ أو منذ أدهر ، أو دهور[2] ، ومذ أو منذ أزمُن ، أو أزمان ، أو أزمنة — قال : (وربع عفت آياته منذ أزمان)[3] .

---

(١) فى ص ٤١٨ .

(٢) قال فى اللسان : وجمع الدهر أدهر ، ودهور . وكذا جمع الدهر ، لأنا لم نسمع أدهاراً ا هـ .

(٣) قال الصبان : وقوله (منذ أزمان) . قال قاسم : لعل هذا من العدد فيكون بمعنى (من) و (إلى) معاً ا هـ .

وكذا يقول : مذ أو منذ حِقَب ، أو حُقوب ، أو حُقْب ، أو حُقُب[١] أو حِقَاب ، أو أحْقاب – إلى غير ذلك من كل متعدِّد لفظًا ، أو ما هو فى حكم المتعدد .

وليت شعرى هل قال العرب مثلا : مذ أو منذ دهرين ، أو زمنين ، أو حقبين ، كما جمعوا ، فقالوا : أحقاب وأزمان ، مثلا ؟ الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك ، اكتفاء بالجمع عند المبالغة . على أن تثنيته لا مانع منها صناعة .

(و) يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف فى مجرور (مذ) و (منذ) ، إذا كانا بمعنى (من) . فيقول فى التوضيح : (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية ، إن كان الزمان ماضيًا ، كقوله : « أقوينَ مذ حجج ومذ دهر » ، وقوله : « وربع عفت آياته منذ أزمان » . فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى . فقال بعد : « أقوين إلخ » : أى : من حجج . وقال بعد : « وربع إلخ » : أى : من أزمان .

وقد رأيت فيما ذكرناه آنفًا أن مذ ومنذ ، إذا كانا بمعنى (من) ، كان مجرورهما معرفة . فقد قال ابن عقيل : (وإن وقع ما بعدهما مجرورًا فهما حرفا جر بمعنى « من » ، إن كان المجرور ماضيًا) ، فقال العلامة الخضرى : « قوله بمعنى من » ، أى : البيانية[٢] هذا إذا كان المجرور معرفة كمثاله ، فإن كان نكرة فهما بمعنى (من) و (إلى) معًا . ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظًا ، كمذ يومين ، أو معنى ، كمذ شهر ، لما مر من أنهما لا يجران المبهم ا هـ – ونحو ذلك فى الأشمونى ، قال : . . . ثم إن كان ذلك (فى مُضِيٍّ فكمن هما) فى المعنى . نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ا هـ .

ويتضح من ذلك أن فى الموضوع مذهبين : أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ إذا كانا بمعنى (من) ، مع مضىّ الزمن . والثانى لا يشترط غير مضى الزمن[٣] .

---

(١) قال فى اللسان : والحقُب الدهر . والأحقاب الدهور . . . وقوله تعالى : (أو أمضى حُقُبًا) : معناه سنة . وقيل : معناه سنين ا هـ .

(٢) قال العلامة الصبان عند قول ابن مالك : (وإن يجرا فى مضى فكمن) ما يأتى : « قوله فكمن » ، أى : الابتدائية ا هـ وهو أولى وأظهر من تسمية الخضرى إياها بالبيانية .

(٣) اللهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغاية عند مضى الزمن ، فسكت عن (إلى) فلا منافاة على هذا بين قوله هذا وقول سائر النحاة .

(ز) قال العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمى الحمصى فى حاشيته على شرح التوضيح ، عند قول المتن : (أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيته مذ يومان) ، ما يأتى : « قوله مذ يومان » ، قال الزرقانى : قال الرضى : قال الأخفش : لا تقول : ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أمس — ويجوز أن يقال : ما رأيته مذ يومان ، وقد رأيته أوّل من أمس — أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه ، لأنه يكون قد تكَمَّل لانتفاء الرؤية يومان . . . قال : ويجوز أن يقال فى يوم الاثنين مثلا : ما رأيته منذ يومان ؛ وقد رأيته يوم الجمعة ولا تَعْتَدّ بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع . قال ؛ ويجوز أن تقول : ما رأيته منذ يومان ، وأنت لم تره منذ عشرة أيام . قال : لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى — أقول : وعلى ما بينا ، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه ، لا يجوز ذلك[1] .

وقال : إنهم يقولون : منذ اليوم ولا يقولون : منذ الشهر ؛ ولا : منذ السنة . ويقولون ؛ منذ العام . قال : وهو على غير القياس — قال : ولا يقال : منذ يوم ، استغناء بقولهم : منذ أمس — ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها — فإن كان جميع ما قاله مستنداً إلى السماع فبها ونعمت . وإلا فالقياس جواز الجميع . والقصر ليس بمانع . لأنه جوز : (منذ أقل من ساعة) ا هـ . المراد من كلام الشيخ ياسين .

أقول : قد أسلفنا القول فى امتناع أن يقال مثلا : ما رأيته مذ أو منذ يوم ، لا لتلك العلة التى نقلها يس عن الأخفش ، بل لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكرة المعدودة ، أو التى فى حكم المعدودة ، إذا كانا بمعنى من وإلى معاً .

وقوله : (ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها) ، هذا هو أحد معانيها ، وهو الوقت القليل . فقد جاء فى اللسان : والساعة الوقت الحاضر . . . والساعة فى الأصل تطلق بمعنيين : أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً ، هى مجموع اليوم والليلة . والثانى أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل . يقال : جلست عندك ساعة من النهار ، أى وقتاً قليلا منه . ا هـ .

---

(١) يظهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما مثل به ، ابتداء من قوله : (ويجوز أن تقول فى يوم الاثنين مثلا . . .) إلى قوله : (ما مضى) . وذلك لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع ، ينافى معنى الابتداء الذى يفيده مذ ومنذ . وكذا يقال فى المثال الثانى .

فإذا قلت مثلا ، على القول بالجواز : طار العصفور مذ أو منذ الساعة ، فمعنى مذ أو منذ هنا (فى) ، أى : طار فى هذا الوقت الحاضر . وهذا واضح ، كما قال يس . والقِصر ليس بمانع .

وأما ما قاله يس من أنه جوّز أن يقال : منذ أقل من ساعة ، فمعناه : منذ وقت أقل من ساعة . فمنذ فيه بمعنى (من) (على رَأى ابن هشام ومن تابعه ، كما قررنا فى « و ») . فتقول مثلا : حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعة ، أى : من زمن وجيز .

بقى المعنى الثانى للساعة ، وهى أنها جزء من أربعة وعشرين جزءًا هى مجموع اليوم والليلة . فهذه الساعة محدودة ، لأنها مقسمة أيضًا أقسامًا متساوية ؛ هى الدقائق الفلكية . والقصر الذى هو علة المنع فيما قال الأخفش ، منتف فيها . فتقول مثلا : ما كتبت مذ أو منذ الساعة ، أى : فى هذا الوقت المقدّر بستين دقيقة . كما تقول مثلا : كتبت مذ أو منذ الساعة ، فى الإثبات لأن الفعل متطاول — هذا ما نستظهره .

(ح) وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا فى الفقرة السابقة . ذلك أنا قلنا آنفًا : إن (يومًا) من المبهم ؛ فلا يجوز : مذ أو منذ يوم . فهذا ما مثل به النحاة . فى الصبان عند قول الأشمونى : (فإن كان المجرور بهما نكرة. . . إلخ ما يأتى : « قوله نكرة » ، أى معدودة ، إذ لا يجوز : منذ يوم ا ﻫ ، والظاهر أن النحاة لم يدخلوا (اليوم) فى باب ما هو فى حكم المعدود ، وألحقوه بالمبهم ، لاختلاف اللغويين فى معناه . فمنها أنه من طلوع الشمس إلى غروبها ، ومنها أنه مطلق الزمان ، إلى غير ذلك .

وأما المعنى الآخر الذى نقلناه عن اللسان فيما تقدم ، فقد حدث فى الحضارة الإسلامية . وهو فى حكم المعدود . ذلك أن تقول مثلا : ما كلمته مذ أو منذ يوم ، كما لك أن تقول : مذ أو منذ ليلة ، لهذا الاعتبار ، كما قالوا ؛ مذ أو منذ شهر ، أو سنة .

وكذا يقال فى الساعة والدقيقة الفلكيتين . فنقول مثلا : قرأ القارئ مذ أو منذ ساعة ، وما قرأ منذ أو مذ ساعة . وكلمنى صديقى مذ أو منذ دقيقة ، قياسًا سائغًا لا غبار عليه .

وقد خطر لى وأنا أكتب هذا، لفظُ: هُنَيْهَةَ أو هُنَيَّة . فى المصباح : الهَنُ — خفيف النون — كناية عن كل اسم جنس . والأنثى : هَنَةٌ ، ولامها محذوفة . فى لغة هى هاء ؛ فيصغر على : هُنَيْهَة . ومنه يقال : سكت هُنَيْهَة ، أى : ساعة لطيفة . وفى لغة هى : واو ، فيصغر فى المؤنث على : هُنَيَّة . وجمعها [أى : هَنَة] هَنَوات . وربما جمعت على هَنَات ، على لفظها ، مثل عِدَات — وفى المذكر هُنَيّ ا هـ .

وإنما تعرضت لهذه الكلمة ، لكثرة دورانها على الألسن والأقلام فى مختلف شئون الحياة . فهى ليست من المعدود لفظاً أو حكماً . ولا يمكن ضبطها بقياس .

ومثل هُنَيْهَة أو هُنَيَّة (لَحْظَة) ، للزمان اليسير — فى الأساس : وفعل ذلك فى لحْظَة ا هـ . وفى شرح القاموس : ومما يستدرك عليه : اللَّحْظَة المرّة من اللَّحْظ ويقولون : جلست عنده لَحْظَة، أى: كَلَحْظَة العين (١)، ويصغرونه لُحَيْظَة . والجمع لَحَظَات ا هـ .

وهذه الكلمة أيضاً شائعة جداً . وحكمها حكم الهُنَيْهَة أو الهُنَيَّة ، لما قررنا من انبهامها ، وأنها ليست من المعدود ولا ما هو فى حكمه . وهل ثَنَّوا هُنَيْهَةَ أو هُنَيَّة (للوقت اليسير) ، ولحظة ، فقالوا مثلا : جلس هنيهتين أو هنيتين ؟ لعلهم لم يفعلوا . لأنه لا معنى لقولك مثلا : جلست وقتين لطيفين (٢). ولو أنهم فعلوا لجاز ؛ نحو قولك : جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين ، كما تقرر آنفاً .

وهل جمعوا هُنَيْهَة أو هُنَيَّة (للوقت اليسير) ، فقالوا مثلا : جلس هُنَيْهَات ، أو هُنَيَّات . الغالب أنهم لم يفعلوا ، على ما وصل إليه اطلاعى . ولو أنهم فعلوا لجاز أن تقول مثلا : جلست أو ما جلست عنده مذ أو منذ هُنَيْهَات .

---

(١) أى: فهو من باب نيابة المصدر عن الزمن . والأصل : جلست عنده مقدار لحظة عين .

(٢) إلا إذا قلت مثلا : جلست هنيهتين ، عند محمد هنيهة ، وعند على هنيهة — وكذا يقال فى الجمع ، وفى لحظة إذا استعملنا مثناها وجمعها هذا الاستعمال .

أما اللاحظة فلعلهم لم يثنوها . والغالب أنهم جمعوها .

على أن تثنية كل أولئك وجمعه جائز صناعة فلا كلام فى هذا[١] .

(ط) وقد كنت أرجع فى أثناء كتابة هذه العُجَالة إلى شرح الإمام موفق الدين أبى البقاء يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، لمفصل الزمخشرى — ورجعت أيضًا إلى شرح كتاب سيبويه للإمام أبى سعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافى المتوفى ٣٦٨ هـ ، فوجدت فيهما تعليقات طريفة تتصل بموضوع هذا البحث . فآثرت أن أتحف القارئ بنتف منهما ، ليرى كيف كان يكتب هذان الإمامان ، ولتكمل بها الفائدة .

قال الإمام ابن يعيش :

(١)

وأما الفرق بينهما [أى : مذ ومنذ الحرفيتين والاسميتين] من جهة المعنى ، فإن مذ إذا كانت حرفًا دلت على أن المعنى — الكائن فيما دخلت عليه ، لا فيها نفسها ، نحو قولك : زيد عندنا مذ شهر ؛ على اعتقاد أنها حرف ، وخفض ما بعدها. فالشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار فى ذلك المكان ، بدلالة مذ على ذلك .

وأما إذا كانت اسمًا ورفعت ما بعدها ، دلت على المعنى الكائن فى نفسها . نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة . فالرؤية متضمنة مذ ، وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤية ، وهو يوم الجمعة . كأنك قلت : الوقت الذى حصلت[٢] فيه الرؤية يوم الجمعة اهـ .

وقال :

(٢)

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر . والمبتدأ منذ ومذ . فإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، كأنك قلت : ما رأيته مذ ذلك يومان .

---

(١) هناك أسماء أخرى كثيرة مبهمة تدل على الزمان بذاتها ، أو بالنيابة عن المصدر : فحكمها ما قررنا .

ومن ذلك — وهو شائع — وقت ، وبرهة ، وعهد . فيغلط الناس ويقولون : مذ أو منذ برهة ، أو عهد أو وقت . اللهم إلا إذا قالوا : مذ أو منذ عهد طويل ، أو برهة طويلة مثلا . فقد يجوز أن يلحق ذلك بما هو فى حكم المعدود . (راجع تعليقنا على كلام الأشمونى فى « هـ ») وليس لى فى ذلك جزم فليحرر .

(٢) هذا نقل الباحث . فهل حصلت الرؤية ؟

فهما جملتان،على ما تقدم . وإنما قلنا: إن« مذ » فى موضع مرفوع بالابتداء ، لأنه مقدّر بالأمد . والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعًا بالابتداء . فكذلك ما كان فى معناه ا هـ .

وقال :

(٣)

وله [مذ أو منذ] فى الرفع معنيان : تعريف ابتداء المدة ، من غير تعرض إلى الانتهاء . والآخر تعريف المدة كلها .

فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك ؛ ما رأيته مذ يوم الجمعة ونحوه ، كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذى انقطعت فيه الرؤية وتعريفه . والانتهاء مسكوت عنه . كأنك قلت : وإلى الآن . ويكون فى تقدير جواب (متى) .

وإذا وقع بعده نكرة ، نحو : ما رأيته منذ يومان ، ونحو ذلك ، كان المراد منه انتظام المدة كلها ، من أولها إلى آخرها ، وانقطاع الرؤية فيها كلها .

فإن خفضت ما بعدهما ، معرفة كان أو نكرة ، كان المراد الزمان الحاضر ، ولم تكن الرؤية قد وقعت فى شىء منه ا هـ .

ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفة فى قوله : (فإن خفضت ما بعدهما . . . إلخ) نحو يومنا أو اليوم ، فى قولك مثلا : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم .

ولم يرد نحو قولك : ما رأيته مذ أو منذ يوم الأربعاء[1]، أى من يوم الأربعاء ، كما تقدم . وذلك لأن أبا البقاء يرفع (يوم) فيه وجوبًا . بدليل قوله آنفًا فى فقرة (٣) : (فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة . . . إلخ) .

أما الدلالة على الزمن الحاضر فى حال جر مذ ومنذ للنكرة ، فقد سلف لك أنك إذا قلت مثلا : ما كلمته مذ أو منذ شهرين (مما هو معدود) ، أو شهر (مما هو فى حكم المعدود) ، كان المعنى أن الحدث انتفى من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . فأنت إذ تقول مثلا: ما كلمته مذ أو منذ شهر ، تتكلم فى نهاية الشهر . أى : ما وقع الكلام فى هذا الشهر الحاضر ، من أوله إلى آخره .

---

(١) قد سبق أن نحو هذا المثال يجوز فيما بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجر .

هذا شرح الفقرة الأخيرة من كلام أبى البقاء ، كما قدرت أن أوجهها .

وقال الإمام السيرافى :

(١)

اعلم أن منذ ومذ جميعًا فى معنى واحد . وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفًا ، وعلى مذ أن تكون اسمًا ا ﻫ .

(٢)

. . . تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وما رأيته منذ اليوم . وإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة : كان معناه : انقطعت رؤيتى له من يوم الجمعة . فكان يوم الجمعة لابتداء غاية انقطاع الرؤية . فمحل ذلك من الزمان كمحل (من) فى المكان ، إذا قلت : ما سرت من بغداد ، أى : ما ابتدأت السير من هذا المكان . فكذلك : ما وقعت رؤيتى عليه من هذا الزمان ا ﻫ .

(٣)

. . . وتقول : ما رأيته مذ يومُ الجمعة ، وما رأيته مذ السبت . . . فإن قال قائل : فما حكم « مذ » فى هذا الوجه ، وتقديرها ؟ قيل له : حكمها أن تكون اسمًا ، وتقديرها أن تكون مبتدأة ، ويكون ما بعدها خبرها . كأنك قلت : ما رأيته ، مدة ذلك يوم السبت . فيكون على كلامين . . . وذلك أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فإنما معناه : انقطاع رؤيتى له ابتداؤه يوم الجمعة ، وانتهاؤه الساعة . فتضمنت (من) معنى الابتداء والانتهاء .

وإذا قلت : ما رأيته مذ اليوم ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية وانقطاعها . وهو (فى) معنًى ، وانخفض ما بعدها ا ﻫ .

(٤)

. . . وذلك أنك إذا قلت : لم أره مذ يومان ، أو مذ شهران ، أو نحو ذلك ، مما يكون جوابًا لِكَمْ ، فتقديره : لم أره وقتًا مّا . ثم فسرت ذلك فقلت : أمد

ذلك شهران ، أو مدة ذلك شهران . فقولك مذ شهران جملة ثانية هى تفسير للوقت المبهم فى الجملة الأولى . فهذا أحد تقديرى مذ إذا رفعت ما بعدها .

والتقدير الآخر أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة فيكون تقديره : فقدت رؤيته وقتًا ما ، أوله يوم الجمعة . فمذ فى هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف : إما على تقدير : أمد ذلك ، أو أول ذلك ا هـ .

(٥)

تكميل

وفى المخصص : قال سيبويه : سألت الخليل رحمه الله عن قولهم ؛ مذ عامٌ أوّلُ ، ومذ عامٍ أوّلَ . فقال : أول : ها هنا صفة . وهو أول من عامك . ولكن ألزموه ها هنا الحذف استخفافًا . فجعلوا هذا الحرف بمنزلة (أفضل منك) . . . قال : وسألته رحمه الله عن قول العرب ، وهو قليل : مذ عامٌ أوّلَ . فقال : جعلوه ظرفًا فى هذا الموضع ، وكأنه قال : مذ عامٌ قبل عامك . ا هـ .

* * *

قال الباحث :

إلى هنا وقف القلم ، وفى النفس شوق إلى المزيد ، وتطلع إلى الاستيفاء . ولعلى أكون قد وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل . والله تعالى المستعان .

بحث التضمين (١)

أقوال العلماء فى التضمين

قال أبو البقاء فى الكليات : التضمين : هو إشراب معنى فعل لفعل ، ليعامل معاملته . وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة .

ثم قال : قال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأصلى ، وهو المقصود أصالة ، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقدر له لفظ آخر ، فلا يكون التضمين من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من قبيل الحقيقة التى [فيها] قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة .

وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه ، وهو نوع من المجاز . ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى فى الاسم أيضًا . قال التفتازانى فى تفسير قوله تعالى : « وهو الله فى السموات وفى الأرض » : لا يجوز تعلقه بلفظة : الله ، لكونه اسما لا صفة . بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله ، كما فى قولك : هو حاتم من طيئ ، على تضمنين معنى : الجواد .

وجريانه فى الحرف ظاهر فى قوله تعالى : « ما ننسخ من آية » ، فإن « ما » تتضمن معنى « إن » الشرطية . ولذلك جزم الفعل .

وكل من المعنيين مقصود لذاته فى التضمين ، إلا أن القصد إلى أحدهما — وهو المذكور بذكر متعلقه — يكون تبعًا للآخر وهو المذكور بلفظه ، وهذه التبعية فى الإرادة من الكلام ، فلا ينافى كونه مقصودًا لذاته فى المقام . وبه

---

(١) هذا هو البحث الثانى الذى سبق أن وعدنا بتسجيله هنا ، لعظيم أثره عند المتخصصين بالرغم من تشعبه ، وكثرة الخلاف فيه كثرة معيبة تكشف عن نوع عنيف مرهق من البحوث الجدلية القديمة. وقد نقلناه من محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى فى دور انعقاده الأول (ص ٢٠٩ ، وما بعدها) حيث سجلته تلك المحاضر . بقلم عضو جليل من أعضاء المجمع ، هو الأستاذ حسين والى ، رحمة الله عليه . وقد نقلنا معه بعض مناقشات قصيرة دارت بشأنه بين الأعضاء ساعة عرضه على المجمع اللغوى ؛ لأهمية ذلك كله . وأردفناه برأى خاص موجز ، فى هامش الصفحة الأخيرة ص ٤٦٣ .

يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فإن كلا من المعنيين فى صورة الجمع مراد من الكلام لذاته ، مقصود فى المقام أصالة ، ولذلك اختلف فى صحته مع الاتفاق فى صحة التضمين .

والتضمين سماعى لا قياسى ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى . وكذا الحذف والإيصال ، لكنهما لشيوعهما صارا كالقياس ، حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه . ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهورًا يكون كالثابت بالقياس فى جواز القياس عليه .

وجاز تضمين اللازم المتعدى مثل « سَفِهَ نَفْسَهَ » فإنه متضمن لأهْلَكَ .

وفائدة التضمين هى أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان معًا قصدًا وتبعًا ، فتارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف حالا ، كما قيل فى قوله تعالى : (ولِتُكَبِّروا الله على ما هداكم) كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم ، وتارة بالعكس ، كما فى قوله تعالى : « والذين يؤمنون بما أنزل إليك » أى : يعترفون به مؤمنين .

ومن تضمين لفظ معنى آخر قوله تعالى : « ولا تَعْدُ عيناك عنهم » ، أى : لا تفتهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم . « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » ، أى : لا تضموها آكلين . « مَنْ أنصارى : إلى الله » ، أى : من ينضاف فى نصرتى إلى الله . « هل لك إلى أن تزكى » ، أى : أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى : « وما تفعلوا من خير فلن تكفروه » ، أى : فلن تحرموه ، فعدى إلى اثنين . « ولا تعزموا عقدة النكاح » ، أى : لا تنووه ، فعدى بنفسه لا بعلى . « لا يَسَّمَّعون إلى الملأ الأعلى » ، أى : لا يصغون ، فعدى بإلى ، وأصله يتعدى بنفسه . ونحو : « سمع الله لمن حمده » ، أى : استجاب ، فعدى باللام . « والله يعلم المفسد من المصلح » أى : يميز .

ومن هذا الفن فى اللغة شىء كثير لا يكاد يحاط به .

ومن تضمين لفظ لفظًا آخر قوله تعالى: « هل أنبئكم على من تنزل الشياطين »

إذ الأصل : أمن . حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما فى « هل » فإن الأصل أهل ؟ فإذا أدخلت حرف الجر فقدر الهمزة قبل حرف الجر فى ضميرك كأنك تقول : أعلى من تنزل الشياطين كقولك : أعلى زيد مررت . وهذا تضمين لفظ لفظًا آخر[1] .

لقد ذكر أبو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين ليس من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من باب الحقيقة ، إذ قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة .

ويؤخذ من هذا أنه لا بد من المناسبة ، وإنما يعرف المناسبة أهل العربية الذين لهم دراية بالعربية وأسرارها .

وذكر عن بعضهم أن التضمين إيقاع لفظ موقع غيره ، لتضمنه معناه ، وهو نوع من المجاز .

وقال : التضمين سماعى لا قياسى ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله ، فإنه يكون أولى .

وذكر أمثلة لتضمين لفظ معنى لفظ آخر . ثم قال : « ومن هذا الفن فى اللغة شىء كثير لا يكاد يحاط به » .

ويؤخذ من هذا أن التضمين قياسى .

* * *

وقال ابن هشام فى المغنى : قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينًا . وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين . قال الزمخشرى : ألا ترى كيف رجع معنى « ولا تعد عيناك عنهم » إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم . و « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » ، أى : ولا تضموها آكلين لها .

قال الدسوقى : قوله يشربون لفظًا معنى لفظ ، هذا ظاهر فى تغاير المعنيين ، فلا يشمل نحو : « وقد أحسن بى » ، أى : لطف ، فإن اللطف والإحسان واحد .

فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة ،

---

(١) هنا غموض فى العبارة التى سجلها البحث .

أعنى باتحاد أو تناسب ، قوله : « أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » : ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها . ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : « للذين يُؤْلون من نسائهم » ضمن معنى : يمتنعون من نسائهم بالحلف ، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف ، فاستعماله فى الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على المسبب ؛ فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذانك المعنيان جميعاً ، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك . وهو ، أى الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين : إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة . أما على طريقة البيانيين من اشتراط كونها مانعة من إرادة المعنى الحقيقى ، فقيل إن التضمين حقيقة ملوحة لغيرها .

وقدر (السعد) العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى ، فالفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية . فقولنا أحمد إليك فلاناً ، معناه : أحمده منهياً إليك حمده . ويقلب كفيه على كذا : أى : نادماً على كذا . فمعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور .

وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذى ذكره (السعد) — وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور — يسمى تضميناً بيانياً ، وأنه مقابل للنحوى [1].

وقيل إن التضمين من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقى قيداً ، وهذا هو الذى اعتبره الزمخشرى . فعلى مذهب السعد يقال : ولا تأكلوا أموالهم ضاميها إلى أموالكم . وعلى مذهب الزمخشرى نقول ولا تضموها إليها آكلين .

وقيل التضمين من الكناية ، أى لفظ أريد به لازم معناه .

فالأقوال خمسة ، وانظر ما بيان صحة الأخير منها . تأمل اهـ . تقرير الدردير .

وقال الأمير : قوله : « وفائدته إلخ » ظاهر فى الجمع بين الحقية والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقة ملوحة بغيرها .

وقدر « السعد » العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمين بيانى مقابل للنحوى .

---

(١) فى ص ٤٥١ بيان النوعين .

قول ابن هشام « قد يشربون لفظًا معنى لفظ » لا يخفى أن « قد » فى عرف المصنفين للتقليل كما سيأتى . وعلى ذلك يكون التضمين قليلا . ولكنه سيذكر فى آخر الموضوع عن ابن جنى أنه كثير ، حتى قال الدسوقى : هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى .

وقد أشار الدسوقى إلى أن قول ابن هشام: « وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها . والجمع بين الحقيقة والمجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة ، أما على قول البيانيين يشترط أن تكون القرينة مانعة ، فقيل التضمين حقيقة ملوحة لغيرها . وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى إلخ ما تقدم .

وقيل : التضمين من باب المجاز ، وقيل من باب الكناية ، وسياتى شرح المذاهب فى ذلك .

وذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعى كما هو المختار .

ثم قال : واعلم أن كلام المصنف فى المغنى فى تقريره التضمين فى مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل فى معنى الآخر ، لأنه قال فى « وما تفعلوا من خير فلن تُكْفَرُوه » ، أى : فلن تحرموه . وفى « ولا تعزموا عقدة النكاح » أى : لا تنووا . وحينئذ فمعنى قوله : إنه إشراب لفظ معنى آخر ، أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط . فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر .

وقول ابن جنى فى الخصائص : إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ، إيذانًا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو بمعناه — صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط .

وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة ، كما سيتضح ذلك . وهذا أحد أقوال فيه .

وقيل إن فيه جمعًا بين الحقيقة والمجاز ، لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز . وهو ظاهر قول المغنى « إن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » . فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته . فليتنبه لذلك .

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام ، فقال فى كتاب « مجاز القرآن » :

« الفصل الثانى والأربعون فى مجاز التضمين ، وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين ، فتعديه تعديته فى بعض المواضع ، كقوله : " حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق " فيضمن : « حقيق » معنى : «حريص» ، ليفيد أنه محقوق بقول الحق ، وحريص عليه . ويضمن فعل معنى فعل ، فتعديه أيضًا تعديته فى بعض المواضع كقول الشاعر : " قد قتل الله زيادًا عنى " ، ضمن : قتل ، معنى : صرف ، لإفادة أنه صرفه حكمًا بالقتل ، دون ما عداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعًا » . اهـ المقصود منه .

وفيه تصريح بأن التضمين يجرى فى الأسماء بل صدر به .

وقول المغنى « إشراب لفظ » يشملها .

فاقتصار (السعد) و (السيد) على بيانه فى الأفعال ، جار مجرى التمثيل لا التقييد . ودعوى أصالته فى الأفعال مجردة عن الدليل .

وقيل إن المذكور مستعمل فى حقيقته ، لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشاف . وعجيب للمصنف فى المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له . وقال السعد فى تقرير كلام الكشاف ، وبيان أنه لا يرى أن فى التضمين مجازًا ، ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز، وأنه مع استعماله فى المذكور يدل على المحذوف ما نصه :

حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلانًا ، معناه أحمده منهيا إليك حمده .

وقد يعكس ، كما يقال فى « يؤمنون بالغيب » يعترفون به مؤمنين .

وفى قوله « مع فعل آخر » حذف مضاف ، أى مع حذف فعل .

فإن قلت : المناسبة إنما هى بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين ، قلتُ : لا بد من المناسبة بينهما ، فلا يقال : ضربت إليك زيدًا ، أى منهيا إليك ضربه ؛ ولا تكفى القرينة .

واعترض عليه بأن فى كلامه تناقضًا ، لأن قوله : « مع فعل آخر يناسبه» غير ملائم لقوله : « مع حذف حال » ، فإن الثانى يدل على أن المحذوف اسم هو حال ، لا فعل ، بخلاف الأول .

وأجيب بأن فى كلامه تغليبًا وإطلاقًا للفعل عليه وعلى الاسم ، أو أراد بالفعل معناه اللغوى ، وكذا فى قوله : « أن يقصد بالفعل » ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام ، وبعده عن المرام .

وذلك أن الداعى للسعد على ما قاله ، الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز . والأصل تضمين الفعل لمثله ، فالملاحظة فى تضمين المذكور مثله ، وأشير بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل ، كان من الحذف المجرد ، ولم يكن المحذوف فى تضمن المذكور . وأيضًا فى تقديره تكثير للحذف .

وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال ، وأن منها العطف ، نحو : « الرَّفَث إلى نسائكم » ، أى : الرفث والإفضاء إلى نسائكم ، فقد غفل عن الباعث على هذا القول . على أنه لم يدع أحد الحصر . وقال السيد : ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلاً فى الكلام والمحذوف قيدًا فيه ، على أنه حال ، كما فى قوله : « ولتُكَبِروا الله على ما هداكم » كأنه قال : « لتكبروا الله حامدين على ما هداكم » . وتارة يعكس ، فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً ، كقوله : « أحمد إليك فلاناً » كأنك قلت أنهى إليك حمده ، أو حالا كما يدل عليه قوله ، يعنى الكشاف ، عند الكلام على قوله تعالى : « يؤمنون بالغيب» ، أى : يعترفون به ، فإنه لا بد من تقدير الحال ، أى : يعترفون به مؤمنين ، إذ لو لم يقدر لكان مجازًا عن الاعتراف لا تضمينًا ، وقوله على « أنه حال » ، وقوله : « والمذكور مفعولا » بمعنى أن

المذكور يدل على ذلك كما يفيده قول السعد مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر .

والظاهر أن السيد يوافقه على ذلك ، لأنه لم يشر للرد عليه ، كما هو دأبه عند مخالفته .

فاندفع قول بعضهم : إن فى جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظرًا ظاهرًا ، لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق .

فالصواب كون جملة : « أحمد » حالا من فاعل : أنهى ، والمعنى أنهى حمده إليك حال كونى حامدًا له . ويرد عليه أنه إن أراد أن جملة : « أحمد » حال فى التركيب ففاسد أوفى المعنى ، فالذى وقع فيه حالا إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه ، كما يشهد به قوله حال كونى حامدًا . وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال ، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه ، وإنما أراد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

ومن العجب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى ، منها : أن يكون مفعولا ، كما فى قولهم : أحمد إليك الله ، أى : أنهى حمده إليك .

ومن العجب أيضًا قوله فى الجواب عن كلام البعض المتقدم ، إن هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية ، وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك .

هذا ، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد ، على أن فى « أحمد إليك زيدا » تضمينًا .

ووقع للمولى أبى السعود فى أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح ، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح ، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما فى كيفية التعلق بالمفعول فى حمدته ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها ، والأول مبنى على معنى الإنهاء كما فى قولك كلمته ، فإنه معرب عما تفيده لام التبليغ فى قولك قلت له .

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم ، ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول .

فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشرى له فى رسالة التضمين ، وقوله : وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك ، فلا حاجة إلى ادعاء التضمين فيه ، فليتأمل ذلك ا هـ .

فإن أراد بكونه حسناً حسن تراكيبه ، فلا شك فى ذلك ، وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر ، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ، لم يأت فيه ببيان المرام .

بقى هنا أمران : الأول ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور ، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له فى التحقيق يدان ، وإنما الكلام فى أنهما هل يستويان دائماً أو يترجح أحدهما فى بعض الأحيان ؟

والذى يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم ، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام. بل تعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام . فيترجح أخذها من المحذوف فى « ولتكبروا الله على ما هداكم » ، وإن جرى السيد على خلافه كما مر ، فقد قال صاحب الكشاف : المعنى لتكبروا الله حامدين ، ولم يَنْل لتحمدوا الله مكبرين . قال بعضهم لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم. وكما فى حديث: (أن تؤمن بالقضاء..) ، فالمعنى : أن تؤمن معترفاً بالقضاء ؛ لا أن تعترف بالقضاء مؤمناً، لأن «أن » والفعل يسبك بمصدر معرف ، وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى فى الكلام على أن (إنّ) تكسر وجوباً إذا وقعت حالا ، وإن كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتى ، ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما . وفى بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم ، نحو : علم الله لأفعلن ، فالمعنى : أقسم بالله عالماً لأفعلن لا عكسه ، لأن «أقسم» جملة إنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل . واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو (فأماته الله مائة عام) ، لأن التقدير ألبثه الله مائة عام مماتاً ، لا أماته الله مائة عام ملبثاً ، لأنه يلزم منه ألا تكون الحال مقارنة بل مقدرة ، والأصل كونه مقارنة .

وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود أصالة، فمردود بأنها إنما تدل على كونه مراداً فى الجملة ؛ إذ لولاها لم يكن مراداً أصلاً . بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوى فى تفسير « إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » فإنه فسر « انتبذت» باعتزلت . وذكر أنه متضمن معنى : أتت ، و « مكاناً » ظرف أو مفعول . ولا شك أن قوله « من أهلها » حينئذ متعلق « بانتبذت » الذى بمعنى : اعتزلت ، لا بأتت .

ومما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن : لارتباطه بالمحذوف الذى فى ضمن المذكور ، فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدى ، فإن التعدية حينئذ قرينة التضمين لا ذكر الصلة .

وأما إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس ، كتضمن العلم معنى القسم كما مر ، فإن القرينة إنما هو الجواب .

الثانى : هل الخلاف فى كون التضمين سماعياً أو قياسياً ، مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب ؟ وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعياً أولا ؟

والذى يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا تتوقف على سماع . واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى . وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسياً قياسية هذا المجاز الخاص خلافاً لبعضهم .

قال فى التلويح : المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال العرب ، فلا يشترط اعتبارها بشخصها ، حتى يلزم فى آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة . وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربية البديعة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغة وشعبها التى بها ترتفع طبقة الكلام . فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز : « نخلة » لطويل ، غير إنسان ، للمشابهة . و « شبكة » للصيد ، للمجاورة ، و « أب » ، لابن ، للسببية ، واللازم باطل اتفاقاً .

وأجيب بمنع الملازمة ، فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ، لجواز أن يكون لمانع مخصوص ، فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى .

وذهب المصنف — رحمه الله — إلى أنه لم يجز نحو « نخلة » لطويل غير إنسان ، لانتفاء شرط الاستعارة . وهو المشابهة فى أخص الأوصاف ، أى : فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد .

فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ، قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل مع فروع وأغصان فى أعاليها ، وطراوة وتمايل فيها .

ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو لغوى علاقته تدور على المناسبة ، وهى — مع أنها ليست مما نصوا عليه فى العلاقات — أمر مشترك بين أفراده ، لكن الذكى يرجعها فى كل موضع إلى ما يليق به ، مما هو من العلاقات المعتبرة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف فى بعض الأفراد — إن فرض — لا يضر ، كما علمت .

هكذا ينبغى أن يحقق المقام ، وقل من حققه مع إطالته الكلام .

فتم الكلام على بقية الأقوال ، تقدم ثلاثة .

والرابع وهو الذى ارتضاه السيد ، أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها فى الإرادة ، وحينئذ يكون واضحًا بلا تكلف .

وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ، ولا يكون حقيقة ولا مجازًا ولا كناية. والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك « آذيتنى فستعرف » التهديد ، « وإن زيدًا قائم » إنكار المخاطب .

و (السعد) وغيره جعلوا ذلك كناية .

والمراد من التبعية فى قوله : (لكن قصد بتبعيته) التبعية فى اللفظ كما يصرح به قوله فى حواشى المطول فى بحث الاستعارة عند الكلام فى قوله :

« أسد علىّ وفى الحروب نعامة » — لا ينافى تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ، ومفهوم منه ؛ من الجراءة والصولة .

والفرق بين هذا الوجه والتضمين ، أن فى التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعًا مقصودًا فى المقام أصالة . وبه يفارق التضمين الكناية ، وفى هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعًا مقصودًا فى المقام أصلاً . كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة . وذلك يغنى عن القصد إلى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى .

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا فى رسالة التضمين : إن قيد : « يتبعه فى الإرادة » يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة فى القصد ، والأمر فى التضمين ليس كذلك ، بل قد تكون العناية إليه أوفر ، ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول فى تلك الرسالة .

وأما الاعتراض على ما قاله (السيد) بأنه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ، فلا يرد ، لأن اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه .

والخامس: أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلى توصلا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

قال السيد : وفيه ضعف ، لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد ، وفى التضمين يجب القصد إلى كل من المضمَّن والمضمن فيه . ا هـ .

ولا يخفى أن « قد » علم القلة فى عرف المصنفين . وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم: إن أراد أنه لا يقصد أصلا فممنوع : لتصريحهم بخلافه وإن أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته فى بعض المواضع لا ينافى إرادته فى بعض آخر .

وحاصل ما أشار إليه السيد أن الكناية فى بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلى . ولو كان التضمين منها لاستعمل استعمالها فى وقت ما .

ويجاب ، كما قال العصام ، بأنه قد يجب فى بعض الكناية شىء لا يجب فى جنسها ، ولذلك سمى باسم خاص . ا هـ .

فإن قيل : إذا شرط فى التضمين وجوب إرادة المعنيين ، نافى الكناية ، لأن المشروط فيها جواز إرادته.

أجيب بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، لإخراج المجاز ، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص لظهور أن عدم إرادة الموضوع له

لا مدخل له فى خروج المجاز حتى لو وجب إرادته خرج أيضًا . وأورد بعضهم على قول السيد : إن التضمين يجب فيه القصد إلى المعنيين ، أنه ممنوع ، وادعى أنه وارد على طريق الكناية . قال: ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته فى الأمان ، وبعد تضمينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلى . وأرأيتك بمعنى أخبرنى (ا هـ) وهو باطل ، لما أنه مفوت فائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين ، وجعل: « أرأيتك » بمعنى : أخبرنى من التضمين : غير ظاهر .

والسادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه فى رسالتنا .

وذكر بعضهم فى التضمين قولا آخر لو صح كان (سابعًا) وهو أن دلالته غير حقيقية ؛ ولا تجوز فى اللفظ وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول ، وفى النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جنى ، وقال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسرّ » بالباء ، حملا : على « جهر » و « فضَل » بعن ؛ حملا على « نقص » ، ولا مجاز فيه قطعًا بمجرد تغيير صلته ، وإنما هو تصرف فى النسبة الناقصة . ا هـ .

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى فى الخصائص ، وقد تقدم كلامه فيها . ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه فى الخصائص ، واستدل به المذهب فى التضمين جعله مغايرًا لهذا ، وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ، ولهذا قابله بعضهم به ، فإنه قال فى المغنى فى بحث « على » وقد تكلم على قوله : « إذا رضيت على بنو قشير » يحتمل أن يكون « رضى » ضمن معنى : « عطف » . وقال الكسائى : حمل على نقيضه وهو سخط ا هـ . نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط ، بفضله وكرمه .

وبقى قول آخر إن ثبت كان (ثامنًا) واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال: وبالجملة لا بد فى التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد ، وبه يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه ، لا يكون مقصودًا أصالة .

وبما قررناه اندفع ما قيل . والفعل المذكور إن كان فى معناه الحقيقى ، فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر ، فلا دلالة له على

المعنى الحقيقى . وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا يمكن أن يقال ها هنا ما يقال فى الجمع بين المعنيين فى صورة التغليب ، لأن كلا من المعنيين ها هنا مراد بخصوصه . اهـ . المقصود منه .

ولا يخفى أنه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز فى التضمين ، لما اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه . ثم قال : إن التضمين على المعنى الذى قررناه ، لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل ، لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقى ، وهو فيه متعذر ، نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز ، وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان ، كالكناية والمجاز المراسل ، وأنه فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز . وفى قوله إن المعنى الحقيقى فى التضمين غير متعذر ، نظر ؛ لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ، ولا بد من المصير إلى المجاز ، أو لجمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن القرينة فى المجاز إنما تمنع من إرادة الحقيقة فقط ، فاحفظه فإنه مما يقع فيه الغلط .

ثم إنه علم من كلامه أن فى المذهب الذى اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الأقوال ، وهو القول الثانى المتقدم ، كما عرفت تحقيقه مما مر . فدعوى أن شبهة الجمع فى التضمين مطلقاً واهية ، دعوى باطلة ، ولم يرد بذلك على السيد ، كما لا يخفى على من راجع كلامه . وإن كلام السيد لا تتوهم فيه ذلك الجمع . فمن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى .

فى كلام ياسين ثمانية أقوال فى التضمين :

الأول : أنه مجاز مرسل ، لأن اللفظ استعمل فى غير معناه لعلاقة وقرينة .

الثانى : أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

الثالث : أن الفعل المذكور مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره ، « كما جرى عليه صاحب الكشاف » ، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب ، بمعونة القرينة اللفظية ، كما ذكر السعد .

وقال السيد : « ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته » . وفيما

مثل به جعل المحذوف أصلا ، والمذكور مفعولا « كأحمد إليك فلانا » أى : أنهى إليك حمده . يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال . وقد أرادالسيد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

الرابع : أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصالة ، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار .

(الخامس) أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلى ، توصلا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

السادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز .

السابع : أن دلالته غير حقيقية ، ولا تجوز فى اللفظ ، وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول ، وفى النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جنى . وقال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء حملا على : « جهر » . « وفضل » بعن حملاً على : « نقص » .

وقد علق هذا القول على الصحة .

الثامن : أنه لا بد فى التضمين من إرادة معنيين فى لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد . وبذلك يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة » « وهذا اختيار ابن كمال باشا » وقد علق هذا القول على الثبوت .

وقال السيوطى فى الأشباه والنظائر : قال الزمخشرى فى شأنهم . يضمنون الفعل معنى فعل آخر ، فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله ، مع إرادة معنى المتضمن. قال : والغرض فى التضمين إعطاء مجموع معنيين . وذلك أقوى من إعطاء معنى . ألا ترى كيف رجع معنى « ولا تعد عيناك عنهم » ، إلى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم — « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » ، أى : ولا تضموها إليها آكلين . ا هـ .

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشية الكشاف : فإن قيل الفعل المذكور إن كان مستعملا فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى. وإن كان فيهما جميعاً لزم الجميع بين الحقيقة والمجاز .

قلنا : هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا : نادماً على كذا ، ولابد من اعتبار الحال ، وإلا كان مجازاً محضاً لا تضميناً . وكذا قوله « يؤمنون بالغيب » تقديره : معترفين بالغيب (انتهى) .

وقال ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير « فى » وليس متضمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك ، كما وجب بناء نحو : « مَن وكم » فى الاستفهام . وإنما « فى » محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف ، فهى فى حكم المنطوق به . ألا ترى أنه يجوز ظهور « فى » معه . نحو قمت اليوم وقمت فى اليوم . ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم فى الاستفهام ، فلا يقال أمن ولا أكم . وذلك من قبل أن « من وكم » لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها . فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار . وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفيه فيه مفهومة من تقدير « فى » ولذلك يصح ظهورها .

ثم ذكر أن ابن جنى قال فى التضمين : « ووجدت فى اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً . وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شىء منه فتقبله وائنس به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن » .

وقال ابن هشام فى تذكرته : زعم قوم من المتأخرين — منهم خطاب الماردى — أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى : « صير » ويكون من باب : « ظن » فأجاز حفرت وسط الدار بئراً ؛ أى صيرت ، قال : وليس « بئراً » تمييزاً ، إذ لا يصلح لِمنْ . وكذا أجاز : بنيت الدار مسجداً . وقطعت الثوب قميصاً . وقطعت الجلد نعلا . وصيغت الثوب أبيض إلخ . . .

قال : والحق أن التضمين لا ينقاس . وقال ابن هشام فى المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى : « وما تفعلوا من خير فلن تُكْفَرَوه » ضمن معنى تُحْرَمُوه . فعدى إلى اثنين لا إلى واحد ، ومنها : « ولا تعزموا عقدة النكاح » ضمن معنى : تنووه . فعدى بنفسه لا بعلى . وقوله : « لا

يسَّمعون إلى الملأ الأعلى » ضمن معنى « يُصغون » . فعدى بإلى ، وأصله أن يتعدى بنفسه . ومثل : سمع الله لمن حمده : ضمن معنى : استجاب ، فعدى باللام ، ومثل : « والله يعلم المفسد من المصلح » . ضمن معنى يميز ؛ فجيء بمن .

وذكر ابن هشام فى موضع آخر : من المغنى : أن التضمين لا ينقاس . وكذا ذكر أبو حيان . ثم قال السيوطى : « قاعدة » المتضمن معنى شىء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شىء . ومن ثم جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو الذى يأتينى فله درهم . وكل رجل يأتينى فله درهم . وامتنع فى الاختيار جزمه عند البصريين . ولم يجيزوا الذى يأتينى أحسن إليه ، أو : كل من يأتينى أحسنْ إليه ، بالجزم ، إلا فى الضرورة . وأجاز الكوفيون جزمه فى الكلام تشبيهاً بجواب الشرط ، ووافقهم ابن مالك . قال أبو حيان : ولم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك إلا فى الشعر . ا هـ .

قال ابن هشام فى المغنى : وهو كثير . قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه ، لجاء منه كتاب يكوّن مئين أوراقًا . ا هـ .

قال الدسوقى : قوله : وهو — أى التضمين — كثير ، وقوله : قال أبو الفتح ، دليل لقوله وهو كثير . « قوله قال أبو الفتح إلخ » هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى ، وقيل البيانى فقط . وظاهر أنه ليس كل حذف مقيسا ، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد . ا هـ .

وقال ابن هشام فى أوائل الباب الخامس من المغنى : وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، يدلك على ذلك أسماء الشروط والاستفهام .

قال الأمير : قوله « على معنى كلمتين » ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وسبق الخلاف فى ذلك .

قال ابن جنى : لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات ، فظاهره القول بأنه قياسى . قوله أسماء الشروط مثلا « من » معناها العاقل ، وتدل مع ذلك على معنى إنْ والهمزة ا هـ .

وقال ابن هشام فى معانى الباء من المغنى : (الثالث عشر) الغاية ، نحو : « وقد أحسن بى » ، أى : إلىّ . وقيل ضمن أحسن معنى : لطف . ا هـ .

قال الأمير : ظاهره كقولهم التضمين إشراب الكلمة معنى آخر ، وأنه مجاز ، أو حقيقة ملوحة ، أو جمع بينهما ؛ يقتضى مغايرة المعنيين ، ولا يظهر فى الإنسان واللطف . فالأولى أن التضمين إلحاق كلمة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه ، ويأتى الكلام فيه ، وهل هو قياسى أو البيانى لأنه مجرد حذف لدليل إن قلنا بمغايرته للنحوى . اهـ .

وقال الملوى على السلم : « وذللت فيه صعاب المشكلات على طرف الثُّمام » .

فقال الصبان : الثُّمام بضم المثلثة : نبت ضعيف يسد به فرج السقوف ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف : أى : ووضعتها ، فهو من باب حذف الواو مع ما عطفته لعدم اللبس ، أو : بذللت ، على تضمينه معنى وضعت تضميناً نحوياً . وقد نقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ، فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز .

أو بحال محذوفة من فاعل ذللت ، أى : واضعاً لها ، أو من مفعوله : أى : موضوعة ، فعلى هذين التضمين بيانى ، وهو مقيس . اهـ .

وقال الصبان على الأشمونى : إن التضمين النحوى إشراب كلمة معنى أخرى ، بحيث تؤدى المعنيين ، والتضمين البيانى تقدير حال تناسب الحرف . ونمنع كون التضمين النحوى ظاهرًا عن البيانى ، للخلاف فى كون النحوى قياسياً ، وإن كان الأكثرون على أنه قياسى ، كما فى ارتشاف أبى حيان دون البيانى فاعرفه . اهـ . أى : فلا خلاف فى كونه قياسياً ، كما أشار إليه قبل بقوله : « وهو مقيس » .

وقال صاحب التصريح فى آخر الكلام فى المفعول معه : « واختلف فى التضمين : أهو قياسى أم سماعى ، والأكثرون على أنه قياسى . وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام . قاله المرادى فى تلخيصه . اهـ » وكلامه فى النحوى . وقال ياسين على القطر فى أن « التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر » هو أحد أقوال خمسة فى التضمين . والمختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونة القرينة اللفظية . فمعنى « يقلب كفيه على كذا » : أى نادماً على كذا . وقد

يعكس كما فى «يؤمنون بالغيب» ، أى : يعترفون به مؤمنين . وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الآخر ، وإن كان فى معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقى ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

* * *

لقد ذكرنا طائفة من أقوال العلماء فى التضمين، وذكرنا القول بأنه سماعى ، والقول بأنه قياسى ، ورأينا قوة فى القول بأنه قياسى ، ونقلنا فيما تقدم أن التضمين ركن من أركان البيان . فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسى ، قلنا إنما يستعمله العارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد . وإنك لتجد كثيرًا فى عبارات المؤلفين فيها التضمين . فمن ذلك عبارة الملوى السابقة ، ومن ذلك قول ابن مالك «وأستعين الله فى ألفية» ، فقد جوز الأشمونى أنه ضمن أستعين معنى : أستخير ، ونحوه مما يتعدى بفى .

ذكرنا القول بأن التضمين سماعى . ومعناه أنه يحفظ ولا يقاس عليه . وذكرنا قول القائلين إن التضمين النحوى قياسى عند الإكثرين . وأن التضمين البيانى قياسى بإجماع النحويين . وقد ذكر ابن جنى فى الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمين عن العرب لبلغ مئين أوراقًا .

والتضمين مبحث ذو شأن فى اللغة العربية . وللعلماء فى تخريجه طرق مختلفة فقال بعضهم : إنه حقيقة . وقال بعضهم : إنه مجاز . وقال آخرون : إنه كناية ، وقال بعضهم : إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين ، لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إراده المعنى الأصلى . . . فإذا قررنا أن التضمين قياسى ، فقد جرينا على قول له قوة . وإذا قلنا إنه سماعى ، فقد يعترض علينا من يقول إن من علماء اللغة من يرى إنه قياسى . فلماذا تضيقون على الناس ، وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم .

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسماع ، ولكنا نرجح قياسيته ، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها . ولا يصح أن نحظره عليهم ، لأنه داخل فى الحقيقة أو المجاز أو الكناية ، والبلغاء يستعملونه فى كلامهم بلا حرج ، فكيف نسد باب التضمين فى اللغة ، وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها ؟

وأقول بعد هذا : لا بد من قيود نضبط بها استعمال التضمين . وقد رأى بعض الزملاء أن يقصر التضمين على الشعر . وفى هذا قصر للحقيقة أو للمجاز أو للكناية « وهى الأصول التى يخرج عليها التضمين » على فن من الكلام دون آخر . وهذه الأمور الثلاثة تقع فى الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط .

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذيوعاً . والناس يحفظون الشعر ويجرون على أساليبه فى الكتابة والخطابة . فإذا أجزنا التضمين فى الشعر وحده ، وقعنا فى الأمر الذى نفر منه . ونحن هنا نقرر الحقائق العلمية . ونرجح منها ما يستحق الترجيح تحقيقاً لأغراضنا .

انتهى البحث

* * *

حضرة رئيس الجلسة : يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوة بحثه فى التضمين .

حضرة العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين : للتضمين غرض هو الإيجاز . وللتضمين قرينة ، هى تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده فى الكلام المنثور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة فى وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة فى صحة المجاز كان التضمين باطلا . فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل : « أذاع » مثلا — متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذى يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف أو يتعدى بغيره ، يأتى على وجهين :

الوجه الأول : ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين . ومثل هذا نصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان .

الوجه الثانى : أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها حمل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازانى . « فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم » والتشمير لا يتعدى بإلى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى : « الميل » الذى هو سبب التشمير عن ساق الجد .

فإن صدر مثل هذا من عامى أو شبيه بعامى[1] ، أى : ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ . فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلا — أرجو الله قضاء حاجتى ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين . وليس لك أن تخرجه على باب التضمين . كأن تجعل « أرجو » مشربًا معنى « أسأل » بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل « أرجو » متعديًا إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من من يخطئ العامة فى أفعال متعدية بنفسها ، وهم يعدونها بالحروف ، مصيب فى تخطئته ، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معانى أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين .

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ ، لا نبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجًا من التضمين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفى وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين ، كما إذا اعترضت عليه فى استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعديًا بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين ، وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ؛ فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمين ، وإنما تكلم على جهالة

---

(١) تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره . والنفس لا ترتاح إليه ؛ لجواز أن يكون العامى — بل غير اللغوى ، مطلقاً — مقلداً اللغوى فى هذا الاستعمال ، كالشأن فى كثير من أمور اللغة .

بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له . فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجهًا لترك العبارة بحالها ، والكاتب لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال [1] .

فللتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف فى معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له ، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد يستوى فى العمل بها خاصة الناس وعامتهم .

حضرة العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد على الإسكندرى : رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشة التى دارت أمس ، فوجدت أن القائلين بسماعية التضمين إنما يخشون أن يحدث فى اللغة فساد واضطراب فى معانى الأفعال ، إذا أباحوه للناس ، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمين كثير يجمع فى مئين أوراقًا .

وقد شرط القائلون بقياسية التضمين شرطين وهما : (١) وجود المناسبة . (٢) وجود القرينة . ثم تأملت فى وظيفة علوم البلاغة وخاصة علم المعانى ، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المعبر عنه عندهم « بمقتضى الحال » . وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديماً للتضمين غير كافيين . فرأيت أن نضيف إليهما قيدًا ثالثًا ، هو « موافقة العبارة التى فيها التضمين للذوق العربى » وذلك ما تنشده علوم البلاغة .

ثم قلت : هل للذوق حد ؟ ففطنت إلى وجوب تقييد الذوق بالبلاغى ، وهو الذى وضعت علوم البلاغة العربية لتحديد ضوابطه .

وبعد ذلك رأيت أن ألخص مناقشات اللجنة والمجمع ومذكرتى [2] التى قدمتها فى القرار الآتى :

---

(١) هذا الرأى مما يحتاج إلى قوة تأييد .

(٢) طبعت مذكرة حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد الإسكندرى فى التضمين ملحقة بمحضر هذه الجلسة .

« التضمين : أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير ، مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم . ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق البلاغى العربى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : التضمين سواء أخرج على الحقيقة أم على المجاز أم على الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لا يستعمله إلا البلغاء العارفون بأسرار اللغة ، وإذًا لا يستعمله العامة إلا إذا جارينا من يقول إن العامة لا يزال عندهم بقية من الذوق العربى والبلاغة .

وأرى أن نأخذ الرأى أولا على أن التضمين قياسى ، ثم نأخذ الرأى على الشروط التى نشترطها لإباحته .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : أريد أن أعرف ما فائدة التضمين الذى نبحث فيه هذا البحث الطويل . إن كل ما فهمته من كلام فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين أن فائدته الإيجاز ، أى : أن تؤدى الكلمة معنى كلمتين . وفى اللائحة التى وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغة على الناس . والذى يريد أن ييسر اللغة على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدى الواحدة منها معنى كلمتين . ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتى كلمة ، فلا أجدُ الفائدة كبيرة بتقسيم الناس إلى خاصة وعامة ، وطفل وبالغ ، وبليغ له ذوق العرب البلاغى ، وآخر ليس له هذا الذوق ، لأنه لم يدرس العلوم العربية التى تفيد الذوق على رأى الأستاذ الإسكندرى . قالوا إن القانون الرياضى والقانون الطبيعى أولى القوانين بالاحترام ، لأنه لا يتخلف . والعلوم المختلفة الآن تتجه اتجاه الرياضيات والطبيعيات ، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات فى الدقة والضبط وعدم الاستثناء .

وأريد أن نرقى باللغة العربية إلى مصاف العلوم ذات القوانين الثابتة التى يقل فيها الشذوذ والاستثناء .

الغرض من عملنا المحافظة على اللغة وتيسيرها . فهل نتحكم فى « تطور » اللغة وذوقها من أجل مائتى كلمة لطبقة خاصة . هذا عمل « على ما أرى » ليس من خدمة اللغة التى نسعى لخدمتها . نحن الآن نقرر الواقع الذى تقرر منذ أزمان طويلة . فنقول : إن التضمين قياسى أو سماعى . وكنت أظن أن المجمع يدرس الواقع ويسمو فوقه ، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرقى الحاضر .

قد يكون المثل الأعلى للبلاغة العربية ما يراه بعض الأعضاء فى علوم البلاغة وبعض نماذج معروفة ، والذى يخيل إلىّ أن التقدم لا ينبغى أن يقيد بمثل أعلى واحد . فإذا كان تقدم اللغة ينتهى عند معرفة ما قررته علوم البلاغة ، فليس هذا عندى تقدماً . واللغة تتطور مع العصور . وكل هذا يبيح لى ألا ألتزم أمراً إلا بمقدار ، وأرى أن هذا القرار لا يوصلنى إلى غايتى .

كل اللغات « تتطور » . فلماذا نريد أن نقف بلغتنا ؟ ولو أن كاتباً فرنسياً أو إيطالياً اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلا ، تشبهاً بكاتب قديم ، لقيل إنه متحذلق . ونحن كأولئك . فلماذا نتعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين ؟

والذى أراه أن نقر الماضى على أنه تاريخ ، ونتقدم نحن خطوة أخرى ، فنقرر أشياء جديدة لاتنافى تاريخ اللغة ، وهى مع ذلك تفى بحاجات العصر الحاضر .

وأنا لا أزال على رأيى . فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطرنى إليه الشعر أو السجع . وفى غير ذلك نجرى الأفعال فى معانيها الأصلية .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : أرى أن كل واحد منا ينظر إلى المسألة من « زاوية » غير التى ينظر منها الآخر ، على حد تعبير الرياضيين ، وأرجو أن تسمحوا لى أن أورد بعض أمثلة خبرتها بنفسى .

فعند ما كنت أدرس الحروف واستعمالها ، عرفت أن « متى » تكون بمعنى « من » كما فى قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج

فأردت أن أبين لأستاذى أنى حفظت هذا الشاهد وأريد القياس عليه فى كتابتى ، فكتبت له هذه العبارة : « إن صديقى ينتظرنى فخرجت متى منزلى

إلى السوق » فأنكر عليّ قولى . فقلت : إنه على حد قول القائل : أخرجها متى كمه ، أى : من كمه ، فحار أستاذى ، ولم يدر أيمنعنى من استعمال الحرف أم يوافقنى عليه ؟

والذى أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبنى : هل يوافق على أن نستعمل مثل هذه العبارات فى العصر الحاضر ؟

أنا أجل علماء اللغة ، وأحترم ما قالوه ، ولا أنازع فى قياسية التضمين أو سماعيته وإنما أريد أن نسهل اللغة على الناس عامة ، فنتخير اللغة السهلة الصريحة ، ونضع أساساً ونحكم حكماً يلائم هذا العصر ، ونسهل على علمائنا وكتابنا الكتابة والتأليف ، ليكون المجمع ثقة ومرجعاً للناس .

حضرة العضو المحترم الأب أنستاس الكرملى : أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمى ، والدكتور نمر ، وفى ذكر الشواهد وغيرها تطويل ، وقد اختصرت قرار المجمع ووضعته فى الصيغة الآتية :

« يعمل بالتضمين بنوع عام لوروده فى كثير من الآيات القرآنية ، وفى الشعر القديم والمخضرم والإسلامى ، بشرط ألا يقع فى التضمين لبس فى التعبير ، ولا إخلال بالمعنى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : كلام الأب المحترم يفيد قياسية التضمين ، وشرط عدم اللبس هو ما ذكرناه ، ونحن ما اخترنا البحث فى التضمين إلا لنسهل على الناس الكتابة والكلام ، لأنه إذا اتسع مجال القول ، كان فى ذلك رخصة وتيسير . وما قصدنا إلى هذا البحث إلا لأن بعض المتحذلقين من النقاد يأخذون على بعض الشعراء والكتاب مآخذ ترجع إلى تعدية الأفعال بحروف لا تتعدى بها . ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغوية والنحوية . فإذا قلنا بترجيح قياسية التضمين ، فإنما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت عنهم ، ونيسر فى الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابة ، فنزيد الثروة اللغوية بتعدد أساليب التعبير وصوره . وإنى أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفة ونصوص العلماء ، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجع رأياً على رأى ، إذا رأى أن فى هذا الترجيح فائدة . والمجمع يقر الجديد،

متى كان موافقاً للذوق البلاغى والقواعد الصحيحة . ولا ينبغى أن يكون ذوق العامة حجة على أهل اللغة ، وقياس لغتنا على اللغات الأوربية قياس مع الفارق ، وفائدة التضمين لا تقتصر على مائة كلمة أو مائتين ، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال فى اللغة العربية ، ولكننا لا نبيح التضمين على إطلاقه ، لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد فى اللغة . ولهذا نشترط له شروطاً خاصة .

* * *

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : إذا قلنا إن التضمين قياسى ، فقد وافقنا القدماء . وإذا قلنا إنه سماعى فقد وافقناهم فى ذلك أيضاً . أما إذا قلنا إنه قياسى بشرط أن يسيغه الذوق ؛ فهذا تلفيق بين المذهبين . ونحن كمجمع ينبغى ألا نرجع المسألة إلى الذوق ، لأن ذلك رد إلى مجهول ، فلا بد إذاً أن نضع ضوابط وأمثلة نقدمها للجمهور ليحتذيها .

حضرة العضو المحترم الأستاذ نلينو — استفدت كثيراً من المناقشة فى هذا الباب . وعلى الرغم من أنى أستحسن قرار الإسكندرى بقيوده التى وضعها ، فإنى أرى أن فتح باب التضمين فى عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ ، لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصة من العامة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف : (قدم اقتراحاً مكتوباً طلب فيه أن توضع أمثلة للتضمين ليحتذيها الناس) .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء : إن ما أتت به اللجنة من الكلام فى التضمين معروف . والمجمع ألف لجنته للبحث فى التضمين ، وكتابة تقرير فيه . فبحثت اللجنة ، وكتبت التقرير ، وذكرت آراء العلماء ؛ ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماعيته ، ثم رفعت عملها إلى المجمع وهو صاحب الرأى فيه . فلا لوم علينا فى نقل كلام القدماء .

أما ما قاله حضرة الدكتور منصور فهمى من أن فائدة التضمين الإيجاز . وهو فائدة يسيرة . فلا نقره عليه ، لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء : وأصل من أصول الأساليب اللغوية .

وأما القول بأن التضمين يفتح باب الخطأ والفساد فى اللغة ، فهذا صحيح ، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التى تعصمهم من الوقوع فى الخطأ . فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما ، كذلك يجر إهمال قواعد التضمين وضوابطه إلى الخطأ فى الأسلوب . فإذ اثابرنا على تعليم قواعد اللغة فى المدارس مثلا ، انتشرت الأساليب الصحيحة وذاعت ، وفتح باب التضمين يسهل اللغة على الناس . أما القول بسماعيته فهو التضييق والحجر وإذا قلنا بهذا فربما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمين مفتوحاً بالقياس ، فسده مجمع اللغة العربية ، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا . فإذا قرأ الناس ما جاء فى القرآن الكريم والأحاديث النبوية من التضمين ، توهموا أو ظنوا أن فيها شيئاً حمل المجمع على حظر التضمين على الناس .

وأما قول حضرة الدكتور منصور إن فائدة التضمين محصورة فى مائتى كلمة ، فهذه مبالغة ، لأننا على أى وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسى : من حقيقة ، أو مجاز ، أو كناية ، وهذه أمور مقيسة لا تحصر .

والقول بقصره على الشعر والسجع — مع أن شأنهما الشيوع — يوقعنا فيما نريد الفرار منه .

واللجنة قد أدّت عملها ، وهو البحث فى مسألة التضمين . وبقى الكلام فى اتقاء الخطأ الذى يقع فيه العامة . فإذا رأى المجمع أن اتقاء ذلك يكون بقصر استعمال التضمين على العارفين باللغة ودقائقها ، فإنى أوافق عليه . وإذا رأى المجمع أن يرجئ بت الكلام فى التضمين ، فله ما يرى .

حضرة رئيس الجلسة : لا بد أن نقر فيه اليوم قراراً .

حضرة العضو المحترم الأستاذ فيشر : أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمى والأب الكرملى . وقولهما بالتقريب هو قول فقهاء اللغة الأوربيين العصريين فى حياة اللسان وتقدّمه وترقيه . حسن عندهم ما يرد فى الأشعار المشهورة وفى كتب الأدب الحسنة وما يسمع من ناس كثيرين . السماع عندهم أولى من القياس .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أرى أن أضيف فى

آخر القرار الذى اقترحه العبارة الآتية : « ويوصى المجمع ألا تستعمل هذه الرخصة فى كتابة المبتدئين ، ولا فى الكتابة العلمية » .

حضرة العضو المحترم محمد كرد على (بك) : لا أرى ، وقد ضبطت اللغة وقررت قواعدها وأصول بلاغتها ، أن نقر شيئاً جديداً فى التضمين ، لأنى أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يخترع أموراً وتعابير تزيدنا اضطراباً ، ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغة برمتها ، وعللوا فى هذه المسألة مسألة التضمين التى نحن بصددها ، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسماعيتها إلخ . وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة التى قتلها زملائى بحثاً كاد يخرجنا عن الغرض الذى نتوخاه — إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة ، فأرى إجراء تعديل خفيف فى صورة القرار الذى اقترحه الأستاذ الإسكندرى ، أو نسكت الآن عن هذه المسألة وهو الأولى ، ونصرف جهدنا إلى العمليات لنخرج أولا للأمة ألفاظاً وتعابير تشتد الحاجة إليها من ألفاظ العلوم والفنون ، وبذلك نكون قد قمنا بالجزء العملى من واجب المجمع .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء إن التضمين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه الذوق البلاغى ، فماذا تحدون الذوق البلاغى ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى — وضعت كلمة الذوق البلاغى العربى ، اتقاء لحذلقة بعض الناس ، مثل كتاب البرازيل وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغة وأساليبها ، حتى صار كلامهم يشبه الرطانة ، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء وقال إن هذا ذوقى الخاص ، قلنا له إنك تخالف الذوق العربى الذى لا يزال ثابتاً بحكم الفطرة والسليقة فى البلاد العربية ، والذى يجرى على قواعد اللغة والبلاغة ولا ينفر منها .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : أنكتفى بعبارة الذوق البلاغى ، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف ، أم نأتى بأمثلة نتخذها ضوابط ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش — نريد ألا يرد الأمر إلى الذوق ، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثلة .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : المتقدمون لم يدونوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء ، ولا نريد أن نبحث فى أصول القواعد من جديد . فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنة .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش — المجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحة لتتبع ، وتراكيب فاسدة لتجتنب ، ورجع الناس إلى الذوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئاً ، وابن جنى وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ على الجارم — هل ترى أن يقال : الذوق العربى .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : الذوق العربى يختلف .

حضرة رئيس الجلسة — أتريد أن نحذف كلمة « الذوق » ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش — لا ، ولكننى أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما الذوق ؟

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : التضمين صحيح ، وموضوعه عربى ، ولكن المجمع يجب أن يقدم الحقيقة على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضرورة .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : نقول « ويوصى المجمع ألا يستعمل التضمين فى الكتابة العامة » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أوافق على هذا ، والأصل ألا تخرج عن الحقيقة إلا لنكتة بلاغية .

حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامرى بك أقترح أن يقال : « ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى » .

فوافق أكثر الأعضاء على هذا .

وأمر رئيس الجلسة أن يقرأ نص القرار النهائى ، وهو :

القرار

« التضمين أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم » .

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربى .

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى .

فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص[1] .

---

(١) الذى ألاحظه فى هذا القرار أن شروط التضمين المذكورة هى الشروط المعروفة فى المجاز ، حتى الشرط الثالث ؛ فقد نص عليه القدامى لإبعاد المجاز عن القبح . وإلى المجاز ترتاح النفس وهو رأى كثير من أئمة القدماء ، فلم العناء ، والكد ، والجدل العنيف بين المذاهب المتعددة التى تضمنها البحثان المجمعيان ؟

وشىء آخر أهم من اعتباره مجازاً ، هو أن تلك المذاهب على تشعبها وعنفها لم تستطع أن تثبت فى جلاء ويقين ، أن اللفظ الذى جرى فيه التضمين ليس حقيقة لغوية أصيلة ، وأنه تضمن حقاً معنى لفظ آخر فأدى التضمين إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما ، نعم لم تستطع نفى الحقيقة عنه ، وإثبات التضمين ، لأن تلك التعدية أو ذاك اللزوم الحادثين من العدوى لا يصلحان دليلا مقنعاً على وقوع التضمين؛ لأنها عدوى وهمية إذ قد يكون اللفظ الذى دخله التضمين — فى وهمهم — هو فى أصله لازم أو متعد من غير علاقة له بلفظ آخر تؤثر فيه .

لقد ورد اللفظ لازماً أو متعدياً فى كلام كثير يحتج به ، فما الدليل القوى على أن تعديته أو لزومه ليست أصيلة ، وليست مجازاً وإنما جاءت من الطريق الذى يسمونه التضمين ؟ ليس فى كلامهم مقنع فيما أرى بل إن اللفظ اللازم أو المتعدى . إذا ورد مسموعاً بإحدى هاتين الحالتين فى كلام قليل ولكنه صحيح فصيح كان وروده هذا أصيلا فى الحقيقة ، ولا يخرجه عن أنه معنى حقيقى استعمال مسموع آخر يشيع فيه . لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقى ليس راجعاً إلى قلة استعماله فى صورة ، وكثرة استعماله فى صورة أخرى وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجوداً عند العرب وأقدم ميلاداً ، وأنهم يريدون منه معنى معيناً محدوداً دون غيره ثم ما هذا الذوق العربى وكيف يحدد ؟ ولم يقتصر التضمين على الفعل دون ما يشبهه و . . . و .

وبعد : فما زالت أدلة التضمين واهية ولم أجد فى الآراء السالفة كلها ، ولا فى أمهات المراجع التى صادفتها ما يزيل الضعف . وبالرغم من تلك المعارك الجدلية لا أرى الأمر فى التضمين يخرج عن إحدى حالتين ، الأولى : أن الألفاظ التى وصفت بالتضمين إن كانت قديمة فى استعمالها من عصور الاستشهاد فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقى ما دمنا لم نعرف لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد .

الثانية : أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد غير محتاجة إلى التضمين لاستغنائها عنه بالمجاز وأنواعه المختلفة التى تتسع لكثير من الأغراض والمعانى الدقيقة البليغة .

بحث نفيس لابن جنى ؛ عنوانه :

باب فى اللغة المأخوذة قياساً

هذا موضع كأن فى ظاهره تعجرُفًا ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة ، فضلاً عن صدور الأشياخ ، وهو أكثر من أن أحصيه فى هذا الموضع لك ، لكنى أنبهك على كثير من ذلك ، لتكثر التعجب ممن تعجب منه ، أو يستبعد الأخذ به .

وذلك أنك لا تجد مختصرًا من العربية إلا وهذا المعنى منه فى عدة مواضع ، آلا ترى أنهم يقولون فى وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فَعْل فتكسيره على أفعُل ؛ ككلب وأكلب وكعب وأكعب ؛ وفرخ وأفرخ ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثى فتكسيره فى القلة على أفعال : نحو جبل وأجبال ، وعنق وأعناق ، وإبل وآبال ، وعجز وأعجاز ، وربع وأرباع ، وضِلْع وأضلاع ، وكبد وأكباد ، وقفل وأقفال ، وحمل وأحمال و.... ؛ فليت شعرى هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة ، بل سمعته منفردًا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره ؟ لا ، بل كنت تحمله عليه للوصية التى تقدمت لك فى بابه ، وذلك كأن يُحتاج إلى تكسير الرِّجز الذى هو العذاب ، فكنت قائلا — لا محالة — أرجاز : قياسا على أحمال . وإن لم تسمع أرجازا فى هذا المعنى . وكذلك لو احتجت إلى تكسير عَجُر من قولهم : وظيف عَجُر لقلت ، أعجار ؛ قياسا على يقظ وأيقاظ ، وإن لم تسمع أعجارًا ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير شِيَع بأن توقعه على النوع لقلت أشياع ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت نِطَع وأنطاع وضلع وأضلاع ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير دِمَثْر لقلت دماثر : قياسًا على سِبطَر وسباطر .

وكذلك قولهم : إن كان الماضى على فَعُل فالمضارع منه على يفعُل : فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فعُل ، لقلت فى مضارعه يفعل ، وإن لم تسمع ذلك ؛ كأن يسمع سامع ضَؤل ، ولا يسمع مضارعه ؛ فإنه يقول فيه يضؤل ، وإن لم يسمع ذلك ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ؛ لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التى وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر، وأسماء الأزمنة ، والأمكنة ، والأحادى والثنائى ، والجموع ، والتكابير ، والتصاغير[1] ، ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضى كذا وجب أن يكون المضارع كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ؛ ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا — دون أن يستوفوا كل شىء من ذلك ، فيوردوه لفظاً منصوصاً معيناً ، لا مقيساً ولا مستنبطاً كغيره من اللغة ، التى لا تؤخذ قياساً ولا تنبيها . نحو دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضَبُع ، وثعلب وخُزَز ؛ لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين : أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته لا بوصية فيه ، ولا تنبيه عليه : نحو حجر ، ودار ، وما تقدم ؛ ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس ، وتخف الكلْفة فى علمه على الناس ، فقننوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغنى عن المذهب الحَزْن البعيد . وعلى ذلك قدم الناس فى أول المقصور والممدود ما يُتدارك بالقياس والأمارات ، ثم أتْبعوه ما لابد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور من حاله كذا ، ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا . وقالوا : ومن المؤنث الذى فيه علامات التأنيث كذا وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذى روى رواية كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به .

فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيسا منقاداً وسَموه بمواسمه ، وغَنُوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك

---

(١) أى كان واجباً عليهم أن ينصوا على كل كلمة من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لاتغنى .

إلى ما لا بد من إيراده ، ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بدًّا ، ولا عنها مصرفا .

ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة وقياسًا ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون . فأما هُجنة الطبع ، وكُدورة الفكر ، وجمود النفس ، وخَيْس الخاطر ، وضيق المضطرب ، فنحمد الله على أن حماناه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتاناه ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ؛ ويوجب الزلفة لديه بمنه .

الفهرس

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة . والتفصيل ، والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

تم طبع هذا الكتاب بالقاهرة
على مطابع دار المعارف
سنة ١٩٦٣





